

ناتج مطبعة بولاق

ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور أبو الفتح رضوان

الأستاذ المساعد بمعهد التربية للعلوم — جامعة إبراهيم

كتب مقدمته

محمد شفيق غربال

وكيل وزارة المعارف العمومية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٥٣

ناتج مطبعته

ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الأوسط

تأليف

الدكتور أبو الفتح رضوان

الأستاذ المساعد بمعهد التربية للعلوم — جامعة إبراهيم

كتب مقدمته

محمد شفيق غربال

وكيل وزارة المعارف العمومية

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٩٥٣

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ محمد شفيق غربال

يرجع وضع هذه الرسالة إلى الاتجاهين اتخذهما قسم التاريخ الحديث بكلية الآداب منذ ما يقرب من ربع قرن . أحد هذين الاتجاهين يرجع إلى شعور القسم إذذاك بأن مباحث السياسة الخارجية والفتوح الحربية قد نالت من عناية الباحثين قدراً عظيماً ، وأنها قد طغت في الواقع على مباحث أخرى عمرانية قد تكون أقل لمداناً ولكنها لا تنقل عنها استحقاقاً للالتفات والتقدير . وأما الاتجاه الآخر فيرجع إلى الظرف المواتي للأورخين حينما يسّرت العناية بالوثائق الأصلية لهم وسائل الرجوع إليها .

وكان من أثر الاتجاهين أن اختار الدكتور أبو الفتوح رضوان (كما أصبح فيما بعد) موضوع " تاريخ مطبعة بولاق " رسالة لدرجة الماجستير . وقد عمل في الرسالة بحدٍ ووفقاً لمنهج البحث القويمة ، ونالت الرسالة تقدير لجنة الحكم ، وحققت لقسم التاريخ ما كان يرجوه منها ومن أخواتها من الرسائل التي أُلِّفت عن الإصلاحات والمقومات التي جعلت مصر دولة حديثة .

وكم كان قسم التاريخ يمتنى أن يتاح لهذه الرسالة النشر . ولكن وسائل النشر الجامعي عجزت حينئذ عن مجاراة حركة البحث التاريخي . ولا أدري إن كانت قد سبقها آن ! على أن الرسالة غير منشورة استفاد منها بعض الكتاب بإذن أو بغير إذن لا أعرف !

وانصرف صاحبها أبو الفتوح لدراساته في التربية وفلسفتها في مصر وفي أمريكا ، وقُدِّر له أن ينشر مؤلفه الكبير في التربية باللغة الإنجليزية قبل أن يبعث رسائله الأولى عن تاريخ

مطبعة بولاق من مرقدها وينشرها بين قومه عن طريق مطبعة بولاق نفسها ، فوصل بذلك بن بدئه وحاضره في البحث العلمى .

ولست أرى أن هذا الوصل أمر ماضى فقط ، بل أذهب إلى الزعم أن الفصل بين الرسالة والكتاب زمنى فقط ، وأن أبو الفتوح حيناً ألف في غابر التربية المصرية وحاضرها اتخذ من مباحثه في مطبعة بولاق وفي تاريخ الطباعة محوراً للحقائق التى قررها عن ماضى الثقافة المصرية السابق للطباعة والمادى لها واللاحق بها . فمل ذلك حينما درس أسباب إنشاء المطبعة وأهدافها . وفعل ذلك حينما تعرض لسياستها فى النشر ، ما طبعت وما نجبت . وفعل ذلك حينما حلل الكتب وموضوعاتها ومبلغ رواجها وانتشارها . وفعل ذلك حينما تعرض للكتاب فى حياة المعلم والمتعلم وفى الثقافة العامة . فالصلة إذن قائمة والروابط ظاهرة ومبلغ استفادة المؤرخ لفلسفة التربية من بحثه فى الطباعة والمطبعة واضح . ولعل نشر الرسالة بعد نشر الكتاب يزيد الانتفاع بها بما يثير فى نفس قارئ الكتاب من شوق لتوثيق علمه بركن أساسى من أركان الثقافة المصرية .

والواقع أن رسالة الدكتور أبو الفتوح توثق العلم بموضوعها . توثقه عن طريقه القويمين : جلاء الوضع العام للوضع على أوضح صورة من جهة ، والتحقيق الدقيق لمناصره ومسايله وتفصيلاته من الجهة الأخرى . ولا خير فى إحدى الجهتين دون الأخرى .

والأثر الذى تركه الرسالة فى نفسى أن الطباعة التربية المصرية لم تحدث أول الأمر ما أحدثته الطباعة الأوروبية فى حركات النهضة والإصلاح الدينى فى الاختيار الثورى أو الانقلابى . ففى التعليم الأزهرى مثلاً لم تغير ولم تعدل من طرائقه فى القليل أو الكثير ، ولا يبدو الأمر طبع المتن والحواشى وانتقار يربدا من استنساخها باليد . ولكنها عاوت دون شك على نشر التعليم الآخر الحكومى بما قدمته من كتب ومراجع .

(٥)

هذا من حيث التعليم بالمعنى الضيق . أما من حيث المجتمع المصري بصفة عامة فلأني أرى أن الطباعة كانت أداة من أقوى الأدوات في تثبيت ودعم الإدارة المركزة النافذة السلطان التي تفتن باسم محمد علي . هذا أول الأمر ؛ على أنها ما لبثت حينما تحررت (أي الطباعة) قرب نهاية حكم الخديو إسماعيل أن تحولت إلى أداة من أدوات النهوض القومي والحياة الفكرية الصحيحة .

فموضوع هذا الكتاب أينما قابته شائق حيوى ، أهنيء مؤلفه إذ وُفق لشهره ، وأهنيء نفسه إلك فقد تَبَّعتْه فكرة ورأيتَه ينو في يدي الدكتور أبو الفتوح الى أن بلغ درجة التوفيق التي يراها القارئ في كل فصل من فصوله .

محمد شفيق غربال

فبراير سنة ١٩٥٣

فهرس

صفحة	تقديم الكتاب للأستاذ محمد شفيق غريال
ج	مقدمة المؤلف
ف	

مدخل

انتشار الطباعة في الشرق الأوسط

١	اختراع الطباعة
٥	ظهور الطباعة العربية في أوروبا
٨	انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط
٩	مطبعة الأسكندرية
١٠	« سالانيك العبرية »
١٠	« دير قزحيا العبرية »
١١	« حلب العربية »
١٢	« الأسكندرية العربية »
١٦	« دير مريخا بالشويز »
١٧	« القديس جاورجيوس ببيروت »
١٧	مطابع الحملة الفرنسية في مصر
١٨	المطبعة الشرقية الفرنسية بالاسكندرية
١٩	مطبعة مارك أوريل المحقة بالجيش في القاهرة
٢٢	المطبعة الأهلية
٢٤	مطبعة أسكودار
٢٥	« مالطة »
٢٦	« القدس »
٢٦	مطابع الجزيرة والعراق

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

صفحة	دعوى تجديد مطبعة نابليون	٢٨
٢٨	» تقليد مطبعة الاستانة	٢٩
٢٩	طبع كتب المدارس	٣٠
٣٠	دعوى تقليد الغرب	٣١
٣١	نشر كتب الأدب	٣٢
٣٢	مطبعة بولاق جزء من مشروع مصرى كبير	٣٤
٣٤	التشجيع الإدارى وإنشاء المطبعة	٣٥
٣٥	الجيش المصرى وإنشاء المطبعة	٣٦

الفصل الثانى

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

٤٦	تاريخ إنشاء دار المطبعة	٤٦
٤٧	تركيب آلات المطبعة	٤٧
٤٨	تاريخ ابتداء العمل بالمطبعة	٤٨

الفصل الثالث

مؤسس المطبعة وأول ناظر لها

٥١	علاقة روفائيل راحب بمطبعة بولاق	٥١
٥٢	علاقة عثمان نور الدين بالمطبعة	٥٢
٥٦	تقولا المسابكى مؤسس مطبعة بولاق	٥٦
٦١	القوى الأول من موظفى المطبعة	٦١
٦٢	تبعية المطبعة	٦٢
٦٣	تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية	٦٣
٦٤	تبعية المطبعة لديوان المدارس	٦٤

(ط)

الفصل الرابع

اسم المطبعة ومكانها

صفحة	اسم المطبعة
٦٦
٦٨
٦٩ إنشاء المطبعة في حي بولاق
٧٤ انتقال المطبعة
٧٩ ضم مخزن التجارة القديم
٨١ توسيع المطبعة في عهد شلى بك
٨٢ ضم مخازن البوليس

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

٨٤ آلات الطبع
٨٧ حروف الطبع
٩٠ عمل قاعدة جديدة لحروف بولاق
٩٢ القاعدة الفارسية

الفصل السادس

سياسة المطبعة

١٠٠ أول قانون للطبوعات
١٠٧ تطبيق القانون على كتاب الأمير لمكيالى

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

١٠٩ نوعا الطبع بمطبعة بولاق
١١٢ نظام الطبع على نفقة الميرى
١١٨ نظام الطبع على نفقة الملتزمين

الفصل الثامن

حياة المطبعة في عهد محمد علي

١٣٢	نهضة المطبعة ابتداء من سنة ١٨٣٣
١٤٢	الفتور في حياة المطبعة ابتداء من سنة ١٨٤٣
١٥٠	نظام الموظفين بالمطبعة

الفصل التاسع

مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة

١٥٦	فتور المطبعة في عهد عباس الأول
١٥٩	مشروع علي بك جودت لتنظيم المطبعة
١٦٦	تنقيح ناظر المسألة لمشروع التنظيم
١٦٨	إغلاق مطبعة بولاق
١٧٤	الإتمام بمطبعة بولاق على عهد الرحمن رشدي
١٧٨	تجديد المطبعة
١٨٠	علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدي
١٨١	عبد الرحمن رشدي والوقائع المصرية

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السنية

١٨٥	انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية
١٨٦	تجديد آلات المطبعة
١٩٠	تجديد حروف الطبع
١٩٣	صناعة التجليد
١٩٣	إنتاج المطبعة
١٩٥	موظفو المطبعة ومعاملها
١٩٨	علاقة الحكومة بالمطبعة
٢٠١	ناظر المطبعة

٢٠٢	المطبعة والمعارض الدولية
٢٠٢	معرض باريس الأولى (١٨٦٧)
٢٠٤	معرض فيينا الأولى (١٨٧٢)

الفصل الحادى عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

٢٠٦	عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة
٢٠٦	تنظيم المطبعة (١٨٨٠)
٢١٠	آلات المطبعة وحروفها
٢١١	قصة اختفاء أفلام المطبعة
٢١٥	تدهور المطبعة (١٨٨١ - ١٨٩٦)
٢١٩	احياء المطبعة (١٨٩٧ - ١٩٠٧)
٢٢٠	بناء المطبعة
٢٢١	مساكن العمال
٢٢٢	الحروف الافرنجية
٢٢٣	القاعدة العربية الجديدة
٢٢٥	آلات المطبعة
٢٢٦	القوى المحركة
٢٢٧	البعثات
٢٢٧	تأمين العمال وصندوق الادخار
٢٢٩	الوقائع المصرية
٢٢٩	القسم الأدبى
٢٢٩	مركز المطبعة المساك
٢٣١	المرتبات والإنتاج
٢٣٢	التنظيم الثانى للمطبعة (١٩٠٨ - ١٩١١)
٢٣٢	مشكلة التأخير
٢٣٨	مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة

صفحة	
٢٤٥	مساحة المطبعة
٢٤٦	آلات المطبعة
٢٤٧	أقسام المطبعة

الفصل الثاني عشر

مطبوعات بولاق

٢٤٩	القوانين واللوائح والمشورات
٢٥٤	الكتب
٢٦١	التأويم
٢٦٣	الوقائع المصرية
٢٧٧	القرآن الكريم
٢٨٢	الأوراق الحكومية
٢٨٢	مقامات الموسيقى
٢٨٣	نقد مطبوعات بولاق
٢٨٧	قوائم مطبوعات بولاق
٢٩٠	أثمان مطبوعات بولاق
٢٩٥	مصدر مطبوعات بولاق

الفصل الثالث عشر

ماجقات المطبعة

٢٩٩	الكنيسة
٣١١	الكاغذ (كاندخاة عند علي)
٣٢٣	تعهد عبد الرحيم القناوي بالكاغذ
٣٢٩	كاغذ الدارة الشية

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة

٣٤١	نقد بوجولات للطبعة ومناقشته
٣٤٦	القضاء على طريقة النسخ

صفحة	وفرة إنتاج الكتب
٣٤٦	رخص الكتب
٣٤٧	الفن الطباعي الحديث
٣٤٧	انتشار الكتب وتشجيع التأليف
٣٤٨	إدخال العلوم الطبيعية الحديثة إلى مصر
٣٤٩	نشر التراث الاسلامى
٣٥٠	تجبة مادة اللغة من المصطلحات العلمية
٣٥٠	أثر المطبعة في التربية والتعليم
٣٥١	

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

٣٥٤	مطبعة الطب. بأبي زعبل
٣٥٨	« الطوبى بحجة بطره
٣٥٩	« الوقائع باقلعة
٣٦٠	« الهندسة
٣٦٣	« الجهادية
٣٦٣	« الديوان الخديوى
٣٦٤	« مدرسة المتديان بالناصرة
٣٦٤	« المحرديوان مديرية المتوفية
٣٦٥	« المحر رشيد
٣٦٥	« رأس الدين بالاسكندرية
٣٦٧	« الرسالة بالاسكندرية
٣٦٧	« المدرسة المصرية بباريس
٣٦٨	« المطبعة الخديوية بجزيرة كريت
٣٧٠	« المطابع الأميرية في عهد سعيد
٣٧٢	« الأميرية في عهد اسماعيل
٣٧٢	مطبعة الداخلية
٣٧٢	« تفنيس الأقاليم
٣٧٣	« مديرية الدقولة

صفحة	
٢٧٢	... مطبعة مديرية الغربية ...
٢٧٢	... « أركان حرب الجهادية » ...
٢٧٤	... « المدارس » ...
٢٧٥	... « جريدة مصر » ...
٢٧٦	... المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠ ...

الفصل السادس عشر

المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

٢٧٩	... المطابع الخاصة في عصر محمد علي ...
٢٧٩	... مطبعة اسكندر دراغى بالاسكندرية ...
٢٨١	... مطبعة دلياس بالبحرسة ...
٢٨١	... مطابع الجبر الخاصة في عهد سعيد ...
٢٨١	... المطبعة الحجرية الأولى ...
٢٨٢	... مطبعة ملاطية لمحمد ...
٢٨٣	... قانون سعيد للطبوعات ...
٢٨٥	... مطبعتا يوسف و محمد عثمان جلال ...
٢٨٦	... مطابع الحروف في عهد سعيد ...
٢٨٦	... مطبعة كاستيلي ...
٢٨٦	... المطبعة القبطية ...
٢٨٧	... مطبعة السيد محمد هاشم ...
٢٨٩	... المطابع الخاصة في عهد اسماعيل ...
٢٩١	... قانون توفيق للطبوعات ...

ملاحق الكتاب

وثائق لم يسبق نشرها

٢٩٥	... عودة نقولا المصاكي من ميلان ...	الملحق الأول
٢٩٧	... طبع كتاب جغرافية ملطرون تريجة الشيخ رفاعة ...	« الثاني »
٢٩٩	... حساب نفقات كتاب يطبع ببولاق على ذمة ملازم ...	« الثالث »

صفحة		
٤١٠	— تفضيل ما يصنع في مصر من المواد
٤١١	— مشروع تنظيم مطبعة بولاق في عهد سعيد
٤١٦	— تعطيل مطبعة بولاق ثم اهدائها الى عبد الرحمن رشدي
٤٢١	— اشتراك في كتاب عجائب الآثار للجبرتي
٤٢٢	— قضية أقلام مطبعة بولاق (١٨٨٠ — ١٨٨١)
٤٤٥	— تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق
٤٤٦	— قائمة بطبوعات بولاق من ١٨٢١ — ١٨٤٢
٤٨٠	— الحادى عشر — جمع الخرق للكاغذ خاتمة
٤٨٢	— الثانى عشر — تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغذ خاتمة
٤٨٥	— الثالث عشر — منع استعمال المطبوع من المصاحف
٤٨٨	— الرابع عشر — الرقابة على المطبوعات
٤٩١	— الخامس عشر — قائمة بتقارومديرى مطبعة بولاق
٤٩٣	— السادس عشر — بيان بعهود المطبعة

المراجع

٤٩٤	أولا — الواثق الرسمية
٥٠٥	ثانيا — كتب المراجع
٥٠٥	ثالثا — المراجع العربية : كتب ومقالات
٥٠٨	رابعا — » الافرنجية : » »

فهرس الأعلام واللوحات التوضيحية

٥١٥	فهرس الأعلام
٥٢٤	اللوحات التوضيحية

مقدمة

تاريخ البحث

في شهر مايو من سنة ١٩٣٦ تقأمت بهذا البحث في تاريخ مطبعة بولاق إلى كلية الآداب بالجامعة المصرية ، فأجازتنى عليه لدرجة الماجستير في الآداب بمرتبة الشرف . وقد ورد في تقرير لجنة الامتحان (١) : " الرسالة قيمة وجديدة وصل فيها الكاتب إلى نتائج مهمة في موضوعها وهي جديرة بالنشر " . على أن توصية اللجنة لم تُنفذ لأن كلية الآداب كانت منشغلة في ذلك الوقت بمشروعات أخرى . وأخذت أعد العدة لنشر البحث بنفسى ، وقلّت في يدي أسبابه ، ثم طرأ ما صرفنى عن المشروع إذ اتخذت وجهتى في الحياة طريقا غير طريقه .

كنت في شك من قيمة التاريخ كما كنت أشتغل بتدريسه في المدارس في ذلك الوقت ، إذ لم يكن يخرج عن حوادث تُدرس مستقلة عن مشكلات العصر واتجاهات مستقبله . وشعرت أنى في حاجة إلى فلسفة تنير لى طريق تدريسه . وكان أستاذنا اسماعيل القباني قد بدأ ينظم دراسة علم التربية في مصر ، والتفت حوله طائفة جادة من الشبان ، تتلمذوا عليه ، فدخلت في زميرهم لأنى وجدت أن علم التربية أقرب العلوم إلى علم التاريخ كما صورته لنفسى ، ووجدت فيه ميدانا أستطيع أن أرضى فيه حى للتاريخ وفلسفته كما صنعتها لنفسى . ولا غرابة في ذلك فالتاريخ هو علم ماضى المدنية الانسانية وحاضرها والتربية هى علم تجديد هذه المدنية ، والتاريخ يجب أن يكون وصفا وتسمييا لمشكلات مدنية قائمة ، والتربية هى فن صناعة مدنية جديدة . فالصلة بينهما وثيقة والاشتغال بهما معا هو تمامهما معا . وتركت التاريخ كما فهمه الناس واشتغلت بالتاريخ والتربية معا كما فهمتهما ، وكنت أعتقد أنى زدت اشتغالا بالتاريخ حين اشتغلت بفن صناعته . وفى غمرة

(١) كانت لجنة الامتحان مؤلفة من الأستاذ محمد شفيق عربال والأستاذ أحمد أمين والدكتور محمد

البحث الجديدي نسبت تاريخ مطبعة بولاق وفي القلب غصّة لعدم نشره على الناس، لا لأني كنت مفتونا به بل لأن شأني معه كان كشأن الوالد الذي لا يهدأ حتى يتم نضج ولده، وتمام نضج البحث نشره .

و بعد عشر سنوات تلبّه لهذا الكتاب أستاذي الدكتور عبد العزيز القوصي عميد معهد التربية للعلمين فاقترح نشره على رجل جمع بين الفن والعلم هو الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فطلب الأستاذ همام الكتاب وفحصه ثم اقترح على وزارة المالية أن يطبع بالمطبعة التي كتب ليؤرخها فأذنت . عمل هذا وفاء للمؤسسة التي كان يديرها والتي خلقت — أكثر من أي عامل آخر بمفرده — مصر الحديثة .

الأبحاث السابقة

ولفن الطباعة بمصر وبخاصة مطبعة بولاق تاريخ فريد لم يلتفت إليه الكثيرون على صلة السببية بينه وبين نهضة مصر في العصر الحديث . ومن الغريب أن الاهتمام القليل الذي حظى به أتى من ناحية بعض الأجانب . وتخصر الكتابات في تاريخ مطبعة بولاق في أوصاف للطبعة وردت في كتب السياح الذين زاروا مصر منذ عهد محمد علي، ومقالات كتبت عن المطبعة ... كتبها بعض الأجانب المعاصرين لإنشائها على سبيل الوصف ، أو الأجانب المتأخرين على سبيل البحث وإن لم تستقم لهم وسائله .

أما الأوصاف الواردة في كتب الرحلات فيجدها الباحث في كل الكتب التي ألفها السياح العديدون الذين اجتذبهم نهضة مصر الحديثة إلى زيارة مصر . وهي أوصاف مقتضبة في الأعم الأغلب ، مطولة بعض الشيء في القليل النادر . وأهم من عنوا بالمطبعة من هؤلاء السياح السائح الإيطالي بروكي Brocchi الذي كانت زيارته لمصر معاصرة لإنشاء المطبعة^(١) . ثم السائحة لشيجن Lushington التي زارت مصر في سني ١٨٢٧ و ١٨٢٨^(٢) ، ثم السائحان الفرنسيان ميشو Michaud و بوجولا Poujoulat وزارا مصر

G.B.Brocchi, *Giornale delle Osservazioni fatte nel Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia* (Bassano 1841—1843). 5 Vols.

Lushington (Mrs.), *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the Years 1827—1828* (London. 1829).

في ستي ١٨٣٠ و ١٨٣١^(١)، ثم السائح لندساي Lindsay الذي زارها سنة ١٨٢٨^(٢). وكتاباتهم مجرد أوصاف لبعض نشاط المطبعة حده اهتمام الكاتب نفسه ووقت زيارته ولم تبلغ إحداها أن تكون بحثا أو استقصاء.

أما كتابات المعاصرين الذين قصدوا إلى التاريخ فقليلة جدا، أولها ما ورد في الجزء السادس عشر من تاريخ المستشرق هامر Hammer^(٣) وهو لا يعدو أن يكون ثبوتا لمطبوعات مطبعة بولاق حتى سنة ١٨٣٠ م، ويحتوي على أسماء ثمانية وثلاثين كتابا مرتبة حسب تواريخ نشرها. ثم مقالة كتبها رينو Reinaud في سنة ١٨٣١^(٤)، وهي ثبت بأسماء خمسة وخمسين كتابا من مطبوعات بولاق، مرتبة حسب الموضوعات في اثني عشر قسما: كتب النحو، المعاجم، التاريخ، الدين، الأدب، المراسلات، الحساب والهندسة، الطب، الزراعة والصناعة، فن الحرب، الملاحة البحرية. وقدم لهذا الثبت بمقدمة قصيرة تكلم فيها عن السبب الذي من أجله أنشئت مطبعة بولاق، ثم نقد لمطبوعاتها، وهي مقدمة لم يصادف الكاتب فيها كثير من الصواب. ثم مقالة ثانية كتبها الدكتور بيرون Perron ناظر بمدرسة الطب المصرية في سنة ١٨٤٣^(٥). وتناول الكاتب في هذه المقالة مدارس مصر ومطبعتها، وهي مقالة ذات قيمة كبيرة إذ أنها تلقى ضوءا ساطعا على ناحية من نواحي مطبعة بولاق لم يكن بها أحد آخر ممن كتبوا عنها، وهي نظام الطبع على نفقة المترمين بالمطبعة، ولولا هذه المقالة لافتقدنا هذه الناحية على أهميتها. ثم مقالة كتبها بيانكي Bianchi في نفس السنة^(٦)، وهي تحتوي على ثبت بمطبوعات بولاق إلى

(١) Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient* (Paris. 1833-1835), 7 Vols.

(٢) Lindsay (Lord), *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands* (London, 1838). 2 Vols.

(٣) J. De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris. 1839), Tome XVI, pp. 409-414.

(٤) Reinaud, "Notice des Ouvrages Arabes, Turques et Persanes Imprimés en Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 2, Tome VIII, 1931, pp. 333-344.

(٥) Dr. Perron, "Lettre sur les Écoles et L'Imprimerie du Pasha d'Egypte," *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome 11, 1843, pp. 5-23.

(٦) Bianchi, "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques, et Persanes Imprimés à Boulac" *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome 11, 1843, pp. 24-61.

(ت)

صدرت كتب الطب والهندسة والزراعة وفن الحرب والعلوم الطبيعية والرياضية التي زاحمت كتب العصور الوسطى ، فانتزعت العقول من سيطرة التقليد وأطالقت للذكاء الإنسانى عنان التفكير والاستنباط، ووجهت تفكير المصريين نحو مشكلات الحاضر وآمال المستقبل، وكانت أسيرة الماضى العتيق إن فكرت فى المستقبل فى ظلام القبر .

إن تاريخ النهضة المصرية الحديثة يجب أن يبدأ بتاريخ مطبعة بولاق فمنها انبعث النور نور العلوم الطبيعية الذى بدد ظلمات الجهل وحرر العقول من الخرافات. وفى حجراتها خلق عصر جديد بتفكير جديد وآراء جديدة وآمال تصلح للخلود . وعلى آلائها طبعت عقاية مصر الحديثة — تلك العقلية التى كونت الامبراطورية المصرية فى القرن التاسع عشر، والتى وطدت نظام الحكم الديموقراطى فى مصر فى القرن العشرين ، والتى أنشأت الجامعات الحديثة فى هذا العصر ، والتى أقامت الزراعة المصرية على أسس علمية ، والتى جعلت مصر زعيمة العالم الشرقى وحلقة الاتصال بين المدينة الحديثة وبين أقطاره المختلفة .

إن الفرق بين مصر فى العصر الحديث ومصر فى العصور القديمة والوسطى هو الفرق بين عقليتين — عقلية قديمة استرققتها سيطرة الماضى فواجهت الحاضر بمعايير الماضى ومثله وأحكامه . وعقلية حديثة اعترفت بحق الذكاء الإنسانى فى حرية التفكير ، واعتقدت فى قدرته على إيجاد الحلول وخلق القيم وتوجيه الإنسانية حسب مقتضيات الحياة فى الحاضر وغاياتها فى المستقبل ، لا على أساس قيم مطلقة مستمدة من غير الخبرة الإنسانية على هذه الأرض . والعقلية الحديثة هى من صنع العلم الطبيعى الحديث . ومطبعة بولاق هى التى منها أنبثق نور هذا العلم . ومن هنا يأتى العجب من إهمال تاريخ مطبعة بولاق إلى منتصف القرن العشرين دون أن يكتب .

منهج البحث

ولم يكن بالكتابات التى سبقت الإشارة إليها مادة تكفى لكتابة تاريخ مطبعة بولاق، فهى مقتضبة متضاربة الحقائق ليس بها ما تبلغ قوته أن يؤخذ دليلاً على غيره . فعمدت إلى الوثائق الأصلية المحفوظة بقسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ، وبدار المحفوظات العمومية بالقاهرة فوجدت ثروة من الحقائق والحوادث والأخبار المتعلقة بالمطبعة . على أن

(ث)

كثيراً من وثائق المطبعة في أول عهدها مفتقد تماماً نظراً لأنها أنشئت في أوائل عصر محمد على سنة ١٨٢٠م قبل أن تدون الدواوين وتنشأ الدفاتر وتنظم حركة القيد في سنة ١٨٢٦م . وليس ضياع أوراق المطبعة في الفترة الأولى من تاريخها بالشئ الجديد . والدليل على ذلك أن الخديو اسماعيل رأى أن تجمع الوثائق الخاصة بمنشآت جده في دفتر واحد . وجمعت الوثائق في سجل سُمي " دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة " وما زال هذا السجل الضخم موجوداً بقسم المحفوظات التاريخية بعبدين وفيه وثائق هامة عن معظم مؤسسات محمد على ولكنه خلو من أى شئ عن مطبعة بولاق .

وترددت وقت كتابة هذا البحث على مطبعة بولاق نفسها ، وعاليت مكانها وأبانتها واتصلت برجالها المعمرين وسمعت روايات لها قيمتها في تاريخها وتحديد مكانها . وفيها اطلعت على أقدم وثيقة لمطبعة بولاق وهي اللوحة التذكارية التي وضعها محمد على بيده عند تأسيس المطبعة وقد نقش عليها سنة إنشائها بالتاريخ الهجرى ، وهي وثيقة لم يكن قد استخدمها أحد ممن كتبوا عن المطبعة باستثناء المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت الذى كان مديراً لها وقت اشتغالى بالبحث في تاريخها .

ومهما يكن من أمر اقتضاب أوصاف السياح وخطأ المؤرخين ونقص الأوراق الرسمية فقد أمكن بالجمع بين الطائفتين وأخذهما معاً بالمقارنة الدقيقة والنقد الشديد أن نضع تاريخاً صحيحاً لمطبعة بولاق . ولم نأخذ فكرة أو حادثة عن كاتب أو سائح إلا إذا أيدها شئ من الوثائق الرسمية التى عثرنا عليها ، أو ما لا يقل عن الوثائق قيمة وثقة كروايات المعمرين فيما تجوز فيه الرواية . ومع التضييق على نفسى على هذا النحو فقد أمكن أن أكتب تاريخاً صحيحاً مفصلاً لكثير من مظاهر فن الطباعة في مصر . على أنى لا ادعى لهذا البحث المصحة أو الكمال وحسبى أنى فتحت بابه وحققته كثيراً من حوادثه وكشفت كثيراً من حقائقه ، وأترك الباب مفتوحاً لغيرى من الباحثين ، فلا يزال المجال يتطلب كثيراً من الجهد خصوصاً وأن كل وثائق التاريخ المصرى — ومعظمها مكتوب باللغة التركية — لم تترجم بعد ولم تنشر ، ومن المحتمل جداً أن تكشف الترجمة عن وثائق لم نطلع عليها تكمل الصورة التى رسمتها على قدر ما سمحت لى المسادة التاريخية التى تيسر لى الحصول عليها .

والحال يستدعى أن أقول كلمة موجزة عن المذهب الذى اصطنعه فى كتابة التاريخ الذى أنا بصدد التقديم له . فهناك مذهبان للتاريخ مذهب يعتمد أصحابه إلى سرد القصة التاريخية كما حققوها دون تفنيد الروايات ، أو تصحيح المشهور منها ، أو مناقشة من سبق من الكتاب بوجهة نظر مخالفة وهو ... على حد تمييز أستاذنا عميد التاريخ المصرى شفيق غربال مذهب من « يشيد البناء ثم يمد أن يقيمه لا يكلف الناظر رؤية الحبال والأخشاب ، وإنما يعرض فيه وأصحابه وقد أخفى مستلزمات البناء ومخلفات العمارة » ومذهب آخر يعتمد أصحابه إلى مناقشة السائد من الآراء ودحض الزائف منها أولاً ثم يقرر الحقيقة التاريخية كما كشفها مدعمة بالأسانيد والوثائق .

ولكل من المذهبيين منيته ومواضعه التى لا يغنى فيها المذهب الآخر . فعندى أن المذهب الأول يصلح متى كانت حقائق القصة التاريخية مستقرة مسلماً بها وليس على توارىخها أو الصورة التى حدثت بها اختلاف بين الكتاب والمؤرخين . وهنا يكون هم المؤرخ مجرد التفتن فى عرض القصة بطريقته الخاصة مبرزاً ما يخدم الغرض الذى من أجله يكتب التاريخ . أما المذهب الثانى فلا يغنى عنه إذا كانت القصة محاطة بالأساطير أو اختلفت فيها الروايات ، ولا سيما إذا كانت هذه الروايات قد استمدت من قدمها ومن شهرة الكتاب الذين وقعوا فى أخطائها شيئاً من انقوة أو الانتشار . ففى مثل هذه الحالة يجب على المؤرخ أن يحقق ويحزر ، ويدحض الزائف ، ويُنقِطِ الخطأ ، حتى لا يترك رواية قائمة بين كثيرات غيرها على قدم المساواة من المداد والورق دون أن يكون للقارئ العادى وسائل الترجيح أو التفضيل .

ولما كان تاريخ الطباعة من النوع الثانى الذى تضارب فيه الروايات وكثر الخطأ حتى اشتهر وتناقله الكتاب بعضهم عن بعض ، فقد آثرت المنهج الثانى ، أى آثرت أن أبقي بعض " الحبال والأخشاب " حول بعض أجزاء البناء حتى يستطيع الناس أن يدخلوه على بيته ، وأن يفحصوه فحس من يريد أن يسكن فيه أو يمتلكه . وآثرت أن أسوى الأرض لبنائى قبل أن أبنيه ولم أشأ لبعثى أن أتركه قائماً بجانب غيره حتى يتخذ عنه بعض من لا يملك من الوسائل ما يمكنه من أن يفحصه وأن يدقق فيه .

وفاء دين

ولقد كتبت البحث منذ سنوات وراجعته الآن بمناسبة نشره فاضفت ما عثرت عليه من الوثائق ، وهذبت منه ما كان في حاجة إلى تهذيب وأصلحت على قدر طاقتي ما سبق أن وجهه إليه أساتدتي من النقد ، وأضفت فصيولا جديدة وها أنذا أقدمه للقراء وفيه من المحاسن والمساخذ ما عسى أن يكون فيه .

أما المساخذ فأنا وحدي المسئول عنها ، وأما الحسنات فلي فيها شركاء أرى من واجب الوفاء أن أذكرهم . فأنا مدين بالكثير لإمام البحث التاريخي الأستاذ محمد شفيق غربال ، فهو الذي وجهني إلى هذا البحث ، ووالى إرشادى أربع سنوات حتى أتممته . وله فضل تكويني كمحب للتاريخ وباحث فيه منذ سنة ١٩٢٩ . وفضل الأستاذ شفيق غربال على التاريخ المصري أجل من أن يوصف فحظهم البارزين من كتاب هذا التاريخ من تلاميذه ، وأوثق الكتب التي ألفت فيه كتبت بإرشاده وتوجيهه وهو مؤسس المدرسة العلمية في التاريخ في مصر ، ولقد بقيت وثائق التاريخ المصري مطمورة في الحازن إلى أن استخدمها هو ونوابغ تلاميذه فوضوا تاريخ مصر على أسس علمية سليمة .

ثم إن هناك مؤسسات لولاها لاستجبال عمل هذا البحث . وأخص بالذكر قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين ومترجموه جنود مجهولون في حلبة البحث التاريخي ، ودار المحفوظات العمومية بالقاهرة ، وقسم المحفوظات بوزارة المالية ، ومطبعة بولاق الأميرية ودار الكتب المصرية ، فلرجالها جميعا من المؤلف خالص الشكر .

ثم خالص شكرى للأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى فقد كان له فضل كبير في نشر هذا الكتاب . وأخص بالشكر أيضا الأستاذ محمد يوسف همام المدير السابق لمطبعة بولاق الأميرية ، فإن تقديره للكتاب ، وغيرته على تاريخ المطبعة ، وحبه للعلم والفن ، وجهده في استصدار قرار الحكومة المصرية بطبعه على نفقتها ، قد توج جميع الجهود التي بذلت في هذا البحث . كما أشكر شفيق الأستاذ محمد أحمد رضوان وصديق الدكتور محمد قدرى لطفي على ما قدماء من مساعدة لي في مختلف مراحل البحث والطبع .

ونقش الصينيين لبعض الكلام على الخشب ، واتخاذ تجار المرية خاتما من الخشب يصمون به بضائعهم ، وقد نقش عليه : « طابع قيسارية المرية عام خمسين وسبعائة » في دائرة لا تتجاوز الثلاثة السنتيمترات ، وبخط سقيم ووضع نائب^(١) كل ذلك يصح أن يؤرخ به فن الحفر على الطين والخشب ، أما فن الطباعة فلا يمكن أن يؤرخ بهنل ذلك .

المقصود بفن الطباعة ليس مجرد حفر كلام على خشب أو إحداث صورة لشيء بحداد . ولو جرى البحث كله مجرى ما تقدم من البحث في فن الطباعة لجاز لنا أن نقول إن قدماء المصريين هم أول من اخترعوا القاطرات البخارية لأن قدورهم كانت تصعد بخارا . وإنما المقصود بفن الطباعة الذي أحدث انقلابا في فكر الإنسان وحياته هو نقش الحروف المفردة على المعادن بشكل يجعلها تُجمع فتصبح كلاما يطبع على الورق ، ثم تُحل ويُعاد جمعها بصيغة أخرى فتطبع كلاما آخر وهكذا . ثم وضع هذه الحروف المجموعة في آلات تطبع منها نسخا كثيرة في وقت قصير . هذا هو فن الطباعة على حقيقته التي يجب أن نعني بتأريخها على أنها وسيلة لنشر العلوم والمعارف وترقية الأفكار الى غير ذلك مما أحدث تأثيرا في تطور الحياة الإنسانية .

على هذا النحو يجب أن يفهم فن الطباعة ويُعرف ، وعليه يجب أن يؤرخ، ونحن لو ذهبنا تؤرخ هذا الفن على هذا الأساس لوجدنا أن الشرق لم يسبق به ، وإنما سبق به للعرب ، والألمان على وجه الخصوص . وأن اختراعه لا يرجع إلى قبيل الميلاد أو بعينه وإنما يرجع الى قبيل منتصف القرن الخامس عشر الميلادي .

وكما اختلف في نسبة اختراع الطباعة إلى الشرق والغرب ، فقد اختلف في نسبته الى الهولنديين والألمان . فالشائع هو أن مخترع فن الطباعة هو «جوتنبرج» الألماني، ولكن هناك رواية تقول إن مخترعه الحقيقي رجل هولندي اسمه «لوران كوستر» من أهالي هارلم بهولنده، صنع حروفا من قشور الشجر وطبع بها بعض الأشعار ثم وضع حروفا من الرصاص . ووقف فوست على سر الاختراع ، وكان صانعا عنده ، وتمكن من سرقة

[أمام صفحة ٣]



حنا جوتمبرج مخترع فن الطباعة

آلات الطبع وفربها إلى أمستردام ، ثم إلى ميتر بالمانيا ، وفيها عرف «جوتمبرج» ونشرا الصناعة وطبعا بعض الكتب .

وهذه الرواية ضعيفة من ناحيتين : الأولى أن أحدا لم يقف على كتاب واحد مطبوع في هارلم قديما ولم يتوصل إلى أى أثر من آثار مطبعة لوران كوستربها ، فلعلها لم تعد أن تكون محاولة ضعيفة الأثر كمحاولات الصينيين وعرب الأندلس ، ثم إن الثابت في أبحاث الكتاب أن فوست الذى شارك جوتمبرج كان من أهان ميزومن أغنيائها ، ولم يقل أحد إنه كان هولنديا وفد إليها من هارلم أو أمستردام . وبعد ذلك فإن ما تتضمنه تفاصيل الرواية من تكتم لوران لسر اختراعه ثم تمكن فوست من الوقوف على ذلك السر ، ثم استخلاف لوران إياه بالآلة يبيحه ولا يفشيه ، ثم ما كان من أمر سرقة المطابع وذهابه هائما بها على وجهه حول أمستردام ، ثم إلقاءه عصي المسير في ميتر — كل هذا لا يشبه الحوادث الواقعية الصحيحة وإنما يشبه أسلوب الأساطير والخرافات المخترعة الملفقة . وعلى ذلك فالرواية ضعيفة لا يصح الأخذ بها .

ويسبق أن مخترع الطباعة هو «حنا جوتمبرج» الألماني كما يسلم بذلك جمهور الكتاب ، وإن كانوا يسمون أيضا بأنه قد سبقه عدة محاولات ، لعل محاولة لوران كوستر الهولندي كانت إحداها .

وخلاصة تاريخ هذا الاختراع هو أن جوتمبرج ولد بمدينة ميتر سنة ١٤٠٠ م وتربى بها إلى سن الخامسة والعشرين ، ثم هجرها إلى ستراسبورج ، فأقام بها عشرين سنة إلى سنة ١٤٤٤ م . وقد صرف مدة هذه الإقامة في مشاركة صانع هناك في بعض الصناعات ، ثم انفصل عنه وعاد إلى ميتر . وقد كانت إقامة جوتمبرج في ستراسبورج هذه المدة سببا في أن يدعى أهالى ستراسبورج أن فن الطباعة قام بها أولا ، ومنها انتقل إلى ميتر بانتقال جوتمبرج إليها . وهذا غير ثابت أيضا ، ولعل الفكرة وجدت في ستراسبورج ، أما تحقيقها وظهورها بشكل عملي فلم يحدث إلا في ميتر التى يرجع إليها أقدم أثر طباعى .

انتقل جوتمبرج إلى ميتر في سنة ١٤٤٤ م واتفق مع «حنا فوست» — وهو من أهالى ميتر وكان يشغل مهنة الصياغة وأثرى منها حتى أصبح من أغنياء المدينة — ثم استخدما

صانعا ماهرا اسمه "بطرس شوفر". ولا شك في أن فوست قد أعان جوتمبرج بهالة وصناعته، إذ أن صناعة الصياغة قريبة جدا من صناعة عمل الحروف. وقد صنعا الحروف أولا من الخشب بحجم كبير ثم صنعا حروفا ذات حجم صغير من الخشب أيضا، ثم توصلا إلى صناعتها من الرصاص كما هو سائد الآن. ومن هنا يمكن أن يبدأ تاريخ فن الطباعة الحقيقي المثمر.

وظل جوتمبرج وفوست يعملان معا بمساعدة «شوفر» إلى سنة ١٤٥٥ م حين وقع نزاع بينهما، فانفصلا، وترك جوتمبرج نصيبه من المطبعة نظير قدر من المال أعطاه إياه فوست. إلا أنه لا يوجد أى أثر ثبت أنهما أصدرتا معا كتابا طوال المدة من ١٤٤٤ إلى ١٤٥٥ والظاهر أنهما أصدرتا كتابا صغيرة مطبوعة بالحروف الخشبية الأولى لم يبق منها الآن شيء.

أما جوتمبرج بعد أن ترك فوست فقد استعان ببعض أغنياء ميونخ، وأنشأ مطبعة أخرى وظل يعمل بها إلى أن توفي في نفس المدينة في سنة ١٤٦٨ م، أما فوست بعد أن استقل بالمطبعة كما سبق فقد شارك العامل شوفر وصاهره، واستمر يعملان في المطبعة معا. وينسب إليهما اختراع «أمهات» الحروف الدائمة التي تُصب عليها الحروف المصنوعة من الرصاص التي تستخدم في الطبع. أما الحروف التي كانا يستخدمانها أيام شركة جوتمبرج فكانت تحفر على الرصاص مباشرة.

والثابت هو أن أول كتاب طبع بحروف مستقلة تجمع وتفكك هو «الإنجيل» الذي طبع باللغة اللاتينية في سنة ١٤٥٥ م بمدينة ميونخ يحمل اسم جوتمبرج^(١). ومن هذا كان جوتمبرج هو أقدم متبع معروف في فن الطباعة. فهو صاحب الفكرة الأولى، وهو الذي دعى فوست إلى مشاركته لاحتياجه إلى المال وهو الذي أصدر أول كتاب يصح أن يسمى مطبوعا بالمعنى الصحيح.

وظلت مطابع ميونخ تعمل، وانتقل فن الطباعة منها إلى غيرها من مدن ألمانيا، ثم انتقل الفن إلى أمم أوروبا الأخرى. وكان الإيطاليون أسبق الأمم جميعا إلى اتخاذ صناعة

الطباعة عن الألمان . فوجدت أول مطبعة في إيطاليا في سنة ١٤٦٧م وبعد هذا التاريخ بعدد قليل من السنين أصدرت مطبعة "الدين" بالبندقية (Aldine Press of Venice) مطبوعات في الآداب اليونانية واللاتينية ثم انتقل فن الطباعة إلى فرنسا واستغرق استقراره فيها مدة طويلة ، فقد سافر فوست إلى باريس حوالي سنة ١٤٦٦م ليبيع نسخا من الإنجيل كان قد طبعها في مطبعته بمينز ، فكفره بعض الفرنسيين وألقي به في السجن ، ولولا أن لويس الحادي عشر أطلق سراحه ليقف منه على أسرار هذا الفن . ولكنه مات بعد قليل في باريس بحى انتابته . إلا أن لويس الحادي عشر اهتم بالأمر ، فأحضر من مينز ثلاثة عمال لهم دراية بالطباعة . وكانت مطبعة فوست مازال تعمل في مينز تحت إدارة شريكه وصهره شوفر . وباشرو هؤلاء العمال الثلاثة طبع بعض الكتب في باريس ، فامتعض الناسخون من ذلك لأنهم رأوا فيه قضاء على مهنتهم وقطعا لأرزاقهم ، فخاربوهم واتهموهم بالسحر وألبوا برلمان باريس عليهم ، فأمر بصادرتهم . إلا أن لويس الحادي عشر خلصهم ووضعهم تحت حمايته ومنحهم كثيرا من الامتيازات . وبالرغم من ذلك فقد مات لويس الحادي عشر في سنة ١٤٨٣م دون أن تثبت أقدام فن الطباعة في فرنسا . وهذا لويس الثاني عشر (١٤٩٨ - ١٥١٥م) حذو سلفه ، فأنشأت في عهده بعض مطابع في باريس وظهرت أولى مطبوعاتها في سنة ١٥٠٧م وتأثره فرنسوا الأول (١٥١٥ - ١٥٤٧م) في تشجيع الطباعة وحماية المشتغلين بها حتى انتشر الفن في فرنسا . ثم انتقلت الطباعة بعد ذلك إلى اسبانيا في ١٤٧١م وانتشرت المطابع بها بعد مقاومة أيضا . ثم انتقلت إلى إنجلترا في نفس السنة تقريبا وحوربت فيها هي الأخرى محاربة شديدة ، واضطهد القائمون بالمطابع اضطهادا مؤلما ، ولكنها شاعت وانتشرت بالرغم من كل ذلك ، وظهر أول كتاب مطبوع باللغة الانجليزية في سنة ١٤٧٧م . ولم يدخل فن الطباعة روسيا إلا بعد ذلك التاريخ بقرن من الزمان تقريبا .

ظهور الطباعة العربية في أوربا

كانت الروح الدينية قوية جدا في العصور الوسطى حتى كان الناس في تلك العصور يصبغون كل شيء بصبغة الدين . وما كاد فن الطباعة يظهر حتى اتجه به الأوروبيون وجهة دينية ، غرضها طبع الإنجيل بلغته الأصلية من جهة ، ثم نشر آرائهم الدينية بين غيرهم من

أصحاب اللغات الشرقية من جهة أخرى . ولذا لم يمس على اختراع الطباعة بالحروف المفردة إلا قليل من السنين حتى كان أبطال تلك الصناعة قد اتجهوا إلى عمل حروف لطبع اللغات الشرقية .

وقد كانت اللغة العبرية أول لغة شرقية اجتذبت عناية المهتمين بالطباعة ، ولا غرابة في ذلك فهي لغة الإنجيل والتوراة . وقد طبع التوراة بالعبرية في الربع الأخير من القرن الخامس عشر في فيرارا (Ferrara) بإيطاليا . وسرعان ما انتشر طبع الكتب العبرية في إيطاليا فوجدت مطابع عبرية في سونسينو (Soncino) بدوقية ميلانو ، ثم في البندقية ثم انتقل ذلك إلى باريس . ثم اتجهت عناية المهتمين بالدين إلى اللغة العربية ، فكانت ثاني لغة شرقية وضعت لها حروف وطبع بها كتب . وقد قامت أول مطبعة عربية في فانو (Fano) بإيطاليا أمر بإنشائها البابا يوليوس الثاني في أوائل القرن السادس عشر ، وعهد بها إلى الطباع جريجوري جرجس البندقي . وقد أصدرت هذه المطبعة في سنة ١٥١٤م أول كتاب طبع باللغة العربية وهو كتاب "صلاة السواعي" حسب طقوس كنيسة الإسكندرية ويقع الكتاب في ٢١١ صحيفة . ثم انتقلت الطباعة العربية إلى جنوة فطبع بها في سنة ١٥١٦م سفر الزبور بأربع لغات ، هي : العبرية واليونانية والعربية والكلدانية ، ومع كل لغة من هذه ترجمة لاتينية مطابقة لها . وكان كتابا ضخما الحجم كبير القطع . ثم انتقلت الطباعة العربية بعد ذلك إلى البندقية ، وطبع بها القرآن باللغة العربية في سنة ١٥٣٠م ولكن النسخ أعدمته خوفا من أن تؤثر في عقائد المسيحيين .

وفي سنة ١٥٣٨م نشر الطباع "بوستل" بباريس مبادئ اثنتي عشرة لغة شرقية بحروفها الأصلية . منها السامرية والسريانية والقبطية والحبشية . وسرعان ما انتشرت حروف تلك اللغات في المطابع الأوروبية وطبع بها كتب دينية عديدة .

على أن اللغة العربية نالت النصيب الأوفر من عناية المطابع ، فكثرت مطبوعاتها العربية ، وعلى الأخص في مطابع روما . ففي سنة ١٥٦٦م أصدرت مطبعة مدرسة الآباء اليسوعيين بروما كتاب "اعتقاد الأمانة الأرثوذكسية في كنيسة رومية" لأحد الآباء اليسوعيين . ثم كتاب جدل في صحة الدين المسيحي لنفس الأب سباه "مصاحبة

روحانية بين عالمين“. وفي سنة ١٥٨٤م طبع بهذه المطبعة أول كتاب علمي باللغة العربية هو كتاب ”الباستان في عجائب الأرض والبلدان“ وهنا نلمس كيف ابتدأ الغرض الديني يتحول إلى الناحية العلمية الخالصة. ومن مطابع روما العربية التي اشتهرت أيضا مطبعة «الميديسي» التي أصدرت كتباً عربية عديدة أولها كتاب الأناجيل المقدسة في سنة ١٥٩١م وقد قيل إنه جميل الطبع متقن الصور، إذ نقشها على الخشب ”تمبستا (Tempesta)“ أمهر حفاري ذلك العصر. وفي السنة التالية نشرت المطبعة كتاب «مبادئ اللغة العربية» ليوحنا ريموندي ثم كتاب «زهوة المشتاق في ذكر الأمصار والآفاق» لأبي عبد الله محمد المعروف بالشريف الأدريسي، وفي سنة ١٥٩٣م نشرت هذه المطبعة أيضا قانون ابن سينا في الطب، وفي آخره كتاب النجاة. وفي سنة ١٥٩٥م طبعت كتاب ”تحرير أصول أقليدس“ تأليف نصر الدين الطوسي. ومن المطابع العربية في روما أيضا مطبعة ”سافري دي بريف Savary de Brèves“ الذي كان قنصلا لدى الباب العالي، ومال إلى العلوم الشرقية، فحفر في باريس ”أمهات“ للحروف العربية كانت أبجمل من حروف مطبعة ميديسي، ثم نقلها إلى روما، وطبع بها كتاب ”التعليم المسيحي“ في سنة ١٦١٣م وكتاب ”المزامير“ سنة ١٦١٤م، و”مبادئ اللغة العربية“ لمنصور شالاق في سنة ١٦٢٢م، و”نحو اللغة العربية“ لبطرس المطوشي الماورني في سنة ١٦٢٤م، وكتاب «إيساغوجي» في المنطق سنة ١٦٢٥م. ومن المطابع العربية في روما أيضا ”مطبعة جمعية انتشار الإيمان“ وقد طبعت كثيرا من الكتب الدينية كما طبعت قاموسا عربيا إيطاليا للراهب دومينيك جرمانوس سنة ١٦٣٧م.

وانتشرت الطباعة العربية في البلدان الأوروبية ولقيت عناية عظيمة. فن ذلك مطبعة ليدن المشهورة بهولندا، أنشأها ”تومارينيوس Erpennius“ سنة ١٥٩٥م أي في أواخر القرن السادس عشر. ومن مطبوعاتها «أمثال لقمان» سنة ١٦١٥م و”العهد الجديد“ سنة ١٦١٦م وقصة يوسف من القرآن، وهو أول كتاب طبع مضبوطا بالشكل الكامل، وكان هذا من مستحدثات هذه المطبعة. وقد اشتهرت مطبعة ليدن شهرة عظيمة بما نشرته باللغة العربية من الكتب، وكان لها فضل عظيم على هذه اللغة. ومن ذلك أيضا المطبعة الملكية بباريس. وقد كانت حروفها من حفر سافري دي بريف السالف الذكر. وأول

كتاب طبع بها كان كتابا في صناعة النجو للنفس جبرائيل الصهيوني والشاس يوحنا الحصري سنة ١٦١٣ م . ثم مطبعة لندن وأهم ما طبعته وقت إنشائها "تاريخ الدولة الخوارزمية" لأبي الفداء سنة ١٦٥٠ م . ثم مطبعة أكسفورد التي أنشئت في أواسط القرن السابع عشر ومن أهم ما أصدرته كتاب عبد اللطيف البغدادي في الأمور المشاهدة بمصر سنة ١٨٠٠ و انتشرت الطباعة العربية في عواصم أوربا : جوتنجن وفيينا وبرلين و بطرسبرج وغيرها ، وطبعت ما لا يقع تحت الحصر من الكتب العربية (١) .

وهكذا ابتدأت الطباعة العربية بأوربا في أوائل القرن السادس عشر لأغراض دينية صرفة ، ثم ما لبث الغرض الديني أن تحول تدريجيا إلى الناحية العلمية إلى أن غلبت هذه الناحية في النهاية . ولم يشارف القرن السادس عشر على الانتهاء إلا وكانت مطبوعات المطابع العربية في لندن وباريس ولندن وأكسفورد ، كلها علمية الصبغة ولا نجد بين مطبوعاتها من الكتب الدينية إلا القليل النادر .

انتقال الطباعة إلى الشرق الأوسط

لم تكن الطباعة باللغات الشرقية تنتشر في أوربا حتى أخذت تنتقل إلى بعض بلدان الشرق . وكما كان غرض الأوربيين دينيا حين نشروا فيما بينهم الطباعة الشرقية ، فقد كان إدخالها في الشرق لأغراض دينية كذلك . وكما كانت اللغة العبرية هي أولى اللغات الشرقية التي نالت عناية المشتغلين بالطباعة في أوربا ثم تليها اللغة العربية ، فقد كان دخول الطباعة بتلك اللغات بلدان الشرق على هذا الترتيب أيضا : اللغة العبرية ثم اللغة العربية .

(١) ليس قصدنا استيعاب كل ما أصدرته هذه المطابع من الكتب وإنما ذكرنا بعض مطبوعاتها على سبيل التمثيل فقط . ومن أراد التفصيل فليرجع إلى :

(١) مجلة المشرق ، العدد الثاني ، سنة ١٩٠٠ م .

(ب) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية (القاهرة ١٩١١ - ١٩١٤ م) ، ج ٤ .

(ج) C. F. De Schnurrer, *Bibliotheca Arabica* (1811).

(د) Silvestre De Sacy, *Bibliothèque de M. Le Baron Silvestre De Sacy* (Paris, 1842).

وأشهر المطابع العبرية التي أنشئت في الشرق هي :

مطبعة الآستانة العبرية^(١) :

سبقت الآستانة (اسطنبول) غيرها من بلدان الشرق في أخذ فن الطباعة عن أوروبا فقد قامت فيها أول مطبعة في الشرق كله . إلا أن هذه المطبعة الأولى لم تكن تابعة لحكومة السلطان أو لأحد الأتراك ، ولم تكن عربية الحروف ، وإنما كانت مطبعة عبرية أنشأها في الآستانة رجل يهودي اسمه الرابي اسحق جرسون ، قدم الشرق خصيصا لينشر بين اليهود المقيمين فيه كتبهم الدينية وكان اعتمادهم قبله على المخطوطات التي لم يكن الحصول عليها ميسورا . ويرجع إنشاء هذه المطبعة إلى أواخر القرن الخامس عشر . ويرجع الفضل في قيامها واطراد نجاحها إلى نفوذ بعض اليهود في الآستانة . ففقد كان منهم الأطباء وكبار التجار وكانوا على اتصال وثيق بأولى الأمر في دار الخلافة .

وقد ظلت هذه المطبعة تخدم الآداب العبرية زهاء ثلثمائة سنة طبعت فيها ما يزيد على مائة كتاب في جميع العلوم والفنون ، إلا أن أغلبها كتب دينية . وأول كتاب طبع بها هو ملخص تاريخ اليهود ليوسيفوس بن كربون وكان طبعه في سنة ١٤٩٠ م . واستمرت تطبع الكتب الدينية ، ولكنها لم تقتصر على هذا النوع من الكتب بل طبعت كثيرا من الكتب الأدبية شعرا ونثرا . وكذلك الكتب الطبية والتاريخية^(١) . وقد طبعت المطبعة أيضا بعض الكتب العربية ولكن طبعها كان بالحروف العبرية لا بالحروف العربية . ومن ذلك بعض رسائل بن ميمون في الدين اليهودي ، وترجمة التوراة إلى العربية لسعيد الفيومي وطبعت بها في سنة ١٥٥١ م . أما الطباعة العربية بالحروف العربية فلم تقم في الآستانة إلا في أوائل القرن الثامن عشر أي بعد تاريخ هذه المطبعة العبرية بقرنين من الزمان .

(١) يوجد يان بكثير من هذه المطبوعات في مجلة المشرق ، السنة الثالثة ، عدد ٤ ، ص ١٧٥

مطبعة سالونيك العبرية :

لم يقتصر اليهود على مطبعة الآستانة ، بل أنشأوا مطابع عبرية في كثير من المدن واشتهرت من هذه المطابع مطبعة سالونيك . وقد أنشئت هذه المطبعة في أوائل القرن السادس عشر . وطبع بها كتب دينية وعلمية كثيرة منها خطب مدينّا بن صموئيل سنة ١٥٢٠ م ومجموعة في الطب سنة ١٧٩٦ م .

مطبعة دير قزحيا العبرية :

يقع دير قزحيا جنوبي طرابلس وقد كانت المطبعة التي أنشئت فيه في أوائل القرن السابع عشر ، أول مطبعة دخلت بلاد الشام وقد كانت حروف هذه المطبعة سريانية وطبعت فيها اللغة العربية بالخط الكرشوني . وليس معروفا من مطبوعات هذه المطبعة إلا كتاب واحد طبع فيها في سنة ١٦١٠ م وهو كتاب المزامير ، ويقع في ٢٦٠ صحيفة من القطع الكبير ، وقد طبع في نهرين أحدهما سرياني والآخر عربي بالخط الكرشوني . وقد وصف الأب لويس شيخو نسخة من هذا المطبوع^(١) . ونحن نلخص هذا الوصف هنا لأنه يظهرنا على أن صناعة الطباعة في ذلك التاريخ كانت قد طعّمت بالفن . فأولى صفحات الكتاب مكتوبة بالخط السرياني باللونين الأحمر والأسود ، ويحيط بالكتابة إطاران في وسطهما زخرفة دقيقة . وفي أعلى الصفحة كتبت البسملة بحروف كبيرة ، ثم عنوان الكتاب ، ويليهِ ترجمته بالعربية . وتحت اسم الكتاب رسم لشعار المطران الماروني بدمشق ، وهو أرزة كبيرة يستظل بها طير كالعتقاء ، وقد كتب على جناحيه الحرفان اللاتينيان (S.N) أي (Salus Nostra) ومعناها "خلاصنا" . وعند جذع الشجرة جدول ماء وعلى جانبيها سنبتان إشارة إلى الخصب ، وكتب حول هذه الصورة اسم المطران سركيس باللاتينية ، وفوق الشعار صليب مربع وعلى جانبيه أربعة أبيات من الشعر غاية في السخافة والركاكة . وكتب في أسفل الصفحة : "بالحبس المكرم الكائن في وادي قوزحيا في جبل لبنان المبارك على يد المعلم بسكالى ألي وعلى يد الحقيير يوسف بن عميمة الكرّم مسدّاني

باسم شماس في تاريخ سنة ١٦١٠ (أى ١٦١٠ رباتية) وفي ختام آخر صحيفة كتب «أنا الحقيدين المطارين المطران جرجس ابن عميرة الهداني نظرت وقرت هؤلاء المزامير وما وجدت فيهم شيئاً يضاد الأرثوذكسية لكن نافعين لخلاص نفس من يقرأ فيهم». ١٥. وقد كانت حروف هذا المطبوع مضبوطة بالشكل الكامل. إلا أن مطبعة دير قزحيا لم تستمر طويلاً، بل قضى عليها لأسباب وأحوال مجهولة تماماً حتى عند رهبان الدير أنفسهم. على أنها جددت في أوائل القرن التاسع عشر.

بعد ذلك تدخل الطباعة العربية بلدان الشرق وتنتشر فيه، وقد كانت حلب أول مدينة شرقية تنشأ فيها مطبعة عربية، ثم الآستانة، ثم القاهرة، ثم مالطة، ثم بيت المقدس، ثم العراق. وإنا مُرتَّبون فيما يلي هذه المطابع حتى تبين موقع المطبعة المصرية منها.

مطبعة حلب العربية :

أنشئت أول مطبعة عربية في الشرق الأدنى بمدينة حلب في أوائل القرن الثامن عشر. والمسلم به أن الذى أنشأها هو أثناسيوس الرابع البطريارك الأنطاكي، الذى رحل في سنة ١٦٩٨ إلى بخارست، وطبع هناك بعض الكتب الدينية باليونانية والعربية. ولما عاد إلى حلب أنشأ فيها المطبعة ولكن اختلف في حروف هذه المطبعة. فقال شنورر (Schnurrer) إن حروف حلب هي نفس حروف بخارست. جليها أثناسيوس^(١) معه. وخطأ دى ساسي (De Sacy) رأى شنورر لأنه وجد اختلافاً كبيراً بين حروف حلب وحروف بخارست^(٢).

ويرتد الأب لويس شيخو بين أن يكون أثناسيوس استصحب معه إلى حلب الكاهن أناتيموس الذى طبع له بعض الكتب في بخارست، وهذا قام بصب الحروف وبين أن يكون تعلم هو نفسه هذا الفن وعلمه أناساً من أهل حلب^(٣). ويرى

(١) U. F. De Schmurrer, op. cit., p. 270.

(٢) De Sacy, op. cit., Vol. I, p. 289.

(٣) مجلة المشرق، السنة الثالثة، العدد الثالث، ص ٣٥٦

جورجى زيدان عن جورج خياط أحد محامي حلب أن الذى حفر هذه الحروف وصحبها هو
الشماس عبد الله زاهر الحلبي وكان صائغا ماهرا (١).

ولسنا نملك وسائل لتحقيق هذه المذاهب المختلفة . وأيا ما كانت طبيعة تلك الحروف
فقد كانت فى حلب مطبعة عربية ، كان أول مطبوعاتها كتاب طقوس كنسية طبع بها
فى سنة ١٧٠٢ م . ثم طبع بها الانجيل فى سنة ١٧٠٦

وقد قرر الأب لويس شيخو أن حروف مطبعة حلب كانت خشنة والطبع بها غير
متقن وإن كان واضحا . قال ونحن لا نعلم كيف انتهت هذه المطبعة ولا كيف بطلت
آلاتها وتضعضت حروفها .

مطبعة الآستانة العربية :

أنشئت ثانيا مطبعة عربية فى الشرق فى الآستانة فى العشر الثانى من القرن الثامن
عشر ، أى بعد مطبعة حلب بحوالى عشر سنوات . وقد كانت اتجهت رغبة بعض الرجال
إلى إنشاء مطبعة قبل ذلك التاريخ . ولكن رجال الدين لم يوافقوا على ذلك بدعوى
أنها مخالفة للدين ، ولم يجرؤ أحد على إنشاء مطبعة بمد هذه الفتوى .

ولقد أمّتنا جودت فى تاريخه المشهور بتاريخ هذه المطبعة ٢ . وهو يتلخص فى أن
الفضل فى إنشاء المطبعة يرجع إلى محمد افندى جلبي الذى كان سفيرا للباب العالى فى باريس
أيام السلطان أحمد الثالث ، و إلى ابنه سعيد افندى الذى صار صدرا أعظم فيما بعد .
وقف سعيد هذا على مزايا فن الطباعة فى باريس مدّة إقامته فيها أيام سفارة أبيه . فلما
عاد سعيد إلى الآستانة أخذ ينشر فكرة إنشاء مطبعة بدار الخلافة بين المشتغلين بالعلوم
والفنون . واتصل بالصدر الأعظم ابراهيم باشا صهر السلطان فشجعه فكتب له تقريرا
التمس فيه السماح له بطبع كتب الحكمة واللغة والتاريخ والطب والهيئة وسائر الفنون ماعدا

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٥٥

(٢) عبد القادر افندي الدنا (مترجم) ، تاريخ جودت (بيروت ، ١٣٠٨هـ) ، ص ٨١ - ٨٤

كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . ورفع ابراهيم باشا العريضة إلى السلطان ، بعد تردد كبير وبعد أن وقع عليها بعض علماء العصر بالتعصيد . وقد وافق السلطان وأصدر فرمان العالى موقعا عليه بالخط الشريف في سنة ١١٢٩ هـ - ١٧١٢ م ، مرخصا لسعيد افندى بطبع جميع أنواع الكتب إلا كتب التفسير والحديث والفقه والكلام . بعد أن أصدر شيخ الإسلام عبد الله افندى فتوى بجواز ذلك .

وتعرف سعيد في الآستانة إلى رجل يدعى ابراهيم آغا ، مجرى المولد نصراني الدين ثم أسلم واشتغل بخدمة الدولة ، وهو من أرباب الصناعة ، فأمدّه بالمال والتعصيد وتعاونوا في إنشاء المطبعة ، بخلبها الآلات وسكب ابراهيم آغا الحروف وجعلها على استعداد للطبع^(١) . وعين اسحق افندى قاضي الآستانة سابقا ، ويرى زاده افندى قاضي سالونيك سابقا ، وأسعد افندى اليانلي ، وموسى افندى شيخ مولوية قاسم باشا ، مصححين للطبوعات . وفي سنة ١١٤١ هـ - ١٧٢٨ م أصدرت المطبعة أولى مطبوعاتها وهو كتاب صحاح الجوهرى الذى نقله إلى التركية وانقولى . وكان طبعه في جزئين باع الأول ٦٦٦ صفحة والثانى ٧٥٦ صفحة ، وكان ثمنه خمسة وثلاثين قرشا . وطبع في أوله صورة فتوى شيخ الإسلام بجواز الطبع ، وصورة فرمان العالى بالترخيص به ، وصورة تقرير سعيد افندى إلى الباب العالى ، والتوقيعات التى وقعها عليه علماء الآستانة . واستمرت المطبعة تنشر بعض الكتب فى السنوات التالية لسنة ١٧٢٨ ، وقد صنع ابراهيم آغا المجرى حروفا فرنسية ، وطبع خريطة البحر الأسود وبحر الخزر باللغتين التركية والفرنسية .

على أن حياة مطبعة الآستانة كانت مضطربة كما كان إنتاجها صغيرا محدودا . فقد أورد المستشرق هامر برجستال فى تاريخه للإمبراطورية العثمانية قائمة بمطبوعات الآستانة فى أثناء قرن من إنشائها ، وقال عن هذه القائمة إنها كاملة ومرتبطة حسب تواريخ الطبع^(٢) ، وهى تؤيد ما سبقت الإشارة إليه من ضعف المطبعة وقلة إنتاجها .

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٢ ، وأيضا :

J. De Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman* (Paris, 1839), Tome XIV, p. 197.

I id. pp. 493-507 (٢)

إحصاء بعدد مطبوعات مطبعة الآستانة من ١٧٢٨ إلى ١٨٣٠

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٢٨	٢	١٧٣٣	١
١٧٢٩	٣	١٧٣٤*	١
١٧٣٠	٣	١٧٤١	٣
١٧٣١	—	١٧٤٢	١
١٧٣٢	٣		

و بعد سنة ١٧٤٢ تتعطل المطبعة وتكف عن نشر الكتب مدة أربعة عشر عاما ، وتكون قد أصدرت منذ ابتداء الطبع بها من سنة ١٧٢٨ إلى ١٧٥٥ أى في سبع وعشرين سنة بما في ذلك سنوات التعطيل ، سبعة عشر كتابا تقع في ثلاثة وعشرين مجلدا . وبلغ عدد نسخها جميعا : ١٢,٥٠٠ نسخة ، إذا ما كان يزيد عدد النسخ المطبوعة من أى كتاب على ٥٠٠ نسخة إذا استثنينا ”لغاتى ونقولى“ و”وتحفة الكبار في أسفار البحار“ ، وهي أولى مطبوعات المطبعة وطبع من كل منها ٢٠٠٠ نسخة^(١) .

ولما أعيد فتح المطبعة بعد انقضاء فترة التعطيل أصدرت الطبعة الثانية لكتاب ”لغاتى ونقولى“ في سنة ١٥٧٦ ، و بعد هذه الطبعة الثانية عطلت المطبعة فترة جديدة بلغت سبعا وعشرين سنة . فلم تصدر مطبوعات إلا في سنة ١٧٨٣ ، وكان طبعها في تلك السنة بآلات صدئة وحروف مكودة رديئة الخط . ويعزى جودت هذا التعطيل الطويل إلى أن إبراهيم أغا (المجرى) توفى في سنة ١٧٤٥ وخلفه في نظارة المطبعة إبراهيم افندى القاضى فباشتر الطبعة الثانية لكتاب ونقولى السالفة الذكر (١٧٥٦ م) ، ثم توفى في وقت كانت فيه الدولة منشغلة بشؤونها الخارجية (الحرب مع روسيا والنمسا) فألهاها

(١) و بعد سنة ١٧٣٤ يقف إنتاج المطبعة مدة ست سنوات من ١٧٣٥ إلى ١٧٤٠ فلا تصدر المطبعة شيئا من المطبوعات خلالها ، ثم تستأنف النشر في سنة ١٧٤١ كما هو واضح بالجدول .

ذلك عن تعيين خلف له في إدارة المطبعة فأهملت إلى سنة ١٧٨٣ (١) . إلا أن عملها بعد أن أعيد فتحها للمرة الثانية كان ضعيفا متقطعا وذلك يتبين من بقية الإحصاء :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٧٨٣	١	١٨٠٧	١
١٧٨٤	١	١٨٠٨	—
١٧٨٥	١	١٨٠٩	١
١٧٨٦	—	١٨١٠	—
١٧٨٧	—	١٨١١	١
١٧٨٨	—	١٨١٢	٢
١٧٨٩	—	١٨١٣	—
١٧٩٠	—	١٨١٤	١
١٧٩١	١	١٨١٥	١
١٧٩٢	—	١٨١٦	—
١٧٩٣	٢	١٨١٧	٢
١٧٩٤	—	١٨١٨	٢
١٧٩٥	١	١٨١٩	٣
١٧٩٦	—	١٨٢٠	٣
١٧٩٧	١	١٨٢١	١
١٧٩٨	٢	١٨٢٢	٤
١٧٩٩	١	١٨٢٣	—
١٨٠٠	١	١٨٢٤	٣
١٨٠١	١	١٨٢٥	٣
١٨٠٢	٥	١٨٢٦	—
١٨٠٣	٤	١٨٢٧	٤
١٨٠٤	٤	١٨٢٨	٧
١٨٠٥	٢	١٨٢٩	٥
١٨٠٦	١	١٨٣٠	٣

ومن هذا الإحصاء يمكننا أن نرى تقطع عمل المطبعة ، وقلة إنتاجها ، واضطراب حياتها ظاهرا جليا . فطبوعاتها في سنة واحدة لم تزد على سبعة كتب منها تقويمان ، وكان ذلك في سنة ١٨٢٨ م . أما بقية سنوات القرن الذي يتضمنه الإحصاء فلم يزد إنتاجها السنوى على خمسة كتب في القليل النادر . على أن معظم السنوات لم يزد إنتاجها فيها على كتاب أو كتابين . ومنها ثلاث عشرة سنة لم تصدر المطبعة فيها شيئا ، منها خمس سنوات متتالية ، والباقي متفرقة بين السنين . فاذا أضفنا إلى ذلك أن عدد مطبوعاتها في قرن وسنتين من سنة ١٧٢٨ م إلى ١٨٣٠ م لم يزد على أربعة وتسعين كتابا منها تقاويم أولى بها أن لا تحسب وأن طبعها كان ردىء الخط نتيجة لتآكل الحروف وعدم تغييرها كما فُزر كل من هامر وجودت ، عرفنا أن مطبعة الآستانة كانت ضعيفة وأنها كانت إلى الاحتضار أقرب منها إلى الحياة .

إلا أننا يجب ألا ننسى أن مطبعة الآستانة صبت حروفا جديدة حوالى سنة ١٨٠٠ م بمعرفة ناظرها عبد الرحيم افندى ، وأنها نهضت في العصور المتأخرة نهضة لا بأس بها كما أصدرت كتب الدين والفقه بعد أن صدرت الفتوى بجواز طبعها أخذا بالمذهب القائل «الأمور بمقاصدها» كما قال جودت . كما أجاز هذا المذهب تجليد القرآن . وقد كانت معظم مطبوعات الآستانة تركية ولم يكن بينها إلا قليل جدا من الكتب العربية والفارسية .

مطبعة دير مر حنا بالشويز :

الشويز إحدى قرى لبنان بها دير كبير أنشئت به ثالث مطبعة عربية في الشرق ، وكان إنشاؤها في أواخر الثالث الأول من القرن الثامن عشر حوالى سنة ١٧٣٣ م . وقد اختلف في منشئ هذه المطبعة . ويذهب الأب لويس شيخو إلى أن الأب بطرس فروماج اليسوعى الذى كان رئيسا عاما للرسالة اليسوعية في سوريا هو الذى جلب المطبعة من فرنسا على حساب عبد الله زاهر وهو من حلب ، فر إلى لبنان على أثر اضطهاده بسبب اعتناقه المذهب الكاثوليكي وساعده على إنشائها . ويستند في هذا الرأى على بعض رسائل للأب فروماج المذكور قال إنه وقف عليها (١) .

وقد كانت كل مطبوعات الشوير تقريباً دينية . وأول كتاب صدر عنها هو كتاب "ميزان الزمان" للأب نيرتيرج اليسوعي تعريب الأب بطرس فروماج وطبع بالمطبعة في سنة ١٧٢٤ م . ثم كتاب المزامير طبع في سنة ١٧٣٥ م . وقد استمرت منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر وما زالت معظم مطبوعاتها دينية^(١) .

مطبعة القديس جاورجيوس بيروت :

وهي رابعة المطابع العربية في الشرق . أنشأها الروم الأرثوذكس في دير القديس جاورجيوس ، في أواسط القرن الثامن عشر ، على أثر ما رأوه من الفوائد التي عادت على الروم الكاثوليك بنشر كتبهم من مطبعة الشوير وقد أنشأ مطبعة بيروت هذه رجل يدعى الشيخ يونس نيقولا الجبيلي المشهور بأبي عسكر ، فقد صنع حروفاً قلدها حروف مطبعة الشوير وأعد المطبعة إعداداً حسناً . وأول ما نشرته هذه المطبعة كتاب المزامير طبع بها سنة ١٧٥١ م وعدد صفحاته ٣٦٧ صفحة صغيرة القطع ثم بطل العمل بالمطبعة بعد ذلك وأصبحت معطلة ما يقرب من قرن . ثم أعيدت إلى العمل في منتصف القرن التاسع عشر ثم جددت سنة ١٨٨١

مطابع الحملة الفرنسية في مصر :

وأول مطبعة دخلت وادي النيل هي المطبعة التي أحضرها نابليون بونابرت مع حملته على مصر . وقد كان وما زال لهذه المطبعة خرافة اشتهرت بين الناس . فقد زعم الفرنسيون وزعم وراءهم العالم أن السبب الذي دعاهم إلى إحضار مطابعهم إلى مصر إنما هو الرغبة في كشف مصر علمياً وطبع مؤلفات عنها . وهذا محض اختلاق فالحملة كانت من أساسها عمل حربي لا دخل للبحث العلمي فيه ، فإما كان البحث العلمي يوماً من الأيام ليتم بواسطة حملة حربية معدة بوسائل القتال والتدمير في البر والبحر . أما العلماء والمطبعة فكانوا وكانت وسائل لتسهيل مهمة حكم مصر على بونابرت . فالعلماء يبحثون له نظمها وطبيعتها والمطبعة

(١) تجد قائمة مطبوعات هذه المطبعة في كتاب :

تأشركه ما يريد من منشورات النفاق والتضليل على المصريين . ومما يدحض هذه النظرية أن بونايرت قد جهز حملته على طولون بمطبعة قبل حملته على مصر بخمس سنوات ومن الصدف أن مدير مطبعة حملة طولون هو نفس مدير مطبعة الحملة المصرية كما سيحيى . فهل قصد نابليون أيضا كشف طولون الفرنسية علميا ؟ .

ولم يكن للفرنسيين بمصر مطبعة واحدة وإنما كان لهم ثلاث مطابع ، أو مطبعتان بثلاثة أسماء ، كيفما اقتضت حاجتهم بمصر وهذه المطابع هي :

أولا — المطبعة الشرقية الفرنسية بالاسكندرية

L'Imprimerie Orientale et Française

وقد كان مدير هذه المطبعة هو المستشرق جان يوسف مارسيل (J. J. Marcel) أحد علماء جيش الشرق . وكانت أولى المطابع الفرنسية إصدارا للطبوعات في مصر ، إذ بدأ عملها على ظهر الباشرة الشرق (Orient) في عرض البحر حين طبع بها مارسيل أول منشورات بونايرت إلى المصريين ، وهو ذلك المنشور المشهور الذي وزع في الاسكندرية عقب نزول الجيش فيها مباشرة^(١) . صدرت الأوامر إلى مارسيل بكتابة المنشور وطبعه فبدأ في ذلك . وقد كان صندوق الحروف موضوعا في الباشرة بدون إشارة تميز بين الصندوق والغطاء ، وصادف أن فتح الصندوق وغطاؤه إلى أسفل فسقطت الحروف وبعثرت واختلطت بعضها ببعض حتى كاد طبع المنشور يتعطل لولا أن استخدم مارسيل بعض الخنود في ترتيب بعض الحروف المختلطة وقام بطبعه^(٢) .

وقد كانت آلات هذه المطبعة وحروفها مأخوذة من المطبعة الملكية بباريس وكانت تحتوى على ثلاثة أنواع من الحروف : فرنسية وعربية ويونانية وهذه هي أسبق المطابع الفرنسية إلى العمل في مصر . أما مطبوعاتها فقد توصلنا منها إلى ما يأتي :

(١) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، يولاق ١٢٩٧ هـ ، ج ٣ ، ص ٤ — ٥ .

M. Belin, "Notice Nécrologique et Littéraire Sur M. J. J. Marcel," *Journal Asiatique*, 5e Série, Tome III, 1854, p. 555 .

(١) "تعريفه النقود" — طبعت بالاسكندرية في ٥ يولييه سنة ١٧٩٨ م . وهي أولى مطبوعات المطبعة الشرقية الفرنسية بها .

(٢) « الهجاء العربى والتركى والفارسى » — وضعه مارسيل للاستعانة به فى أعمال المطبعة الشرقية الفرنسية . وطبع بها فى ست عشرة صحيفة فى سنة ١٧٩٨ م قبل ١٥ أكتوبر من تلك السنة . وكان ثمنه ستة عشر ميدي على ورق عادى وأربعة وعشرين ميدي على ورق مصقول .

(٣) « تمارين للقراءة العربية الفصيحة » — وهى مقتطفات من القرآن . وضعها مارسيل لفائدة من يريد أن يتعلم هذه اللغة من الفرنسيين . وطبعت بالمطبعة فى اثنتى عشرة صحيفة فى سنة ١٧٩٨ م . وثمنها اثنا عشر ميدي على ورق عادى وعشرون ميدي على ورق مصقول .

(٤) « مجموعة قوانين » — وهى تشمل قرار المؤتمر الوطنى فى ١٢ مايو سنة ١٧٩٣ م . وقانون عقوبات حربى لجيوش الجمهورية فى حالة الحرب وغير ذلك . وقد طبع فى ثمان وسبعين صحيفة فى تاريخ مجهول .

وقد تكون هذه المطبعة طبعت مطبوعات أخرى غير هذه لم نتوصل إليها ، إلا أن ما سبق هو كل ما عرفه الكتاب وعرفناه من ذلك . ولا شك فى أنها أصدرت عددا كبيرا من المنشورات العربية للصريين كان أولها المنشور المشهور الذى سبقت الإشارة إلى طبعه على ظهر البانخرة "الشرق" . وكذلك عددا كبيرا من التعليقات الفرنسية للنقود الفرنسيين .

ثانيا — مطبعة مارك أورل الملحقه بالجيش فى القاهرة

*l'Imprimerie de Marc Aurel, Imprimeur de L'armée,
au Quartier des Français.*

كانت المطبعة الفرنسية الثانية مطبعة خاصة بالجيش تلازمه أينما سار وتطبع ما يصدره قواده من الأوامر اليومية للنقود . وقد كان مديرها يدعى يوسف أمانويل مارك أوريل . ولد فى مدينة "فالانس" Valence على نهر الرون . وهو ابن بيير مارك أمانويل طابع هذه

المدينة . وكان يوسف أوريل صديقا حميا لبونا بارت اتصل به أثناء زيارته لمدينة فالنس وتردد على مكتبته . وفي سنة ١٧٩٣ م عين طباعا للحملة طولون ، وكان عمره لا يتجاوز الثمانية عشر ربيعا . وفي ٢٥ أبريل سنة ١٧٩٨ عينه بونا بارت طباعا للحملة الفرنسية على مصر . ورسا الأسطول على الاسكندرية في ٣٠ يونيه فأنزل أوريل مطبعته فيها ولكنها لم تعمل في هذه المدينة بل تبع الجيش بها إلى القاهرة^(١) .

وقد كان أول ما أصدرته هذه المطبعة من المطبوعات أمر باللغة الفرنسية طبعه أوريل بمطبعته في عرض البحر على ظهر الباخرة جستيس (Justice) ووزع على الجنود في أول يوليه سنة ١٧٩٨ م يوم دخول الاسكندرية^(٢) .

أما عن مكان المطبعة بالقاهرة فقد كانت دائما ملازمة لمعسكرات الجيش . وعند ما تارت القاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨ م نقلت المطبعة إلى الجيزة ؛ ولكنها عادت إلى القاهرة بعد أن أتممت الثورة . ونقلت إلى القلعة في النهاية لأنها كانت إحدى معسكرات الجيش الفرنسي ؛ وفيها تفشى الوباء في عمال المطبعة كما تفشى في غيرهم من الفرنسيين فمات تسعة من عمالها البالغين تسعة وعشرين عاملا في ساعات قليلة .

وقد ظل مارك أورل يباشر العمل بمطبعته إلى أن خرج نابليون من مصر وسافر إلى فرنسا ، فتنازل عن مطبعته للحكومة في ١٨ مايو سنة ١٨٠٠ م وعاد إلى فرنسا هو الآخر^(٣) .

أما مطبوعات مطبعة أورل هذه فهي :

(١) الأمر الفرنسي السالف الذكر الذي طبع على ظهر الباخرة (جستيس) .

(٢) أمر فرنسي آخر للجنود طبعه في القاهرة في ١٥ أغسطس سنة ١٧٩٨ وهو أول ما طبع في القاهرة :

Notice Imprimée sur la Famille Marc Aurel. Archives de la Drôme (France), (١)

Après M. Albert Geiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", Bulletin de l'Institut Égyptien. 5me. Série, Tome I, 1907, p. 142.

Pierre Larousse, Grand Dictionnaire Universel, Tome x, p. 1181.

S. De Sacy, Ohsrestom. Arabe (2e édit.), Tome III, p. 368. note 115, après Geiss, (٢) op. cit., p. 144.

Notice Imprimée....., op. cit., après Geiss, op. cit., p. 142. (٣)

(٣) "رائد مصر (Courier de l'Egypte)" - وهي جريدة فرنسية سياسية أنشأها مارك أورل وطبعها بمطبعته وصدر أول أعدادها في ١٢ فركتيدور سنة ٦ للجمهورية الفرنسية (٢٨ أغسطس سنة ١٧٩٨) وأعلن عنه بالعبارة الآتية :

«يحيط مارك أورل علم مواطنيه أن ثمن رائده المصري ستة ميّدى. ويخفض ثمن ثلاثين عددا إلى مائة وخمسين ميّدى فقط ، ولا يحصل على هذا الامتياز إلا من يدفع ثمنها مقدما ويرجو جميع المواطنين الذين يرغبون في جريدته أن يوافوه بطلباتهم مشفوعة بالثمن . بعنوان القاهرة ؛ مطبعة مارك أورل طابع الجيش بالمعسكرات الفرنسية » .

وكان رائد مصر يصدر كل خمسة أيام في أربع صفحات . ولم يطبع منه بمطبعة مارك أورل إلا الثلاثون عددا الأولى . ثم أخذ يطبع بعدها بالمطبعة الأهلية كما سيجيء .

(٤) الأعشور المصري (La Décade Egyptienne) - وهي جريدة أدبية بحتة كان ينشر بها المقالات الأدبية والأبحاث العلمية والفنية والتجارية ولم يكن لها أى صبغة سياسية . وكانت هذه الجريدة تصدر كل عشرة أيام . وكان كل عدد يحتوى على أربع ورقات أى ثمانى صفحات . وقد أعلن عن هذه الجريدة في ١٦ أغسطس سنة ١٧٩٨م ، ولكنها لم تصدر إلا في ١٥ سبتمبر سنة ١٧٩٨ ، وعرض مارك أورل أولى أعدادها للبيع في ١ و ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ .

ولم يطبع من الأعشور المصري بمطبعة مارك أورل إلا العددان الأول والثانى ولكن بونابرت لم يعجبه الطبع لأنه كان يتوخى فيها الاعتناء والتأنق فأحاطها إلى المطبعة الأهلية كما سيجيء (١) .

هذا كل ما وصل إلينا من مطبوعات مطبعة مارك أورل طابع الجيش الفرنسى بالقاهرة . وهو نذر يسير مما نشرته هذه المطبعة ولم يصل إلينا . وذلك لأن مطبوعاتها لم تكن كتباً تبقى وإنما كانت منشورات وأوامر تصدرها القيادة العليا للجنود وإس من طبيعة هذه الأوامر والمنشورات أن تبقى لأنها يومية ليس لأحدها قيمة إلا يوم صدوره .

ثالثا — المطبعة الأهلية l'Imprimerie Nationale

أنشأ هذه المطبعة بالقاهرة المستشرق مارسيل مدير المطبعة الشرقية الفرنسية السالفة الذكر بالإسكندرية . فقد ظل مارسيل في الإسكندرية إلى أكتوبر سنة ١٧٩٨ م ثم رحل إلى القاهرة في اليوم الخامس عشر من هذا الشهر . وأسس مطبعة عرفت باسم المطبعة الأهلية . وجعل مكانها في الأزبكية أمام منزل عثمان بك الأشقر بما لا يبعد كثيرا عن المكان الذي قتل فيه القائد كبير .

وقد كانت المطبعة الأهلية مطبعة علمية خاصة بطائفة العلماء التي صاحبت الجيش الفرنسي إلى مصر . ولم تكن تابعة للجيش أو خاصة بطبع منشوراته وأوامره ؛ وإن كان من المسلم به أن مطبوعاتها العلمية كانت في خدمة الجيش والتسكين له في حكم البلاد .

وعندما قامت الثورة بالقاهرة في أكتوبر سنة ١٧٩٨ نقلت المطبعة إلى الجيزة أيضا خوفا عليها من التحطيم ، ثم عادت إلى القاهرة بعد هدوء الثورة . ثم وضعت أخيرا في القلعة أذ أن بعض مطبوعاتها كتب عليه « طبع بالقاعة بالمطبعة الأهلية » وعندما سلم القناصل بليار مدينة القاهرة للأتراك حوالى منتصف سنة ١٨٠١ م نقل مارسيل المطبعة الأهلية من القلعة إلى الإسكندرية ؛ وعند ما سلم الفرنسيون الإسكندرية ورجعوا إلى فرنسا أخذوا المطبعة معهم إلى بلادهم^(١) .

وقد كانت المطبعة معدة بالحروف العربية والأجنبية ، وطبعت مطبوعات من النوعين وقد توصلنا منها إلى ما يأتى :

(١) رائد مصر (Courrier de l'Égypte) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية ابتداء من العدد رقم ٣١ ولم يصدر منه غير ١١٦ عددا .

(٢) مذكرة فرنسية بالحوادث الأوربية التي وقعت في الأشهر الأربعة الأولى من العام السابع للجمهورية — طبعت بالمطبعة الأهلية بالأزبكية في أربع ورقات ثمانية عشر مئدى

(٣) الأعشور المضرى (La Décade Egyptienne) — وقد طبع بالمطبعة الأهلية بالأزبكية من أول العدد الثالث . كما أعيد بها طبع العدين الأولين اللذين كانا قد طبعا بمطبعة أورل .

(٤) وصف باللغة الإيطالية للرمد المتفشى فى مصر وطرق علاجه — للطبيب أنطونيو سفاريسو الطبيب بالجيش الفرنسى بالشرق .

(٥) تقويم الجمهورية الفرنسية للعام الثامن على زمن القاهرة — طبع بها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٧٩٩ م .

(٦) تقويم كالسابق مع المقابلة بالتاريخين الهجرى والقبطى .

(٧) "أمثال الحكيم لقمان" باللغة العربية مع ترجمة فرنسية ومقدمة خاصة بهذا الحكيم بقلم مارسل — طبع فى مائة وعشرين صحيفة وكان ثمنه تسعين مئدى .

(٨) مذكرة خاصة بداء الجدري المتفشى فى مصر موجهة للديوان بالقاهرة — تأليف ديسجنت الطبيب الأول لجيش الشرق . باللغتين العربية والفرنسية .

(٩) "دستور الجمهورية الفرنسية" — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمانه خمسة وثلاثون مئدى .

(١٠) تقويم العام الثامن للجمهورية الفرنسية ، مذيّل بدستور الجمهورية — طبع بالفرنسية بالمطبعة الأهلية بالجيزة وثمانه ستون مئدى .

(١١) "دستور الجمهورية الفرنسية" — الطبعة الثالثة من هذا الدستور بالمطبعة الأهلية بالجيزة .

(١٢) "مجموعة الأوراق الخاصة بحكمة سليمان الحلبي قاتل القائد كليبر" — طبعت باللغات الفرنسية والعربية والتركية .

(١٣) "التنبه" — وهى جريدة عربية أمر بإصدارها الجنرال مينو فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٠٠م وكان يحمرها الشيخ سيد اسماعيل الحشاش أمين محفوظات الديوان بالقاهرة وكانت توزع بالقاهرة والمديريات .

(١٤) ”تقويم العام التاسع للجمهورية الفرنسية على زمن القاهرة“ — بالمطبعة الأهلية بمصر مع مقابلة التاريخين الهجرى والقبلى . وفي نهاية التقويم ملاحق بموازين الجمهورية الفرنسية والموازين والمقاييس المصرية . وفئات النقود المصرية ومقاييس النيل والموقف الحربى للجوش وقائمة بأسماء العلماء ... الخ .

(١٥) ”تنبيه فيما يخص داء الجدري المتسلط الآن ، وذلك بشرح موجه إلى أرباب الديوان بمصر القاهرة“ — وهو الطبعة الثانية لمذكرة الطيب ديسجنت الساففة الذكر . وطبعت بالعربية فقط بالمطبعة الأهلية بالقاهرة .

(١٦) ”التعليمات التى وضعت فى أول مارس سنة ١٧٩٨ م لملاحظة الشوارع والميادين“ — وتقع فى مائة وثمانين صحيفة . وقد بدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاهرة ثم أنم فى القلعة .

(١٧) ”نحو اللغة العربية العامية“ — لفائدة الفرنسيين المقيمين بمصر تأليف مارسل ، طبع منه ١٦٨ صفحة ولم يتم . وبدئ فى طبعه بالمطبعة الأهلية بالقاعة ثم أستوف الطبع بالمطبعة الأهلية بالاسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة فى سنة ١٨٠١ م . ولكن الكتاب لم يتم إذ حرج الفرنسيون من مصر قبل تمامه .

مطبعة أسكودار :

فى عهد السلطان سليم الثالث تبدأ حركة الاصلاح التركى فتعتم المطابع فى بعض بلدان الدولة كأسكودار وأزمير وقبره خانه وغيرها . وقد أنشأ سليم الثالث مطبعة أسكودار حوالى سنة ١٨٠١م وطبع بها ”امتحان المهندسين“ (١٨٠٢م) و”معرب الأزهار“ فى سبتمبر سنة ١٨٠٣م . و”مذكرة المهندس مصطفى فى فن الحرب“ (١٨٠٣م) . و”رسالة بركوى“ (١٨٠٣م) وغير ذلك .

مطبعة بولاق :

أنشأها ”محمد على“ فى مصر فى سنة ١٨٢١ ، وسيأتى تاريخها مفصلا فى هذا الكتاب .

مطبعة مالطة :

أنشأها المرسلون الأمريكيون في مالطة سنة ١٨٢٢ م . وتولى نظارة القسم العربي بها الأديب لمشهور فارس الشدياق ، وكان هو يصحح كتبها العربية بنفسه . وقد أصدرت في مالطه نحواً من عشرين كتاباً أولها : ”سؤالات وأجوبة ونصائح في حسن العبادة“ و”أمثال ربنا يسوع المسيح“ و”الدر المضموم“ . ومعظم مطبوعاتها دينية ، وليس فيها من الكتب غير الدينية إلا القليل مما كان يكتبه الشدياق نفسه . مثل : ”الباكورة الشبهة في نحو اللغة الإنجليزية“ و”كتاب اللغيف في كل معنى ظريف“ و”الحوارة الأئسية في اللغتين العربية والإنجليزية“ و”شرح طبائع الحيوان“ وكلها من تأليف الشدياق . وقد رأيت نسخة من كتاب ”أمثال ربنا يسوع المسيح“ (١٨٤٠ م) وهو غاية في جمال الخط وجودة الطبع .

ثم نقلت بعض آلات هذه المطبعة ومعداتهما من مالطه إلى بيروت في سنة ١٨٣٩ م نقلها أحد المرسلين الأمريكيين البروتستانت يدعى سمث ، وكان مديراً لمطبعة مالطه ثم قام برحلة إلى بيروت فوجد فيها كثيراً من علماء اللغة العربية فآثر الإقامة فيها للاستفادة ونقل المطبعة . وبقيت بعض آلاتها في مالطه إلى سنة ١٨٤٢ م ثم نقلت هي الأخرى إلى بيروت . وكان آخر كتاب طبع بهذه المطبعة في مالطه هو ”فصل الخطاب في الوعظ“ للسيد جرمانوس فرحات . وفي آخره ثلاث مواعظ بروتستانتية ، وطبع في مالطه سنة ١٨٤٢ م . وكانت المطبعة بعد نقلها إلى بيروت تسمى : « المطبعة الأمريكية » . وكان أول ما طبع بها بعد نقلها من مالطه إلى بيروت كتاب ”فصل الخطاب في أصول لغة الأعراب“ للشيخ ناصيف اليازجي (١٨٣٦ م) في مائة وثمان وستين صحيفة .

وفي سنة ١٨٣٨ رحل سمث إلى ليبزج وسلك هناك حروفاً عربية على قاعدة وضعها مشاهير خطاطى الآستانة ، وطبعت كتب المطبعة بعد هذا التاريخ بتلك الحروف .

ثم تأتي المطابع المصرية التي قامت بجانب مطبعة بولاق وهي :

مطبعة الطب المصرية بأبي زعبل ، مطبعة الطوبجية بطرا ، مطبعة الوقائع المصرية بالقلعة ، مطبعة المهندسخانة بالخانقاه ، مطبعة الجهادية ، مطبعة رأس التين بالاسكندرية .

وأنشئت جميعا مع غيرها من المطابع المصرية في مصر في المدة من ١٨٣٠م إلى ١٨٣٤م وسيأتي تاريخها فيما يلي من فصول هذا الكتاب .

مطبعة القدس :

ويل ذلك مطبعة فلسطين فقد أنشأ أولى مطابع القدس في سنة ١٨٤٦ الآباء الفرنسيون .

مطابع الجزيرة والعراق :

وربما كان العراق آخر بلدان الشرق الأوسط اتخذها لفن الطباعة ، فلم تنشأ أولى مطابعه إلا في سنة ١٨٥٦

*
*
*

على هذا الترتيب التاريخي دخل فن الطباعة أقطار الشرق الأوسط وبلدانه ومن ثم أخذ ينتشر بازدياد عدد المطابع فيها جميعا .

الفصل الأول

لماذا أنشئت مطبعة بولاق

أحدثت مطبعة بولاق بما نشرته من الكتب في مختلف العلوم والفنون انقلاباً فكرياً هائلاً بحيث يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان إنها كانت أساس النهضة الفكرية في مصر الحديثة . ولكن هل كان هذا الانقلاب الفكرى مقصوداً وقت إنشائها ؟ أو بعبارة أخرى هل كانت الرغبة في إحداث انقلاب فكرى هى السبب الذى دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق ؟

اختلف الذين كتبوا فى تاريخ المطبعة أو تحدثوا عنها فى السبب الذى من أجله أنشئت .

جورجى زيدان قال : إن محمد على سمع فى مصر عن مطبعة الحملة الفرنسية ورأى بعض آثارها فحدد تلك الآثار وأحيانا فيما عرف باسم مطبعة بولاق^(١) . ورينو قال : إنه أراد أن يقلد مطبعة القسطنطينية التى أنشئت قبل ذلك بقرن من الزمان فأنشأ فى بولاق مطبعة حاكى بها تلك المطبعة^(٢) . ويرون قال : إن الباشا لما أنشأ المدارس المتعددة وجد الحاجة ماسة إلى مطبعة تنشر ما يحتاج اليه التلاميذ والطلاب من الكتب المدرسية فأنشأ مطبعة فى بولاق^(٣) . وجيز قال : إن محمد على كان متأثراً بالتقدم المسمى فى أوروبا فرأى أن تقدم الأحوال فى مصر لا يأتى إلا عن طريق الشعلة التى نشرت أضواء العلوم والمعارف

(١) جورجى زيدان ، كتابه السالف الذكر ، ص ٥٨ . وأيضاً مجلة الهلال ، العدد ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٣١٩ .

(٢) Reinaud, "De la Gazette Arabe et Turque imprimée en Egypte", *Journal Asiatique*, (٢) Série 2, tome VIII, 1831, P. 238.

(٣) Perron, "Lettre sur les Ecoles et l'Imprimerie du Pacha d'Egypte", *Journal Asiatique*, Série 4, Tome II, 1843, P. 18 .

في أوروبا ، وما هذه الشعلة إلا فن الطباعة^(١) . كما قال إن السبب في إنشاء المطبعة كان الرغبة في طبع الكتب الشرقية القديمة التي عثت بها تقادم العهد فأضاع الزمان معظمها وكاد يأتي على ما بقي مخطوطا منها^(٢) . وياتون قال : إن الباشا أنشأ هذه المطبعة كوسيلة لنشر ذوق القراءة وحب المطالعة بين ناس انقطعوا عن القراءة والأدب مدة ثلاثة قرون^(٣) . وذهب جيز أيضا إلى أن محمد علي لما أسس مشروعاته الإدارية والتجارية كان من الضروري أن يوجد بجانب هذه المصالح والمعامل مطبعة تطبع ما يلزم لها من السجلات^(٤) .

والخطأ في أسباب إنشاء مطبعة بولاق كالخطأ في أسباب أى حادث تاريخي آخر، منشأه أن المؤرخين حين يعوزهم النص الصريح يأخذون كل نتيجة ترتبت على الحادث ويعملونها سببا له ، ويذهبون إلى أن كل ما نتج عن الحادث كان مقصودا عند الشروع فيه ، ومن هنا يأتي الخطأ في ذكر الأسباب . ومن أمثلة ذلك ما تقدم من أسباب إنشاء مطبعة بولاق .

والرأى الذى يقول بأن محمد علي أنشأ مطبعته على أنقاض مطبعة بوناپرت رجع أصحابه إلى المقدمات بدلا من النتائج . والأدلة التاريخية كلها تثبت أن إحياء هذه الأناض على لم يحدث وأن المطبعة المصرية نشأت مستقلة تماما عن كل اتصال بالماضى . فالشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر ينص على أن : « جميع حكاه السياسة وأرباب الحرف والصنائع وجميع الأشخاص المتعلقة بالفرنساوية يحصل لهم سوية ما يحصل للعساكر الحربية ، وأن حكاه السياسة وأرباب العلوم والصنائع يصحبون ويأخذون معهم الأوراق والكتب ليس التى تخصهم فقط بل كل ما يرويه نافعاهم^(٥) » .

(١) Albert Geiss, "L'Etablissement Typographique du Pacha - Le Débuts de l'Imprimerie de Boulac," Bulletin de l'Institut Egyptien. Tome II, 1908, p. 197.

(٢) نفس المرجع .

(٣) A. A. Paton, A History of the Egyptian Revolution from the Mamluks to the death of Mohamed Ali (London, 1870), Vol. II , chap. xxii, P. 246.

(٤) مقالته السالفة الذكر ، نفس الصحيفة .

(٥) عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار ... ، ج ٣ ، ص ١٨٣ . وأيضا :

أمين سامى باشا ، تقويم النيل (القاهرة ، ١٩٢٨) ، ج ٢ ، ص ١٦٠ .

فهذا النص صريح في أن للفرنسيين وعلى وجه الخصوص أرباب العلوم والصنائع منهم أن يأخذوا معهم كل ما يريدون سواء أكان مما أحضروه معهم من فرنسا أم مما نهبوه من نقاشن مصر، وثابت من رواية الجبرتي أنهم أخذوا معهم ما يزيد على أربعة آلاف كتاب معظمها مكوّن من عدة أجزاء . وهل مطبعة الفرنسيين إلا من متعلقات « أرباب العلوم والصنائع » الذين أطلقت لهم الحرية في نقل ما يشاءون والذين نقلوا بالفعل الشيء الكثير إلى فرنسا . ومع هذه الحرية المطلقة في الحمل والنقل لم يكن الفرنسيون يتكفون شيئا في هذا النقل حتى يمكن أن يقال إنهم تركوا مطبعتهم توفيراً للجهد وتقليلاً للمشقة ، فقد كان نقل الفرنسيين وأمتعتهم ومعدّاتهم كلها على سفن إنجليزية . فالأدلة قوية على أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى فرنسا ضمن ما أخذوا وقت الجلاء .

ويؤيد هذا أن كآب "نحو اللغة العربية العامية" وهو آخر مطبوعات الفرنسيين في مصر نُدِئ في طبعه بالمطبعة الأهلية بالقلعة، ثم أدخل الفرنسيون القاهرة فاستؤنف طبعه في نفس المطبعة بالإسكندرية، ولكنه لم يتم أيضا فوقف الطبع عند صحيفة ١٦٨ من الكتاب بجلاء الفرنسيين عن الإسكندرية أيضا . فن الثابت إذن أن الفرنسيين أخذوا مطبعتهم إلى الإسكندرية بعد الجلاء عن القاهرة . فهل نقلها محمد علي من الإسكندرية إلى القاهرة بعد عشرين سنة وجدها . ثم أليس في أخذهم المطبعة معهم إلى الإسكندرية بعد إخلاء القاهرة دليل على اعتزامهم أخذها معهم إلى فرنسا . ويؤيد ما ذهبنا إليه قول كاتب فرنسي :

«وعند تسليم القاهرة على يد الجنرال بليار أخذ ما رسل آلاته (يقصد المطبعة) وركبها من جديد في الإسكندرية . ومعروف أنه عند جلاء الفرنسيين نهائيا عن مصر ، اعتبرت هذه الآلات من متعلقات الهيئة العلمية التي نقلتها إلى فرنسا مع قدر كبير من الوثائق الهامة ، تمكن علماء الحملة الكثيرون من نقلها إلى بلادهم بفضل همتهم ونشاطهم^(١) » .

وشبهه بالرأى المتقدم الرأى القائل بأن محمد علي أنشأ مطبعته تقليدا لمطبعة القسطنطينية التي أنشئت قبل ذلك بقرن وأثمرت ثمرة طيبة في ميدان العلم والأدب . فيحمد على قبل

A. Goiss, "Les Imprimeries Françaises de 1798 à 1801", *Bulletin de l'Institut Egyptien*. (١)
5 me Série, Tome 1, 1907, p. 156.

محيته إلى مصر لم يكن عمله بحيث يتصل بالحركة العلمية والأدبية في القسطنطينية ؛ فقد كانت حياته في ألبانيا حياة تاجر همه في البيع والشراء ؛ وكان أمياً فلم تكن معه وسائل الاتصال بالحياة العلمية والأدبية بدار الخلافة . وهذا الرأي لا يفسر إنشاء المطبعة إذ لابد من غرض يدفع الوالى إلى محاكاة مطبعة القسطنطينية . أما التقليد في ذاته فلا يمكن أن يكون سبباً .

ورينو صاحب هذا الرأي كان من المشتغلين بتاريخ مطبعة القسطنطينية وقد نشر عنها مقالات في المجلة الأسبوعية في سنة ١٨٣١ م ؛ وهذا الاشتغال سهل عليه الاعتقاد بأن المطبعة المصرية لم تكن إلا تقليداً لتلك المطبعة ، ولا سيما أن مصر كانت ولاية تركية إذ ذاك .

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق أن نشرت المطبعة عدداً هائلاً من الكتب المدرسية التي كانت توزع على تلاميذ المدارس وطلاب العلم على اختلاف فروعها ومطالبها . وهذا حدا ببعض الكتاب إلى التورط في الحكم بأن المطبعة أنشئت من أول الأمر لسد حاجة المدارس إلى الكتب ولطبع الكتب المدرسية خاصة . وصاحب هذا الرأي الدكتور بيرون كان ناظراً لمدرسة الطب المصرية وقد نشرت مطبعة بولاق الكثير من مؤلفاته ومترجماته ، كما كانت تنشر كل ما تحتاجه مدرسته من الكتب وكل ما يؤلف أو يترجم أساتذتها من المؤلفات . وكانت تنشر مثل ذلك للدارس الأخرى . ولهذا قال إن المطبعة أنشئت من أول الأمر لهذا الغرض .

ويظهر خطأ هذا المذهب بمقارنة بسيطة بين تواريخ إنشاء أولى المدارس وبين تاريخ إنشاء المطبعة . فأقول مدرسة أنشأها محمد علي كانت مدرسة الموسيقى العسكرية ، وكان تأسيسها في سنة ١٨٢٤ وظاهر أنها مدرسة في غير حاجة إلى كتب تطبع أو مطبعة تنشأ . ومع ذلك فقد كان تأسيسها بعد تأسيس مطبعة بولاق بأربع سنوات . ثم أنشئت المدرسة التجهيزية الحربية في قصر العينى سنة ١٨٢٥ أى بعد إنشاء المطبعة بخمس سنوات . ولم تنشأ مدرسة الطب التي عرفها الدكتور بيرون إلا في عام ١٨٢٧ م أى بعد إنشاء المطبعة

بسبع سنوات^(١)، فإنشاء المطبعة إذن أسبق من إنشاء المدارس، فكيف يتفق أن يكون المتأخر سببها في المتقدم .

يضاف إلى ذلك أن أولى الكتب التي نشرتها المطبعة كانت في الغالب كتباً حربية مثل : « نمبره جدولى » أى جدول أبعاد القذائف و « قانون نامت أحمد افندى » ، وهى مجموعة قوانين حربية ثم كتاب « تلخيص الأشكال » وهو خاص بالألغام ، ثم كتاب « آلاى تعليمى » وهو خاص بتعليم حركات الصفوف ثم « القانون الثانى فى درس العسكرى » ثم « تعليم نامه بياده كان » ثم « قانون نامه طوبجيان بحرية جهادية^(٢) » ، مما لا ينفع إلا للدارس الحربية ولم تكن قد فتحت بعد . ثم إن كثيراً من المدارس كان بها مطابع خاصة تطبع ما يحتاج إليه تلاميذها من الكتب كما سيأتى بالتفصيل فى فصل قادم . فمدرسة الطب فى أبى زعبل كان بها مطبعة خاصة بها لطبع الكتب الطبية^(٣) . وكذلك مدرسة الهندسة (المهندسخانة) بالخانقاه كان بها مطبعة خاصة لطبع الكتب الهندسية ، وكذلك مدرسة الطوبجية فى طرة كان بها مطبعة تعرف باسم « مطبعة الطوبجية » لطبع كتبها . فإذا كانت مطبعة بولاق أنشئت لتطبع الكتب اللازمة للدارس فكيف نفسر مع هذا وجود المطابع المستقلة فى كل مدرسة هامة .

أما رأى القائل بأن محمد على أحب أن يتال فى مصر قيساً من الشعلة التى نشرت أضواء العلوم فى أوربا فهو رأى لا يقل عن سابقه خطأ . وهو رأى حديث (١٩٠٨م)؛ مهد له صاحبه جيز بأن أورد قول نيكلسن (Nicholson) فى كتابه عن تاريخ الأدب العربى «وقع أهل مصر وسوريا وشمالي أفريقيا تحت تأثير أوربا منذ قادم نابليون حملته على مصر فى سنة ١٧٩٨» . ثم بنى على ذلك أن محمد على كان واقعا تحت تأثير هذا الاتجاه فأراد أن ينتفع بالمصدر الذى أفاض نور العلم والعرفان على الجمهورية الفرنسية . وقد سبق القول بأن

A. B. Clot Bey, *Aperçu Général Sur L'Egypte* (Paris, 1840). Tome II, p. 337. Also (١) a report written by Clot bey and dated December 27, 1837, published in: J. Bowring, *Report on Egypt and Candia* (London, 1840), p. 139.

Bianchi, "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques, et Persanes Imprimés (٢) à Boulac." *Journal Asiatique*. Serie 4, Tome II, 1843, p. 31.

(٣) ألغيت هذه المطبعة فى أواخر سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧م) عندما نقلت مدرسة الطب من أبى زعبل إلى قصر العين وأحيل طبع كتبها على مطبعة بولاق . وكانت نظارة بيروت للمدرسة بعد ذلك .

مجرد التقليد لا يمكن أن يكون سببا في ذاته ومحمد على كان لا يقل جهلاً بأحوال أوروبا عنه بأحوال القسطنطينية .

ومع أننا لا نستطيع أن ننكر فكرة الأخذ عن الغرب إلا أننا نذهب إلى أن نخطئ إطلاق رأي نيكلسن على النحو المتقدم . فأهل مصر لم يقعوا تحت تأثير أوروبا منذ قاد نابليون حملته كما يذهب الأوروبيون ، ولكنهم وقعوا تحت هذا التأثير في وقت متأخر من التاريخ المصري الحديث ، عندما تواتت بعثات محمد على إلى أوروبا وعادت هذه البعثات متأثرة بأداب الغرب وعلومه وعندما شاع تعلم اللغات الأوروبية في المدارس التي أنشأها محمد على ومن بعده إسماعيل . هذا هو تاريخ وقوع أهل مصر تحت التأثير الأوروبي — في نظرنا — أما أيام نابليون فلم يقع تحت تأثير الفرنسيين إلا طغام الناس ورعايهم الذين قلدوهم في الرذائل فسكروا مثلهم وانطلقوا في شوارع القاهرة يصرخون بألفاظ فرنسية بذئنة ، وإلا جوارى قصور الممالك المنهوبة اللاتي سفرن مثل نسائهم وبرزن في شوارع المدينة فاجرات خليعات وكوّن في القاهرة طبقة من العاهرات^(١) . أما المصريون عامة فلم يقعوا تحت تأثيرهم بل بالعكس كرهوا هذا التأثير واحتقروهم وخافوهم . ولا غرابة في ذلك إذ أن الفرنسيين أعطوا المصريين أقبح صورة عن أوربا وأسوأ فكرة عن الأوروبيين بما ارتكبوه من الفظائع وما افتاتوا به على الدين والتقاليد . ولذا نحن لا نجد أى أثر للتأثير الفرنسى في مصر في المدة التي تلت جلاء الجيش الفرنسى بل نجد عزوفا عن كل تأثير لهم ونلمس ذلك في فرح المصريين بجلათهم وترحيبهم بالعهد الذي تلا عهدهم وإن كان مقعاً بالفوضى وتنازع البقاء . ونلمسه أيضا في مقاومة المصريين كل الإصلاحات التي أراد محمد على إحداثها وعلى الأخص مقاومتهم تعليم أبنائهم وأخبار ذلك ونوادره مشهورة عند الجميع ولم يكن طلبة البعثات الأولى مسرورين ولا سعداء بسفرهم إلى فرنسا ولم يكن أهلهم كذلك فرحين ولا سعداء . كل هذا يظهرنا على أن وقوع المصريين تحت التأثير

الأوربي لم ينتج عن الحملة الفرنسية^(١) . وإنما نتج عن إصلاحات محمد علي ورجال عصره بعدها بأمد طويل وكانت مطبعة بولاق سببا من أسبابه لا نتيجة من نتائجه .

وقد كان من نتائج إنشاء مطبعة بولاق نشر بعض الكتب الشرقية القديمة التي يقدرها المستشرقون ، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن نشر مثل هذه الكتب التي كاد البلى أن يبعث بالبقية القليلة الباقية منها كان الغرض الذي حرك الباشا إلى إنشاء مطبعته . وإيراد هذا الرأي من باب المنطق المعكوس وجعل نتائج الحوادث أسبابا لها . والباشا لم يكن من طبعه العناية بالأشياء لذاتها وإنما كانت عنايته بها بقدر ما لها من القيمة النفعية المادية ولم يكن لمثل هذه الكتب قراء في عصر محمد علي أو على الأقل في أوائل عصره ، ولذا كان من العبث إنفاق أموال في نشرها . فعلماء الأزهر ومجاوروه كانوا كما يستفاد من كتابات المعاصرين على جانب عظيم من العزوف عن قراءة الكتب الأدبية الجدية ، وكانوا في علوم الأزهر لا يقرأون إلا كتابا بعينه من كل علم يكتفى المدرس باملائه والطلاب باستظهاره . وهناك دليل مادي آخر على بطلان هذا الرأي ، وهو أن هذه الكتب الشرقية لم تطبع ببولاق إلا بعد إنشائها بمدة طويلة . ولو كانت هي غرضها الأساسي لكانت أول ما طبع فيها . فأول كتاب من هذا النوع طبع فيها هو كتاب ” مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومشير الغرام إلى دار السلام “ وطبع سنة ١٨٢٦ م أي بعد إنشاء المطبعة بست سنوات ، وترتيبه بين مطبوعات المطبعة السادس والعشرون . ثم كتاب ” كلستان السعدى “ وطبع سنة ١٨٢٨ م أي بعد إنشاء المطبعة بسبع سنوات ثم كتاب ” الف ليلة وليلة “ وكتاب ” كيلة ودمنة “ وطبعوا سنة ١٨٣٦ م .

فهذه أربعة كتب طبعت في مدة ست عشرة سنة من إنشاء المطبعة ولم يطبع أولها إلا بعد إنشائها بست سنوات . وواضح من هذا أن المطبعة لا يمكن أن تكون قد أنشئت من أجل هذا الضرب من الإنتاج القليل .

(١) يرد عادة في تواريخ الحملة الفرنسية أن من أولى نتائجها وقوع مصر تحت التأثير الأوربي وما نتج عنه من مدينة مصر الحديثة . وهو رأي أوربي الأصل يجد فيه الأوربيون والفرنسيون منهم على وجه الخصوص نفرا وعزلاء . والواقع أنه لولا دعوة محمد علي طائفة محترمة من العلماء الغربيين ، ولولا إخلاص أعضاء البعثات العلمية وخريجي المدارس الحديثة لما حدث ما يعزى الآن خطأ إلى نابليون ورجاله . ولونسب الأمر إلى كلوت وسيف وإيمان وهامو وبيرون ورفاعة ومبارك ويومي والبقلي وأمثالهم لكان أدنى إلى الصواب .

وشبهه بما تقدم القول بان المطبعة إنما أنشئت لنشر الذوق الأدبي والميل إلى القراءة ، أو أنها أنشئت لطبع الدفاتر والسجلات اللازمة للحكومة . فكتب مثل « نخبه جدولی » و « القانون الثاني في درس العسكرى » و « صباغة الحرير » ، ما كانت لتساعد على نشر الميل إلى القراءة واقتناء الكتب . ولقد كانت الكتب التي من نوع « كالستان السعدى » و « الف ليلة وليلة » و « طوطى نامه » و « كلیله ودمنه » و « نوادر نصر الدين خوجه » قليلة بين مطبوعات بولاق . ثم إن طبع دفاتر الحكومة وسجلات ما كان يحتاج إلى تجهيز المطبعة مجموعة كاملة من حروف اللغات الأجنبية ، ومجموعة من المصححين ، والمحررين .

إن مطبعة بولاق لم تنشأ بمفردها مستقلة عن بقية مشروعات محمد على ، بل كانت جزءا من مشروع كبير ، وكانت — كأي مؤسسة أخرى من مؤسساته — مقصودا بها أن تساهم بإنجاح جانب من ذلك المشروع الكبير . فلكى نصل إلى السبب في إنشاء مطبعة بولاق يجب أن نبين الغرض الأعلى الذى وضعه محمد على لدولته .

تولى محمد على شئون مصر ومصر ولاية عثمانية ، وكانت ولاية ضعيفة منقسمة تتنازع السلطة فيها قوتان همجيتان : المماليك والحكام العثمانيون . وكانت إلى هذا يتهدها الانجليز من الخارج بعد أن كانوا قد طردوا منها الفرنسيين . أما شعب مصر فقد استسلم منصرفا إلى الزراعة يحنى ثمرات أرضه ليغتصبها منه من يغتصب السلطة ولولبضعة أيام . على أن الصورة لم تكمل بعد ، فالباب العالى الذى كان يدعى ملكية مصر كان هو نفسه ضعيفا منحلا ولم يكن تحفزا للانجليز للاستيلاء على مصر إلا جزءا من مشروع أوربي كبير كان يرمى إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية .

ولم يكن محمد على بالرجل الذى يقبل أن يكون له شريك فى السلطان سواء من الشعب فى الداخل أو من دولة من الخارج . ومن ثم فقد كان هدفه أن يخلق من مصر دولة قوية يستقر فيها السلطان لشخصه ، وأن ترث مصر امبراطورية السلطان العثمانى إذا كان ولا بد من وريث لذلك الشيخ المحتضر ، فان مصر فى نظره أولى البلاد بهذا الميراث إذ كانت — على ضعفها — أقوى دولة اسلامية فى ذلك الوقت ، وكان من مصادر قوتها المنتظرة طموح محمد على . وكانت وسيلته إلى هذه القوة جيش قوى وإدارة منظمة . ونحن

لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن كل مشروع وضعه محمد على وكل مؤسسة أقامها إنما كانت جزءاً من ذلك المشروع الكبير ووسيلة لتحقيق ذلك الغرض السياسى (١).

هذا هو مفتاح الوصول إلى الغرض الذى من أجله أنشئت مطبعة بولاق فهى إما أن تكون أنشئت لطبع القوانين واللوائح والمنشورات الإدارية التى وضعت لتنظيم الإدارة المصرية ، أو تكون أنشئت لطبع ما يحتاجه الجيش من كتب وقوانين لتعليم أفرادها من ضباط وجنود . أو تكون أنشئت للغرضين معا . وعلى أى الحالين فقد كانت جزءاً من مشروع سياسى كبير .

أما فكرة الإدارة فنجد أنه ينقصها الأدلة التى تؤيدها . فليس ثابتاً من تواريخ محمد على أنه كان حوالى سنة ١٨٢٠ — وهو تاريخ إنشاء المطبعة — مشغولاً بالإدارة وتنظيمها وإنما كان فى ذلك التاريخ — مشغولاً بأشياء أخرى سيأتى ذكرها بعد قليل — وثابت كذلك من المصادر الرسمية أن محمد على ترك النظام الإدارى على ما كان عليه أيام المماليك إلى سنة ١٨٢٦ م ، وأنه لم يبدأ فى تغيير هذا النظام ولم يشكل المجالس ولم يدون الدواوين إلا فى تلك السنة (١٨٢٦ م) . ورد فى الوقائع المصرية ما يلى :

« فى شهر رجب سنة ١٢٤١ هـ (مارس سنة ١٨٢٦ م) أمر ولى النعم أن تقسم الأقاليم البحرية إلى أربعة عشر قسماً والأقاليم الصعيدية إلى عشرة أقسام . ثم قسم الأقاليم البحرية إلى ثلاث إدارات — الأولى خاصة بذاته الكريمة والثانية لولى النعم إبراهيم باشا والى جدّه والثالثة بدقترى المحروسة . وكذلك قسم القبيلة إلى قسمين — أحدهما لىكتخدا بك والثانى لأحمد طاهر باشا (٢) »

(١) يذكر عادة فى تواريخ مصر فى العصر الحديث أن محمد على كان مهتماً بالجيش ويعززون كل شئ . لهذا الاهتمام كان الجيش كان هدفاً لذاته . والواقع الذى يعمل المؤرخون ذكره هو أن محمد على كان مهتماً بتحقيق خطة سياسية بارعة حاول أولاً أن يحققها بالطرق السياسية السلمية فى دار الخلافة فلم يتمكن فلجأ إلى القوة . بل إن من طريف ما لم يتنبه إليه المؤرخون أن تكوين الجيش المصرى لم يكن إلا وسيلة لتحقيق الهدف السياسى بطريقة سلمية . وقد يبدو فى هذا القول بعض التناقض وتفسيره أنه أنشأ الجيش أولاً لتلبية لنداء السلطان واستجابة لطلبه من محمد على أن يحويه وأن يخضع له الولايات التى كانت قد خرجت عن طاعته . وكان غرض محمد على من تكوين الجيش أن يؤدى خدمة للسلطان فيتمكن من تحقيق سياسته فى مصر بإرضاء السلطان دون أن يلجأ إلى استعمال القوة معه . فدا لم يعترف السلطان بحيله ولم يعطه ما كان حرياً به أن ينال كان عليه أن يحول الجيش من وسيلة لنيل مطالبه بالطرق السلمية إلى وسيلة لنيلها بالقوة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٠ الصادر فى آخر جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ (٦ يناير ١٨٢٩)

هذا هو أول ترتيب إدارى عمله محمد على وأول إصلاح أتمه فى الإدارة ، وواضح من تاريخه أنه بعد إنشاء المطبعة بست سنوات ، وهذا يوضح أنه وقت إنشاء مطبعة ولاق لم يكن هناك حاجة إدارية إلى إنشاء مطبعة . وبعد هذا التاريخ تتوالى الترتيبات الإدارية ويتوالى طبع القوانين واللوائح التى استغرق وضعها وقتا طويلا . ومن أمثلة ذلك :

« قرر المجلس العمومى بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأقطان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشريها وحكام الأخطاط وقائمقامى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى المبيضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التى يلزمهم القيام بواجبها ، وقد رتب ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت^(١) . »

فطبع القوانين واللوائح الادارية لم يبدأ إلا بعد سنة ١٨٢٦ م أى بعد إنشاء المطبعة بزمان طويل ، فتعليمات للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين وقد نشرت سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) ، ثم تعليمات لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء بجمع القطن ووقاية محصوله من التلف وقد نشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) ، ثم تعليمات لهم باتباع العدالة وفصل الخصومات بين المزارعين ونشرت سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م)^(٢) . ولا يمكن مع هذا أن تكون الرغبة فى نشر هذه القوانين هى التى دعت إلى إنشاء المطبعة . بل أن وجود المطبعة هو الذى يفسر طبع مثل هذه القوانين والمنشورات لأن دار الطباعة إذ كانت موجودة بالفعل فقد طبع بها كل ما مست حاجة إلى طبعه .

لم يبق إلا أن السبب فى إنشاء مطبعة بولاق ما كان محمد على ينتظر أن تساهم به المطبعة فى تحقيق مشروعه السياسى الكبير ، وكل الأدلة التاريخية تشير إلى صحة هذا رأى .

وليس من شك فى أن الجيش كان عدّة محمد على الأولى فيما كان يؤمله لوطنه الحديد من عز ورفعة وليس من شك كذلك فى أن رغبته فى تزويد جيش مصر الناشئ بالكتب والقوانين

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١١٣ الصادر فى ٢٨ شعبان سنة ١٢٤٥ (٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠)

(٢) أمين باشا سامى ، تقويم النيسل ، ص ٣٢٥ وما بعدها . و يوجد فى دار المحفوظات المصرية عدد كبير من هذه القوانين التى طبعت فى بولاق .

والتعليمات هي التي حدثت به إلى إنشاء المطبعة. وقد كان بمساعدة الجيش وعلى أكتاف الجنود أن نهض محمد على واستقرت ولايته، وفطن هو إلى هذا على ضوء خبراته السالفة. فقد آتى إلى مصر جنديا في الجيش التركي وشهد فصول تنازع البقاء التي تلت خروج الجيش الفرنسي، وكان الجيش هو الذي يبت في مصير كل بطل من أبطال تلك الفصول. ثم قام هو في طريق نهوضه بمواقع حربية كثيرة، كان الجيش وسيلته فيها إلى النهوض. وأمثال ذلك حصاره لمحمد الألفي (فبراير سنة ١٨٠٤ م) ثم حصاره لقصر البرديسي (مارس سنة ١٨٠٤ م) ثم حصاره لخورشيد باشا في القلعة (مايو سنة ١٨٠٥ م) ثم مذبحة الممالك الصغرى (أغسطس ١٨٠٥ م) ثم هزيمته للحملة الانجليزية في مصر (سبتمبر سنة ١٨٠٧ م) ثم مذبحة الممالك الكبرى مارس سنة ١٨١١ م ثم حملته على بلاد العرب (١٨١٢ - ١٨١٨ م) ^(١) وكل هذه المواقع هي التي رفعت إلى الولاية وثبتتها له، فلا غرابة إذن في أن يهتم محمد على بالجيش ويجعله أساس مشروعه الكبير لأن وجوده وبقاء دولته واستقلاله عن السلطان والارتفاع بمصر إلى المستوى الحديرتاريخيها من القوة والسيادة لا يتم إلا به. ولذا نجد أن كل أعمال محمد على مهما دقت أو عظمت لم يقيم بها إلا من أجل وسيلته العظمى — الجيش. فمعظم مدارس كانت خاصة بتعليم الضباط بمختلف طبقاتهم وأنواعهم، وحتى المدارس التي تبدو كأنها لا صلة بينها وبين الجيش لم ينشئها إلا من أجله فدرستا الطب البشري والطب البيطري ما أنشئتا إلا لتخرج أطباء للجيش ناسه وحيوانه. حتى الزراعة لم يقيم فيها محمد على بما قام ولم يدخل ما أدخل من المحصولات الحديدية إلا ضمنا للجانب الاقتصادي من مشروعه ووسيلة إلى هذا المشروع ^(٢). ولم تشذ مطبعة بولاق عن غيرها من مؤسساته ومستحدثاته المتعددة.

ثم إنا نلمس الحاجة إلى إنشاء مطبعة في تاريخ الجيش المصري في عهد محمد على. فقد تبين الوالي أن خير طريقة لكسب رضا الباب العالي هي أن ينصره على ولاياته التي كانت قد شقت عصا الطاعة عليه بحد السيف. وبعد أن ضمن هذا الرضى بهزيمة الوهابيين كان يعلم

(١) مرجع في ذلك إلى كل تواريخ محمد على

(٢) Pierre Arminjon, *La Situation Economique et Financière de l'Égypte* (Paris 1911) p. 32

أن السلطان لا بد مستنجد به في مناسبات أخرى . ثم أنه أيقن كذلك أنه محاط بالأعداء وأولهم السلطان . ولذا رأى أنه لا مندوحة له من إعداد جيش قوى العدة وافى العدد يحمي به نفسه متى تخرجت حوله الأحوال . وقد كان جيشه كله في مبدأ الأمر مكونا من أبناء وطنه من العساكر الألبانية التي وفد هو إلى مصر ضمن من وفد منهم ورأى أنه لا خير فيهم ولا ما من له منهم بعدما رآه من عدم طاعتهم له وعدم احترامهم لأوامره ، فقد كان في نظرهم لا يزيد على أن يكون واحدا منهم مهما صادف من نجاح وأحرز من تفوق وأظهر من امتياز . وأكد ذلك عنده معارضة تلك الطائفة له عندما أراد أن ينظم جيشه على النظام الحديث (أغسطس سنة ١٨١٥ م) ، وشغبهم به وثورتهم عليه وما ترتب على ذلك من نهب أسواق القاهرة وقتل منظمي الجيش ومحاولتهم الفتنك به لولا أن اعتصم منهم بالقلعة . ولكن الباشا لم تكن تقعد به همته عن تحقيق غرض من أغراضه ، مهما صادفه في سبيل تحقيقه من العقبات ، ولذا أخذ يبعد الألبانيين عن القاهرة تدريجا وأسس مدرسة لتعليم النظام الحربي الحديث في أسوان وعهد بذلك إلى الجنرال سيف^(١) "Sève" (١٨٢٠ م) وكان كل عساكر هذا النظام الحديث من السودانيين في أول الأمر ثم كثرت منهم الوفيات مما اضطر محمد علي إلى تجنيد المصريين . ونجح أخيرا في تكوين جيش عظيم من المصريين حتى بلغ عدد هذا الجيش الحديد ٢٥٠٠٠ جندي في عام ١٨٢٣ عندما زحف بهم سيف إلى القاهرة ليحتمي الباشا من شر الجنود الألبانيين عندما شغبوا به وهادوه على أثر سماعهم بحرق ابنه اسماعيل في شندى^(٢) .

وظاهر من هذه اللوحة السريعة لتاريخ الجيش المصري في ذلك العهد أنه ظهر عند محمد علي طائفة جديدة من الناس يريد أن يدرّبهم على نظم الجيوش الحديثة ، فهو يريد أن ينشر بينهم قوانين هذا النظام الحديد وتعليماته وما يقوم عليه من التمرينات وترتيب الصفوف إلى غير ذلك من أمور العسكرية ومن ثم كانت الحاجة ملحة إلى إنشاء مطبعة

(١) هو سليمان باشا الفرنساوي كما عرف فيما بعد .

(٢) راجع في تاريخ الجيش تواريخ محمد علي مثل كتابي :

يطبع بها كل هذه الأشياء . ويثبت صدق ما ذهبنا إليه من أن الجيش الجديد كلن العامل الوحيد الذى دعا إلى إنشاء مطبعة بولاق بعض الأدلة التاريخية نوردها فيما يلى :

(أولا) إن تاريخ تكوين جيش النظام الجديد هو تاريخ إنشاء المطبعة ففكرة تكوين جيش جديد لاحت فى ذهن محمد على فى سنة ١١١٥ م وهى السنة التى أرسل فيها بعثة من الشبان إلى إيطاليا لتعلم فن الطباعة كما سيحىء . ومعسكرات أسوان أنشئت سنة ١٨٢٠ م أى فى التاريخ الذى أنشئت فيه المطبعة . وكان مشروع النظام الجديد سابقا لإنشاء المطبعة بقليل ومعنى هذا أن إنشاء المطبعة ترتب على تكوين ذلك النظام الجديد إذ أن محمد على لم يكن عنده من المشروعات فى ذلك التاريخ إلا مسألة الجيش وتنظيمه على أساس جديد .

(ثانيا) إن حركة الترجمة فى عصر محمد على بدأت أول ما بدأت بكتب الفن الحربى دون سواه . ويؤيد ذلك أن أولى الوثائق الخاصة بترجمة الكتب فى ذلك العصر — الذى لا يدانيه فى انتعاش حركة الترجمة والتأليف إلا عصر المأمون الخليفة العباسى — كلها خاصة بترجمة الكتب الحربية . وفى ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦ هـ — ٤ ديسمبر سنة ١٨٢٠ م يصدر محمد على باشا أمرا للخزينة يقول فيه :

« قد أنعم على كتبة المهندسخانة الذين ترجوا كتاب مجموعة المهندسين المطبوع من اللغة التركية إلى اللغة العربية تسهيلا للطالين بمبلغ خمسمائة قرش فكتبته تذكرة إلى الخزينة لصرفه (١) » .

ومن يعرف مصطلح العلوم فى ذلك العصر يعرف جيدا أن الهندسة كانت لها مساعدا لفن الحرب ، وكانت كتبها تترجم لفائدة الجند فى الميدان .

وفى ١٧ محرم سنة ١٢٣٨ هـ — ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ م أرسل إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد افندى الملحق بشكات تدريب الجيش المصرى بأسوان المكاتبة الآتية :

« سبق عندما وصلت إلى أسوان والتقيت بكم أن سألتونى مدفوعين بغيرتكم وإخلاصكم عن الكتب المهمة التى يجب ترجمتها وعن الكتب التى تستحق التأليف . وكنت أرجأت

(١) تذكرة خزينة فى ٢٧ صفر سنة ١٢٣٦ هـ ٥٠ دفتر رقم ١٦ معية تركى ، وثيقة رقم ٨٠ ، محفوظات عابدين .

الإجابة عن هذا السؤال إلى ما بعد التشرف بمقابلة مولانا ولي النعم . وها نحن بحمد الله قد تشرفنا بلقائه وعرضنا على دولته سريالكم ففضل وأمر قائلا : لترجم الكتب النافعة الخاصة بالأمور الحربية الجلية التي لها خلاصات تضمن المنافع الكثيرة بقليل من القراءة ولكن ذلك في أقرب وقت . لذلك نطلب منكم أن تعملوا بموجب هذا الأمر الكريم فتبدلوا همتكم في ترجمة أهم الكتب التي تبحث في الأمور الحربية (١) .

وهذا يظهرنا على أن أولى الكتب بالترجمة في نظر محمد علي باشا لم تكن إلا كتب الفن الحربى التي يوصى بسرعة ترجمتها . ومما يشير إلى أهمية ذلك عنده أن صورة من هذا الكتاب أرسلت إلى عثمان أفندى سقا زاده (نور الدين) المشرف على ترجمة الكتب وطبعها في بولاق (٢) .

وفي أمر آخر إلى الخزانة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ - ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢ يشير الباشا إلى عثمان نور الدين على أنه « المنوط به ترجمة كتب الفنون الحربية » ، ويرفع مرتبه من ألف قرش إلى ألفين وخمسمائة قرش بزيادة ألف وخمسمائة قرش دفعة واحدة (٣) .

فإذا كانت الكتب الحربية هي أول ما استحق الترجمة فقد لا نجافى المنطق إذا ذهبنا إلى أن طبعها هو الذى استوجب إنشاء مطبعة بولاق وإدخال فن الطباعة .

(ثالثا) أن أولى الكتب والمطبوعات التي أصدرتها المطبعة كلها خاصة بالجيش وما يتعلق بعساكره من قوانين وتعليمات . فأقول ما طبع في بولاق كان قاموسا للغتين العربية والإيطالية ، ونرجح أن السبب في طبعه كان لزومه لعملية الترجمة ومعروف أن محمد علي باشا اتجه أول الأمر إلى إيطاليا في إرسال البعثات وكانت اللغة الإيطالية

(١) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد أفندى بأسوان في ١٧ محرم سنة ١٢٣٨ هـ .

دقر رقم ١٠ ، معية تركى ، وثيقة رقم ٣٨٥ - محفوظات عابدين .

(٢) نفس الدقر السابق من دفاتر الجمعية التركية ، ذيل الوثيقة السابقة .

(٣) من الجباب العالي إلى الخزانة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ هـ . دقر رقم ١١ ، معية تركى ، وثيقة

رقم ٢٥٣ ، محفوظات عابدين .

أول لغة أجنبية تعلم في مدارسها ، ومن إيطاليا بدأت حركة اقتباس الحضارة الغربية .
ثم إن طبعه أعطى رجال المطبعة فرصة تجربة نوعي الحروف : العربية والافرنجية التي
زوّدت بهما المطبعة من أول إنشائها .

يلي ذلك كتاب في صباغة الحرير . ثم تتوالى بعد ذلك الكتب الخاصة بالجيش وتحترك
إنتاج المطبعة مادة طويلة . فثالث كتاب هو كتاب "نخبه جدولی" أى جدول أبعاد
القذائف ، ثم «قانون نامه أحمد افندى» وهى قوانين حربية ، ثم "آلاى تعلیمى" وهو
خاص بتعليم العساكر حركات الصفوف والاستعراض ، ثم "أورطه تعلیمى بیانى" وهو
خاص كذلك بالتعليم العسكرى ، ثم «القانون الثانى فى درس العسكرى» ، ثم «تعليم نامه
بیاده كان» وهو كتاب لتعليم العساكر البيادة وبه رسوم ، ثم «قانون نامه طوبجیان
بحرية جهادية» . ويستغرق طبع هذه الكتب الأربع السنوات الأولى من تاريخ المطبعة
أى إلى نهاية سنة ١٨٢٤ م ، ثم يطبع كتاب فى الدين الإسلامى فى يناير سنة ١٨٢٥ ، اسمه
«جوهرة بهیه أحمدیه فى شرح الوصیه المحمدیه» ، ثم يليه مباشرة «مجموعة المهندسين»
ثم «أصول هندسية» وهما خاصان بالهندسة الحربية ، ثم «لغم رسالة سى» . وبعد هذا
التاريخ أى ابتداء من سنة ١٨٢٦ تكون المدارس قد بدأت تنشأ الواحدة بعد الأخرى
فتدخل الكتب المدرسية ضمن مطبوعات بولاق مثل كتب الإنشاء والنحو وعلم الحساب
والمنطق والدين والشعر والأدب ، إلا أن الغلبة فى عدد الكتب تظل للكتب الخاصة بالجيش (١) .
فواضح من هذا أن المطبعة أنشئت خصيصا من أجل هذا النوع من الكتب ، وذلك النوع
من النشر الذى احتكر السنوات الأولى من إنشائها وظل غالبا عليها ردحا طويلا من تاريخها .

(رابعا) وهونص صريح يثبت أن تاريخ المطبعة نشأ مرتبطا بتاريخ الجيش المصرى .
فقد ورد فى كتاب رحلة بروكى (Brocchi) ما يثبت أن هذه الكتب الحربية عملت
وطبعت خصيصا للجيوش المصرية الناشئة فى أسوان . وقد كان بروكى من أوائل الرحالة
الذين زاروا مصر فى عهد محمد على وكتبوا عنها .

قال هذا الرحالة في سياق كلامه عما أصدرته المطبعة من الكتب ما ترجمته :

« وقد طبع بالمطبعة تعليمات حربية خاصة بالعساكر المصرية التي تدرب في الصعيد .
وهي تعليمات منقولة من اللغة الفرنسية إلى اللغة التركية حتى يقرأها الضباط وهم من
الأتراك^(١) .

فهذا يستفاد منه أن الكتب والقوانين والتعليمات السابقة الخاصة بالجيش عملت
وطبعت خصيصا للجيش المصرى الحديد فى أسوان . وبالتالى يثبت أن المطبعة نشأت
خصيصا من أجل الجيش .

هذه الأدلة تؤيد أن مطبعة بولاق لم تنشأ مستقلة بذاتها وإنما كانت جزءا من مشروع
كبير لم يكن يرمى إلى أقل من خلق مدينة مصرية جديدة تقوم على القوة والسيادة والعلم الحديث
بعد أن وقف الضعف والاستكانة وعلوم الخوانق والتكايا بمدينة مصر قرونا عديدة . وكان
وسيلة هذا التجديد الحضارى طبع كتب الفن الحربى ثم ما تلاه من طبع كتب المدارس
والقوانين الإدارية وكتب العلوم الحديثة كلما تقدمت الحياة المصرية وظهرت أغراض
جديدة تستلزم الطبع والنشر .

G.E. Brocchi *Giornale delle Osservazioni fatte nei Viaggi in Egitto. Nella Serie (١)
e nella Nubia* (Bassano, 1841), Vol. I, p. 172 et seq.

وأيا :
:

Bonola, "Una Visita a Mohamed Ali nel 1822". *La Revue Internationale
d'Egypte*, Tome II, October, 1905, p. 150.

الفصل الثانى

تاريخ إنشاء مطبعة بولاق

لم يجمع الذين كتبوا عن تاريخ مطبعة بولاق على تاريخ واحد لإنشائها ؛ بل اختلفوا فيما بينهم اختلفا بينا فى تحديد هذا التاريخ . ولم يقتصر الاختلاف على ما وقع منه بين الكتاب المتعدين بل تعداه إلى الاختلاف بين كتابات الكاتب الواحد . فترى الكاتب يذكر تاريخا لإنشاء المطبعة فى أحد كتبه ثم يذكر تاريخا آخر لهذا الإنشاء فى كتاب آخر^(١) بل وأحيانا يحدث الخلاف من نفس الكاتب فى نفس الكتاب^(٢) أو الفصل . وقد يحدث أن يذكر المؤلف عدة تواريخ دون أن يرجح أحدها^(٣) .

فالبرت جيز يذهب إلى أن إنشاء المطبعة كان فى سنة ١٨١٥ إذ يقول :

« استقام الأمر لمحمد على فى وادى النيل فى يولييه سنة ١٨٠٩ (كذا) ففكر فى إنشاء مطبعة عام ١٨١٥ ومن هذا التاريخ يبدأ قيام مطبعة الباشا التى هى مطبعة بولاق كما بقيت تسمى منذ ذلك الحين . وعلى هذا كان إنشاؤها حوالى هذا التاريخ يؤرخ إدخال فن الطباعة بصفة قاطعة فى مصر^(٤) » .

فهذا كلام صريح فى أن إنشاء المطبعة حدث فى سنة ١٨١٥ م .

(١) مثال ذلك ما حدث فى كتاب أمين باشا سامى : « تقويم النيل » ، ص ٣٠٨ و « التعليم فى مصر » ص ١٢

(٢) حدث ذلك فى كتاب تقويم النيل لأمين باشا سامى فقد ذكر فى ص ٣٠٨ منه أن المطبعة أسست سنة ١٨٢٣ على حين أن فى الكتاب وثائق تثبت أنها أُنشئت قبل ذلك .

(٣) أنظر Albert, Geles, "Histoire de l'Imprimerie en Egypte (2me partie), L'Etablissement Typographique du Pasha-les Débuts de L'Imprimerie de Boulac", Bulletin de l'Institut Egyptien, Tome 2, 1908, pp. 195—220.

(٤) Ibid, pp. 197—198

ويذهب محمد أمين بهجت بك أحد المديرين السابقين للطبعة^(١) إلى أن إنشاء مطبعة بولاق كان في سنة ١٨٢٠^(٢) . وهو يستند في ذلك إلى اللوحة التذكارية التي نُورخ إنشاء المطبعة والتي تحمل تاريخ ١٢٣٥ هـ (١٨١٩ - ١٨٢٠) م . ومع اعتماد هذا الرأي على وثيقة رسمية ثبتت ببناء المطبعة وقت إنشائه إلا أن لدينا من الأدلة ما يثبت أن الإنشاء لم يكن في هذا التاريخ كما سيلي

ويقرر كتاب آخرون أن إنشاء المطبعة كان في سنة ١٨٢١ م وهذا أكثر الآراء شيوعا وأقربها إلى الصواب . رواه ألبرت جيز عن إبراهيم الشبراوي^(٣) إذ يقول : « إن أول ناظر للمطبعة على حسب رواية إبراهيم افندي الشبراوي هو على وجه التحقيق نقولا المسابكي البيروتي الذي أنشأ مطبعة بولاق في سنة ١٨٢١^(٤) » . وذكره أيضا أمين باشا سامي وحدد لذلك يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١^(٥) بالذات مستندا على وثيقة رسمية سنمعرض لها بعد قليل . ورواه جورجى زيدان عن يعقوب نخله روفيله^(٦) .

وتم كتاب آخرون ذهبوا إلى أن مطبعة بولاق أنشئت في سنة ١٨٢٢ ، ومن هؤلاء يونولا بك الذى حدد لذلك شهر سبتمبر في تلك السنة^(٧) . ولقد استند يونولا في ذلك

(١) تولى محمد أمين بهجت بك وظيفة مدير المطبعة مرتين : الأولى من ١٩٢٦ إلى ١٩٣٧ والثانية من يناير ١٩٣٨ إلى مارس ١٩٣٨

(٢) محمد أمين بهجت — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة لينج (القاهرة ١٩٣٢) ص ١٢

(٣) عين إبراهيم الشبراوي صبيا جاعا يتعلم جمع الحروف في المطبعة في ٧ صفر سنة ١٢٤٥ الموافق ٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما زوى بنفسه للسيو جيز . أى أنه التحق بالمطبعة بعد إنشائها بتسع سنوات تقريبا . وقد سائر المطبعة في كل الأدوار التي مرت بها فظل موظفا بها إلى أن أحيل إلى المعاش في أول نوفمبر سنة ١٩٠٧ وقد ترقى في هذه المدة من صبي يتعلم إلى رئيس القسم الفارسي بالمطبعة وقد وقفت على أدوار هذه الترقية في دوائر استحقاقات المطبعة المحفوظة بدار المحفوظات المصرية . وقد قابلته المسيو جيز في سنة ١٩٠٧ وكان في التسعين من عمره ومع ذلك كان متالكا قوته نشيطا وكان لا يزال موظفا بالمطبعة . وقد توفى بعد إحالته إلى المعاش والمشهور عنه أنه كان رحمه الله أعلم أهل زمانه بتاريخ مطبعة بولاق .

(٤) Albert, *op. Cit.*, P. 199

(٥) أمين باشا سامي ، التعليم في مصر ، ص ١٢

(٦) جورجى زيدان ، تاريخ الآداب العربية ، ج ٤ ، ص ٥٨

(٧) Bonola Bey, R., « Una Visita a Mohamed Ali nel 1822, La Stamperia et el Primo Gioarnal' La Revue Internationale d'Egypte », Tome II, 1905, P. 150.

إلى ما جاء في كتاب السائح بروكي ، فقد ورد في هذا الكتاب فصل بعنوان « ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ — مرور في بولاق » ، وصف فيه السائح اعقق زيارته لمطبعة الباشا ثم قال : « وهي لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط ^(١) » . وعارضه البرت جيز فقال إن المدة من سبتمبر إلى ديسمبر ليست أربعة أشهر ومن ثم حدد التاريخ بشهر أغسطس لا سبتمبر مصححا خطأ يونولا في الحساب ^(٢) . ومع ذلك فقد فات جيز كما فات يونولا أن بروكي لم يكن يتكلم عن إنشاء المطبعة بل عن نشاطها ودوران حركة الطبع بها بل وفوق ذلك عن استكمال الحركة والنشاط .

وذهب الشطط ببعض الكتاب فقالوا إن إنشاء المطبعة يرجع الى سنة ١٨٢٣ ومن هؤلاء الكاتب بيانكي الذي صر قائمته بمطبوعات بولاق بقوله « أدخلت المطبعة في مصر منذ سنة ١٨٢٣ بأمر من محمد علي باشا ^(٣) » . ومع ذلك فقد أورد بعد هذه العبارة بقليل عنوان أول كتاب طبع بمطبعة بولاق وذكر أنه طبع سنة ١٨٢٢ أى قبل التاريخ الذي ذكره لإنشائها بسنة كاملة . ومنهم أيضا أمين باشا سامى الذى ذكر في سياق ذكره لأحوال الخلافة العامة وشئون مصر الخاصة سنة ١٢٣٨ هـ - ١٨٢٣ م قوله : « وفيها تأسست دار الطباعة الأميرية ببولاق » . ومع ذلك فقد ذكر بعد ذلك في نفس الكتاب أمرا رسميا يثبت أن المطبعة كانت موجودة في سنة ١٢٣٧ هـ - ١٨٢٢ م ^(٤) .

أمام هذا الاختلاف الكبير في الروايات قد تبدو صعوبة تحديد تاريخ مضبوط لإنشاء مطبعة بولاق . ولكن الأمر ليس صعبا بالدرجة التي يبدو بها ، وإن كان من المستحيل تحديد يوم بذاته لهذا الإنشاء كما أنه يجب أن نحدد ما الذى نقصده بكلمة « إنشاء » ، أهو إقامة البناء أم تركيب الآلات أم الإنتاج . وعلى ذلك لابد من ذكر بضعة تواريخ لا تاريخ واحد نظرا لتعدد مراحل إنشاء مؤسسة كهذه .

(١) Brocchi, *op. cit.*, vol. I, p. 172

(٢) Geiss, *op. cit.*, p. 198

(٣) Bianchi, *Journal Asiatique*, Serie 4 Tome 2, 1843, p. 24.

(٤) أمين سامى باشا — تقويم النيل ، ج ٢ ، ص ٣٠٨

وثيقتنا الأصلية في هذا التاريخ هي اللوحة التذكارية التي علفت على باب المطبعة وقت إنشائها وفيها تاريخ لهذا الإنشاء^(١) ، وهي وثيقة لا تختمل شكاً بحال من الأحوال ثم إنها الوثيقة الوحيدة التي وصلت إلينا لهذه الحادثة ، فعلى كثرة ما نقبنا في مختلف أنواع الأوراق والدفاتر والكتب لم نعثر على وثيقة أخرى تقوم مقامها . في هذه اللوحة الرخامية منقوش ثلاثة أبيات من الشعر ، ويتضمن الشطر الأخير منها بحساب الجمل تاريخاً نقش صراحة في أسفلها . هذا التاريخ هو سنة ١٢٣٥ هـ . وهذا يثبت أن المطبعة إنما أنشئت في تلك السنة .

ويوافق أول المحرم من سنة ١٢٣٥ هـ بالتاريخ الميلادي ٢٠ أكتوبر سنة ١٨١٩ ، ويوافق آخر ذي الحجة منها ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٢٠ م وعلى ذلك يمكننا أن نتخذ أواخر سنة ١٨١٩ من ٢٠ أكتوبر والجزء الأول من سنة ١٨٢٠ إلى ٢٧ سبتمبر على أنها الفترة التي فيها إما ابتدئ في ، أو انتهى من إقامة البناء الذي كانت فيه مطبعة بولاق .

على أن فكرة المطبعة لم تولد في هذا التاريخ بل إنها سابقة له بكثير . فقد أوفد نقولا المسابكي في بعثة إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة في سنة ١٨١٥ ، فالى هذا التاريخ يرجع التفكير في إنشاء مطبعة بولاق .

لا ندرى على وجه التحديد متى كان الانتهاء من إقامة بناء المطبعة . ولكننا نرجح أن يكون التاريخ السابق الوارد في اللوحة التذكارية هو تاريخ الانتهاء من هذا البناء . فقد وجدت هذه اللوحة في أعلى أحد أبواب المطبعة ومعنى هذا أنها إنما كتبت وأرخت

(١) هذه اللوحة التذكارية عبارة عن قطعة من الرخام طولها ١١٠ سنتيمتر وعرضها ٥٥ سنتيمتراً وقد نقشت بحيث برزت عليها الأبيات الشعرية الآتية باللغة التركية :

حالا خديو مصر محمد على وزير	أول نامدار دولت ودين صاحب المنح
آثار بي حسابنه ضم أيلدى دخی	يا بدر دی آشوب مطبعة بی بویه بفرح
هاتف سعیده سويلدى تاريخ تامنى	دار الطباعة در هنرك مصدرى أصح

١٢٣٥ هـ

وترجمتها : « إن خديوى مصر الحالى محمد على ، نجر الدين والدولة وصاحب المنح العظيمة قد زادت مآثره الجليلة التي لا تعد بإنشاء دار الطباعة الماهرة وظورت الجميع بشكراً البهيج البديع وقد قال الشاعر سعيد إن دار الطباعة هي مصدر الفن الصحيح » .

لا اله الا انت علام الغيوب	يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام	يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام	يا ذا الجلال والإكرام
يا ذا الجلال والإكرام	يا ذا الجلال والإكرام

وعلقت في موضعها بعد أن كان البناء قد تم . ويؤيد هذا الرأي أنه نص في الأبيات الممنوعة على اللوحة التذكارية أن ما ثروى النعم قد « زادت بإنشاء دار الطباعة العامرة » التي « ظهرت للجميع بشكلها البهيج البديع » . ويستفاد من هذا الوصف ومن تقرير أنها « ظهرت » بصيغة الماضي أن اللوحة تؤرخ الانتهاء من إقامة بناء المطبعة لا الابتداء فيه . وعلى ذلك يمكن أن نطمئن إلى القول بأن بناء مطبعة بولاق كان قد تم تشييده في ذى الحجة سنة ١٢٣٥ هـ الموافق سبتمبر سنة ١٨٢٠ م .

أما عن تاريخ تركيب آلات الطباعة في ذلك البناء وتجهيزه بحروف الطبع فإن عندنا من الوثائق ما يحدده بالضبط .

كان محمد علي باشا خارج القاهرة عندما أرسل أمرا إلى كتبخانه بالقاهرة في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ هـ الموافق ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م يقول فيه :

« سبق أن أرسل بمعرفة اسماعيل قبودان بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو ليتعلموا بها بعض الصناعات . وقد تعلم نيقولا مسابكي الذي حررنا هذا الكتاب من أجله وهو أحد هؤلاء الأطفال صنعة جائلة هي طبع الكتب باختراع حروف أفرنجية وعربية وعاد مع ثلاثة من زملائه . وها نحن أولاء نرسلهم إليكم . فالحقوا المذكور مع رفقائه بمعية عثمان افندي ببولاق وخصصوا لهم الجرايات اللازمة ورتبوا لرفقائه مرتبا يناسب حرفهم وثفاقهم . أما مسابكي المذكور فاني أرجو أن أعود ريثما يعد آلاته فلا تخصصوا له مرتبا ولكن أعطوه شيئا تحت حساب مرتبه وأكرموه^(١) » .

وبناء على هذا الأمر يمكن أن نجزم بأن عملية تركيب الآلات بدأت في سبتمبر سنة ١٨٢١ أو بعده بقليل إذ أن النظام الذي وضعه محمد علي لمصر لم يكن يسمح لنقولا المسابكي بأن يضيع يوما واحدا بدون عمل فيما كلف به^(٢) .

(١) من الجواب العالي إلى اليك الكتخدا في ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) .

دقرر رقم ٦ مئة تركي ؛ وثيقة رقم ٧٢٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) من أمثلة ذلك حالة حسن الورداني الذي حجز بالكورنتية بعد عودته فصدر أمر من محمد علي باشا :

« ... أطلعنا على عدم اشتغال حسن الورداني أفندي بشيء بالنسبة لدخوله بالكورنتية ونشربانه نظن

لياقة المذكور للرجعة فيلزم إعطاؤه كتابا لترجيته مدة مكثه في الكورنتية » .

أما عن تاريخ الانتهاء من تركيب الآلات وتهيئة المطبعة للعمل والإنتاج فليس عندنا وثائق تثبت على وجه التحديد ، وإن كان عندنا ما يقربه تقريبا . ففي أول يناير سنة ١٨٢٢م يصدر محمد علي باشا « تذكرة خزينة » أى أمرا إلى ديوان المسالية بأنه قد اتضح له مهارة نقولا المسابكي في فن طبع الكتب وعلى ذلك حدد له مرتبا شهريا وثبته بالمطبعة (١) .

ثم نجد في يوميات السائح الإيطالي المحقق " بروكي Brocchi " إشارة إلى ذلك . فقد زار بروكي المطبعة في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢م وكتب فصلا عن هذه الزيارة ذكر فيه قوله إن المطبعة « لم تستكمل نشاطها إلا منذ أربعة أشهر فقط (٢) » . ومعنى هذا أن مطبعة بولاق لم تكن مستعدة للعمل والإنتاج استعدادا تاما إلا في أغسطس سنة ١٨٢٢م .

فعندنا الآن تاريخان بينهما ستة أشهر يمكن أن يكون تم فيهما الانتهاء من تركيب الآلات التي أحضرها نقولا المسابكي معه من إيطاليا . فنجتهد تحديد محمد علي باشا مرتبا لنقولا المسابكي وتعيينه في المطبعة بعد وصفه إياه بالمهارة في نفس الأمر الذي حدد فيه مرتبه وثبته ، يدل دلالة واضحة على أن نقولا المسابكي كان قد ركب آلاته أو على الأقل قطع مرحلة من ذلك مكنت الباشا من الاطمئنان إليه . ولقد كانت طريقة محمد علي في الحكومة أن المرتب على قدر العمل وبنسبة الإنتاج والمهارة لا بحجم الشخص ولا بسنه ولا بطول لحيته . فتشيت نقولا المسابكي في المطبعة وتحديد راتب له مع وصفه بالمهارة يدل

من الباشا إلى ناظر المهمات في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥) ومن أمثلة ذلك أيضا ما أمر به من تلك حبكة قباب حتى تتم ترجمته بسرعة : « علما من إفادتكم ودود أمر ابننا سرعسكر باشا إلى وكيل الجرايدية باستصواب ترجمة الكتاب الفرنسي الخاص بنظامات وترقيات العسكرية ، وبناء عليه يلزم جمع التراجم وحل حبكة الكتاب المذكور وإعطاء كل مترجم كراسة منه لسهولة ترجمته في أقرب وقت » .

من الباشا إلى سليمان باشا الفرنساوي في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ (٢٨ أبريل سنة ١٨٣٥) ويتضح من هذين الأمرين أن الوقت كان أمثما في حكم هذا الوالي :

(١) أمر إلى الخزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٢٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية السنية تركي دقر رقم ٢٩ ، وثيقة رقم ٢٥١

على أنه أنتج، وثابت أن المطبعة لم تصدر شيئا من المطبوعات إلى ذلك التاريخ، فلن يكون الإنتاج إذن إلا متعلقا بتركيب الآلات وهندسة أوضاعها وإعداد صناديق الحروف .

ومن البائز أيضا ألا تكون العملية قد تمت نهائيا بحيث تصبح المطبعة معدة للإنتاج في أول يناير سنة ١٨٢٢ تاريخ تحديد مرتب لنقولا المسابكي . ويلاحظ في عبارة بروكي قوله إن المطبعة « لم تستكمل نشاطها » . ومعنى هذا أنه كان فيها بعض النشاط قبل أغسطس سنة ١٨٢٢، ولهذا يمكن أن نطمئن ولو بعض الإطمئنان إلى القول بأن الآلات كانت قد هندست وركبت أو أوشكت هذه العملية على التمام في يناير سنة ١٨٢٢ وأن عملية الانتهاء من التركيب وتجربة الآلات وإعدادها للإنتاج تمت في المدة من يناير إلى أغسطس سنة ١٨٢٢ فزارها بروكي في ديسمبر من تلك السنة فوجدها في تمام النشاط وأخبر أن الحال كان كذلك منذ أربعة أشهر .

بقى أن نحدد التاريخ الذي أصدرت فيه المطبعة أول إنتاجها . الثابت مما تحت يدينا من الوثائق أن أول كتاب أصدرته مطبعة بولاق هو قاموس للغتين العربية والإيطالية من وضع الراهب روفائيل . ولهذا القاموس صفحة للعنوان ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٢٣٨ هـ . وله صفحة للعنوان باللغة الإيطالية ذكر في أسفلها أن تمام طبعه كان في سنة ١٨٢٢ م (انظر شكل ١ و ٢) . ويستفاد من هذا أن أولى مطبوعات بولاق تم طبعه في سنة ١٢٣٨ هـ الموافقة لسنة ١٨٢٢ م . والسفستان لا تتداخلان إحداهما في الأخرى إلا في المدة من ١٨ سبتمبر إلى آخر ديسمبر من سنة ١٨٢٢ م . وعلى ذلك يكون الكتاب قد صدر في أثناء هذه المدة التي تبلغ ثلاثة أشهر ونصف تقريبا وتكون بالآلى هي تاريخ إصدار المطبعة لأول مطبوعاتها .

ونلخص تواريخ إنشاء مطبعة بولاق فنقول :

بدأت فكرة إنشاء مطبعة عند محمد علي باشا في سنة ١٨١٥ م . عندما أوفد بعض الشبان إلى ميلانو لتعليمهم فن الطباعة .

وبدئ في عملية إقامة بناء المطبعة في سنة ١٢٣٥ هـ الموافقة ١٨٢٠ م . ولم يأت شهر ذو الحجة من سنة ١٢٣٥ هـ وشهر سبتمبر من سنة ١٨٢٠ م إلا وكان البناء قد تم تشييده .

أما تركيب الآلات ووضعها في أماكنها فقد بدئ فيه في سبتمبر سنة ١٨٢١ م وانتهى منه في يناير سنة ١٨٢٢ م .

واستغرقت فترة التجربة — تجربة الآلات والحروف وتوزيع العمال عليها وتدريبهم على أعمالهم في المدة من يناير سنة ١٨٢٢ الى أغسطس من نفس السنة — وبلغ العمل في المطبعة أشده وبدأت في عملية الإنتاج في المدة من أغسطس الى ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

وأصدرت أول مطبوعاتها في ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

الفصل الثالث

مؤسس مطبعة بولاق وأول ناظر لها

اختلف في الشخصية التي أسست المطبعة ونظمتها ودرّبت عمالها الأول وأصدرت أولى ما نشرته من المطبوعات . وقد اكتشف هذه الشخصية من الغموض ما جعلها أشبه بشخصية خرافية تنسب إليها الأعمال دون أن يعرف الناس شيئا عنها ودون أن يتحققوا حتى من مجرد وجودها .

فبعض الكتاب يذكر أن الذي أسس المطبعة رجل توسكاني من أصل سورى اسمه نقولا الصباغ ؛ ولد في ليقورن من مدن إيطاليا، ثم قدم إلى مصر سنة ١٨١٥ واستخدمه الوالى في إنشاء المصانع المختلفة في بولاق، ثم عين مدرّسا في مدرسة الهندسة . قالوا وكانت مطبعة بولاق مما أسس من مصانع ذلك الحى ^(١) .

ويكفى أن نذكر أن اسم الصباغ لم يرد في أى وثيقة أو كتاب رحلة معاصره لإنشاء المطبعة ولم يظهر على أى كتاب من مطبوعاتها . ثم أنه من الثابت أن الذي أسس المطبعة رجل أوفد إلى إيطاليا خصيصا لهذا الغرض وأنه لم يولد بها كما ولد الصباغ . والظاهر أن اشتراك الصباغ مع مؤسس المطبعة في الاسم الأول وفي الأصل السورى وفي وجود علاقة بينه وبين إيطاليا ؛ هو الذى حمل بعض الكتاب إلى القول بأنه هو مؤسس مطبعة بولاق .

وذهب كتاب آخرون إلى أن مؤسس مطبعة بولاق هو القس "روفائيل راهب" ^(٢) وهذا القول يعنينا لأنه مما ذهب إليه كتاب عاشوا في عصر نحمد على باشا وعاصروا هذه

(١) Geiss, op. cit., p. 201.

(٢) Reinand, "De la Gazette Arabe et Turque Imprimée en Egypte", *Journal Asiatique*, Série 2, Tome VIII, 1831, p. 238.

الحوادث . ولقد سبق أن بينا أن المطبعة كان قد تم بناؤها في سبتمبر سنة ١٨٢٠ م . وبديء في تركيب آلاتها في سبتمبر سنة ١٨٢١ م . وانتهى من هذه العملية في يناير سنة ١٨٢٢ م . وأصدرت أولى مطبوعاتها في ديسمبر سنة ١٨٢٢ (١) . وبهذه التواريخ في ذاكرتنا نراجع تاريخ القس روفائيل راهب ، فنجد أمرا من محمد علي باشا صدر بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠ بتعيين روفائيل مدرسا للغة الإيطالية والهندسة في مدرسة القلعة (٢) ، ثم نجد أمرا آخر بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م ، يوافق فيه على « عزل القسيس روفائيل معلم اللغة الطليانية ببولاق عن وظيفته لكبر سنه وعدم صلاحه للعمل وتعيين الحكيم يحيى افندى مكانه (٣) » .

وظاهر من هاتين الوثيقتين الرسميتين أن القس روفائيل راهب كان في وقت إنشاء المطبعة يعمل مدرسا للغة الإيطالية في القلعة ، ثم في بولاق ، وهذا يتعارض مع القول بأنه كان يعمل في تأسيس المطبعة . على أن روفائيل كان متصلا بالمطبعة من أول يوم عملت فيه ، إذ أن أول مطبوعات بولاق من تأليفه أو ترجمته ، وأعل تردده على المطبعة في هذا التاريخ المبكر وإشرافه على كتابيه اللذين كانا يطبعان بها (٤) هو ما حدا ببعض المعاصرين إلى الظن بأنه كان " ينظم المطبعة " .

وقال بعض الكتاب المعاصرين إن مؤسس المطبعة هو عثمان نور الدين الألباني الأصل « وكان قد قدم مع والده إلى مصر . والتحق أبوه بخدمة الباشا الذي آانس في عثمان ذكاء فأوفده إلى أوروبا ليقف على أسرار الحضارة الأوروبية الحديثة بغاب منها عدة أقطار وطاف بإيطاليا وفرنسا وإنجلترا ، ثم عاد إلى مصر فاستخدمته حكومة الوالى وباشر تأسيس مطبعة بولاق (٥) » .

(١) راجع الفصل الثاني

(٢) من الباشا إلى الكتخدا بك في ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠) دفاتر المعية تركي ، دفتر رقم ٥ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، مخفوقات عابدين

(٣) من الباشا إلى الكتخدا في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٣١ (١٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) دفاتر المعية — تركي ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٨٠٢

(٤) أول كتابين أصدرتهما المطبعة هما قاموس للغتين العربية والإيطالية ، ثم كتاب صباغة الحرير والأول من تأليف روفائيل والثاني من ترجمته .

ولقد كانت عودة عثمان نور الدين من أوروبا في سنة ١٨٢٠^(١) أى في وقت تأسيس المطبعة ، ومع ذلك فكل ما تحت يده من الوثائق يثبت أنه لم يؤسس مطبعة بولاق وإن كانت بعض هذه الوثائق تدل على أنه كان في وقت ما متصلا بالمطبعة بعض الاتصال .

يقول منجى في تاريخه لمصر من ١٨٠١ إلى ١٨٢٣ ما ترجمته : « ... وبعد عودته (يعنى عثمان) عهد إليه الباشا بإدارة مدرسة كبيرة أنشأها في بولاق ليتعلم بها بعض الشبان الرياضة واللغات . وقد ألحق بها مكتبته...^(٢) » وهذه هي مدرسة الفنون التي أنشأها والى أول الأمر في قصر ابنه اسماعيل باشا .

ثم في كتاب رحلة عملت في سنة ١٨٢٢ ورد : « وفي طريقنا إلى القارب قابلنا عثمان أفندى ، وهو أديب تركى كان من حسن ضيافته أن أطلعنا على مكتبة الباشا المنوط به أمانتها ، والمكتبة وإن كانت في طفولتها إلا أنها — كما أخبرنا عثمان — تحتوى على حوالى خمسين ألف مجلد في عدة لغات...^(٣) » .

ويؤخذ من هذين النصين المعاصرين أن عثمان نور الدين في وقت إنشاء مطبعة بولاق كان يعمل ناظرا لمدرسة وأميناً لمكتبة كان الباشا قد أنشأها في بولاق وليس هذا من تنظيم المطبعة في شيء .

ويؤيد هذا ما ورد عن عثمان نور الدين في الأوامر العلية في فترة إنشاء المطبعة . خذ مثلا أمرا صدر من محمد على باشا وهو خارج القاهرة إلى البيك الكتخدا في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١ وهو نفس الشهر الذى بدأ فيه تركيب آلات المطبعة :

« أخبرنا صديقنا الخواجه دوروتى قنصل فرنسا في الاسكندرية إن الفرنسيين قونيك ومالت القادمين بتوصية من وزراء فرنسا إلى صديقنا المذكور قد حضر اخصيصا

(١) Marcel. *ibid.*

(٢) Mengin, *Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali. Depuis la departure des Français jusqu'à 1823*, Tome II., p. 619.

(٣) *Dairy of a Tour through Southern India, Egypt, and Palestine in the years 1821 and 1822 by a Field Officer of Cavalry, Entry on January 21, 1882.*

لتعلم اللغة العربية وإن كان أحدهما سيلحق بمعية المهندس قسطنطين لتعلم الهندسة والآخر بمعية عثمان أفندي لتعلم اللغة العربية ، إلا أن إرادتنا تقتضي بإبقائهما بصفة ضيوف عند عثمان أفندي لغاية وصولنا فاعلموا ذلك وأرسلوهما إليه^(١) . »

ثم أمر آخر صدر إلى الكتبخدا في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ :

« يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضا بعض لغات . فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجوده وتعينوه بما هيئة مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للوجودين بمعية سقازاده عثمان أفندي ببولاق^(٢) . »

وفي أول يناير سنة ١٨٢٢ وهو من التواريخ المهمة في إنشاء المطبعة يصدر أمر آخر هو :

« بما إننا أخبرنا أن جورجى جروى وأنطون الاستانبولى طالبان فن الترجمة ولهما استعداد لتحصيله فقد خصص لجورجى جروى مائتا قرش ولأنطون مائة وخمسون قرشا شهريا وألحقا بمعية عثمان أفندي ببولاق فينبغي أن تقيسوا مرتبهما في دفتره اعتبارا من غرة ربيع الآخر...^(٣) . »

وفي ٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢ وهو تاريخ مهم آخر في إنشاء المطبعة يرسل إبراهيم باشا الخطاب الآتي إلى أحمد أفندي المهندس بأسوان ثم يرسل صورة منه إلى عثمان أفندي نور الدين ببولاق :

« سبق أن رأيتم حين كنت في أسوان فسألتوني بمقتضى نشاطكم وولائكم عن الكتب التي تهتم ترجمتها والكتب التي تستحق التأليف ، فأرجأنا الإجابة عن هذا السؤال

(١) من محمد علي باشا إلى اليك الكتبخدا في ١٦ ذي الحجة سنة ١٢٣٦ (١٤ سبتمبر سنة ١٨٢١) دفاتر

المعية — تركي ٦ دفتر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٧

(٢) من الجناح العالي إلى اليك الكتبخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) دفاتر المعية

تركي ٤ دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨

(٣) تذكرة خزينة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢ م) دفاتر المعية — تركي . دفتر

رقم ٩٩ وثيقة رقم ٢٥٢

على لقائنا بمولانا ولى النعم . ولقد التقينا به بحمد الله تعالى وعرضنا على دولته سؤالكم
فتكرم وأمر بترجمة الكتب الخاصة بالأمور الجلية الحربية التي لها خلاصات تضمن
المنافع الكثيرة بقليل من القراءة وأمر أن تتم الترجمة في أقرب وقت ... (١) » .

فيؤخذ من هذه الوثائق أن عثمان نور الدين كان يعمل في وقت إنشاء المطبعة ناظرا
لمدرسة تعلم اللغات وفن الترجمة وكان منوطا به ترجمة ما تحتاج إليه الحكومة من الكتب ،
وهذه الوظيفة ظاهرة من إرسال صورة من خطاب إبراهيم باشا للمهندس أحمد افندى
بأسوان إلى عثمان وهو في بولاق على أنه المختص بترجمة الكتب .

على أن هناك بعض الوثائق التي ترجع إلى نفس العصر تضيف إلى عثمان نور الدين
وظيفة أخرى لعلها تحدد الصلة بينه وبين مطبعة بولاق . ففي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢
يصدر الأمر الآتي من الباشا إلى الخزينة :

« بما أن من مقتضى إرادتنا أن تضم ألف وخمسمائة قرش، على المرتب الشهري البالغ
قدره ألف قرش الخصاص بعثمان نور الدين افندى سقة باشى زاده المنوط به في بولاق
ترجمة كتب الفنون الحربية وسائر الصنائع على أن يكون مرتبه ألفين وخمسمائة قرش
في الشهر ... (٢) » .

ثم وثيقة أخرى وهي خطاب من محمد علي باشا إلى بوغوص في ٢١ مارس
سنة ١٨٢٣ :

« اطلعت على كتابا لوجي الآلات الصناعية المرسلتين من أخيك المقيم في تريستا إلى
عثمان افندى السقا بواسطة كاتبكم المقيم في مصر وعلم من مضمونها أن إحداهما آلة هوائية
والثانية آلة لتصفية جميع أنواع الزيت وإزالة روائحه الكريهة ... (٣) » .

(١) من صاحب الدولة إبراهيم باشا إلى المهندس أحمد افندى بأسوان وأرسلت صورته إلى عثمان افندى
سقا زاده بولاق في ١٧ المحرم سنة ١٢٣٨ (٤ أكتوبر سنة ١٨٢٢) دفاتر المعية - تركى . دفتر
رقم ١٠ ، وثيقة رقم ٣٨٥

(٢) من الجتاب العالي إلى الخزينة في ٨ ربيع الآخر سنة ١٢٣٨ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٢٢) دفاتر
المعية - تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٥٣

(٣) أمر من الباب العالي إلى الخواجة بوغوص في ٨ رجب سنة ١٢٣٨ هـ (٢١ مارس سنة ١٨٢٣)
دفاتر المعية - تركى ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٥٤ مخفوقات عابدين .

ومن هاتين الوثيقتين يتبين أن عثمان نور الدين كان قد أضيف إلى اختصاصه بالإضافة إلى ترجمة الكتب الإشراف على الصناعات والمصانع التي كانت موجودة حينئذ في بولاق وهو الحى الصناعى لحكومة محمد على . ولما كانت مطبعة بولاق من مصانع هذا الحى فلا بد وأن يكون قد نيط بعثمان نور الدين أمر الإشراف عليها . ويؤيد هذا أنه في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ صدر أمر من محمد على باشا بتعيين عثمان نور الدين مفتشا للطبعة (١) . وربما كانت هذه الوظيفة الجديدة تفسر تلك الزيادة الكبيرة التي أضيفت إلى مرتبه بمقتضى أمر ديسمبر سنة ١٨٢٢ وهي زيادة تبلغ قدر راتبه الأسمى مرة ونصف مرة .

على هذا يمكن القول بأن الذى أسس مطبعة بولاق كان شخصا آخر غير عثمان الذى ثبت أنه كان مكلفا بعمل آخر أو أعمال أخرى في الفترة التي أنشئت فيها المطبعة . ومع ذلك فقد كان له بها بعض الصلة وهي صلة الإشراف والتفتيش . ومعلوم أن التفتيش لا يكون إلا على شيء تم إنشاؤه ويديره أناس آخرون تخصصوا له .

والنات من الوثائق الرسمية هو أن تأسيس المطبعة مرتبط بشخصيتين ورد ذكرهما جنباً إلى جنب في هذه الوثائق . أما أولى هاتين الشخصيتين فهى نقولا المسابكى ، وأما الثانية فهى عثمان نور الدين . وإذا قصدنا بتأسيس المطبعة التأسيس الفنى لها أى تركيب الآلات وتعليم الصناع وإدارة حركة الطبع بها من الناحية الطباعة الخالصة لم يكن لمطبعة بولاق إلا مؤسس واحد هو نقولا المسابكى . أما إذا قصدنا بالتأسيس الناحية الإدارية أو ناحية الإشراف على عملية التأسيس كان لعثمان نور الدين اشتراك في هذا المجهود .

فأقدم وثيقة عثرنا عليها متصلة بموضوع تأسيس مطبعة بولاق هي الأمر الصادر إلى الكتخدا بك بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١ م والذي يشير إلى سابق إرسال طائفة من الأطفال إلى مدينة ميلانو لتعلم فن الطباعة وأنه :

(١) أمر من الجتاب العالي إلى الكتخدا بك في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ (٤ نوفمبر سنة ١٨٢١) ، دفاتر قيد الأوامر العلية — تركي ، دفتر رقم ٩ ، ص ١٧ ، محذوفات عابدين .

« نظرا لوصول نقولا المسابكى مع ثلاثة من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الافرنجية والعربية المخترة فقد أرسلوا إليكم لإحراق المذكور ورفقائه بمعية عثمان افندى في بولاق... »^(١) .

ثم يقول الأمر :

« وحيث إن من المحتمل وصولنا^(٢) لحين إتمام مسابكى تجهيز آلاته فأكرموه... »^(٣)

فهذا الأمر يبين أن عثمان نور الدين كان مشرفا من الناحية الإدارية على الأشخاص الذين تولوا تأسيس المطبعة من الناحية الفنية . وأن هؤلاء الفنيين كانوا أربعة شبان لم يذكر الأمر منهم بالاسم إلا نقولا المسابكى فهو رئيسهم وهو المسئول الأول عن العمل كما نسب الأمر إتمام تجهيز الآلات إلى المسابكى بالذات فهو المؤسس الحقيقي للمطبعة بمعنى فنى .

أما علاقة عثمان نور الدين بهذه العملية فيبدو أنه لم يكن له إشراف فنى مطلقا وقرينة ذلك أن الأمر لم يذكر أن نقولا المسابكى تولى تجهيز الآلات تحت إشراف عثمان ، ولم يعرف عن عثمان أنه كان على علم بفن الطباعة لا تعليميا ولا ممارسة . ويوضح ذلك ما ورد فى أمر يوم أول يناير سنة ١٨٢٢ م حين أبدى محمد على باشا ارتياحه إلى مهارة نقولا المسابكى وحدد له راتباً ثم نص الأمر على وجوب قيد نقولا فى دفتر عثمان تمهيدا لتأدية راتبه إليه فى كل شهر^(٤) .

وطبيعة هذه العلاقة تتضح إذا عرفنا أن محمد على باشا لم يكن قد دؤن الدواوين فى ذلك التاريخ المبكر من عهده ، وكان لابد من قيد مرتب نقولا المسابكى فى دفتر من دفاتر

(١) أمر من محمد على باشا إلى اليك الكتخدا فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١)

دفاتر المعية — تركى ، دفتر رقم ٦ ، وثيقة رقم ٧٢٥ — محفوظات عابدين .

(٢) كان الباشا خارج القاهرة وقت إصدار هذا الأمر .

(٣) نفس الأمر السابق .

(٤) أمر من محمد على باشا إلى الخزينة فى ٧ ربيع الآخر سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) ، دفاتر

المعية — تركى ، دفتر رقم ٩ ، وثيقة رقم ٢٥١ ، محفوظات عابدين .

الخزينة فرئى أن يقيد كل من كانوا يعملون في مصانع بولاق في دفتر عثمان نور الدين حتى تضبط عملية صرف المرتبات . ويطلب على ظننا أن نصيب عثمان من تأسيس مطبعة بولاق لم يتجاوز هذا الحد الإدارى الشكى حتى بعد أن عين مفتشا للمطبعة في ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ . فلم يكن هذا التفتيش إلا ضبطا لاستحقاقات المسابكى ومن كانوا يعملون معه .

وهذا يتفق مع كتابات المعاصرين الذين أجمعوا على أن مؤسس المطبعة كان نقولا المسابكى ، ولم يشيروا الى عثمان نور الدين بكلمة . فبروكى السائح الايطالى يؤكد أن «مؤسس المطبعة ومنظمها وأول ناظر لها هو المسمى نقولا المسابكى الذى أوفده الباشا إلى إيطاليا ليتعلم فن الطباعة وما يتصل به من الصناعات^(١)» . ويؤكد أن هذا الفتى السورى هو الذى باشر شراء الآلات وصب الحروف التى بدأت بها المطبعة . وسيأتى بيان ذلك في فصل قادم . ويؤكد أيضا أنه هو الذى علم أول طائفة من عمال المطبعة .

وروى ذلك إبراهيم الشبراوى الذى أكد لالبرت جيز « أن أول ناظر لمطبعة بولاق هو نقولا المسابكى البيروتى^(٢) » . ولا موضع للشك في رواية إبراهيم الشبراوى فقد عين صبيا جماعا بالمطبعة وهو في سن العاشرة بعد إنشاء المطبعة بعشر سنين فهو حين يتكلم عن تأسيس المطبعة يتكلم عن حوادث عاصرها وسمع عنها من أناس اشتركوا فيها هم الذين أشرفوا على تعليمه ، وهو حين يتكلم عن مؤسس المطبعة وأول ناظر لها إنما يتكلم عن شخص عرفه واتصل به وحدثه وهو الذى وصل عيشه في المطبعة وكان إبراهيم تحت رئاسته .

أما تاريخ تعيين نقولا المسابكى ناظرا للمطبعة بصفة رسمية فلم نعتز على وثيقة تحدده بالضبط . على أن الثابت عندنا أنه عين ناظرا بصفة رسمية بدليل أن اسمه أخذ يظهر في ذيل مطبوعات بولاق إلى سنة ١٨٣٠ على أنه ناظر المطبعة . ونحن نذهب إلى أن

Broechi, op. cit., Vol. I, P. 172 et seq. (١)

(٢) من حديث لـ إبراهيم الشبراوى إلى البرت جيز في خريف سنة ١٩٠٧ راجع مقالة جيز السابقة الذكر

هذا التعيين كان في تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة بدليل أن ثاني الكتب التي أصدرتها مطبعة بولاق وهو كتاب "صباغة الحرير" الذي صدر في سنة ١٨٢٣ م ذيل بهذه العبارة: «تم طبعه في بولاق بمطبعة صاحب السعادة علي يد رئيسها الحقيق المسابكي»^(١).

وسواء أتولى المسابكي نظارة المطبعة رسميا من أول إنشائها أو تأخر ذلك قليلا أو كثيرا فقد كان أول رئيس لها ولذا يمكن أن نعتبر نظارته منذ إنشاء المطبعة. تولى نظارة مطبعة بولاق بمرتب قدره خمسة جنيهات في الشهر^(٢) ولم يكن هذا بالمرتب القليل بالنسبة لمرتبات ذلك العصر. واستمر ناظرا للمطبعة مدة عشر سنوات تقريبا إلى أن توفي — على حسب رواية إبراهيم الشبراوي — في منتصف عام ١٢٤٤ هـ أي أوائل سنة ١٨٣٠ م^(٣).

هذه الحقائق القليلة هي كل ما نعرف عن هذه الشخصية الخالدة الأثر في تاريخ مصر الحديثة. وإن الغموض ليكتنفها من جميع أقطارها، فهناك اختلاف في اسم الرجل وفي وطنه الأول وهناك جهل تام لسبب قدومه إلى مصر وطبيعة صلته بمحمد علي وأسباب اختياره عضوا لبعثة فن الطباعة بمدينة ميلانو. فهو أحيانا يسمى «المسابكي» وأحيانا «مسابكي» بحذف أداة التعريف. وتارة يسمى «المسابكي» بالسين المهملة وطورا يسمى «المشابكي» بالشين المنقوطة. ويذهب البرت جيز إلى أن اسمه الأصلي المشابكي ثم لما نقل هذا القرب إلى اللغة الإيطالية كتب هكذا Mesabichii ونطق بالسين المهملة بدلا من الشين^(٤) المنقوطة واشتهر به. على أن نقولا نفسه كان يكتب اسمه في آخر الكتب التي يطبعها «المسابكي» بأداة التعريف والسين المهملة.

أما وطنه الأصلي فاتفق على أنه سوري على اختلاف في المدينة التي قدم منها فن قائل دمشق^(٥) ومن قائل بيروت. وهذا الاختلاف قاصر على المصادر العربية، أما المصادر

(١) انظر كتاب "صباغة الحرير" الذي ترجمه الراهب روفائيل عن كتاب "La Teinture en soie" تأليف "Macquer" وقد طبع في باريس سنة ١٨٠٨، وهو ثاني مطبوعات بولاق.

(٢) دفاتر المعينة — تركي، دفتر رقم ٩، وثيقة رقم ٢٥١

(٣) انظر مقالة جيز السالفة الذكر، هامش ص ١٩٩ ولم نستطع تحقيق هذا التاريخ من الوثائق لأن دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق غير موجودة إلى أواخر سنة ١٨٣٠ وإن كانت الوثائق لا تذكر ناظرا لبولاق قبل تلك السنة مما يدل على أن نقولا المسابكي توفي فيها.

(٤) مقالة جيز، هامش ص ٢٠١

(٥) الهلال، ج ١١، السنة التاسعة، ١ مارس سنة ١٩٠١، ص ٣١٩

الأفريقية فلم تتعرض لذلك وإنما أجمعت على نسبته لسوريا . على أننا نميل إلى الأخذ براوية إبراهيم الشبراوى حين وصفه بأنه « نقولا المسابكى اليروقى ^(١) » ، ولو لم يكن متأكدا منه لما حدد هذه النسبة . ووصفته السائحة لشينجتون Lushington بأنه « درزى من جبل لبنان ^(٢) » .

أما عن خلقه وطباعه فقد أجمع من أشاروا إليه من الكتاب على أنه مؤذب ونشيط ومتوقد الذكاء ^(٣) . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أنه كان على جانب عظيم من الاعتداد بنفسه كما كان شاعرا بأهمية ما يؤدى لمصر من خدمات بدليل حرصه على ذكر اسمه في آخر كل كتاب يطبع في المطبعة في المدة التى تولى فيها نظارتها . كل هذا فى تواضع جم نفسه فى وصفه نفسه دائما بالحقير وكان يمكنه أن يكتفى بقوله الفقير مثلا ولكنه لم يفعل .

وكما أسس نقولا أول مطبعة بمصر فإنه أسس كذلك صناعة الطباعة فيها ، فهو الذى علم أول طائفة مصرية مارست تلك المهنة حين قام بتدريب العمال الذين استعملوا آلات الطباعة ببولاق لمدة عشر سنوات إلى أن سقط فى ذلك الميدان الشريف جنديا مجهولا محروما من كل لقب من ألقاب الشرف التى نالها كثيرون ممن لم يبلغوا مبلغه من العمل المنتج والأثر الخالد .

يقول السائح المحقق بروكى « لما عاد (يقصد المسابكى) إلى مصر عهد إليه بتعليم فنون الطباعة لطائفة من العمال » . أما عن هؤلاء العمال الذين علمهم المسابكى فنون الطباعة ودرّبهم على عمليات الطبع فقد كانوا من طلاب الجامع الأزهر الذين علمهم الباشا فيه خصيصا لهذه الغاية . يقول بروكى : « وكان الباشا قد أمر قبل ذلك بتعليم عدد من الشبان المسلمين فى الجامع الأزهر فأنفقوا فيه ست سنوات فى تعلم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة حتى أتقنوا اللغتين وتفقهوا فيهما » . قال : « وكان هؤلاء قد تعلموا العلوم الدينية وسموا — علماء — نسبة إلى تعليمهم ونوع معرفتهم واكنهم استخدموا جماعين بالمطبعة ^(١) » .

(١) مقالة جيز السائفة الذكر ، ص ١٣٩

(٢) Lushington, Mrs., *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1824--1828* (London 1829), p. 169.

(٣) *Loc. cit.*

(١) بروكى فى كتاب رحلته السائفة الذكر - ج ١ - اوة فى نص ما كتب بنولا بك فى مقاله السابقة بالهيئة الدولية (أكتوبر سنة ١٩٠٥) ص ١٥٠

هكذا قامت صناعة الطباعة في مصر أما كيفية ذلك فكما يؤخذ من الكلام السابق للسائح بروكي أن محمد علي باشا لما فكر في إنشاء مطبعة مصرية في سنة ١٨١٥ أمر بتعليم اللغتين العربية والتركية قراءة وكتابة لعدد من الشبان المسلمين في الأزهر وبعد أن تعلموها وأتقنوها تولاهم نقولا المسابكي فعلمهم فن الطباعة وما يتصل به من جمع الحروف إلى استعمال الآلات إلى غير هذا وذاك. ولما تم تدريبهم قاموا بأعمال المطبعة وكانوا أول من تعلم فن الطباعة من المصريين . ولما نعرف من أسماء هذه الطائفة الأولى غير أربعة أسماء تولى أصحابها رئاسة الأعمال بالمطبعة وهم :

الشيخ عبد الباقي رئيس المسابك .

الشيخ محمد أبو عبد الله رئيس الطباعين .

الشيخ يوسف الصنفي والشيخ محمد شحاته رئيسا الصفايين .

وكلهم ممن تعلموا في الجامع الأزهر .

أما عن أول طائفة من موظفي المطبعة فقد حددتها لنا بروكي، قال إنهم كانوا ناظر المطبعة نقولا المسابكي ويساعده رئيس الأعمال المائي واثنان عشر جماعا للحروف العربية وجماع واحد للحروف الإيطالية وجماع واحد للحروف اليونانية ^(١) وعدد هؤلاء ستة عشر موظفا . فإذا أضفنا إليهم عمالا للطبع قد يكون عددهم ثلاثة عمال ^(٢) ثم مصححا للكتب أو مصححين ثم عمالا لحمل الورق وغيره من المواد ثم حارسا للباب وعاملا لسقاية الماء ^(٣) — إذا أضفنا هؤلاء أمكننا أن نذكر صورة تكاد تكون صحيحة عن أول طائفة من موظفي مطبعة بولاق .

(١) نفس كتاب الرحلة والمقالة السابقتين .

(٢) بدأت المطبعة بثلاث آلات ولهذا اقترحنا وجود ثلاثة عمال فقط بالمطبعة وقت إنشائها .

(٣) استعنا في تكميل هذه الصورة لأول طائفة من موظفي مطبعة بولاق بما اطلعنا عليه من دفاتر المطبعة بدار المحفوظات المصرية والتي يرجع أقدمها إلى سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) أما دفاتر استحقاقاتها قبل ذلك التاريخ فقد أعدمت ضمن " استثناء " أحرقت فيه دفاتر كل الدواوين المصرية إلى تلك السنة وإعدام مثل هذه الدفاتر يعتبر خسارة تاريخية عظيمة كانت من غريب جهل رجال دار المحفوظات الذين على أيديهم تم هذا الأمر .

تبعية المطبعة

كان يشرف على المطبعة وقت إنشائها ككتخدا الوالى بأمر منه . وإشراف الكتخدا معناه إشراف الوالى بنفسه فلم يكن الكتخدا إلا نائباً عن الباشا . وهذا الإشراف الشخصى خلال الكتخدا واضح فى عدة أوامر ترجع إلى العصر الذى أنشئت فيه المطبعة . فهناك أمر من الباشا إلى الكتخدا فى يولييه سنة ١٨٢١ ترجمته :

« سبق الشروع بإيجاد جملة صنایع مختلفة بفابریقات بولاق وكان بعض منها كأنها ظهرت من حيز القول إلى الفعل وما علم لى ماذا تم فيها مع أنها من أهم الأمور فيلزم ترك كافة الأشغال التى بيدك وتقوم بنفسك وتتوجه إلى الفابریقات وتعاين كافة آلات البصمة خانة ومتفرعاتها والأعمال الجارية بها وبعد وقوفك بدون ترك شيء مما يتعلق بدقائقها فدنى عنه بصراحة (١) » .

وقد تكون مطبعة بولاق هى التى قصدھا الباشا عندما قال إن بعض مؤسسات بولاق قد ظهرت من حيز القول إلى الفعل ، وعندما أراد الوالى أن يعين سنكلاخ الهندى لتعليم الخط ووضع قاعدة حروف لمطبعة بولاق أصدر أمره بذلك إلى الكتخدا (٢) وأيضاً عندما رأى تثبيت ذلك الخطاط فى المطبعة على أثر رؤيته رسالة اللغم وإعجابه بخطه فيها أصدر أمره بذلك إلى الكتخدا لياشر تنفيذه (٣) .

وإشراف الوالى بنفسه خلال نائبه على مؤسساته من طبعة العهد الذى أنشئت فيه المطبعة إذ أنه حتى ذلك العهد لم يكن الوالى قد دون الدواوين ولا حدد اختصاصها حتى تتبع المطبعة أحد تلك الدواوين ، وهذه الخطوة الراقية من التنظيم الإدارى لم تتم إلا فى عام ١٨٢٦ م كما سبق القول وإلى تلك السنة كان من طبعة الأشياء أن تكون المطبعة ككل شيء فى مصر تابعة لشخصه إما مباشرة وإما خلال موظفيه القلائل وعلى رأسهم نائبه أو كتخداه .

(١) أمر عال من الباشا إلى محمد بك لاط اوغلى كتخدا الوالى ومأمور ديوان خدیوى بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٢٣٦ (٢٣ يولييه سنة ١٨٢١) من دفتر ٦ ص ٦١ من دفاتر قيد الأوامر العلية بحفوف طابدين .

(٢) و (٣) سياتى عرض هذين الأمرين فى الفصل الخامس بحروف المطبعة وآلاتها .

ولكن منذ سنة ١٨٢٦ وهى تاريخ التنظيم الإدارى وتدوين الدواوين نجد عهدا جديدا فى تبعية مطبعة بولاق إذ اختص بها « ديوان الجهادية » وأصبحت تابعة له . ويتضح تبعيتها لذلك الديوان من قرارات مجلس الجهادية المنشورة فى الوقائع المصرية ضمن ما كانت تنشره من قرارات المجالس وأخبار الدواوين وما إلى ذلك من موضوعات أخبارها الداخلية . كما يتضح أيضا من أوامر الباشا الخاصة بالمطبعة والتي كان يوجهها إلى رؤساء ديوان الجهادية ، فمن ذلك ما نشرته الوقائع المصرية فى يونيه سنة ١٨٣٢ بأنه « فى ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يونيه سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولي النعم فى طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذى ترجمه كافي بك ... (١) » .

وأيضاً ما نشرته فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ :

« فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية بناء على ما ورد من مجلس المشورة فى مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشریح ... (٢) » .

ويثبت ذلك أيضا بعض الأوامر العالية نظرب مثلا لها بأمر صدر من الوالى إلى وكيل الجهادية فى ٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) :

« بطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المختصة بصفة البيطرية الذى صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا (٣) » .

وأمثال هذه القرارات والأوامر كثير وكلها تثبت أن المطبعة كانت فى وقت صدورها (أعنى وقت صدور القرارات والأوامر) تابعة لديوان الجهادية (٤) . فديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٩٦ الصادر فى ٢٥ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيه ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر فى خرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ أكتوبر ١٨٣٢)

(٣) أمر محمد على باشا إلى وكيل الجهادية فى ٤ ربيع الثانى ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس ١٨٣٤)

(٤) لم نعر على وثيقة تبين هذه التبعية بصراحة لأن أوراق ديوان الجهادية لم تُعد بعد للاطلاع والبحث

هو الذى ينفذ أمر محمد على بطبع كتاب وهو الذى يوافق على ما يرد من المدارس من استحسان طبع آخر . وإلى ديوان الجهادية يصدر أمر الباشا عندما يرى من الخير ترجمة كتاب أو نشر كتاب . وهذا من طبيعة الأشياء فقد عرفنا أن كل مشروعات محمد على كان يقصد بها تموين الجيش بأنواع الحاجيات المختلفة وأن مطبعة بولاق كانت كغيرها فى ذلك وأنها ما أنشئت إلا لطبع ما يلزم للجيش من التعليمات والقوانين . وبذلك اكتسب ديوان الجهادية سيطرة على كل شئ . ووقع كل مشروع وكل مؤسسة تحت تبعية ذلك الديوان . وإذا كانت المدارس قد أنشئت لسد حاجة الجيش من المهندسين والضباط والأطباء البشريين والبيطارين وغيرهم مما تخرج المدارس ومما تعلم دور العلم فقد أصبحت المدارس تابعة لديوان الجهادية الذى إليه مآل كل متخرج فى كل مدرسة . وإذا كانت المطبعة أنشئت لطبع ما يلزم الجيش من الكتب فقد أصبحت هى الأخرى تابعة لديوان الجهادية على النحو المتقدم .

ولكن تبعية المطبعة لديوان الجهادية لا تستمر للنهاية ففى أواخر عام ١٢٥٢ هـ — أوائل ١٨٣٧ م ينشأ ديوان آخر اسمه "ديوان المدارس" وتتخول المطبعة من التبعية لديوان الجهادية إلى التبعية للديوان الجديد — ديوان المدارس^(١) . ومن ذلك التاريخ نجد أن ما كان يصدر قبل سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م) — من الأوامر إلى ديوان الجهادية قد أخذ يصدر بعدها إلى ديوان المدارس وهكذا انتهت تبعية مطبعة بولاق لديوان الجهادية ويقول حكيمان بك فى خطاب رسمى من ديوان المدارس إلى الآنسة هاليداي Miss Halliday مربية حريم الباشا فى ٢٢ مارس سنة ١٨٣٨ م ما ترجمته :

«... أما الكتب التى قد تطلبين أن تترجم إلى التركية أو العربية فمن الممكن إنها تترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة فى مطبعة بولاق التى هى تحت إدارة ناظر ديوان المدارس^(٢) » .

(١) دفاتر ديوان المدارس (تركي) ، دفتر رقم ٢٠٤٦ ، ص ٢٥

(٢) من حكيمان بك إلى الآنسة هاليداي مربية حريم الباشا بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (٢٢ مارس سنة ١٨٣٨) انظر :

Hassamino Al-Besmaoui — A Native of Lower Egypt and a student in England, *Egypt under Mohamed Aly Basha—A reply to the remarks of A.T. Holroyd on "Egypt as it is 1837"* London 1838, P. 12.

وتبعية المطبعة لديوان المدارس كان من طبيعة الأشياء في ذلك الوقت . فمئذ أن
أنشئت المدارس المختلفة لم تعد المطبعة قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه بل نافست
المدارس الجيش في إنتاجها وأصبحت المطبوعات خليطا من كتب المدارس وتعليمات
الجيش بل غلبت عليها الكتب المدرسية . ولما أنشئ ديوان المدارس وجد أن كل شيء
كان تابعا لديوان الجهادية فابتدأ تحديد نفوذهما على أساس الحرب والسلام وانقسمت
المؤسسات والإدارات إلى مؤسسات حربية ومؤسسات مدنية ودخلت المدارس والمصانع
والمطبعة ضمن اختصاص ديوان المدارس ولم يبق لديوان الجهادية إلا إدارة الجيش
بأنواعه وأقسامه والنظر في أمرها جميعا . وبالجملة فقد حل ديوان المدارس محل ديوان
الجهادية في إدارة كثير من المصالح والإدارات واقتصر ديوان الجهادية على إدارة الجيش
وامتدّت سلطة ديوان المدارس لا على المدارس فحسب كما يؤخذ من ظاهر اسمه بل جمع
إلى المدارس المدنية المدارس الحربية وتعدى المدارس إلى المباني والأشغال العامة والطرق
والرى والمؤسسات الزراعية والمشروعات الزراعية والمستشفيات والمصانع والمتاحف
والتجارة والفنون وتربية المواشي والنقل والقوافل (١) .

وعلى ذلك يمكن تلخيص تبعية المطبعة في أنها كانت تابعة لإشراف الباشا اما بنفسه
واما بواسطة نائبه أو كتّخذه الى سنة ١٨٢٦ ، وعندما دوت الدواوين في تلك السنة
أصبحت المطبعة تابعة لديوان الجهادية ، واستمرت في تبعيتها له الى أواخر سنة ١٢٥٢ هـ
أوائل سنة ١٨٣٧ م عندما أنشئ ديوان المدارس فأصبحت تابعة له منذ ذلك التاريخ .

(١) Puckler, *Travels and Adventures in Egypt*, Vol I, Cap. XI, P. 263

عن اختصاصات ديوان المدارس وتبعية المطبعة ولحقاتها له راجع : دفاتر ديوان المدارس — عربي ،
دفاتر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مكتبة رقم ١٦٧ ، ص ٨٢٩ . ودفاتر رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ .
وكذلك : دفاتر ديوان المدارس — تركي ، دفاتر رقم ٢٠٤٦ ، تاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥

الفصل الرابع

إسم المطبعة ومكانها

اسم المطبعة

أول ذكر للمطبعة نجده في اللوحة التذكارية لإنشائها ونجد اسمها فيه هو «دار الطباعة» كما ورد في البيت الثالث من هذا التذكار .

هاتف سعيدة سويلدى تاريخ تامنى دار الطباعة در بندكى مصدرى أصح

ولا نجد في ذلك الأثر وصفا لدار الطباعة هذه .

ثم نجد في أول مطبوعاتها وهو القاموس العربى الايطالى أن اسمها في قسمه العربى « مطبعة صاحب السعادة » اذ كتب في أسفل أولى صفحات هذا القسم : « تم الطبع في بولاق بمطبعة صاحب السعادة » . واسمها في قسمه الايطالى هو « المطبعة الأميرية » اذ كتب في أسفل صفحته الأولى بالخط الكبير كلمة "Boläcco" ثم تحتما بالخط الصغير "Dalla Stamperia Reale" ومهما تكن هاتان التسميتان فأنا نلاحظ فيهما تأكيد كلمة « بولاق » . ففى الاسم العربى وردت بولاق قبل اسم المطبعة وفى الاسم الايطالى نجد كلمة « Boläcco » بالناط الكبير فى سطر مستقل فكأن اسم « بولاق » ارتبط بالمطبعة من أول الأمر .

ثم نجد أسماء للمطبعة تشبه هذين الاسمين . فبعض السياح كان يسميها المطبعة الأميرية "Imprimerie Royale" كما جاء فى مقالة نشرت بالمجلة البريطانية فى سنة ١٨٢٥م (١) .

(١) "Aperçu de la Situation de l'Égypte en 1824 et au commencement de 1825".

"Revue Britannique, 1825., p. 346.

على أن اسمها في الأوراق الرسمية هو « مطبعة بولاق » فقط . ففي الأمرين الصادرين بشأن ضم مخزن التجارة القديم الى المطبعة وبناء رصيف لوقايتها من فيضان النيل كما سيحجى وردت باسم مطبعة بولاق (١) . ثم في أمر آخر صدر بشأن إهداء كتب الى قيصر روسيا جاء « فيلزم فرز ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التي صار طبعها بمطبعة بولاق » (٢) ثم في أمر رابع صدر بشأن شراء آلات للمطبعة وردت فيه بهذا الاسم أيضا . وكذلك في عدد هائل من الأوامر التي ستد كل في موضعه . ثم في خطاب رسمي من حكيمكان بك ناظر ديوان المدارس الى الآنسة « هليداى Miss Halliday » مربية حريم قصر محمد علي ، ورد ذكر المطبعة باسم مطبعة بولاق إذ جاء فيه ما ترجمته : « أما الكتب التي تريد أن تترجم الى التركية أو العربية فيمكن ترجمتها وطبعها بمنتهى السرعة في مطبعة بولاق (٣) » .

فيمكننا إذن أن نرى أن اسم المطبعة الرسمي هو « مطبعة بولاق » وأن ما تسمى به من غير ذلك تكون عادة أسماء واردة في كتابات غير رسمية فقد تكون أحيانا على شكل خبر أو اعلان في الوقائع المصرية ، وقد تكون أحيانا أخرى على شكل تأريخ لانتهاء طبع كتاب في آخره وفي مقدمته . وفي هذه الأحوال غير الرسمية يختلف اسم المطبعة باختلاف تفنن الكاتب في التعبير . إلا أننا نجد ذكرا في كل الأحوال لبولاق ، ثم يضاف إليها عدة أوصاف تختلف باختلاف تفنن الكاتب في التعبير . مثال ذلك « دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة » كما ورد في أحد أعداد الوقائع (٤) أو « مطبعة صاحب السعادة ببولاق » كما جاء في آخر كتاب « مراح الأرواح » أو كما كتب في أول عدد

(١) راجع الأمرين فيما سلى من الكلام عن مكان المطبعة ص ٧٩ — ٨٠

(٢) أمر من الإشا الى ديوان المدارس في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية — قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين . كراسة ٣٧ ص ٧٣٢

(٣) خطاب من حكيمكان بك الى الآنسة هليداى بتاريخ السبت ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٣ (١٨ مارس سنة ١٨٣٨ عن) :

Hasanaine Al Besumee - A Native of Lower Egypt and a Student in England,
"Egypt under Mohammed Aly Basha, (London, 1838), p. 12.

(٤) العدد ٦٨ من الوقائع الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ (٦ يونية سنة ١٨٤٧) .

من الوقائع المصرية « مطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية » أو « مطبعة صاحب السعادة الأبدية والهمة العلية الآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية صانها الله من الآفات والبلية » ، كما جاء في ختام قانون نامه السفرية الجديدة . إلى غير ذلك من ضروب الثمنن في التعبير التي يقصد بها تسمية المطبعة وتعظيم مؤسسها والدعاء لها وله .

وعلى ذلك فإن اسمها الرسمي التاريخي هو : « مطبعة بولاق ^(١) » .

مكان المطبعة

وإذا كان الكتاب قد اختلفوا في أسباب إنشاء مطبعة بولاق وفي تاريخ هذا الإنشاء فهم ليسوا أقل اختلافا في المكان الذي أنشئت عليه . والحق أن السنوات الأولى من تاريخ المطبعة على جانب من الغموض يبرر هذا الاختلاف .

والاختلاف في مكان المطبعة له ناحيتان . فقد اختلف أولا في الحى الذى أنشئت فيه المطبعة ، واختلف ثانيا في البقعة من الأرض التي أقيمت عليها جدرانها وركبت فيها آلاتها .

أما الاختلاف الذى حول الحى الذى أنشئت فيه مطبعة بولاق ، فالشائع المشهور هو أنها أنشئت في أول الأمر في حى آخر غير بولاق ثم نقلت إلى بولاق بعد زمن ليس معروفا . والروايات في ذلك كثيرة متعددة عند المشتغلين بتاريخ المطبعة والمتصلين بها وإن كانوا لا يستطيعون لها تحديدا ولا شرحا . وهذه الروايات قديمة سمع بها المسيو جيزوقت كتابة مقالاته السالفة الذكر قال : « وقد سمعت بعض روايات تقول بأن مطبعة الباشا أنشئت في أول الأمر في مكان آخر غير بولاق » وورد رأى صراحة في كلام جورجى بك زيدان عن المطبعة ، قال : « وتعرف بمطبعة بولاق لأنها وضعت أخيرا في بولاق ^(٢) » . أى أنها كانت موضوعة أولا في حى آخر غير حى بولاق . ألا أن جيز

(١) تغير هذا الاسم رسميا الآن فأصبحت تسمى : « المطبعة الأميرية » .

(٢) جورجى زيدان : « تاريخ آداب اللغة العربية » ج ٤ ص ٨٨

لم يفصل الرواية التي سمعها بذكر ذلك الحى الآخر من أحياء القاهرة الذى أقيمت المطبعة فيه أولا . وكذلك زيدان لم يحدد ذلك الحى المزعوم . ولقد حدثنى المغفور له الأستاذ أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ، قال : « إن المطبعة كانت أول ما أنشئت فى أبى زعبل والخانقاه والقلعة ثم اجتمعت فى بولاق سنة ١٨٢٠^(١) » .

والرأى عندنا لانصيب له من الصحة . فإذا صححت الرواية وكان بتلك الأحياء مطابع قبل بولاق ، فأين مطبوعات تلك المطابع المزعومة . إن أقدم كتاب مصرى طبع فى مطبعة مصرية^(٢) هو القاموس الايطالى العربى كما هو ثابت من كل المصادر . وثابت من أولى صفحاته أنه مطبوع فى بولاق فعلى نصفه الايطالى بالخط الكبير "BOLACCO" وعلى نصفه العربى مكتوب « تم طبعه فى بولاق » فالقاموس مطبوع فى بولاق ولا يوجد قبله على وجه الإطلاق كتاب مطبوع فى مطبعة مصرية . إذا أخذنا بالرواية وافترضنا وجود مطبعة أولى فى حى غير بولاق فأين آثارها ؟ . إن عدم وجود مثل هذه الآثار يثبت إثباتا ماديا ملبوسا لا يقبل شكاً أن المطبعة أنشئت من أول وجودها فى بولاق وأن بولاق أول بقعة فى وادى النيل أقلت مطبعة مصرية .

ولقد أوضحنا فيما سبق عند الكلام عن إنشاء المطبعة وعن تاريخ إنشائها أنها كانت أول مطبعة مصرية . وثابت من كتابات المعاصرين وأوصاف السياح أنها أقيمت فى بولاق ونخص بالذكر من بين هؤلاء السائح الإيطالى بروكى ، فهو من أوائل من زاروا المطبعة وكتبوا عنها وهو ينص نصا صريحا على أنها كانت فى بولاق^(٣) . وهذا ثابت أيضا من بعض مطبوعات بولاق ، فقد ورد فى ختام « قانون تعليم العساكر الجهادية » المطبوع بالمطبعة ما نصه : « طبع هذا القانون بمطبعة صاحب السعادة التى أنشأها ببولاق^(٤) » وجاء

(١) من حديث له معى شفاء عام ١٩٣٣

(٢) طبع فى مصر قبل هذا القاموس كتب ولكنها ليست مصرية ولا هى مطبوعة فى مطبعة مصرية وإنما هى كانت خاصة بالفرنسيين وطبعت بمطابعهم .

(٣) كتاب بروكى السالف الذكر ، ج ١ ، مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٤) قانون تعليم العساكر الجهادية . طبع بولاق صفر ١٢٥٣ هـ (مايو ١٨٣٧) .

في آخر قانون نامه سفريه ما نصه : « وقد طبع بمطبعة صاحب السعادة الأبدية والمهمة العالية
الآصفية التي أنشأها ببولاق مصر المحمية » . وفي هذا إثبات رسمي على أن المطبعة كانت
أول ما أنشئت في بولاق (١) .

لهذا الرأي أساسان : الأساس الأول هو أن أصحاب هذه الرواية سمعوا أنه كان
في عهد محمد علي مطابع متعددة غير مطبعة بولاق وأن هذه المطابع كانت موجودة في أماكن
متعددة من ضواحي القاهرة — في أبي زعبل وطرد والقاعة والخانقاه — وأنها اختفت جميعا
ولم يبق غير مطبعة بولاق . والأساس الثاني هو أنهم سمعوا أن مطبعة بولاق لم تقم من أول
إنشائها في مكانها الحالي وإنما أنشئت في مكان آخر ثم نقلت بعد قليل من السنين إلى مكانها
التاريخي المشهور الآن . واجتمع من هذين الأساسين أساس ثالث من عدم تحقيق
تواريخ تلك المطابع المتناثرة في الضواحي المختلفة ، وعدم تحقيق تاريخ انتقال مطبعة بولاق
من مكان إلى مكان وعدم تحقيق هذا المكان الأول لمطبعة بولاق . وبناء على هذه المعلومات
ظن قوم أن ذلك المكان الأول الذي انتقلت منه المطبعة إلى مكانها الحالي هو أبو زعبل
أو طرده وأن انتقالها المشهور ما هو إلا انتقالها من أبي زعبل وغيرها إلى بولاق .

أما عن مطابع أبي زعبل وطرد والقاعة والخانقاه فنحن لا ننكر رأى أصحاب هذه
الرواية في وجودها إذ أن وجودها ثابت عندنا تماما وسنعمد لتاريخها فصلا خاصا (٢) .
ولكننا نقول إن وجودها كان متأخرا عن وجود مطبعة بولاق ، فقد وجدت هذه أولا
في بولاق ثم نشأت تلك المطابع الأخرى مستمدة وجودها منها ، كل مطبعة بالضاحية التي
هي بها . فأولى تلك المطابع إنشاء هي مطبعة أبي زعبل وهي مطبعة مدرسة الطب وعلى
ذلك فالتساؤل يرجع إلى سنة ١٨٢٧ وهي السنة التي أنشئت فيها مدرسة الطب ، ولا يمكن
أن يرجع إلى ما قبل ذلك . فكأنها أنشئت بعد مطبعة بولاق بسبع سنوات . وتلى هذه
مطبعة طرده وهي مطبعة مدرسة الطوبجية ولا يمكن أن تكون قد تأسست قبل سنة ١٨٣١
وهي سنة إنشاء تلك المدرسة . وتلى هذه مطبعة القلعة وهي مطبعة خاصة بالوقائع المصرية

(١) قانون نامه سفريه ، طبع بولاق ١٤ ذو القعدة ١٢٥٩ (٦ ديسمبر ١٨٤٣)

(٢) انظر الفصل الخامس عشر من هذه الرسالة .

وأول عدد طبع بها كان بتاريخ ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يولييه سنة ١٨٣٣) فلا يمكن أن يرجع تاريخها إلى ما قبل ذلك. وآخر الجميع مطبعة الخانقاه وهى مطبعة مدرسة الهندسة التى أنشئت سنة ١٨٣٤ فلا يمكن أن تكون مطبعتها قد تأسست قبل تلك السنة. فواضح من تواريخ إنشاء تلك المطابع أنها ما أنشئت إلا بعد إنشاء أول مطبعة مصرية بعدد غير قليل من السنين. وعلى ذلك يبطل الأساس الأول للرواية المتقدمة وتكون أول مطبعة مصرية أنشئت فى بولاق.

أما الأساس الثانى وهو انتقال المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالى المشهور فهو صحيح كذلك، والثابت عندنا أنها انتقلت، ولكن هذا الانتقال لم يكن من حى آخر غير بولاق إلى حى بولاق ولكنه كان من مكان فى نفس بولاق إلى مكان آخر فيها فكلاهما — الأول والآخر — فى بولاق ولا يبعد أحدهما عن الآخر كثيرا. وبطلان الأساس الأول يبطل هنا الأساس الثانى ولا يبقى إلا أن المطبعة أنشئت من أول الأمر فى بولاق. ثم إن انتقال المطبعة من مكانها الأول حدث حوالى منتصف عام ١٨٢٩ كما سيحىء بعد قليل ويستفاد من كتابات السياح قبل هذا التاريخ أنها كانت فى بولاق.

وقد زارت مصر قبيل هذا التاريخ سائحة انكليزية محققة هى السيدة لشنجتن "Mrs Lushington" (١) وكانت زيارتها للمطبعة فى ١٠ فبراير سنة ١٨٢٨، وقد ورد فى أوصاف رحلتها ذلك اليوم أنها زارت المدرسة الحربية ثم زارت مطبعة الباشا مباشرة (١) ثم تقول: «وبالقرب من بولاق يوجد القصر الذى بناه الدفتردار بك» (٢) وليس من شك عندنا فى أن زيارات ذلك اليوم كانت فى بولاق وأن ما سمته المدرسة الحربية لم يكن إلا مدرسة الفنون والصناعات أو المهندسخانة "L'Ecole Polytechnique" ببولاق. أما المدرسة الحربية كما قالت فكانت إذ ذاك فى قصر العيني. وخطأها فى تسمية المدرسة ثابت من مقارنة وصفها بأوصاف غيرها من السياح فقد ذكرت المواد التى تدرس فى المدرسة التى زارتها وهى كما ذكرت — اللغات الفرنسية والإيطالية

Mrs Lushington, *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by Way of Egypt* (١)
in the year 1827 and 1828.

(٢) نفس الكتاب، الفصل ١٣، ص ١٦٧ — ١٦٩

(٣) نفس الكتاب، ص ١٧٠

واللاتينية ، والرياضيات واللغة الفارسية والعربية والتركية — ونفس هذه المواد ذكرت
كأواد لدراسة بمدرسة الفنون ببولاق في كتابات كثير من السياح . ذكرت في مقالة
نشرت في سنة ١٨٢٥ في المجلة البريطانية . فورد فيها في سياق الكلام عن هذه المدرسة :
« ويتعلم التلاميذ الكيمياء والرياضيات والرسم واللغة اللاتينية والعربية والتركية والفارسية
ومعظم اللغات الأوروبية الحديثة ^(١) » وورد مثل هذا في تقرير بورنج "Bowring"
عن مصر ^(٢) . وقد حقق كلام هذه السائحة سائح آخر قرأ كلامها فوجد فيه بعض
الغموض فحققه في زيارة لمصر بعد زيارتها بثلاث سنوات . هذا السائح هو ميخائيل
رسل "Russell" الذي زار مصر في سنة ١٨٣١ ، وتكلم عن مدرسة الفنون ببولاق
ونقل نص وصف المنزلاشنجن لما سمته المدرسة الحربية ، ثم علق عليه في هامش
الصفحة بقوله : « هذه المدرسة في بولاق فرضة القاهرة وليست داخل حدود المدينة » ^(٣) .
وللسائحة المحققة عذر في هذا الخطأ في تسمية المدرسة التي زارتها باسم "المدرسة
الحربية" . فمدرسة الفنون — وهي التي زارتها وأخطأت في تسميتها — كانت بمثابة
مدرسة إعدادية للمدارس الحربية فكان يلتحق المتخرجون فيها بالمدارس الحربية على
اختلاف أنواعها . قال هامون "Hamont" ما ترجمته « وتعد مدرسة الفنون ببولاق
تلاميذها للالتحاق بمدارس المشاة والبحرية والطوبجية والفرسان وكل ما يحتاج في دراسته
إلى العلوم الطبيعية والرياضية ^(٤) » وذكر هذا أيضا عن هذه المدرسة في تقرير باورنج
المشهور ^(٥) ومن هذا يسهل علينا فهم طبيعة الخطأ الذي وقعت فيه السائحة كما يسهل علينا
تحقيق ما زارته بوجه الدقة .

فواضح من هذا كله ومن قول لشنجن نفسها بعد وصفها للمدرسة والمطبعة مباشرة :
« وبالقرب من بولاق ... » أن المطبعة كانت في بولاق ، وقد كان هذا قبيل انتقال
المطبعة إلى مكانها الحالي بقليل ، فإذا أضفنا إلى ذلك رواية السائح لورتي "Loarty"

(١) المجلة البريطانية سنة ١٨٢٥ ، المقالة السالفة الذكر ، ص ٣٤٦ من المجلة .

(٢) Bowring, *Report on Egypt and Candia*, 1831, P. 130

(٣) Russell, Michael, *View of Ancient & Modern Egypt*. Edinburgh, 1831, P. 360.

(٤) Hamont-*L'Egypte Sous Mohamed Ali*. 1843, Tome I, Chap. VII, PP. 199, 200

(٥) تقريره السابق ص ١٢٦

الذى زار مصر في سنة ١٨٢٨ أى في وقت زيارة لشنجتن ، والذي ينص صراحة على أن مطبعة الباشا في بولاق^(١) وكذلك رواية ابراهيم الشبراوى التى تؤكد أن المطبعة أنشئت من أول الأمر في بولاق^(٢) عرفنا أن الرواية السابقة بأن المطبعة أنشئت في ضاحية أخرى ثم نقلت إلى بولاق رواية لا نصيب لها من الصحة .

فالمطبعة المصرية الأولى إذن أنشئت من أول الأمر في بولاق — وهذا من طبيعة هذا الحى في عهد محمد على — فقد خصصه الباشا لإقامة مشروعاته الصناعية في أرضه ، وشهدت بولاق أولى تلك المنشآت وعلى أرضها قامت أول حياة صناعية حديثة في مصر . فكان في بولاق بصمخانة الشيت وفابريقة الجوخ ومصنع القطن والكثان ومعمل الأحبال ومسبك المعادن وورشة السفن النيلية والكاغدخانة والترسانة وكان فيها فوق هذا كله مطبعة بولاق المشهورة . وقد كانت بولاق فرضة القاهرة على النيل ترسو عليها الأشرعة القادمة من الوجه البحرى كما كانت مصر القديمة فرضتها للسفن القادمة من الصعيد . وكانت بولاق منفصلة عن القاهرة بواسطة سهل مرتب قليل الامتداد ، إلا أنه على قلة امتداده كان يفصل عصرين تاريخيين بعضهما عن بعض — كان يفصل العصور الوسطى ممثلة في أحياء القاهرة المتهتمة بربوعها الخوالى وأطلالها الدوارس وماذنها التى ترجع إلى سلاطين المماليك وعصرهم البائد عن العصور الحديثة ممثلة في مصانع بولاق الناهضة بما فيها من نشاط وحياة وإنتاج — وكانت بولاق بمصانعها على ضفة النيل وأشرعتها الراسية في مياهه يقابلها من جهة قباب القاهرة وماذنها ، ويلوح على أفقها البعيد من جهة أخرى أهرام الجيزة العظيم وأبو هو لها ارهيب رمزا للاتجاه الحديث الذى اتخذته المدينة المصرية والذي يقوم على العلم والصناعة لا على التكيا وقبور الموتى .

أما الجزء من بولاق الذى أنشئت عليه المطبعة فليس هو الذى تقع فيه الآن بل هو مكان غيره ولكنه في بولاق وعلى ضفة النيل اليمنى أيضا ، ثم نقلت إلى مكانها الحالى بعد عدد من السنين قليل . وليس عندنا أوراق رسمية تثبت هذا الانتقال كما أنا لم نعثره على وصف أو ذكر في كتابات السباح لأن هؤلاء لم يكونوا يتبعون تطورات المطبعة ولم يكونوا

(١) Loarty - Hadji - L' Egypte, 1839, p. 66.

(٢) حديث له مع المسيو جيز في سنة ١٩٠٧ . مقالة جيز السابقة الذكر ص ١٩٩ مجلة المجمع المصرى .

محققين في تاريخها ، وإنما كانوا يكتفون بأن يصفوا ما يرونه أينما رأوه وكيفما رأوه .
فعندنا أوصاف سياح للطبعة في كل السنوات تقريبا ولكن كلهم لا يزيدون عن أن يقولوا :
« زرت المطبعة في بولاق » وإن كان ممن يميلون إلى التحديد والدقة يزيد على ذلك أنها
على ضفة النيل .

وانتقال المطبعة على هذا النحو ليس له عندنا إلا مصدر واحد هو رواية إبراهيم
الشبراوى وهو في هذه النقطة مصدر محقق موثوق به كل الوثوق . فعلى حسب روايته
أنشئت المطبعة في أول الأمر في جزء من المكان الذى تشغله الآن دار الصناعة الأميرية
«الترسانة» على ضفة النيل اليمنى وإلى الشمال قليلا من مكان المطبعة الحالى . وظلت
في هذا المكان إلى أول المحرم سنة ١٢٤٥ الموافق ٣ يولية سنة ١٨٢٩ حين ازدحم المكان
بالموظفين والعمال والمواد وكان ذلك داعيا إلى نقلها إلى المكان الذى توجد به الآن^(١) .
وعلى ذلك تكون المطبعة قد ظلت في مكانها الأول (جزء ما من مكان دار الصناعة الأميرية
الحالى) من أول إنشائها في عام ١٨٢٠ إلى ٣ يولية سنة ١٨٢٩ أى حوالى عشر سنين
ثم انتقلت إلى مكانها الحالى وظلت فيه من ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر .

ولتوضيح هذه الأما كن نذكر تخطيطا مختصرا لهذا الجزء من بولاق كما رواه إبراهيم
الشبراوى وما يقابل هذا التخطيط في الوقت الحاضر . قال إبراهيم إن هذا الجزء الممتد على
ضفة النيل اليمنى والذى شهد إنشاء مطبعة بولاق يشمل من الشمال إلى الجنوب بالترتيب :
الترسانة (التى بنى في جزء من مساحتها مطبعة بولاق أول إنشائها) ثم فابريكة الجوخ ثم
الورشة التى أصبحت مدرسة الفنون والصناعات «المهندسخانة Ecole Polytechnique»
ثم المطبعة (مكانها الثانى الذى هى فيه الآن) ثم الجمرک فى النهاية . وقد ظل هذا التخطيط
باقيا واضحا إلى أيامنا هذه . فالترسانة ما زالت دار الصناعة كما هى الآن ويليهها مصانع
«كوك Cook» التى حلت محل الكاغدخانة «مصنع الورق» الذى حل محل فابريكة الجوخ
سنة ١٨٦٨^(٢) . ويليهما مخازن البوليس المصرى التى حلت محل مدرسة الفنون ويليهما المطبعة
كما هى ، أما الجمرک فقد أضيف إلى المطبعة كما سيجىء .

(١) من حديث لإبراهيم الشبراوى مع المسيو جيز في مقالاته سالفة الذكر . مجلة المجمع العلمى المصرى
السنة ١٩٠٨ ، ص ١٩٩

(٢) ذكر المسيو جيز في مقاله السابق أن مصنع الورق حل محل فابريكة الجوخ في سنة ١٨٦٠ وهذا التاريخ
خطأ ككل ما ذكره هذا الرجل من تواريخ المطبعة وملحقاتها رصوابه سنة ١٨٦٨ على نحو ما سأتبني
تحقيقه في الفصل الثالث عشر من هذه الرسالة .

ورواية إبراهيم الشبراوى عن مكان المطبعة وانتقالها صحيحة وليس لنا إلا أن نسلم بها مع أننا لم نجد لها في مصادر أخرى . وروايته كافية في هذه الحالة لأن أحدا من كتبوا عن المطبعة لم يحاول تاريخها ولم يزد كل ما كتب عنها للآن عن أوصاف مقتضية . والرجل يروى عن أشياء رآها بعين رأسه ويتكلم عن أماكن اختلف إليها طول حياته . ومما يزيد هذه الرواية قوة أن التاريخ الذى ذكره لانتقال المطبعة كان قريبا جدا من وقت تعيينه في المطبعة صبيا جماعا . فهو عين بها في ٧ صفر سنة ١٢٤٥ — ١٨ أغسطس سنة ١٨٢٩ كما يستفاد من دفاتر استحقاقات المطبعة التى اطلعنا عليها بدار المحفوظات وكما أخبر بنفسه . والمطبعة نقلت على قوله في أول المحرم سنة ١٢٤٥ — ٣ يولييه سنة ١٨٢٩ ، فكان المدة بين تعيينه ونقل المطبعة لا تزيد على شهر ونحوه أيام . وعلى ذلك فهو يروى عن حادث رآه بنفسه قبيل تعيينه أو رأى ذيوله بعيد هذا التعيين . ثم إن هذا الانتقال مرتبط في ذهنه بحادث هام في حياته وهو تعيينه بالمطبعة ، ذلك التعيين الذى كان طريقه إلى مركز منفرد في المطبعة جعل الحكومة تبقيه فيها موظفا إلى سن التسعين^(١) . فليس من شك في أن تذكر الشبراوى للحادث وتاريخه أمر محقق . وربما كان تعيينه قد ترتب

(١) تعلم إبراهيم الشبراوى جمع الحروف الفارسية بالمطبعة ونفع في ذلك حتى رقى إلى رئاسة القسم الفارسي بها ثم انقضى من علوه هذا الفن وأمسك هو عن تعليمه لغيره حتى انقضى بالقدره على جمع هذا النوع من الحروف وجمعها غاية في الصعوبة والتعقيد ، وقد رجاء مدير المطبعة المختلفون في أن يعلم هذا الفن لأحد ولديه وهما موظفان بالمطبعة فأبى وبخل على ولديه فيمن بخل عليهم بهذا الفن . حدثني محمود افندى النادى أمين مخازن المطبعة وهو من المعاصرين للشبراوى قال : بعد أن عينت بالمطبعة في سنة ١٨٩٩ فكرت في الزواج وخطبت وحان موعد الاحتفال بعقد القران فكثرت في أن أطبع رقاع الدعوة في المطبعة (بولاق) بالحروف الفارسية الجميلة فاستصدرت أمرا كتابيا من شيلي باشا مدير المطبعة حينئذ بطبع الرقاع ، وذهبت إلى القسم الفارسي ولم يكن فيه في ذلك الوقت إلا إبراهيم الشبراوى بمفرده لأنه أبى أن يحتفظ بأحد من الموظفين أو الصبيان معه خوفا من أن يتعلموا منه خلسة جمع تلك الحروف ، قال ووجدته جالسا على كرسي يسبح بمسبحة كانت معه فأسلمته أمر المدير إليه ونص الدعوة كما كتبتها ، فأخذها مني وطاعها ثم سكت برهة وطلب مني أن أخرج من الحجرة إلى أن يجمع الرقعة ورفع كرسي يده وأخرجه خارج الحجرة وقال اجلس هنا يا بنى لحظة قصيرة ، ثم دخل الحجرة وأغلقها على نفسه وبعد برهة خرج ومعه الرقعة بمجموعة وأسلفها إلى مطبخنا إلى أنى لم اختلس فيه وهو يجمعها ، فأخذتها وانصرفت ، قال محدثي ونوادير الشبراوى في الاحتفاظ بفرقة تجل عن الحصر يتألفها عمال المطبعة جيلا بعد جيل — اه — ولذا اضطرت المطبعة إلى استبقائه موظفا بها إلى سن التسعين ثم أحيل إلى المعاش ورفض بعد إحالته أن يعلم فيه لأحد ولديه . ثم مات ومات معه فن جمع الحروف الفارسية فأنعمت فأنعمت وأمر بها مدير المطبعة حينئذ فصهرت إلا أن أمهات تلك الحروف ما زالت موجودة يمكن إعادة صياها ولكن يحول دون ذلك عدم وجود من له دراية بجمعها ، وهذه خسارة جسيمة .

على انتقال المطبعة فقد روى أن انتقلها سببه ازدهام المكان الأول بالموظفين والمواد ،
فلما نقلت المطبعة إلى مكانها الحالي الفسيح أمكن تعيين عدد أكبر من الموظفين لسد حاجة
العمل المتزايد فعين الشبراوى فيمن عينوا في ذلك الوقت .

ثم إن عندنا من الأدلة التاريخية ما يثبت رواية الشبراوى في انتقال المطبعة .
وأول هذه الأدلة هو أن الوقائع المصرية أنشئت قبيل التاريخ الذى عينه الشبراوى
لانتقال المطبعة . فقد صدر أول عدد من الوقائع فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤
(٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨) وانتقال المطبعة كان فى أول المحرم سنة ١٢٤٥ (٣ يولييه سنة ١٨٢٩)
أى بعد صدور أول عدد من الوقائع بسبعة أشهر . ومن المعقول جدا أن يكون طبع الوقائع
بالعربية والتركية قد زحم مكان المطبعة الأول لأنه استلزم عمالا جددا ومواد كثيرة
مما استدعى نقل المطبعة إلى مكان فسيح . وعلى ذلك يكون إنشاء الوقائع قبيل انتقال
المطبعة قرينة مدووسة يؤيد رواية الشبراوى .

دليل آخر يؤيدها هو أننا إذا نظرنا إلى إنتاج مطبعة بولاق فى المدة من سنة ١٨٢٧ إلى
سنة ١٨٣٠ فإننا نجد أثرا لهذا الانتقال . وهاك إحصاء بعدد الكتب التى طبعت
فى هذه السنوات :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٧	٦
١٨٢٨	١٠
١٨٢٩	١
١٨٣٠	٧

وواضح من هذا الإحصاء^(١) أن إنتاج بولاق كان قليلا في سنة ١٨٢٧ ، ثم زاد إلى الضعف تقريبا في سنة ١٨٢٨ فإذا أضيف طبع الوقائع في تلك السنة إلى هذه الزيادة ظهرت لنا الحاجة إلى نقلها إلى مكان فسيح ، ثم يقل إنتاجها في سنة ١٨٢٩ إلى كتاب واحد وهذا يثبت وجود حالة غير عادية في المطبعة قلت إنتاجها وعاقمتها عن إصدار كثير من الكتب ، وهذه الحالة الطارئة لا بد وأن تكون نقل المطبعة من مكان إلى آخر ، وما يتضمنه ذلك من خل الآلات وإعادة تركيبها من جديد ، الشيء الذي عطل العمل بالمطبعة . ثم في سنة ١٨٣٠ تكون عملية النقل قد انتهت فتعود المطبعة إلى سابق عهدها بالإنتاج .

دليل ثالث أنه ثابت من تقارير السياح وأوصافهم ومن النظر إلى قوائم مطبوعات بولاق^(٢) أن المائة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ هي العصر الذهبي للمطبعة في عصر محمد علي فقد زادت مطبوعاتها إلى خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك المدة^(٣) وهذا دليل مادي على رد الفعل الذي ترتب على نقلها وتوسيعها في سنة ١٨٢٩ .

فتبعاً لرواية إبراهيم الشبراوي التي أيدتها الأدلة التاريخية تكون المطبعة أنشئت أول الأمر في جزء من مكان دار الصناعة الأميرية الحالية (الترسانة) ثم نقلت في المحرم سنة ١٢٤٥ (يولييه ١٨٢٩) إلى مكانها الحالي لازدياد العمل بها وما ترتب على ذلك من ضيق المكان الأول بالعمال والمواد .

وليس عندنا أوصاف كثيرة للكانين . فلم يكن فيهما ما يجتذب أنظار السياح التي ما كان يجتذبها إلا أعمال المطبعة بلونهم الأسمر وزينهم الشرقي وانهما كهم في العمل . وإلا الكتب بلغتها العربية وجدة تاريخها في مصر . فهذه الأشياء كانت جديدة حقا عليهم لسترعى انتباههم ويستوقف نظرهم ، أما الأرض والمكان فهما متشابهان في كل

(١) انظر قوائم مطبوعات بولاق الآتية :

Hammer, *Histoire de L'Empire Ottoman*, Tome XVI, P. 409-410.

Reinard, *Journ. Assiut.*, Serie 2. Tome VIII. 1831, P. 333-34.

Bianchi, *Journ. Assiut.*, Serie 4 Tome II, 1843 P. 24-61.

(٢) نفس المراجع المقدمة في (١) ثم الملاحق الخاصة بمطبوعات بولاق في آخر الرسالة .

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثامن من هذا الكتاب .

جزء من أجزاء العالم . ولذا كان يكتبى هؤلاء السياح في وصفهم لمكان المطبعة بقولهم إنه نظيف رحب . وليس عندنا للمكان الأول إلا وصف واحد نستطيع أن نستخلص منه شيئا عن ذلك المكان . وهذا هو وصف السائح الإيطالى بروكى فقد قال عنه بعد كلام طويل عن غيره :

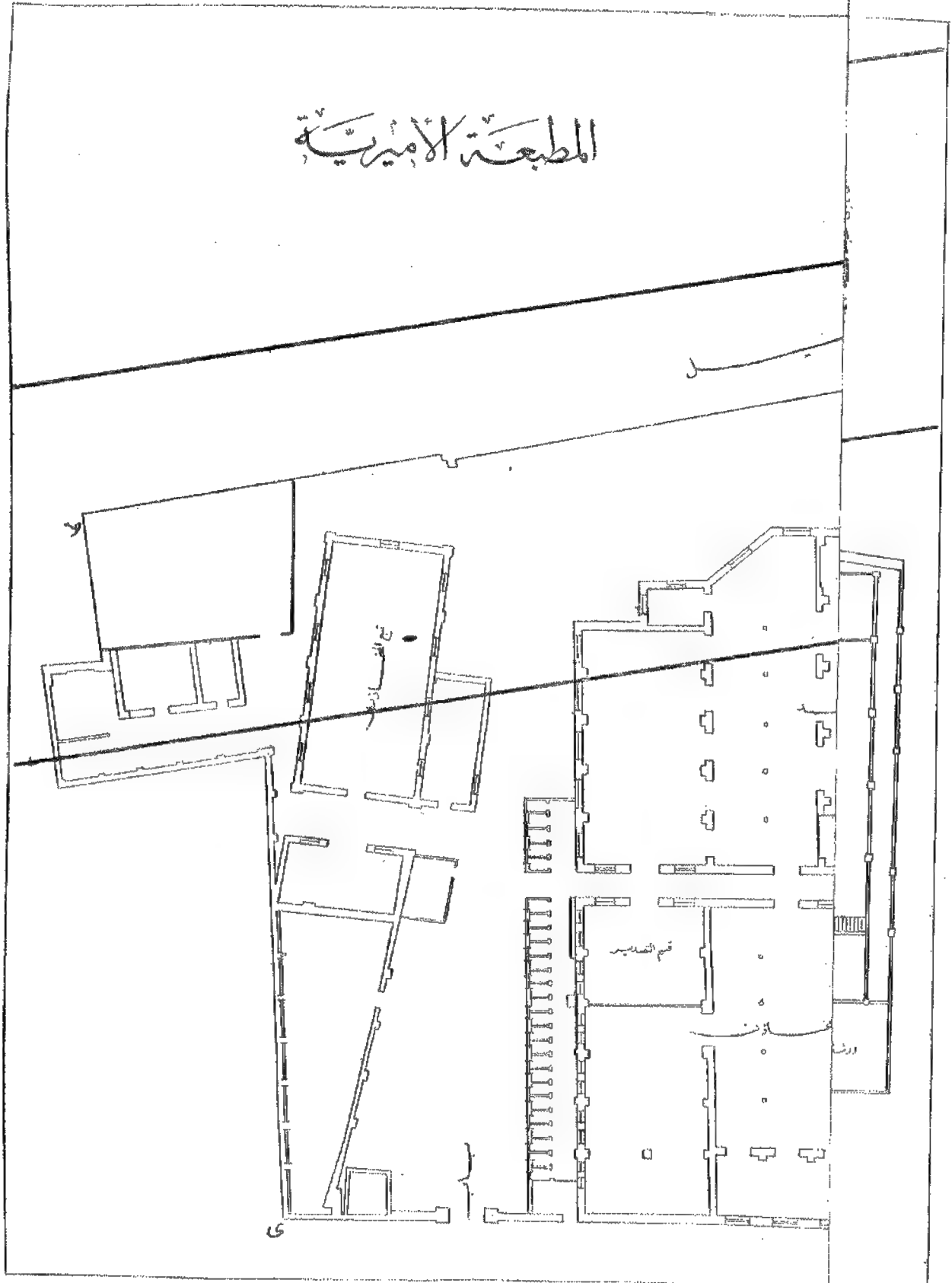
« وأنا معجب تمام الإعجاب بهذه المطبعة من ناحية ما يسود فيها من نظام ونظافة ومن ناحية مناسبة المكان الذى هو فيه والذى يتكون من قاعة فسيحة مستوية السطح »^(١).

والذى يستفاد من هذا الوصف المقتضب هو أن المكان الأول الذى أنشئت فيه مطبعة بولاق كان عبارة عن قاعة فسيحة و بروكى لم يصف إلا المكان الذى كان يشتمل على الآلات ومجموعات الحروف وكل معدّات الطبع على وجه العموم . وليس من المعقول أن يكون مكان المطبعة برقمته على هذا النحو من البساطة . فاذا أضفنا إلى تلك القاعة الفسيحة المستوية التى وصفها بروكى قاعات أخرى صغيرة للناظر والمصححين ورئيس العمال ثم قاعة أخرى لخزن المواد أمكننا أن نحصل على صورة فيها بعض الخيال إلا أنها تقرب جدا من حقيقة المكان الأول الذى أنشئت عليه المطبعة .

أما عن مكان المطبعة الثانى الذى ما زالت به الآن فالثابت عندنا أنها لم تكن أول ما نقلت إليه تشغل المساحة التى تشغلها الآن . بل كانت إذ ذاك تشغل الجزء الشمالى فقط من ذلك المكان ، وهو الجزء المجاور لمخازن البوليس المصرى (مدرسة الفنون وقتئذ) من جهة الشمال والمطل على النيل من جهة الغرب والمشرّف على شارع المطبعة من جهة الشرق . أما من ناحية الجنوب فقد كان ذلك المكان ينتهى عند حد ما حول ربع امتداد المكان الحالى . وليس عندنا ما نستعين به على تحديد هذا الامتداد الأول إلا بقايا رصيف قديم سمعت من بعض معمرى المطبعة أنه كان حدّها الجنوبى أول ما أنشئت فى ذلك المكان وأنه كان يمتدّ من بابها إلى نهايتها من ناحية النيل . وهذا الرصيف يبعد عن حدّها الشمالى الملاصق لمخازن البوليس بمقدار ٣٢ مترا من طرفى المكان من ناحيتى النيل والشارع وبمقدار ٤٥ مترا من الوسط (لأن الحد الفاصل بين المطبعة

(١) بروكى : كتاب رحلته سالف الذكر مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ م .

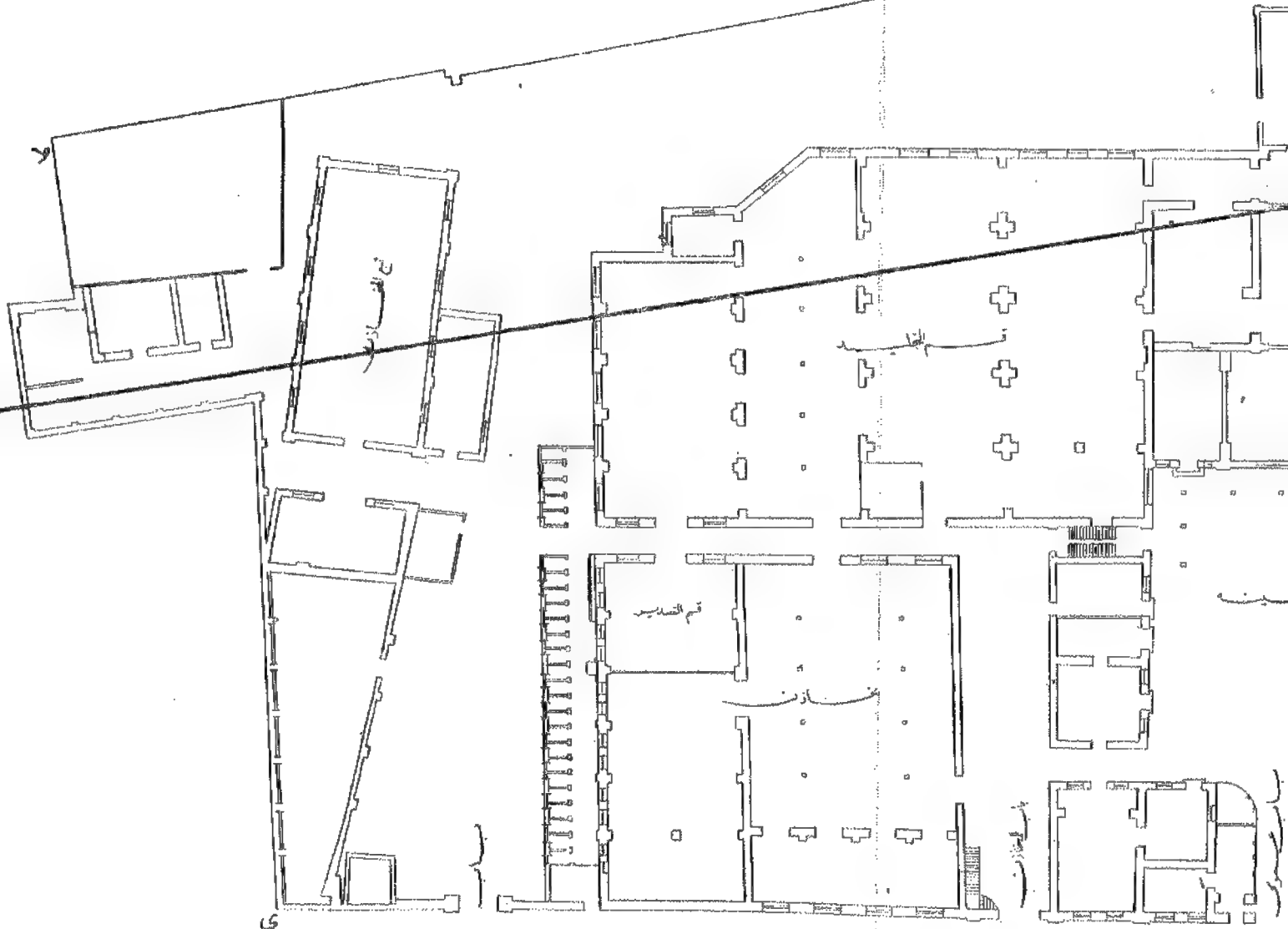
المطبعة الأميرية



المطبعة الأميرية



نهر النيل



المطبعة الأميرية

والمخازن ليس مستقيما وإنما هو منكسر) وعلى هذا يكون ذلك المكان عبارة عن مستطيل طول ضلعه المجاور لمخازن البوليس ٩٥ مترا، ويتداخل المستطيل من وسط طوله في مخازن البوليس فيبلغ طول عرضه ٤٥ مترا . ويقل هذا العرض من الطرفين فيصبح ٣٢ مترا . ويبلغ مساحته ٣٦٨٩ مترا مربعا تقريبا . وهذا المكان يشغله في الوقت الحاضر بالترتيب من الشرق إلى الغرب ، أما كن : الميكانيكا والكهرباء ونصف قسم الواورات وورشة التجارة وقسم الجماعين العربى والافرنجى وجزء من قسم الطباعة وحجرة الغراء وورشة المسبك واللينوتيب والمونوتيب^(١) .

أما وصف هذا المكان فقد ورد في تقرير كتبه في سنة ١٩٢٦ محمد أمين بهجت بك مديرها حينئذ ورفعته إلى وزير المالية أنه كان عبارة عن (عشرين) أحدهما آلات الطباعة والآخر للجماعين^(٢) . وهو وصف مقتضب يمكن أن نضيف إليه عدة حجار للناظر والمصححين وحفظ المواد الأولية يحيط بالجميع عدد من الأشجار الكبيرة والزهور الجميلة كما يؤخذ من الأوصاف المقتضبة التي أوردها قليل جدا من السياح .

وكان يجاور هذا المكان من ناحية الجنوب بناء الجمر ك كما أخبر إبراهيم الشبراوى أو "مخزن التجارة القديم" كما وجدته في بعض الأوراق الرسمية . وكلاهما اسمان مختلفان لمسمى واحد هو مكس بولاق الذى كان قد أهمل واستعصى عنه بمكان آخر كما يستدل من وصفه بكلمة (القديم) . جاء في العدد ٥٣٥ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ - ١٥ يولييه سنة ١٨٣٣ خبر هذا نصه : « لما كانت دار الطباعة العاصرة تزايد أشغالها كل يوم تحت نظر الخديوى الأعظم طلب قاسم افندى ناظرها من أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما وهو أحالها على مجلس المشورة العسكرية إلحاق مخزن التجارة القديم ليكون فيه السبك وسائر الأشغال وإجراء الترميمات التى تتعلق بهذا التوسع وتقرر أن يقوم أدهم بك ووكيل الأبلية وقاسم افندى باعداد ما يلزم لهذا المشروع^(٣) » .

(١) انظر خريطة المطبعة .

(٢) تقرير بهجت بك لوزير المالية بشأن اصلاح المطبعة وتوسيعها في سنة ١٩٢٦ مخفوذات مطبعة بولاق .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يولييه سنة ١٨٣٣) .

وهكذا نجد أنفسنا أمام توسع ثان للطبعة بضم بناء الجمرک القديم إليها في النصف الأخير من عام ١٨٣٣ أى بعد نقلها إلى ذلك المكان بأربع سنوات كما يؤخذ من الخبر السابق . وقد أقيم على هذا المكان مسبك لصب الحروف . ويفسر هذا التوسع ما سنعرضه فيما بعد من نشاط حركة صناعة الحروف وصبها في ذلك التاريخ بدلا من شرائها من الخارج^(١) .

وبعد ذلك بستين أى في يولييه سنة ١٨٣٥ أصدر الباشا أمرا إلى ناظر الجيرو والجبس هذه ترجمته .

« بناء على ما علم مما ورد من المهندسين لبنان افندى وسليمان افندى لزوم عمل رصيف أمام مطبعة بولاق وفابريقة الجوخ لكونهما بشاطئ النيل قبل زيادته وقاية لهاتين المصلحتين من الغرق تشير بالمبادرة بارسال ٢٠٠,٠٠٠ قنطار دبش لأجل ذلك وعدم قياس هذه المصلحة بغيرها من الأمور^(٢) » .

ويؤخذ من هذا الأمر أنه بعد أن تم ضم مكان الجمرک القديم إلى المطبعة بنى حول ضلعها الممتد على النيل رصيف من الحجر الجيري وقاية للطبعة من الغرق في وقت الفيضان وما زال هذا الرصيف موجودا للآن كما بنى من ذلك التاريخ .

وامتداد مكان المطبعة بعد هذا التوسع ليس فيه غموض بل هو واضح تمام الوضوح محقق كمال التحقيق . فالرصيف السابق المذكور يحدد امتداد الضلع الممتد على شاطئ النيل تحديدا دقيقا . كما يحدده أيضا حاجز حديدى أقيم فوق هذا الرصيف وأكل بحاجز من نوع آخر عندما وسعت المطبعة بعد ذلك . وهذا الاختلاف بين الحاجزين متفق تماما مع طول الرصيف ويحدد أيضا طول هذا الامتداد . وعلى ذلك يكون امتداد المطبعة جهة الجنوب (الجهة التى حدث فيها التوسع) ٥٤,٥ مترا كما اتضح من قياسنا له وبذلك يكون طول

(١) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(٢) أمر من الجناح العالي إلى ناظر الجيرو والجبس في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٥١ (٢ يولييه سنة ١٨٣٥)

دقر ٦٢ معية تركى ، وثيقه رقم ٦٧٥ ، محفوظات عابدين .

ضلع المكان الذى ضم إلى مساحة المطبعة والذى كان فيه بناء الجمرک القديم ٢٢,٥ مترا . وهو الجزء الذى فيه الآن من الشرق إلى الغرب (من الشارع إلى النيل) جزء من قسم الواورات ومكان البطارية ومكتب الاستعلامات وجزء من قسم الطبع وجزء من الحديقة وبعض الجمر يحدّهما من جهة الجنوب الجدار الشمالى لمحجرة المدير ثم جزء من قسم التسطير وأحد المخازن ثم فضاء ممتد إلى النيل توضع فيه بعض الصناديق الفارغة التى ترد فيها الخامات للطبعة . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٢١١٦ مترا مربعا تقريبا . وبذلك تكون مساحة المطبعة كلها بعد هذا التوسع ٥٨٠٥ مترا مربعا أى ما يزيد على نصف مساحتها الحالية بمقدار ١٠٦١ مترا مربعا .

وعلى هذا النحو بقى مكان المطبعة طول عصر محمد على باشا وعباس وسعيد وإسماعيل وتوفيق وجزء من عصر عباس الثانى ، لم يزد فى مساحته شئ . واقتصر التغيير والزيادة والحذف على الهندسة والبناء إن كان حدث شئ من هذا كله . فقد يكون بناؤها غير على يد عبد الرحمن رشدى لما آلت المطبعة إليه . وربما زادت فيه الدائرة السنوية بعده وربما أضافت إليه الحكومة شيئا عندما اشترتها من الدائرة ، أما مساحتها فقد بقيت كما هى منذ تركها مؤسسها الأول على نحو ما خططنا .

وفى سنة ١٩٠٠م يحدث توسيع هائل فى مكان المطبعة روى لنا خبره محمود أفندى النادى أمين مخازن المطبعة^(١) . وقرأنا ذكره فى الجرائد المعاصرة فقد كان يجاور المطبعة من ناحية الجنوب بناءان أحدهما كان يشغله الجمرک (الذى عمل بدل الجمرک القديم الذى ضم إلى المطبعة فى سنة ١٨٣٣ م) والآخر كان يشغله فى عهد إسماعيل وبعده ديوان الدائرة السنوية . وقد ضم المكانان إلى المطبعة فى سنة ١٩٠٠ على يد مديرها حينئذ شيل بك كما أحدث هذا المدير فى إصلاحه هذا تغييرا كبيرا فى بناء المطبعة وهندستها وبنى لنفسه منزلا على النيل فى هذا الجزء المزيد وضم الباقي إلى المطبعة .

(١) عين محمود أفندى النادى هذا موقعا بالمطبعة فى سنة ١٨٩٩ وظل بها إلى مقابلته له وحديث معه فى صيف سنة ١٩٣٤ وقد أحيل إلى المعاش بعد ذلك بقليل فقد أرانى أوراق إحالته فى سياق حديثه إلى عن حياته فى المطبعة . وهو رجل مرن غاية الاتزان دقيق غاية الدقة كنت ألحظ منه حذرا واهتماما أثناء حديثه لى عن تاريخ المطبعة . وقد رافقنى أثناء قياسى لأبعاد المطبعة ودلى على كثير من معالمها . وقد عاصر إبراهيم الشبراوى وعصمت أفندى وغيرهما من معمرى المطبعة والعاملين بتاريخها .

وقد كان هذا التوسيع عاما شاملا لجميع مرافق المطبعة من حيث المساحة والبناء على السواء وقد بدئ فيه في سنة ١٩٠٠ واستمر إلى ما بعد منتصف سنة ١٩٠١ أى أنه استغرق أكثر من عام ونصف . وهو الذى أعطى المطبعة الشكل والتخطيط اللذين هي عليهما الآن . أما المساحة المزیدة فى هذه المرة فعبارة عن امتداد لمساحة المطبعة من جهة الجنوب إلى مسافة ٧٦ مترا من ناحية شارع المطبعة و ٩٣ مترا من ناحية النيل . وليس الحد مستقيما وإنما هو منكسر إنكسارا بسيطا من قرب نهايته لجهة النيل (انظر الخريطة) وطول ضلعه الجنوبي ٦٠ مترا . ويشمل هذا الجزء المضاف فى الوقت الحاضر الباب العمومى للمطبعة و باب المخازن والمخازن وقسم التصدير و باب التصدير و جزء كبير من الحديقة يبدأ من مواجهة الجدار الشمالى لمحجرة المدير ، وقسم التجليد وفضاء متسع توضع فيه الصناديق الفارغة التى ترد فيها المواد الخام للمطبعة وبعض المهملات . ومساحة هذا الجزء المضاف تبلغ ٤٧٤٤ مترا تقريبا . وبإضافة هذه المساحة إلى مساحة المطبعة السابقة تكون مساحتها ١٠,٥٤٩ مترا مربعا عدا مخازن البوليس التى ضمت إلى المطبعة سنة ١٩٤٦

وبذلك تصل إلى الوجه الأخير لمكان المطبعة وبنائها فقد كان توسع شيلي باشا سنة ١٩٠٠ آخر مساحة وصلت إليها المطبعة حتى سنة ١٩٤٦ . وكانت هندسته لها وإصلاحه لبنائها آخر هندسة وآخر بناء وصلت إليه ولم يحدث فيها تغيير ما من ذلك الوقت إلا ضم منزل المدير الذى بناه شيلي باشا لنفسه على النيل إلى المطبعة ثم ضم مخازن البوليس وبذلك تصبح أبعادها كما هى على النحو الآتى بدون مخازن البوليس :

الحد الشرقى شارع المطبعة وطوله	١٢٤
الحد الشمالى مخازن البوليس المصرى وطوله	٩٥
الحد الغربى شاطئ النيل وطوله	١٥٠
الحد الجنوبى بعض مباني الأهالى والأوقاف العمومية وطوله	٦٠

ومساحتها ١٠,٥٤٩ مترا مربعا (انظر الخريطة) ، ويضاف إلى ذلك أبعاد مخازن البوليس ومساحتها .

على أنه في المدة من ١٩٠٠ إلى الوقت الحاضر كانت أعمال المطبعة قد ازدادت زيادة عظيمة مما جعل توسيعها وإصلاح أبنيتها وتجديد هندستها على الطراز الحديث أمرا لازما تفاديا لتعطيل العمل وتلف كثير من المواد الخام وقد بدأ في وضع هذا المشروع المغفور له الأستاذ محمد أمين بهجت بك مدير المطبعة الأسبق ، وقد أعد مشروعا واسع النطاق لتحقيق ذلك ، كما أعد تصميميا لبنائها على طراز حديث وعرضه على أولى الأمر منذ سنة ١٩٢٦ وحال دون تنفيذه عقبات مالية . وآخر ما تم في هذا الشأن هو أن مصلحة التنظيم قررت فتح شارع على شاطئ النيل الأيمن يمر خلف المطبعة اتساعه ثلاثون مترا . ومد هذا الشارع يستلزم استقطاع جزء من مساحة المطبعة الحالية (محدد بخطين متوازيين في الخريطة) ويبلغ مساحته على وجه التقريب ٣٦٤٠ مترا مربعا أى نحو من ثلث مساحة المطبعة وقد قرر مجلس الوزراء في صيف سنة ١٩٣٤ تعويض المطبعة عن هذه المساحة بضم مخازن البوليس إليها إلا أن هذا القرار لم ينفذ إلا في سنة ١٩٤٦

الفصل الخامس

عدد المطبعة وآلاتها

هناك رأى فى آلات المطبعة وحروفها يقول بأن تلك الآلات والحروف لم تشر جديدية من أجل المطبعة وإنما هى كانت قديمة من مخلفات مطبعة بونابرت ثم جددت وأصلحت ووضعت فى مطبعة بولاق . وهذا الرأى يكمل رأيا فى أسباب إنشاء مطبعة بولاق سبق مناقشته فى الفصل الأول .

وهذا الرأى فى آلات المطبعة وحروفها ليس له أساس تاريخى فقد سبق القول بأن الفرنسيين تركت لهم الحرية فى أخذ كل ما أرادوا أخذه مما كان فى أيديهم سواء كان ملكا لهم أحضره مع حملتهم من فرنسا أو كان منبويا من مصر بحكم غلبتهم فيها ثلاث سنوات (١) وقد سبق فى الفصل الأول أن أوضحنا أنهم أخذوا آلاتهم معهم عند الجلاء عن مصر ، ولو أنهم لم يأخذوها لما كان من المعقول أن تظل صالحة للاستعمال بعد مدة عشرين سنة كلها فوضى وكلها حوادث متصلة من الشغب وتنازع البقاء ، ثم إن جميع المصادر الأصلية تثبت أن آلات بولاق اشترت من أوربا خصيصا من أجلها . فالأبث فى بعثة نقولا المصاكي مؤسس المطبعة هو أنه ما بعث ليتعلم فن الطباعة فقط بل ليتعلم صب الحروف وعمل آلياتها وأمهاتها ثم لمباشرة صب مجاميع منها للطبعة (٢) . وثابت أيضا أنه مدة إقامته فى ميلان جهز هذه العدد والآلات وأحضرها معه إلى مصر ووضعت فى المطبعة فى بولاق (٣) .

أما آلات الطبع فقد استوردت من أول الأمر من ميلان بإيطاليا . وقد اشترى المصاكي للطبعة فى أول إنشائها ثلاث آلات من نوع آلات المطبعة الملكية بإيطاليا كما يؤخذ من

(١) الشرط الحادى عشر من معاهدة جلاء الفرنسيين عن مصر .

(٢) كلام السائح بروكى عن نقولا المصاكي فى كتاب رحلته السابق .

(٣) بروكى فى نفس الكتاب . وسياق ذكر ذلك فى الكلام عن الآلات والحروف .

كلام السائح الإيطالي بروكي فقد قال في سياق كلامه عن المطبعة : « وقد استوردت من ميلانو ثلاث آلات للطبع من نوع آلات المطبعة الملكية^(١) ». ومن هذا يمكننا أن نستنتج أن مطبعة بولاق أعدت وقت إنشائها بآلات من أحسن طراز وأنها لم تكن تقل في ذلك عن المطبعة الملكية الإيطالية إذ كانت آلات المطبعين من نوع واحد .

وظلت مطبعة بولاق تعمل بهذه الآلات الثلاث من أول إنشائها إلى سنة ١٨٢٨ عندما زاد العمل بالمطبعة فأمر الباشا بوغوص ناظر التجارة بشراء خمس آلات أخرى من أوروبا ، ويحل أكتوبر من تلك السنة دون أن ترد الآلات فتلج المطبعة في طلبها فيحرر الديوان الخديوي خطابا إلى بوغوص ورد به :

« يقول حضرة سعيد افندى مصصح المطبعة العاصرة الواقعة ببولاق أن الجناح العالي سبق أن أصدر أمره إلى سعادته يوصيه فيه بأن يستجاب من أوروبا بمعرفة خمسة مكابس وسائر ما تحتاج إليه المطبعة المذكورة من أجناس المهمات ... غير أن المكابس لم يرد منها شيء ، فبما أن مصالح المطبعة المشار إليها قد كثرت في هذه الأيام وصدرت الإرادة الخديوية بانتاج العمل وفق المطلوب فالمأمول أن تبادروا إلى جلب المكابس والمهمات التي أمرتم باستيرادها بمعرفتكم بموجب الأمر السابق صدوره إليكم وإنجاز ذلك بأي طريقة كانت وإيصالها إلى المطبعة المذكورة^(٢) » .

ويظهر أن الأمر كان يحتاج اعتمادا من الباشا بالمبلغ المطلوب لشراء هذه الآلات . وفي فبراير سنة ١٨٣٠ يكون الثمن قد عرف فيصدر محمد علي باشا أمرا شفويا إلى بوغوص بالشراء ثم يصدر إليه أمرا كتابيا بذلك يأمره فيه :

« بالتوصية على خمس مناجل لزوم المطبعة ببولاق من أوروبا ثمن الواحدة عشرة أتياس حسبما علم من سابقة المكاملة في هذا الشأن وعند الانتهاء يرسلوا إلى محل لزومها^(٣) » .

(١) بروكي في مذكرات يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) من الديوان الخديوي إلى الخواجه بوغوص ناظر التجارة في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٢٤٤ هـ

(٢٨ أكتوبر سنة ١٨٢٨ م) دفتر رقم ٧٣٩ خديوي تركي ، وثيقة رقم ٢٠٣ - محفوظات عابدين -

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى الخواجه بوغوص في ٧ شعبان سنة ١٢٤٤ هـ (أول فبراير سنة ١٨٣٠ م) .

فيؤخذ من هذا الأمر العالى أنه قد أضيفت إلى آلات الطبع الثلاث الأولى خمس آلات أخرى ثمن الواحدة منها خمسون جنيهاً^(١) وثمنها جميعاً ٢٥٠ جنيهاً. وعلى ذلك يصبح في المطبعة ثمانى آلات للطبع. وقد وصلت هذه الخمس الآلات الأخيرة قبل أبريل عام ١٨٣١ كما يؤخذ من وصف السائح "Poujoulat"، فقد زار المطبعة في ذلك الشهر وكتب فيه تقريراً عنها نشر ضمن خطاباتة عن الشرق وورد فيه أنه رأى في المطبعة ثمانى آلات. وعلى ذلك يمكن أن نقول إن الآلات الجديدة وصلت إلى مصر وركبت في المطبعة في أواخر عام ١٨٣٠ أو أوائل عام ١٨٣١، فقد كانت زيارة هذا السائح في أبريل سنة ١٨٣١ ومع ذلك فقد وجد الآلات كلها تعمل. ويؤخذ من كلام هذا السائح أيضاً أن هذه الآلات الأخيرة صنعت في باريس فقد ورد في خطابه عن المطبعة ما ترجمته: «وقد وجدت فيها ثمانى آلات للطبع مستوردة من باريس^(٢)». ويمكننا أن نرى في هذه العبارة صواباً إذا خصصنا بها الخمس الآلات الأخيرة، إذ الثابت عندنا أن الثلاث الأولى كانت قد صنعت في ميلان.

ونحن نلمس أثر إضافة تلك الآلات الخمس إلى المطبعة في إنتاجها منذ سنة ١٨٣١ وهذا يتبين من الإحصاء الآتى^(٣).

عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة
١٨	١٨٣٧	٧	١٨٣١
١٦	١٨٣٨	٨	١٨٣٣
١٧	١٨٣٩	٩	١٨٣٤
٢٥	١٨٤٠	١٧	١٨٣٥
		١٨	١٨٣٦

(١) يؤخذ من الأمرين أن ثمن الآلة الواحدة ١٠ أكياس والكيس خمسة جنيهاً.

(٢) Michaud et Poujoulat— *Correspondence d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Le Caire, Avril, 1831, P. 291.

(٣) راجع قوائم مطبوعات بولاق (هامروديتو ويانكي) ثم الملاحق الخاص بهذه المطبوعات في الكتاب

فإنتاج المطبعة زاد إلى الضعف بعد تاريخ شراء الآلات الجديدة بقليل . وبعد فبراير سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ الأمر بشراء تلك الآلات الخمس لا يصادفنا أى خبر عن شراء آلات أخرى للمطبعة وإن كان يصادفنا كثير عن شراء حروف للطبع . والظاهر أن الثماني الآلات كانت كافية لطبع ما كانت مشروعات الباشا في حاجة إليه من الكتب والمطبوعات ولا سيما إذا عرفنا أن معظم المدارس العالية كان بها مطابع خاصة تطبع ما تحتاج إليه تلك المدارس من الكتب . ويغلب على ظننا أن مطبعة بولاق ظلت بتلك الآلات الثمانية بقية عهد محمد على ثم العهدين التاليين له — عهدى عباس وسعيد — إلى أن تدخل في دور آخر من تاريخها في آخر عهد سعيد فيضاف إليها آلات جديدة كما سيجىء (١) .

وكان في المطبعة أيضا آلة للطبع بالحجر كان يطبع بها الصور والرسوم والأشكال اللازمة للكتب ، كما كانت تستعمل في عمل الجداول الرياضية والطبيعية والألحان الموسيقية . وليس عندنا معلومات مفصلة عن هذا النوع من الآلات في مطبعة بولاق . إلا أن كل السياح ذكروا وجود آلات للطبع بالحجر بها ونص الدكتور "بيرون" Perron في أحد خطابات له لـ "مل Mohl" على أنها آلة واحدة (٢) . إلا أن وجودها بالمطبعة ثابت من المصادر الأصلية الرسمية فقد ورد في أحد أعداد الوقائع المصرية ما يأتى :

« قرر مجلس الجهادية في غرة شعبان سنة ١٢٤٧ هـ (٥ يناير ١٨٣٢) طبع مقامات في فن الموسيقى بناء على طلب رئيس الموسيقين لأن ذلك من موجبات سهولة التعلم واشترط بأن يكلف أحد من أئمتنا هذه الصناعة بمباشرة الطبع وأن يكون الطبع على مطبعة حجر (٣) » .

أما عن حروف الطبع بالمطبعة فالثابت عندنا أن أول مجموعة منها كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا . وأن نقولا المسابكي باشر صنعها بنفسه أيام أن كان يطلب فن الطباعة

(١) سيأتى تفصيل ذلك في الفصل الخاص بالأدوار التي مرت بها المطبعة (الفصل التاسع) .

(٢) خطاب من الدكتور بيرون إلى المسيو مل بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٤٢

Journ. Asiat., Serie 4, Tome 2, 1843, p. 18.

(٣) الوقائع المصرية — العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ — ٨ فبراير ١٨٣٢

وما يتعلق به من الصناعات في إيطاليا . يروى بروكى أن المسابكى لم يبعث إلى ميلانو ليتعلم فن الطباعة فحسب بل ليتعلم كيفية عمل أمهات الحروف وصب حروف الطبع على تلك الأمهات . قال وقد تعلم هذا كله وأتى إلى مصر مزودا بدقائق تلك الصناعة .

إلا أن مجموعات الحروف العربية والتركية لم يصنعها المسابكى في بولاق بعد عودته من إيطاليا بل صنعها في ميلانو مدة بعثته بها . يقول بروكى : « وقد صب المسابكى في أثناء وجوده بميلانو مجموعة « طاقما » من الحروف العربية ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل ذلك . . . (١) » وهذا النص مع اقتضائه يثبت أن أول حروف طبع استعملت في مطبعة بولاق لم تكن مصرية الصنع ولكن كانت مصنوعة في ميلانو بإيطاليا . وأنه وقت إنشاء المطبعة لم يحدث أن صبت حروف طبع بها (٢) .

أما أنواع حروف الطبع التي وردت من إيطاليا وقت إنشاء المطبعة فهي كما يؤخذ من كلام السائح بروكى أربعة أنواع : حروف عربية وحروف تركية وحروف إيطالية وحروف يونانية . وواضح من هذا أن اللغات التي كان يمكن أن تطبع بالمطبعة وقت إنشائها هي اللغات العربية والتركية من اللغات الشرقية ثم اللغتان الإيطالية واليونانية من اللغات الأوروبية . أما وجود حروف اللغتين العربية والتركية فن طبيعة الأشياء فالعربية لغة الشعب المحكوم والتركية لغة الطبقة الحاكمة . أما وجود حروف اللغة الإيطالية فهو معقول فثابت من الأوراق الرسمية أنها أول لغة أجنبية درست في مصر ، وكان ذلك بمقتضى أمر عال صادر من الباشا إلى الكتخدا بك في أواخر سنة ١٢٣٥ هـ (١٨٢٠ م) « بتعيين أحد الأساقفة (٣) لإعطاء دروس في اللغة التليانية والهندسة وتخصيص محل للتدريس بالقلعة (٤) » وهذا أول تدريس للغة الأجنبية في مصر . وهذا

(١) كتاب رحلته السابق ، ج ١ ، مذكرة يوم ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢

(٢) هذا ينبغي أيضا في إدحاض الرأي القائل بأن مطبعة بولاق قامت على أنقاض مطبعة بونايرت .

(٣) هذا الأسقف المشار إليه في الأمر هو الراهب روفائيل مؤلف القاموس العربي الإبطال أول مطبوعات بولاق ، وترجم كتاب صناعة الحرفير تاني مطبوعاتها .

(٤) أمر من محمد علي باشا إلى كتخدا بك في ٤ ذى الحجة سنة ١٢٣٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٢٠)

دفاتر المعية تركي ، دفتر رقم ٥٠ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، محفوظات عابدين .

الأمر يفسر شراء حروف طبع اللغة الإيطالية بالمطبعة . زد على ذلك أن إيطاليا كانت أول مصدر يقصده محمد على لاقتباس المدينة الغربية قبل أن تنجح فرنسا في تحويل نظره إليها . أما وجود الحروف اليونانية فهو مما يصعب التعليل له ، إذ لم تكن اللغة اليونانية مستعملة ولم تكن تدرس في مصر ولم تصدر المطبعة كتابا واحدا بها . وقد يكون ثراؤها من قبيل استكمال اللغات بالمطبعة .

والحروف جميعها سواء أكانت عربية أم تركية أم إيطالية أم يونانية كانت مصنوعة في إيطاليا وواردة منها ومكان صنعها على وجه التحديد هو مدينة ميلان التي كان يتعلم بها المسابكي والفرق بين هذه الحروف من جهة الصناعة هو أن الحروف العربية والتركية من صنع المسابكي أو على الأقل صنعت في ميلان تحت إشرافه ، أما الحروف الإيطالية واليونانية فبديهي أنها لم تكن من صنعه . وكان كل نوع من هذه الحروف على عدة أشكال قال بروكي : « وكانت الحروف العربية على ثلاثة أشكال والإيطالية على شكلين وهما : (Il Filosofia و Il silvio) . ومع كل منها الحروف المائلة (Italies) التي تناسبه^(١) » .

أما الأشكال الثلاثة للحروف العربية فهي كما رأينا صورها وطبعها في أول مطبوعات بولاق ، كلها نسخية وإنما على ثلاثة مقاييس : حرف كبير للعناوين وما يجري مجراها وحرف متوسط الحجم لمتن الكتاب وحرف صغير للتعليق والحواشي .

والأشكال الثلاثة مستعملة في كتاب "صباغة الحرير" وهو ثاني كتاب طبع بولاق ، كما هي مستعملة في القاموس الإيطالي السابق له . ولم تكن مطبعة بولاق تطبع كتابة مشكلة بل كانت كل مطبوعاتها بدون تشكيل . وذلك لأن هذا النوع من الكتابة لا بد له من استعدادات خاصة لم تكن متوافرة في مطبعة بولاق في ذلك العهد .

على أن مطبعة بولاق وإن كانت قد بدأت عالة على مطابع ميلانو فإنها سرعان ما استقلت وأصبحت حروف الطبع بها تصب فيها . ووقف استيراد الحروف من أوربا

(١) بروكي في كتاب رحلته السالف الذكر ج ١ — بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٨٢٢ وأيضاً ما نقله عنه بونولا في مقاله السالفة الذكر . في المجلة الدولية أكتوبر سنة ١٩٠٥ (انظر الأشكال ٢١ و ٢٢ و ٢٣ بآخر الكتاب) .

بحيث يمكننا أن نقول إن هذه المطبعة لم تستورد من الخارج إلا المجموعات الأولى التي سبق بيانها. وذلك لأن الحروف العربية المصنوعة في أوروبا سرعان ما ظهرت عيوبها فهي كبيرة الحجم جدا وهي إفرنجية الأسلوب بعيدة جدا عن ذوق القاعدة الشرقية ، فكانت مختلفة السمك غير متسقة . ولذا نجد أنه سرعان ما استبدلت حروف أخرى بهذه الحروف مصنوعة في مصر على القاعدة الشرقية في الكتابة وهي القاعدة التي كانت تصنع عليها حروف مطبعة القسطنطينية . والظاهر أن الحروف الإيطالية الصنع ظهر عيبها في تاريخ متقدم جدا من استعمالها أو ظهر أنها قليلة لا تقوم بحاجة المطبعة في الطبع فاتجهت النية إلى صب حروف في مطبعة بولاق والاستغناء بها عن تلك الحروف الأولى. ولذا نجد أن محمد علي باشا يصدر أمرا إلى الكتبخدا في ٨ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ بأنه :

« يوجد بمصر شخص هندي يحسن كتابة الخط ويعرف أيضا بعض اللغات . فمن مقتضى إرادتنا أن تبحثوا عن ذلك الشخص وتجوده وتعينوه بمأهية مناسبة لتعليم الفارسي وكتابة الخط للوجودين بمعية سقا زادة عثمان أفندي ببولاق » .

« (حاشية) إنني أريد أن يوجد الشخص المذكور في خدمة كتابة خط الكتب المقرر طبعها ببولاق أي تكون الحروف التي سترتب لتلك الكتب بخطه فاعملوا ذلك وبادروا بإحضاره (١) » .

والمفهوم من هذا الأمر هو أن خط سنكلاخ الهندي راق القائمين بالأمر بقاعدته الشرقية ففضلوا أن يكون طبع الكتب بهذه القاعدة . ونحن نجد من أول الأمر ثورة ضد الحروف العربية الواردة من إيطاليا وإن كنا لا نستطيع أن نتبين سبب هذه الثورة تماما ، فالسائح بروكي الإيطالي عندما زار المطبعة كتب ضمن ما كتب عنها « وقد صب المسابكي أثناء وجوده في ميلانو مجموعة من الحروف العربية ولكنه عندما عاد إلى القاهرة لم يعمل مثل هذا . ويجب عليه أن يجهز أمهات حروف أخرى غير التي تستعمل الآن (٢) »

(١) أمر عال من الوالي إلى الكتبخدا محمد بك لاظهار علي بتاريخ ٨ صفر سنة ١٢٣٧ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٢١ دوائر قيد الأوامر العلية ، دفتر ٩ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) كتاب رحلة السائح بروكي السالف الذكر .

المصنوعة بإيطاليا ، وإن كان قد فات الكتابة نسبة الخط إلى سنكلاخ كما فاتها أن تذكر لنا اسم الحفار الذى صنعها .

أما القاعدة الفارسية فيرجح أن سنكلاخ تأخر فى كتابتها ، قد يكون ذلك لتأخر التفكير فى عملها ، وقد يكون لصعوبتها المتناهية وتعقيدها الذى كان سببا فى وقف العمل بها وضياعتها فى النهاية . والمرجح أنه كان قد انتهى من كتابة حروفها سنة ١٨٣١ م ، نظرا لأنه فى أواخرها نقرأ عن تعيين حفارين لصنع أمهاتها تمهيدا لصب حروف الطبع عليها وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣١ يجتمع مجلس الجهادية للنظر فى رفع مرتبات هؤلاء الحفارين وتنشر الوقائع المصرية بعددها رقم ٣٢٨ الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٤٧ — ١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١ الخلاصة الآتية :

« عبد الكريم افندى ناظر المطبعة وشاهد افندى قتما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه موجود فى دار الطباعة ثلاثة رجال يحقرون أحرف التعليق " الفارسية " وقد صاروا ماهرين بهذه الصناعة على أن شهرية أحدهما المسمى بموسى افندى ستون قرشا وشهرية الثانى المسمى بالياس افندى خمسون وشهرية خليل افندى الذى جاء من قصر العينى ثلاثون . والمناسب أن يزداد شئ على شهرتهم جبرا لحاظرهم . فقال أهل المجلس لا بأس بزيادة شهرتهم ترغيبا لهم فى هذه الخدمة فيدبني أن يضاف إلى شهرية موسى خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وسبعين وإلى شهرية الياس خمسة عشر قرشا فتبلغ خمسة وستين وإلى شهرية خليل افندى عشرون قرشا فتبلغ خمسين قرشا . ويجزى علم من طرف حضرة بك افندى ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أمير اللوا ناظر المهمات الحربية عموما ليصرف لهم هذا من ابتداء تاريخ هذه الخلاصة . ويجزى علم آخر إلى مقدمى هذا الإنها إشعارا لها بأن يجزى الرجال المذكورين بأنه كلما زادوا مهارة فى العمل ازدادوا تقدما كما استقر رأى عليه فى اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الآخرة (١) » .

ويظهر أن التوفيق لم ينعف الافندية موسى وإلياس و خليل فقد مرت شهور بعد جبر خاطرهم بزيادة مرتباتهم دون أن يشبثوا كفايتهم فى العمل فيصدر ديوان الجهادية

(١) الوقائع المصرية . العدد رقم ٣٢٨ الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٤٧ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٣١) .

أمره بتعيين قاسم افندى الكيلانى ليقوم بالعمل وحده . وضمانا لإنجاز العمل طلب إليه أن يقدم لمجلس الجهادية في آخر كل أسبوع الحروف التي يصنعها في بحر الأسبوع . ويظهر أن قاسم الكيلانى كان يشعر بحسامة المهمة الملقاة على عاتقه فقدم بمطالب أجابه الديوان إلى بعضها ولم يجبه إلى البعض الآخر ، كما يتضح من الخطاب التالى الذى أرسله ناظر ديوان الجهادية إلى ناظر الديوان الخديوى في ١٩ مارس سنة ١٨٣٢ :

« حضرة صاحب العطفة والرافة مولاي وأخى الأعز مأمور الديوان الخديوى . نرجو من همتكم أن تنفذوا موجب هذا القرار الذى صدر من ديوان الجهادية » .

صورة القرار

« قدم قاسم افندى الكيلانى رقيما إلى شورى الجهاد قال فيه إنه تلقى قرارا يقضى بأن يقدم الحروف المصنوعة إلى المجلس كل أسبوع وأنه قدم بموجبه الاثنى عشر حرفا التي صنعت إلى المجلس . واتمس تأييد وفرش غرفته وأن يخصص لمعاونه مرتب وكسوة وجراية . وقد تقرّر بعد المذاكرة العدول عن طلبه مرتبا وكسوة وجراية لمعاونه الخاص إذ أن المجلس لم يندب له معاونا . وتقرّر أيضا وجوب مواظبته على تقديم الحروف المصنوعة كل أسبوع إلى المجلس . وبما أنه ينبغي تأييد غرفته بما يساعد الإمكان فقد تقرّر تحرير كتاب إلى حضرة الافندى مأمور الديوان الخديوى بأن يوصى المهتر بائى^(١) بأن يفرش جانبي غرفته بالشيت على أن تخصم أثمانه مهما تبلغ من ديوان المهمات ، وإلى حضرة أمير الالواء محمد بك بإضافة ثمنه إلى ديوان المهمات عند ورود حافظة الأثمان ، وأن يحزّر اليك ناظر الجهادية إلى الافندى الموما إليه (قاسم افندى) يخبره بما تم^(٢) » .

فقاسم الكيلانى أتم اثنى عشر حرفا من مئات الأحرف التي تتكوّن منها القاعدة في أسبوع بمساعدة معاون خاص استخدمه وأراد أن يتولى الديوان صرف أجرته فرفض الديوان .

(١) المهتر بائى هو الموظف المكلف بتأثيث الدواوين وفرشها .

(٢) دفتر رقم ٧٧٦ خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٣٥ ، في ١٦ شوال سنة ١٢٤٧ هـ (١٩ مارس سنة ١٨٣٢ م) . محووظات عابدين . ونشرت خلاصة مختصرة له في الوقائع المصرية ، العدد رقم ٢٧٠ ، الصادر في ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ (أزل أبريل سنة ١٨٣٢) .

ويظهر أن قاسما كان يشعر بأهمية ما يعمل وانفراده بالمقدرة عليه فكثرت مطالبه فوافق الديوان على بعضها كتعيين معاونين له بعد أن كان قد رفض الموافقة على تعيين معاون واحد كما سبق ، ورفض بعضها . ففي ٢٩ يولييه سنة ١٨٣٢ تنشر الوقائع المصرية تحت حوادث مجلس الجهادية الخبر التالي :

« قاسم افندى الكيلاني قدّم تقريراً للمجلس مضمونه أن آباء الحروف وأمهاتها اللازمة للطبعة قد بذل جهده في خدمتها . وبناء على حسب أصول الجهادية ينبغي أن يعطى رتبة على جهده واستدعى بما ذكر . فقال أهل المجلس إن الأفندى الموما إليه صاحب فنون متنوعة ومتصف بالعلم والعمل وحيث كان كذلك وهو مستخدم في عمل حروف التعليق ينبغي أنه حين يتم ما هو بصدده ويبرزه إلى الوجود يطيب خاطره . ويحزر له الآن إعلام من طرف حضرة بيك افندى ناظر الجهادية إشعاراً له بما ذكر ، كما استقر الرأي عليه في اليوم الثالث والعشرين من صفر الخير (١) . »

فبعد سبعة عشر شهراً من ابتدائه العمل وكان قد أتم ٨١٦ حرفاً من القاعدة الفارسية — بمعدل اثني عشر حرفاً كل أسبوع — لم يعتبر المجلس أنه « أبرز ما هو بصدده إلى حين الوجود » ورفض ترقية أو ينهى القاعدة . ولكنه بعد شهرين أي في سبتمبر سنة ١٨٣٢ يكون قد أتم العمل فيكتب إلى ديوان الجهادية يخبره بذلك ويطلب أن « يعطى ملزمة ليحرب فيها الحروف التي عملت جديدة بمعرفة ويعلم أنه جيدة أم رديئة » . فقتر المجلس وقد « فهم أعضاؤه هذه الكيفية من إنها الأفندى المومى إليه أن يعطى الملزمة على وجه إنهائه (٢) » .

وقد جرب قاسم الحروف الفارسية التي عملها والقرائن تدل على أن التجربة قد نجحت ، فبعد خمسة أشهر منها تصدر مطبعة بولاق أول كتاب طبع بالحروف الفارسية الجديدة

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤١٠ الصادر في غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٨ (٢٩ يولييه سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٣٤ الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٩ سبتمبر

وهو ديوان حافظ الشيرازى . ويعجب الديوان بالكتاب فيقرر مكافأة قاسم الكيلانى إنجازا لما وعد ويصدر القرار الآتى :

« قدم أبو القاسم أفندى الكيلانى الذى عينه جناب الخديوى مأمورا لإيجاد حروف التعليق أى الحروف الفارسية والنسخ . وقد طبع بالمطبعة نسخة من ديوان أى مجموعة أشعار حافظ الشيرازى بحروف التعليق التى اصطنعها فنالت إعجابا من الشورى وقرر إعطاءه من الخزينة الخديوية مكافأة قدرها ثلاثة آلاف قرش وكلف مأمور الديوان بتنفيذ ذلك كما قرر توزيع ألف قرش من ديوان المهمات على مساعديه وكلف أدهم بك باعطائهم ذلك وأشعر الأفندى المشار إليه بما تم (١) » .

ولم يلبث قاسم الكيلانى أن رقى ناظرا لمطبعة بولاق وكانت صناعة سبك الحروف على الأمهات التى عملها الحفارون من أمثال قاسم الكيلانى ومساعديه . تسير بخطى واسعة لتلحق بنشاط حركة حفر القواعد الجديدة ولتتمكن من مواجهة حركة الطبع المتزايدة ببولاق . ونلاحظ نهضة كبيرة فى صناعة سبك الحروف فى أثناء الفترة التى كان قاسم الكيلانى يحفر فيها أبهات حروف القاعدة الفارسية وأمهايتها . ففى ٤ فبراير سنة ١٨٣٢ يعين المسيو دويده معلما للصناع طريقة عمل الحروف اللازمة لمطبعة بولاق حتى يمكن طبع الكتاب الذى ألفه سريوس (٢) أفندى بها نظرا لتقص حروفها . ورتب له راتب شهري قدره سبعة وخمسون قرشا يضاف إليها خمسمائة قرش بدل كسوة كل سنة أشهر ومائة وأربعون قرشا بدل تعيين (٣)

واستلزمت القاعدة الفارسية الدقيقة المعقدة إصلاحا فى المسابك إذ كان من المتعذر صب حروفها فى المسابك الخشبية القديمة فيقدم عبد الكريم أفندى ناظر المطبعة إلى ديوان

(١) من شورى الجهادية إلى أمير الملوأ خورشيد بك وكل ناظر الجهادية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٤٨ —

١٤ مارس سنة ١٨٣٣ ، دفتر رقم ٧٨٧ ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٩٧ .

(٢) سريوس أفندى هذا هو أحد المترجمين وقد ترجم كتابا يستعمل على اصطلاحات خمس لغات وهو الكتاب

المتودع وكان الباشا قد أمر بترجمته وقرر مجلس الجهادية طبعه بعد أن فرغ سريوس من ترجمته

فى ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) ، راجع الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٨

الصادر فى ٣٠ رمضان سنة ١٢٤٧

(٣) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٠ الصادر فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٧ (١٨ مارس سنة ١٨٣٢)

(انظر شكلى ٦ و ٧)

الجهادية بطلب يقول فيه « إن المسابك التي عملت فيما سبق بالمطبعة المذكورة جعلت على كراسي من الخشب وأنها والحالة هذه لا تستمسك كثيرا وهي مشرفة على الفساد » واقتراح « أن يعمل لسبك الجداول والحروف أربعة مسابك من الطوب الأفرنجي لأنها إن عملت منه تصبر بالقلّة قدر خمسة أشهر » . فقرر مجلس الجهادية أن يكتب إلى ناظر الأبنية « إشعارا بأن يعمل المسابك المذكورة حسبما ذكر سريعا ^(١) » .

لا يمكننا أن نستقصى كم قاعدة من الخط النسخ والخط الفارسي صنعت في مطبعة بولاق في ذلك العهد فالوثائق تشير دائما إلى قواعد وحروف ولكنها لا تصفها ولا تحددها . وليس هذا الاستقصاء ضروريا في مجال التاريخ ، وإن كان موضوع بحث مستقل طيب عن قواعد الحروف الطباعية ووسيلة مقارنة خطوط الكتب التي أصدرتها مطبعة بولاق وهي كثيرة وموجودة . ولكن الذي يهمنا هو أن نقتر أن مطبعة بولاق استكملت نموها بصناعة كل ما كانت في حاجة إليه من حروف الطباعة . وأهم من هذا ابتكارها لقواعد في الخط العربي الطباعي كان أجمل وأتقن ما عرفته الطباعة العربية في العالم .

وليس لهذا الاستقلال في صناعة الحروف — على ما نعلم — إلا استثناء واحد حدث في سنة ١٨٣٦ عندما فكرت المطبعة في صنع قاعدة فارسية — لعلها كانت غير القاعدة التي صنعها قاسم الكيلاني — فلا أمر ما احتاجت المطبعة هذه القاعدة وكان قاسم قد توفي بعد ترقته ناظرا للطبعة بقليل — ربما بسبب الجهد الذي بذله في صنع القاعدة الأولى — ولم يكن بالمطبعة من يستطيع القيام بالعمل فأعطى الباشا إلى بوغوص بك "أوراق عينات" هذه القاعدة لاستحضارها من أوروبا . ويمضي وقت طويل دون أن تصل الحروف فيستعلم ناظر المطبعة شخصا من محمد علي باشا ، فيكتب إلى بوغوص يأمره بالجد في هذا الأمر وإرسال الحروف إلى المطبعة بمجرد وصولها ^(٢) . ولا يصلنا خبر عن هذا الموضوع ، وما آل إليه .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٠٧ الصادر في ٢٣ صفر الحيز سنة ١٢٤٧ (٢٢ يولييه سنة ١٨٣٢)

(٢) إفادة إلى بوغوص بك في ١١ رمضان سنة ١٢٥٢ (٢٠ ديسمبر سنة ١٨٣٦) — دفتر ٧٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية - محفوظات عابدين (انظر شكل ٨ بآخر الكتاب — فله صورة هذه القاعدة) .

واقترنت حركة صناعة الحروف ببولاق بحركة أخرى نحو تحسين خطها وتهذيب قاعدتها . وظل سنكلاخ الخطاط يقوم بهذا العبء وحده بالمطبعة إلى آخر عصر محمد علي عندما عين له مساعد إذ « وافق مقتضى الإرادة السنية تعيين الميرزا وفا الخطاط معاونا لخضرة سنكلاخ افندى الخطاط بما استحقه من المرتبات حسب التماسه^(١) » . وقد ظلت حروف مطبعة بولاق بخط سنكلاخ هذا وعلى قاعدته إلى سنة ١٨٦٠ م . عندما حسنها وهذبها وجمل خطها عبد الله خيزب الذي كان حكاكا بالمطبعة ثم رقي وكيلا لها .

أما مواد الطبع من ورق ومداد فقد استوردت من أول الأمر من إيطاليا كما استوردت عدد المطبعة وآلاتها ، أما الورق فقد نص بروكي على أنه كان يستورد من إيطاليا وكان استيراده من ليفورن (Livourno) ولم يكن الوالى ليترك هذه المادة الهامة من غير أن يحاول صنعها في مصر وقد حاول فعلا ولكنه أخفق في النهاية . وسيأتى تاريخ هذه المحاولة في فصل متأخر^(٢) . وقد نصت السيدة لشنجن في رحلتها في مصر على أن الورق المستعمل في المطبعة مصنوع في أوربا^(٣) . كما نص على ذلك غيرها من السياح . واستيراد الورق من إيطاليا ثابت بالنظر إلى ورق كتاب صباغة الحرير . فالخاتم المنقوش على الورق مكتوب باللغة الإيطالية وفيه هذه العبارة (Il Gran Masso) وهذه العبارة باللغة الإيطالية تثبت أن الورق كان مستوردا من إيطاليا كما هو ثابت من كلام السائح بروكي .

أما المداد فقد قال عنه بروكي : « إنه كان يستورد أيضا من إيطاليا ولكنه ابتداء يصنع في القاهرة » . والواقع أن صناعة الحبر كانت متقدمة في مصر فقد كانت كل دواوين الحكومة وفروعها تعمل من مداد مصنوع في مصر . ولدينا أمر غال يثبت أن الحبر لم يكن يستورد من الخارج بل كان يصنع كله محليا . وذلك أن المجلس قرر أن المداد المستعمل بديوان الخديوى غير لائق وطلب استيراده من الآستانة فصدر ردا على هذا القرار أمر من الباشا يقول فيه إن الحبر المصرى جارى استعماله من قديم في سائر الدواوين

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ١٠٢ الصادر في ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ — ٣١ يناير ١٨٤٨ .

(٢) انظر الفصل الخاص بملحقات المطبعة — الفصل الثالث عشر .

(٣) لشنجن — كتاب رحلتها السالف الذكر ص ١٦٩ .

وكتابة التحريات ولا داعي مطلقا لإبطاله في ذلك الوقت ، قال والغرض من التقرير هو منفعة المستجلب للمداد الأجنبي وبناء عليه يجب إبطال هذا القرار واستعمال المداد المصري (١) .

وهذا يظهرنا على أن المداد كان يصنع في مصر وأنه لم يستورد من الخارج كما كان يستورد غيره من المواد . وقد روى " أدوارد لين Lane " في كتابه عن مصر أن الورق يستورد من البندقية — أما المداد فيصنع في مصر (٢) . وهذا التقرير يصدق على مواد المطبعة منذ إنشائها إلى عام ١٨٦٠ تقريبا عندما أسس مصنع للورق كما سيجيء .

(١) أمر على صادر من الباشا إلى برهام بك وكيل المجلس في ٦ رجب سنة ١٢٥١ هـ الموافق ٢٨ أكتوبر

سنة ١٨٣٥

(٢) Edward William Lane. *Manners and Customs of Modern Egyptians* p. 190

الفصل السادس

سياسة المطبعة

لم يوضع لمطبعة بولاق أى لأئحة أو قانون وقت إنشائها لأن اللوائح والقوانين وما يجرى مجراها لا تكون إلا وليدة الحاجة ، وقد نشأت مطبعة بولاق نشأة بسيطة ولم يتوقع المشرفون عليها ما يستلزم وضع لأئحة أو قانون لتنظيم العمل بها .

ولم يكن يوجد أيضا أية سياسة مكتوبة للطبع أو أى نظام موضوع للرقابة على المطبوعات . وقد كان هذا من طبيعة الأمور وقت إنشاء المطبعة . فهي أول مطبعة مصرية والرقابة على المطبوعات لا تكون إلا بوجود مطابع كثيرة متعددة الإدارات والتبعية فتوضع سياسة ويوضع نظام لضبط الطباعة وتقييد ما يطبع بتلك المطابع . ولكن مطبعة بولاق كانت فريدة لا تتحمل شيئا من هذا . ثم إن سياسة الطبع ورقابة المطبوعات لا تكون إلا فى المطابع التى يقصد بها نشر كتب الفلسفة والأدب التى هى مجال لاختلاف الرأى ومجال لظهور آراء قد تخالف سياسة الحكومة أو ظهور فلسفة قد تخالف دين الدولة . ولم تكن مطبعة بولاق من هذا فى شىء .

كانت مطبعة بولاق مطبعة حكومية تسيطر عليها الحكومة وتطبع بها ما ترى إليه حاجة وفيه فائدة . وقد بينا فى الفصل الأول أن هذه المطبعة أنشئت خصيصا للجيش من أجل طبع ما يحتاج إليه من التعليمات والكتب الحربية وليس فى هذا النوع من النشر مجال لاختلاف فى الرأى أو تعارض فى الفلسفة ، وليس مع هذا ضرورة لوضع قوانين للطبع أو رقابة على الأفكار لأن مصدر الجميع هو الحكومة . وعلى ذلك فقد كانت سياسة الطبع فى بولاق سياسة بسيطة معروفة متضمنة فى الغرض الذى من أجله أنشئت المطبعة وليس لها وجود خارج أدمغة القائمين بالأمر . وكان نظام الرقابة على المطبوعات بسيطا كذلك متضمنا فى أن حكومة الباشا هى التى تعد كتب الحرب وتعليمات الجند وتقدمها للطبعة تمهيدا لإذاعتها بين رجال الجيش .

ولو استمرت حالة المطبعة على هذا النمط واطردت حياتها على هذا النحو من البساطة اظلت سياسة الطبع بها ولظل نظام الرقابة على مطبوعاتها بسيطا كما كان وقت إنشائها وفظلت للنهاية ليس لها لوائح ولا قوانين تحدد تلك السياسة وتوضح ذلك النظام .

وسرعان ما تعقدت أحوال مطبعة بولاق ودعت الأحوال الجديدة إلى القوانين وتحديد سياسة للطبع بها ووضع نظام للرقابة على مطبوعاتها . ويروى لنا السائح المحقق بروكي المناسبة التي تمت فيها هذه الخطوة . قال بروكي : كان بين مدرسي مدرسة الفنون ببولاق مدرس إيطالي اسمه "بيلتي Bilotti" وقد نظم ذلك المدرس الإيطالي قصيدة طويلة سماها «ديانة الشرقيين» فيها طعن كثير على الدين الإسلامي وعداء له ، وكان في الكتاب ما يجرى بالإلحاد وما ينتقص من احترام رجال الدين . وقد اتفق بيلتي سرا مع نيقولا المسابكي ناظر مطبعة بولاق على طبعها بالمطبعة ووافق المسابكي وتعهده بذلك مع علمه بمنافاة ذلك للتقاليد المرعية واحترام الدين . ولا غرابة في ذلك فقد تعلم المسابكي نفسه في إيطاليا موطن العداء للدين الإسلامي وشجعه عليه عدم وجود قانون لمراقبة المطبوعات . قال الراوى : وكان "سولت Salt" قنصل إنجلترا في مصر وقتئذ عدوا للناظم الإيطالي فرأى في هذا العمل مناسبة للوقعة به فنقل إلى الباشا خبر ذلك الكتاب وكشف له عن طبعه بالمطبعة الإسلامية وأظهره على خطره وإلحاد معانيه وفحش ألفاظه بدرجة يستحيل معها أن توافق أى سلطة أوربية (فضلا عن سلطة إسلامية) على طبعه . قال فأمر الباشا بخطوط الكتاب فألقى في النار وغضب الباشا على المسابكي غضبا شديدا وكاد أن ينزل به عقابا يتناسب وجرمه ولولا أن توسط عثمان أفندى نور الدين لأنزل به أذى كبيرا . يقول بروكي ولكن الحادث بنحس أوله قد انتهى بخاتمة حسنة ، فقد أصدر محمد علي باشا أمرا بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٨٢٣ (٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨) يحرم على كل الأوربيين طبع أى كتاب في مطبعة بولاق إلا إذا استصدر مؤلفه أو ناشره إذنا خاصا من الباشا بطبعه . وفرض عقابا شديدا على كل من يخالف هذا الأمر (١) .

ونحن لا نجد أى ذكر لهذا الحادث ولا ما ترتب عليه من الأمر السابق الخاص بمراقبة المطبوعات فى المصادر العربية أو التركية الأصلية بل ولا فى المصادر الأفرنجية من كتب الرحلات ومقالات المعاصرين . بل انفرد بروايته بروكى انفرادا تاما . ولكن هذا الانفراد لا يضير صحة الرواية ولا ينقص من قيمة سندها فى شىء . فالمصادر التركية والعربية الأصلية التى بأيدينا ليست كاملة ولا مستوفاة مطلقا ولا سيما ما يرجع منها إلى الشطر الأول من عهد محمد على وذلك إما لقلة التنظيم وإما لقلة العناية بالحفظ والاستبقاء وإما لأن معظمها قد فنى فى حريق الأوراق الرسمية بالقلعة الذى ترتب عليه بناء دار المحفوظات المصرية سنة ١٨٢٦ . فلائى من هذه الأسباب أو لها مجتمعة لا يمكن الاعتماد فى كل شىء على ما وصل إلينا من الأوراق الرسمية الخاصة بأوائل عهد محمد على الذى حدث فيه حادثة الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشرقيين" وما تبعها من إصدار الأمر السابق .

ثم إن الأوراق الرسمية التى أفلتت من يد الفناء فى المحن السابقة لم تصل كلها إلينا بل إن رجال دار المحفوظات فى عهد من العهود ركبوا حماقتهم فأفنوا منها الشىء الكثير بحجة أنها أشياء قديمة لم يعد ينتفع بها فى إثبات الميراث أو مكلفات الأتبان التى كانت كل مهمتهم ومهمة دار المحفوظات فى ذلك العهد . فدفا تر استحقاقات مطبعة بولاق إلى سنة ١٢٦٠ هـ ١٨٤٤ م أبعدت ضمن ما أبعد من دفاتر الدواوين والمصالح إلى ذلك التاريخ بحجة أن من هم مقيدون فيها من أرباب الاستحقاق قد ماتوا وانقرضت ذريتهم ولم يعد للدفاتر فائدة فى ترتيب المعاشات . ولو قد بقيت تلك الدفاتر لأمكننا أن نجد فى الصفحات الخاصة بنقولا المسابكى أو عثمان نور الدين إشارة إلى ذلك الحادث وما توقع عليه من الجزاء وما انتهى به الحادث من إصدار أمر يحدد سلطة ناظر المطبعة ويضع رقابة على المطبوعات .

أما المصادر الأفرنجية فمعظمها لم يقصد أصحابه إلى التاريخ والتحقيق وإنما كانت تشغلهم الخوارق عن الحقائق والعجائب عن الأشياء الطبيعية . ثم إن أهم هؤلاء الكتاب وأشهرهم فى التحقيق لم يزوروا مصر ويكتبوا عنها إلا فى تاريخ متأخر كثيرا عن ذلك الحادث . فأقدم مقالة هى مقالة رينو "Reinaud" فى المجلة الأسبوعية وقد كتبها

في سنة ١٨٣١ أى بعد أن انتهى الحادث ومات المسابكي وانضم عثمان نور الدين الى خدمة الأتراك وذهبت ذكريات الحادث تماما . وأكثر السياح تحقيرا هي السيدة لشجن ثم ميشو وبوجولا وهم لم يزوروا مصر إلا في سنة ١٨٢٨ وسنة ١٨٣١ على التعاقب بعد أن ذهبت ذكريات الحادث وتفرق روايته . ولذا اقتصر تحقيقهم ووصفهم على ما وقع تحت أعينهم وعاصر زيارتهم . وبعد هذا فلا ينبغي أن يكون تقصير السياح متبهماً لتحقيق بروكي ولا ينبغي أن يكون نقصهم وسطحيتهم مشككة لا في فضل الرجل وتحقيقه .

هذا إلى أن السائح المحقق بروكي له قيمة ليست لغيره فهو قد اصبر الحادث وكان بمصر وقت حدوثه واتصل بأبطاله وسمعه عنهم وبطله الإيطالي مثله لا بد وأن يكون صاحبه وأفضى إليه به . وليس بالحادث ما يشرف الإيطالي أو يحط من قدر الشرق حتى يتم بروكي في روايته . والرواية بعد هذا معقولة ليس بها شيء غريب أو مستبعد . فيلتي رجل إيطالي كاثوليكي وإيطاليا مركز العداء للإسلام والتعصب ضد الشرق فن الطبيعي أن ينظم "ديانة الشرقيين" ومن الطبيعي كذلك أن يرغب في طبعها ببولاق وأن يوافق ناظرها المسابكي المسيحي ذو الثقافة الإيطالية ما دام ليس أمامه قانون يحدد سلطته في الطبع .

على أن الرواية فيها نقطة ضعيفة ونقطة ناقصة . أما النقطة الضعيفة فهي أنه لولا وساطة عثمان نور الدين لأنزل الباشا بالمسابكي عقاباً قاسياً . والواقع أن عثمان كان متبهما بنفس ما اتهم به المسابكي واعتبر شريكاً له في المؤامرة . وذلك بأنه كان مفتشاً للطبعة في ذلك الوقت وطبع مثل هذا الكتاب دليل على إهماله في التفتيش . وهذا ثابت مما جاء في إحدى تراجم عثمان نور الدين فقد ذكر الكاتب صاته بالمطبعة ثم قال : « وقد أنقذ بما يشبه المعجزة من تنفيذ حكم أصدر ضده بأن يلقى في النيل لارتكابه جرماً نافها ثم عين ناظراً لمدرسة قصر العيني^(١) » وقد كان إنشاء مدرسة قصر العيني في سنة ١٨٢٤ ومن هذا يتضح أن الحرم الذي اقترفه عثمان وحكم عليه من أجله بالرمى في النيل كان في سنة ١٨٢٣ وهي السنة التي حدث فيها حادث الطبع السري لقصيدة "ديانة الشرقيين" . ومن هذا يتضح أن عثمان كان واقفاً في نفس الذنب الذي كان المسابكي واقفاً فيه

Marcel-Egypte depuis la Conquête des Arabes jusqu' a la Domination Française, 3e. (١) partie" Sous la Domination de Méhémet Aly, par P. & H. p. 142.

وهيات أن يغنى غريق عن غريق . وأغلب الظن أن الذى خالص المسابكى وعثمان معا من العقاب هو عدم وجود قانون للرقابة على المطبوعات يحدد سلطة ناظر المطبعة فى الطبع ويوجب عقابهما على مخالفته وعدم السير بمقتضاه، فكان من الطبيعى أن يسامحهما الباشا ويضع قانونا للعمل به والعقاب على مخالفته . وفى الأوراق الرسمية أمثلة كثيرة تشبه هذه الحالة (١) .

أما النقطة الناقصة فى الرواية فهى أن نص الأمر كما ذكره بروكى هو أنه محذور على الأوربيين جميعا أن يطبعوا أى كتاب فى بولاق إلا بأمر خاص من الباشا وتحديد عقاب لكل من يخالف ذلك . ولنا أن نتساءل أمام هذا النص عن السر فى قصره على الأوربيين . أليس فى إمكان الوطنيين أن يطبعوا ما يخالف الدين كما يفعل بعض الأوربيين سواء بسواء . وهل من المعقول أن يترك محمد على ثغرة فى قانون تبيح للوطني ما حرمه على الأوربي وتجعل ما يعاقب عليه الأوربي مشروعا للوطني . لم يكن هذا من طبيعة تصرف الباشا فى شئ، بل هو حين يصدر أمرا أو قانونا كان يصدره فى كثير من الحزم والمضاه والتعميم تستغرق صيغة الأمر أو القانون، فلا بد وأن يكون الأمر قد شمل الوطنيين كما شمل الأوربيين تماما . وعلى ذلك يكون نص الأمر هو أنه محرم على كل شخص أيا كان أن يطبع كتابا أو رسالة فى مطبعة بولاق إلا بأمر خاص من الباشا مع النص على توقيع الجزاء على كل من يخالف هذا الأمر . وبذلك يكون القانون شاملا لكل حركة المطبعة وكل أنواع المطبوعات . وقد يكون لبروكى بعض العذر عن تحريره معنى الأمر وقصره على الأوربيين فالرجل لم يكن يعرف اللغة التركية ، فهو إذا لم يقرأ الأمر ولم يقف على معناه كاملا ، وإنما هو سمع مضمون معناه ضمن ما سمع من خير الحادث ، ولما كان بطل الحادث أوربيا فقد حمل المعنى على الأوربيين وقصره عليهم فى تعبيره عما سمع . ويثبت

(١) من ذلك أن أحد الأونباشية ضرب جاريشه فأراد واسيل بك ومهدى افندى وأحمد افندى اليوزباشى معاقبته بإعدامه رميا بالرصاص بالتطبيق لبند ١٥ من قانون فرنسا ووافق سليمان باشا رئيس الجهادية على ذلك ، وعرض الأمر على الباشا فأصدر أمرا فى ٢٥ محرم سنة ١٢٥٩ (٢٥ فبراير ١٨٤٣) الى رئيس الجهادية المذكور يقول إنه ما دام لم يسبق توقيع أحكام على أحد بالتطبيق على هذا البند للآن ولا سبق نشره فيلزم معاقبته بالمادة ١٠٤ من قانون الياذة المصرى بالحبس ستة شهور مقيدا بالحديد وطبع ذلك البند الفرنسى ذيلًا للقانون وتوقيع الأحكام على مقتضاه بعد الآن .

ما ذهبنا إليه من تعميم معنى الأمر وشمول ما تضمنه من قانون الرقابة على المطبوعات الوطنيين والأوربيين على السواء ، ما كان متبعاً في طبع كل كتاب في بولاق من ضرورة صدور أمر من الباشا بطبعه حتى ولو كان الكتاب مطبوعاً بقرار ديوان من دواوين الحكومة . وسيأتى عرض أمثلة هذا بعد قليل . وبذلك نصل إلى أول قانون للرقابة على المطبوعات في مطبعة بولاق وهو ذلك القانون الذى تضمنه الأمر الذى ترتب على حادث الطبع السرى لقصيدة "ديانة الشرقيين" ، الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٨٢٣

ذلك هو القانون الأول للرقابة على المطبوعات فى مصر والمناسبة التى أدت إليه . وهناك رأى حديث يذهب فيه يعقوب أرتين باشا إلى أن محمد على كان وقت إصدار أمره بقانون سنة ١٨٢٣ متأثراً بقوانين مراقبة المطبوعات فى فرنسا . فهو ينقل من إحدى دوائر المعارف الفرنسية ما صدر من قوانين مراقبة المطبوعات منذ سنة ١٥٦٦ إلى سنة ١٨٨١^(١) ، ثم يعلق عليها بقوله : « ويظهر لى أن قانون ١٨٢٣ صدر تحت تأثير القوانين المعمول بها فى فرنسا فى ذلك العهد^(٢) » .

ونحن لا يظهر لنا ما ظهر لأرتين باشا بل يظهر لنا عكس ما زعم . فليس ثمة من وجه شبه بين أمر والى مصر وقوانين حكومة فرنسا التى أوردها أرتين باشا . وهذه القوانين المعاصرة كانت كلها تنص على إطلاق حرية الطبع وحرية احتراف الطباعة . وقد كان تاريخ صدور آخرها هو فبراير سنة ١٨١٠ أى أنها لم تكن معاصرة للأمر بل كان آخرها سابقاً له بثلاث عشرة سنة . ولم يصدر بعد هذا القانون قانون مطبوعات آخر فى فرنسا

(١) نقل تلك القوانين عن : *Trousset, Diction. Encyclopédique* تحت كلمة *Imprimerie* وهى كما يلى :

(أ) أمر مولان *Moulins* (١٥٦٦) وقد احتفظ لذلك بحق منع خطابات بالتصريح بطبع المطبوعات .

(ب) مرسوم ١٧ مارس سنة ١٨٩١ ونص على حرية الطباعة ولكن بشروط وضحتها قانون ٢٨ جرمال العام الرابع ثم مرسوم ٥ فبراير سنة ١٨١٠ .

(ج) مرسوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٠ وقد أطلق حرية الاحتراف بالطباعة والمكتبات ولكن مع الزام من يريد أن يمارسها بتقديم إعلان بذلك إلى وزارة الداخلية مقدماً .

(د) قانون ١٩ يولية سنة ١٨٨١ وهو يلخص كل ما صدر من القوانين خاصة بالطباعة والمكتبات ويعفى الطباعين من أى إعلان ولا يلزمهم إلا بإجراءات رسمية خاصة .

(٢) هامش ص ٣٥ . *Artin Pasha- Lettres du Dr. Perron a M. Mohl, 1 1911.*

كما قرر أرتين باشا نفسه — إلا في سبتمبر سنة ١٨٧٠ — ووجه الشبه الحقيقي بين القانون المصرى الصادر فى سنة ١٨٢٣ وبين قوانين المطبوعات فى فرنسا لا يظهر إلا فى قانون سنة ١٥٦٦ فهو ينص على وجوب استصدار أمر من الملك على طبع أى كتاب وواضح أن المدة بين سنة ١٥٦٦ وسنة ١٨٢٣ مدة طويلة جدا يستحيل معها القول بأن أمر محمد على كان متأثرا بقانون فرنسا السابق له بقرنين ونصف قرن من الزمان .

هذا إلى أننا قد عرضنا المناسبات التى أدت إلى صدور أمر الباشا بالقانون المصرى فى سنة ١٨٢٣ ورأينا من ذلك العرض أنه صدر فى ظرف طبيعى بحت وفى مناسبات محلية محضة واتضح هذا إلى حد أنه لا يترك مجالا للبحث عن أى مصدر آخر . مطبعة الباشا أريد بها أن تستخدم فى نشر كلام ضد الدين الإسلامى الذى يقآره محمد على تمام التقدير لأنه أساس ملكه ودولته . فأصدر أمرا يوجب أن يعرض عليه كل ما يطبع فى مطبعته حتى لا يصدر عنها إلا ما يتفق مع دين الدولة وسياسة الوالى .

هكذا صدر قانون سنة ١٨٢٣ للرقابة على المطبوعات وتلك كانت مناسباته ومضمونه وإذا كان هذا القانون هو أول قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فهو أيضا آخر قانون من نوعه فى عهد محمد على باشا فقد صدر فى تاريخ مبكر جدا من حياة المطبعة وظل معمولاً به طول عهد محمد على ولم يصل إلينا بعده أى قانون آخر ، وذلك لأن الحاجة لم تستدع ذلك . فقد نفذ القانون ببساطة فى مطبعة بولاق وروعى أيضا وعمل به فى المطابع الحكومية الأخرى التى أنشئت فى عهد محمد على كما سيجىء فى فصل متأخر . ولم يصدر قانون آخر من هذا النوع إلا عندما أنشئت المطابع الخاصة بالأفراد فى عهد سعيد باشا مما دعى إلى إصدار ثانى قانون للرقابة على المطبوعات فى مصر فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ — أول يناير سنة ١٨٥٩ وسيأتى تفصيل ذلك فى فصل آخر^(١) .

أما سياسة الطبع التى وضع هذا القانون لحمايتها والقيام على العمل بموجبها فهى أن لا يطبع فى المطبعة أو يصدر عنها أى كلام فيه ما يمس دين الدولة بسوء أو ينال من كرامته أو

(١) سيأتى ذلك فى الفصل السادس عشر من الرسالة .

كرامة أهله في شيء ، وأن لا يطبع فيها أيضا أى كلام يتضمن آراء تعارض آراء الحكومة أو تمس سياسة الدولة .

تقررت سياسة المطبعة وصدر لهمايتها القانون السابق وجرى العمل بهما بحيث لا نجد استثناء واحدا وأمثلة تطبيق هذه السياسة كثيرة يجدها الإنسان في الدقة التي نفذ بها ذلك القانون ، فنحن لا نجد كتابا طبع ببولاق من غير أن نجد أمرا عاليا بطبعه . ولم يطبع كتاب ببولاق من غير أن نختمه المطبعة بتاريخ لطبعه وتذكر فيه أن محمد علي أصدر أمره بأن يطبع في المطبعة لما رآه فيه من الفائدة والملاءمة ولا يشذ عن هذا كتاب واحد من مطبوعات بولاق . وترك الآن هذا النوع من الأمثلة فسيأتى كثير في الفصل القادم .

ثم يجد الإنسان أمثلة أخرى لتنفيذ هذه السياسة في أنه لم يطبع في بولاق كتاب واحد ضد الدين بل كل ما طبع فيها من الكتب الدينية كان لنصرة الدين وتأيينه؛ وفي التصوف والتوحيد والفقه والجهاد ومدح النبي والإشادة بمعجزاته^(١) ، كما أنه لم يطبع من كتب السياسة وما يتصل بها من العلوم كالتاريخ والأخلاق إلا ما كان موافقا لسياسة الحكومة ومذهب الباشا في الحكم . فهو عندما كان مصادقا للباب العالي أثناء حرب اليونان طبع تاريخي واصف وأنور للدولة العثمانية^(٢) . وعندما دب العداء بينهما عند انتهاء تلك الحرب وأعلنت روسيا الحرب على السلطان في سنة ١٨٢٩ طبع تاريخي كاترين الثانية في بولاق .

وهناك مثل يوضح كيف كان اتباع هذه السياسة مانعا من طبع بعض الكتب في مطبعة بولاق .

(١) أمثلة هذه الكتب — جوهريه بهية أحدية في شرح الوصية المحمدية (١٨٢٥) . جواهر التوحيد (تصوف ١٨٢٥) . مشارع الأشواق الى مصارع العشاق ومشير الغرام الى دار السلام (١٨٢٦) . دريكتا (١٨٣٠) . سير ويسى (سيرة ١٨٣٠) . ترجمة سير الخليلي (سيرة ١٨٣٣) . ذيل سير نبوى (١٨٣٣) . سنوسية (توحيد ١٨٣٥) . مناسك الحج (١٨٣٥) . فضائل الجهاد (١٨٣٦) . حلية الناجي (فروض ١٨٣٦) . كتاب خصوصى (حديث ١٨٣٨) . حديقة السعداء (مناقب ١٨٣٨) . السواد الأعظم (مذهب سنى ١٨٣٨) . شرح الثمايل (صنات النبى ١٨٣٩) . حاشية الطنطاوى على الدر المختار (فقه حنفى ١٨٣٩) . روح البيان . (تفسير ١٨٤٠) . بركلى شرحى (فقه حنفى ١٨٤١) . رشحات (تصوف حنفى ١٨٤١) . منهاج الفقرا (تصوف ١٨٤١) . شرح البدة (١٨٤١) . النفحة السليمية (توحيد ١٨٤١) .

(٢) محامى الآثار وحقائق الأخبار لواصل افندى (١٨٢٧) تاريخ أنورى (١٨٢٧) .

وهذا المثل خاص بالشطر الثاني من سياسة المطبعة وهو ما يتعلق منها بسياسة الحكومة وعدم نشر ما يعارضها من الآراء . ويجد الإنسان هذا المثل في عدم السماح بطبع كتاب "الأمير" لمكيافلي في مطبعة بولاق مع أنه ترجم في عهد محمد علي بمعرفة روفائيل وقدمت الترجمة له وما زالت موجودة في دار الكتب المصرية للآن .

أما قصة هذا الكتاب فيرويه سائح محقق هو "سانت جون St. John" في كتاب رحلاته في مصر^(١) ويقول إنه سمعها في الاسكندرية . قال إن سولت الذي كان قنصلا عاما لانبجارتا في مصر أراد أن يقرب نفسه من الباشا بتقويده من فنون الاستبداد فباشر عمل ترجمة لكتاب "الأمير" لمكيافلي ثم أهداها إليه . وترك الأمر مائة إلى أن يقرأ الباشا الكتاب ويكون فكرة عنه . ولكن المدة طالت وكثرت مقابلات سولت له من غير أن يشير الباشا مرة واحدة إلى الكتاب . ولما يأس سولت عزم على أن يبدأ الحديث في الموضوع بنفسه فتجراً ذات يوم وسأل الباشا عن رأيه في مكيافلي . فأجاب محمد علي : « رأي فيه أنه كان هاذيا لأكثر ولا أقل . إن عندنا في اللغة التركية كلمتين هما خير من كل كتابه » . قال الراوى فهت سولت من هذا الجواب حتى إنه أمسك عن أن يسأل عن ذلك المعجم الموجز للاستبداد، الذي لم يكن ليخرج عن كلمتي "النهب" و "القتل"^(٢)

ثم يعلق سانت جون على القصة بما ترجمته : « وبعد هذا كله فن المحتمل أن لا تكون فكرة الباشا الخصوصية عن الأمير على هذا النحو الظاهر من عدم الموافقة . إلا إذا ذهبنا إلى أنه لم يخف على محمد علي روح الكاتب الجمهوري الثورية التي تتجلى في كشف النقاب عن فنون الاستبداد متظاهرا بأنه يريد أن يحميها بحد السيف^(٣) » .

وفي هذا الوجه الأخير نلمس سياسة محمد علي في مطبعة بولاق ونجد في إهمال الكتاب وعدم طبعه بها تنفيذا دقيقا لتلك السياسة . فحكم محمد علي في مصر لم يكن ديمقراطيا في شيء .

St. John, Egypt and Mohamud Ali, or Travels in the valley of the Nile, 2 Vols. (1)
1834

(٢) نفس الكتاب : ج ٢ ، الفصل العشرون ، ص ٤٥٤

(٣) نفس الجزء من الكتاب ونفس الصفحة .

وقد كان من طبيعة الأشياء أن لا يميل محمد على إلى تفهيم الناس معنى الاستبداد حتى لا يعلموا أن هناك حالة هي خير من حالتهم . ومن طبيعة الاستبداد في أى عصر من العصور أن لا يميل إلى إشهار نفسه . وإلى ذلك كان طبع كتاب "الإمير" لميكافلي ضد سياسة الحكومة ، فهو يكشف القناع عن ضروب الاستبداد وفنونه وألوانه وإن كان في ظاهره يدعمها بحمد السيف . ولم يكن ذلك مما يخفى على فطنة الباشا فأدرك خطر الكتاب على سياسته الاستبدادية فطبق عليه سياسة المطبعة وأهمله فلم يقدم للطبع .

وفي هذين المئين — حرق قصيدة "ديانة الشرقيين" نظم بيلقى ، وإهمال كتاب "الإمير" تأليف ميكافلي وترجمة الراهب روفائيل — تمثل سياسة مطبعة بولاق واضحة جلية . ويبدو تطبيق قانون الرقابة على المطبوعات الصادر في ٤ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (١٣ يولية سنة ١٨٢٣) وبمقتضى تلك السياسة وعلى هذا القانون جرى تاريخ مطبعة بولاق بغير استثناء واحد .

الفصل السابع

نظام الطبع بالمطبعة

نوعا الطبع بالمطبعة

الأصل في مطبعة بولاق أنها كانت مطبعة حكومية أنشئت خصيصا لطبع ما يحتاجه الجيش من التعليمات والقوانين وكتب الفن الحربى وقد أصدرت في السنوات الأولى من حياتها كثيرا من هذا النوع من المطبوعات . ثم لما أنشئت المدارس أحيل على المطبعة ما كان تلاميذ تلك المدارس في حاجة إليه من كتب الدراسة ولم تكن هذه الكتب إلا كتباً حكومية ككتب الجيش سواء بسواء تطبع على نفقة الحكومة ثم توزع على من كانوا في حاجة إليها . فالأصل في الطبع بالمطبعة إذن أنه على نفقة الحكومة والأصل في مطبوعاتها أن تكون حكومية .

ولكننا نجد في بعض المصادر ما يثبت أنه كان في المطبعة نوع آخر من الطبع كان يتم على نفقة أشخاص من الأهالى ممن لهم اهتمام بطبع الكتب والتجارة فيها وكان هؤلاء يسمون : " الملتزمون " . ورد في باب الإعلانات من أحد أعداد الوقائع المصرية الإعلان الآتى :

« إن بعض كتب الملتزمين الجارى طبعها في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر القاهرة قد تم في هذه الأيام وبقيت بعض الملازم خالية فن أراد طبع كتب على ذمته بمئتين هين في مدة قليلة فعليه بالذهاب إلى نحو المطبعة المذكورة (١) » .

(١) الوقائع المصرية . العدد ٧٢ الصادر في يوم الاثنين ٢٢ رجب سنة ١٢٦٣ (٥ يولية سنة ١٨٤٧) ص ٤ . وأعيد نشره باللغة التركية في العدد ٧٢ من الوقائع التركية الصادر في نفس التاريخ ، ص ٤

وجاء في عدد آخر :

« إن حضرة عطا بيك قاضى المحروسة سابقا قد أخبر أن عنده نسخة من كتاب ملتقى الأبحر بخط المصنف وأراد أن يطبع منها خمسمائة نسخة على ذمته ومن أجل ذلك قد شرع في طبع المقدار المذكور من النسخة المرقومة^(١) » .

ونشر في نفس العدد :

« إن حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى البخارى طبعها على ذمة كامل افندى الادرنوى شيخ الصحافيين والعرضة الجلية بمصر المحروسة قد تم طبعها بعون الله الملك المنان في هذه الأيام وكان المطبوع منها خمسمائة نسخة وقد اندرج ذلك في الوقائع ليكون معلوما لأربابه^(٢) » .

وأعان في أحد أعدادها :

« لما كان ما يلزم من الكتب يجرى طبعه في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق مصر المحروسة القاهرة سواء كان على طرف الميرى أم على طرف الملتزمين فسا سبق ذكره في نسخ الوقائع المصرية طبع الآن فيها ...^(٣) » .

من ذلك نرى أن المطبعة لم تكن وفقا على طبع الكتب الحكومية بل كان في نظامها طبع كتب اكل من يريد طبع كتاب على نفقته لبيعه والمتاجرة فيه . وقد كان هؤلاء يسمون : « ملتزمون » وواحدهم « ملتزم » وكان أغلب الملتزمين من الوزراء ففرضهم من الترام طبع الكتب لم يكن يخرج عن الغرض النفعى والسعى وراء الكسب .

ونحن لا نعرف متى ولا كيف ابتدأ الطبع في المطبعة لحساب الملتزمين . كما أنا لا نعرف أول ملتزم طبع كتابا على نفقته بالمطبعة ولا المناسبة التي أوجدت ذلك النوع

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان ١٢٦٣ (١٨ يولي ١٨٤٧) ، ص ١

(٢) نفس العدد السابق .

(٣) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٦٣ (٦ يولي ١٨٤٧) ، ص ١

الجديد من الطبع . وأقدم نص عندنا ورد فيه ذكر لطبع كتاب على نفقة شخص يرجع تاريخه إلى سنة ١٨٣٩ وهو خطاب للدكتور "بيرون Perron" ناظر مدرسة الطب المصرية أرسله إلى الميسو "جول مل Mohl" جاء فيه :

« سبق أن راسلتك في مشروع طبع كتاب "أخبار الشعراء الجاهليين" وقد عازمت الآن على طبع هذه الأخبار التي وردت عن أولئك الشعراء في كتاب الأغاني هنا في بولاق وربما طبعت فيها أيضا قاموس الفيروز بادى (١) . »

وكان قد أرسل له خطابا قبل هذا الخطاب يقول له فيه إنه يريد طبع هذا الكتاب عن الشعراء الجاهليين في المطبعة الملكية بباريس وما هو ذا في هذا الخطاب يغير عزمه وينوى طبعه في بولاق على نفقة الخاصة . كما يعترض أيضا طبع قاموس الفيروز بادى في نفس المطبعة بنفس الطريقة . وهذا أقدم نص عندنا يثبت طبع كتب على نفقة ملترم ببولاق .

فابتداء طبع كتاب على حساب ملترمين في المطبعة لابد وأن يكون قد حدث قبل سنة ١٨٣٩ وهو تاريخ النص السابق من خطاب الدكتور بيرون وهذا تاريخ متأخر جدا ليس من المعقول ألا يبدأ هذا النوع المهام من الطبع إلا فيه أو قبيله بقليل . ونحن لو نظرنا إلى استعداد المطبعة وقت إنشائها لوجدنا كذلك أنه من غير المعقول أن يكون ذلك النوع من الطبع قد ابتدأ وقت إنشائها . فالمطبعة قد قامت بثلاث آلات للطبع ومجموعة واحدة من الحروف ولم يكن هذا كافيا لأن تقوم المطبعة بطبع كتب للترمين بجانب كتب للحكومة . وعلى ذلك يجب أن يكون نظام الطبع للترمين قد ابتدأ في المطبعة في تاريخ متوسط بين إنشائها وبين سنة ١٨٣٩ ، ونحن نرجح أن يكون ذلك التاريخ هو حوالى سنة ١٨٣١ ومن المستبعد أن يكون قبلها . فالمطبعة كانت قد نقلت إلى مكانها الحالي الفسيح منذ سنة ١٨٢٩ وفي سنة ١٨٣١ كانت المطبعة قد أعدت بخمس

(١) خطاب من الدكتور بيرون إلى الميسو جول مل بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٨٣٩ ، انظر :

آلات جديدة كما زادت مجموعات الحروف بها على أثر صنعها بالمطبعة ^(١). فهذا الانتعاش في حياة المطبعة بازدياد آلاتها ومعداتها في سنة ١٨٣١ هو ما جعلنا نرجح أن يكون طبع الكتب على حساب الملتزمين قد بدأ فيها . وقد يكون هذا النظام قد بدأ في سنة ١٨٣٧ عندما أحييت المطبعة إلى ديوان المدارس ، على اعتبار أن هذا الديوان رأى أن من وظائفه نشر المعرفة وهي وظيفة لم يكن من طبيعة ديوان الجهادية أن يدعيها لنفسه .

وأيا كانت السنة وأيا كان التاريخ فقد كان في مطبعة بولاق نوعان من الطبع . طبع على نفقة الحكومة وطبع على نفقة الملتزمين . وكان لكل منهما نظام خاص وإجراءات خاصة إلا أنهما يتفقان في السير على سياسة المطبعة التي سبق عرضها في الفصل السابق ويلتزمان على قانون المطبوعات الذي وضع لحماية تلك السياسة فكان لابد من استصدار إذن من الباشا لطبع أى كتاب سواء كان على نفقة الميرى أو على نفقة أحد الملتزمين .

نظام الطبع على نفقة الميرى

كان يطبع على نفقة الحكومة نوعان من الكتب نوع خاص بالجيش ونوع خاص بالمدارس ، أما كتب الجيش فكان أغلبها يترجم عن اللغات الأوروبية واللغة الفرنسية منها على وجه الخصوص . أما نظام طبعها فهو أن يسمع الباشا عن كتاب حربى مفيد أو قوانين عسكرية نافعة فيصدر أمره إلى ديوان الجهادية بأن يعهد إلى أحد المترجمين أو بعضهم فيترجمون الكتاب ثم يباشر طبع الكتاب وتوزيعه على أربابه ، فأمر الباشا في هذه الحالة يتضمن ترجمة الكتاب وطبعه ويتضح ذلك مما نشر في أحد أعداد الوقائع :

« في ١٤ المحرم سنة ١٢٤٨ (١٣ يونيو سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية ضرورة تنفيذ إرادة ولى النعم في طبع ١٠٠٠ نسخة من ترجمة الكتاب الذى ترجمه كاتى بك ميرالاي الرجال المشتمل على مدافعة المشاة والفرسان بالمزاريق لما يترتب على نشره من عظيم الفوائد وأن يحظر إعلام من طرف حضرة بيك افندى ناظر الجهادية إلى حضرة محمد بك أمير اللوا ناظر مهمات الحريق عموما فيطبع هذا المقدار من الكتاب المذكور ^(٢) » .

(١) راجع الفصلين الرابع والخامس من الرسالة .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٦ المحرم ١٢٤٨ (٢٤ يونيو ١٨٣٢) .

فالذى يؤخذ من هذا القرار أن محمد علي باشا أصدر أمرا بأن يترجم الميرالاي كافي بك الكتاب السالف الذكر وأن يطبع من هذا الكتاب بعد ترجمته ألف نسخة . وبعد أن ترجم الكتاب قُدِّم إلى مجلس الجهادية فقرر المجلس تنفيذ إرادة الباشا السابقة ونبه على من بيدهم الأمر بتنفيذ ذلك . ووضح من هذا أن الباشا أصدر أمرا بالترجمة والطبع وحدد أيضا عدد النسخ .

ويتضح هذا النظام أيضا من أمر عال أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ (١٠ أكتوبر سنة ١٨٣٤) ترجمته :

« إن معرفة سعادة سليمان باشا الفرنساوى حق النعم الجليلة قد أنهضته لأداء ما يجب عليه من الخدمات السنوية بجمع وتأليف كتاب المناورات الحربية من الكتب الإفرنجية واختصاره وتطبيقه على الأصول المصرية . ومتطلب تعيين مترجم وكاتب لترجمة ما جمعه المومى إليه فنشير بأعطاء كافي بك وحسن افندى القزنجى أحد كتابه لبث وتعليم ذلك لآليات العساكر المصرية وانتفاعها بانتشار هذا الكتاب^(١) . »

وفي هذا النص أمر بترجمة الكتاب وأمر ضمنى بطبعه .

وفي حالات أخرى يرى ديوان الجهادية طبع كتاب فيطلب من الباشا إصدار أمر بطبعه فيصدر الأمر بطبعه وتوزيعه . ومعظم حالات الطبع كانت من هذا النوع وهو أهم من سابقه ، إذ تظهر فيه أهمية استصدار أمر من الباشا . فالمطبعة في ذلك العهد كانت تابعة لديوان الجهادية وهو الذى رأى طبع الكتاب وهو الذى بيده طبعه . ولكن الديوان ما كان ينفذ ذلك من غير أمر الباشا به ويتضح ذلك من أمر أصدره الباشا إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال سنة ١٢٤٩ (٦ مارس سنة ١٨٣٤) :

« بأنه اطلع على إفادته المراد بها الاستئذان عن طبع جانب عظيم من قانون قلعة وقشلاق الذى تم ترجمته لضرورة توزيعه على عموم ضابطان الجهادية وتلازمة

(١) أمر من محمد علي إلى وكيل الجهادية في ٦ جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١٠ أكتوبر ١٨٣٤) ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٢ ، محفوظات عابدين .

المدارس فعليه يشير بإجراء طبع مقدار كاف منه وتوزيعه على المذكورين مع بقاء جانب احتياطي^(١) .

فديوان الجهادية كتب إلى الباشا يستأذنه في طبع القانون فصدر أمره بذلك وعليه أمكن طبع الكتاب . ومثله أيضا أمر آخر صدر من محمد علي إلى موطنش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) ترجمته :

« بناء على طلبه قد صدر أمره لناظر المدارس لطبع ٢٠٠٠ نسخة من الكتاب الحاوي لفنون البحرية وإرسال ذلك عند ختام الطبع إليه لتوزيعه على أربابه باليمن^(٢) » .

وهذا الأمر يوضح النظام بعد إنشاء ديوان المدارس وتبعية المطبعة له فناظر الجهادية يستأذن محمد علي فيصدر أمرا بطبع الكتاب إلى مدير المدارس الرئيس الأعلى لمطبعة بولاق .

وفي كل من هاتين الحالتين واضح أن نظام طبع الكتب الخاصة بالجيش في مطبعة بولاق هو أن يصدر أمر الباشا أولا بالترجمة والطبع أو أمره بالطبع فقط إذا كان الكتاب ترجم بمقتضى أمر آخر . وقد يكون صدور هذا الأمر بناء على رغبة خاصة منه في طبع كتاب أو قانون . وقد يكون بناء على طلب من ديوان الجهادية يرد عليه الباشا باصدار أمر بطبع الكتاب . وفي أغلب الأحيان ينص الأمر على عدد النسخ اللازمة منه . وبعد صدور أمر الباشا بالطبع يصبح واجبا على المطبعة أن تقوم بذلك في أقصر مدة ممكنة وتقدم النسخ المطلوبة من الكتاب .

أما الكتب الخاصة بالمدارس فإن كانت خاصة بالمدارس العامة والأولية صدر أمر الباشا مباشرة إلى وكيل الجهادية أو رئيس ديوان المدارس بطبع الكتاب مع تحديد عدد

(١) أمر من محمد علي إلى وكيل الجهادية في ٢٤ شوال ١٢٤٩ (٦ مارس ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر السابقة ، كراسة ١٦ ص ٣٢٣

(٢) أمر من محمد علي إلى موطنش باشا في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) ، كراسات ملخصات الأوامر السابقة ، كراسة ٣٠ ص ٥٩٨ ، من دفتر ٢٩٥ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بحفوضات عاهدين .

النسخ التي تطبع . ويصدر هذا الأمر تطبع النسخ المطلوبة من الكتاب في المطبعة .
وهذا يتضح مما ورد في أحد أعداد الوقائع :

« قرر مجلس الجهادية في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٣١) بناء على التماس سريوس افندى المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولى النعم بطبعه بعد ترجمته وإصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعيته رجل خبير باللغات الثلاث (١) » .

فهذا القرار يبين أن الباشا أصدر أمرا بترجمة الكتاب وطبعه ولما أتم ترجمته سريوس افندى المذكور عرضه على مجلس الجهادية الذي قرر تنفيذ أمر الباشا وطبع الكتاب .
ويلاحظ أن ذلك الأمر كان مشتملا على الشروط الواجب اتباعها في الطبع وهي أن يباشر المترجم نفسه طبعه وأن يصححه بيده وبمساعدة رجل آخر خبير باللغات . ويثبت هذا النظام أيضا أمر أصدره محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية :

« يشير فيه بطبع ألف نسخة من كتاب الجغرافيا المترجم من الفرنسية للعربية بمعرفة الشيخ رفاعه وكذلك ألف نسخة من الأطلس بعد إتمام ترجمته بمعرفة المذكور لما في هذين الكتابين من المنفعة الكلية التي تعود على تلاميذ المدارس المصرية (٢) » .

فهذا أيضا أمر من الباشا بطبع كتاب وأطلس جغرافيين ويلاحظ فيه تحديده لعدد ما طبع من النسخ من كل منهما وهذا أمر هام في عملية الطبع . ومثل هذا أمر آخر صدر أيضا إلى وكيل الجهادية :

« يطبع ١٠٠٠ نسخة من كتاب علاج الحيوان المسمى "أكّد الجمعان في أدوية الحيوان" المختصة بصناعة البيطرية الذي صار ترجمته من اللغة الفرنسية إلى العربية حسب إنهاء سليمان باشا للمجلس لما فيه من الفائدة والمزايا (٣) » .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٨ الصادر في ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية بتاريخ ٥ ذوالحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العالية ، محفوظات عابدين ، كراسة ١٧ ، ص ٣٢٥ .

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٠ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٣٤) كراسات ملخصات الأوامر العالية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٣٨ .

وتم أمر آخر من الباشا إلى مأمور ديوان مصر لطبع كتاب ألفية ابن مالك :

«إنه لضرورة تدريس كتاب الألفية وشرحها بمكتب المنصورة وبسائر المكاتب بالأقاليم وعدم وجود ذلك بمطبعة بولاق يشير بالتنبية على من يلزم بطبع القدر الكافي من ذلك كما هو مطلوب^(١)» .

ثم أمر آخر إلى ناظر ديوان المدارس :

«بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى "يعقود اللائى" في تعليم الأطفال القراءة والكتابة . وتوزعها على الجهات المضطرة لذلك الكتاب^(٢)» .

وواضح من كل هذه الأوامر ضرورة صدور أمر من الباشا بطبع أى كتاب . ويكون هذا الأمر عادة موجها إلى وكيل ديوان الجهادية أو ناظر ديوان المدارس كيفما كانت تبعية المطبعة ، كما يلاحظ فيها أيضا تحديد الأمر لعدد النسخ التى تطبع من كل كتاب وأن هذا العدد يتفاوت من كتاب لآخر فهمى تتراوح بين ٢٠٠٠ نسخة و ٥٠٠ نسخة على حسب الحاجة إلى الكتاب المطبوع .

أما إذا كان الكتاب خاصا بمدرسة من المدارس الخصوصية كدراسة الطب البشرى أو مدرسة الطب البيطرى أو إحدى المدارس الحربية اتبع فى طبع الكتاب نظام آخر . وذلك بأن هذا النوع من الكتب لا يحسن تقديره رجال الحكومة وإنما يحسنه أساتذة المدارس فهم أعرف بما يلائم التلاميذ وما يحتوى على القدر اللازم المفيد من المعلومات . وعلى ذلك كان النظام المتبع يرجع إلى أساتذة كل مدرسة من المدارس . فكان يدرس المادة فى المدرسة أستاذ فرنسى غالبا وهذا متى اقترح ترجمة كتاب وطبعه يعرضه على ناظر المدرسة

(١) أمر من محمد على باشا إلى مأمور ديوان مصر فى ١٠ شعبان سنة ١٢٥٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٣٤)

كراسات ملخصات الأوامر السابقة : كراس ١٨ ، ص ٣٤٩

(٢) أمر من محمد على باشا إلى ناظر ديوان المدارس ٨ محرم ١٢٦١ (١٦ يناير ١٨٤٥) : كراسات

ملخصات الأوامر التركية السابقة : كراس ٣٧ ، ص ٧٣٠

الذى يعرضه على لجنة من أساتذة المدرسة تنظر فيه فان ظهرت فائدته قُزِرت ترجمته وطبعه .
ويتضح هذا النوع من نظام الطبع فيما ذكر في أحد أعداد الوقائع :

« في ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (١٥ أكتوبر سنة ١٨٣٢) قرر مجلس الجهادية
بناء على ماورد من مجلس المشورة في مدرسة الطب البيطرى الموافقة على طبع كتاب التشريح
الذى ترجم بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعه افندى وهرقل البكاشى وإيضاح صحتها
ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه ^(١) » .

ثم ورد في عدد آخر :

« قدم اسطفان افندى المترجم لمجلس المشورة العسكرية ترجمة كتاب كوماندارية
الفرسان الذى كلف بترجمته فقرر المجلس لزوم طبع ١٠٠٠ نسخة لما فيه من الفوائد الشاملة
وحرر الإشعار اللازم لقاسم افندى ناظر المطبعة بذلك ^(٢) » .

وواضح من هذين الخبرين أن مجلس مشورة المدرسة يقرر نفع الكتاب ويأمر بترجمته
ثم يعهد بترجمته إلى أحد المترجمين وبعد الانتهاء من ترجمته يعرض ثانية على مجلس المشورة
فيقرر طبع الكتاب وقد يحدّد عدد النسخ بناء على عدد تلاميذ المدرسة الذين سيطلع الكتاب
من أجلهم ويصرف لهم . ولا بد أيضا في هذه الحالة من صدور أمر الباشا بطبع الكتاب
وإن لم يذكر ذلك في الخبرين السابقين . فالجريدة كانت تنشر دائما خلاصة ما انتهت اليه
الإجراءات بين الدواوين المختلفة ولم تكن تنشر هذه الإجراءات بالتفصيل .

وكما يحدّد الأمر بطبع كتاب عدد النسخ التى تطبع منه فإنه يحدّد كذلك نوع الطبع
إن كان على مطبعة الحروف أو على مطبعة الحجر . ولما كان أغلب الطبع على مطبعة الحروف
فقد أهمل ذكره في الأوامر ، وإنما هذا يتضح في أوامر طبع كتاب على مطبعة الحجر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٤٦ الصادر في غرة جمادى الآخرة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية العدد ٥٤٨ الصادر في ٢٠ ربيع الثانى ١٢٤٩ (٦ سبتمبر ١٨٣٣)

فإن ذلك لقلته كان ينه إليه كما حدث في طبع مقامات في فن الموسيقى ، فإن قرار مجلس الجهادية بطبعها تضمن النص على « أن يكون الطبع على مطبعة الحجر ^(١) » .

وهناك نوع آخر مما كان يطبع على نفقة الحكومة وهو القوانين وما يشبهها وكان يصدر بها أيضا أمر من الباشا إلى من بيده رئاسة المطبعة . من ذلك أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية ملخصه :

« يطبع مقدار وافر من قانون الاسبتياليات الذي تمت ترجمته بعد تنقيحه وموافقته لأصول الحكومة ^(٢) » .

ذلك هو نظام طبع الكتب على نفقة الحكومة في مطبعة بولاق وهو سواء كان تعليمات خاصة بالجيش أو كتباً خاصة بالمدارس أو قوانين خاصة بالحكومة يتلخص في صدور أمر من محمد علي باشا بطبع الكتاب سواء كان هذا الأمر بناء على رغبة شخصية أو طلب من أحد الدواوين أو المدارس . ويكون هذا الأمر عادة إلى الديوان التابع له المطبعة ، سواء كان ديوان الجهادية أم ديوان المدارس وهذا يتولى إصدار الأمر إلى ناظر المطبعة الذي يقوم مباشرة بطبع الكتاب بها حسب الشروط الميمنة بالأمر والتي تتضمن عادة النص على نوع الطبع وعدد النسخ والأشخاص المنوط بهم تصحيح مسودات الكتاب .

نظام الطبع على نفقة الملتزمين

كان لابد للملتزم الذي يريد أن يطبع كتاباً من أن يستصدر أمراً من الباشا بطبع كتابه في مطبعة بولاق . وهذا هو أساس طبع الكتب على نفقة الملتزمين في المطبعة . فلم يكن يمكن بحال أن يطبع كتاب الملتزم في المطبعة من غير صدور هذا الأمر . وينص على ذلك بصراحة الدكتور «بيرون Dr. Perron» في معرض طبعه قاموس الفيروز بادى على نفقته

(١) راجع الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان ١٢٤٧ (٨ فبراير ١٨٣٢)

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ١٧ ، ص ٣٤٠

في مطبعة بولاق ، فهو يقول ما ترجمته « وسيتم تأخر المشروع تبعا للنظام المتبع في مصر ،
فن الضروري أن يذهب المسيو "والماس Walmas" المتعهد التجارى للمشروع إلى
الاسكندرية ليعرضه بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر (١) » .

وقد كان مشروع طبع قاموس الفيروز بادی بمطبعة بولاق على نفقة الدكتور بيرون
ملا قويا لأهمية استصدار أمر الوالى لطبع أى كتاب على نفقة ملتزم . فبالرغم من كل
ما قام به من الاستعداد والإعلان عن المشروع وبالرغم من كل ما أبدى من العزم الوطيد
على تنفيذه فقد كان تأخر صدور أمر الباشا سببا في فشل المشروع وعدم طبع القاموس .

فالدكتور بيرون يخبرنا في أحد خطابات له للمسيو مول أنه جد راغب في طبع قاموس
الفيروز بادی على نفقته في بولاق وأنه جد عازم على تنفيذ ذلك . ولذا وزع إعلانات
عن المشروع وأرسل منها خمسين إعلانا إلى باريس حتى يذاع بين الناس إلى أن يتم
مراجعته لمخطوط القاموس بالاشتراك مع الشيخ التونسي . ويطلب من المسيو مول أن
ينشر ذلك مرتين في المجلة الأسبوعية وأن يعلق إعلانا منها في قاعة المجلس بالجمعية الأسبوعية
وإعلانا آخر في المكتبة ، وأن لا يندخروعا في عمل ما من شأنه نجاح المشروع مستلهما
في ذلك خبرته ونشاطه . ثم يقول إن القاموس لن يزيد عن ألف صفحة مطبوعة ،
وسيوزع على المكتبتين على أربعة أجزاء كل جزء ٢٥٠ صفحة . ثم يصور له حالة علماء
الأزهر في ذلك الوقت وأنه لا ينتظر أن يوزع عشر نسخ من القاموس في القطار كله (٢)
ثم في خطاب آخر يقول له إنه لم يتم بعد الاتفاق مع الحكومة على طبع القاموس وإن الأمر
لم يتقدم قيد شعرة ولكنه يأمل أن يتم . ثم يقول إن الانسان لا يمكنه أن ينجز شيئا هنا
من جراء النظام السائد . فن الضروري أن يذهب المسيو والماس المتعهد التجارى للمشروع
إلى الاسكندرية ليعرض الأمر بنفسه على الباشا ويستصدر منه الأمر بالطبع . وهو
يخشى التأخير جدا ، فقد اكتب امبراطور روسيا بخسين نسخة كما اكتب أحد الوزراء

Perron a Mohl, Kaire, 12 Juillet, 1845. Artin Pasha -- *Lettres du Dr. Perron* (١)
a M. Jules Mohl. XME Lettre, p. 93

(٢) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول في ١٤ يناير سنة ١٨٤٥ (انظر مجموعة خطابات السابقة

الخطاب التاسع ص ٨٩ — ٩١) .

الروسيين بعشر نسخ . ثم يرجوه في الاهتمام بالأمر لينفذ المشروع بعد قليل^(١) . ثم في خطاب آخر يُضَمِّن يأسه من إتمام المشروع في يضة أسطر فيقول ما ترجمته :

« أما حركة طبع القاموس العربى فلا زالت متعطلة تماما ولا يمكننى أن أجزم على وجه الدقة متى تنقَام . أنا نَهَمُّ بالابتداء كل يوم ولكنا لا نبدأ أبدا . آه : فى الحق أن الأمور هنا لتسير على نمط يئس أشد الناس مثابرة^(٢) » .

وهذا آخر ما نسمع عن طبع قاموس الفيروز بادى على نفقة بيرون فى مطبعة بولاق فلا نعود نسمع عن ذلك خيرا .

واهتمام الرجل بمشروعه ظاهر تماما من هذا التلخيص الشديد لكلامه . ولكن بعد هذا الاهتمام وبعد ما نشره من الإعلانات وما قام به من ألوان الإذاعة وبعد أن اكتب امبراطور روسيا بثن نحسين نسخة واكتب أحد وزرائه بثن عشر نسخ غير ما ورد من الاكتابات من فرنسا — بعد هذا كله لا يصدر أمر الباشا ، إما لأنه كان منشغلا إذ ذاك بشئون مصر الخاصة بعد أن فشلت مشروعاته الحربية فى الشام والسياسية مع الباب العالى ، وإما لغير ذلك من الأسباب ، فيترتب على عدم صدوره فشل المشروع وعدم إمكان طبع القاموس .

من ذلك نرى أن صدور أمر من الباشا ، شرط أساسى أولى لطبع أى كتاب على نفقة ملتم بمطبعة بولاق ، وليس ذلك إلا تنفيذًا لقانون ١٣ يولييه سنة ١٨٢٣ الخاص بمراقبة المطبوعات . وعرض الكتاب المراد طبعه وصدور أمر بطبعه معناه فحص الكتاب وتطبيق سياسة المطبعة عليه وظهور موافقته للدين وعدم مساسه بسياسة الحكومة .

إذا ظهرت براءة الكتاب مما يمس الدين والأخلاق وسياسة الدولة وصدور أمر الوالى بطبعه ، كيف إذن تُقدَّر نفقات الطبع وأثمان المواد أو بعبارة أخرى كيف يستقر الحساب

(١) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ١٢ يولييه سنة ١٨٤٥ نفس المجموعة السابقة : الخطاب

العاشر ص ٩٣ — ٩٤

(٢) خطاب من الدكتور بيرون الى المسيو مول فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٤٥ الخطاب الحادى عشر من

المجموعة السابقة ص ٩٩

بين الملتزم والمطبعة . وما هو النظام الذى يتبع إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة مطبوعا .

يعطينا المستشرق المحقق الدكتور بيرون ناظر مدرسة الطب المصرية وصفا دقيقا للنظام الذى كان متبعاً لطبع كتاب على نفقة ملتزم بالمطبعة^(١) . وبيرون ثقة فى كل ما يرويه عن مطبعة بولاق لأنه اتصل برجالها ونظامها اتصالاً شخصياً مباشراً . وطبع أو حاول أن يطبع بالمطبعة عدة كتب على نفقته وشرع فى أن يطبع بها " أخبار الشعراء الجاهليين " ، و " قاموس الفيروز بادى " وقدر نفقات كل منهما وهذا أكسبه خبرة بذلك النظام لم تتفق لغيره من اتصلوا بالمطبعة أو كتبوا عنها .

أما النظام كما صورته الدكتور المحقق فهو أن الملتزم بعد أن يستصدر أمراً من الوالى بطبع كتاب بالمطبعة يقدمه إلى ديوان المدارس ويقدم معه طلباً يبين فيه الشكل الذى يريد أن يصدر الكتاب به وصفات الطبع التى يجب أن يظهر الكتاب بها . فبين مثلاً حجم الكتاب إن كان يريد من الحجم المعتاد أى (ثمانى بوصات) أو صغيراً (أربع بوصات) . كما يبين عدد السطور التى تكون فى الصفحة الواحدة وهذا العدد يجب أن يكون مزدوجاً دائماً . ويبين أيضاً نوع الحروف التى يريد أن يكتب الكتاب بها وهى عادة الحروف النسخية للثن والحروف الفارسية للعناوين ، اللهم إلا إذا كان الكتاب فارسياً مثل " كاستان " فإنه يطبع كله متناً وعناوين بالحروف الفارسية . فيذكر ما يوافقه من ذلك ثم يحدد فى الطلب أيضاً عدد النسخ التى يريد أن يطبعها من الكتاب^(٢) .

وعندما يتفق على هذه الاقتراحات الأولية ويستقر رأى عليها بين الملتزم والمطبعة من طريق الديوان ، تطبع صفحة من الكتاب ، وذلك لتقدير ما تسعه الصفحة من مادة الكتاب من جهة ، ومن جهة أخرى لإثبات نوع الورق وكيفية الطبع التى ستعمل فى طبع الكتاب وبواسطة هذه الصفحة يقدر عدد صفحات الكتاب على وجه التقريب^(٣) .

Perron a Mohl, "Lettre sur les Ecoles et L'Imprimerie du Pasha d' Egypte", Jour. (١)

Asiat., Serie 4 Tome II, 1813. p 5-23.

(٢) الخطاب السابق من المجلة السابقة ص ١٦

(٣) الخطاب السابق نفسه : ص ١٦ و ١٧

أما حساب نفقات الطبع التي ستقاضيها المطبعة من الملتزم فيتم بأن يحسب ثمن الورق الذي سيستعمل في طبع الكتاب وهذا ممكن بعد أن قدر عدد صفحاته تقديرا تقريبا كما سبق القول . وكذلك يقدّر ثمن ما سيستهلك من المداد في طبعه . ثم تحدد مدة لانتها طبع الكتاب ويكون تحديدها عادة باعتبار حجمه فمدة الطبع دائما تتناسب مع حجم الكتاب . وعلى هذه الأسس كلها يجرى تقدير النفقات . فبحسب مرتبات موظفي المطبعة الذين سيشتغلون في طبع الكتاب في المدة المقدرة لطبعه ويضاف إلى مجموع هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن المواد المستهلكة كالورق والمداد ثم يضاف إلى مجموع هذا وذاك نسبة خاصة هي قيمة ربح الحكومة . ومجموع هذا كله هو نفقات الكتاب التي يدفعها الملتزم للديوان^(١) .

وقد ضرب الدكتور بيرون مثلا لذلك قال : لو فرضنا أن كتابا قدر أن طبعه يستغرق مدة ثلاثة شهور فإن الديوان يحسب مجموع مرتبات موظفي المطبعة الذين سيعملون في طبعه مدة ثلاثة أشهر . فيحسب مرتب ناظر المطبعة في هذه المدة ومرتبات المصححين والمحررين والصفافين والطباعين وعمال النقل ومرتبات كل من سيشارك في طبع الكتاب كل ذلك لمدة ثلاثة شهور . ثم يضاف إلى مجموع كل هذه المرتبات ما سبق تقديره من ثمن الورق والمداد وغيرها من المواد المستهلكة . ومجموع هذا كله هو النفقات التي سيدفعها الديوان إلى أن يخرج الكتاب من المطبعة (أى أن الديوان لم يكسب شيئا إلى هذا الحد) قال . فإذا بلغت هذه النفقات كلها ١٢,٠٠٠ قرش فإن الديوان يضيف إليها نسبة هي قيمة ربح الحكومة وعلى ذلك تصبح النفقات الكلية ١٨,٠٠٠ قرش وهو ما يدفعه الملتزم نظير طبع كتاب . قال فإذا تبين بعد طبع الكتاب أنه استهلك فيه مواد أكثر مما سبق تقديره بأن زادت عدد صفحاته عما قدر في أول الاتفاق وزاد تبعا لذلك ثمن الورق والمداد عما كان مقدرا ، فإن هذه الزيادة تضاف إلى تلك النفقات . وإذا استغرق طبع الكتاب مدة أزيد مما كان مقدرا له أضيف إلى النفقات أيضا مرتبات الموظفين والعمال الذين عملوا فيه في تلك المدة الزائدة . ومن هذا كان من صالح الملتزم أن يطبع الكتاب في أقصر مدة حتى لا تكثر مرتبات الموظفين فيما سيدفعه من النفقات^(٢) .

(١) الخطاب نفسه : ص ١٧

(٢) الخطاب السابق : ص ١٧

هذا الوصف لنظام الطبع على نفقة الملتزمين على جانب كبير من الدقة فهو وصف
خير . على أن فيه بعض النقص نستطيع أن نكملة مما عثرنا عليه من الوثائق الرسمية
التي لا تصف النظام وصفا كاملا كذلك الوصف الذي أمدهنا به الدكتور بيرون ، وإنما تعطى
مجرد تقارير متعلقة بحالات معينة أريد فيها إبرام اتفاق بين المطبعة وبين ملتزم على طبع
كتاب يراد نشره . وهذه الوثائق تكشف عن بعض تغييرات طرأت على النظام
في بعض الحالات .

فإن ذلك حالة قاموس الفيروز بادى الذى كان يحاول الدكتور بيرون نفسه أن يطبعه
على نفقته في مطبعة بولاق بواسطة والماس المتعهد التجارى للنشر . وقد عثرنا على مكتبة
رسمية خاصة بهذه الحالة صادرة من ديوان المدارس إلى مطبعة بولاق جاء فيها :

«قد صار الاطلاع على شرح حكم المسطر باطنه المؤرخ في ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده
في ٢٤ منه وما أوضح به عن خصوص المقايسة المقتضى تحريرها من طرفكم عن تشغيل
ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعه الخواجه والماس صار معلوم . والحال
أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل أفندى فبعد نسبته
إلى الكتاب المطبوع أخيرا على يد الأفندى المذكور وإضافة الماهيات المقتضى إيضاها
بالمقايسة فحيث أفدتوا أن ماهيات المصححين تعرف وكذا أثمان الورق والمون بالمثل
فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذى أوضحتوا عن عدم معرفتها ماهية نفرواب
وربع ماهية الخزنجى وكذا نصف ماهية الملاحظ و ماهية واحد كاتب ومعهدا يضاف
على الكتاب المذكور أربع عشرة واحد كمثل الملتزمين . وبناء عليه اقتضى شرح
هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايسة المطلوبة على الوجه
المشروح بهم بالبيان وتقديموا إرسالها لهذا الطرف إنما يكون تحريرها بالضبط
الشافي بالدقة^(١) .

(١) دفاتر صادر الفرع بديوان المدارس . دفتر رقم ١١ : ص ٢٠٠-٢٠٢ ، وثيقة رقم ٤١٣ من الديوان
إلى دار الطباعة في ٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوظات عابدين .

فهذه الوثيقة تظهرنا على أنه في هذه الحالة وفي بعض الحالات الأخرى عدل عن قيام المطبعة بطبع صفحة من الكتاب لتقدير عدد صفحاته وإثبات نوع الورق وكيفية الطبع المتفق عليها بين المطبعة والمترم، واتباع نظام آخر هو نسبة الكتاب المراد الاتفاق على طبعه إلى كتاب آخر يشبه مما سبق أن طبعت المطبعة للمترم آخر وتقدر النفقات على أساس النفقات الفعلية للكتاب الأول .

ومن الجائز أن الكيفية التي قررها يرون وهي طبع صفحة مقدما وإجراء الحساب على أساسها كان متبعا في أول العهد بتشغيل كتب لحساب مترمين قبل أن يتقرر النفقات بشكل يطمئن إليه أولو الأمر . وواضح أن المطبعة قبل أن تطبع لحساب مترمين لم تكن تحسب نفقات طبع كل كتاب على حدة بالدقة إذ كانت المواد مواد الحكومة والكتاب كتاب الحكومة فلا حاجة إذن لتقدير نفقات الكتاب بالدقة ، وإنما كان يكفي تقدير تقريبي يتم على أساسه ثمن الكتاب . فلما كثر تشغيل الكتب لحساب مترمين وأصبح يوجد بالمطبعة كتب من أنواع وأحجام متعددة أمكن تقدير نفقات كتاب جديد بالقياس إلى نفقات كتاب سبق طبعه وأمكن تغيير الكيفية التي تحسب بواسطتها نفقات الكتاب بين المطبعة والمترم . فهذا تعديل .

ويوضح هذه الوثيقة أيضا أن حساب مرتبات الموظفين كان حسابا دقيقا شاملا بحيث يتناول حتى المخزنجي وحتى الملاحظ وحتى الكاتب وحتى بواب المطبعة تحسب ماهيته على كتاب المترم .

وتدل الوثيقة أيضا على أن الربح الذي تتقاضاه المطبعة بعد حساب نفقات طبع الكتاب ليس ٦٠٠٠ قرش عن ١٢٠٠٠ قرش من النفقات أي ٥٠٪ كما ذكر الدكتور يرون ولكنه قرش واحد عن كل عشرة قروش أي ١٠٪ و الفرق كبير ما بين الربحين .

ومن وثائق أخرى يتضح أن مرتبات الموظفين الذين يضافون إلى حساب المترم كان يراعى فيها حجم الكتاب لا مجرد مرتب الموظف أى موظف . خذ مثلا هذا الخطاب الذي أجاب فيه الديوان المطبعة عن سؤال خاص بكتاب المترم .

«صار معلوم ما ذكرته بشرحكم هذا المؤرخ في ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٩ منه . والحال عن الكتاب يلزم توردوا بالمقايضة مقدار ماهية الكتاب الذى من نمرة مايتان ونحسون غرش كذا ربع ماهية المنزجية جميعا ولأجل الإفادة شرح هذا^(١)» .

فالكتاب الذى أضيف مرتبه إلى حساب الملتزم في هذه الحالة لم يكن أى كتاب بالمطبعة بل كان كتابا معيناً مرتبه مايتان ونحسون قرشا فقط ، ولو كان الكتاب أكبر لأضيف إلى مقايضة تشغيله مرتب كتاب من فئة أخرى قد تكون خمسة جنيهات أو أقل أو أكثر حسب حجم الكتاب . وبالتالي لو كان الكتاب أصغر لأضيف مرتب كتاب من فئة أقل أو لأضيف نصف مرتب نفس الكتاب لو كان هو أقل كتاب المطبعة مرتبا . وتدل وثائق أخرى على أن هناك أنواعا أخرى من النفقات كانت تضاف إلى حساب الملتزم لم ترد في تقرير الدكتور بيرون . فن هذه النفقات ما يستهلك من الحروف وأصناف المعادن الأخرى في أثناء عملية الطبع .

ففى خطاب من الديوان إلى المطبعة ردا على استفسهام عما يتبع في شأن عجز ظهر في حروف القاعدة الحديدية بعد طبع كتابين يقول الديوان :

«والحال غن الأحرف القديمة التى ظهرت من تشغيل الكتابين المذكورين من القاعدة الحديدية مع العجز يجرى توزيعهم على الكتابين المذكورين حكم ما توضح بشرحكم الأول^(٢)» .

فالحروف التى تلفت والعجز الذى ظهر فيها أضيف ثمنها على الملتزم أو الملتزمين الذين طبع الكتابان لحسابهم . وفى وثيقة أخرى نقرأ :

«الشيخ حسنين الطالبواوى ظهر طرفه عجز مبلغ ١٤ قرشا وبارة واحدة في المدة لغاية سنة ٥٨ عن قيمة رطل واحد ونصف من البرنيطة الحديد والظهر وعن اثمان ثلاثة أرطال

(١) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس دفتر رقم ١١ : ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٤ من الديوان الصادر

الطبعة في ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ (١٠ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ : ص ٣٠١٢ وثيقة رقم ٤٣٩ من الديوان

الى دار الطباعة في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٠ مارس سنة ١٨٤٥ م) محفوظات عابدين .

وربع قوالب سبك الرقاق ولما طاب منه ذلك أفاد أن الرطل ونصف عادم في النار .
والملاحظ والمعاون صدقوا على ذلك بما أن النقص في الأوزان والأعداد موجودة . ولذلك
تريدوا إضافة هذا المبلغ على روك التشغيل مقابلة خصمه لحاصل العهد والزيمات . . . فلا
مانع من الإجراء كما ترغبوا إنما يلزم تفيدون عن أسباب تأخير ذلك كل هذه المدة ليجرى
اللازم ولأجل الإفادة شرح هذا (١) .

وفي وثيقة أخرى مشابهة ورد :

« مما توضح بالشقة المملوكة معه نفهم أن طباعين الحروف ظهر عليهم عجز من واقع
جرد سنة ٥٩ أصناف نحاس بمبلغ ١٧ ٧٧ ولما طاب منهم تسديد ذلك أفادوا
أن هذه العجز ظهر في الاستعمال في التشغيل بما أنه ناتج في الوزن والأعداد موجودة
على ما هي عليه والمعاون والملاحظ صدقوا على ذلك وبهذا تريدوا إضافة المبلغ المذكور
على روك التشغيل فيصير إضافته على التشغيل كما ترغبوا (٢) » .

وعلى ذلك فكل عجز أو تلف يظهر في حروف الطبع أو رقاق النحاس أو غير ذلك
مما يستخدم في طبع الكتب يضاف إلى حساب الملتزمين الذين لفائدتهم يتم طبع هذه
الكتب . فإن كان التلف والعجز خاصين بمدة طبع في أثناءها جملة كتب لعدد من الملتزمين
جعل ثمن العجز والتلف (روكيه) أي مشاعيين الجميع وقسم بالتساوي عليهم .

فالحساب بين الملتزم والمطبعة إذن يتكون من ثمن المواد التي دخلت في تشغيل كتابه
من ورق ومداد وورق مقوى للتجليد ، ثم من مرتبات الموظفين الذين اشتركوا في عملية
طبع الكتاب من ناظر المطبعة إلى جماعى الحروف والطباعين والمصححين والمجلدين إلى
الكتاب والمخرنجة إلى الجمالين وبواب المطبعة ، ثم من ثمن ما يستهلك أو يتلف أو
ينقص من حروف الطبع والسبائك المعدنية وغيرها . ويضاف إلى جميع ما تقدم نسبة

(١) نفس الدفتر السابق ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، ص ٦٩ ، ٢٢٣ . من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول

سنة ١٢٦١ — ٣ أبريل سنة ١٨٤٥ .

(٢) نفس الدفتر ، وثيقة رقم ٥٣٩ ، ٤٠٣ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول

سنة ١٢٦١ — ٤ أبريل سنة ١٨٤٥ .

من جميع النفقات نظير ربح المطبعة وهي تتفاوت بين ٥٠٪ كما قرر يرون و ١٠٪ كما ورد في الوثائق .

نريد أن نقف قليلا عند هذا النظام حتى نستطيع أن نقدره كنظام للطبع قد يساعد على نشر الكتب والمعرفة إذا كان عادلا وقد يؤدي إلى عدم انتشارها إذا كان مجحفا بحقوق الملتزمين .

واضح من النظام كما وصفه الدكتور يرون أنه لا علاقة فيه بين الملتزم والمطبعة ، وإنما العلاقة بين الملتزم وديوان المدارس ، فكل الاتفاقات كانت تعقد مع الديوان . أما المطبعة فتتقدم بمقاييساتها إلى الديوان ثم تتسلم أمر تشغيل من الديوان بطبع الكتاب فيطبع . أما الاتفاق وأما تسلم نفقات الطبع من الملتزم فكانت كلها تتم بمعرفة الديوان بناء على ما يرد إليه من مقاييسات المطبعة .

والنظام فيه بعض عيوب : أولها هي أن مرتب ناظر المطبعة تبعا لتقرير الدكتور يرون يحسب على الملتزم مع أن الناظر لا يقتصر على العمل في طبع كتاب بل هو يباشر أعمال المطبعة كلها وهذا عمل خاص بالحكومة ولا علاقة له بالملتزم . ففي نفس الوقت الذي يطبع فيه كتاب الملتزم يطبع أيضا في المطبعة كتب خاصة بالحكومة فكان يجب أن يوزع مرتب الناظر بالعدل بين الملتزمين والحكومة بنسبة ما يخص كلا منهما من وقته وعمله . ومن الجائز أن جزءا فقط من مرتب الناظر كان يضاف إلى حساب الملتزم وفات يرون أن يشير إلى ذلك . وماذا يكون من أمر مرتب الناظر لو اجتمع بالمطبعة كتابان لملتزمين مختلفين في وقت واحد . فحتى لو قسم مرتبه بينهما مناصفة فانهما يظلمان لأنهما على ضعفهما تحملا عبء الحكومة .

عيب آخر — أنه سبق القول بأن الملتزم لا علاقة له بالمطبعة وإنما كل علاقته بالديوان فهو بذلك لا يمكنه أن يضمن أن الموظفين الذين حسبت مرتباتهم عليه في مدة ما سينفقون كل وقتهم في طبع كتابه ، بل قد يستخدمون في أعمال أخرى خاصة بأعمال الحكومة . فمن الممكن أن يضطر الناظر لإنهاء طبع كتاب مما يطبع للحكومة إلى أن يستخدم مثل هؤلاء العمال فيه حتى يتم في الوقت المحدد خوفا من المؤاخذه أو العقاب . وحتى

لو لم يحدث ذلك فإن الملتزم لا يستطيع أن يتحقق من أنه لم يدفع إلا نفقات طبع كتابه ، وما يجعله يدفع ما يحسب عليه من المرتبات مرتاحا راضيا .

عيب ثالث — أن الدكتور أكد أن كل تأخير في طبع الكتاب يستدعي إطالة مدة ذلك الطبع يتحمل الملتزم مسؤوليته وتحمسب عليه المرتبات مدة التأخير . وهذا غبن فقد يكون التأخر مترتباً على إهمال المطبعة لا طبيعة كتاب الملتزم . ثم إن الملتزم في هذا النظام مستبد به لا يملك ما يملكه غيره من أصحاب المعاملات من حرية المناقشة والمساومة بل إن نفقات الكتاب التي يدفعها تكون على ما يبدو أشبه شيء بضريبة تفرض عليه فرضاً .

عيب رابع — هو أن الحكومة لو صح كلام يرون تتقاضى ربحاً في طبع الكتاب أكبر بكثير مما يجب عليها من تشجيع طبع الكتب ونشرها . فالمثل الذي أورده الدكتور يرون يظهر أن نسبة ربح الحكومة في طبع كتاب ما تبلغ ٥٠٪ فهي تأخذ من الملتزم ١٨ ألف قرش إذا بلغ مجموع ما تكلفه الكتاب ١٢ ألفاً . فهي تبيع النصف وهذه نسبة عالية جداً فيها غبن على الملتزم وفيها إسراف من جانب الحكومة . على أن هذه النسبة قد خفضت فيما بعد إلى ١٠٪ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية وهو ربح معقول جداً . ثم إن يرون لم يبين لنا كيفية الدفع في هذا النظام والظاهر أن النفقات المحددة كانت تدفع فوراً وفي هذا إرهاب الملتزم الطبع فبينما هو يدفع ثمانية عشر ألف قرش دفعة واحدة فإنه ينتظر أن يجمعها من بيع الكتاب نسخة نسخة .

عيب خامس — يكن في مبدأ إضافة كل عجز في المواد على «روك التشيل» . فهذا باب واسع أمام كل مهمل في عهده وكل قليل الذمة ، إذ يمكنه أن ينسب العجز والتلف إلى العمل ، ويخص بذلك الفترة التي يطبع بها كتب الملتزمين لتطمئن الحكومة إلى أن عهدها ستستكمل دون خسارة عليها فلا تطول المداينة ولا يشتد الحساب . وعندنا حالة صارخة من حالات ظلم المطبعة للملتزمين من طريق روك التشيل . فهي مراسلة من ديوان المدارس إلى المطبعة ورد :

«الخواجه والماس أخبر أن التذاكر الذي صار طبعها له أعطى له مقايضة عن تكاليفها مبلغ عشرون غرش ونصف فضه والآن أعطى له هذه المقايضة مندرجا بها مبلغ ما غرش

وسبعة غروش وكسور روكيه خلاف المبلغ المتقدم ذكره مع أنه مستكثر هذا المبلغ بداعي أن هذه شئ، وباهى ومع ذلك الورق من طرفه ليس من الميرى وحيث ما فهم (ما هنا للنهى) أسباب إضافة هذه الروكية جميعها على تشغيل ذلك التذاكر لزم شرح هذا لكم لتفيدون عن ذلك^(١) .

فهذه ليست حالة كتاب وإنما حالة تذاكر لعلها دعوة لولية أو لاحتفال، ولعلها إعلان عن قاموس الفيروز بادى الذى كان يزعم والماس طبعه فى بولاق لحسابه وكان يعان عنه فى أوربا قبل تمام الاتفاق على طبعه . أحضر والماس الورق من عنده وطلبت المطبعة فى مقايستها عشرين قرشا ونصف فضة أجرة للطبع وربما ثمنا للداد ، وهو مبلغ يظهر تفاهة العملية . وفى النهاية يفاجأ الرجل بإضافة مائة وسبعة من القروش إلى المبلغ الأصلي ، أى أنه طوّل بدفع ستة أضعاف التقدير الأصلي قيمة ما نال هذه العملية البسيطة من روكية التشغيل أى من ثمن الناقص والتالف .

فاذا رجعنا إلى الوثيقة السابقة الخاصة بما ظهر من العجز عند حسنين الطالبواوى وجدنا أن العجز فى حاله قدر بأربعة عشر قرشا نظير أربعة أرطال ونصف رطل من الحديد والظهر وقوالب السبك . وعلى هذا الأساس يكون قيمة العجز فى حالة تذاكر والماس هو ستة وثلاثون رطلا من المعدن تلفت أو تاكلت فى أثناء طبع عدد من التذاكر كانت من القلة بحيث قدرت المطبعة لطبعها عشرين قرشا لا غير . فكم تكون جملة العجز فى هذه الحالة إذا كان هذا القدر الجسم هو نصيب عدد من التذاكر من روك التشغيل الذى وزع على كل الملتزمين الذين تعاملوا مع المطبعة فى تلك الفترة .

وكما أن النظام عيوباً فله أيضاً حسنات . فهو نظام قوى لا يمكن أن تتطرق المحاباة إليه . فلو قد كان قائماً على المساومة وتقدير رجال الديوان أو المطبعة لأمكن أن يحاسب بعض الملتزمين دون البعض الآخر ، فيكّل أولو الأمر بكيلين أو أكثر على حسب شخصية الملتزم وعلاقته بهم . ولكن النظام ثابت ليس فيه مجال للمحاباة لأنه يقوم على عدد صفحات الكتاب وعدد نسخته والمدة التى استغرقها فى الطبع وعدد العمال الذين اشتغلوا فيه ومرتباتهم

(١) دفاتر صادر القروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠١٩ وثيقة رقم ٤٣٣ من ديوان المدارس إلى المطبعة فى ٢٩ صفر سنة ١٢٦١ — (٩ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات عايدى .

وكلها أسس مادية لا يختلف فيها تقدير عن تقدير . ثم إن النظام كما هو لو نفذ بأمانة من جانب عمال المطبعة وإذا استثنينا مبدأ "رؤك التشغيل" وبعض المرتبات نظام عادل بين الملتزم والديوان . فهو عبارة عن تأجير جزء من المطبعة للملتزم يتفق عليه مدة انتفاعه به وهو أساس عادل . وهذا إلى أن النظام أدى إلى طبع كثير من الكتب على نفقة الملتزمين الذين كسبوا من تجارتهم ونشروا الكتب في وقت لم يكن فيه وسيلة أخرى لنشرها .

وإذا كان في ظاهر النظام بعض الغبن وإذا كان ينذر بكثرة النفقات بدرجة يستحيل معها أن يربح الملتزم ويتشجع على طبع كتب على نفقته فإن الحقيقة كانت عكس ذلك بالمرّة ، فقد يهول الإنسان أن يحسب على الملتزم نفقات عدد كبير من موظفي المطبعة وعمالها مدة شهرين أو ثلاثة أو أربعة على حسب حجم الكتاب . ولكن هذا الشعور يخف بل ويتلاشى إذا عرفنا أن هذا النظام وضع واتبع في عهد كان فيه شيخ الأزهر لا يزيد راتبه عن خمس وعشرين كيسة في السنة أي عشرة جنيهات ونصف جنيه في الشهر ، وكان راتب وكيل المديرية أربعة جنيهات ، وكان راتب ناظر القسم أي ما هو في مكان المدير الآن ستة جنيهات ، وكان راتب كتاب الدواوين مائة وثلاثين قرشا ، وكان طالب البعثة بعد عودته من فرنسا لا يتقاضى أكثر من جنيه ونصف جنيه^(١) .

ومما يثبت تماما أن النظام لم يكن جائرا في مجته ولم يكن ضارا بانتشار الكتب في شيء تقرير الدكتور بيرون نفسه عنه فهو يقول بعد أن شرحه ما ترجمته :

« ومهما عظمت قيمة نفقات الكتاب المطبوع فإن الملتزم يربح دائما نصف هذه النفقات فيما لو بيع الكتاب^(٢) » .

وهذا النص لا يترك عندنا مجالاً للشك في صلاحية ذلك النظام وفائدته بالرغم من عيوبه . والنظام بعد هذه العبارة من رجل خبير به مارسه بنفسه وعومل به لايحتمل نقدا ولا تجارحا .

ولكن الدكتور بيرون يقرر أيضا في نفس خطابه السابق أن الملتزمين قل إقبالهم على طبع الكتب على حسابهم بمطبعة بولاق . قال : « بل انعدم هذا الأمر من مدة » . فكيف

(١) رجعت في هذه المرتبات إلى أوامر محمد علي باشا بدار المحفوظات ثم إلى الوقائع .

(٢) خطاب الدكتور بيرون للسيو مول السالف الذكر . المجلة الأسبوعية ج ٢ سنة ١٨٤٣ ص ١٨ .

نفسر ذلك إذن مع ما سبق من قوله إنهم يرجحون نصف ما يدفعون (فيما لو بيع الكتاب) .
تعليل ذلك هو أن الكتب مع مزيد الأسف لم تكن تباع مطلقا . وذلك لأن مصر
لم يكن فيها قراء في ذلك الوقت غير علماء الأزهر ومجاوريه وغير تلاميذ المدارس الحديثة .
أما علماء الأزهر في ذلك الوقت فكل ما وصلنا عنهم من الأخبار سواء كان من الكتاب
المصريين أو من الكتاب الأجانب يؤكد أنهم كانوا قليلي الاطلاع بحيث إنهم لم يكونوا
يعرفون أسماء أشهر الكتب العربية وأن أحب الكتب إلى نفوسهم كانت كتب
الهلل وما ينساق انسياقه من كتب النوادر والحكايات . أما مجاورو الأزهر فقد كانوا
من طراز عصرهم وكانوا فقراء ليس معهم ما يدفعونه ثمن الكتاب . ولذا كانت وسيلتهم
النسخ في كل ما يحتاجون إليه من كتب دراستهم الأزهرية . أما تلاميذ المدارس
الحديثة فكان همهم منصرفا إلى تحصيل العلوم الحديثة التي لم يكن يطبع منها شيء على
حساب ملتمم والتي كانت توزع عليهم مجانا في مدارسهم . ولذا اضطر الملتزمون في توزيع
كتبهم إلى أن يسلكوا مسلكا صعبا ، فكانوا يبعثون بها إلى القسطنطينية وأزمير وبلاد
العرب وغيرها من البلدان^(١) ، لتباع هناك حيث القراء أكثر ومجال البيع أوسع ، ولا يخفى
ما في هذا التصدير من المشقة العظيمة التي ما كان أغنى الملتزم عنها فيما لو وفر نقوده
وعاش عيشة أهله على النسخ وبيع المخطوط من الكتب إن كان محترفا بالمناجزة فيها
أو إبقاء المخطوط عنده يتمتع هو بقراءته والنظر فيه إن كان من غواة الكتب وهواة
المطالعة ذوي الأرزاق الموفورة .

من هذا نرى أن نظام الطبع بالمطبعة لم يكن مسئولاً عن إجماع الملتزمين عن طبع
الكتب بها ولم يكن مدينا في ما ترتب على ذلك من عدم انتشار الكتب بل المسئول
هو حالة مصر في ذلك الوقت وعدم وجود قراء بين أهلها . وإذا كنا الآن نشكو من
قلة القراء ومن صعوبة توزيع الكتب المطبوعة فلا غرابة في أن يشكو الملتزمون من ذلك
قبل الآن بقرن من الزمان . فالمسئول أماننا عن إجماع الملتزمين عن طبع الكتب ليس
هو نظام المطبعة بل هو عصر البيكوات الممالك بما كان فيه من جهل ورذيلة .

(١) نفس الخطاب السابق ص ١٨ . وأيضا قائمة مطبوعات بولاق لبيانكي . المحلة الأسبوعية نفس العدد

الفصل الثامن

حياة المطبعة في عهد محمد علي

مر تاريخ مطبعة بولاق في أدوار مختلفة تفاوت بينها تقدما وتأخرا ، إلا أنها ظلت في كل تلك الأدوار مبعثا لنور العلم والمعرفة ووسيلة هامة لنشر الثقافة في مصر .

ابتدأت المطبعة ابتداء بسيطا كانت فيه قليلة المعدات محددة الغرض إذ كانت آلاتها لا تزيد على ثلاث آلات وحروفها لا تربو على مجموعة واحدة ، وإذ كانت لا يطبع بها إلا تعليمات الجيش وهي لم تكن تزيد على أربعة كتب في السنة بل لم تزد في بعض السنين على كتابين . ونحن نلاحظ هذه الحياة البسيطة في تاريخ المطبعة منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فهي إلى تلك السنة قليلة الإنتاج غير منتظمة التقدم ولا مطردة النمو . بلغ عدد مطبوعاتها في بعض السنين ما لا يزيد على كتاب أو كتابين ، وما كان يزيد إنتاجها في إحدى السنين إلا ليهبط هبوطا بخائيا عظيما في السنة التالية لها مباشرة . ولكن ابتداء من سنة ١٨٣٣ نلاحظ حياة جديدة في المطبعة فيها قوة وفيها نشاط وفيها تقدم مطرد . فطبوعاتها تزيد على خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل تلك السنة وتستمر هذه الزيادة من سنة إلى أخرى .

وهذا الانقلاب في تاريخ المطبعة له أسباب أحدثت تأثيرها في المدة من إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ فأوجدت بعد ذلك التاريخ عصرا جديدا في حياة المطبعة تلمسه في المدة من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ عوامل أخرى من نوع آخر في الظهور والتأثير . أما تلك العوامل التي أدت إلى دخول المطبعة في دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢ فهي :

أولا — إنشاء المدارس ، فبند أنشئت المطبعة توالى إنشاء المدارس مدرسة بعد أخرى ففتحت مدارس الطب والصيدلة والكيمياء ثم المدارس الحربية على اختلاف أنواعها ومدارس الهندسة والزراعة واللغات وغير ذلك من أنواع المدارس . وقد كان تلاميذ تلك

المدارس في حاجة إلى كتب يتعاملون منها و يقرءون فيها وكان لابد من طبع هذه الكتب في مطبعة بولاق . وهكذا اتسعت دائرة العمل بالمطبعة وتعددت أنواع مطبوعاتها فبعد أن كانت قاصرة على تعليمات الجيش وقوانينه أصبحت تشمل كتب المدارس . وقد كانت هذه أكثر من تلك عددا وأوسع انتشارا . وبذلك كان إنشاء المدارس عاملا من عوامل انتعاش المطبعة بعد سنة ١٨٣٢

ثانيا — نشاط حركة الترجمة وما كان من اهتمام محمد علي باشا بنقل الكتب من اللغات الأوروبية إلى اللغة العربية . واهتمام الباشا بالترجمة مشهور ، فقد كان في كل مدرسة قلم خاص بترجمة الكتب الأوروبية التي تختص بما يعلم في المدرسة من العلوم . وكانت مهمة أساتذة المدارس لا التدريس فقط ، بل أيضا ترجمة الكتب من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية^(١) . وأنشئت مدرسة خاصة بالترجمة هي مدرسة الألسن . هذا علاوة على أقلام الترجمة التي أنشئت لتباشر ترجمة الكتب في مختلف العلوم . هذا إلى أن أعضاء البعثة الأولى التي أوفدها الباشا في سنة ١٨٢٦ إلى فرنسا قد عادوا إلى مصر في سنة ١٨٣٢ وثابت أنهم جميعا استخدموا بعد رجوعهم في ترجمة الكتب بالإضافة إلى أشياء أخرى . وليس من شك في أن هذا النشاط الهائل في الترجمة قد أمد مطبعة بولاق بمدد لا ينضب معينه من الكتب التي سببت انتعاشها في سنة ١٨٣٣ أي بعد رجوع تلك الطائفة من المترجمين مباشرة . وقد أنشئت أقلام عديدة للترجمة برئاسة بعض هؤلاء من أمثال رفاعه بك ومحمد افندي بيومي وأضرابهم من مشاهير المترجمين . بل غالى محمد علي في تكليف هؤلاء الطلاب بالترجمة فأمرهم بترجمة ما يدرسونه من الكتب وهم يطلبون العلم في أوربا كما يتضح من أمر صدر من الباشا إلى باغوص بك في أغسطس سنة ١٨٣٣ ترجمته :

« كان تنبه على كلوت بك بالزام الطلبة الذين أرسلوا إلى أوربا لتلقي فنون الطب بها بترجمة الكتب التي يدرسونها أولا بأول إلى العربية وإرسالها . فإذا لم تكن وصلت التراجع يكتب للطلبة أنفسهم على أوامر من الحكومة بختمنا الموجودة بطرف زكي افندي

مأمور ديوان خديوى بالإسكندرية بمعنى ذلك بحيث تكون الأوامر بالعزبى لأولاد العرب وبالتركى لأولاد الترك . وعرض ما يكتب قبل إرساله^(١) .

وهذا الأمر يوضح أكثر من أى شئ آخر انتعاش حركة الترجمة ذلك الانتعاش الذى كان من نتيجة ترجمة مئات الكتب من اللغات الأجنبية زادت ثروة اللغة العربية وطبعت مطبعة بولاق فساعدت على دخولها فى دور جديد من الانتعاش والرقى والإنتاج .

ثالثا — تخصيص عدد من أعضاء البعثات لتعلم فنون الرسم والحفر والطباعة .

وقد ورد ذلك فى تقرير رفعه المسيو جومار مدير البعثة المصرية فى باريس للجمعية الآسيوية عن البعثة الأولى التى أوفدها الباشا إلى باريس فى سنة ١٨٢٦ فقد جاء فى هذا التقرير ما ترجمته :

« يتعلم بعض الطلاب الرسم كتمهيد لتعلم حفر الخرائط وهندسة البناء والآلات والطبع على الحجر . وهؤلاء هم الذين سيأثرون حفر لوحات كتب العلوم التى ستترجم إلى العربية . وهم يتعلمون أيضا فن الطباعة^(٢) »

ثم سمي طالبين قال إنهما يتعلمان « الحفر والطباعة والنقش على الحجر » وهما حسن الوردانى المولود فى القاهرة وعمره ١٧ سنة ومحمد أسعد المولود فى القاهرة وعمره ١٥ سنة^(٣) .

ولم ينس محمد على المطبعة فى بعثاته التالية لتلك البعثة الأولى فخصص طالبين آخرين من بعثة سنة ١٨٢٧ (١٢٤٢ هـ) لتعلم فن الحفر والرسم وهما محمد مراد ومحمد إسماعيل^(٤)

(١) أمر من محمد على باشا إلى باغوص بك فى ٢٢ ربيع الأول سنة ١٢٤٩ كراسات ملخصات الأوامر العلمية ، كراسة ١٦ ، ص ٣١٤

(٢) Jour. Asiat., 2 me Serie, Tome II, 1828, p. 107. Hamont. L'Egypte sous M.A., Vol I, Ch. VII, p. 185.

(٣) نفس تقرير المسيو جومار السابق بالمجلة الآسيوية . وعه أخذ أيضا هامون ص ٨٧ . وأيضا تقويم النيل ج ٢ . وأيضا البعثات العلمية للأمر عرطوسون ص ٢٨ و ص ٤٢

(٤) Clot Bey—Apérçu Sur l'Egypte, Tome II, P. 335—336. (٤)

إلا أن هذا العامل الهام لم يؤثر في إنعاش المطبعة بالحد الذي يتوقعه الإنسان منه فقد كانت حكومة الباشا تستخدم أعضاء البعثات بعد عودتهم من أوروبا في غير ما تعلموه وبذلك كانت تخسر تعلمهم وخبرتهم التي اكتسبوها مدة طلبهم العلم هناك . يقول هامون ما ترجمته :

« إن أفراد البعثة عند عودتهم إلى مصر لم تضعهم حكومة الباشا في الوظائف التي تناسب ما تخصصوا فيه من ضروب العلوم والفنون وإنما وضع كل واحد منهم في وظيفة تحتاج غير ما تعلمه في باريس . فمثلا — مختار افندى (مختار بك) وأحمد افندى (أحمد بك) عينا لمراقبة الأشغال العمومية مع أنهما تخصصا أثناء بعثتهما في فن الحرب . وعين محمود افندى الذي تخصص في البحرية ناظرا للآلية باسم محمود بك . واسطغان افندى الذي تخصص في السياسة ودرسها دراسة خاصة عينته الحكومة في نظارة المعارف العمومية . ومحمد بومى الذى درس المياه عين مدرسا للكيمياء في مدرسة بولاق وهكذا^(١) . ويضرب سانت جون بعض هذه الأمثلة لشبان تعلموا فن السياسة ثم استخدموا في ترجمة قوانين حربية ثم يعاق على ذلك بقوله ما ترجمته :

« وهكذا بدلا من أن يستخدموا في المصالح العامة تحت إشراف رؤساء الحكومة حيث يمكنهم أن يقترحوا إصلاحات نافعة بما اكتسبوه من خبرة وبما فيهم من تمس فانهم يصرفون كل وقتهم في عمل غريب كل الغرابة عن دراساتهم بعيد كل البعد عن مداركهم وأفهامهم^(٢) . »

ويقرر مثل ذلك أيضا "ييتس Yates" فيقول : « ... وحتى الذين تعلموا في إنجلترا وفرنسا لا يكفون بعد عودتهم بعمل أى شئ يتصل بما تعلموه^(٣) . »

وعلى هذا النحو يمكننا أن نقول إن أعضاء بعثة الحفر والطباعة لم يستخدموا في المطبعة بعد عودتهم حتى يحدثوا أثرا هاما في حياتها . وهذا هو ما حدث بالفعل فالتأثير

(١) Hamont—*L'Egypte Sous M.A.* Vol I, Ch. VII, p. 194.

(٢) سانت جون — كتابه المتقدم : ج ٢ ، الفصل السابع عشر ، ص ٤٠٤

(٣) Yates—*The Modern History and Conditions of Egypt*, Vol. I, p 510.

هو أن حسن الورداني عين بعد رجوعه مدرسا للرسم بمدرسة المهندسخانة ببولاق ، وأن محمد أسعد عين في الأرسنة ، وأن محمد اسماعيل عين مدرسا بمدرسة الطوبجية^(١) . وبذلك تكون المطبعة قد خسرت خسارة عظيمة .

وهذا النقد من جانب هؤلاء الكتاب على صحته من ناحية الحقائق الظاهرة يقوم على عدم فهم لطبيعة حكومة محمد علي في مصر .

فالاقتصار على وظيفة واحدة لم يكن من نظام حكومة الباشا . وعلى ذلك لا يمنع استخدام هؤلاء الشبان في وظائف أخرى كالتدريس من أن يكفوا بنقش لوحات الكتب ورسوم المطبوعات . فحسن الورداني الذي عين مدرسا بمدرسة الهندسة حفر من غير شك اللوحات الهندسية اللازمة لكتب الفن الهندسي . ومحمد اسماعيل الذي عين في مدرسة الطوبجية حفر من غير شك لوحات الكتب الحربية ورسومها . وقد كان من أثر هؤلاء أيضا أن فتحت مدرسة خاصة بتعليم الحفر والنقش كما جاء في تقرير المستر « هولرويد Holroyd » عن مصر في سنة ١٨٣٧ فقد ذكر فيه ضمن قائمة عن المدارس المصرية : « مدرسة للحفر في بولاق (أنشئت حديثا) يديرها رجل مصري اسمه حسن افندى (الذى تعلم في فرنسا) . وعدد تلاميذها عشرة تلاميذ^(٢) » . ومن المؤكد أن حسن افندى هذا ناظر مدرسة الحفر هو حسن الورداني عضو بعثة الطباعة والحفر في إرسالية سنة ١٨٢٦

وعندنا دليل ثابت على أن حسن افندى الورداني هذا ترك كل هذه الوظائف واشتغل «رسميا» بالمطبعة خاصة . وقد ورد اسمه في جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) ضمن موظفي المطبعة وكتب أمام اسمه «رسم» وأمام مرتبه ٧٥٠ قرشا^(٣) . وهذا دليل على أنه كان رسميا بالمطبعة في سنة ١٨٤٤ ولا بد وأنه كان يشغل هذه الوظيفة قبل هذه السنة بسنوات عديدة ولكن يمنعنا من تحقيقها أن دفاتر سنة ١٢٦٠

(١) تراجع هذه التبعيات في تقويم النيل : ج ٢ الملحق الخاص بالبعثات . ثم بكتاب البعثات العلمية للامير

عمر طوسون .

(٢) Arthur T. Holroyd, *Egypt and Mohamed Ali Pasha in 1837*, P. 9. (٢)

(٣) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق — دار المحفوظات المصرية — مخزن المعاشات . دفتر رقم ١

(١٨٤٤) هى أقدم دفاتر استحقاقات محفوظة فى مصر . وكذلك عين بها أحمد العطار بعد أن عاد من ^(١) فرنسا ومن ذلك نرى أن إيفاد مثل هؤلاء الشبان رقى مطبوعات بولاق وهذب صناعة الطبع بها . وبذا يكون ذلك عاملا من عوامل دخول المطبعة فى دور انتعاش بعد سنة ١٨٣٢

رابعا — نقل المطبعة من مكانها الأول إلى مكانها الحالى الفسيح فى سنة ١٨٣٩ وقد سبق بيان ذلك وشرحه فى فصل مقدم . وليس من شك فى أن نقل المطبعة إلى مكان فسيح ساعد على اتساعها وانتعاش حركة الطبع بها .

خامسا — زيادة آلات المطبعة وعددها . وقد سبق فى فصل مقدم أن شرحنا صناعة الحروف فى المطبعة وما نتج عن ذلك من زيادة مجموعات الحروف وزيادة عدد آلات المطبعة بشراء خمس آلات جديدة من باريس فى سنة ١٨٣١ وليس من شك فى أن هذا زاد قدرة المطبعة على الإنتاج .

سادسا — نجاح مشروعات محمد على المالية والإدارية إلى سنة ١٨٣٠ فان هذا النجاح سبب انتعاشا فى كل مرافق الحياة المصرية وكانت المطبعة إحدى هذه المرافق التى انتعشت بعد هذا النجاح الذى صادف الباشا فى مشروعاته . وبيان ذلك أن محمد على باشا لما استتب له الأمر فى مصر وطد العزم على إصلاح أحوالها وتحقيقا لذلك قام بمشروعاته المالية والإدارية المشهورة . وقد ظلت تلك المشروعات فى دور التجربة إلى سنة ١٨٣٠ حين بدأت تتجج وتظهر فائدها ويترد تقدمها وعلى ذلك أخذت سياسة الباشا تستقر ابتداء من تلك السنة وعلى ذلك دخلت مشروعات الوالى فى دور نجاح واستقرار ابتداء من ١٨٣٠ وكانت قبلها فى دور تجربة . ولا شك فى أن نجاح المشروعات واستقرار السياسة كان عاملا هاما فى تحسين الحالة المالية لمصر وبالتالى فى انتعاش الأحوال بها . وقد غمر هذا الانتعاش مطبعة بولاق ضمن ما غمر من نواحي الحياة المصرية . ونحن إذا قلنا إن المدة التى تبدأ من ١٨٣٠ كانت عصر حياة جديدة فى المطبعة فانه من الحق أن نقول إنها أيضا كانت عهدا جديدا فى تاريخ مصر الحديث بوجه عام .

(١) دفاتر ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٨ ، وثيقة ٦٥٢ ، محفوظات عابدين . وقد ترجمه أحمد العطار وهو يابى فى فن الطباعة على الحجر ما زال موجودا بخطه فى دار المحفوظات بالقاهرة .

لهذه الأسباب دخلت مطبعة بولاق في دور انتعاش عظيم بعد سنة ١٨٣٢ حتى أن مؤرخيها قالوا إن المدة بين ١٨٣٣ و ١٨٤٢ هي عصرها الذهبي في عهد محمد علي ^(١) . والفرق بين هذا العهد وعهدها السابق له أى منذ إنشائها إلى سنة ١٨٣٢ يتضح من نظرة إلى إحصاء لما أصدرته من المطبوعات في كل منهما :

السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة
١٨٢٢	١	١٨٢٨	١٠
١٨٢٣	٣	١٨٢٩	١
١٨٢٤	٦	١٨٣٠	٧
١٨٢٥	٩	١٨٣١	٧
١٨٢٦	١٢	١٨٣٢	٢
١٨٢٧	٦		

فواضح من هذا الإحصاء لإنتاج العهد الأول أنه ليس هناك زيادة مطردة في الإنتاج وأن عدد مطبوعات المطبعة ما كان يزيد في سنة إلا ليقبل قلة فاحشة في التي تليها . وليس هذا من دلائل التقدم والرقى اللذين لا مقياس لهما غير اطراد الزيادة في الإنتاج . ونحن لا يمكننا إزاء هذا التذبذب في المحصول إلا أن نقول إن المطبعة في هذا العهد الأول كانت في دور تجربة شأن بقية مشروعات الوالى .

(١) يانكي — المجلة الأسبوعية الفرنسية سنة ١٨٤٣ : ج ٢ ، ص ٢٤

جيز — تاريخ الطباعة في مصر — المقالة الثانية . مجلة المجمع العلمي المصرى : ج ٢ سنة ١٩٠٨ ص ٢٠٥ لاحظ الكاتبان ذلك الانتقال في حياة المطبعة بالنظر إلى مطبوعاتها ولكنهما لم يوردا أسبابا لذلك . وقد أوردنا الأسباب كما تراءت لنا في الفقرة المقدمة .

على أن التقدم والرق يتضحان من الإحصاء التالى وهو خاص بالعهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ :

عدد مطبوعات المطبعة	السنة	عدد مطبوعات المطبعة	السنة
١٦	١٨٣٨	٨	١٨٣٣
١٧	١٨٣٩	٩	١٨٣٤
٢٥	١٨٤٠	١٧	١٨٣٥
٢٦ (ومنها ٧ كتب طبع حجر)	١٨٤١	١٨	١٨٣٦
١٤	١٨٤٢	١٨	١٨٣٧

وواضح من هذه الأرقام أن هناك زيادة مطردة فى الإنتاج وأن هناك أيضا كثرة فى عدد المطبوعات تطرد من سنة لأخرى . وهذا دليل مادى ملموس على الانتعاش الذى صادفته المطبعة فى ذلك العهد . فمجموع ما أصدرته المطبعة فى العهد الأول وهو إحدى عشرة سنة هو ٦٤ كتابا . أما مجموع ذلك فى العهد الثانى وهو عشر سنوات فقط فهو ١٦٨ كتابا فإذا أضفنا إليها ١٣ كتابا طبعت فى هذا العهد ولكنها لم ترد فى الإحصاء لأنها طبعت فى تواريخ غير مؤكدة (إلا أن الثابت أنها طبعت جميعا فى سنى ذلك العهد) كان مجموع ما أصدرته فيه هو ١٨١ كتابا . ولهذا ما قلنا من أن العهد من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ كان عهدا ذهبيا فى تاريخ مطبعة بولاق .

ونحن نلمس أهمية هذا العهد فى تاريخ المطبعة فى اهتمام الباشا نفسه بها ورغبته فى معرفة كل شئ عنها فقد أصدر أمرا فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥) إلى ناظرها فاتح افندى يأمره فيه « بتحرير كشف ببيان الكتب الجارى طبعتها وبعدد الملائم التى تاتى يوميا والأنفار الشغالة التى تشتغل فى طبعتها مبينا به العملة الشغالة بالمقولة أو بالمساهية مع

بيان ماهيات المصححين لضرورة لزوم ذلك بطرفنا^(١) . فطلب الباشا لهذا البيان المفصل عن المطبعة وحالة العمل بها وما يشغل فيها من الموظفين والعمال يظهرنا على الاهتمام الذي صادفته المطبعة في ذلك العهد . وهذا الأمر وما يتضمنه من الاهتمام لا نجد له مثيلا في العهد السابق .

ونحن نلمس أيضا انتعاش المطبعة في ذلك العهد بالموازنة بين ميزانية المطبعة في سنة ١٨٣٣ وميزانيتها في سنة ١٨٤٢ وهما حدا ذلك العهد :

السنة	مصرفات المطبعة
١٨٣٣	٣٥٠ كيسا (أى ١٧٥٠ جنيا)
١٨٤٢	١١٩ قرش ١٣٨٦ » (أى ٦٩٣١ »)

فمصرفات المطبعة في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٣٣ بلغت ١٧٥٠ جنيا^(٢) على حين أن مصرفاتها في ميزانية الحكومة لسنة ١٨٤٢ بلغت ٦٩٣١ جنيا و ١١٩ قرشا^(٣) . وقد كتب أمام هذا المبلغ في مفردات الميزانية هذه العبارة : « لزوم تشغيل المطبعة » . وورد ضمن مفردات هذه الميزانية مبلغ ٧٨,٧٨٩ كيسا و ١٩٩ قرشا كتب أمامها « لالاهيات » وهذا يظهرنا على أن المبلغ السابق ذكره أمام مصرفات المطبعة لم يكن إلا نفقاتها فقط من أثمان الورق والمداد ومستهلكات الآلات وما أشبه ذلك ، أما مرتبات موظفيها وعمالها فتخرج عن هذا المبلغ وتدخل في باب « الماهيات » . وهذا واضح في قوله الماهيات من غير تحديد مصلحة من المصالح مما يجعلها تشمل ماهيات جميع موظفي الحكومة بشكل عام ، وأيضا من عبارة « لزوم تشغيل المطبعة » وفيها عملية الطبع أظهر من مرتبات الموظفين . وعلى ذلك تكون مصرفات المطبعة في سنة ١٨٤٢ قد زادت إلى أربعة أمثال ما كانت

(١) أمر من محمد علي باشا إلى فاتح أفندي ناظر المطبعة في ١٥ صفر ١٢٥١ (٢ يونيو ١٨٣٥) دفاتر

العية تركي ، دقتر رقم ٦٢ ، وثيقة رقم ٦٤١ ، محفوظات عابدين

(٢) *Measur-Histoire Sommaire de L'Egypte sous le Gouvernement de M.A. P. 155* (٢)

Bouring-Report on Egypt and Gaudia.

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية التركية ، دقتر ٣٣٨ . كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٣٦ ،

ص ٧٠٣ (محفوظات عابدين)

عليه في سنة ١٨٣٣ وهذا هو أكبر دليل على بيان ما للعهد في صور بين هاتين السنتين من القيمة والأهمية في حياة مطبعة بولاق .

ويتضح نشاط المطبعة في ذلك العهد أيضا من أوصاف السياح ونقار يرمعونها في ذلك العهد فكلهم يتررون أن المطبعة مطردة التقدم نشيطة الحياة وأن عمالها أكفاء على جانب عظيم من حذق الصناعة والتضلع في المهنة . ويزيد اللورد « لندساي » Lindsay الذي كتب في سنة ١٨٣٥ بأن يقول ما ترجمته : « وهناك شجار بين المطبعة والخازن من نوع الشجار الذي بين المعدة والأعضاء ولا يندرج أن ينتهي هذا الشجار إلا بعد رمضان (١) » . ونحن لو نظرنا إلى الإحصاء السابق لمطبوعات بولاق للسنة سبب هذا الشجار ، فمطبوعات المطبعة زادت في سنة ١٨٣٥ إلى ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة لها ، فهي قد بلغت ١٧ كتابا بعد تسعة كتب . ولا شك في أن هذه الزيادة الفجائية أزعجت مصالحة المهمات فنشأ الشجار الذي روى خبره الكاتب . ولكن يظهر من بقية الإحصاء أن المعدة تغلبت على الأعضاء وأن المطبعة انتصرت على الخازن واستمرت في إنتاجها الكبير .

وقد ولي المطبعة في عهدها السابقين (منذ إنشائها في سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٣٢ ثم عهدها الذهبي من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢) عدد من النظار لا نشك في أن نجاحها وانتعاشها كان يرجع إلى حد كبير إلى نشاطهم وخبرتهم وحسن قيامهم بأعباء نظارة المطبعة . وهؤلاء النظار هم مع مدد نظارتهم كما يلي (٢) :

نقولا المسابكي من إنشاء المطبعة في أوائل سنة ١٢٣٥ هـ وأواخر ١٨٢١

إلى ٢٦ ذو الحجة ١٢٤٥ — ١٩ يونيو ١٨٣٠

(١) Lord Lindsay, *Letters in Egypt, Edom, and the Holy Lands*, Vol II, p. 60

(٢) مرجعا في هذه التواريخ هي القائمة التي حررها موظفو القلم التركي بدار المحفوظات في سنة ١٩٠٨ هـ . على طلب مصلحة الأموال المقررة ثم ما ورد عن هؤلاء النظار في الوقائع المصرية والأوامر العلية . وقد تبين لي خطأ التواريخ الواردة في القائمة الأولى وهذا طبيعي لأن هؤلاء الموظفين كانت مهمتهم حساب معاشات الموظفين فكانوا يذكرون أمام كل ناظر مدة خدمته كلما مع أنه قضى معظمها في وظائف أخرى غير نظارة المطبعة . ولذا تدخلت التواريخ في القائمة بشكل مضلل . ولكنني استطعت بمقارنة تواريخ القائمة بما ورد عن النظار في الوقائع والأوامر العلية أن أحدد المدة التي حددتها أمام كل ناظر متفقا مع القائمة في نادر الأحوال ومختلفا معها في أغلبها . وفي هذا البيان عني عن ذكر طريقتي في تحقيق كل تاريخ على حدة لأن هذا أمر بطول بما شرحه .

عبد الكريم افندى ... من ٢٦ ذو الحجة سنة ١٢٤٥ — ١٩ يونيه ١٨٣٠ إلى
حوالى ربيع الأول ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣

قاسم شاهد الكيلانى ... من حوالى ربيع الأول سنة ١٢٤٩ — حوالى يوليه ١٨٣٣
إلى حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥

فاتح طاغستانى ... من حوالى جمادى الثانية سنة ١٢٥١ — حوالى سبتمبر ١٨٣٥
إلى ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠

حسين راتب ... من سنة ١٢٥٦ هـ — ١٨٤٠ م ويستمر إلى ما بعد
سنة ١٨٤٢ وهى نهاية العهد الذى نحن بصددده . فيظل
ناظرا إلى ٢٨ رمضان ١٢٦٤ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨

ينتهى دور الانتعاش هذا فى تاريخ المطبعة فى سنة ١٨٤٣ حين تبدأ تدخل فى دور جديد
من الصعب وصفه وتحديدده فلا نقول دور اضمحلال بل نقول دور خمود وفتور .

ولم تكن المطبعة وحيدة فى هذا الشأن الحديد من الخمود والفتور ، بل كانت تسير فيه
مع بقية مشروعات الباشا مدفوعة كلها بالظروف السياسية التى أحاطت بالوالى والولاية
قبيل ذلك التاريخ .

إلى سنة ١٨٤٠ كان محمد على باشا ناجحا تمام النجاح فى مشروعاته على اختلاف أنواعها
سواء كانت سياسية أو حربية أو اقتصادية أو إصلاحية . ولكن منذ تلك السنة ١٨٤٠
يبدأ الفشل يدب فى تلك المشروعات بادئا بالسياسية منها والحربية متمشيا منهما إلى الأنواع
الأخرى . ففى يوليه سنة ١٨٤٠ تعقد معاهدة لندن بين الباب العالى والدول الأوروبية
العظمى (ما عدا فرنسا) على إخضاع محمد على ورده عن اجتياح أملاك السلطان فى الشام
وفى ديسمبر من السنة نفسها يبدأ تفهقر الجيوش المصرية بعد أن تكبدت خسائر فادحة
وهكذا تفشل مشروعاته الحربية فى أقل من رد الطرف . ثم يبدأ الفشل السياسى فيخضع

الوالى للباب العالى خضوعا مطلقا من غير قيد ولا شرط (يناير ١٨٤١) . ثم يتوالى هذا الفشل فى عدد من القرارات التى حدثت من سلطانه وقللت من خطر ولايته الى حد كبير وألزمته بدفع الجزية للسلطان (فبراير ومارس وأبريل ويونيه سنة ١٨٤١) . وهكذا تم الفشل الحربى والسياسى عقب حملة الشام مباشرة وسرعان ما تسرب الى بقية الميادين .

ثم انتقل الفشل الى المالية فإن نفقات الحرب كانت قد أرهقت الخزينة حتى كادت تخلو من المال ثم توالى اتيا ب الكوارث لمرافق مصر حتى كاد الخراب يعم ربوعها ويأتى على مابقى منها . ففي أكتوبر سنة ١٨٤٢ انتشر طاعون الماشية فحصد الأنعام حصدا ذريعا . وتبعه ارتفاع عظيم فى فيضان النيل فطم الجسور وأغرق القرى وخرب البلدان وفى سنة ١٨٤٣ وصل الجراد فاجتاح المزروعات وجعل الحقول قاعا صفصفا (١) .

وقد تركت كل هذه المصائب البلاد فى حالة مالية يرثى لها حتى أشفق الباشا من العاقبة وذهب يطوف فى مديريات القطر لمباشرة الزراعة بعد أن فشل فى ميدانى السياسة والحرب . وفرض عاة ضرائب على المواد التى تدخل القاهرة وعلى المساكن والأرقاء (٢) . ولكن كل ذلك لم يجد نفعا بل ازدادت الحالة سوءا على سوء . فتأخرت رواتب الموظفين ، فما كانوا يتقاضونها إلا نادرا (٣) . واستبدل موظفون مصريون بالموظفين الأجانب فكانوا أقل مرتبات منهم .

ومتى أصاب المالية خال فانه ينتشر الى كل نواحى الحياة فى البلد ، لأن المالية منها بمثابة القلب من الجسم . وعلى ذلك سرعان ما انتقل الفشل من المالية الى المشروعات

Cameron, *Egypt in the Nineteenth Century*, Ch. XVIII, p. 199. Artin, *Lettres* (١)
du Dr. Perron à M. Muhl, VII^{me} Lettre, Kaire, 28 Oct. 1842, p. 82.

(٢) مجموعة خطابات الدكتور بيرون لسيو مول الساقفة الذكر .

الخطاب السادس — القاهرة فى ٢٨ مارس سنة ١٨٤٢

(٣) الخطاب الثالث من المجموعة المقدمة من ٢٠ — ثم تعليق يعقوب أرئين باشا على هذا الخطاب
فى مقدمة الكتاب ص ١٤

الإصلاحية . فسرحت الجيوش واستخدمت بقيتها في الزراعة تحت إشراف ضباطها في شفال ك نبروه ونشرت . وكما كان قيام الجيش سببا في قيام بقية المشروعات الأخرى كالمصانع والمدارس فقد كان انحلاله سببا أيضا في انحلال تلك المشروعات . وقد اجتمع الباشوات إبراهيم وعباس وشريف^(١) في القلعة وأصدروا قرارا به مشروع لتنظيم المدارس من جديد على شكل يكون أكثر اقتصادا في النفقات . وقد عرضوا هذا القرار على الباشا فلم يسعه إلا الموافقة^(٢) . وقد ترتب على هذا القرار إلغاء كثير من المدارس وتقليل تلاميذ المدارس الأخرى ، فمن ذلك مدرسة الطب التي كان عدد تلاميذها ٣٠٠ تلميذ قلل هذا العدد إلى ١٣٠ تلميذا فقط^(٣) .

على أن مطبعة بولاق قد نجت في هذا القرار وخلصت من تلك الأزمة الشاملة وقد يكون هذا دليلا دامغا على أهميتها وقيمتها . لم تقفل المطبعة ضمن ما أقفل ، بل بقيت تعمل وتنتج وإن كانت قد تأثرت بالتيار السائد بعض التأثير ، فقل إنتاجها بعض الشيء وقلت أنواعه وعلى ذلك تدخل المطبعة في دور جديد من حياتها يستمر من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد علي لم تكن فيه متعشة انتعاشها في العهد السابق ، ولم تكن فيه منعومة النشاط بل كانت تؤدي حاجيات العهد بما بقي فيه من نشاط وحياة .

وليس عندنا قائمة مؤكدة بمطبوعات المطبعة في ذلك العهد الأخير حتى يمكننا أن نقدم إحصاء يبين إلى أي حد تأثرت المطبعة بالأزمات السالفة الذكر ويصور حياتها في ذلك العهد . ولكننا ناهس مقتومات ذلك كله في عدد ما أصدرته المطبعة من الكتب في سنة ١٨٤٢

(١) شريف باشا هذا هو أحد أقرباء محمد علي الأقربين ومن أعز المحاصرين له من الأصدقاء . وقد كان حاكما عاما للشام ثم اشتغل ناظرا لدewan المالية بعد الجلاء . (راجع بيقون Paton ج ٢ ص ١١٢) .

(٢) هامون — كتابه السابق : ج ١ ص ٥١٤

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون المالقة الذكر . الخطاب الخامس بتاريخ القاهرة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٤١ ص ٦٨ من الكتاب .

فقد كان ١٤ كتابا بعد أن كانت في السنة السابقة لها (١٨٤١) ٢٦ كتابا . ولا شك في أن هذا الانخفاض السريع في الإنتاج الذي قل إلى النصف كان راجعا إلى نكبات سنة ١٨٤٠ ، فاذا أضفنا نكبات سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٣ أمكننا أن نكون صورة واضحة عن حال المطبعة ومقدار إنتاجها في ذلك العهد : أواخر عهد محمد علي .

على أن عندنا بعض النصوص الهامة التي تقوم مقام الإحصاء في إظهار حالة المطبعة ، وهذه النصوص هي بعض أوصاف معاصرة كتبت عن المطبعة في ذلك العهد الذي نتكلم عنه ، وهي تعطينا صورة واضحة صحيحة عن المطبعة في أواخر عهد محمد علي فن ذلك وصف أعطاه المستر " بيتن Paton " كاتم السر الخاص لقنصل إنجلترا في مصر وهو " هودجس Hodges " حيث ذكر . ووصف هذا الكاتب هام لأن إقامته في مصر ووصفه لأحوالها كانت في الأزمة التي أعقبت الجلاء عن الشام أي من سنة ١٨٣٩ إلى آخر عهد محمد علي ، وقد نبه الرجل إلى أن كتابته كلها قائمة على ملاحظاته الشخصية فلم يصف شيئا لم يره رأى العين . قال الكاتب :

« لا يزال أدهم بك ناظرا لديوان المدارس . وديوانه في حالة مرضية إذا قيس بالمصانع ومؤسسات الباشا الأخرى التي ثبت فشلها سياسيا واقتصاديا . ومطبعة بولاق في نشاط متزايد والكتب المترجمة ككتاب منتسكيو " نهوض الرومان واضمحلالهم " تعمل أبدا على تحطيم حماقات العرب وتدفعهم إلى التفكير ^(١) » .

فاذا أهملنا حماقة الكاتب في قوله " حماقات العرب " يعني المصريين فان الوصف يظهرنا على أن المطبعة لم تمت ضمن ما مات من مشروعات الباشا في أواخر عهده بل بقيت تحييا حياة فيها نشاط وفيها إنتاج . ثم وصف آخر لسائح هو " أمبير Ampère " كتبه في سنة ١٨٤٧ أي في أشد أوقات الأزمة الداخلية يقول فيه :

« بالرغم مما أصاب مؤسسات القاهرة العلمية من الفشل فانا لا ينبغي أن نحرم محمد على نحر إنشائه لمؤسسة هامة تساعد على نشر التعليم في مصر — أعني المطبعة الشرقية — التي أنشأها في بولاق والتي تعمل باستمرار »^(١).

فهذا الوصف كسابقه يثبت أن المطبعة في ذلك العهد الأخير — عهد الاضمحلال — لا تزال تعمل وتنتج . إلا أن إطلاق الوصف كما ورد في كلام الكاتب الأول « نشاط متزايد » أو في كلام الثاني « تعمل باستمرار » لا يعطينا الصورة الواضحة التي نريدها بل قد يكون مضللاً لنا . وعلى ذلك وجب أن نتحدث هذا النشاط وتبين لونه ومداه . ولذلك وجب أن نضيف إلى الوصفين السابقين وصفاً آخر أعطانا إياه الدكتور بيرون في أحد خطابات له للمسيو مول قال الدكتور :

« قل إقبال الملتزمين على طبع الكتب بمطبعة بولاق بل انعدم هذا الأمر من مدة والحكومة نفسها لا تطبع من الكتب في هذه المدة الأخيرة إلا عدداً قليلاً . وهي تقصر اهتمامها في هذه الناحية على الكتب التي تستعمل في المدارس على وجه الخصوص وابتداء من هذا العهد الأخير لم يعد يطبع من أي كتاب إلا أقل من ألف نسخة نظراً لسوء حالة المدارس وقلة عدد ما بها من التلاميذ . وقد اقتضت مهمة مطبعة بولاق الآن على طبع هذه المطبوعات القليلة وما يلزم لمصالح الحكومة من السجلات »^(٢).

وهذا الوصف الدقيق يتحدث لنا نوع نشاط المطبعة ومقداره ويعطينا صورة صحيحة عن حالة مطبعة بولاق في أواخر عهد محمد على فهي مفتوحة تعمل وتنتج إلا أن إنتاجها قل بنسبة ما قلت المدارس وقل عدد التلاميذ . وبطل طبع كتب الآداب وغيرها مما كان خارجاً عن حاجة المدارس لأن هذا النوع كان من الطبيعي أن يعتبر من الكماليات في وقت اشتدت فيه الأزمة المالية واضطربت فيه الأحوال العامة . فأصبح عمل المطبعة

Ampère-Voyage et Recherches en Egypte et en Nobi: "Revue de deux Mondes". (١)

Tome dix, 1847, p. 406.

"Lettre sur les écoles et l'imprimerie du Pasha d'Egypte", Perron à Mohl, Kaire, (٢)

23 Oct. 1842, Jour. Asiat., Serie 4, Tome II, 1843, p. 18.

قاصرا على الكتب المدرسية بقدر ما كانت حالة المدارس محتاجة إليه، أما كتب الآداب العربية أو التركية والفارسية فانقطع عهد طبعها بالمطبعة. وفي ذلك يقول الدكتور بيرون : « إن طبع الكتب العربية والتركية والفارسية الأصلية في غاية الندرة والسبب في ذلك هو أنه يوجد الآن ثلاث مطابع في القسطنطينية. ونفقات الطبع هناك أقل بكثير منها في بولاق . وعلى ذلك كثرت مطبوعات القسطنطينية وقد كانت الكتب في أول الأمر ترسل من مصر إلى القسطنطينية لتباع هناك أما الآن فقد تغير اتجاه هذه التجارة فأصبحت الكتب ترسل من القسطنطينية إلى مصر.....^(١) » .

وهذه العبارة تعطينا وجه اختلاف هام بين المطبعة في عهدي من عهودها ، في عهدها الذهبي من سنة ١٨٣٣ إلى سنة ١٨٤٢ ، وفي العهد التالي له من سنة ١٨٤٣ إلى آخر عهد محمد علي . فهي في الأول كثيرة النشاط متعددة نواحي الإنتاج تصدر فوق الكتب المدرسية المحلية كتباً أدبية أخرى تباع في القسطنطينية وغيرها من المدن كازمير وسلونيك ، بينما هي في الثاني قاصرة النشاط واحدة الإنتاج لا تصدر إلا الكتب المدرسية الضرورية . أما الكليات من كتب الأدب فقد انقطع صدورها . وترتب على ذلك أن تحول تيار تجارة هذه الكتب ، فبعد أن كانت في العهد الأول تصدر من مصر إلى القسطنطينية أصبحت في العهد الأخير تصدر من هذه إلى مصر .

تلك كانت حالة المطبعة في عهدها الثالث من عصر محمد علي أعنى في أواخر ذلك العصر من سنة ١٨٤٣ إلى أن تغرب شمس . وخلاصة وصف تلك الحالة هي أنها كانت نشيطة نشيطة منتجة منتجة ، ما في ذلك شك ، إلا أن هذا النشاط والإنتاج قد قلّ وتحدد عن العهد السابق له بما كان يلائم حالة مصر العامة في ذلك العهد الأخير وما صادفها فيه من محن .

ولنحسب يمكننا أن نقول إن المطبعة انفردت بين منشآت محمد علي بمكانة خاصة بها لم تنلها أي من تلك المنشآت . فهي في العهد الذي كانت فيه كل مؤسسة أخرى معلقة بين الحياة والموت توشك أن تختصر بين آن وآخر كانت المطبعة حية تتمتع بحياة فيها إنتاج

(١) نفس الخطاب السابق للدكتور بيرون : المجلة الآسيوية نفس العدد ، ص ٢٢ و ٢٣

وفيهما نشاط وليس أدل على ذلك من إيراد بيان بعدد موظفيها وعمالها في سنة ١٢٦٠ هـ
١٨٤٤ م وهي سنة متوسطة في العهد الذي نحن بصددده :

عدد الموظفين والعمال	نوع الوظيفة أو العمل	عدد الموظفين والعمال	نوع الوظيفة أو العمل
١	رئيس مطبعة المصحف ...	١	ناظر ...
٤	موضبين ...	١	معاون ...
٧	سباكين ...	١	ملاحظ ...
٣٧	مجلدين ...	١	باشكاتب ...
١	جدولجي ...	٥	كتّاب ...
١	فريز أحرف ...	٢	مصححين تركي ...
٤	موظفي مطبعة الحجر ...	٢	مصححين عربي منهم باشمصحح
٨	جهادية (خفر) ...	٣	جميع حروف فارسي ...
٥	بربري ...	٣	طبيع فارسي ...
٧	أنفار ...	٥	جميع حروف عربي ...
١	نجار ...	٢٤	طباعين ...
١	سقائ ماء ...	٣	برادين وحكاكين ...
١	لم يذكر له وظيفة ...	٣	رسم ...
١٣٦	المجموع (١)	٣	مخزنجي ...
		١	خطاط ...

فهذا القدر الكبير من الموظفين والعمال بين أن المطبعة كانت في العهد الأخير من
عصر محمد علي قوية نشيطة وأن الأزمات المتلاحقة لم تؤثر فيها بالقدر الذي أثرت به
في غيرها من المؤسسات والدور . ويبقى أن كل ما نالها هو أن إنتاجها قد قل واقتصر على

(١) عن جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م) دفتر المخزن المعاشات :
دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

نوع واحد من الكتب هو الكتب المدرسية ثم ما كان يلزم للحكومة من السجلات ومع ذلك فلم يكن هذا بالشئ القليل .

أما عن نظارها في ذلك العهد الأخير فقد وليها ناظران أولهما حسين افندى راتب الذى انتقل معها في العهد الذهبى السابق له والذى ولي نظارتها من سنة ١٢٥٦ (أى سنة ١٨٤٠) واستمر فيها الى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٤ (٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٨) ثم وليها بعده على بك جودت من ٢٢ شوال سنة ١٢٦٥ (٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩) وظل ناظرا عليها إلى أواخر عهد سعيد باشا ٢٧ جمادى الآخر ١٢٧٧ (٨ يناير سنة ١٨٦١)^(١)

إلا أنه يجب أن نفهم أن المطبعة مهما مربها من المحن في بعض عصورها ، ومهما أصابها من فتور الحياة وقلة الإنتاج وضعف النشاط ، فإنها كانت خيرا بكثير من غيرها من مطابع الشرق . ونكاد نكون على يقين بأنها كانت خيرا من كثير من مطابع الغرب أيضا ولنضرب لذلك مثلا بموازنة بين مطبعة بولاق ومطبعة الآستانة التي سبقتها بقرن من الزمان :

السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة	السنة	عدد مطبوعات بولاق	عدد مطبوعات الآستانة
١٨٢٢	١	٤	١٨٢٧	٦	٤
١٨٢٣	٣	—	١٨٢٨	١٠	٧
١٨٢٤	٦	٣	١٨٢٩	١	٥
١٨٢٥	٩	٣	١٨٣٠	٧	٣
١٨٢٦	١٢	—	المجموع	٥٥	٢٩

وإنما اخترنا هذه السنوات لأن عندنا إحصاء مؤكداً بمطبوعات المطبعتين خلالها وواضح من هذه الموازنة أن إنتاج مطبعة بولاق يكاد يبلغ ضعف إنتاج مطبعة الآستانة

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في السنين ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦

(١٨٤٤ — ١٨٤٩ م) دفاتر رقم ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ — ٤٤ و ١٣٥٦٨ — ٦٩

و ١٣٥٨٩ — ٩٠ و ١٣٦٢٢ — ٢٥ و ١٣٦٥١ مخزن الماشات ، دار المحفوظات المصرية

في كل السنين التي تضمنها الإحصاء . ولا يقل إنتاجها إلا في سنتي ١٨٢٢ و ١٨٢٩ وقد كانت الأولى فاتحة العمل بها ، وبقلت المطبعة في الثانية فتعطلت بسبب هذا النقل .

فإذا علمنا أيضا أن عدد مطبوعات بولاق في ١٩ سنة من ابتداء العمل بها (من ١٨٢٢ الى ١٨٤١) يبلغ ٢٤٧ كتابا ، وأن عدد مطبوعات الآستانة في ١٠٣ سنة من إنشائها (من ١٧٢٨ الى ١٨٣٠) يبلغ ٩٤ كتابا فقط . وأن مطبعة الآستانة سابقة لمطبعة بولاق بقرن من الزمان . إذا علمنا كل هذا عرفنا مقدار ما صادف مطبعة بولاق المصرية من نجاح وازدهار .

نظام الموظفين بالمطبعة

مر بنا أنواع الموظفين والعمل الذين كانوا يعملون بالمطبعة . ولقد كان هؤلاء الموظفون والعمال على نوعين : موظفون وعمال يعملون نظير مرتبات شهرية ، وآخرون يعملون بالمقاولة . جاء في الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٩٨ ما يأتي :

«رجلان من دار الطباعة أحدهما اسمه محمد شاهين والآخر يسمى حسين خطاب قدما رقبيا لمجلس الجهادية مضمونه أنهما كان يطبعان الكتب بالمقاولة في مطبعة بولاق وحيث إنه الآن يطبع كتاب القاموس ولا يكتفيان بالمقاولة استدعيا بأن ترتب لهما شهرية مثل شهرية المشايخ الذين أخذوا من القصر العيني وأرسلوا إلى المطبعة المذكورة . فاستعلم من عبد الكريم أفندي الناظر عن أمرهما فقال نعم إنهما كانا مستخدمين في طبع الكتب بالمقاولة وإنه الآن تعلقت إرادة أفندينا ولى النعم بطبع القاموس وإن صحفه أكبر من صحف سائر الكتب ولا تطبع بالمقاولة ويلزم أن ترتب لهما شهرية . فقال أهل المجلس حيث إن الأمر كما ذكر كان ترتب شهرية لهما إلى أن يتم طبع الكتاب المذكور لازما ولزم أن يجرر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى الناظر المومي إليه بأن يرتب لكل منهما مائة وعشرين قرشا من ابتداء المحرم الحرام^(١) » .

(١) الوقائع المصرية العدد رقم ٣٩٨ ، الصادر في ٢٩ المحرم سنة ١٢٤٨ (٢٨ يونيو سنة ١٨٣٢) ص ٤٢

فيؤخذ من هذا الخبر ما يأتي :

١ — وجود موظفين وعمال كانوا يعملون بالمقاولة أى على قدر ما ينتجون وليس لهم مرتبات مربوطة ، وعلى ذلك فهم لا يعتبرون من موظفى المطبعة الدائمين .

٢ ... إن المقاولة كانت على أساس فئة معلومة للصفحة لا تتغير بحسب حجمها ولذلك لما كبرت الصفحات تظلم محمد شاخين وحسين خطاب .

٣ — إن أصحاب المرتبات الشهرية كانوا ممتازين ولذلك فضل الموظفان السابقان أن يعاملا بالمرتب الشهري حتى ولو بلغ مائة وعشرين قرشا فقط وهو المرتب الذى ربطه لهما الأمر السابق .

ويظهر أن نظام المقاولة كان موجودا فى جميع الأعمال بالمطبعة كاعداد الورق والتجليد وغير ذلك . ورد فى العدد ٤٢٦ من الوقائع المصرية :

« الموظفون الذين فى مطبعة بولاق قدّموا عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أنهم يعطون على توظيف كل ألف صحيفة من الكاغد ^(١) مائة نصف فضة وأنه بسبب كثرة الأشغال طلبوا أن يزداد لهم فى أجرتهم فسئل عن كيفية ذلك عبد الكريم افندى ناظر المطبعة فأجاب بأن أشغال الجدول تراكت وزاد العمل على المرقومين وأنه يلزم أن يضم شئ إلى أجرتهم فقال أهل المجلس إنه قد علم أن المذكورين يعطون على كل ألف صحيفة مائة نصف فضة وتبين أن شغلهم الآن زاد على ما كان أولا فينبغى أن يحزّر إعلام من طرف ناظر الجهادية إلى عبد الكريم افندى المومى إليه بأن يزيد لهم من تاريخ هذه الخلاصة عشرين نصف فضة ويشتط عليهم أن يجتهدوا فى خدمتهم ولا يتركوا شغل يوم لما بعده ^(٢) » .

(١) « الكاغد » : الورق .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٢٦ ، الصادر فى ١١ ربيع الآخرة ١٢٤٨ (٢٧ سبتمبر ١٨٣٢)

ورد في العدد رقم ٤٤٢ من الوقائع :

« رجل اسمه جمعة من مجلدى دار الطباعة قدّم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن الشيخ محمد الهراوى جاء بمائة وخمسين كتابا من كتب التشریح ليجلدها وأنه جلدها وإلى الآن لم يعط أجرتها واستدعى بأن تصرف له من المحل الذى يكون صرفها منه فستل عن هذه الكيفية كل من ناظر مطبعة بولاق وناظر اسبيطالية أبى زعبل والشيخ الهراوى فأجابوا بأن إنهما هذا المجلد قرين صحة، وأن الكتب التى جلدها وزعت على تلاميذ الحكام الذين بالسفن والآليات وأن جملة مقدار أجرتها اثنان وخمسون قرشا وعشرون نصف فضه وأن صرفها من الاوازم فقال أهل المجلس بلزوم صرفها من المطبعة^(١) » .

وأمثال هذه الحالات كثير يبين أن نظام العمل على أساس المقاوله كان معمولا به وأن الأجرة المحددة كانت قليلة وكانت دائما موضع تظلم أولا لقلتها وثانيا لعدم انتظام أدائها للموظفين نظرا لأنها لم يكن لها ضمان المرتبات .

أما موظفو المطبعة وعمالها فقد كانوا دائما يؤخذون من طلبة الأزهر ، إذ كان يشترط فيهم جميعا إجادة القراءة والكتابة . أما المصححون فقد كانوا ممن تقدموا في الدراسة ومنهم من كانوا من كبار أدباء ذلك العصر ، أما عمال صف الحروف ومن في مرتبتهم فقد كانوا من الطلبة . ولقد ظهر في النهاية أن الطلبة القادمين من الأزهر لا يجيدون القراءة والكتابة وأنهم لا يصلحون حتى لتمييز الحروف فتقرر أن يؤخذ هؤلاء من مدرسة قصر العيني التجهيزية .

ورد في العدد رقم ٣٧٣ من الوقائع المصرية أن « دار الطباعة محتاجة من أجل الملازم إلى عشرين رجلا قارئين كاتبين واستقر الرأي على أن يرسلوا إليها من طرف حضرة شيخ الجامع الأزهر ... ورؤى أن يرسلهم الشيخ إلى مدرسة قصر العيني ومن هناك يرسلوا إلى المطبعة^(٢) » . وبعد خمسة عشر يوما من صدور هذا القرار لم يرسل شيخ الأزهر

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٤٤٢ الصادر في ٢١/١٠/١٢٤٨ (١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٣ الصادر في ١٧/١٠/١٢٤٧ (١٨ أبريل سنة ١٨٣٢)

الرجال المطلوبين من تلاميذه ولعله وجد صعوبة في أن يجد عشرين طالبا يحسنون القراءة والكتابة ليرسلهم فقرر «استعجال شيخ الأزهر في إرسال العشرين غلاما وتقرر بأن من يرسلون من الأزهر لا يصلحون وعلى ذلك تقرر إرسالهم من تلاميذ مدرسة قصر العيني وكتب إلى أيوب أفندي ناظر قصر العيني بذلك على أن يلحق العشرين الذين يرسلهم شيخ الأزهر بهم بالمدرسة إلى أن يتعلموا^(١)» .

ويظهر أن مدرسة قصر العيني لم تستطع توفير هؤلاء العشرين من طلبتها نظرا لكثرة ما كان مطلوبا منها للدارس الخصوصية المتلفة فقرر أن «يكتب إلى ناظر قصر العيني بأن يختار من ذكر (العشرين غلاما) من أصحاب العلل الباقيين لديه من التفقيش السابق بشرط كونهم ماهرين في القراءة والكتابة صالحين لذلك ما أمكن ويرسلهم إلى مطبعة بولاق^(٢)» .

ولقد شارك موظفو المطبعة وعمالها غيرهم في بعض الامتيازات فكانوا معفيين من ضريبة الفردة فقد تقرر في المجلس العالي «أن يطلب من مأمور أشغال المدرسة عدم مطالبة الأنفار المستخدمين في دار الطباعة بمال الفردة حيث إن بعضهم من الجاوريين وبعضهم من مدرسة قصر العيني ومن الجهادية وإن منسوين الجهات المذكورة غير مكفين بأداء مال الفردة^(٣)» .

وكما كان لهم مثل هذه الامتيازات فقد كانوا يحاسبون حسابا عسيرا على كل إهمال حتى لقد «أجرى اللازم» مع بعضهم لأنه تأخر في تبليغ الديوان عن عجز ظهر بمهنته وإن كان قد ثبت براءته من الاختلاس . وكانوا يطالبون بدفع ثمن كل ما ينقص مما

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧٨ الصادر في ١٢٤٧ سنة (أول مايو سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٣٥ الصادر في ٥ حادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

ص ١٩٢

(٣) دفاتر ديوان خديوى — تركى ؛ دفتر رقم ٧٦٦ ؛ وثيقة رقم ١٧٦ ؛ ص ٧٥ ؛ من المجلس العالي إلى الديوان الخديوى في ٢٣ رمضان سنة ١٢٤٥ (١٨ مارس سنة ١٨٣٠) ، محفوظات عابدين .

في عهدتهم بسبب تقصيرهم أو قلة ذمتهم . كتب ديوان المدارس إلى ناظر المطبعة يقول :

« فهمنا ما أوضحه عبد الرحمن أفندي رئيس مطبعة المصحف الشريف سابق وتظلمه من دفع مبلغ السبعماية غرش وكسور العجز وما توضع بشرحكم المسطر باطنه المؤرخ غاية صفر سنة ٦١ ووروده في ٣ الحاضر . والحال في كون المبلغ المذكور عجز الأشياء التي كانت عهدته وكان واجبا عليه المحافظة عليها فلزم ضرورة تحصيل المبلغ منه وسداده في متأخرات المطبعة ولأجل الإفادة لزم شرح هذا ^(١) » .

وكانت حكومة محمد علي لا تضمن على عمال المطبعة وموظفيها بالدواب التي يركبونها ليذهبوا من منازلهم إلى المطبعة أو يعودوا منها وكانت تصرف لهم غذاء الدواب من طرف الميرى :

« رجل مستخدم بمطبعة بولاق اسمه إبراهيم البغدادي قدم عرضا لمجلس مشورة الجهادية مضمونه أن بيته في سوق السلاح وأن مشيه على رجله كل يوم ذهابا وإيابا فيه مشقة عليه واستدعى بأن يعطى دابة بعليقتها من جانب الميرى ليؤدي خدمته المأمورها على الوجه اللائق فقال أهل المجلس ينبغي أن يحظر إعلام من حضرة بيك أفندي الناظر إلى ناظر السواقي بأن يعطى الرجل المرقوم دابة من جانب الميرى ليحسن رؤية أشغاله في وقتها وإعلام إلى أدهم بك ناظر المهمات الحربية عموما بأن يعطيه عليق الدابة المذكورة ^(٢) » .

وكانت هذه الدواب تعاد إلى الحكومة عند ترك خدمة المطبعة ، ومن غريب ما حدث في هذا الباب أن ديوان المواشي تنبه إلى أن عبد الكريم أفندي ناظر مطبعة بولاق كان قد تسلم حمارا ولم يرده عند ما ترك نظارة المطبعة في سنة ١٨٣٣ وكان

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠٤٥ ، وثيقة رقم ٤٥٦ ، إلى دار المطاعة في ٧ ربيع أول سنة ١٢٦١ (١٦ مارس سنة ١٨٤٥) محفوظات طابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٦ — الصادر في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

قلبه ديوان المواشي إلى ذلك في سنة ١٨٤٥ أى بعد اثنتى عشرة سنة من ترك الرجل خدمة الحكومة ، فأخذ يبحث عنه وصدر خطاب من ديوان المدارس إلى المطبعة جاء فيه :

« من بعد اطلاعكم على هذا الجواب الوارد من ناظر المواشي المؤرخ في ٢٢ ربيع الأول سنة ٦١ تفيدوا عن عبد الكريم أفندى ناظر المطبعة سابق مقيم بأى جها . وإذا كان توفاه وله أولاد مقيمين بأى جها وهل له أقارب أو لا لأجل ورود الإفادة منكم يتحرر لديوان المواشي^(١) » .

وانتهى عصر محمد على باشا وكانت المطبعة قد قاومت المحن التى اختفى أمامها معظم منشآته الصناعية وغير الصناعية . فتسللها خلفاؤه ضمن ما تسلبوه من تراث جدهم ، وفي الفصل القادم نرى ماذا جرى لهذه المؤسسة العظيمة على يدهؤلاء الخلفاء .

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر ١١ ، وثيقة رقم ٥٣٥ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٤ أبريل سنة ١٨٤٥) محفوظات عابدين .

و بعد البحث والتحرى ظهر أن عبد الكريم أفندى كان قد اشتغل بصناعة الساعات بعد ترك المطبعة وأنه يدير محلا لهذه الصناعة في سيدنا الحسين وقد كتب بذلك لديوان المدارس .

الفصل التاسع

• مطبعة بولاق تتحول إلى مطبعة خاصة •

مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق

فتور النشاط بالمطبعة

تولى عباس الأول ولاية مصر وكان لا يزال كثير من منشآت جده ومؤسساته موجودة تؤدى وظيفتها في الحياة المصرية . وكان عباس قد رأى بعينى رأسه مشروعات جده وما آل إليه أكثرها ، وحارب عباس بجانب إبراهيم فى الشام ورأى كل ما انطوت عليه تلك الحملة ، ثم رأى فشلها فى النهاية وما ترتب على فشلها من ارتطام سياسة محمد على كلها . فأخذ يقيس كل شيء بعبارته المشهورة « ينفع أو لا ينفع » . وقد دخلت معظم المشروعات فى طائفة ما لا ينفع لا لشيء إلا لأنها كانت تحتاج إلى إنفاق المال . وقد ترتب على ذلك أن سرح الجيش وأغلق ما بقى من المصانع وألغى جميع المدارس ولم يبق إلا مدرسة واحدة سماها « الأورطة المفروزة » وكانت مدرسة عسكرية وجعلها بالخانقاه^(١) .

إلا أن مطبعة بولاق شذت عن كل ما سبق من الدور والمؤسسات فانها بقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس من غير انقطاع . ودفاتر موظفيها فى عهده المحفوظة بدار المحفوظات المصرية^(٢) تثبت أن نشاطها لم ينقطع طوال ذلك العهد . وقد طبع فيها

(١) المخطط التوفيقية لعلى باشا مبارك ج ١٤ ص ١٢٦ ، فى كلامه عن بلدة « القنيات » .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن السنوات من ١٢٦٥ — ١٢٧٠هـ (١٨٤٩ — ١٨٥٤م) .

تخزن المعاشات . دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

في عهده بعض الكتب القيمة منها مقامات الحريري والمستطرف وقد طبعهما الشيخ التونسي على نفقته في مطبعة بولاق، ثم خطط المقرئ في جزئين وحاشية القسطلاني في الحديث (١). ولا شك في أن هذه الكتب الأربعة من أقوم وأهم الكتب التي أصدرتها المطبعة في مختلف عصورها (انظر شكل ١١).

على أنه يجب ألا نطلق صفتي العمل والنشاط على المطبعة في عهد عباس الأول، بل يجب أن نقيدهما بما كان سائدا في العصر كله من بطء ونكوص. يجب أن نعرف أنهما عمل ونشاط يناسبان عهد عباس الذي لم يكن إلا فترة تراث بعد القفزة التي حدثت في الحياة المصرية على يد جده. ولذلك كان نشاط المطبعة مقصورا على ما تحتاجه المدارس القليلة جدا التي بقيت، ثم على ما كانت مصالح الحكومة في حاجة إليه من السجلات والدفاتر والطوابع، أما كتب الأدب وما شاكلها فبالأحرى أن لا تجد مجالاً في عهد عباس بعد أن لم تجد هذا المجال في أواخر عهد محمد علي. ولذا كان أكثر ما طبع منها على نفقة ملتزمين مثل مقامات الحريري والمستطرف وخطط المقرئ وحاشية القسطلاني، وأقلها على نفقة الحكومة.

وليس أدل على قلة عناية عباس بمطبعة بولاق من أنها بقيت بغير ناظر مدة سنة الأولى من حكمه بالرغم من إلحاح مدير المدارس عليه في أمر تعيين ناظر. فقد توفي حسين راتب آخر ناظر مطبعة بولاق في عصر محمد علي في أواخر أغسطس سنة ١٨٤٨ أي قبل تولية عباس بثلاثة أشهر، فلما استقر الأمر له كتب إليه مدير المدارس يقول:

«بما إن حسين أفندي ناظر المطبعة توفي في العام الماضي فقد أصبحت إدارة شئونها مفوضة إلى وكيل. ولكنها لما كانت محتاجة إلى ناظر خبير بالأمر يكون مسئولاً عن خيرها وشرها، وكان ساعى أفندي المستخدم بالمطبعة منذ أمد بعيد حائراً رتبة الصاعقول أغا بفضل خبرته ونشاطه فيلتبس مدير المدارس تعيينه ناظراً للمطبعة برتبة البكاشي (٢).

(١) Yacoub Artin (Et), *Lettres du Dr. Porron à M. Mohl*, XIIème Lettre, Alexandrie

19 Janvier, 1854, pp. 107-108.

(٢) دفتر رقم ٤٦٥ مئة تركي، ص ٤٥، وثيقة رقم ٤٨٨، من مدير المدارس إلى المعية السنية في ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨)، محفوظات عابدين.

ولكن عباساً لم يجب مدير المدارس إلى ما طلب إذ ألحق بهذه الوثيقة في الدفتر شرح رقم ١ جاء فيه : « قد رؤى تأجيل هذه المسألة حتى يشرف مولانا عائداً » . ولما عاد عباس فصل في الموضوع بأن فصل ساعى أفندى من الخدمة مع أنه كان من أكفأ رجال المطبعة في عصر جاءه ، وكتب على الوثيقة شرح آخر رقم ٢ جاء فيه : « ليس لهذه الإفادة جواب إذ فصل الأفندى المشار إليه (١) » .

وبعد ذلك بما يزيد على اثني عشر شهراً عين على جودت ناظراً لمطبعة بولاق في ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٩ (٢) وبقي متولياً نظارتها بقية عهد عباس وصدر من عهد سعيد .

وبدأ عهد سعيد ، وكان سعيد على عكس عباس مستتيراً إلا أن سياسته نحو العلم والمعرفة لم تكن تختلف كثيراً عن سياسة سلفه ، فهو مثله لا يرى لنشر المعرفة ضرورة ، إذ كان نشرها بين الناس يجعل حكمهم أمراً عسيراً . ومع ذلك فقد كان له هوى في الجيش لزعمه أنه على علم بفن الحرب .

ولهذا السبب سارت المطبعة في أوائل عهد سعيد كما كانت تسير في عهد عباس — تعمل في نشاط محدود قاصر لا يعدو سجلات الحكومة وبعض الكتب القليلة التي كانت تلزم للدارس القليلة الباقية ، مضافاً إلى ذلك بعض تعليمات الجيش وكتب الفن الحربي ، أما الكتب العلمية فلم تكن تطبع على نفقة الحكومة ، فما كان يطبع منها إلا ما كان طبعه على نفقة ملزم . مثال ذلك . كتاب « إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم » تفسير الإمام أبي السعود محمد بن العبادي وكان طبعه في سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨ م) وهو كتاب ضخم يقع في جزئين أولهما يحتوي على ٧٩٨ صحيفة والثاني على ٦٩٨ صحيفة ، وقد طبع على نفقة كل من الحاج عبد الرحمن حافظ وإسماعيل أفندى حتى ، ومثل « كتاب الفتاوى الهندية وهو ستة أجزاء وطبع في سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٥٩ م) على نفقة أحمد بك نظمى كاتبى الوالى .

(١) دفتر رقم ٤٦٥ معية تركى ، ص ٤٥ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، من مدير المدارس إلى المعية السنية في ٥ صفر سنة ١٢٦٥ (٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٨) ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق ، دفتر سنة ١٢٦٥ هـ ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

مشروع على بك جودت لتنظيم المطبعة

وفي ٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ قُدر سعيد باشا أن يطبع في مطبعة بولاق بعض الكتب على نفقة الحكومة وأرسلت المعية الى على بك جودت ناظر المطبعة تقول بأنه « سترسل من ديوان المحافظة الى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين الى الثلاثين كتاباً^(١) ». وجاء في خطاب المعية الى الناظر « ان الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذي تحتاج اليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم... من حيث أن مطلوب الجنب العالي المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة للتحسين التام^(٢) » .

وقد انتهز على بك جودت هذه الفرصة ووضع تقريراً ضافياً اقترح فيه تنظيم المطبعة على أسس جديدة. ويبدو من تقريره أن المطبعة كانت حينئذ في حالة سيئة جداً إذ كانت آلاتها محطمة لا تصلح للعمل ، وحروفها مكسودة لا تصلح للطبع ، وعمالها في حالة من الغبن تمنعهم من أى إنتاج . كما يؤخذ من التقرير أن النظم التي كانت تسير عليها المطبعة كانت عتيقة لم يدخل عليها أى تعديل منذ ثلاثين أو أربعين سنة ، أى أنها كانت نفس النظم التي بدأت بها المطبعة في عصر محمد علي . وقد استغرق وضع هذا التنظيم وكتابة التقرير شهراً تقريباً فقد تسلم الناظر خطاب المعية في ٢٠ أغسطس وأرسل التقرير في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ .

تناول التقرير آلات الطبع فبين أن ما كان موجوداً منها ينقسم قسمين ، قسم قليل العدد من آلات الطبع كان قد جاب من أوروبا قبل ذلك بمدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين سنة ، وهي من غير شك الآلات الخمس التي كانت قد اشترت من أوروبا في سنة ١٨٣٠^(٣)

(١) من على بك جودت ناظر المطبعة الى المعية في ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠ م)

محفظة رقم ٢٦ معية تركي ، وثيقة رقم ١٤٢ ، محفوظات نابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب ، ص ٤ .

وقد وصفها التقرير بأنها « قد عثقت وتكسرت ونخرت ومع أنه صار ترميمها في معمل العمليات فإنها لا تصلح للاستعمال بل هي باقية على حالتها الأولى^(١) ». وقسم آخر قليل العدد أيضا كان قد صنع في مصر ، ولم يذكر التقرير تاريخ صنعه ولكن يغلب على الظن أن ذلك كان في أواخر عهد محمد علي وقد وصف التقرير هذا النوع بأنه « تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله^(٢) ». واقترح التقرير شراء خمس آلات جديدة من أوروبا : ثلاث آلات « لورق جابر » وآلتين اثنتين « لاورق التخين^(٣) » .

وتكلم التقرير عن حروف الطبع فقال إن العادة جرت بإعادة سبك الحروف كل أربع سنوات أو خمس سنوات ، وأن الحروف التي كانت موجودة تبلغ عشرة صناديق « وهي الآن عتيقة ورثة جدا » . وقد مضى عليها المدة المقررة لاستعمالها وفات أوان تجديدها . واقترح الناظر في تقريره أن يسبك اثنا عشر صندوقا من الحروف على أن يكون « سبك وصوغ حروف تلك الصناديق في المطبعة وفقا للعادة القديمة^(٤) » .

وتناول التقرير موظفي المطبعة وعمالها من حيث العدد ومن حيث المرتبات والأجور فبين أنهم قليلون لا يمكن أن يفوا بحاجة العمل واقترح زيادة ما كانوا يتقاضونه من المرتبات والأجور . إذ « أن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ما هيأهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لا سيما أن بعضا منهم ماهيته مائة وخمسون وبعضا منهم ماهيته مائة وستون قرشا ومساكنهم في مصر وامبابية فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم^(٥) » . ولذا اقترح الناظر « غلاوة مقدار جزئ من العواطف العالية على الأجور التي يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطرار بالنظر لكون أشغال أولئك المساكن دقيقة . فإن كان يوافق ذلك الضم رأى

(١) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » دفعه على بك جودت إلى الجمعية في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ هـ

(٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠) محفظة رقم ٢٧ مئة تركي ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) نفس الوثيقة (انظر شكل ١٢) .

(٥) خطاب على بك جودت إلى الجمعية بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، المتقدم الذكر .

عدالة حضرة ولي النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتنمية رغبتهم وداعيا لحصول الزواج والمحسنات المرغوب فيها و بروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعدا بالحسن التام واكتسابها مزيد الانتظام على الدوام (١) .

وبدأ التقرير في تفصيل ما أجمل بطائفة المصححين (٢) ، فذكر أنه كان في المطبعة فوجان أو فرقتان من المصححين يشتملان على خمسة من المصححين ، على رأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة ويعاونه الشيخ محمد حسن العدوى ، وعلى رأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويعاونه الشيخ أحمد المرصفي ، ثم الشيخ محمد نصر ولم يبين التقرير إلى أي الفوجين كان ينتمي . وقد اقترح التقرير تأليف ثلاثة أفواج من المصححين ، ويرأس الفوج الأول الشيخ محمد قطة ويرفع مرتبه من سبعة جنهيات ونصف إلى عشرة جنهيات وتكون له رئاسة المصححين جميعا من الأفواج الثلاثة ، ويعاونه في الفوج الأول الشيخ محمد حسن العدوى بوظيفة مصصح ثان ويرفع مرتبه من جنهيه ونصف إلى ثلاثة جنهيات ، والشيخ أحمد العدوى بوظيفة مساعد وهو "مستجد" بمرتبة قدره جنهيات ونصف . ويرأس الفوج الثاني الشيخ محمد الصباغ ويرفع مرتبه من ثلاثة جنهيات إلى ستة جنهيات ويعاونه الشيخ محمد نصر المصحح الثاني ويرفع مرتبه من جنهيه ونصف إلى ثلاثة جنهيات ، والشيخ محمد عياط المساعد وهو مستجد بمرتبة جنهيتين ونصف . ويرأس الفوج الثالث الشيخ أحمد المرصفي ويرفع مرتبه من ثلاثة جنهيات إلى ستة جنهيات ، ويعاونه الشيخ محمد الشحات المصحح الثاني والشيخ اسماعيل عبد الله المساعد "وكلاهما مستجدان" الأول بمرتبة ثلاثة جنهيات والثاني بمرتبة جنهيتين ونصف (٣) .

(١) خطاب على بك جودت إلى المعية بتاريخ ٤ صفر سنة ١٢٧٧ هـ المتقدم الذكر .

(٢) لم يكن ما جاء في التقرير خاصا بالمصححين وانما لدى ناظر المسألة الذي أحيل التقرير عليه ليبدى رأيه فيه ، ولذا اضطر على بك جودت إلى أن يرسل "كشفا آخر" يوضح فيه هذه المسألة . ونحن لم نعثر على هذا البيان الآخر ولكننا عرفنا ما جاء به من ملاحظات ناظر المسألة على تقرير ناظر المطبعة وهذه الوثيقة ستأتي الإشارة إليها بعد قليل .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — (٤ مارس سنة ١٨٦١ م) نمرة ٣٦ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركي ، وثيقة رقم ١٨٨ محفوظات عابدين .

ثم تكلم التقرير عن طبقة الرسامين الذين يحفرون رسوم الكتب على الحجر . وتبعها لما جاء في التقرير كلف بالمطبعة ثلاثة رسامين ، « اثنان منهم ما أمكنهما أن يتفوقا في صناعة الرسم على الحجر وقد رَفِقا من العمل في الترتيب الذي عمل في المرة السابقة » . والثالث لا يستطيع أن يقوم بمفرده برسم أشكال كتب القوانين العسكرية ورسومها على الحجر . وقد جاء في التقرير « أن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى » ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر . واقترح التقرير تعيين أمين افندي الذي كان يعمل مع محمود بك الفلكي إذ « له مقدرة زائدة في صناعة الرسم على الحجر فهو صالح جدا لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر ^(١) » .

وتعرض التقرير بعد ذلك لتسعة من موظفي المطبعة بالإضافة إلى المصححين ودافع بحجارة عن رفع مرتباتهم إذ أن « كل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم الشهرية هي على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات الهائلة لليرى ، وأيضا فإن أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات في المطابع البرانية يشغلون بأكثر من هذه الأجرة ... ومراحم الخناب العالي العلية مبدولة للاساواة ... وهؤلاء الأشخاص على كل حال لا تقون لنيل المراحم والمكازم العالية وفائقون على أقرانهم في العمل ^(٢) » . واقترح الناظر في تقريره رفع مرتباتهم . وقد بلغ مجموع ما اقترحه من الإضافات على مرتباتهم ومرتبات أربعة من المصححين خمسة عشر جنيا وواحد وأربعين قرشا وخمسا وعشرين بارة في الشهر . وقد كان من بينهم حسين افندي حسنى مساعد المصحح التركي ومقابل الوقائع وكان مرتبه ٥٩١ قرشا و ٢٠ بارة واقترح رفعه الى ٧٥٠ قرشا ^(٣) ، وكان هذا بعد أن قضى حسين حسنى في المطبعة عشر سنوات ، وقد تولى نظارة المطبعة مرتين فيما بعد وتركها نهائيا في سنة ١٨٨٦ م وقد منح لقب الباشوية وبلغ مرتبه ستين جنيا ^(٤) .

(١) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » رفعه على بك جودت الى المبة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ هـ . سبقت الإشارة اليه .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) انظر جريدة استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٦ ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

وتكلم التقرير عن أجور الطبع وبدأ بأجور طبع الكتب . وقد كان النظام الموجود حينئذ وفئات الأجور هي نفس ما كان متبعاً في عهد محمد علي^(١) . وقد كانت أجرة طبع الكتب الحكومية أقل بكثير من أجرة طبع كتب الملتزمين . وهي في الحالتين كما يلي :

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الملتزمين^(٢)

ألف ورقة لأربعمائة نسخة	بارة	قرش
...	—	٤٥
ألف ورقة لخمسمائة نسخة	...	٣٢
ألف ورقة لستمائة نسخة	...	٣٢
ألف ورقة لثمانمائة أو ألف أو أكثر من النسخ...	—	٢٥

أجرة طبع الكتب التي تطبع لحساب الحكومة^(٣)

من ورقة واحدة الى مائة ورقة	بارة	قرش
...	...	٠٢
من مائة ورقة الى ألف ورقة	...	١٦

وقد ورد في التقرير تعليقاً على قلة أجور طبع كتب الحكومة أن « هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسلهم (أى العمل) نوعاً ما . ومن حيث أنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شيء الى أجورهم الميرية حتى لا يمتدوا أعينهم الى الأشغال خارج المطبعة » . واقترح التقرير توحيد الأجور في الحالتين^(٤) .

(١) ذكرنا في الفصل الثامن أن نظام المقارنة كان متبعاً في المطبعة في عهد محمد علي وإن كنا لم نعثر في وثائق ذلك العهد على وصفه أو تحديد أجوره . وهذه الوثيقة تصرّح بهذا النظام كما كان موجوداً في عصر محمد علي .

(٢) « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » لعلى بك جودت ، التي سبقت الإشارة اليه . وهناك شيء من الغموض في فئات الأجور الواردة في هذا الجدول إذ من غير المفهوم أن يكون طبع خمسمائة نسخة من كتاب أقل أجراً من طبع أربعمائة نسخة ، وطبع ألف نسخة منه أقل أجراً من طبع ستمائة نسخة . ولعل المقصود أن يزداد ٣٢ قرشاً على أجر طبع الأربعمائة نسخة وهو ٤ قرشاً إذا زاد عدد النسخ مائة فأصبحت خمسمائة وهكذا في بقية الحالات .

(٣) نفس الوثيقة السابقة ، ولم يلمح كعدد النسخ المقابلة لكل فئة من الأجرين في هذه الحالة .

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

ثم تناول التقرير أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد وكلها تطبع لحساب الحكومة ،
وهي كما يلي :

أجور طبع الدفاتر والسراكي والأوراد

بارة	قرش	
٣٠	٨	دقتر مكون من ألف ورقة
١٥	٤	سركى مكون من ألف ورقة
٠٠	٢	ألف ورقة من الأوراد

ثم ذكر الناظر في تقريره أن هذه الأجور قليلة جدا وقد مضى على تحديدها أكثر من
خمسة وعشرين سنة أى من عهد محمد على أيضا ، واقترح إضافة « بضعة قروش » عليها
نظرا لشكوى العمال من عدم مناسبتها (١) .

أما عن نظام محاسبة من يجمعون الحروف فإن التقرير أوضح أن جماعى الحروف كان يطبق
عليهم نظام المقاوله أيضا فيعطون الأجر على قدر الصفحات التى يجمعونها . ولكنهم لم
يكونوا يجمعون الحروف بأيديهم بل يجمعها تلاميذ ويقتصر عملهم هم على الضبط والإصلاح .
ولم يكن لهؤلاء التلاميذ أجر من المطبعة بل أن كل جامع حروف يقدر أجر التلاميذ الذين
يعملون معه ويعطيهم أجرهم مما أخذ من مقدار المقاوله . وذكر في التقرير أن أمر تقدير
أجور التلاميذ متروك للأسطوات « فبعضهم يعطى التلاميذ ثلث المقاوله وبعضهم يعطيهم
الربع وبعضهم يعطيهم من غير حساب . وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون
ويصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذلك المقدار المذكور بسبب أن
الأسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم (٢) » . ولذلك فإن « بعضهم بسبب قلة
الكسب يذهب لجهة أخرى وبعضهم يتركون الصنعة بالكلية (٣) » . أما الصبيان الذين
تعيّنهم لإدارة المطبعة ليتعلموا صناعة الطباعة فإنهم « يصيرون فى مدة التعلم بلا مرتب من

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

الميرى وبلا أجر من الأسطوات^(١) . وقد اقترح الناظر في التقرير أن يعين اثني عشر تلميذا ستة منهم من أذكاء تلاميذ المدرسة الحربية الذين يقرأون ويكتبون وستة منهم ممن سبق تعيينهم في المطبعة من قبل . واقترح أن يصرف لتلاميذ المدرسة الحربية ما كان يصرف لهم في مدرستهم من "الكسوة والأكل" وأن يصرف للآخرين مثل ذلك تماما على أن يضاف ذلك على "الروك العمومي" أي على نفقات المطبعة التي توزع على ملتمحي طبع الكتب^(٢) . فإذا تعلموا وأصبحوا من أصحاب المرتبات حسبت مرتباتهم على الميرى إن استخدموا في طبع أشغاله أما إذا كانت مطبوعات الحكومة من القلة بحيث لا تتسع لهم حسب جزء من مرتباتهم على الميرى وحسب الجزء الباقي على الروك العمومي أي على الملتزمين . وقد كان على بك جودت عادلا مع هؤلاء التلاميذ فهو لم يشأ أن يربط مرتبات ثابتة لهم ثم يستخدمهم كما يشاء في نظير هذه المرتبات بل أضاف إلى اقتراحه أن يحسب انتاجهم بعد فترة من الزمن ويقومه على أساس ما يربحه الأسطوات القدامى من عملهم في المطبعة بالمقابلة ، فان زادت قيمة هذا الإنتاج على مرتباتهم أعطوا مقدار الزيادة . وبذلك تكون مرتباتهم وفقا للأشغال التي اشتغلوها فكأن الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر ، والأمر منوط بذات ولي النعم ذات محاسن السمات^(٣) .

واقترح الناظر في تقريره أيضا أن يلحق بالمطبعة عدد من الرجال ليتعلموا صناعة الطبع . أما ضرورة ذلك فهي « أن الطابعين في المطبعة كانوا أخذوا في الأصل من قصر العيني فالبعض منهم انتقل إلى دار البقاء والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة^(٤) » واشترط أن من يختارون لتعلم هذه الصناعة « يكونون من الرجال الأشداء الأقوياء » . واقترح التقرير أن يكون عدد هؤلاء ثمانية رجال وأن يكونوا ممن « أخرجوا من السلك العسكري واستخدموا في قصر العيني في التمريض وما أشبهه من الخدم » . وأن يعطى لهم من المطبعة مرتبات شهرية مساوية لما كانوا يتقاضونه في القصر . فإذا تعلموا صناعة الطبع قوّم

(١) نفس الوثيقة السابقة .

(٢) راجع نظام الطبع على نفقة الملتزمين في الفصل السابع .

(٣) نفس الوثيقة المتقدمة .

(٤) نفس الوثيقة .

إنتاجهم على أساس نظام المقابولة فان زاد على مرتباتهم الشهرية صرفت لهم الزيادة . أما مرتباتهم في أثناء مدة التعليم فتحسب على الروك العمومي أى على الميرى والملتزمين بنسبة العمل الجارى في المطبعة حينئذ . وإذا كان على جودت قد اصطنع العدالة مع الحكومة ومع التلاميذ فانه لم يصطنعها مع الملتزمين . ذلك أنه قُدر أنه في حالة قلة إنتاج هؤلاء العمل تحسب قيمته الفعلية على الحكومة وتضاف بقية مرتباتهم على الروك أنه أن يتحمل الملتزمون هذه الزيادة واقترح على جودت أيضا أن يقوم هؤلاء الطباعين بالإضافة إلى أعمال الطباعة نهارا بحراسة المطبعة ليلا نظرا لأن وظائف الحفراء كانت قد ألغيت من المطبعة في ذلك الوقت (١) .

كتب على بك جودت هذا التقرير الذى يعتبر مفخرة له ورفعاه إلى «أعتاب حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات» مع خطاب يعتبر بليغا بمعايير ذلك العصر ورجا سرعة النظر فيه « واتخاذ الوسائل بقدر الامكان لتحقيق هذا الغرض » . وقد أشر الكاتب في أسفله بهذه العبارة : « بما أن هذا الترتيب أحيل واعطى إلى المالية مع إفادة بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له (٢) » .

تنقيح ناظر المالية لمشروع التنظيم

رفع التقرير إلى المعية في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وأحيل إلى ناظر ديوان المالية بعد ذلك بثلاثة أشهر أى في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٠ « لتعديله وتنقيحه إذا رأى أنه محتاج إلى المحو والإثبات (٣) » . وقبل أن يرد إلى المعية تقرير ناظر المالية كان على بك جودت قد عزل من نظارة المطبعة في ٣ مارس سنة ١٨٦١ ، ونحن لا ندرى سبب عزل هذا الرجل الذى أراد إصلاح المطبعة إلا أن يكون قد تشبث بوجهة نظره في وجوب تنفيذ اقتراحاته في عصر لم يكن أولو الأمر فيه يتحمسون للإصلاح أو لم يكن في خرياتهم وسائله .

(١) نفس الوثيقة .

(٢) خطاب على بك جودت إلى المعية ، محفظة رقم ٢٦ معية تركى ، وثيقة رقم ١٤٢ .

محفوظات عابدين .

(٣) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية في ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس

سنة ١٨٦١ ، محفظة رقم ٢٧ معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

شكل أحمد بك رشيد ناظر المالية لجنة لفحص التقرير برئاسة وعضوية سعيد بك ذوالفقار ناظر ديوان الخارجية ، وضم إليها فيما بعد نوحى أفندى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت . وقد « درسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه من التعديلات والتنقيحات ما رأوه لازماً (١) » . هكذا قال أحمد رشيد ناظر المالية فى تقريره ولكنهم فى الواقع لم يعدلوا ولم ينعجوا إلا قليلا من التفاصيل التى لا تمس جوهر الاقتراحات . أما فيما عدا ذلك فقد وافقوا على كل شيء .

وافقت اللجنة على شراء آلات الطبع الخمس من أوربا كما اقترح على جودت ، كما وافقته على صب الاثنى عشر صندوقا من حروف الطبع . ووافقت أيضا على تكوين الثلاثة الأفواج من المصححين بمرتباتهم كما اقترح .

أما الرسام فإن اللجنة سألت محمود بك الفلكى فى أمر نقله إلى المطبعة فرفض الاستغناء عنه لأنه يشتغل فى عمل الخرائط . فاستدعت اللجنة رسام المطبعة فاقترح أن يلحق به أحد تلاميذ مدرسة المهندسخانة التى كانت قد ألغيت ويربط له مرتب شهرى قدره ثلاثة جنيهات وتمهد بتعليمه فن الحفر على الحجر . وقد وافقت اللجنة على ذلك وأوصت به فى تقريرها (٢) .

وافقت اللجنة على رفع مرتبات الموظفين بالقدر الذى ورد فى تقرير ناظر المطبعة . ووافقت على أن تكون أجور طبع كتب الحكومة مساوية لأجور طبع كتب المتزمين . أما أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد فإن اللجنة رأت أن تُرفع على النحو الآتى :

أجور طبع الدفاتر والسراكى والأوراد (٣)

الأصل		العلاوة		المجموع	
باردة	فرش	باردة	فرش	باردة	فرش
٣٠	٨	١٠	٣	—	١٢
١٥	٤	٢٥	١	—	٠٦
—	٢	—	٢	—	٠٤

(١) من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المالية السنية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ — ٤ مارس سنة ١٨٦١

محفوظة رقم ٢٧ مكية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المالية ، مرفق بخطابه السابق .

(٣) نفس الوثيقة .

ووافقت اللجنة على تعيين اثني عشر تلميذا بالمطبعة لتعلم جمع الحروف ، ولكنها لم توافق على أخذ ستة منهم من المدرسة الحربية بل اقترحت أن يكونوا جميعا من الخارج. وحادثت لكل منهم مرتبا قدره مائة وخمسون قرشا على أن يحسب كله على الروك العمومي . فإذا أتموا تعليمهم وصاروا من أصحاب المرتبات اتبع في مرتباتهم ما اقترحه على بك جودت في تقريره .

ووافقت أيضا على تعيين ثمانية طباعين على ألا يكونوا من ممرضى قصر العيني الذين فصلوا من الجيش كما اقترح الناظر ، بل فضلت اللجنة أن يكونوا «من العسكر الذين رفقوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجزيرة ، وأن يضم بدل ما كولاتهم وملبوساتهم على مرتباتهم^(١)» .

رفع أحمد بك رشيد تقريره إلى المعية في ٤ مارس سنة ١٨٦٢ م ، وفي ١٩ مارس أى بعد خمسة عشر يوما وقع عليها الكاتب بهذه العبارة :

« وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع وإبقاء ما كان على ما كان مؤقتا^(٢) » ، وكان سعيد باشا في بنها عندما عرض عليه التقرير وأمر بهذا التوقيع . ويبدو أنه لم يشأ أن يزيد ميزانية المطبعة ذلك القدر الضئيل من المال فاضطر للمطبعة أمرا .

إغلاق مطبعة بولاق

كان سعيد في أزمة مالية ، وكانت مطبعة بولاق بابا من الأبواب التي تستدعى الصرف وكانت سياسة إغلاق مؤسسات الحكومة توفيراً للمال قد تقررت واتبعت منذ زمن ليس بالقصير ، ويبدو أن مشكلة أثرت حول الطريقة التي كانت متبعة في طبع كتب الملتزمين بالمطبعة ، فضاق سعيد ذرعا بالمطبعة وقرر إغلاقها والاستغناء عنها ، فأغلقت فترة من عهده إلى أن أنقذها منه رجل من رعيته . ولم يرو حادثة إغلاق مطبعة بولاق إلا كاتب واحد

(١) تقرير أحمد رشيد ناظر ديوان المسالية . والمقصود بعبارة " إطفائية مصر " هو فرقة المطافي بالقاهرة .

(٢) توقيع موزف المعية على خطاب أحمد بك رشيد السابق الذكر .

رواها البرت جيز بكثير من التردد وساق دليلا عليها أن مائة نظارة على بك جودت قد دامت اثنتي عشرة سنة ، ولما كان ذلك غير معقول عنده فقد رتب عليه أن المطبعة لا بد وأن تكون قد أغلقت مائة ما من عهد سعيد . وبعد أن ساق هذا الدليل الضعيف قال إن ابراهيم الشبراوى حدثه حديثا طويلا أكد له فيه أن المطبعة أغلقت في آخر سنة ١٢٧٧هـ^(١) والشبراوى رجل متى روى خبرا عن مطبعة بولاق فهو ثقة . ولقد أيدت الوثائق الرسمية رواية الشبراوى ففي ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ كان سعيد باشا في بنها ومن هناك كتب إلى ناظر المالية يقول :

« قد عرض لدينا مفصلات إنفاكم الرقم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو جارى في طبع كتب الملتزمين بمطبعة الميرى وما استنسبتم اجراء من الآن فصاعدا وحيث كان القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها في الجهات للانتفاع بها والآن تواجد جملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارت مزية مطبعة الميرى قاصرة على طبع الوقايع ولكونها ليست ضرورية فاقضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية متأخراتها ورفق خدماها إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميرى فى أرباحها ولا مصروفاتها فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمرنا هذا إليكم للإجراى حسبما اقتضته إرادتنا »

« حاشية : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة فى إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى فى ذلك ولا فى المدممة ولا فى المصروفات فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدواته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة وتحفظ فى مطابع الجهات فبذا لزم التحرير »^(٢)

(١) Albert Geiss, op. cit., p. 217.

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلمية (العربية) الصادرة للدواوين والأقاليم ، دفتر رقم ١٨٩٤ عربى معية ، ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، إل نظارة المالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يولييه سنة ١٨٦١) محفوظات عابدين .

أغلقت المطبعة اذن — أو على الأقل صدر الأمر بإغلاقها في ١٠ المحرم سنة ١٢٧٨هـ الموافق ١٨ يولييه سنة ١٨٦١م . أما سبب الإغلاق فيروى البرت جيز عن ابراهيم الشبراوى أن إغلاق مطبعة بولاق كان على أثر نزاع قام بين عمال المطبعة وبين ناظرها على جودت (١) . ولم يكن على جودت ناظرا للمطبعة حينئذ إذ كان قد اعتزل المنصب في مارس سنة ١٨٦١ أى قبل الإغلاق بحوالى خمسة أشهر ، ولعل إبعاده عن نظارة المطبعة كان تمهيدا لتعطيلها فقد كان سعيدا يقدره تقديرا عظيما أو لعله كان نتيجة للنزاع الذى روى خبره ابراهيم الشبراوى . وليس من المعقول أن يؤدى نزاع بين الناظر والعمال إلى إغلاق المطبعة .

على أن الأمر السابق يبين أن إغلاق المطبعة كان مبرره عدم الرغبة فى طبع كتب بها وهى وظيفتها الأولى كما ورد فى الأمر . ولم يعد يطبع بها غير الوقائع التى اغتبر سعيد باشا «أنها ليست ضرورية» . على أن هناك ما يدل على أن السبب الحقيقى كان الرغبة فى الاقتصاد ، فقد أباح الأمر أن يديرها محمد نوحى ناظرها حينئذ لحسابه «دون أن يكون لىرى مدخل فى الخدمة ولا فى المصروفات» . فكان بقاء المطبعة مفتوحة كان أمرا مرغوبا فيه لو أمكن أن يتحقق دون أن تكون الحكومة مسئولة عن نفقات ادارتها . وهذا المذهب فى أن الرغبة فى الاقتصاد كانت السبب الحقيقى الذى من أجله أغلقت المطبعة يؤيده أن سعيدا لجأ الى الاستدانة بعد هذا الإغلاق بقليل ، إذ عقد أول قرض ثابت فى سنة ١٨٦٢ (٢) مما يدل على وجود أزمة مالية فى وقت إغلاق المطبعة . ونحن إذ نألف لأن يقرّر رجل مستنير كسعيد إغلاق مطبعة الدولة التى كانت المصدر الوحيد للعرفة فى البلاد لا يسعنا إلا أن نحمد له رغبته الصادقة فى تشجيع حركة النشر بأن قرّر أنه «إذا كان نوحى أفندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته فيصرح له» . ولعل فى سمو الغرض ما يبرر بعثرة متعلقات الأمة على هذا النحو .

Geiss, op. cit., p. 217. (١)

J.C., Histoire Financière de l'Égypte, 1878, p. 1. (٢)

بعد أسبوع واحد من صدور الأمر بإغلاق مطبعة بولاق يتبين ناظر المسألة أن دفاتر الدواوين والمصالح الأميرية لسنة ١٢٧٨ هـ لم يكن قد تم طبعها بعد وأن إرسال الورق إلى "مطابع الجهات" أو "الكتيبة" يستغرق وقتاً طويلاً ويؤدي إلى تعطيل أعمال الحكومة . وعلى ذلك يلتزم من سعيد باشا بإبقاء المطبعة بصفة مؤقتة إلى أن يتم طبع ما كان جارياً طبعه من الكتب والدفاتر ثم يعاد إغلاقها فيوافق الوالي على ذلك ويصدر الأمر التالي :

« عرض لدينا إنها كم الرقم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى ببولاق الصادر لكم أمرنا في ١٠ شهرنا هذا بإبطاها وحيث أوصحتم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فلاحظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضي السنة فضلاً عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارية طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارية فيها الطبع على ذمة الملتزمين فانه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر في ظرف الأيام الباقية من السنة ، فقد وافق إرادتنا ما رأيتوه من حيثية إبقا إدارتها ظهورات حين تمام السنة بشرط يجري التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها . وورق سندات التمغة والعرضيات وما أشبهه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ ، اللازم من المطبعة الملغية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر ، وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضاً بالمطبعة المذكورة (١) » .

وعلى ذلك يمكن أن تعتبر المطبعة مغلقة من الناحية الرسمية مع استمرار العمل بها بصفة مؤقتة إلى أن يتم ما كان جارياً طبعه بها من كتب الميرى وكتب الملتزمين ، واستمرار طبع ما كان بها من دفاتر الدواوين مدة عملها في طبع الكتب المشار إليها ، أما ما يحتاج من الأعمال الحكومية من دفاتر وأوراق تمغة وعرضيات فيطبع في مطبعة المحافظة مع تزويدها بما ينقصها من الحروف والآلات من مطبعة بولاق .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للديريات والدواوين وخلافه ، دقرقم ١٨٩٥ ، ص ١٥٠ ، وثيقة رقم ١٥٠ ، إلى نظارة المالية في ٢٣ المحرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يولي سنة ١٨٦١) .
محفوظات عابدين .

وبينا كانت مطبعة بولاق تعمل في هذا المحيط الضيق يصدر أمر من سعيد باشا في ١٣ مارس سنة ١٨٦٢ بطبع بعض الكتب بها :

« عرض علينا إني مرعشلى بك هذا ووافق إرادتنا طبع الكتب الموضع بيانها بأعلاه بالمطبعة وإن يحال مباشرتها عند الطبع والتصحيح على عهدة السيد صالح مجدى افندى ورفيقه محمد لاط افندى ويفضل استحقاقهما مستمرا ماداموا في الخدمة المذكورة (١) » .

وفي هذا دليل على أن مطبعة بولاق كانت تعمل ويحال إليها الكتب لطبعها بالرغم من أنها كانت معطلة من الوجهة الرسمية ، ومع ذلك فقد كان مفهوما أنها إنما كانت تعمل بصفة مؤقتة ، ريثما يتم تصفيتها بشكل نهائى . ويدلنا على أنه كان في النية تصفيتها أن آلاتها كانت توزع على مطابع الأقاليم فمنها ما نقل إلى مطبعة المحافظة ومنها ما نقل إلى مطابع المديرية . ففي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ يؤخذ جزء من آلاتها ومعداتنا ويرسل إلى مديرية الفيوم ، فقد صدر أمر في هذا التاريخ منطوقه :

« إن مدير الفيوم أرسل اخبارية لمعيننا بواسطة التلغراف في ٢٥ شعبان سنة ١٢٧٨ يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتيه وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها والآلات ترسل من الموجود في مطبعة بولاق (٢) » .

وهذا يظهرنا على أن عملية تصفية مطبعة بولاق كانت مستمرة بالرغم من قيامها بطبع بعض الكتب والدفاتر . كما يدلنا على أن السياسة العامة كانت تقتضى الاستعاضة عن مطبعة بولاق بمطابع في المديرية لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية دون الكتب بطبيعة الحال .

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية ، دفتر رقم ١٨٩٩ عربى معة ، ص ٩٢ ، وثيقة رقم ٢٧٩ ، إلى نظارة المالية في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٨ (١٣ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دفتر رقم ١٨٩٩ ، ص ٨٨ ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، إلى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ (٦ مارس سنة ١٨٦٢) محفوظات عابدين .

ويظهر أن ما أرسل الى مطبعة مديرية الفيوم كان آخر ما تستطيع مطبعة بولاق الاستغناء عنه من آلاتها حتى إنه لما شرعت الحكومة بعد ذلك بشهر ونصف في إنشاء مطبعة بمديرية الخرطوم لم تجد في بولاق ما ترسله وكان لزاما عليها أن تشتري آلات جديدة لهذه المطبعة . ففي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد يقول :

« قد عرض إلينا إناكم الوارد لمعيتنا بواسطة التلغراف رقم ١٧ شوال سنة ٧٨ بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة مديرية الخرطوم ولكونها غير موجودة بمصالح الميرى وأثمانها بواقع المشتري يبلغ تقريبا ثلاثون ألف وسبعائة تسعة وسبعون غرش وكسور تستأذنون بمشتراها وصرف أثمانها بوقت المشتري ومن حيث إنها لم وجدت بمصالح الميرى كما أوضحتم فقد وافق إرادتنا مشتراها وصرف ثمنها الحقيقي (١) » .

لا ندرى متى انتهى من طبع الكتب والدفاتر التي تقترز الانتهاء من طبعها قبل إغلاق المطبعة نهائيا . ولكنا نصادف " منشورا عموميا " صدر من المالية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢ جاء فيه :

« من كون بملاحظة ما حصل من الجهات في عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم أجروا أعمال المزايدات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية وهذا فضلا عن الجهات الذي لم يكن مرتب بهم مطابع . فلمناسبة ذلك وسبق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمكث زمن كثير وفي مائة تشغيلها لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغالة الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط لأجل إسعاف الجهات في مطالبتهم ... فصدر أمر دولتو أفندي قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ (٢) نمرة ٤٧١ بالأجرى كما ذكر ... (٣) »

(١) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين دقة رقم ١٨٩٩ ، ص ١٣١ ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، الى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) . محفوظات عابدين .

(٢) ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ هـ يوافق ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ م .

(٣) منشور عمومي من المالية بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٢) ، دقة بمجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٤٨٣ ، محفوظات عابدين .

ومن هذا المنشور نفهم أن تكاليف المديرية بطبع دفاترها وأوراقها بمطابعها الخاصة أو عن طريق المناقصة بين مطابع الأفراد لم يأت بالنتيجة المرغوبة ، وتعطلت أعمال الحكومة ، وصادف ذلك رغبة الوالى فى طبع بعض الكتب العسكرية ، فقرّر إحالة طبع الدفاتر الحكومية إلى مطبعة بولاق . ومعنى ذلك أن المطبعة قد أعيد فتحها ولكن إلى حين الانتهاء من طبع الكتب العسكرية فقط ثم يعاد تعطيلها من جديد .

وعلى ذلك تكون مطبعة بولاق قد عطلت مدة عام تقريباً من ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ إلى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٢ من الناحية الرسمية ، ولكنها بقيت مفتوحة تعمل فى طبع بعض الكتب والدفاتر بعضاً من هذه الفترة لا يمكن تحديده على وجه الدقة . ونحن نذهب إلى أن تعطيلها كان من الناحية الرسمية فقط ، أما حركة العمل بها فلم تقف مطلقاً . فواضح من الوثائق التى سبق عرضها أنها ما كانت تنهى من طبع ما بهى إلا ويكون أمر قد صدر بأحالة شئ آخر عليها للطبع .

تولى نظارة المطبعة فى ذلك الصدر من عهد سعيد ناظران . أولها على جودت الذى انتقل مع المطبعة من عهد عباس الأول . وكان سعيد يحله ويقدره وقد تولى تحرير الوقائع المصرية مدة . وبقي فى نظارة المطبعة إلى أن بدت بوادر تعطيلها فنقل منها فى ٣ مارس سنة ١٨٦١ م ، وعين بدله محمد نوحى ^(١) . وبقي ناظرها لها إلى أن انتهت علاقة الدولة بها فى عهد سعيد فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٦٢ م ، ولما قرر سعيد تعطيل المطبعة خير محمد نوحى فى أن يديرها لحسابه فلما رفض « صار تحويله على الأطيان أسوة أمثاله ^(٢) » .

الانعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى

عادت المطبعة الى العمل فى أغسطس سنة ١٨٦٢ على أن يعاد تعطيلها بعد الانتهاء من طبع الكتب العسكرية التى كانت الحاجة اليها أو الرغبة فى طبعها سبباً فى إعادة فتح

(١) من ناظر المالية إلى الممية فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ هـ — ٣ مارس ١٨٦١ م ، محفظة رقم ٢٧

معية تركى ، وثيقة رقم ١٨٨ ، محفوزات عابدين .

(٢) أمر إلى نظارة المالية فى ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ هـ ، دفتر رقم ١٨٩٤ قيد الأوامر العلية ،

ص ١٨٩ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، محفوزات عابدين .



عبد الرحمن رشدي باشا
صاحب مطبعة بولاق وناشر الوقائع
أكتوبر ١٨٦٢ — فبراير ١٨٦٥



حسين حسني باشا ناظر مطبعة بولاق
فبراير ١٨٦٥ — سبتمبر ١٨٨٠
وأكتوبر ١٨٨٢ — مارس ١٨٨٦
ومشيء الكاغدخانه وناظرها
١٨٦٨ — ديسمبر ١٨٧٢
وسبتمبر ١٨٨٠ — يوليو ١٨٨١

المطبعة أو عدم تنفيذ إغلاقها . ولكن قبل أن تنتهي المطبعة من طبع تلك الكتب تدخل في دور غريب من أدوار تاريخها إذ يهنيها سعيد باشا إهداء إلى عبد الرحمن بك رشدي مدير الواورات الميرية بالبحر الأحمر وكان ذلك في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩ هـ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ م) ^(١) .

وقد كان هذا الإهداء يتضمن المطبعة بكل ما يتعلق بها من عقار وعدد وآلات كما يتضح من الأمر العالي الصادر إلى نظارة المالية والذي تم به الإهداء وفيه يقول سعيد باشا :

« قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدي بك مدير الواورات الميرية بالبحر الأحمر بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأقلام والأبهاث وغيره وهو يحوى تشغيل سائر ما كان جارى تشغيله بها وما يستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم المصالح الميرية . وثمان الورق والخبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفخ الطيب الجارى تشغيله على ذمة الميرى يعطى اليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة الأصلية على المطبوع . والأشغال التى باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل تمام الشغل واحتسابه اليه يحصى قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهدة أيضا ويتستد اثمان الورق والخبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذى يصير مطلوب له من المشغولات التى تشتغل فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة اليه على الوجه المشروح ويحضر له الاذن اللازم بتحرير الحجة التى تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا ^(٢) .

(١) الشائع فيما كتب عن المطبعة أن عبد الرحمن رشدي بك كان مديرا للسكة الحديد وقت الإنعام عليه بالمطبعة . والصواب أن الرجل كان مديرا للواورات الأميرية بالبحر الأحمر كما يؤخذ من الأمر الصادر بالإنعام بالمطبعة عليه . أما علاقته بصلة السكة الحديدية فأتى متأخرا في عهد الخديوى اسماعيل فقد عينه مديرا لمصلحة الإمبراطورية كما كانت السكة الحديدية تسمى في ذلك العهد .

(٢) أمر عال من سعيد باشا إلى نظارة المالية في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٢٧٩ هـ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) دقر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للمالية في سنة ١٥٧٩ التوتية ، سجل رقم ١١٩٦ ، ص ١ ، وثيقة رقم ١ ، محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يوضح أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان إهداء مطلقا يشمل كل شئ يتعلق بها : العقار والآلات والحروف والآباء والأمهات ومطابع الحجر وكل شئ . ولم يخرج عن هذا الإهداء المطلق إلا الورق والمداد الموجودة بالمطبعة فإن ثمنها يحسب عليه . وإلا كتاب نفح الطيب الذى كان يطبع على نفقة الحكومة فإنه يحسب عليه أيضا ويتقاضى أجرا لطبعه بدون ربح . أما ماعدا ذلك من متعلقات المطبعة فقد دخل فى الإهداء .

ويتضح من الأمر أيضا أن إهداء المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى كان على شكل امتلاك مطلق ولم يكن تعهدا أو التزاما أو ملك انتفاع . وقد كان من نظام الحكومة المصرية أيام سعيد أن يتعهد بعض الأفراد ببعض المصالح أو المصانع مدة محدودة من السنين ، بشروط محدودة يكتب بها جميعا عقد اتفاق بين المتعهد والحكومة . وقد حدث ذلك فى الكاغذخانة "مصنع الورق" ، فقد تعهد بها رجل مدة سبع سنوات بمقتضى شروط منها أن يدفع عنها إيجارا للحكومة ، وأن يدفع عشورا عما ينتج فى المصنع الى غير ذلك من التعهدات التى حرر بها اتفاق بين الحكومة والمتعهد . واشترط أيضا أنه بعد انتهاء السنوات السبع تصبح الكاغذخانة ملكا للحكومة ولا يتقاضى المتعهد أى ثمن ^(١) . ولكن استيلاء عبد الرحمن رشدى على مطبعة بولاق لم يكن من قبيل هذا النوع من التعهد وإنما كان امتلاكا مطلقا له أن يتصرف فيها بالبيع أو الرهن أو غيرها من أنواع تصرف الانسان فى ملكه الخاص . وهذا واضح من الأمر السابق عرضه بالإنعام بها عليه . وثابت أيضا مما جاء فى آخر حاشية الطحطاوى على مراقى الفلاح فى مذهب الإمام أبى حنيفة وهو أول كتاب طبع بالمطبعة بعد استحالتها إلى عبد الرحمن رشدى . فقد ورد فى آخر الكتاب ما نصه :

«يقول أفقر عباد الله وأحققر عبيد مولاه المعترف بالعجز عن شكر ما إليه سيده رشدى
عبد الرحمن بك رشدى صاحب دار الطباعة المذكورة ... »

(١) دقة مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة - تحت عنوان مصلحة الكاغذخانة ص ٧ - ٨ .
مخطوطات عابدين . انظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

ولو كان الأمر غير ما ذكرنا لكتب « متعهد دار الطباعة المذكورة » ولكنه كتب « صاحبها » . وفي هذا كفاية لإثبات ملكية المطبعة له .

على هذا النحو استحال مطبعة بولاق إلى مطبعة خاصة بحد من الأفراد وانقطعت تبعيتها للحكومة . وتغير اسمها فبعد أن كانت مطبعة بولاق الميرية أصبحت « مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق^(١) » ونحن لاندري سببا معقولا لهذا الإهداء الغريب الذى ينطوى على تصرف القائمين بالأمر فى ذلك الوقت فى أموال الدولة ومتعلقات الأمة تصرف الانسان فى ماله الخاص . وقد كان علماء أوروبا ومستشرقوها أوفى لمحمد على عهدا وأكثر لتراثه اخلاصا من أبنائه فاحتجوا ما شاء لهم وفأؤهم واخلاصهم ولكن على غير جدوى فان الأهواء حبست كل شئ عن آذان أولى الأمر والمتصرفين فيه .

غير أن المطبعة فى سنة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٢ م) أى وقت الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى كانت فى حالة احتضار . وهذا يتضح من تقرير ناظرها على بك جودت الذى سبق عرضه ومن دفتر موظفيها لتلك السنة ومنه يؤخذ أن عدد موظفى المطبعة وعمالها لم يكن يزيد على تسعة وعشرين موظفا وعاملا ، مؤشر أمام تسعة منهم بالرفت أو النقل ، فيكون عدد هؤلاء الموظفين والعمال فى تلك السنة عشرين موظفا ، ليس من بينهم طباعون ولا جماعون ولا سباكون ولا غير ذلك من الوظائف الفنية التى تعين نشاط المطبعة . بل كلهم من طائفة الكتاب وأمناء المخازن والمصححين والحفراء وعمال السقاية . ويلاحظ أيضا فى هذا الدفتر إحالة رئاسة المخازن على كاتب لا يفهم فى مواد الطباعة ، وإحالة رئاسة التشغيل على كاتب آخر لا يفهم فى عمليات الطبع^(٢) . ومن ذلك نرى أن المطبعة كانت توشك أن تحتضر فى تاريخ الإنعام بها على عبد الرحمن بك .

إلا أن هذا الاحتضار لا يبرر منح المطبعة لذلك الرجل لأن مؤسسات الحكومة ومصالح الدولة ليست مما يهدى أو يمنح . والأمر بإهدائها له لا يوضح سبب ذلك إلا حين

(١) راجع كتاب « ألف ليلة وليلة » المطبوع بالمطبعة فى عهد عبد الرحمن رشدى .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٢٧٩ هـ (سنة ١٨٦٣ م) دقر رقم ٢٧ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

يرد في ختام الأمر « ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه كما اقتضته إرادتنا ». فالذى يفهم من هذا هو أن سعيد باشا اقتضت إرادته أن يتسع معاش عبد الرحمن رشدى واقتضت أيضا أن تكون هذه التوسعة على حساب الدولة ومن أموال الأمة فأهداه المطبعة . أما عن سبب اقتضاء إرادته لذلك فليس مما يسهل فهمه أو القول به فقد بقى عبد الرحمن فى وظيفته الحكومية مديرا للوابورات الأميرية بالبحر الأحمر بعد استيلائه على المطبعة فمعاشه لم يقطع من الحكومة حتى يصله سعيد فى مطبعة بولاق .

ولعله أدى خدمة ممتازة للوالى فاستحق المكافأة !

ولما آلت المطبعة إلى عبد الرحمن رشدى رأى أنه لا يمكنه إدارتها وحده بالإضافة إلى أعمال وظيفته لو تركه كل موظفها فى عهد تبعيتها للحكومة ، ولذلك طلب من سعيد أن يأمر ببقاء حسين افندى حسنى (حسين باشا فيما بعد) وكيل أشغال المطبعة والشيخ حسن محمد باشكاتها والشيخ محمد قطة العدوى باشمصحيحها بالمطبعة معه . وقد صدر أمر عال من الوالى للسالية بإجابة هذا الطلب وبقاء هؤلاء الثلاثة بالمطبعة مع عبد الرحمن رشدى من غير أن يؤثر ذلك فى معاشهم بعد انتهاء خدمتهم فيعتبرون كأنهم موظفون بالحكومة المدة التى يقضونها معه بالمطبعة على ألا يسرى ذلك مع غيرهم ^(١) .

تجديد المطبعة

ولم يعين عبد الرحمن رشدى ناظرا للمطبعة بل تولى هو إدارتها فكان هو صاحبها وناظرها مدة السنتين والأربعة الأشهر التى تملك المطبعة فى أثناءها ولأول مرة كان لناظر مطبعة بولاق مستشار فى هو "أنطوان موريه Antoine Mourès" صاحب المطبعة الفرنسية بالاسكندرية وهو رجل فرنسى كان على جانب عظيم من الكفاية ^(٢) . ولقد استقدمه عبد الرحمن رشدى إلى المطبعة وكلفه إصلاحها وإعدادها بما كان لازما لها من الآلات التى تؤدى إلى الإنتاج السريع . وكان بجانبه أيضا حسين افندى حسنى (باشا) الذى كان "مأمور تنظيم المطبعة"

(١) أمر عال صادر من سعيد باشا لنظارة المالية بتاريخ ٧ جادى الأول ١٢٧٩ رقم ٣ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢) ، ودفتر قيد الأوامر المالية الصادرة للسالية فى سنة ١٥٧٩ التوتية ؛ بمجلد نمرة ١١٩٦ ؛ ص ١٠ ؛ محفوظات عابدين .

(٢) Cliffard, les Français en Egypte, p. 141.

ثم لما آلت إلى عبد الرحمن رشدى صار ويكلاها بموافقة سعيد باشا . ويذهب على باشا مبارك إلى إن حسين حسنى صار فيما بعد شريكا لعبد الرحمن رشدى فى ربح المطبعة^(١) . ولم يرد خبر هذه الشركة فى أى مرجع آخر .

وقد زعم البرت جيز أن حسين حسنى سافر إلى باريس فى مائة تبعية المطبعة لعبد الرحمن رشدى واشترى من هناك مطابع ميكانيكية كانت أول ما دخل من نوعها فى مصر^(٢) . وهذا الزعم خطأ على وجه التحقيق إذ أن كل المراجع الرسمية وغير الرسمية قد أجمعت على أن حسيننا لم يقم بهذه الرحلة إلا فى عهد الخديو اسماعيل بعد أن انقطعت صلة رشدى بالمطبعة . وسيأتى ذلك فى حينه .

جدد عبد الرحمن رشدى آلات المطبعة فاشترى لها بارشاد موريه آلات حديثة للطبع من باريس ، زادت من إنتاجها ، حتى لقد فاقت فى عهده غاية ما وصلت إليه من التقدم فى عهودها السابقة . إلا أن آلاتها ظلت تدار باليد كما كانت من قبل . ومع أن آلات الطبع قد جادت فإننا لا يصادفنا ما يثبت أن حروف الطبع قد جددت كذلك . وإنما يصادفنا نقد فى مطبوعات بولاق فى عهد عبد الرحمن رشدى أعطانا إياه المسيو جول مول فى التقرير الذى رفعه إلى الجمعية الأسيوية فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٦٤ خاصا بنقد كتاب صحيح البخارى^(٣) ، قال الكاتب :

« هذا الكتاب ككل ما يصدر عن مطبعة بولاق منذ مدة ردىء الطبع وذلك لأن الحروف المستعملة قد تأكلت من طول مدة الاستعمال والحرف النسخى الذى فى بولاق متقن الحفر إلا أنه يجب أن يحدد صبه من وقت لآخر^(٤) . »

(١) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية : ج ٢ ، ص ١٢١

(٢) Geiss, *op. cit.*, p. 218.

(٣) طبع صحيح البخارى فى مطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣ م) فى ثلاثة أجزاء . الأول ٣٨١ صفحة والثانى ٤٠٥ صفحة والثالث ٣٢٢ صفحة وقد كان ثمنه ٣٠٠ قرش .

(٤) *Journ. Asia.*, Serie 6, Tome IV: 1864, p. 50.

على أنه يجب ألا نعمم هذا النقد على أعمال المطبعة في كل عهد عبد الرحمن رشدى . كما أنه من الجائز أن تهتم جول مول بالتسرع عند ما اقترح وجوب تجديد صب حروف مطبعة بولاق بعد إذ تأكل ما كان مستعملا منها . فقد كتب مول نقده بمناسبة اصدار المطبعة لكتاب صحيح البخارى . وقد كان طبع هذا الكتاب كما ذكر في آخره في سنة ١٢٨٠ هـ أى بعد سنة واحدة من مصير المطبعة الى عبد الرحمن رشدى . ولهذا وجب أن يوجه هذا النقد إلى إنتاج المطبعة قبل الانعام بها على رشدى بك وقد اعترف به على بك جودت في تقريره . وقد رأينا كثيرا من الكتب التى طبعت في عهده فوجدناها جيدة الطبع سليمة الحروف مما يدل على أن إصلاحه امتد إلى حروف الطبع ، وليس من الانصاف أن نتوقع أن ينفذ الرجل كل إصلاحاته في المطبعة في السنة الأولى من وضع يده عليها .

أما حالة المطبعة في عهد عبد الرحمن فقد كانت على جانب عظيم من النشاط . نشاط لم تصادفه في العهدين السابقين لعهد... عهد عباس وعهد سعيد... فلقد أصدر عبد الرحمن رشدى عددا كبيرا من كتب الآداب التى كان قد انقطع صدورها من بولاق من مدة طويلة ، ونشاط الرجل في إحياء المطبعة لا ينكر وينبغى أن يعترف التاريخ له بهذا الفضل ، فقد أتى في المطبعة على فقره بما عجز عنه عباس وسعيد على غناها واقتدارها . فالمطبعة في أيامه كانت في نشاط يقرب جدا من نشاطها أيام منشئها الأول محمد على مع فرق ما بين الاثنين في الغنى والفقر والعجز والاقتدار . ويكفى أن الرجل أعاد إلى المطبعة روحا كانت قد افتقدتها منذ زمن طويل (انظر شكل ١٣) .

علاقة الحكومة بمطبعة عبد الرحمن رشدى

وكانت الحكومة المصرية تطبع ما تحتاج إلى طبعه في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدى إما بمطابعها الخاصة الصغيرة كمطبعة المحافظة بالقاهرة أو مطابع المديريات ، وإما في مطبعة بولاق ذاتها بالتمن .

وهناك من القرائن ما يحلنا على القول بأن الحكومة قد استغنت في أثناء تبعية المطبعة لعبد الرحمن بك رشدى عن مطابعها الخاصة الصغيرة فقد عطلت مطبعة المحافظة — محافظة

القاهرة^(١) ، اكتفاء بتشغيل ما يلزم للحكومة في مطبعة رشدى ببولاق . واستمر الحال كذلك في أوائل عهد اسماعيل قبل أن تؤول المطبعة إلى الدائرة السنية .

ولم يكن أمر تشغيل ما يلزم للحكومة من المطبوعات مقصورا على مطبعة بولاق مدة تبعيتها لعبد الرحمن بك رشدى ، فقد وجدت مطابع أهلية أخرى شاركت مطبعة بولاق في هذا . فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه بالإسكندرية فقد طبع بها على نفقة الحكومة كتاب في تاريخ مصر القديم وضعه ماريت بك بتكليف خاص من الخديوى اسماعيل . فلما تم طبعه صدر أمر في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ — أى قبل ضم مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية بأسبوعين — بصرف نفقات طبعه إلى موريس ديه صاحب مطبعة الإسكندرية^(٢) .

عبد الرحمن رشدى والوقائع المصرية

ولما قزر الخديو اسماعيل إعادة إصدار "الوقائع المصرية" في ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ م^(٣) ، وكان سعيد باشا قد عطل إصدارها منذ فكر في إلغاء مطبعة بولاق بحجة أنها «ليست ضرورية»^(٤) ، طبعت الوقائع في مطبعة عبد الرحمن رشدى على نفقة الحكومة^(٥) . وقد تم طبع أول عدد بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق في أوائل فبراير سنة ١٨٦٣ ففى الآمن منه كتب عبد الرحمن رشدى إلى المعية يقول : « لقد ازدانت

(١) عطلت مطبعة المحافظة في تاريخ لم يمكننا التوصل إليه ، ولكن أعطينا ثابت من الأمر الصادر بإعادة إدارتها في ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٥ معية عربى ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، إلى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ هـ — ٢١ فبراير سنة ١٨٦٦ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١١ عربى معية ، ص ١٢٥ ، وثيقة رقم ٩٩ ، إلى المالية في ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ — (٢٢ يناير سنة ١٨٦٥) ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ هـ — ١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م ، دفتر رقم ١٩١١ ، دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، وثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٤) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ — ١٨ يوليى سنة ١٨٦١ م ، دفتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العلية ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٥) دفتر رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر العلية وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، وثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ ، محفوظات عابدين .

المطبعة بطبع العدد الأول من جريدة "روزنامه وقائع مصرية" بمعرفة هذا العاجز بإذن من لدن الحضرة الخديوية الشريفة وإني لو طيد الأمل في أن تصدر من الآن في كل أسبوع بانتظام^(١) .

وقد اقترح عبد الرحمن رشدي نظاما يكفل نشر أخبار الحكومة بها بمجرت حدوثها فقال في خطابه إن الأخبار الخارجية تؤخذ من الجرائد الأوربية أولا فأولا فلا يقع في نشرها تأخير . أما الأخبار الداخلية والوقوعات الرسمية الجديرة بالنشر فهي القسم الأصلي والأهم للوقائع المصرية . فإذا لم تغذ يوما بجميع الترتيبات والتنسيقات والتوجيهات وخلاصة أحكام المجالس فعرفت هذه الأخبار من الخارج قبل نشرها في الوقائع فإن ذلك من غير شك يؤدي إلى أن لا ينظر إليها الشعب بعين الاعتبار والتقدير وإذا لم تنشر هذه الأخبار أصلا فإن ذلك يكون أمرا موجبا للتعجب والاستغراب عند العامة^(٢) . واقترح عبد الرحمن رشدي لانتظام ورود الأخبار أن « كل مأمور في ديوان أو مجلس أو مأمورية يقيد في كل يوم كل ما يستحق النشر في الوقائع من واقع دفاترهم في أوراق خاصة تكون بمثابة تقرير ثم يعرضون مادونه على رؤسائهم قبل مغادرتهم مكاتبهم قبل الغروب لتصحيحه ويرسلونه يوميا بالبوسنة باسم الداعي معنونا بعنوان محل عمله (أي إلى عبد الرحمن)^(٣) » وقد وافق الخديو على هذا الترتيب وكتبته المعية به إلى المحافظات والمالية ومجالس الأحكام ومفتشى المديریات في ١٥ فبراير سنة ١٨٦٣^(٤) .

وكان النظام المتبع أن ينفق عبد الرحمن رشدي على الوقائع من ماله الخاص بجزء من عمل المطبعة ، وكان إنفاقه يشمل مرتبات موظفي قلم الوقائع والمترجمين ونفقات سفر من يجمعون الأخبار وأجور ما يستخدمونه في ذلك من العربات ، وكذلك اثمان

(١) من عبد الرحمن رشدي إلى المعية في ١٩ شعبان سنة ١٢٧٩ (٨ فبراير سنة ١٨٦٣ م) ، محفظة رقم ٢٩ معية تركي ، وثيقة رقم ٤٤٤ ، محفوظات غابدين (انظر شكل ٣٣) .

(٢) نفس الوثيقة .

(٣) نفس الوثيقة .

(٤) توقيع موظف المعية المختص على الوثيقة السابقة بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩ هـ .

الورق وأجور الطبع وغير ذلك . وتصدر الوقائع ويقوم هو بتوزيعها ويحصل أثمانها . ثم يحسب النفقات ويخصم منها ما جمعه من بيع الوقائع ، ويطالب الحكومة بهذا الفرق فيصرف له . فإذا دفعت الحكومة مرتبات بعض الموظفين قُيِّدت عليه "عهده" وتخصم في النهاية مما يكون له في ذمة الحكومة (١) . ولم يكن يحاسب الحكومة عن كل عدد بل إن أول مرة يتم فيها هذا الحساب كان بعد قرابة عشرة أشهر من إصداره الوقائع . ويُؤخذ من حساب هذه الشهور العشرة أن صافي المصروف على الوقائع والوارد من بيعها في هذه المدة كما يلي :

حساب الوقائع من ٢٦ يناير إلى ٨ سبتمبر سنة ١٨٦٤ (٢)

	بارة	فرش
جملة المنصرف بما في ذلك مرتبات ومكافآت مستخدمى قلم الوقائع وتنقلات جامعى الأخبار ، وإدارة الوقائع وطبعها .	٣٠٥,٠٧٤	
	بارة	فرش
مجموع أثمان ما جرى بيعه من أعدادها .	٢٨,٧١٥	
منصرف من المسالية لأرباب قلم الوقائع ومقيد عهده طرفه (طرف عبد الرحمن رشدى) .	١٠٧,٥٠١	
جملة ما تسلمه عبد الرحمن رشدى .	١٣٦,٢١٦	
الباقى وقد دفعته الحكومة له .	١٦٨,٨٥٨	

(١) من المعية إلى نظارة المسالية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٨١ (١١ نوفمبر سنة ١٨٦٤ م) ، دفتري رقم ١٩١١ ، قيد الأوامر العالية ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص ٥٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة .

واستمر عبد الرحمن رشدى يصدر الوقائع إلى أن خرجت المطبعة من ملكيته في فبراير سنة ١٨٦٥ ، وقدم إلى الحكومة حسابا عن المدة الباقية وهى أربعة أشهر من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ وكانت كما يلي :

حساب الوقائع من ١٠ سبتمبر سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ ^(١)

أجرة	قرش	ثمن ورق وأجرة طبع الوقائع (لم يدخل فيها المرتبات والمكافآت والتقلات لأن الحكومة كانت قد تولت ذلك عنه)
١٠	٢٩,٠٥٥	
أجرة	قرش	حصلها أجرة إعلانات من القومية الزراعية
٣٠	٥,٣٨٣	
		و ثمن مبيع ما باعه من النسخ .
		ثمن نسخ مباحة ولم يُحصل بعد .
		جملة الإيراد الفعلى والمتنظر تحصيله .
٣٠	١١,٠١١	
١٠	١٨,٠٤٣	الباقى وقد دفعته الحكومة له .

وهكذا تولى عبد الرحمن رشدى اصدار الوقائع مدة أربعة عشر شهرا من ٢٦ يناير سنة ١٨٦٤ إلى ٦ يناير سنة ١٨٦٥ ، وكان جملة ما دفعته الحكومة تغطية لعجز إيراداتها في تلك المدة مبلغ ٢٩٤٤ جنيها ، بالإضافة إلى مرتبات موظفى قلم الوقائع والمصروفات السائرة في الأربعة الأشهر الأخيرة منها ، وهو حوالى ٨١٤ جنيها تقديرا على ما أنفق في ذلك في أثناء العشرة الأشهر الأولى .

وانتهى عهد سعيد باشا وكانت مطبعة بولاق قد استحالَت إلى مطبعة خاصة ، وانقطعت صلتها بالحكومة ، وتحولت الحكومة المصرية من مالكة للمطبعة إلى مجرد عميل لها ، وتبقى هكذا لمدة سبع عشرة سنة أخرى ، يتغير في أثناءها المالك . ولا نختم هذا الفصل قبل أن نسجل فضل عبد الرحمن رشدى بك على مطبعة بولاق فلولا لاندثرت قبل أن تتداركها عناية الله في عهد اسماعيل .

(١) دفتر ١٩١١ ، قيد الأوامر العلمية وثيقة رقم ١٤٩ ، ص ١٦٩ ، تاريخ ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٨١ هـ (٢٥ أبريل سنة ١٨٦٥ م) .

الفصل العاشر

مطبعة بولاق السنية

انتقال المطبعة إلى الدائرة السنية

ظلت المطبعة ملكا لعبد الرحمن رشدى بك من تاريخ منحها له في ٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢ إلى ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ ، ففي هذا التاريخ اشترى الخديو اسماعيل المطبعة من عبد الرحمن رشدى باسم ابنه الأمير ابراهيم حلمى فى مقابل عشرين ألف جنيه وضمها إلى الدائرة السنية ولم يجعل للحكومة علاقة بها .

وعلى ذلك تدخل المطبعة ابتداء من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥^(١) فى طور جديد من تاريخها وهو عهد تبعيتها للدائرة السنية . وهو كالعهد السابق له لم تكن المطبعة فيه ملكا للحكومة وكما كانت فى العهد الأول ملكا لعبد الرحمن رشدى كانت فى الثانى ملكا لدائرة الأنجال . وتغير اسمها فى ذلك العهد فأصبحت تسمى " المطبعة السنية بولاق " أو " مطبعة بولاق السنية " . وليس استيلاء اسماعيل على مطبعة الحكومة بأقل غرابة من تنازل سعيد عنها من قبل .

ويعتبر العهد الذى بدأ من ٧ فبراير سنة ١٨٦٥ وهو عهد التبعية للدائرة السنية من أزهر عهود مطبعة بولاق . فما كادت المطبعة تؤول إلى الدائرة فى رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) حتى واصلت نشاطها فأصدرت فى رجب سنة ١٢٨٢ (ديسمبر سنة ١٨٦٥)

(١) يقول المسيو جيز فى مقالة عن تاريخ المطبعة أن تاريخ شراء اسماعيل باشا للطبعة من عبد الرحمن رشدى هو سنة ١٨٦٣ ، والصواب هو ما ذكرنا مستندين إلى الأوراق الرسمية . ففي دفتر استحقاقات المطبعة عن سنة ١٢٨١ ، رقم ٣٩٥ محفوظات الدائرة السنية ، بدار المحفوظات بالقلعة ذكر بالنص « جريدة الاستحقاقات عن أرباب الماهيات بالمطبعة العامة بولاق من ابتدى ماه أمشير سنة ١٥٨١ ابتدى إحاطة على الدائرة السنية » . وماه أمشير سنة ١٥٨١ يوافق رمضان سنة ١٢٨١ (فبراير سنة ١٨٦٥) .

كتاب "حاشية المجمل" الذى طبع بالمطبعة على نفقة الدائرة وعرض للبيع^(١) . وتوالى إصدار المطبعة للكتب النفيسة من ذلك التاريخ بغير انقطاع وبنسبة متزايد

ومع ما كانت عليه مطبعة بولاق من حسن الإعداد فإن وقوف الخديو اسماعيل على مدى التقدم فى دول الغرب جعله يوقن أنه مازالت هناك أوجه كثيرة للتحسين كما جعله يتطلع إلى النهوض بمطبعة بولاق حتى تصير في مرتبة أكثر مطابع الغرب تقدما . وكان الخديو اسماعيل يعرف أن مطابع الغرب الحديثة تدار بوسائل آليّة — بالبخار — فتطلع إلى استحداث هذا النوع من الفرة المحركة في مطبعة بولاق . وربما كان هذا أكبر انقلاب حدث في مطبعة بولاق على طول تاريخها .

تجديد آلات المطبعة

وقد بدى في التفكير في هذا الإصلاح بعد شهرين فقط من ضم المطبعة إلى الدائرة . فقد كان اسماعيل افندى باشتهندس العمليات في أوروبا في مأمورية حكومية فأرسل إليه الخديو أمرا في ٣ أبريل سنة ١٨٦٥ يقول فيه :

« بما أنكم أنتم الآن موجودين بأوروبا فيلزم أن تمزوا على المطابع المشهورة بالجهات التي تكونونها البخارى إدارت تشغيلها بواسطة الواهورات وتفرجو فيها وتمعنو النظر في جميع آلاتها وأدواتها وكيفيت إدارتها وإن أمكن تأخذو رسوماتها اللازمة وتحروو تقريرا يكون مشتملا عليها شاهدموه بالمحلات المذكورة من التحسينات والتسهيلات حتى أنكم بمشيئة الله تعالى عند رجوعكم من هناك ننظر في ذلك ويجرى المقتضى^(٢) » .

وقد قام اسماعيل افندى الباشتهندس بما كلف به وأحضر الرسوم ولما عاد قدّم مامعه من المعلومات والرسوم والاقتراحات وأحيل إلى ناظر المطبعة فناقشها معه واتفقا على

(١) دقراستحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٥٨٢ قبطية — ١٢٨٢ هـ — ١٨٦٥ م ، تحت اسم محمد افندى حنى بانع كتب المطبعة ، دقترقم ٣٩٦ ، محفوظات الدائرة السنية ، دارالمحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) دقترقيد الأوامر الملكية الصادرة للدواوين ، دقترقم ١٩١١ ، ص ١٦٤ ، وثيقة رقم ١٨ ، إلى اسماعيل افندى باشتهندس العمليات في ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ (٣ أبريل سنة ١٨٦٥ م) .
محفوظات عابدين .

ما يلزم لها من الآلات المحركة وغيرها وحررت مكاتبة منها إلى مصرف أو بنهايم بلندن لشراء ما ورد في المواصفات والرسوم . ولسبب ما لم يشأ اسماعيل باشا أن يستبد مصرف أو بنهايم بالأمر فكتب إلى أحد رجال حكومته وهو أفلاطون بك وكان في أوروبا حينئذ بأن يشرف بنفسه على شراء الآلات ويدفع هو ثمنها مما كان معه من أموال الحكومة إذا رأى من الخير ألا يقوم أبنهايم بذلك ، على أن تدفع الدائرة إلى الحكومة أثمان ما يشتريه من الآلات عند عودته وإجراء المحاسبة . كان ذلك في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥ حين أصدر الخديو إلى أفلاطون بك الأمر التالي :

« تقدم صدور أمرنا في ٧ ذى القعدة سنة ١٢٨١ إلى اسماعيل أفندى باشمهندس العمليات مذ كان بأوربا بأنه يمر على المطابع المشهورة البخارية إدارتها بواسطة الوابورات ويتأمل في جميع آلاتها وأدواتها وكيفية إدارتها حتى بحضوره لهذا الطرف ينظر في ذلك . فبحضور ذلك الباشمهندس من أوربا أمرنا ناظر مطبعة بولاق أنه يواصف الباشمهندس المذكور عما يلزم جابه من الخارج إلى المطبعة . والآن علم لدينا من إنها الناظر المسمى إليه الرقم ٣ محرم سنة ٨٢٠٠ بأنه واصل الباشمهندس عن اللازم ومعرفة حرر رسومات وتعريفه ومكاتبه للخواجهات أو بنهايم وشركاه بلوندره للبداركة والمحاسبة من طرفهم . وحسباً أنكم الآن بأوربا فلما هو معهود فيكم من الدراية والمعرفة بحقائق مثل هذه الآلات قد اقتضت إرادتنا إحالة تدارك العدد المذكورة بمعرفتكم بواقع الرسومات والتعريف المحررة عنهم على ذمة المطبعة التي هي تابعة لإدارتنا وسداد الثمن من طرفكم والمحاسبة به فيما بعد . كما صدر أمرنا في تاريخه إلى ناظر ديارتنا بذلك بحيث أن إجرى التدارك يكن شرطاً بواسطة الخواجهات أو بنهايم وشركاه بلوندره بل أنه موكل لما ترو استجسان إجره فيما ذكر . وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا لكم للأجرى ومرفوق معه الرسومات والتعريف كما هو مطلوبنا (١) » .

ولكن لسبب ما لم ترد هذه الآلات والمحركات البخارية إلى المطبعة . ويتبقى الجزء الباقي من سنة ١٨٦٥ وكل سنة ١٨٦٦ دون أن تزود المطبعة بهذه الآلات . ولم يشأ

(١) دفا ترقيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ٤٤٤ رقم ١٩١٢ عربي معية ص ١١ وثيقة رقم ٢٣ إلى أفلاطون بك في يوم الأحد ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٨٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٦٥) محفوظات عابدين .

الخديو أن يتأخر الإصلاح أكثر من ذلك فأصدر أمرا إلى حسين حسنى بك ناظر المطبعة بأن يسافر إلى باريس « لمعاينة ورؤية مافيه صالح المصلحة واستجداد ما يلزم استجداده من الآلات والعدد^(١) » .

وقد سافر ناظر المطبعة لهذه المهمة إلى باريس في رمضان سنة ١٢٨٣ (يناير سنة ١٨٦٧) ولم يطل مقامه هناك أكثر من ثلاثة أشهر اشترى في خلالها محركا بخاريا لإدارة آلات المطبعة كان أول ما دخل من نوعه في مصر كما ورد في دفاتر المطبعة . وقد وصل هذا المحرك إلى المطبعة في ذى الحجة سنة ١٢٨٣ هـ (أبريل سنة ١٨٦٧ م)^(٢) . وابتدأ عمله في إدارة آلات المطبعة في أواخر سنة ١٢٨٣ وأوائل سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) . ولا شك في أن استحداث هذا المحرك البخارى قد أحدث انقلابا هائلا في إنتاج المطبعة الذى زاد بما يناسب الفرق بين إدارة الآلات باليد وإدارتها بالبخار . وقد ورد في أحد دفاتر المطبعة وقت البدء في استخدام هذا المحرك البخارى وصف لأثره في إنتاج المطبعة إذ أثبت الكاتب قوله : « الآلة البخارية التى بها حدث نهاية السرعة » ولعل هذا كان أعظم إصلاح حدث في مطبعة بولاق وبقي ملازما لها إلى وقتنا هذا ، بعد إصلاح قاعدتها وتجهيل حروفها .

على أن سنة ١٨٦٦ لم تمر بدون شراء آلات جديدة للمطبعة فقد اقتضت إرادة الخديو اسماعيل أن ترود المطبعة بآلة لطبع « الرسومات والأشكال والخريطات الجغرافية » فأصدر أمرا شفويا إلى ناظر المطبعة بطلب هذه الآلة وبحث الناظر فعرف بوجود آلة من هذا النوع كانت قد وصلت حديثا من باريس ويمتلكها رجل اسمه ونجونس ، « ويطبع فيها الرسومات المذكورة بجميع الألوان وكذا تطبع فيها حروف مثل الماكينات » العادية وعلم من الرجل أن ثمنها وتكاليفها عليه كانت خمسمائة بتو . وقد نقل خبر هذه الآلة إلى الخديو فأصدر إليه أمره في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بمفاوضة صاحبها في شرائها منه بنفس قيمة الثمن والتكاليف مضافا إليه خمسون بتو . وبحالها واشترط الخديو أن يقيم ونجونس في المطبعة شهرا

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق ، الجزء الثانى لسنة ١٥٨٣ قبطية ، دفتر رقم ٣٩٨ ، محفوظات الدائرة السنوية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧

ليدرب « اثنين أو ثلاثة من أولاد العرب الطباعين الموجودين بالمطبعة » على استعمالها وقرر الحديو أن يدفع له الثمن على دفعتين الأولى قدرها مائتان وخمسون بنتو وتدفع له مقدما ، والثانية وقدرها ثلاثمائة بنتو وتدفع له « من بعد مضي الشهر وتمرين الأنظار المذكورين وحصولهم على التشغيل... مع دقة الاعتناء والالتفات لتدريبهم على تشغيلها للحصول على كمال انتظام أشغالها (١) » .

ومن الآلات التي استحدثت بالمطبعة في عهد الدائرة السنية أيضا آلات لتتمير تذكرات السكك الحديدية ، وردتا في سنة ١٨٦٧ م وعين عليهما موظف خاص لملاحظتهما وتشغيلهما (٢) . وفي سنة ١٨٦٩ م اشترت آلة لعمل ظروف الخطابات ، ووردت هذه الآلة من أوروبا وعين لها من يقوم بأمرها (٣) .

أما آلات طبع الحروف فقد كان بالمطبعة آلات جيدة منها مما كان قد استحدث في عهد عبد الرحمن بك رشدي . ومع ذلك فقد اشترت آلات جديدة من طراز حديث في تاريخ مبكر من عهد تبعيتها للدائرة السنية . وقد وصلت أول دفعة من هذه الآلات في سنة ١٨٦٦ م . ونحن لانعرف عدد آلات هذه الدفعة الأولى إذ لم نعثر على الوثيقة الخاصة بشرائها . وإنما ورد ذكرها في الوثيقة الخاصة بشراء آلة طبع الخرائط الجغرافية إذ قيل في وصفها إنها « يطبع فيها الرسومات بجميع الألوان وكذا يطبع فيها حروف مثل الماكينات المحضرة جديدا (٤) » . وفي هذا ما يدل على تجهيز المطبعة بآلات جديدة لطبع الحروف ، وكلمة « المحضرة » تدل على أن هذه الآلات إنما استوردت من الخارج .

(١) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٦٦ م) : « فوات عابدين » . وكذلك دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين المحالين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢٢ إلى الدائرة السنية في نفس التاريخ المتقدم ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ هـ — ١٨٦٧ م) . الجزء الثاني ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ٢٧ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية — ١٢٨٥ هـ — ١٨٦٩ م . الجزء الثاني ، دفتر رقم ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٤) دفتر رقم ١٣ أوامر كريمة ، ص ١ ، أمر رقم ٢ ، إلى الدائرة السنية . ودفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٤ ، وثيقة رقم ٢ ، محفوظات عابدين .

ولما سافر حسين حسنى بك ناظر المطبعة إلى باريس في سنة ١٨٦٧ لشراء المحرك البخارى ، اشترى معه أربع آلات للطبع وصلت إلى المطبعة مع المحرك البخارى فى نفس السنة (١) . وبعد ذلك حدث شراء ثلاث آلات أخرى للطبع ، فقد ورد فى أمر خاص بتعيين ملاحظ للآلات الأربع السابقة مانصه : « ويسد مسد النقر الطبع الذى يلزم عند جلب الثلاثة ما كين المقتضى جلبهم من بلاد أوربا (٢) » . ولكالم نعتز على تاريخ وصول هذه الآلات الثلاث .

تجديد حروف الطبع

ولم يقتصر تجديد المطبعة فى عهد الدائرة السنية على شراء آلات ومحركات بخارية فحسب بل تعداه إلى حروف الطبع . وقد سبق القول بأن حروف المطبعة فى أول عهد عبد الرحمن بك رشدى كانت قد تأكلت من طول ما استعملت ، وفسد رونق المطبوع بها ثم جددت حروف الطبع فعاد للمطبوعات رونقها . ولم يقتصر الأمر على صب حروف على الأمهات القديمة بل أنشئت قاعدة جديدة رفيعة فى غاية الجمال والرونق . وقد كتب هذه القاعدة خطاط اسمه حسنى (٣) وصنع آباءها وحفر أمهاتها عبد الله خيرت حكاك المطبعة ، وكان ذلك فى سنة ١٢٨٨ هـ — ١٨٧٢ م . وقد ورد فى وصف هذه

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٤٨٣ قبطية (١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ، ص ١٧ ، مخفوفات الدائرة السنية ، دار المحفوظات بالقاهرة .

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ١٧ .

(٣) ورد اسم هذا الخطاط فى يدين من الشعر نظم فى وصف هذه القاعدة وطبع بها كمؤذج لها فى الكتيب الذى أعدته المطبعة بمناسبة عرض مطبوعاتها فى « السركى العمومى » أى المعرض العام الذى أقيم بمدينة فينا (١٨٧٢ م) :

وقاعدة تقول لصنع " حسنى " حوت اللطف فى صور دقيقة
ولو أن اللطراف ابن أمى لرحل إلى « ويانة » فى دقيقة

والكتيب ليس له عنوان ولا تلميح تاريخ طبع وإن كان يحدد تاريخه تاريخ معرض فينا وهو يشمل على مقالة باللغة العربية فى تجديد جوانات نشاط المطبعة ومزايا إقامة المدارس ، ثم نماذج من كل القواعد وأحرف الطبع الموجودة بالمطبعة ، كل قاعدة موصوفة فى يدين من الشعر طبعاً بحروفها لتصويرها ، ثم قائمة ببعض مطبوعات بولاق فى عهد الدائرة السنية ، ثم ترجمة ذلك كله — ما عدا قائمة المطبوعات — باللغة التركية . وفى الكتاب ثلاث وثلاثون صحيفة فى القسم العربى وثلاث عشرة صحيفة فى القسم التركى . وهو نادر الوجود ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد أمين (بك) فأعلمنى بوجوده وأعارنى نسخته الخاصة فله منى جزيل الشكر (انظر شكل ١٤ بالآخر الكتاب) .

القاعدة في دفتر استحقاقات المطبعة لتلك السنة ما يظهرنا على دقتها وجمالها . أشتر أمام اسم أحد جماعى الحروف واسمه غنيم سالم بما يأتى :

« من حيث أن القاعدة الرفيعة المستجدة حكاكة خيرت افندى قد تم تشغيلها ومن الاقضى تعيين من يلزم تشغيلها وتوضيها فقد تعين لذلك المذكور أعلاه ومصطفى نديم وحسين محمد وأخذ عليهم التعهد اللازم بإجرى جمع خمس عشرة ملزمة شهرى من تلك القاعدة واذا حصل منهم تقصير يكونوا ملزمين بجمع بدل ما يتأخر عليهم من الحروف التخينه الملزمة بملزمتين (١) » .

وجاء في وصفها أيضا في كتيب صغير أعد بمناسبة إرسال المطبعة لبعض مطبوعاتها إلى المعرض الذى أقيم فى فيينا بالنمسا فى سنة ١٨٧٣ م :

« إن دار الطباعة ، ذات الإتقان والبراعة ، كما يشاهد من أنموذجها الأنيق ، الذى سينظر بعين التحقيق ، حاوية لقواعد عديدة سنية ، وصور حروف جيدة بهية ، لا تكاد توجد فى مطبعة من مطابع الإسلام ، بل ولا فى غيرها من مطابع الأنام ، خصوصا القاعدة الجديدة الدقيقة ، ذات الحروف الأنيقة ، التى كنا وقفنا لعملها من قبل بسنتين ، بساحة الحديو الكريم الأصليين ، والقاعدة التعليقية (٢) ذات الافتنان ، التى كانت مستعملة من قديم الزمان ، فهما معدودتان من النوادر ، بل ليس لهما فى الكون نظائر (٣) » .

ومن الحروف التى استحدثت فى المطبعة فى عهد الدائرة السنية مجموعة من الحروف الأوربية عملت جديدة على نمط الحروف الأفرنيكية التى كانت مستعملة فى مطابع أوربا فى ذلك الوقت . وقد كان بمطبعة بولاق حروف أوربية منذ إنشائها فى عهد محمد على ، ولكنها لا تصادف فى الوثائق أى خبر عن تجديدها أو تغيير قاعدتها منذ ذلك العهد . فلما

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغذخانه لسنة ١٥٨٨ قبطية ، الجزء الرابع ، دفتر رقم ٤١٩ ، مخفونات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) القاعدة التعليقية يفصدها القاعدة الفارسية .

(٣) كتيب معرض فينا السابق ، ص ٥ — ٦ .

ذهب حسين بك حسنى ناظر المطبعة في عهد الدائرة السنية إلى معرض باريس سنة ١٨٦٧، وشاهد الحروف التي كانت مستعملة في المطابع الفرنسية أعجبه وصنع حروفاً أفريقية لمطبعة بولاق على نمطها . يقول حسين بك حسنى :

« وكما أن الحروف المذكورة يتيسر بها طبع الكتب الإسلامية المشهورة ونشر العلوم المفيدة ، وما يظهر من الكتب الجديدة كذلك تؤمل طبع الكتب البهية المدونة بالألسن الأفريقية بقواعدها المألوفة ، وحروفها المعروفة ، فانا قد حصلنا أجناس قواعد حروف اللسانين الطلياني والفرنساوى ، ذات الانتظام المتساوى ، بعد أن شاهدناها في المعرض النفيس الواقع بمدينة باريس ، وقد تيسر لنا بحمد رب البرية طبع معجم الياس بقطر باللغة الفرنسية (١) .

يضاف إلى ما تقدم أنواع الحروف التي كانت موجودة بمطبعة بولاق قبل عهد الدائرة السنية وبقيت تستعمل بعدها . وقد مكنتنا الكتيب الذى وضعه ناظر المطبعة بمناسبة اشتراك مطبعة بولاق في معرض فينا والتي سبقت الإشارة إليه من معرفة أنواع الحروف التي كانت مستعملة في المطبعة في ذلك العهد وهى كما يلي :

(١) القاعدة العربية النسخية المعتادة وهى التي ورثتها الدائرة السنية عن العهود السابقة . وكانت تستعمل في غالب المطبوعات .

(٢) القاعدة العربية النسخية الدقيقة التي استحدثها حسنى الخطاط وخيرت الحكاك في عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها .

(٣) قاعدة عربية فارسية كبيرة الحجم وصفت بأنها " المجوفة " .

(٤) قاعدة عربية فارسية متوسطة الحجم .

(٥) قاعدة عربية فارسية صغيرة الحجم .

وهذه القواعد الفارسية ورثتها المطبعة من عصر محمد علي باشا .

(٦) قاعدة عربية مغربية* أى على قاعدة خط أهل المغرب ، وهى فى غاية الجمال ولا ندرى متى استحدثت بالمطبعة (انظر شكل ١٦ بآخر الكتاب) .

(٧) قاعدة أفرنكية هى التى استحدثت فى عهد الدائرة السنية وسبقت الإشارة إليها^(١) .

صناعة التجليد

وكان من ضروب الإصلاح التى اتفقت للمطبعة فى عهد اسماعيل استحداث صناعة التجليد بها ، وكان ذلك فى سنة ١٨٦٧ م . والمعروف أن صناعة التجليد قديمة جدا فى المطبعة فقد كان فيها قسم خاص بالتجليد فى عهد محمد علي ، وربما أبطلت هذه الصناعة بالمطبعة وألغى قسم التجليد منها فى أيام تدهورها فى عهد عباس وسعيد ثم أعيدت فى عهد الدائرة السنية . ورد فى دفتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٦٧ تعيين موظف جديد اسمه محمد الشبراوى وذكر أمام اسمه التأشير الآتى :

« المذكور جرى قيده من ابتدئ ١٤ ذو القعدة سنة ١٢٨٣ (١٢ برمهات سنة ١٥٨٣ — ٢٠ مارس سنة ١٨٦٧) بمأهية ٢٠٠ قرش بصناعة التجليد المستجدة بالمصلحة^(٢) » .

وهذه العبارة الأخيرة تثبت أن صناعة التجليد كانت قد أبطلت ثم أعيدت فى عهد اسماعيل .

إنتاج المطبعة

كان من نتيجة هذه الإصلاحات أن زاد إنتاج المطبعة زيادة كبيرة حتى ليحق أن نقول إن عهد اسماعيل كان العهد الذهبى فى تاريخ مطبعة بولاق . وتسجل دفاتر المطبعة فى ذلك العهد الزاهر نشاطها سنة بعد أخرى . وقد كان القائمون بأمر المطبعة مقدرين

(١) كتاب مؤتمرها ، ص ٧ — ٨ (انظر شكل ١٤ و ١٥ بآخر الكتاب) .

(٢) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٣ قبطية (١٢٨٣ هـ — ١٨٦٧ م) ، الجزء الثانى ، دفتر رقم ٣٩٨ ، ص ١٦ ، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

تماما نهضتها. ورد في أحد دفاتر المطبعة عن سنة ١٨٦٩ اسم الشيخ محمد البهوتي الذى عين مصححا للطبعة وذكر أمام اسمه :

«المذكور جرى قيده بأهية شهرى ٣٠٠ قرشا من ابتد ٦ هاتور سنة ١٥٨٥ حيث إن أشغال التصحيح متعلقة بكثرة الكتب وفاتها وفي هذه الأيام كثرت الكتب خصوصا أغلبها غير مسبوق الطبع. حضرة الباشمصحح مرارا بطالب زيادة عمال للعمل وقبل تاريخه طلب قيد أربعة أشخاص والذي استصوب الآن قيد ثلاثة فقط^(١)» .

وقد أثبت حسين بك حسنى ناظر المطبعة فى الكتيب الذى وضعه عن المطبعة بمناسبة اشتراكها فى معرض فينا ثبنا بمطبوعات المطبعة منذ تسميتها الدائرة السنية فى أوائل سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٤ وهو تاريخ إقامة المعرض. وهذا الثبوت يظهرنا على مدى نشاط المطبعة فى ذلك العهد. وقد بلغ عدد الكتب التى طبعت فى هذه السنوات التسع على ما جاء فى الثبوت المشار إليه ٣٩٥ كتابا بلغ المطبوع منها جميعا ٢٤٢٠٧٥ نسخة^(٢). فإذا عرفنا أن عدد الكتب التى طبعت فى عصر محمد على باشا فى المدة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٢م أى فى إحدى وعشرين سنة على ما ورد فى قوائم المطبوعات التى وصلت إلينا من ذلك العهد ومع ملاحظة أنها ليست كاملة هو ٢٥٢ كتابا ، أمكننا أن نقدر مبلغ نشاط المطبعة فى التسع السنوات الأولى من عصر اسماعيل. يضاف إلى هذا أن من هذه الكتب التى طبعت فى عصر اسماعيل ما بلغ عدد أجزائه عشرين جزءا ككتاب الأغاني لأبى الفرج ، ومنها ما كان يقع فى عشرة أجزاء كشرح القسطلانى على البخارى ، ومنها ما كان يقع فى ثمانية أجزاء كحاشية الشهاب الخفاجى والزرقاتى على المواهب اللدنية ، أو فى سبعة أجزاء ككتاب مجموع قوانين فرنسا وتاريخ ابن خلدون ، أو فى ستة أجزاء ككتاب روح البيان ، أو فى أربعة أجزاء كحاشية الصبان على الأشتونى أو كصحیح البخارى . وقد بلغ عدد النسخ التى طبعت من بعض هذه الكتب ٤٥٠٠ نسخة وهو عدد لم يبلغه أى كتاب مما طبع بمطبعة بولاق قبل عصر اسماعيل .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دفترقم ٤٠٢ ، ص ٣٥

عنونات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) كتيب معرض فينا السابق ، ص ١٣ — ٢٧

على أنه مما يلاحظ أن عدد كتب العلوم الطبيعية لم يتجاوز ستة عشر كتاباً من هذه الكتب التي طبعت ببولاق في السنوات التسع الأولى من عهد اسماعيل والتي بلغ عددها ٣٩٥ كتاباً. وهذا عدد قليل جداً إذا قيس بما طبع من كتب هذه العلوم في عصر محمد علي . وهذا أهم نقد يوجه إلى مطبوعات المطبعة في عصر اسماعيل . فقد كانت سياسة اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا ، وكان الواجب أن تسهم مطبعة بولاق في تحقيق هذه السياسة بنشر كتب العلوم الطبيعية إذ المدارق إقرار المدنية الحديثة إنما يكون بتغيير طريقة التفكير ونشر المعرفة التي تؤدي إلى استقلال قوى الطبيعة ومواردها . ولعل السبب في هذا القصور أن مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية لم تكن مطبعة حكومية تحدد سياستها الأهداف القومية العليا ، وإنما كانت مطبعة خاصة بوجه سياستها حساب الربح والخسارة .

موظفو المطبعة وعمالها

أدى استحداث ما تقدمت الإشارة إليه من الآلات إلى ضرورة العناية بإعداد عمال المطبعة وموظفيها والعناية الفائقة بإعدادهم ، حتى تواجه المطبعة زيادة الإنتاج التي ترتبت على تلك الآلات الحديثة . وقد اقترن وصول المحرك البخاري وآلات الطبع الجديدة في سنة ١٨٦٧م بتعيين عشرة تلاميذ وزعوا على كافة أقسام المطبعة لتعلم صناعة جمع الحروف والطبع والتجليد ، وكان تعيينهم في ١١ أبريل سنة ١٨٦٧م^(١) . وفي سنة ١٨٦٨م عين "الخواجة ريمون كوريشنيك الطبع من باريس" بمرتب ثلاثمائة فرنك في الشهر لتعليم هؤلاء التلاميذ فنون الطباعة^(٢) .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق والكاغذخانة في سنة ١٥٨٣ قبطية ، الجزء الثاني ، دقتر رقم ٣٩٨ ، ص ١٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق في سنة ١٤٨٤ قبطية ، الجزء الثاني ، دقتر رقم ٤٠٠ ، ص ١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

ولما عاد حسين حسنى بك ناظر المطبعة من باريس سنة ١٨٦٧ م اقترح إرسال بعض الشبان إلى أوروبا لتعلم فن الطباعة هناك . ولكن هذا الاقتراح لم ينفذ حينئذ نظرا للنفقات التي يتطلبها . ولكن تحت ضغط حاجة العمل المتزايد أصدر الخديو اسماعيل أمرا في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩) « بانتخاب خمسة أو ستة أشخاص من الموجودين بالمطبعة وأرسلهم إلى النمسا مدة سنة أو سنة ونصف لتعليمهم كافة أنواع الطبع كما أوضح ناظر المطبعة اكتفاء عن جلب معلمين للطبع^(١) » . وقد اختير لهذه البعثة خمسة من الشبان هم : محمد حبيب وعبد الرحمن شكرى وصالح حسين وسافر ثلاثتهم في أبريل سنة ١٨٦٩^(٢) . ثم إبراهيم عارف وإبراهيم زين الدين ولحقا بزملائهما إلى النمسا^(٣) . وقد كان هؤلاء الشبان الخمسة من العشرة التلاميذ الذين كان قد سبق تعيينهم في أبريل سنة ١٨٦٧ م واستحضر لهم الميسور يمون الفرنساوى من باريس لتعليمهم .

تلك بعض مظاهر النشاط والإحياء التي صادفت مطبعة بولاق في عهد تبعيتها للدائرة السنية ويكفى لإعطاء فكرة واضحة عن تقدم المطبعة وانتعاشها في ذلك العهد أن نورد الإحصاء الآتى لمرتبات موظفى المطبعة وعمالها فى الثمانى السنوات الأولى من عهد اسماعيل مع ملاحظة أن الإحصاء يشمل مرتبات المطبعة والكاغدخانة معا فقد كانتا مصلحة واحدة

(١) أمر صادر من الخديو إلى ناظر المطبعة فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ هـ (١٠ مارس سنة ١٨٦٩ م) ، جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دقتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الأول ، دقتر رقم ٤٠١ ، محفوظات الدائرة السنية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ قبطية ، الجزء الثانى ، دقتر رقم ٤٠٢ ، ص ٩ ، محفوظات الدائرة السنية دار المحفوظات بالقاهرة .

مرتبات موظفي المطبعة وعمالها من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٢ م^(١)

السنة	مجموع مرتبات موظفي المطبعة وعمالها	
	بارة	قرش
١٨٦٥	٢٩	١٦٨,٠٥٢
١٨٦٦	١١	٤٣٣,٤٣٨
١٨٦٧	٢٠	٥١٧,١٦٨
١٨٦٨	٢١	٦٦١,٥٦٣
١٨٦٩	٢	٩١٥,٤٢٣
١٨٧٠	٢٠	١,٢٥٣,١٣١
١٨٧١	٣٤	١,٤٣٥,٣٣٨
١٨٧٢	—	١,٤٧٧,٤٩٩

وواضح من هذا الإحصاء أن مرتبات موظفي المطبعة وعمالها قد زادت إلى أكثر من ثمانية أضعاف في خلال الثماني السنوات التي تضمنها الإحصاء . ومما يذكر هنا أن الدائرة السنوية احتفظت بخيرة موظفي المطبعة الفنيين الذين كانوا فيها في العهد السابق من أمثال خيرت افندي الحكاك وأبو العينين افندي أحمد أوسطى باشي المطبعة، فقد صدر أمر من الخديو اسماعيل بإبقائهما — الأول بمرتب شهرى قدره ١٥٠٠ قرش لمناسبة لزومه لأعمال ما يلزم تجديده من أبها حروف كبيرة وصغيرة ونقوشات وغيره من ساير ما يلزم تجديده من

(١) هذا الإحصاء مأخوذ من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنوية في السنوات : ١٥٨١ و ١٥٨٢ و ١٥٨٣ و ١٥٨٤ و ١٥٨٥ و ١٥٨٦ و ١٥٨٧ و ١٥٨٨ القبطية (١٨٦٥ — ١٨٧٢ م) وهي مالا يقل عن خمسين دفقرا ضخما . وقد وقفنا بالإحصاء عند سنة ١٨٧٢ م لأن دفاتر المطبعة بعد تلك السنة من عهد الدائرة السنوية أى دفاتر سبع سنوات أخرى غير موجودة في دار المحفوظات ، ولم نستطع العثور عليها هناك على ما بذلناه وبذله موظفو الدار من الجهد الجهد في البحث عنها ، فلا هي موجودة في المخازن ولا هي مثبتة في السجلات . ولعل لاختفاء هذه الدفاتر صلة بضياع أقلام القاعدة النسخية الذي اكتشف أمره عند استيلاء الحكومة على المطبعة في سنة ١٨٨٠ ، ويلاحظ أن الإحصاء يشمل مرتبات كل من المطبعة ومصنع الورق الذي كان ملحقا بها فقد كانتا مصلحة واحدة .

المحسنات ^(١) ، والثاني مع ترقيته إلى الرتبة الخامسة . ولم يكن للطبعة وكيل ، وكانت الحاجة ماسة إليه نظرا للنشاط المتزايد في المطبعة فصدر أمر من الخديو بترقية محمد افندي حسنى أمين مكتبة المطبعة وكيلا لها مع رفع مرتبه من سبعمائة وخمسين قرشا في الشهر إلى ألف ومائتين وخمسين قرشا ^(٢) .

علاقة الحكومة بالمطبعة

وكانت الحكومة في مدة تبعية مطبعة يولاقي للدائرة السنية تطبع ما تحتاج إليه فيها بالثمن . ولم تشأ الدائرة السنية أن تتولى الإنفاق على الوقائع المصرية على نحو ما كان يعمل عبد الرحمن بك رشدى ، إذ كان يدفع مرتبات موظفى قلم الوقائع وينفق على جمع الأخبار وترجمتها ثم على طبع الوقائع ، وبعد أن يصدر العدد ويبيعه يحاسب الحكومة على صافي نفقاته . وقد قدّم ناظر المطبعة السنية اقتراحا بأن تقوم المالية بقيد استحقاقات أرباب القلم المذكورين أو يحول ذلك لديوان المدارس لمناسبة وجود قلم ترجمة هناك ^(٣) . وقد وافق الخديو على هذا الوجه الأخير فأصدر أمره بأن يتبع قلم الوقائع ديوان المدارس « بحيث يكون من ضمن أرقامه » فيدفع الديوان مرتبات موظفيه ، ثم يحاسب المطبعة على نفقات طبع كل عدد من الوقائع أولا بأول ^(٤) (انظر ميزانية القلم شكل ٣٤ بآخر الكتاب) .

ومع ذلك فقد كانت الحكومة تتباطأ في دفع أثمان مطبوعاتها إلى المطبعة مما أدى إلى « تضرر المطبعة من عدم صرف مطلوبها نقدية عما يحجر تشغيله لمصالح الميرى

(١) دفاتر قيد الأوامر الكريمة ، دقر رقم ١٢ ، ص ٢٤ ، أمر رقم ٩ ، من الخديو إلى الدائرة السنية في ١١ شوال سنة ١٢٨٢ هـ (٢٧ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين . كذلك في دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دقر رقم ١٩١٥ ، ص ١٦٤ ، وثيقة رقم ٩ ، محفوظات عابدين .
(٢) دقر رقم ١٣ أوامر كريمة للدائرة السنية ، ص ٢٠ ، أمر رقم ٣٢ ، في ٢٦ شعبان سنة ١٢٨٣ هـ (٢ يناير سنة ١٨٦٧) ، محفوظات عابدين .

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والنجاس ، دقر رقم ١٩١١ ، ص ١١٦ ونقل القيد منها إلى ص ١٧٣ في منتصف الوثيقة ، وثيقة رقم ٩ ، إلى ديوان المدارس في ٢٩ شوال سنة ١٢٨١ هـ (٢٧ مارس سنة ١٨٦٥) ، محفوظات عابدين .

(٤) نفس الأمر السابق ص ١٧٣ (انظر أشكال ٣٠ و ٣١ و ٣٢ بآخر الكتاب) .

والدواير ويتمس ناظرها معاملة المطبعة بكيفية أنه عند إتمام ما يقتضى تشغيله وتقديم الحوافظ اللازمة به يصرف لها ثمنه نقدية حالا لإلحاق الصرف على إدارة المطبعة ورواج أشغالها وعدم تعطيلها بدون أن يتأخر الصرف على محاسبة الدائرة به واعطاها رجوع أو غيره^(١) . وصدر الأمر بوجوب اتباع ذلك فأصبح « مطلوبها يصرف إليها مباشرة عن كاملها (كامل ما) تجرى تشغيله » دون إبطاء من الحكومة أو تدخل من الدائرة السنية في المحاسبة أو الاستيلاء على المبالغ المطلوبة. ومعنى هذا أن المطبعة وإن كانت تابعة للدائرة السنية فإنها جعلت مستقلة عنها في المعاملات .

وهناك من القرائن ما يحلنا على الظن بأن مطبعة بولاق السنية كانت تغالى في تقدير نفقات ما تطبعة للحكومة كما كانت تُقصر أحيانا في اتقان الأعمال الخاصة بها . ولقد أدى ذلك إلى احتجاج رياض باشا لدى المعية بخصوص رداءة طبع الوقائع المصرية، وكان احتجاجا شديدا قال فيه :

« إن جريدتنا تكاد أن تكون في الوقت الحاضر تدخل في عهد تحوز فيه الرغبة العامة نوعا ما كما فهمت من ذاتكم العلية أيضا ، إلا أنها مشوبة بنقص فاحش في الطبع وترتيب الحروف وبكثرة الأغلاط فضلا عن أن ورقها ردىء وهذا ما شاهدتموه سعادتكم . وجملة القول لا يمكن قبولها كورقة مطبوعة ... فأردت لذلك أن استقدم لدى راسخ بك لأؤكد عليه وأشدّد عليه الخناق فعلمت مما ذكره أن التقصير من جهة إدارة المطبعة ، وهو كثير الشكوى منها مع أن أجرة طبع هذه الجريدة عالية وفيها زيادة وأريد أن أقول إن المطبعة تستفيد من ذلك فوائد جمة »^(٢) .

(١) دقائر قيد الأوامر العلية الصادرة الدواوين ، دقتر رقم ١٩١٥ ، ص ٦٣ وثيقة رقم ٥٤ في ٣ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٥ م) ، محفوظات عابدين وأيضاً : دقتر رقم ١٢ أوامر كريمة للدائرة السنية ، ص ١٥ ، أمر رقم ٤ الصادر الى القاميليا .

(٢) محفظة رقم ٥٢ معية تركي ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا الى المعية في ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوظات عابدين .

ولا ينهى رياض باشا الاحتجاج قبل أن يهتد حسين بك حسنى ناظر المطبعة برفع الأمر إلى الخديو :

«وها أنذا أرسل راسخ إلى سعادتك ليعرض شكايته شفها على مقامكم العالى ورجائى ألا تحجموا عن إصدار التأكيدات والتنبيهات اللازمة إلى حسين بك حتى لا يبلغ الخبر أخيرا إلى مولانا (١)» .

ولسبب ما قد يكون الرغبة فى الاقتصاد فى النفقات أو فى الوقت والجهد لم تشأ الحكومة أن تكون كل مطبوعاتها فى مطبعة بولاق السنية . ولذا أنشأت الحكومة مطبعتين خاصتين بها . أما المطبعة الأولى فهى مطبعة المحافظة . وقد كانت هذه المطبعة موجودة فى عهد سعيد باشا ثم عطلت فى وقت وسبب غير معلوم لنا ، وفى سنة ١٨٦٦ م التمس ناظر الداخلية من الخديو إعادة فتحها فأذن له فى ذلك ، فأعيدت بثلاثة عمال بلغ مجموع رواتبهم ألفا وأربعمائة قرش (٢) . أما المطبعة الثانية فقد أنشئت إنشاء فى نفس السنة (١٨٦٦ م) . وكانت مطبعة حجر استأذن ديوان المالية فى إلحاقها بديوان التفتيش «لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب (٣)» . وقد أذن الخديو فى ذلك فأنشئت المطبعة ورتب لها «نفرين مطبعية أحدهم ريس بماهية شهرى ثلثماية وخمسين غرش والمانى مساعد بماهية مائتين وخمسين غرش (٤)» . أما مطابع المديرىات التى كانت موجودة فى عصر سعيد باشا - كما سبق القول - فقد بقيت موجودة تعمل طول عصر اسماعيل كما يؤخذ مما ورد فى أمر إنشاء مطبعة ديوان التفتيش بالمالية من أنها أنشئت «لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات» .

(١) محفظة رقم ٥٢ معية تركى ، وثيقة رقم ٣٠ ، من رياض باشا الى المعية فى ٢٣ محرم سنة ١٢٩٢ هـ (أول مارس سنة ١٨٧٥) ، محفوظات عابدين .

(٢) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١٥ ، ص ١٧٠ ، وثيقة رقم ٨٦ ، الى الداخلية فى ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين .

(٣) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والمجالس ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ الى المالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، محفوظات عابدين .

(٤) دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين ، دفتر رقم ١٩١٩ ، ص ٦٣ ، وثيقة رقم ٤٢ ، الى المالية فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ هـ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) م ، محفوظات عابدين .

ناظر المطبعة

ظلت مطبعة بولاق تابعة للدائرة السنوية خمس عشرة سنة وسبعة أشهر على وجه التقريب . وتولى نظارتها طول هذه المدة ناظر واحد لم يتغير هو حسين بك حسنى الذى يعتبر أهم النظار الذين تولوا أمر المطبعة فى القرن التاسع عشر ، إذا استثنينا من الموازنة نقولا المسابكى . وقد لا يبدو هذا الاستثناء غريبا إذا ذكرنا أن المسابكى هو الذى خلق المطبعة من العدم ، وأنه كان الناظر المتخصص الوحيد منذ إنشاء المطبعة إلى الوقت الحاضر ، فقد درس فن الطباعة ومارس فروعه المختلفة بيديه من كتابة الحروف على الورق إلى صنعها من الرصاص إلى جمعها وطبعها على شكل كتاب .

كن حسين بك حسنى هو الذى حوّل مطبعة بولاق من مطبعة من مطابع العصور الوسطى إلى مطبعة من مطابع العصور الحديثة ، من مطبعة تدار آلاتها باليد إلى مطبعة تدار آلاتها بالبخار . وكان هو الرجل الذى زاد إنتاج المطبعة إلى درجة لم تشهد لها إلى أيامه . وكان الرجل الذى أدخل صناعة الورق إلى مصر فألحق بالمطبعة مصنعا للورق كان يضارع أحدث المصانع فى عصره .

وهو حسين بن محمد كورچينه لى ، ولد ونشأ بالقاهرة وتعلم بالمدارس الحديثة حتى انتهى إلى مدرسة المهندسخانة فتخرج فيها وعين بها مدرسا للعلوم الرياضية من حساب وهندسة وجبر ومهر فى هذه العلوم . وترجع علاقته بالمطبعة إلى سنة ١٨٥١ م عندما عين فى عهد عباس الأول مصححا للغة التركية بالوقائع المصرية . وفى سنة ١٨٦١ م رقى مأمورا لتنظيم المطبعة ، وهى الوظيفة التى رشحه لوكالة المطبعة عندما أنعم بها على عبد الرحمن رشدى فتشبت ببقائه معه فيها وقد منحه سعيد باشا رتبة قائمقام وأمر بأن تحتسب مدة اشتغاله مع عبد الرحمن رشدى له فى المعاش كما لو كان قائما بوظيفة حكومية . ولما آلت المطبعة إلى الدائرة السنوية فى عهد اسماعيل رقى ناظرا لها وأنعم عليه برتبة ميرالاي ، فاستحدثت فى المطبعة من الآلات ما سبقت الإشارة إليه . ولقد سافر إلى باريس فى سنة ١٨٦٧ م ممثلا للمطبعة فى معرض باريس الذى أقيم فى تلك السنة . وبقي ناظرا للمطبعة إلى أن آلت إلى الحكومة فى سنة ١٨٨٠ م .

المطبعة والمعارض الدولية

وكان من نتيجة التقدم الذى شمل مطبعة بولاق فى هذا العهد أن اشتركت فى معرضين دوليين أقيم أحدهما فى باريس سنة ١٨٦٧ م ، وأقيم الثانى فى فيينا فى سنة ١٨٧٣ م .

ونجد وصف القسم المصرى بمعرض باريس الدولى فى كتاب شارل ادموند الذى كان رئيسا عاما لهذا القسم^(١) . يقول شارل ادموند إن مطبعة بولاق أرسلت إلى معرض باريس الدولى مجموعة من مطبوعاتها كانت حوالى أربعائة كتاب باللغتين العربية والتركية وقد عرضت هذه المطبوعات فى قاعات خشبية ذات واجهات زجاجية . واشتملت هذه المجموعة على كتب مؤلفة بالعربية وأخرى مترجمة عن اللغة الفرنسية ، وكانت متنوعة فمنها كتب الأدب العربى القديمة وكتب الفقه ودواوين الشعر ومنها كتب الرياضيات والقانون والطب والرحلات والفن الحربى والبحرى^(٢) .

ولم نكتف بولاق بعرض مطبوعاتها بل عرضت أيضا نماذج للخطوط العربية الجميلة^(٣) كما عرضت قطعة من الخط الزخرفى الجميل كانت عبارة عن ثلاثة عشر بيتا من الشعر نظمها الشيخ مصطفى سلامة وكتبها بشكل زخرفى « كامل الخطاط » . وكانت الشطرة الأولى من كل بيت من أبيات القصيدة تقرأ بحساب الجمل "عام ١٢٨٣ هـ" ، والشطرة الثانية من كل بيت تقرأ "عام ١٨٦٦ م" ، وكتبت القصيدة بحيث كانت كل شطرة تتكون من ستة مقاطع كتبت كل ثلاثة منها بلون خاص فإذا قرئت المقاطع من أحد اللونين فى الشطرات الأولى من أعلى إلى أسفل كانت أبياتا من الشعر وأعطت بحساب الجمل سنة ١٢٨٣ هـ . فإذا قرئت المقاطع من نفس اللون ونفس الطريقة فى الشطرات الثانية كانت هى الأخرى شعرا وأعطت بحساب الجمل سنة ١٨٦٦ م^(٤) .

M. Charles Edmond, *L'Égypte a L'Exposition Universelle de 1867*, Paris, 1867. (١)

op. cit., P. 231 (٢)

op. cit., P. 331. (٣)

op. cit., P. 332. (٤)

وقد وجدت مطبوعات بولاق طريقا آخر إلى معرض باريس فقد كانت جزءا هاما من معروضات جميع المدارس المصرية . فمدرسة الطب عرضت بالإضافة إلى ما حضر في معاملها من الأدوية والأجهزة مجموعة من الكتب الطبية التي ألفها أو ترجمها أساتذتها وطبعت في مطبعة بولاق . فكان مما عرضت هذه المدرسة من الكتب " عمدة المحتاج في علمي الأدوية والعلاج " تأليف أحمد الرشيدى الأستاذ بالمدرسة وطبع في بولاق في أربعة أجزاء في ١٨٦٧م . وكتاب " أحسن الأغراض في التشخيص ومعالجة الأمراض " تأليف محمد الشافعى بك الطيب الخاص للديوان اسماعيل وطبع في جزين في بولاق سنة ١٨٤٣م . وكتاب " روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى " تأليف محمد على بك البقل وطبع في بولاق سنة ١٨٤٣م . وكتاب " غاية الفلاح في أعمال الجراح " لنفس المؤلف وطبع في بولاق سنة ١٨٦٥م . وكتاب " الأربطة الجراحية " ترجمه عن الفرنسية ابراهيم بك النبراوى وطبع ببولاق سنة ١٨٣٨م . وكتاب " القول الصحيح في علم التشريح " لحسن عبد الرحمن وطبع في بولاق سنة ١٨٦٦م^(١) . وأعداد من مجلة طبية كان يصدرها أساتذة مدرسة الطب واعلمها مجلة اليسوب^(٢) .

وعرضت مدرسة المدفعية كتاب المدفعية ترجمه عبدالرحمن افندى أحد أساتذة المدرسة وكذلك كتاب التحصينات لنفس المؤلف^(٣) .

وعرض الأزهر عددا ضخما من كتب اللغة والدين والفقه وغيرها من علوم الأزهر مثل حاشية الشيخ الباجورى على السنوسية وحاشية الشيخ الدسوقي على المصنف في التوحيد . وحاشية شيخ الاسلام الأنصارى على المنهج في الفقه الحنفى وأقرب المسالك للشيخ الدردير . في الفقه المالكي ، وحاشية الشيخ الباجورى على السلم في المنطق والمستطرف في الأدب ومقامات الحريرى ، والكفراوى في النحو وغير ذلك كتب كثيرة^(٤) .

op. cit., P. 368. (١)

op. cit., P. 367. (٢)

Loc. cit. (٣)

op. cit., pp. 368, 369. (٤)

وعرض المسيو (ليجاي M. Legay) أحداها بواسطة القاهرة أحد عشر كتابا من مطبوعات بولاق تحت عنوان « كتب طبعت بمطبعة الحكومة ببولاق وليست موجودة في السوق ». ومن هذه الكتب « الفتوحات الملكية » في التصوف لابن عربي في أربعة أجزاء وطبع ببولاق في سنة ١٢٦٩ - ١٢٧٤ هـ (١٨٥٢ - ١٨٥٨ م) . و « خزنة العادل » لابن حجة الحموي وطبع في ١٢٧٣ هـ (١٨٥٩ م) . وحاشية حياتي على « تحفة وهي » وهو كتاب قديميين الألفاظ الفارسية المستعملة في اللغة التركية ، و « فواعد مدفعية الحصار » ترجمه سعيد صالح أفندي (١) .

أما في معرض فيينا سنة ١٨٧٣م فقد أرسلت مطبعة بولاق نوعين من المعروضات . فقد عرضت فيه أنواعا مختلفة من الورق الذي انتجه مصنع الورق الملاحق بها ، كما عرضت مجموعة من مطبوعاتها تبلغ تسعة وستين كتابا منها أطلس وخريطة للاسكندرية . وقد حفظ لنا « دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون » سجلا كاملا بعنوانات هذه الكتب وعدد النسخ التي أرسلت من كل كتاب وثمنه . ومن الكتب التي عرضت في معرض فيينا تاريخ ابن خلدون في سبعة أجزاء والزاموس المحيط للفيروزبادي والكشكول لبهاء الدين العاملي وحاشية الصفطي على ابن توريكي وغرر الخواص وقاموس « نظر للعين الفرنسية والعربية ومقامات الحريري وقلائد العقيان وشرح ديوان المتنبي للعكبري وحاشية العطار على الأزهري وحاشية أبو النجا على الشيخ خالد وتذكرة داود والبجيرمي على المنهج وغير ذلك (٢) .

وقد كانت مطبوعات بولاق في هذا المعرض ضمن معروضات الحكومة ، فالحكومة هي التي اشترت الكتب من المطبعة ودفعت ثمنها مقدما وأرسلتها إلى فيينا ضمن غيرها من معروضات الحكومة المصرية . وكان مجموع ما أرسلت المطبعة إلى هذا المعرض ٢٤١ قطعة بين كتاب ونموذج لمصنوعات الكاغدخانة . وبلغ ثمنها جميعا مائة وثمانية وعشرين جنينا

(٣) op. cit., P. 370.

(٢) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الاكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ أفريكي ص ١٦ ، ١٧
مخطوطات عابدين .

وواحدا وعشرين قرشا وسبع بارات أى قرابة المليمين ، ودفع المبلغ للطبعة مقدما (١) .

كان عهد الدائرة السنية فى مطبعة بولاق عهد تحوّل ، ففيه تحوّلت من مطبعة صغرى إلى مطبعة كبرى ، ومن مطبعة قديمة إلى مطبعة حديثة ، ومن مطبعة أوراق ودفاتر وأوراد إلى مطبعة كتب ، ومن أداة إدارية إلى أداة لنشر العلم والمعرفة ، وابتدأ العهد وهى مطبعة خاصة بفرد ، فأصبحت فيه مطبعة شبه حكومية نظرا لتبعيتها للوالى ، وانتهى فإذا بها تعود ثانية إلى حوزة الدولة .

(١) افادة من المالية رقيمة ١٠ القعدة سنة ١٢٨٩ قمر ٢ اكسبوزييون بما يفيد صرف مبلغ ١٢٨٢١ قرشا و ٧ بارة للطبعة قيمة ثمن الأصناف الواردة منها ومقيد بعهد المالية عليهم صرفات الاكسبوزييون فيها (أى فى شهر) طوبة سنة ١٥٨٩ ، نفس الدفتر ، ص ١٤ ، محفوظات عابدين .

الفصل الحادى عشر

المطبعة الأميرية ببولاق

عودة مطبعة بولاق إلى ملكية الدولة

ظلت المطبعة تابعة للدائرة السنية إلى أن انقضى عصر اسماعيل . وتولى حكم مصر الخديو توفيق ، وكانت الحركة الوطنية لا تزال حديثة العهد وكان الشعور القومى قد أخذ يشتد ، فعملت الحكومة على استرداد مطبعة بولاق إلى حوزتها .

استردت حكومة توفيق المطبعة من الدائرة السنية فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ م^(١) فى عهد وزارة رياض باشا ، بعد أن بقيت خارجة عن إدارتها ما يقرب من ثمانى عشرة سنة .

تنظيم المطبعة (١٨٨٠)

وقد نظمت المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها بمقتضى ثلاثة أوامر هى :

(١) أمر من وزارة المالية صدر فى ٢٢ رجب سنة ١٢٩٧ هـ^(٢) (٢٩ يونيه سنة ١٨٨٠ م) ينص على اعتبار مستخدمى المطبعة وعمالها موظفين بالحكومة المصرية بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى عهد الدائرة السنية . وقيدوا بالحكومة ابتداء من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ ، تاريخ إدارة المطبعة على ذمة الميرى . وينص الأمر على أن هذا الاعتماد يؤقت لحين صدور ترتيب نهائى آخر . وقد نفذ هذا الأمر فعلا ونقل كل موظفى المطبعة وعمالها فى آخر عهد الدائرة السنية معها إلى الحكومة المصرية كما كانوا فى العهد السابق .

(١) دقر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، دقر رقم ٨١٥ ، مخزن المعاشات . دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) دقر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دقر ٨١٥ ، ص ١ ، مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) أمر ثان من وزارة المالية صدر في ١٨ شعبان ١٢٩٧^(١) (٢٥ يولييه سنة ١٨٨٠ م ، وهذا هو الترتيب النهائي الذي نص عليه في الأمر الأول السابق . وقد حدد هذا الأمر وظائف المطبعة وراتب كل وظيفة . فقرر خلق وظائف جديدة وإلغاء بعض الوظائف التي كانت موجودة بها وترتب على ذلك فصل بعض الموظفين وإنقاص مرتبات البعض وترقية آخرين وهكذا . فمن الوظائف التي قزرها هذا الأمر وظيفة وكيل للمطبعة وعين فيها عبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة . أما الوظائف التي ألغيت بمقتضى هذا الأمر فهي وظيفة " مساعد مصصح " ففصل مساعدو المصححين نهائيا . وأنقص عدد كتاب المطبعة ففصل بعضهم . وكذلك ألغيت وظيفة " مساعد الحدود والحي " ووظيفة " مساعدي الجماعين " ووظيفة " مساعد العطشجي " ففصلوا جميعا . وحدد الأمر أيضا وظائف السعاة والخدم فأنقص عددهم . ثم إن الأمر أنقص مرتبات بعض الوظائف فأنقص مرتب وظيفة معاون إلى سبعةائة وخمسين قرشا بعد أن كان ألفا ومائتين وترتب على ذلك أن استقال معاون لأنه رفض المرتب الجديد . وخفض مرتب " الجماع " إلى ثمانية جنيهات بعد أن كان عشرة جنيهات . وزاد الأمر بعض المرتبات كمصصح الفرقة الثانية فرفع مرتبه إلى الضعف فأصبح ألفا ومائتي قرش بعد أن كان سبائة قرش .

(٣) ترتيب عمل بمعرفة قومسيون المطبعة وصدر عنه أمر دولتو ناظر المالية رقم ٢٦ في ٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٧ هـ^(٢) (١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ م) . وهو تنقيح وتعديل للأمر السابق بمناسبة النظر في أمر ورشة التجليد ، وزاد بعض الوظائف التي دعت حاجة المطبعة إليها في عهد تبعيتها للحكومة ، كما ألغى وظائف المجلدين .

على هذا النحو نظمت المطبعة عندما دخلت تحت إدارة الحكومة في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٠ وأصبحت مطبعة الحكومة إلى الآن . وقد حدث بعض التغييرات في محتوياتها بعد ذلك بقليل . ففي التغيير الأول انتزعت منها مطبعة فنقصت محتوياتها . وفي التغيير الثاني أضيفت إليها مطبعة أخرى فعوض ذلك التغيير الأول .

(١) دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ص ٢٠٢ .

(٢) ص ٢٤ من الدفتر السابق .

في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م) . صدر أمر من ناظر الداخلية
بمنصل مطبعة الوقائع المصرية عن مطبعة بولاق جاء فيه :

« ان صحيفة الوقائع المصرية ترتبت ثلاثة مرات في كل أسبوع وربما أنه بحسب
أهمية الأخبار تصدر في كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات
الطبع مع قلم الوقائع لأجل نجاح ذلك بدون وقوع عطلة ودعت الحالة بأن يستحضر من
المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربى والتركى من حروف
وصناديق وماكينات وما يلى ذلك مع تحرير كشف بيان أسماء وماهيات ووظائف العمال
المانوطة بهذا العمل » (١) .

وبناء على هذا الأمر نقل كل ما كان مخصصا لطبع الوقائع المصرية في بولاق من
الآلات والعدد والحروف وغيرها ، كما نقل كل من كان يقوم بطبعها من الموظفين والعمال
إلى قلم الوقائع بالداخلية ، وتمت عملية النقل هذه في ٢٩ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (٤ أكتوبر
سنة ١٨٨٠ م) (٢) . ونقصت الآلات بمطبعة بولاق من ذلك التاريخ بقدر ما كان مستعملا
منها في طبع الوقائع . وكان أول عدد من الوقائع صدر عن مطبعتها المستقلة هو العدد
رقم ٩٣٣ المؤرخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٧ هـ (٩ أكتوبر سنة ١٨٨٠) ، وقد كتب عليه
« طبعت بمطبعة الداخلية الجليلية » .

أما التغيير الثانى فقد أضاف إلى مطبعة بولاق مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب
الجهادية . فقد مر أن الحكومة ما كانت تستغنى عن مطابع خاصة بها في عهد تبعية مطبعة
بولاق للدائرة السنية . ولقد سبقت الإشارة إلى مطبعة المحافظة ومطبعة ديوان التفتيش بالمالية
ونضيف الآن مطبعة أركان حرب الجهادية وكانت في طره ومطبعة المدارس وكانت تابعة

(١) أمر من دوللو ناظر الداخلية للطبعة في ٨ شوال سنة ١٢٩٧ هـ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ م) ، ٤ نمرة ٧
وقائع ، دفتر استعاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن
المعاشات ، دار المحفوظات المصرية .

(٢) نفس الدقر السالف الذكر ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤

لنظارة المعارف (١). وقد ظلت مطبعة أركان حرب تعمل مستقلة عن مطبعة بولاق بعد ضمها إلى الحكومة مدة أحد عشر شهرا تقريرا طبعت في خلالها، ضمن أشياء أخرى، ميزانيتي الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ و ١٨٨١ م (٢). ثم روى ضم هذه المطبعة إلى مطبعة بولاق فضمت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ م بأمر من دولتوناظر المالية، صادر في ذلك التاريخ ويقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها » (٣).

وكما نقلت مطبعة الوقائع بموظفيها إلى قلم الوقائع بالداخلية نقل أيضا موظفو مطبعة أركان حرب إلى بولاق وكان عددهم تسعة وعشرين موظفا غير رئيس المطبعة المسيو موريس الذي عين بوظيفة رئيس القسم الأفرنجي بمطبعة بولاق (٤). وبذلك زادت مطبعة بولاق بضم مطبعة أركان حرب إليها أضعاف ما خسرت بترفع مطبعة الوقائع منها. فوظفو الوقائع الذين نقلوا إلى الداخلية كان عددهم ستة موظفين على حين أن موظفي مطبعة أركان حرب الذين نقلوا إلى بولاق كانوا ثلاثين موظفا. وفي ذلك ما يدل على أن مطبعة أركان حرب كانت أكبر بكثير من مطبعة الوقائع. ومع ذلك فلم يطل استقلال الوقائع المصرية بمطبعتها فعادت إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من يولية سنة ١٨٨٤

على هذا النحو استقرت مطبعة بولاق للحكومة وتغير اسمها تبعا لذلك فاصبحت تسمى : مطبعة "بولاق الأميرية" (٥).

- (١) ضمت هذه المطبعة أيضا إلى مطبعة بولاق في تاريخ متأخر .
- (٢) راجع ميزانيتي سنة ١٨٨٠ و ١٨٨١ م فعليهما « طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية سنة ١٢٩٧ هـ » .
- (٣) أمر من دولتوناظر المالية لمطبعة بولاق رقم ١٠ مايو سنة ١٨٨١ نمرة ١٨٢ إدارة دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨١ ج ١ ص ٦٧ دفتر ٨٥٢ عين ٣١ مخزن المعاشات دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .
- (٤) راجع ما ورد عن هؤلاء الموظفين في الدفتر السابق من دفاتر استحقاقات المطبعة .
- (٥) تغير اسم المطبعة مرارا في عهد تبعيتها للحكومة المصرية من يونيه سنة ١٨٨٠ إلى الوقت الحاضر . فن سنة ١٨٨٢ م إلى سنة ١٨٨٤ م كان اسمها « المطبعة الأميرية ببولاق » وفي سنة ١٨٨٥ تغير اسمها وأصبح « المطبعة الأهلية » وهي ترجمة لإسمها باللغة الفرنسية L'Imprimerie Nationale . وبظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩٠٣ حين يتضح عدم موافقة هذه الترجمة فيتغير اسمها في سنة ١٩٠٤ إلى « المطبعة الأميرية بولاق » وفي سنة ١٩٠٥ يقتصر في تسميتها على : « المطبعة الأميرية بمصر » وبظل اسمها كذلك إلى سنة ١٩١٤ حين يتغير ويصبح : « المطبعة الأميرية بالقاهرة » وبظل كذلك الآن .

آلات المطبعة وحروفها

أما عن آلات المطبعة في أوائل عهدها بالكمونة فقد كانت كما كانت في أيام الدائرة السنية — المحرك البخاري ثم آلات الطبع والآلات الأخرى التي سبق بيانها في الكلام عن المطبعة في عهد الدائرة ، ثم ما زاد عليها من الآلات في أواخر ذلك العهد مما لم يمكننا الوصول إليه لافتقارنا الدفاتر الخاصة به في محفوظات الدائرة السنية . وقد شكلت لجنة لاستلام المطبعة من الدائرة أحصت كل ما كان موجودا بالمطبعة وقت استلامها ولكنا للأسف لم نعثر على هذا الإحصاء فيما أبقته لنا السنون من الأوراق .

أما عن حروف الطبع فقد أقيمت لنا الأحداث التي صادقتها بيانا مفصلا عنها وذلك بأن لجنة استلام المطبعة وجدت آباء تلك الحروف ناقصة العدد ووجدت من أحوال حفظها ما يستدعي الشك فشككت ثلاث لجان لتحقيق هذا الأمر وحفظت الثورة العربية لنا صورة كاملة من قرارات هذه اللجان (١) .

ويؤخذ من أوراق هذا التحقيق أن المطبعة كان بها حينئذ ثلاث قواعد نسخية عربية (٢) :

(١) قاعدة قديمة أهميات من مدّة ولا يطبع بها كتب وهذه هي القاعدة التي كانت قد تحلقت عن عصر محمد علي .

(٢) قاعدة سميت في بعض الأوراق : "القاعدة المشهورة" وفي بعضها الآخر : "القاعدة النسخية النخينة" وهي أهم قواعد مطبعة بولاق إذ هي آخر ما وصل إليه تحسين الخط وتجميل الحروف منذ بدئ في صب الحروف بالمطبعة في عهد محمد علي إلى وقت استلام

(١) حفظت صورة إجراءات هذه اللجان ضمن الأوراق التي صادرتها النيابة في حوادث الثورة العربية عند أحمد بك رفعت ناظر تحريرات وزارة المالية وكان أحد أعضاء ثلاثة تلك اللجان . أوراق نمرة ٢٧٦ و ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت بحفظات الثورة العربية بالقلعة .

(٢) القاعدة تتكون من آباء من الصلب عددها ١٨٩ قطعة ثم أهميات من النحاس مدقوقة بهذه الآباء ثم حروف من الرصاص كثيرة العدد مصبوبة على هذه الأمهات .

الحكومة للطبعة في سنة ١٨٨٠ ، وتبين أهمية هذه القاعدة من بعض الأوصاف التي وصفت بها في أوراق تحقيق أمرها . فن هذه الأوصاف قول لجنة استلام المطبعة : « هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ على الحكومة^(١) » . ثم ما ورد من وصفها في كلام خيرت أفندي وكيل المطبعة من أن : « القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وصليحات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجاً^(٢) » .

(٣) القاعدة النسخية الرفيعة التي عملت بمعرفة عبد الله أفندي خيرت حكاك المطبعة في عهد الدائرة السنية والتي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم . وقد كانت كل مطبوعات بولاق تطبع بها منذ أتمها خيرت أفندي .

وكان يوجد بالمطبعة غير هذه القواعد العربية قواعد أخرى فارسية وتركية ومغربية وفرنسية . وهذه القائمة مطابقة تماماً لما سبق أن قدمناه عن حروف المطبعة في عهد الدائرة السنية .

قصة اختفاء أقلام المطبعة

ولما تسلمت الحكومة المطبعة تبين لها أن هذه القواعد لم تكن سليمة . فالقاعدة الرفيعة وجدت كاملة ولم يكن للقائمين بالأمر أى اعتراض على الحالة التي وجدوها عليها . أما القاعدة التخينة المشهورة فلم يوجد منها إلا أقل من نصف آباءها ووجد أن قد دُسَّ فيها بدلا من نصفها الفاقد آباء قديمة متأكدة من قواعد قديمة مهملة لا تتفق معها في الرسم ولا في الذوق ولا في الصناعة . أما القاعدة النسخية القديمة فقد كانت في حالة سيئة من الإهمال ولم يكن هذا مستغربا فقد حلت محلها القاعدة التخينة المشهورة على أنه لوحظ

(١) من قرار قومسيون استلام المطبعة من الدائرة السنية ورقة نمرة ٢٧٨ ص ١ من أوراق أحمد بك رفعت بمحفوظات الثورة العرابية ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلمة ، ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

أن بعض أباء هذه القاعدة القديمة قد استخدم في سد الناقص من القاعدة التخينة المستعملة^(١) .

وقد أدى هذا إلى تشكيل لجنة لتحقيق هذه المسألة ، ولما كان اتهامها لبعض الشخصيات صريحاً يوقع هذه الشخصيات تحت طائلة القانون فقد أمر ناظر المالية بتشكيل قومسيون آخر لبحث الأمر . ويظهر أن قرار هذه اللجنة الأخيرة لم يمنع ناظر المالية فأمر بتشكيل لجنة أو قومسيون ثالث . وقد استغرقت ترميزات هذه اللجان الثلاث مدة ثلاثة عشر شهراً من ٤ أغسطس سنة ١٨٨٠ إلى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١

وقد نذب القومسيون الأول خيرين هما حسن أبو زيد وحسين صبري من مطبعة أركان حرب وكلفهم بفحص القاعدة وفحصهاها وقدموا تقريراً ختمه بقولهما : « إن الحاصل في هذه القاعدة المعلومة في جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبعة بولاق وتكلفت مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ، ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقي منها . وبذا لا يمكن الانتفاع بها كلياً إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها^(٢) » .

ولما سئل خيرت افندي وكيل المطبعة وحكاكها عن سبب ذلك العجز قال إن الأقلام كانت موجودة في عهدة محمد البغدادي حكاك المطبعة وكان حسن القيام عليها من حيث الحفظ والتنظيف والعناية ، فلما مرض أحضر ناظر المطبعة حسين بك حسنى مفاتيح القمطرين اللذين كان يحفظ فيهما الأقلام . ثم استدعى وكيل المطبعة السابق محمد حسنى وأبا العينين أحمد ملاحظ المطبعة وحسن المغربي السباك وتحاشى استدعاء خيرت افندي وأخرجوا الأقلام وبدلاً من تسليمها إليه لعلمه بها سلمت إلى «عبدالكريم حسن المخزنجي» الجاهل بأمرها^(٣) .

(١) ملخص ما في أوراق وناجحة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨٩ أوراق أحمد بك

رفعت ، محفوظات الثورة العراقية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

(٢) نفس الوثيقة

(٣) نفس الوثيقة

وبناء على ذلك قدم القومسيون تقريراً إلى ناظر المسالية جاء فيه أنه « مقرر بنوع قطعي أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت افندي ، وهم حضرات كل من الناطر والوكيل السابق والملاحظ والسباك . فتسليمهم للخزنجي هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت افندي كان انكشف أمرها ... وإن ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة كان بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكملها وتحللها بالصدأ حتى ينفى رسمها ويتعسر تمييزها . وقد رأى القومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المسخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفى شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة ، وإلا فقانوناً ياتمون بمنها الأصلي ... هذا ورأى القومسيون أيضاً لزوم محاكمتهم على ما حصل لأن الضرر الذي عاد مما أجروه لم يكن مقصوراً على جهة المطبعة فقط بل يشمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات ... كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقسام فلا يتصور أن كلا منهم اختص بجانبها ، إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم والآخرين أعانوه وتستروا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسنى لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعاونوه على ذلك حسن السباك وعبد المجيد البراد واسماعيل النجار واستدل القومسيون على ذلك بكون البيك المسمى إليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف ، وإجماله النجار بماهية شهري خمسمائة قرش ... وإذا تراءى للمسالية ظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلائل السابقة ومعرفة ما ربما يكون كائناً في بواطن هذه المسألة المهمة فحياة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقف ناظر المطبعة ومن أعانوه عليها الفعل (٢) » .

قدم هذا التقرير إلى ناظر الداخلية وتلى حرفياً بمجلس النظار وصدر أمر ناظر الداخلية في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠م بأن الرأي استقر : « على لزوم إجراء التحقيقات اللازمة لإظهار الحقيقة » . وبعد صدور هذا الأمر طلب حسين بك حسنى ناظر المطبعة إعفاءه

(١) ماخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أفلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة . ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب .

من الخدمة فقبل ناظر الداخلية استعفاه في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠^(١) وشكل قومسيون آخر برئاسة مصطفى بك صبحي الذي اعتمد في تحقيقه على أقوال المتهمين وقرر : « إنه لا تنتج ثمرة للميرى من البحث في موضوع تلك الأقسام » واقترح إكمال القاعدة واصلاحها بمعرفة خيرت افندى^(٢) .

ويظهر أن الوزارة تشككت في نتيجة تحريات مصطفى بك صبحي فأصدر ناظر الداخلية في ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ م أمرا « باقتضى كمال الوقوف على حقيقة الكيفية بالدقة » . ولذا شكلت لجنة ثالثة برئاسة بلوم بك وكيل المالية وعضوية أحمد بك رفعت ناظر تحريات تركي وعربي المالية^(٣) ومحمد بك حمدي وعلي بك الزيني وأحمد بك ناشد « لاستوفا التحقيقات اللازمة عن ذلك »^(٤) . وقد استعانت هذه اللجنة ببعض الخبراء فقرروا أن الفرز الذي تم بمعرفة القومسيون الثاني « كان بنوع المغشوشية » وأن الفرز المعول عليه هو ذلك الذي تم أولا بمعرفة خيرت افندى . ثم اتفق على تشكيل لجنة من الخبراء يختار حسين بك حسنى أربعة من أعضائها وتختار المطبعة أربعة آخرين . وبدأت هذه اللجنة عملية الفحص من جديد ، وبعد جلسة واحدة امتنع الاشخاص الأربعة الذين وكلهم حسين بك حسنى عنه عن الحضور . وانتهت المقارنة بإثبات ماقرره خيرت افندى أولا . ولكن اللجنة رأت قفل باب الموضوع . فقررت تحديد تلك القاعدة واستكمالها حتى تعود لمطبوعات بولاق رونقها وجمالها^(٥) . وقد تعهد خيرت افندى وكيل المطبعة وحكامها بذلك وقرر أن هذا الإكمال يحتاج إلى مالا يقل عن ستين وانه يتكلف سبعائة جنيه « تحت الزيادة والعجز »^(٦) .

(١) دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق عن سنة ١٨٨٠ م ، الجزء الأول ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة .

(٢) ملخص ما في أوراق ونتيجة مادة أقلام مطبعة بولاق ، ورقة رقم ٢٧٨ ، أوراق أحمد بك رفعت محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٣) من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت ناظر تحريات المالية ، في ٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١ م) ، ورقة رقم ٢٧٧ من أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٤) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت السالفة الذكر .

(٥) نفس الوثيقة ، وكذلك : تقرير مرفوع من القومسيون الثالث إلى وكيل المالية في ٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ هـ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) ، ورقة رقم ٢٧٩ من أوراق أحمد بك رفعت ، محفوظات الثورة العرابية ، القلعة .

(٦) وثيقة رقم ٢٧٨ من أوراق أحمد بك رفعت .

تدهور المطبعة من ١٨٨١ إلى ١٨٩٦

استقرت مطبعة بولاق الأميرية على الوجه المتقّام وتحولت إليها جميع أعمال الحكومة الطباعية تقريباً. ويؤخذ من دفاتر المطبعة بعد استيلاء الحكومة عليها مباشرة في سنة ١٨٨٠م وكذلك من دفاتها في سنة ١٨٨١م أن حركة العمل بها قد اتسعت اتساعاً عظيماً أدى إلى إدارة المطبعة نهائياً وليلاً بدون انقطاع. ففي ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠م نُقِرَ في مذكرة لناظر المطبعة: « فنظراً لأهمية التشغيلات في هذا الأوان صار من الضروري إجراء التصديحات... للإحلاق على أشغال الحكومة في الدفاتر وغيره فقد أُجريت التصديحات اللازمة وصارت الإدارة الآن ليلاً ونهاراً حسب المرغوب^(١) ».

وفي سبتمبر سنة ١٨٨١م يتقّام محمد أفندي خلوصي إلى المطبعة ملتصقاً بتعيينه بوظيفة «طبيب طبوغرافيا وجدولجي»، ويقترح ناظر المطبعة تعيينه، ولكن ناظر المالية يرفض هذا التعيين لأن: « المذكور من أهالي الآستانة وبما أن أهالي الوطن يوجد فيهم من يليق لهذه الوظيفة وبهذا يكون اللازم هو انتخاب وتعيين من يصلح لها منهم^(٢) ». وتمضى مدة دون أن تتمكن المطبعة كما ادعى ناظرها من الدور على مصرى لشغل هذه الوظيفة، فيتم تعيين خلوصي أفندي نظراً « لزوم المسارعة في إدارة التشغيلات ليلاً ونهاراً^(٣) ».

وقد زاد حجم المطبعة كثيراً في السنتين الأوليين من تبعيتها للحكومة، واقنع القاءون بالأمر بخطأ اتجاههم نحو الاقتصاد في نفقات المطبعة عندما ضيقوا وظائفها أولاً بناء على قرار القومسيون الذي تسلمها من الدائرة السنية في يونيو سنة ١٨٨٠م، فعندما تسلمت الحكومة مطبعة بولاق في هذا التاريخ كان بها خمسة وستون موظفاً^(٤) بلغ مجموع مرتباتهم

(١) من مذكرة ناظر المطبعة بتعيين عبد الكريم أفندي حسن بوظيفة «مهندس ميكانيكي وعليه عردة الوابور والمكين» في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٠م. « جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٠م ابتدى إدارتها على ذمة الميرى » ج ٢، ص ١٢، مخزن المعاشات، دار المحفوظات العمومية بالقاهرة.

(٢) ناشيرة ناظر المالية على مذكرة ناظر المطبعة بتعيين محمد أفندي خلوصي « جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١م، ج ١، ص ٥٧، القلعة ».

(٣) مذكرة ناظر المطبعة بإعادة المطالبة بتعيين خلوصي أفندي، نفس المرجع السابق.

(٤) جريدة استحقاقات المطبعة من ابتدى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٠م، الجزئين الأول والثاني، القلعة.

في الشهر الواحد ٣٣٨ جنيها و ٦٥٠ مليا (١) . ولم يكن من هؤلاء الموظفين من يتقاضى مرتبا كبيرا إلا ثلاثة أشخاص هم حسين حسنى بك ناظر المطبعة وكان مرتبه خمسين جنيها ثم عين بدله على جودت بك بنفس المرتب . وعبد الله افندى خيرت حكاك المطبعة ثم رقى ويلاها في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ مع بقاءه في وظيفة الحكاكة وكان مرتبه خمسة وعشرين جنيها ، وأبو العينين افندى أحمد ملاحظ وأسطا باشا وعمدة الجماعين وكان مرتبه عشرين جنيها . ويلي هذه الطائفة أحمد افندى مختار معاون المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيها ، ومحمد افندى عباس معاون مشروعات المطبعة وكان مرتبه اثني عشر جنيها ونصف جنيه ، وسليمان افندى الجندى باشكاتب المطبعة وكان مرتبه خمسة عشر جنيها وحسين افندى محمد ريس الحسابات والتشغيل وكان مرتبه اثني عشر جنيها ونصف جنيه وإبراهيم افندى الشبراوى أسطا جماعى الحروف الفارسية المشهور وكان مرتبه أحد عشر جنيها ، والشيخ بدوى محاسب عهدة الموضيين وكان مرتبه عشرة جنيهات (٢) .

فلما نظمت المطبعة على أساس تقرير القومسيون الأول في ٢٥ يولييه سنة ١٨٨٠ ، وتقرير القومسيون الثانى في ١٤ أكتوبر من نفس السنة ، انقص عدد الموظفين إلى ثلاثة وأربعين بعد فصل اثنين وعشرين موظفا إما للاستغناء عن وظائفهم وإما لرفضهم العمل بالمطبعة بعد ما قرره القومسيون من خفض مرتباتهم . ثم عين أحد عشر موظفا فوصل العدد إلى أربعة وخمسين . وتوفى أحد الموظفين ونقل ستة منهم إلى قلم الوقائع بوزارة الداخلية عند فصل الوقائع عن المطبعة ، ثم أضيف إلى المطبعة ثلاثون موظفا عند ضم مطبعة أركان حرب إليها فبلغ عدد موظفى المطبعة سبعة وسبعين موظفا أى بزيادة اثني عشر موظفا عما كان الحال عليه أيام الدائرة السنية (٣) .

وكان مجموع مرتبات موظفى المطبعة وعمالها في المدة من ٢٠ يونيه سنة ١٨٨٠ إلى آخر السنة أى في نصف السنة الأولى من عهد تبعيتها للحكومة ١٨٧٠ جنيها و ٧١٨ مليا (٤) .

(١) نفس الجريدة السابقة ج ١ ، ص ٦٩ ، القلمة .

(٢) نفس المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٠٦ .

(٣) نفس المرجع .

(٤) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٦٩ .

أى ٣٧٤١ جنيهها و ٤٣٦ مليا فى السنة ثم وصل هذا الرقم إلى ٤٣٥١ جنيهها و ٥٦١ مليا مجموع مرتبات المطبعة فى السنة التالية — ١٨٨١ م^(١) ، وهو أكبر من مجموع المرتبات فى آخر سنة من تبعية المطبعة للدائرة السنية البالغ ٤٠٦٣ جنيهها و ٨٠٠ ملين^(٢) . ومع أن الفرق ليس كبيرا إلا أنه أكبر مما يبدو من الأرقام نظرا لأن الحكومة قد خفضت مرتبات معظم الوظائف .

وكانت الفترة من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٩٦ فترة ركود فى مطبعة بولاق . فمع قيامها بكل ما احتاجت إليه الحكومة من أعمال الطباعة فإنها لم تتقدم فى أى ناحية من النواحي بل وتدهورت تدهورا عاما كاد يقضى عليها . وليس من شك فى أن الثورة العربية وما تلاها من عدم استقرار قد صرفت الحكومة المصرية عن كثير من الإصلاح وقاست مطبعة بولاق من انشغال الحكومة بالثورة كما قاسى غيرها من مؤسسات الدولة .

لم تكن آلات المطبعة كافية عندما تسلمتها الحكومة فى سنة ١٨٨٠ ، ويظهر أنه لم يكن من المتيسر شراء آلات جديدة فعين عبد الكريم حسن المهندس الميكانيكى ووضع تحت الاختبار وأعطى الآلات المعطلة فأصلحها جميعا وبذلك تمكنت المطبعة من أن تعمل ليلا ونهارا ، فثبت فى وظيفته بمرتبة ستة جنيهات فى الشهر^(٣) . ولم تُرَوَّد المطبعة بآلات جديدة إلا بعد ذلك بربع سنوات أى فى سنة ١٨٨٤ ، وكانت أكثر الآلات التى اشترت فى المدة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٦ آلات التجليد فقد كان قسم التجليد قد ألغى فى ترتيب ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ ورفعت المجلدون جميعا ، ثم رأت الحكومة إعادة هذا القسم وكانت آلاته قد تلفت من طول ما أهملت ، فاشترت حوالى عشرون آلة من آلات التجليد بمختلف عملياته^(٤) . أما آلات الطبع فلم يشتر منها إلا أربع آلات فقط وكان شرائها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، ج ١ ، ص ٤٨ ، القلعة .

(٢) تبعا لدفتر استحقاقات المطبعة عند استيلاء الحكومة عليها كانت مرتبات موظفيها ٣٣٨ جنيه ، ٦٥٠ ملين فى الشهر وعلى هذا الأساس حسب مجموع مرتبات موظفى المطبعة فى عام ٠ . ويجب ملاحظة أن هذه هى مرتبات المطبعة وحدها بعد فصلها عن الكاعدخانة أنظر جريدة الاستحقاقات لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ٦٩ .

(٣) جريدة استحقاقات للمطبعة لسنة ١٨٨٠ م ، ج ٢ ، ص ١٢ ، القلعة .

(٤) ملف رقم ٧١ — ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ورقة رقم ٤٢ ، محفوظات وزارة المالية .

في سنة ١٨٨٦ م^(١) . واشتريت أيضا إحدى عشرة آلة من أنواع مختلفة للسبك^(٢) .
أما قسم القوة المحركة فلم يزد عليه شيء طول هذه المدة وبقيت المطبعة معتمدة على الآلة
البخارية التي استحدثت فيها في أول عهد الدائرة السنية سنة ١٨٦٧^(٣) .

فاذا استثنينا قسم التجليد الذي استحدث ، نجد أنه لم يزد في المطبعة إلا أربع آلات
للطببع في مدة ست عشرة سنة من سنة ١٨٨٠ الى سنة ١٨٩٦ ، أما فيما عدا ذلك فقد
تدهورت المطبعة وتآكلت آلاتها وتهدم بناؤها حتى لم يكن هناك في آخر سنة ١٨٩٦
إلا حطام مطبعة^(٤) (انظر شكل ١٧ و ١٨ بآخر الكتاب) .

وتولى نظارة المطبعة في عهد التدهور هذا ثلاثة نظار أولهم حسين بك حسنى الذي
انتقل معها من الدائرة السنية إلى الحكومة في يونيه سنة ١٨٨٠ ، وبقى ناظرا إلى أن
أثيرت قضية أقلام المطبعة التي سبقت الإشارة إليها فاستقال في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ ،
ثم أحيلت نظارة المطبعة إلى على بك جودت على سبيل النذب لا التعيين إذ ورد في خطاب
ناظر الداخلية إليه في ذلك التاريخ : « حيث حضرة حسين بك حسنى ناظر مطبعة بولاق
قدّم لطفنا الورقة المرفوعة طيه تتضمن استغفاه من وظيفته وقد حصل قبول ما التمس
وأحلنا إدارة المطبعة على عهدكم مؤقتا لزم تحريره للعلومية والمبادرة بإداء أشغال هذه
الوظيفة على المحور اللائق^(٥) » . وبقيت المطبعة بدون ناظر يديرها على بك جودت
من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ ، عند ما عين على بك جودت ناظرا
للمطبعة " بمرتب النظارة البالغ خمسة آلاف قرش في الشهر^(٦) " . وبقى على بك ناظرا

(١) ملف رقم ٧١ - ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ورقة رقم ٣٨

(٢) نفس الملف ، ورقة رقم ٣٦

(٣) انظر قائمة موجودات ورشة الآلات في نفس الملف السابق ، ورقة رقم ٣٣ و ٣٤ . فأقدم آلة
موجودة ترجع الى سنة ١٨٩٩ .

(٤) Report from A. Chélo, Director of the Government Press to Lord Edward Cecil
Under Secretary of State, Ministry of Finance, the 23rd January, 1908.

ملف رقم ٧١ - ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ص ٨ من التقرير و ١٩ من الملف ، محفولات
وزاره المالية .

(٥) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٠ ، ج ١ ، ص ١ ، محفولات القلعة .

(٦) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٥٨ .



الأمير شيلياشا
مدير المطبعة الأميرية بولاق
١٨٩٤ — ١٩١١



بنجي بك
ناظر مطبعة بولاق
١٨٨٦ — ١٨٩٤



أحمد صادق بك
مدير المطبعة الأميرية بولاق
أبريل ١٩١٩ — أبريل ١٩٢٠



وارن تريلوني
مدير المطبعة الأميرية بولاق
يونيه ١٩١١ — مارس ١٩١٧

سنة ونصف إلى ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٢ ثم نقل وأعيد حسين حسنى بك إلى النظارة ومنح رتبة الباشوية ورفع مرتبه إلى ستين جنيا . وظل حسنى باشا متوليا نظارة المطبعة قرابة الأربع السنوات الى أن توفى فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ . على أننا نجد فى دفتر استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ أن للمطبعة ناظرين أحدهما هو حسين باشا حسنى بلقب " ناظر القسم الأدبى (١) " . و بانجييه بك الفرنسى بلقب " ناظر القسم الإدارى " بمرتبة قدره خمسة وستون جنيا (٢) ، أى بزيادة خمسة جنيات عن مرتبة حسنى باشا . ويظهر أن حسنى باشا كانت صحته قد اعتلت فى آخر سنة من نظارته فأعفى من الإدارة التى أحيلت إلى بانجييه بك واقتصر هو على إدارة القسم الأدبى . ثم يستقل بانجييه بالنظارة وهو أول أجنبى أوروبى يتولى هذه الوظيفة . ويبقى بها إلى سنة ١٨٩٤ ، حين تنتقل النظارة إلى الفريد شيلى بك .

إحياء المطبعة (١٨٩٧-١٩٠٧)

تسلم شيلى بك مطبعة محتضرة فى سنة ١٨٩٤ ، ووصفها فى آخر سنة ١٨٩٦ فى تقرير بعث به إلى نظارة المسالية بأنها حطام مطبعة . كانت مبانيها متداعية ومكانها ضيقا . وكانت حروفها متآكلة وقاعدتها نائية عن ذوق العصر . وكانت آلاتها قديمة ضعيفة تدار بالبخار . وكان عمالها مبعثرين فى أنحاء القاهرة يجدون عشا فى السكنى ومشقة فى الحضور إلى المطبعة والانصراف منها .

واعترم شيلى بك إحياء المطبعة . ولم يكن يستطيع أن يعتمد على الحكومة فى تمويل ما اعترمه من إصلاح ، فقد كانت تقاليد المطبعة من أيام عبد الرحمن رشدى وأيام الدائرة السنية أنها مؤسسة تجارية تدر الربح على صاحبها . وسارت الحكومة على نفس التقليد فما كانت تخصص جزءا لها فى ميزانية الدولة ، بل كانت تكتفى بأن تدفع مرتبات موظفيها

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٥ ، ص ٥٠ وفيها أن حسنى باشا ناظر المطبعة ، ثم جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦ ، وفيها قصر اختصاصه على نظارة القسم الأدبى ابتداء من تلك السنة . محفوزات القلعة .

(٢) جريدة استحقاقات المطبعة لسنة ١٨٨٦ ، ص ١٦

وتتظنر أن يرثها مادفعت في آخر العام من أرباح المطبعة . وحتى عندما خصص لها جزء من ميزانية الحكومة في سنة ١٩٠٩ كتب وكيل المالية إلى شيل بك يخبره « أن الحكومة لايعنيها حجم ماتخصصه للطبوعات من الأموال في أول العام مادامت تسترده منها في آخره » . وعلى ذلك اعتمد شيل بك من أول الأمر على مجهوده الذي وجهه نحو زيادة ربح المطبعة وانفاق ماتربحه في إحيائها .

بناء المطبعة :

وقد وضع شيل مشروعا لإصلاح المطبعة وتقدم به إلى نظارة المالية في سنة ١٨٩٩ فوافقت عليه ^(١) . وبدأ من تلك السنة في تنفيذه . وكانت مباني المطبعة ومساحتها أول ما اتجهت اليه عناية شيل بك . وكان إلى المطبعة من ناحية الجنوب مبنى قديم الدائرة السامية اشترته المطبعة وقد ضم التنظيم بعضه وضم الباقي من مساحته الى المطبعة . ولم تنته سنة ١٨٩٩ حتى كان قد تم بناء منزل لمدير المطبعة ، وورشة للتجليد ، كما بنى رصيف أمام المطبعة على النيل . وقد تكلف ذلك كله مبلغ ٢,٤٠٠ جنيه سددت على ثلاثة أقساط سنوية كان آخرها في ديسمبر سنة ١٩٠٠ ^(٢) وكان مقدرا أن ينتهى تجديد البناء في الجزء الأول من سنة ١٩٠١ دون أن تتكلف نظارة المالية شيئا من النفقات ^(٣) . وفي نهاية سنة ١٩٠١ كانت معظم المباني قد تمت بدون أى عطل في أعمال المطبعة العادية وأعيد تركيب آلات الطبوع في المكان الخاص الذي أعد لها في أربعة عشر يوما دون أن تتعطل أعمال المطبعة . ويقول المدير في تقريره إن الفضل في هذا يرجع إلى رئيس مهندسى الآلات بالمطبعة ^(٤) . وانتهت عملية تجديد مباني المطبعة وافتتحت رسميا في ١٢ مارس سنة ١٩٠٢

A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercices 1901*, p. 2. (١)

A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercices 1899*, p. 2. (٢)

A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercices 1900*, p. 2. (٣)

A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercices 1901*, p. 2. (٤)

ومنح العمال مكافآت سخية بهذه المناسبة^(١) . يقول شيلي بك في تقريره إن التجربة دلت على أن مباني المطبعة أصبحت متفقة والشروط السخية بدليل « أن الوباء الأخير الذي اشتدت وطأته في بولاق بالذات لم يصب أحدا من موظفي المطبعة وعمالها^(٢) » .

مساكن العمال :

وعنى شيلي بك ببناء مساكن للعمال بجوار المطبعة ، ربما كانت أول مساكن تبني للعمال في مصر . ولتحقيق ذلك حصلت المطبعة في سنة ١٩٠٣ على قطعة من الأرض تبلغ مساحتها ٩,٦٢٠ مترا مربعا تكفي لإقامة خمسة وسبعين مسكنا للعمال . وقد قدرت نفقات إقامة هذه المساكن بمبلغ ٧,١٢٥ جنيتها تسدد سنويا من أرباح المطبعة^(٣) . وقد وافقت وزارة المالية على المشروع ، وكلفت المطبعة بالبدء ببناء أربعة مساكن نموذجية على ألا يتكف كل منها أكثر من تسعين جنيتها . ولكن المشروع تعثر لمدة سنة نظرا لظهور صعوبات في تقسيم الأرض^(٤) . وقد حل هذا الإشكال واشترت المطبعة من الأوقاف قطعة أرض أخرى مساحتها ١٨٥٠ مترا مربعا . وقبل نهاية سنة ١٩٠٥ كانت المطبعة قد أقامت أربعة وعشرين منزلا وشغلت ثلاثة وعشرين منها بعض عائلات العمال ، أما البيت الرابع والعشرون فقد شغله المشرف على هذه المساكن . وقد اضطرت المطبعة إلى أن تتجاوز مبالغ الجنيحات التسعين الذي حدته وزارة المالية لنفقات كل منزل بمقدار ١٠٪ نظرا لارتفاع الأجور ومواد البناء في تلك السنة ، وقد سددت المطبعة جميع نفقات بناء ما بنته من المنازل^(٥) . وفي سنة ١٩٠٦ عقدت المطبعة اتفاقا مع الملاك المجاورين لمساكن العمال على شق شارعين بين أملاك هؤلاء الأهالي ومساكن عمال المطبعة على أن تضم مساحتهما إلى المنافع العامة . كما بنت المطبعة ثمانية عشر مسكنا جديدا تكلف كل منها تسعة وتسعين جنيتها بزيادة ١٠٪ عن القدر الذي سمحت به وزارة المالية من قبل .

A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1902*, p. 5. (١)

Loc. cit. (٢)

A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903*, p. 6. (٣)

A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1904*, p. 5. (٤)

A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1905*, p. 5. (٥)

واشترط المقاول زيادة أخرى قدرها ١٠٪ لبناء بقية المساكن^(١) . وقد وافقت وزارة المالية على هذه الزيادة ولم تأنه سنة ١٩٠٧ إلا وبلغ عدد المساكن التي بنيت سبعة وأربعين منزلا أى زيادة خمسة منازل على ما كان قد تم فى العام السابق^(٢) .

الحروف الافرنجية :

وفى سنة ١٨٩٨ كانت الحروف الافرنجية قد تآكلت وأصبح كثير منها غير صالح للاستعمال ، وفى نفس الوقت كانت المطبوعات باللغتين الإنجليزية والفرنسية قد زادت كثيرا فى ظل الاحتلال نظرا لتزايد عدد الموظفين الأجانب . ولذا اهتم شيلى بك بتجديدها فخصص لذلك مبلغ ٢٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٨ ، وفى السنة التالية اشتركت وزارتنا المالية والمعارف فى تخصيص مبلغ ٧٠٠ جنيه انفقت فى شراء ٤,٦٠٠ كيلو جرام من الحروف الإفرنجية . وفى سنة ١٩٠٠ خصصت المطبعة مبلغ ٢٥٠ جنيه من إيرادها لزيادة ما عندها من هذه الحروف . وفى سنة ١٩٠١ بلغ ما استعمل من الحروف الإفرنجية فى طبع التقارير والإحصاءات والنشرات الجوية وغيرها ١٧,٥٠٠ كيلو جرام يقابلها ٧,٥٠٠ كيلو جرام فى سنة ١٩٠٠ ، ويضاف إلى هذا القدر ٩,٠٠٠ كيلو جرام منها أبقي بدون استعمال على سبيل الاحتياط لأعمال وزارة المعارف ومصلحة البريد . وأمام هذه الزيادة خصص شيلى بك مبلغ ٣٨٦ جنيها فى تلك السنة لشراء مقدار آخر من هذه الحروف . وأمام هذه الزيادة فى المطبوعات الإفرنجية اشترت المطبعة أربعة أطنان من الحروف الإفرنجية بمبلغ ٦٩٠ جنيها فى سنة ١٩٠٢ ، وأضيف إليها ٤,٠٠٠ كيلو جرام من هذه الحروف فى سنة ١٩٠٣ . وبذلك استوفت المطبعة حاجتها من حروف المتن الإفرنجية واقتصرت الزيادة فى السنوات التالية على حروف العناوين^(٣) .

(١) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, P. 5 - 6.

(٢) A. Chélu, Rapport D'Administration, Exercice 1907, P. 5-6.

(٣) A. Chélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercices 1898, P. 2 : 1899, P. 1 :

1900, P. 1 : 1901, P. 2 : 1902, P. 4 : 1903, P. 4,

القاعدة العربية الجديدة :

ولقيت الحروف العربية في هذه الفترة عناية لم تصادفها منذ استحدثت الحروف النسخية الصغيرة في عهد الخديو اسماعيل . وفيها وضعت قاعدة جديدة لهذه الحروف هي التي مازالت تستعمل إلى الوقت الحاضر ، ففي سنة ١٩٠١ أعيد صب ١١,٧٠٠ كيلوجرام من الحروف العربية المتآكلة وأضيف إليها ٢٤,١٠٠ كيلوجرام من الحروف الجديدة وبذلك زاد مقدار الحروف العربية الموجودة في المطبعة في سنة ١٩٠١ عما كان موجودا منها في السنة السابقة بمقدار ١٧,٨٠٠ كيلوجرام^(١) . وكانت هذه الحروف مصنوعة على القاعده التي وضعت منذ أيام محمد علي باشا مع قليل من التحسين أدخل عليها في العهد التالية . وفي سنة ١٩٠٢ لوحظ عدم ملائمة هذه القاعدة ، كما عيب عليها أيضا أنها معقدة نظرا لكثرة عدد حروفها^(٢) . ولذا شكت لجنة لاصلاحها برئاسة ابراهيم باشا نجيب وكيل نظارة الداخلية وعضوية الشيخ حمزة فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف وشيلي بك مدير المطبعة الأهلية (الأميرية ببولاق) وأحمد زكي بك سكرتير ثاني مجلس النظر وأمين سامي بك ناظر مدرسة المتديان . وقد حددت مهمة اللجنة كما وردت في الخطاب الذي أرسلته نظارة المالية لأعضائها على النحو الآتي :

« تخصص هذه اللجنة بالنظر في عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالذلالة على الوسائل التي يترتب على اعتماد العمل بها تقليل عدد الحروف المستعملة في الطباعة مع بيان التعديلات والتجديدات والمستحدثات التي أوجبها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة بولاق حافظة للنزلة الفريدة والمكانة السامية اللتين امتازت بهما على الدوام^(٣) » .

في آخر سنة ١٩٠٣ كانت اللجنة قد قررت ما رأت إدخاله من التحسينات على القاعدة العربية ، وكانت المطبعة قد استوردت من الخارج كل الآلات ومعدن الرصاص اللازم

(١) Ibid, Exercices 1901, P. 1.

(٢) Ibid, Exercices 1902, P. 1.

(٣) من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامي بك ناظر مدرسة المتديان في ٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ هـ (٤ يونيو سنة ١٩٠٢) ، عن الخطاب الأصلي وكان أطلعنا عليه المغفور له محمد أمين بهجت بك في سنة ١٩٣٣ وقت بدء اشتغالنا بهذا البحث . ولا ندري أين يوجد هذا الخطاب في الوقت الحاضر ولعله في تركة بهجت بك .

لصب القاعدة. وقد قُتِرت المطبعة نفقات تنفيذ القاعدة الحديدية بمبلغ ٨,٤٠٠ جنيه وذكر المدير في تقريره أنها كانت ستدفع من أرباح المطبعة^(١). وفي آخر سنة ١٩٠٥ كانت اللجنة قد أشرفت على كتابة نماذج الحروف من "بنط" ١٥ وسلمتها إلى المطبعة فصبت منها مقدار ٦,٦٠٠ كيلوجرام من حروف الطباعة. ومع ذلك فلم يكن من الممكن استعمال هذا القدر في طبع الكتب أو غيرها بل كان على المطبعة أن تنظر إلى أن تنتهي اللجنة من تقديم نماذج الحروف من "بنط" ١٨ و "بنط" ١٢، وقال المدير إنه لا يمكن استخدام هذه القاعدة الحديدية إلا بعد صب المقادير الآتية من حروفها^(٢) :

كلوجرام	
من بنط ١٨	٢,٠٠٠
من بنط ١٥	٢٣,٠٠٠
من بنط ١٢	٥,٠٠٠
المجموع	٣٠,٠٠٠

واستخدمت حروف هذه القاعدة الحديدية لأول مرة في طبع الوقائع المصرية الصادرة في أول ديسمبر سنة ١٩٠٦، ومع ذلك فلم يطبع كل العدد بها وإنما اقتصر استعمالها في الأخبار الرسمية فقط، أما بقية مادة العدد فطبعت بالحروف القديمة. ثم طبع العدد من الوقائع الصادر في أول يناير سنة ١٩٠٧ كله من هذه الحروف الحديدية. وأخذت تستعمل في كل مطبوعات المطبعة تدريجياً منذ ذلك التاريخ. وكان على كل من اللجنة والمطبعة بعد ذلك أن تعد من هذه القاعدة بقية الأحجام "بنط" ١٢ و ١٨ و ٢٤ و ٣٠ و ٣٦ و ٤٨، وقاعدة الرقعة^(٣). وكان مجموع ما صب من حروف هذه القاعدة في آخر سنة ١٩٠٦ هو ١٧,٠٠٠ كيلوجرام وكلها من "بنط" ١٥، وفي آخر سنة ١٩٠٧ كان قد وصل هذا القدر إلى ٢٧,٠٠٠ كيلوجرام^(٤). ولم تكن بقية الأحجام قد بدئ فيها بعد. وهذه القاعدة هي التي ما زالت مستعملة إلى الآن في المطبعة.

A. Chélu, *Gestion De L'Imprimerie Nationale. Exercice 1903*, P. 4. (١)

(٢) *Ibid. Exercice 1905*, P. 4. (انظر شكل ٢٠)

A. Chélu, *Rapport D'Administration. Exercice 1906*, P. 5. (٣)

Ibid. Exercice 1907, P. 5. (٤)

ومما جُدد أيضا في تلك الفترة الحروف اليونانية والحروف الافرنجية المائلة وتكلفت حوالى مائة جنيه في سنة ١٩٠٣ ، وفي نفس السنة اقترح شيلي بك شراء مجموعة من الحروف الهيروغليفية حتى يتمكن من طبع ما أحيل إلى المطبعة من مطبوعات هذه اللغة « إذ لا يصح أن تكون المطبعة الأميرية في حاجة إلى مساعدة غيرها من المطابع »^(١) (انظر شكل ١٩ بآخر الكتاب) .

آلات المطبعة :

ولقيت آلات المطبعة سواء أكانت مطابع أم آلات للتجليد عناية كبيرة في تلك الحقبة من تاريخ المطبعة . ففي سنة ١٨٩٩ اشترت آلتان للطبع من نوع جيد دقيق ، وأربع آلات للتجليد^(٢) . وفي سنة ١٩٠٠ اشترت آلتان أخريان للطبع ، وزودت ورشة التجليد بآلي حياكة قويتين^(٣) . وأضيفت آلة للطباعة في سنة ١٩٠١ لم تكن كافية حينئذ لسد حاجة المطبعة فقرر مديرها أن يشتري آلة طبع سريعة في سنة ١٩٠٢^(٤) ، وقد وصلت هذه الآلة المتنازة فعلا في تلك السنة ومكنت المطبعة من أن تقوم باصلاح الآلات القديمة التي كانت تعمل بدون انقطاع منذ عشرين سنة^(٥) . وأضيفت آلة قاطعة قوية إلى ورشة التجليد أغنت عن الآلة الأمريكية القديمة ، كما زودت المطبعة بالآلات اللازمة لعمل جميع التصاريحات فيها وكلها تدار بالكهرباء^(٦) . وفي سنة ١٩٠٣ أضيفت آلة طبع جديدة من أحدث طراز ومن النوع الذى يطبع الوجهين ، الأعلى والأسفل في وقت واحد وكانت هذه أول آلة من نوعها تقطنها المطبعة^(٧) . كما أضيفت آلة حياكة إلى ورشة التجليد تعمل بخيوط الكتان وكانت الأولى من نوعها إذ كان كل ما في المطبعة من آلات الحياكة يعمل بخيوط الصلب .

A. Chélu, *Gestion de L'Imprimerie Nationale, Exercice 1903*, p. 5. (١)

Ibid., *Exercice 1899*, p. 1. (٢)

Ibid., *Exercice 1900*, p. 1. (٣)

Ibid., *Exercice 1901*, p. 2. (٤)

Ibid., *Exercice 1902*, p. 4. (٥)

Loc. cit. (٦)

Ibid., *Exercice 1903*, p. 3. (٧)

وأضيفت آلتان أخريان من هذا النوع الأخير^(١). وفي سنة ١٩٠٤ طلبت مصلحة السجون من المطبعة أن تباعها آلة طبع فباعها آلة قديمة وتفاضت ثمنها مكن المطبعة من أن تشتري عوضا عنها آلة من أحدث طراز . وفي تلك السنة أيضا أكلت المطبعة ثمرا كل ما يلزم للسبك من الآلات لصب القاعدة العربية الجديدة^(٢) . وفي سنة ١٩٠٥ اشترت مصلحة السجون آلة تجليد قديمة من المطبعة ، واشترت المطبعة بثمنها مع بعض الإضافة آلة من أحدث طراز^(٣) . وفي سنة ١٩٠٧ اشترت آلات طبع جديدة من أقوى نوع ، كما اقتنت المطبعة آلتان لعمل الظروف من أجود نوع ، يبلغ إنتاج الواحدة عشرة آلاف ظرف في الساعة و يبلغ إنتاجها اليومي من ٧٠,٠٠٠ إلى ٧٥,٠٠٠ ظرف^(٤) .

القوى المحركة :

وكانت آلات المطبعة تدار بالبخار منذ سنة ١٨٦٧ على عهد الخديو اسماعيل ، مع كثرة نفقاته وقذارة وسائل توليده ، ففكر شلي بك في استخدام القوة الكهربية في إدارة المطبعة وقد حقق ذلك فاشترى الآلات اللازمة من محركات وغير ذلك في سنة ١٨٩٩ وركبت في مواضعها ولكن لم يمكن الاستفادة منها في نفس السنة^(٥) . وجاء في تقرير سنة ١٩٠٠ أن القوة الكهربية استخدمت فعلا في إدارة الآلات وأن هذا أدى إلى اقتصاد كبير في الأيدي العاملة^(٦) . وفي سنة ١٩٠١ ركبت محركات صغيرة مستقبلية لإدارة الآلات ، وأضيفت القاعات الحديدية بالأنوار الكهربية القوية كما أديرت ساعات المطبعة بالكهرباء وركبت آلات التليفون في جميع أجناع المطبعة^(٧) . وترتب على شراء آلات الطبع الضخمة القوية في سنتي ١٩٠٣ و ١٩٠٤ أن أصبحت القوة الكهربية غير كافية مما دعا إلى دراسة الموضوع

(١) Ibid, p. 4.

(٢) Ibid, Exercice 1901, p. 3.

(٣) Ibid, Exercice 1905, p. 4.

(٤) A. Ghélu, Rapport D'Administration, Exercices 1906, p. 1, and Exercice 1907, p. 1.

(٥) A. Ghélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

(٦) Ibid, Exercice 1900, p. 2.

(٧) Ibid, Exercice 1901, p. 2.

دراسة مستفيضة استغرقت سنة ١٩٠٥ كلها^(١) وقد تقرّر نتيجة لهذا البحث وجوب شراء محركات كهربائية من ثلاثة أنواع : مولدة ومستقبلة وخازنة ، وتقرّر شراء ذلك وتركيبه في سنة ١٩٠٧^(٢) . ثم لا يذكر عن ذلك شيء في تقرير سنة ١٩٠٧ وهو آخر ما نشر شيلي بك من التقارير . ولعل تزويد المطبعة بالقوة الكهربية بكل مزاياها كان من أعظم الإصلاحات التي صادفت المطبعة منذ عهد اسماعيل باشا .

البعثات :

وعنى شيلي بك أيضا برفع مستوى الكفاية الفنية بين عمال المطبعة فقرّر إيفاد رؤساء الأقسام بها في بعثات إلى أوروبا ليقفوا على ما حدث في فهم من التقدم ، وقد بدأ هذا المشروع في سنة ١٨٩٩ فأوفد رئيس قسم التجليد إلى أوروبا^(٣) وفي سنة ١٩٠٠ سافر رئيس قسم جمع الحروف الأفرنجية ليطوف القارة الأوربية^(٤) . وكان مقرراً أن يسافر رئيس قسم الطبع في سنة ١٩٠١ ولكن مرضه حال دون سفره^(٥) . ويظهر أن المشروع أوقف بعد تلك السنة إذ لم يذكر عند شيء في تقارير السنوات التالية .

تأمين العمال وصندوق الادخار :

وعنى شيلي بك بأمر العمال وتأمين مستقبلهم في حالة المرض أو كبر السن وتأمين أسرهم في حالة الوفاة . وبدأ هذا الإصلاح الاجتماعي في سنة ١٨٩٩ عند ما خصص المدير أربعين جنيها من أرباح المطبعة وزعها على أسر العمال الذين ماتوا في خدمة المطبعة . كما وزع مائة جنيه أخرى على العمال الذين أظهروا نشاطا ممتازا مكافأة لهم وتشجيعا لغيرهم^(٦) . ورفع

(١) Ibid, Exercice 1904 and 1905, p. 3.

(٢) A. Clélu, Rapport D'Administration, Exercice 1906, p. 3.

(٣) A. Clélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

(٤) Ibid, Exercice 1900, p. 2.

(٥) Ibid, Exercice 1900, p. 3.

(٦) Clélu, Gestion De L'Imprimerie Nationale, Exercice 1899, p. 2.

هذا المبلغ في سنة ١٩٠٠ إلى ١٢٥ جنيها (١). وفي سنة ١٩٠٢ بدأ شيلي بك في دراسة مشروع يجعل إعانات أسرى العمال المتوفين أو المرضى على شكل إعانة شهرية لكل أسرة (٢). وفي سنة ١٩٠٣ وزع شيلي بك ١٢٥ جنيها على المجتهدين من العمال ، وقدر إعانة شهرية لمن أصيب بالشلل من العمال قدرها جنيته وتصرف مدى الحياة ووزع عليهم مبلغ خمسة وسبعين جنيها إعانة لهم . وصرف لأسرى المرضى من العمال مكافآت مساوية لما صرف لأسرى المتوفين . وفي نفس السنة أنشأ شيلي بك بموافقة وزارة المالية صندوق ادخار للعمال افتتحته المطبعة بمبلغ ١٥٠ جنيها (٣). وفي سنة ١٩٠٤ كان رأس مال صندوق الادخار ٨٤٦ جنيها و ١٢ مليا تجمع مما حجزته المطبعة من العمال المشتركين فيه بنسبة ٣٪ من مرتباتهم مضافا اليه مبلغ مساو له تماما من أرباح المطبعة (٤). وارتفع هذا المبلغ إلى ١,٦٥٣ جنيها و ٥١٦ مليا في سنة ١٩٠٥ بزيادة ٧٧٠ جنيها عن السنة السابقة ، دفع العمال نصفها من اشتراكاتهم ودفعت المطبعة النصف الآخر من ميزانيتها (٥). وفي نفس الوقت استمرت إعانات المطبعة لأسرى المرضى والمتوفين من العمال ، وبدأ شيلي بك يطالب وزارة المالية بالمساهمة في هذه الإعانات إنصافا للعمال وأسرهم . وبلغ رصيد صندوق الادخار ٢,٥٣٨ جنيها في سنة ١٩٠٦ (٦).

لقد كان هذا الإصلاح الاجتماعي تجديدا لا في المطبعة الأميرية وحدها بل وفي القطر المصري بأكمله . ومع ذلك فقد ورد عنه في تقرير شيلي بك لسنة ١٩٠٧ كلمة واحدة هي : *Supprimé* (٧) أى ألغى . ولعل في هذا الإيجاز البليغ ما يعبر عن ألم الرجل

Ibid. Exercice 1900, p. 2. (١)

Ibid. Exercice 1902, p. 5. (٢)

Ibid. Exercice 1903 p. 6. and 1904, p. 5. (٣)

Ibid. Exercice 1901, p. 5. (٤)

Ibid. Exercice 1905, p. 5. (٥)

A. Chéu, *Rapport D'Administration, Exercice 1906*, p. 6. (٦)

Ibid. Exercice 1907, p. 6. (٧)

لإلغاء هذا المشروع الخليل . أما أسباب هذا الإلغاء فعلى الباحث أن يستنبطها وسنشير إليها بعد قليل .

الوقائع المصرية :

وكانت الوقائع المصرية تطبع في مطبعة بولاق منذ إنشاء الوقائع باستثناء فترات قصيرة كان للوقائع في أنشائها مطبعة خاصة إما مستقلة في القلعة وإما ملحقة بقلم الوقائع بالداخلية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . على أن أعمال الوقائع الإدارية والصحية كانت دائما من اختصاص قلم الوقائع الذي لم تكن له علاقة بالمطبعة . وابتداء من سنة ١٨٩٨ أحييت جميع أعمال الوقائع إلى مطبعة بولاق فأصبحت جزءا منها ، وقد قامت المطبعة بهذا العمل الجليل بدون أى زيادة في النفقات . وترتب على ذلك إنشاء إدارة جديدة للتحرير (١) .

القسم الأدبي :

وكان ملحقا بالمطبعة أيضا قسم مستقل هو القسم الأدبي . وكان له ناظر مستقل ، تولى نظارته حسين باشا حسنى ثم من بعده محمد بك حسنى صهره . إلا أن هذا الأخير توفي سنة ١٩٠٢ ، فضم القسم الأدبي إلى المطبعة وجعل إدارة من إداراتها ابتداء من تلك السنة (٢) وكانت مهمة هذا القسم طبع كتب الأدب العربى خاصة لمن يريد من ملتمى نشر الكتب بأثمان تقل كثيرا عن نفقات الطبع . وقد ظل هذا القسم مثار مشكلات إلى أن ألغى في سنة ١٩١٤

مركز المطبعة المالى :

كل ما تقدم من الاصلاحات أنفق عليها من أرباح المطبعة دون أن تُسهم فيه وزارة المالية بشئ . ومعنى هذا أن المطبعة كانت تجنى أرباحا طائلة من أعمالها . ويتبين ذلك من الاحصاء الآتى :

Ibid, Exercice 1898, p. 3. (١)

Ibid, Exercice 1902, p. 5. (٢)

مركز المطبعة المالي من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧^(١)

السنوات	جملة الإيراد	جملة المنصرف	صافي الربح
	جنيه	جنيه	جنيه
١٨٩٧	٢٧,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	١,٠٠٠
١٨٩٨	٢٧,٦٤٠	٢٥,٤٣٦	٢,٢٠٤
١٨٩٩	٣٢,٠٥٥	٢٦,١٢٥	٥,٩٣٠
١٩٠٠	٣٢,٢٥٠	٢٦,٩٩٦	٥,٢٥٤
١٩٠١	٣٤,١٥٦	٢٨,٦٦٧	٥,٤٨٩
١٩٠٢	٣٤,٠٠٨	٢٧,٧٦١	٦,٢٤٧
١٩٠٣	٣٥,٣٤٨	٣٢,٢١٩	٣,١٢٩ ^(٢)
١٩٠٤	٤٠,٠١١	٣٤,٠٢٦	٥,٩٨٥
١٩٠٥	٤٢,٨٢٩	٣٣,٤٣٥	٩,٣٩٤
١٩٠٦	٥٣,٣٩٥	٤٠,١٢٦	١٣,٢٦٩
١٩٠٧	٦١,٦٢٩	٤٤,٨٧٨	١٦,٧٥٠

Ibid, Exercices: 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, 1906, 1907. (١)

(٢) هذا الربح حدث بالرغم من تخفيض أثمان المطبوعات بكافة أنواعها بمقدار ١٠ ٪ من أثمان السنوات السابقة. وقد ذكر في تقرير سنة ١٩٠٦ أن تخفيضا آخر قدره ١٠ ٪ كان سيحدث ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٧ وأنة كان من الممكن تخفيض ٥ ٪ أخرى في سنة ١٩٠٨

المرتبات والإنتاج :

تتضح المقدرة الإنتاجية لموظفي المطبعة وعمالها من الإحصاء الآتي :

مرتبات المطبعة وإنتاجها من سنة ١٨٩٦ الى ١٩٠٧^(١)

السنوات	مجموع المرتبات	قيمة الإنتاج بالجنيئات المصرية	النسبة المئوية
	جنيه	جنيه	
١٨٩٦	١٣,٣٥٠	٢٧,٦٠٠	٪٤٨,٣
١٨٩٧	١١,٤٥٠	٢٩,٠٠٠	٪٣٩,٤
١٨٩٨	١٠,٩٨٠	٣٢,٣٩٠	٪٣٣,٩
١٨٩٩	١٠,٦٩٠	٣٤,٧٠٠	٪٣٠,٨
١٩٠٠	٩,٥٢٣	٣٥,٣٨٢	٪٢٧,٢
١٩٠١	٩,٩٢٦	٣٩,٣٦١	٪٢٥,٢
١٩٠٢	١٠,٤٩٥	٤٠,١٤٠	٪٢٦,٠
١٩٠٣	١١,٥٨٤	٣٩,٧٥١	٪٢٩,٧
١٩٠٤	١١,٨٣٠	٤٠,١٢٨	٪٢٩,٤
١٩٠٥	١٣,٥٣٢	٤٣,٥٢٦	٪٣١,٠
١٩٠٦	١٤,٤٨٤	٥٢,٨٧٥	٪٣٧,٤
١٩٠٧	١٧,٣١٩	٥٤,٤٦١	٪٣٠,٠

إن هذه الاصلاحات التي صادفتها مطبعة بولاق في تلك السنوات الإحدى عشرة لتجعل تلك الفترة من أزهر عصور المطبعة في تاريخها الطويل، وإنها لتجعل الفريد شيلي بك من أعظم مديري مطبعة بولاق، إذ تضعه مع نقولا المسابكي وحسين حسني في طبقة واحدة على أن الرجل قد دفع ثمن نجاحه في إدارة المطبعة . فقد أثارت تقاريره حقد المشرفين

Exercices, op. cit., 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1905, (١)

1906, 1907.

على نظارة المالية من الانجليز، فاخلدوا يضعون الصعوبات في طريقه، ويحبطون مشروعاته وبدأت حملتهم عليه في أواخر سنة ١٩٠٧ وقد عاش الأربع السنوات التالية أى الى أن ترك خدمة المطبعة في سنة ١٩١١ في شبه تحقيق مستمر . فقد أخذ وكيل المالية الانجليزى لورد سيسل يتلمس له الأخطاء ويجد في إحسانه إساءة ، فسأله عن تأخير وهمى في إنجاز أعمال الدواوين وألب عليه مديرى المصالح فقدموا فيه الشكاوى ، واعتبره مذنباً في أن المطبعة ترجح ولا تحسر ، واستجوبه في كفاية آلات المطبعة من حيث العدد ، وأعتبر إعانة أسر المتوفين والمرضى من العيال بذخاً وإنشاء صندوق ادخار يكفيهم خطر الحاجة في الهرم خروجا عن واجبات الوظيفة . وقد ترتب على هذا كله أن أوقف شيلي بك نشر تقريره السنوى بعد سنة ١٩٠٧ وحتى تقرير تلك السنة لم يكن إلا نسخة من تقرير سنة ١٩٠٦ بعد أن عدل أرقامها بخط يده وحفظها في المطبعة دون أن يُطلع عليها أحداً . وعرفت فترة الأمر ضد شيلي بك في ملفات نظارة المالية باسم "تنظيم المطبعة الأميرية" وهذه خلاصتها :

التنظيم الثانى للمطبعة (١٩٠٨-١٩١١)

بالرغم مما صادفته مطبعة بولاق من الإصلاح وما اتفق لها من الانتعاش في المدة السابقة فإنها وقعت في أزمة خطيرة في أول سنة ١٩٠٨ كادت تؤدي إلى الاستغناء عنها . ولم تكن المشكلات التى صادفتها وحدها كافية لأن تثير أزمة حادة كتلك التى نلاحظها في الوثائق الرسمية ، لولا أنها اقترنت بالتنافس والصراع بين الادارة المالية الانجليزية وبين مدير المطبعة الفرنسى ، وهو صراع لم يذكر صراحة في الأوراق ولكنه واضح جدا فيما يسود المكاتبات من التحدى من جانب وكيل المالية الانجليزى والمصارفة والملاينة وأحيانا التهم المرم من جانب المدير الفرنسى .

مشكلة التأخير :

أول مشكلة واجهت المطبعة وأثارت عددا من المشكلات الأخرى كانت شكوى المصالح الحكومية المختلفة إلى وزارة المالية من تأخر المطبعة في تسليم ما تطلبه من المطبوعات عن المواعيد التى كانت تحدد للتسليم . وقد ترتب على هذه الشكايات أن أرسل

اللورد ادوارد سيسيل ويكل نظارة المالية إلى شيلي بك ناظر المطبعة يطالبه « بوضع خطة لتجنب التأخير مع إحاطة النظارة علماً بالأسباب في كل حالة حتى تتمكن من أن تجيب عن الشكايات التي تقدّم إليها بهذا الخصوص ^(١) ». ولقد أرجع ناظر المطبعة هذا التأخير إلى عدة أسباب :

(١) ازدياد أعمال الحكومة الطباعية زيادة مطردة وكلها مهم ^(٢) . وقد بلغ عدد الطلبات خمسة آلاف طلب في السنة ^(٣) .

(٢) عدم كفاية الآلات الموجودة بالمطبعة ^(٤) .

(٣) عدم كفاية العمال وتراخي بعضهم في أداء أعمالهم ^(٥) .

(٤) قلة كفاية رؤساء الورش والأقسام وعدم مقدرتهم على :

(أ) التفريق بين الأهم والمهم من الأعمال وتناولها على هذا الأساس .

(ب) إخطار الإدارة بكل تأخير مع اقتراح طرق لتلافيه ^(٦) .

(٥) عدم اتباع المصالح الحكومية للسادة رقم ٤٩ من الباب السابع من الفصل الثامن من القانون المالي التي تنص على أن الأعمال الطباعية اللازمة للعام القادم يجب أن تطلب من المطبعة في أثناء شهر يونيه من السنة الجارية . فبالرغم من هذه المادة ترسل المصالح طلباتها قبل الموعد الذي تحدده لتسلم المطبوعات بخمسة أيام أو ثمانية أو عشرة أو اثني عشر يوماً . قال مدير المطبعة ومع أن المطبعة لا تريد أن تتسك بتطبيق هذه

From Under Secretary of State, Ministry of Finance to the Director of the (1)
National Printing Press, January 19, 1908.

ملف تنظيم المطبعة الأميرية ٧١ - ٦/٤٥ ، الجزء الأول ، ص ٢ من المكاتبة بر ٣ من الملف ،
محفوظات وزارة المالية .

Report to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, January 23, 1908. (2)

نفس الملف ، نفس الجزء ، ص ٢ من التقرير و ٢٥ من الملف .

(3) نفس المرجع ، ص ٦ من التقرير و ٢١ من الملف .

(4) و (5) نفس المرجع ، ص ٣ من التقرير و ٢٤ من الملف .

(6) نفس المرجع ، ص ٤ ، ٥ من التقرير و ٢٢ و ٢٣ من الملف .

المادة إلا أنها لا تريد أن تكون مخالفتها هي المساعدة واتباعها هو الشاذ . ولكنها تريد أن تلفت النظر الى أنه لا حيلة لها في التأخير في مثل هذه الحالات (١) .

(٦) كثير من المؤلفين يسلمون المطبعة جزءا من المخطوط المراد طبعه ويحتفظون بباقيه ويتأخر تسليم هذا الباقي مدة طويلة (٢) .

(٧) كثير من المصالح ومن المؤلفين يحجزون (البروثات) عندهم مدة طويلة متعطل إتمام الطبع (٣) .

(٨) كثرة التغيير والحذف والإضافة في نص الكتاب أو التقرير بعد إتمام جمع الحروف وتجهيز الكتاب أو التقرير للطبع (٤) .

ويظهر أن بعض هذه الأسباب لم يكن مقنعا لوزارة المالية . فقد زار المطبعة المستر مدلتن مفتش الوزارة بعد ذلك ببضعة أشهر وكتب في تقريره يقول : « يظهر أن آلات الطبع الموجودة في المطبعة أكثر مما يحتاجه العمل . فقد لاحظت في أول يوم أن نصف الآلات كانت معطلة . ثم راجعت هذه الملاحظة بعد ذلك باربعة أيام فوجدت أن ثلث الآلات كانت معطلة . فبناء على هذا واستنادا الى مصادر أخرى يمكن أن نطمئن إلى القول بأن ثلث الآلات لا يدور طول العام . ولقد ناقشت شيلي بك في ذلك وهو يعتقد أن في هذا بعض المبالغة (٥) » .

(١) نفس المرجع ، ص ٥ من التقرير و ٢٢ من الملف .

(٢) و (٣) و (٤) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the

Report of the 25th January 1908.

نفس المرجع ، ص ٢٩ .

(٥) Confidential Report on the National Printing Press Inspected 20th to 24th October 1908,

Note XIX, from A. Middleton, Inspector General of Accounts, 26th October 1908

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من التقرير و ٧٦ و ٧٧ من الملف .

وقد رد شيلي بك على هذا بأن ثلاث آلات كانت تالفة وفي حاجة إلى التصليح وقت زيارة المفتش وأن آلات أخرى كانت متوقفة مؤقتا حتى تغير حروف الطبع الموجودة فيها بعد أن انتهى طبع ما يراد بها كما يحدث في أى مطبعة . انظر :

Notes on Middleton's Report, November 18th 1908.

نفس المرجع ، ص ١ و ٢ من المذكرة و ٩٣ و ٩٤ من الملف .

وقد عولجت مشكلة التأخير بأن أعفيت المطبعة من أعمال مصلحة البريد وكانت تبلغ سدس عمل المطبعة وكان ذلك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٧^(١) . كما تقرّر أيضا توحيد الاستثمارات المتشابهة في جميع مصالح الحكومة تسهيلا لعملية الطبع ، وأن تطبع حاجة المصالح منها للسنة كلها مضافا إليه قدرا للاحتياط^(٢) . واقترحت وزارة المالية نظاما يضمن وقوفها على ما يحدث من المطبعة من تأخير . فعندما تسلم المطبعة طلبا من أى مصلحة ترسل إليها ردا يفيدها بورود طلبها وبموعد تسليم المطبوعات إليها . فإذا حدث وتأخر التسليم عن الموعد المضروب وجب أن ترسل المطبعة مذكرة إلى الوزارة تخبرها فيه بالتأخير وسببه . ويمكن أن يكون كل من هاتين الإفادتين على استمارة خاصة اقتصادا في التحرير . ويضاف إلى هذا تقرير شهري ترسله المطبعة إلى وكيل الوزارة وتبين فيه كل الأعمال المتأخرة وسببها^(٣) .

وقد اعترض مدير المطبعة على هذا النظام بحجة أنه يضيف عبئا جديدا إلى أعباء المطبعة ، إذ هو يتضمن كتابة عشرة آلاف إفادة في السنة إخطارا عن خمسة آلاف طلب تصل المطبعة سنويا ، كما يستلزم اجتماع رؤساء الورش كلما ورد طلب من مصلحة ، مستصحبين دفاترهم ليحيطوا يوما معينا لتسليم المطبوعات ، وفي هذا تعطيل للأعمال . ثم إن النظام يوحى إلى المصالح بالاحتجاج والتذمر فما يكاد يمر اليوم المحدد لتسليم المطبوعات دون أن تسلم حتى تنهال الاستفسارات على وزارة المالية . قال مدير المطبعة « ومع ذلك فلن يمكن للمطبعة أن تحدد موعدا مضبوطا لتسليم المطبوعات لأن كثيرا من الطلبات يصل المطبعة ومعه تأشيرة تقول : سنخطركم بالعدد المطالب طبعه فيما بعد . ويندر أن يصلنا هذا العدد إلا مع الموافقة على آخر تجربة (بروفة) . وفي حالة الكتب الكبيرة تسلم المخطوطات

(١) تقرير مدير المطبعة السابق ، ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ ، ص ١ و ٣ من التقرير ، وص ٢٤ و ٢٦ من الملف . وقد أعيد عمل مصلحة البريد إلى المطبعة ثانية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٩ راجع الجزء الثاني من الملف ص ٤٥ .

(٢) From Lord Edward Cecil to Chéhi Bey, March 18th, 1909 الجزء الثاني من ملف تنظيم المطبعة السابق الإشارة إليه ص ٣٦ ، محفوظات وزارة المالية .

(٣) خطاب وكيل المالية إلى المطبعة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ١ ، ص ٣ . محفوظات وزارة المالية .

إلينا فصلا فصلا دون ان نعلم أهمية الكتاب أو العدد المطلوب طبعه منه إلا مع الموافقة على (البروفات) (١) .

واقترح ناظر المطبعة نظاما آخر خلاصته ألا يتقيد مع المصالح بمواعيد محددة ولكنه يطالب رؤساء الأقسام بتقديم تقارير شهرية له بما لم يتم خلال الشهر من الأعمال ، والمواعيد التي ينتظر إتمامها فيها . قال ويمكن إرسال خلاصة من هذه التقارير للوزارة إذا شئت (٢) .

وقبل أن يبدى وكيل الوزارة رأيه في هذا الاقتراح يضيق شيلي بك ناظر المطبعة ذرعا بتدخل الوكيل في دقائق إدارته فيرسل خطاباً ملحقاً بتقريره السابق يقول فيه لاورد سيسل : « إننا لن نستطيع عمل أى شئ إذا كانت كل مصلحة بدلا من أن تسألنا عما تريد — ترفع احتجاجات كتابية أو شفوية للوزارة ونطالب نحن بأن نجيب عن اتهامات مجهولة المصدر وبذلك تظن الوزارة أننا عاجزون عن القيام بمسئولياتنا مع أن اللوم يجب أن يقع على المؤلفين في كثير من الحالات ... فهل لى أن أتقدم برجاء مشفوع بالاحترام أن تخطر المطبعة عن كل شكوى تقدم للوزارة ضدها (٣) » .

ويغضب اللورد من هذا الاحتجاج فيكتب الى شيلي بك يعتفه ويقول له : « إن النقط التي أثرتها ليست على شئ من الوجاهة ... إني لا أُنصيد النقد لك كما سبق أن أخبرتك . ولكن المسألة هي أن وزارة المالية لا يحق لها أن تنفق على مطبعة إلا إذا استطاعت هذه المطبعة أن تحسن القيام بما تطلبه مصالح الحكومة منها إلى درجة ترضى الذين يتعاملون معها . وسنرسل لك من المسائل ما نحتاج توضيحا لها ويجب أن تذكر دائما

(١) تقرير مدير المطبعة الى وكيل المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٧ و ٨ من التقرير و ٢٠ و ٢١ من الملف .

(٢) نفس التقرير ونفس المرجع ، ص ٦ و ٧ من التقرير و ص ١٩ و ٢٠ من الملف .

(٣) Memorandum for the Under Secretary of State, Continuation to the Report of the

25th January 1908, 26th January, 1908

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٢٨ و ٢٩

أن هذه الوزارة مسئولة عن هذه الأمور^(١) . ويقول : « إن مطبعة الحكومة في كل ما تعمل يجب ألا تنسى أنها خادمة غيرها من المصالح لا سيديتها ، وأن من واجبها أن تنفذ ما يطلب منها بأكبر درجة من الفائدة للدولة ، وعلى قدر الإمكان إلى الدرجة التي ترضى هذه المصالح^(٢) » .

ويأس مدير المطبعة الفرنسي من حق وكيل الوزارة الانجليزي فيكتب له : « ان المطبعة لم تنس يوما من الأيام أنها خادمة غيرها من المصالح . وهي لم يصدر منها أى احتجاج حتى عندما طولبت بما يتجاوز طاقتها^(٣) » ثم يُنفّس الرجل عن غيظه المكبوت بمباراة اعتذار ملؤها التهمك المرير فيكتب « هل تسمح لي بأن أختم هذا بأن أقول بأن المدير الحالي وكذلك المديرون الذين سيتولون أمر هذه المطبعة في المستقبل سيكرسون كل نشاطهم لصالح وزارة المالية وصالح الدواوين الأخرى^(٤) ! »

ويرد اللورد سيسل على اقتراح ناظر المطبعة بعبارات مثل : « هل المطابع الخاصة تتطلب مدة طويلة تساوى السنة الأشهر المنصوص عليها في القانون المالي ؟ » و « هل مطابع لندن وباريس تشترط مثل هذا الشرط ؟ » و « لماذا اذن تستطيع المطابع الخاصة تقدير النفقات والاتفاق قبل البدء في الطبع ؟ » . ويعلق على الخطة التي اقترحها شيل بك بأنها « لا تفيد مصالح الحكومة عن سبب تأخير أعمالها وإن أفادت ناظر المطبعة^(٥) » . ثم يرسل له في ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ تعليمات مقتضبة كالآوامر العسكرية جاء فيها خاصا بعلاج مشكله التأخير :

(١) يطلب إلى المصالح مراعاة شرط السنة الأشهر الوارد في القانون المالي وينظر في الاعتراضات التي توجهها المصالح إلى هذه المسألة .

From Under Secretary of State to the Director, National Printing Press, February 6th, 1908.

نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٥

(٢) نفس المرجع ، ج ١ ، ص ٥٢

From A. Chéru Boy, Director of the N.P.P. to Lord Cecil U.S. of S. February 8th, 1908.

نفس المرجع ، ص ٥٧

(٤) نفس المرجع ، ص ٥٦

(٥) مذكرة وكيل المالية بتاريخ ٦ فبراير السالفة الذكر ونفس المرجع ، ص ٤٩ — ٥٤

(٢) ترسل المطبعة إلى وزارة المالية في أول كل سنة بياناً بالمطبوعات التي تأخر تسليمها وكان قد روعي فيها شرط الستة أشهر ، وأسباب التأخير . كما يجب إخطار الوزارة شهرياً بكل تأخير بارز من هذا النوع^(١) .

وقد اتبع هذا النظام ، ففي أوائل سنة ١٩٠٩ أرسلت المطبعة إلى الوزارة البيان المطلوب ، ومنه يؤخذ أن الأعمال التي لم تتم في موعدها بلغت عشرة كتب وتقارير ، طلبت كلها من المطبعة بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٧ ، وليس بينها عمل واحد طلب من المطبعة في سنة ١٩٠٨ مما يدل على أن مشكلة التأخير قد حلت تماماً . ويتضح من أسباب التأخير أن المطبعة لم تكن مسئولة فكاتب جغرافية مصر في جزئين تأليف Boinet Pasha عدل هو عن طبعه . وأمين باشا سامي لم يرد (بروفات) تقويم النيل . ووزارة المعارف تسلمت (بروفات) كتاب الزراعة المصرية في جزئين في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، و (بروفات) كالج المخازن العمومية في ١٣ مارس سنة ١٩٠٨ ولم ترد أياً منها . وأوقفت نفس الوزارة بأمر منها سجل مدرسة المعلمين . وكتاب الكواكب السيارة كان أمر اعتماد طبعه قد تأخر خطأ ثم بدئ في طبعه . ووزارة الحقانية لم ترد (بروفات) القانون المدني مع أنها تسلمتها في ١١ يولييه سنة ١٩٠٧ . ووزارة الصحة حمزت (بروفات) تقرير عن طاعون الماشية ، ولجنة حفظ الآثار العربية أوقفت طبع سجل بنقوش المساجد^(٢) .

مشكلة تقدير الأثمان وأرباح المطبعة :

واقترنت شكوى المصالح من التأخير بشكواها في التقدير . فقد ذهبت بعض المصالح إلى أن مطبعة بولاق تغالى في تقدير أثمان المطبوعات وبذلك تنفذ ميزانياتها السنوية

(١) From Lord Cecil, U.S. of S. to A. Chélu Bey, D.G.P., February 11th, 1908

ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٦٠

(٢) Imprimerie Nationale, Liste des Travaux en Souffrance Commandés depuis

Plus d'une année, le 23 mars 1909.

قسي المرجع ، ج ٢ ، ورقة رقم ٤٦

دون أن تطبع كل ما تريد، على حين تريح المطبعة ورجا ظنت المصالح والوزارة أنه أكثر مما ينبغي . وقد كتب وكيل وزارة المالية إلى ناظر المطبعة يقول :

« وهناك أيضا شك في وجهة نظام المطبعة الذي يجعل منها مؤسسة تقوم على الربح فإن هذا النظام يجعل ما تتقاضاه المطبعة يفوق ما تتقاضاه المطابع الخاصة لأنه يجعل العجز الذي ينتج من بعض الأعمال يُغطى بالربح الذي يأتي من بعض الأعمال الأخرى . فإذا أمكن التنازل عن فكرة الربح أمكن أن تتقاضى المطبعة أثمانا مماثلة لما تتقاضاه المطابع الخاصة من كل المصالح على السواء . وأمكن أن تغطي الخسارة الناتجة عن بعض الأعمال كالتقارير الطويلة من ميزانية الدولة (١) » .

ويؤخذ من رد ناظر المطبعة أن كيفية التقدير كانت تتم على أساس النفقات الفعلية مضافا إليها نسبة معينة في نظير المرتبات . ففي حالة الاستثمارات يحسب بمقدار الأجور التي صرفت للعمال المختلفين عن المدة التي استغرقها طبع الاستثمارات ويضاف إلى هذا ١٠٪ من هذه الأجور في نظير مرتبات أصحاب المرتبات الشهرية من الموظفين . ثم يضاف إلى ذلك ثمن الورق زائدا ٥٪ من ثمنه نظير التخزين والتلف . فإذا أريد حساب ذلك مقدما بحثت المطبعة عن استثمار تشبه الاستثمار المطلوبة سبق أن طبعتها المطبعة وعرفت نفقاتها وتقدر النفقات على أساس هذا القياس (٢) . أما الكتب فلا يمكن ضبط نفقاتها أو تقديرها مقدما . بل لابد من الانتظار إلى أن يتم الكتاب طبعا ثم يحسب ثمن الورق مضافا إليه ٥٪ نظير التخزين والتلف زائدا أجور العمال مضافا إليها ١٠٪ في نظير مرتبات الموظفين (٣) . وكانت القاعدة قبل ديسمبر سنة ١٩٠٣ أن يزداد ٢٠٪ على قيمة الأجور في نظير المرتبات ، ثم خفضت هذه الزيادة ابتداء من ذلك

(١) خطاب ١٩ يناير السالف الذكر ، نفس المرجع ، ج ١ ، ورقة رقم ٢

(٢) From Chélu Bey to the Under Secretary of State, Ministry of Finance, 23 rd

January 1908.

ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٢٠ من الخطاب ، ص ٩ من الملف .

(٣) نفس المرجع .

التاريخ إلى ١٠٪^(١) . ثم خفض هذا القدر بنسبة ٥٪ ابتداء من ٤ مارس سنة ١٩٠٨^(٢) .

وقد أثارَت مشكلة التقدير مشكلة أخرى هي مشكلة الربح فقد اعترضت وزارة المالية على أن تكون المطبعة مؤسسة قائمة على فكرة الربح^(٣) . وقد أجاب ناظر المطبعة على هذا بأن المطبعة كانت مضطرة الى هذا، فقد كانت في حاجة إلى كثير من الإصلاح ولو أنها اعتمدت على الحكومة لما أمكنها أن تحقق شيئاً من هذا الإصلاح. ولقد تمكنت المطبعة في المدة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٠٨ من أن تجدد دارها ، وتغير كل آلاتها تقريباً ، وتشيئ قاعدة جديدة من الحروف العربية بجميع مستلزماتها، وتبني مساكن لعمالها، وكان كل هذا من أرباحها دون أن تكلف وزارة المالية شيئاً . ومع ذلك فقد استطاعت المطبعة أن تخفض أسعارها بنسبة ١٠٪ ابتداء من سنة ١٩٠٣ فربحت الحكومة بذلك مبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه في أربع سنوات^(٤) .

ولقد بلغت أرباح المطبعة من سنة ١٨٩٧ إلى ١٩٠٦ مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه. وخسرت في هذه المدة مبلغ ١٣,٩٦٣ جنيهًا قيمة مطبوعات قامت بها المطبعة بالمجان لوزارة المالية وغيرها من المصالح ، أو قام بها القسم الأدبي ” بالمطبعة “ بأقل من التكاليف لثأمرى كتب الأدب تشجيعاً لنشره . وبذلك يكون صافي أرباح المطبعة عن تلك المدة ٤٦,٠٠٠ جنيه . وقد انفق من هذا المبلغ على عمل القاعدة العربية الجديدة ، وجدد

(١) نفس المرجع ص ٤٦ . وكذلك ص ١١٥ ، تقرير المطبعة المؤرخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨

(٢) مذكرة من مدير المطبعة الى ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٨٢

(٣) خطاب وكيل المالية الى مدير المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ص ٣ من الخطاب ، ٢ من الملف .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ و ٩ من التقرير ، و ١٨ و ١٩ من الملف .

انظر أيضاً خطاب شبلى بك الى أحمد حشمت باشا ناظر المالية في ٩ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، ص ١ — ٢ من الخطاب و ٨١ — ٨٢ من ج ١ من نفس الملف السابق .

بالباقى بناء دار المطبعة (١) . وقد اقترح مدير المطبعة شيلي بك الغاء جميع الأعمال المجانية كما اقترح الغاء " القسم الأدبي " (٢) ، لأن خسائره على المطبعة تقدر بـ ١,٢٠٠ جنيه في السنة . قال ولو تم هذا لأمكن تخفيض الأثمان بنسبة ١٠ ٪ (٣) .

وقد رد مدير المطبعة على دعوى وكيل المالية بأن المطابع الخاصة تتقاضى أثمانا أقل من اثمان بولاق بأن مطبوعات مصلحة البريد منذ حوت الى مطبعة خاصة تطبع على ورق ردي . ومع ذلك فانه واثق أن الأثمان التي تدفعها المصلحة أقل من تكاليف المطبوعات على صاحب المطبعة الذي يرضى بالخسارة العاجلة انتظارا للربح الآجل عندما ترتبط المصلحة معه نهائيا (٤) . ثم أيد نظريته بالأمثلة الآتية :

(١) طلبت مطبعة خاصة ٥٥٠ جنيها من وزارة المعارف في نظير طبع قانون المدارس ، على حين أن مطبعة بولاق تطبعه بأقل من هذا بكثير .

(٢) تتقاضى المطابع الخاصة من حكومة السودان أثمانا تزيد عن اثمان مطبعة بولاق بنسبة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ .

(٣) حاولت مصلحة هامة تابعة لوزارة المالية الاتفاق مع مطبعة خاصة على طبع مجلة دورية لها ثم عادت فعهدت اليها بطبعها . فلولا أن أسعارنا ومواعيدنا كانت أكثر موافقة لما عهدت اليها بالعمل .

(٤) نفس هذا حدث في مجلة دورية تصدرها وزارة الختمانية .

(١) تقرير شيلي بك المرح ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٩ من التقرير ١٨٤ من الملف

(٢) عَنَّف اللورد سبيل شيلي بك على اقتراح الغاء القسم الأدبي وبحسب من تدخله في شأن الخسارة الناشئة

عن نشر الأدب العربي وهو من خاصة الحكومة . وقد انقضى القسم الأدبي فعلا في سنة ١٩١٤

(٣) نفس التقرير السابق ، نفس الصحيفة .

(٤) نفس المرجع ، ص ٨ من التقرير ١٧٠ من الملف . ويدعى في المذكرات التي تبودلت بين المطبعة

والوزارة في هذا الموضوع كثيرا من العنف فمن ذلك ما كتبه مدير المطبعة الى وكيل المالية في أحد

خطاباته من أن ما يريده الوكيل من تساوى الأسعار في المطابع المختلفة لا يوجد في أى جزء من أجزاء

العالم المتمثلين . راجع ص ٨ من نفس المرجع السابق .

(٥) نفس الأمر حدث مع مصلحة تابعة لوزارة الداخلية مع أننا رفعنا سعرنا عما سبق أن تقاضيناه منها عن نفس العمل بنسبة ١٥٠ ٪^(١) .

وقد يبدو غريباً في ضوء هذه الحقائق أن تستطيع المطبعة أن تحقق كل هذا الربح . وهذا ما عن لوزارة المالية أن تسأل عنه وقد قرر مدير المطبعة أن مصادر أرباح المطبعة هي :

(١) أن الطبعات الثانية يحاسب عليها بأثمان الطبعات الأولى مهما قلت تكاليف الطبعات التالية عن تكاليف الطبعات الأولى .

(٢) المطبوعات التي تحتفظ (الفورمات) الخاصة بها ثم يعاد طبعها تقدر المطبعة نفقاتها كما لو كانت ستعيد جمع الحروف وتقوم بالتصحيح من جديد .

(٣) النسبة التي تزداد على مجموع أجور العمل الذين قاموا بجمع حروف الكتاب وطبعه وتجليده ، وقد كانت هذه النسبة ٢٠ ٪ من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٠٣ ، ثم خفضت إلى ١٠ ٪ ثم إلى ٥ ٪ ابتداء من مارس سنة ١٩٠٨ .

(٤) النسبة التي تزداد على ثمن الورق والمواد المستعملة في المطبوع وكانت هذه النسبة تتراوح بين ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ ثم خفضت هذه النسبة أيضا .

(٥) نظرا لضخامة حجم آلات الطبع التي زودت بها المطبعة حديثا أمكن طبع أكثر من قالب واحد بالآلة الواحدة في نفس الوقت وبذلك تقوم الآلة الواحدة بطبع مطبوعات كثيرة في وقت واحد ، أو بطبع نسخ متعددة من قالب واحد تكرر جمعه ، ومع ذلك تقدر نفقات الطبع كما لو كان كل مطبوع يطبع وحده ، أو كان كل قالب يطبع بمفرده في الآلة . وهذا مورد ضخم للإيراد^(٢) .

(١) نفس المرجع .

(٢) نفس الملف ، ص ٣ — ٤ من التقرير ، و ١١٣ — ١١٥ من الملف .

(٦) المطبوعات التي تجمع حروفها بطريقة المونوتيب تحسب أجورها كما لو كانت جمعت باليد مع أن الجمع بالمونوتيب يتكلف أقل من جمع اليد بكثير (١).

ولم يقنع هذا الكلام وزارة المالية فأوفدت أحد مفتشيها وهو المستر مندتن لفحص هذه المسألة ، وكتب المفتش تقريراً قال فيه إنه من غير الممكن أن نوازن بين أثمان مطبعة الحكومة وأثمان المطابع الخاصة لأسباب ذكرها وهي :

(١) أن المدير والمدير المساعد يبلغ مرتبهما في السنة ١,٤٠٠ جنيه وهو أعلى بكثير من مرتبات نظرائهما في المطابع الخاصة .

(٢) أن أجور العمال في مطبعة الحكومة تزيد بنسبة ٣٠ ٪ عن أجور عمال المطابع الخاصة .

(٣) أن بعض عمال مطبعة الحكومة متقدمو السن قليلو الإنتاج بسبب ذلك ولا تستطيع المطبعة فصلهم (٢) .

(٤) أن عدد ساعات العمل في مطبعة الحكومة أقل بكثير منها في المطابع الخاصة . وقد حددتها الحكومة بثماني ساعات في اليوم .

(٥) أن كثيراً من كتب الأدب يطبع في بولاق بأقل من تكاليفه الفعلية تشجيعاً لنشر الأدب (٣) .

على أن وزارة المالية كانت قد عبرت عن وجهة نظرها في هذه المسألة وهي أن المطبعة تتقاضى من ميزانيات مصالح الحكومة نفقات بناء دارها وإقامة مساكن لعمالها ، وعلى ذلك فربح المطبعة ربح وهمي مادامت المطبعة ليس لها عملاء لإلادواوين الحكومة (٤) .

(١) نفس الملف ، ص ٤٤ .

(٢) كان إبراهيم الشبراوي عاملاً في المطبعة إلى سنة ١٩٠٧ ، وكانت سنة قد تفتت على التسعين .

(٣) ملف تنظيم المطبعة ، ج ٢ ، ص ٥٧ ، محفوظات وزارة المالية .

(٤) مذكرة من وزير المالية أحمد مظلوم باشا إلى ناظر المطبعة في أول أغسطس سنة ١٩٠٨ ، نفس

الملف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

ولم تر وزارة المالية حلا لهذه المشكلة إلا أن تجعل ميزانية المطبعة جزءا من ميزانية الدولة بحيث تتحمل الحكومة مصروفات المطبعة، في نظير أن تتقاضى المطبعة من المصالح المختلفة نفقات الطبع بدون أرباح . وقد أصدر وزير المالية أمرا إلى المطبعة في ١٨ مارس سنة ١٩٠٩ يحوى على المسائل الآتية :

(١) تتولى وزارة المالية حسابات المطبعة ، ولكن المطبعة عارضت في هذا فلم ينفذ وبقيت المطبعة تتولى حساباتها بنفسها .

(٢) يخصص في ميزانية الدولة بند خاص بميزانية المطبعة على أساس مصروفاتها في السنوات الأخيرة . ويخصم من هذه الميزانية مصروفات المطبعة شهرا شهرا على أساس المصروفات الفعلية للمطبعة فإذا نفدت ميزانية المطبعة قبل نهاية السنة نظرا لزيادة في العمل لم تكن متظرة فإن وزارة المالية مستعدة لفتح اعتماد إضافي يكفى المطبعة لآخر السنة .

(٣) يخصص للمصالح المختلفة مبالغ في ميزانيتها خاصة بما تحتاجه من المطبوعات وتكون كل مصاحبة مسئولية عن مراعاة ما خصص لها .

(٤) تحاسب المطبعة مصالح الحكومة على أساس الأثمان الحقيقية للواد مضافا إليها الأجور التي صرفت فعلا على المطبوع المقدم عنه الحساب . ويضاف إلى هذا نسبة خاصة في نظير حفظ الآلات ونفقات الإدارة . ولا يضاف في هذه الحالة شيء نظير إيجار مكان المطبعة ومبانيها .

(٥) أما الأعمال التي تقوم بها المطبعة لغير مصالح الحكومة فتقدر أثمانها على نفس الأساس المتقدم مضافا إليه نسبة معينة في نظير إيجار مباني المطبعة (١) ومكانها . بحيث لا يقل هذا من أثمان المطابع الخاصة .

(٦) كل الاخبار والإعلانات التي تنشرها مصالح الحكومة في جريدة الوقائع تحاسب عليها على أساس النفقات الفعلية .

(٧) أجور الإعلانات التي ينشرها الأفراد والشركات والهيئات غير الأميرية تتقاضى المطبعة عنها أجرا يتمشى مع أسعار السوق الحرة في وقت النشر .

(١) قدر ثمن دار المطبعة بما في ذلك الأرض والمباني بمبلغ ٩٥٠.٠٠ جنيه وكان ذلك في سنة ٩٠٨
انظر تقرير مستر مدائن مفتش المالية ، المؤرخ في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ،
ج ١ ، ص ٩ من التقرير ، ٦٨٠ من الملف .

(٨) القاعدة العامة أن تتقاضى المطبعة نفقات ما تقوم به كاملة . فإذا طلب إليها أن تتقاضى أقل منه كما هي الحالة في نشر كتب الأدب ، وجب أن يخصم الفرق على حساب المصلحة أو الوزارة التي أمرت بهذا التخفيض ، وعلى المصالح أن تضيف هذه النفقات إلى ميزانياتها .

(٩) .تورد إيرادات المطبعة أسبوعيا الى الخزينة العامة (١) .

وتقرر تنفيذ هذا النظام أن تطبع جميع مصالح الحكومة جميع مطبوعاتها في مطبعة بولاق وبطل نهائيا الطبع في المطابع الخاصة . ومن ثم عادت مطبوعات مصلحة البريد إلى مطبعة بولاق (٢) .

وتنفيدا لهذا أخذت المطبعة تحسب الأجور المنصرفة في تشغيل كل مطبوع ، وتضيف إليها نسبة تبلغ ٧٥٪ من هذه الأجور في نظير الإدارة والقوة المحركة والإضاءة والإصلاحات وحفظ الآلات ونفقات مسبك الحروف والتعبئة والتسليم ، مضافا إلى هذا كله أثمان الورق بزيادة ٥٪ في نظير التخزين والتلف (٣) . وهذا آخر تنظيم شامل للمطبعة وهو أساس ما هو معمول به الآن مع تغييرات بسيطة في التفاصيل .

مساحة المطبعة :

مع أن مساحة المطبعة قد زيدت في سنة ١٩٠٢ فقد ضاقت بالعمل المتزايد وكان من الضروري ضم جزء من الأرض إلى مساحتها . وقد اقترح شيلي بك ضم جزء من مخازن البوليس التي كانت مجاورة للمطبعة من الناحية الشمالية إليها . واقتنعت نظارة المالية وأخذت تفاوض نظارة الداخلية في هذا الأمر في أوائل يناير سنة ١٩٠٨ وطلبت النظارة

(١) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣ ، وقد استثنت المطبعة مطبوعات الديوان الخديوي من قاعدة إلغاء الأعمال المجانية .

(٢) أمر آخر من نظارة المالية إلى المطبعة بنفس التاريخ ، ص ٣٥ — ٣٦ من المرجع السابق .

(٣) نفس الملف ، ج ٢ ، ص ٦ — ٨ من التقرير و٧١ — ٧٣ من الملف .

من مدير المطبعة أن يقدم تقريراً بالمساحة التي يريد ضمها^(١). وأرسل المدير مذكرة بما يريد ضمه من مخازن البوليس وخريطة توضّح في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨^(٢). ورد وكيل نظارة المالية بعد قليل يقول إن المفاوضات مع نفارة الداخلية قد كللت بالنجاح وسيوضع الأمر موضع التنفيذ^(٣). ومع ذلك فلم يتم شيء في هذا الصدد.

آلات المطبعة :

قدّمت المطبعة إلى نظارة المالية قائمة ببيان جميع الآلات التي في جميع ورشها في أوائل سنة ١٩٠٨ ، وهي قائمة طويلة مفصلة . ويؤخذ من هذه القائمة أن قسم التجليد وكان في عهدة المسيو ليمونجي كان به ثمان وأربعون آلة من أنواع مختلفة لمختلف عمليات التجليد من حزم وقطع وتنقيب وتخير... الخ . وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٤ وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم جمع الحروف العربية والأجنبية في عهدة حسن أفندي أبو زيد وكان به عشرون آلة بعضها مطابع لعمل (البروثات) ويرجع أقدم هذه الآلات إلى سنة ١٨٩٦ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم الطبع في عهدة : مونييه بواريسو وكان به إحدى وأربعون آلة منها اثنتان لعمل الظروف وست مخصصة لطبع الوقائع المصرية وإحدى وعشرون آلة للطبع العادي واثنتان لطبع الحجر وست لطبع الخرائط . وكان أقدم هذه الآلات يرجع إلى سنة ١٨٦٩ ، وأحدثها يرجع إلى سنة ١٩٠٦ وكان قسم السبك في عهدة أبو العلا أفندي على وكان به ما يزيد على ألفي قطعة تختلف أنواعها من الآلات إلى قوالب صب الحروف وكان أقدمها يرجع إلى سنة ١٨٨٨ وأحدثها إلى سنة ١٩٠٧ ، وكان قسم القوة المحركة في عهدة مسيو أيقوى وكان به مائتا قطعة وتسع قطع منها محرّكان كهربائيان قوة كل منهما عشرون حصاناً وعدد كبير من المولدات الكهربائية ويرجع أقدمها إلى سنة ١٩٠١ وهي السنة التي أدخلت فيها القوة الكهربائية إلى المطبعة^(٤).

(١) من المالية إلى المطبعة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٤

(٢) مذكرة المطبعة إلى المالية بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ ، نفس المرجع ، ص ٢٦

(٣) من الممتع أن ضم مخازن البوليس إلى المطبعة الذي تم الاتفاق عليه نهائياً في سنة ١٩٠٨ لم ينفذ إلا في سنة ١٩٤٦ فأمل .

(٤) قوائم العهدة المستديرة بالمطبعة في آخر يناير سنة ١٩٠٨ ، ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٣٣ —
٤٢ محفوظات وزارة المالية .



أميل فوزجية
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
فبراير ١٩٢٤ — أغسطس ١٩٢٦



جورج نوتن
ملاحظ المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٢٠ — يناير ١٩٢٤



الأستاذ محمود زكي إبراهيم (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
يناير ١٩٣٩ — أكتوبر ١٩٤٣



محمد أمين بهجت بك
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أغسطس ١٩٢٦ — سبتمبر ١٩٣٧
ويناير ١٩٣٨ — سبتمبر ١٩٣٨



مع وجود هذه الأعداد الضخمة من الآلات بالمطبعة طلب مديرها في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ شراء آلة لطبع الحجر ونحس آلات لقسم التجليد وآلات لقطع الورق وآلة لضغط الكتب في أثناء التجليد ، وقدر ثمنها جميعا بمبلغ ١٦٦٠ جنيها . وقال في تقريره إنه يبدأ بشراء ثلاث منها بمبلغ ٨٤٠ جنيها ، فإذا تم توسيع مكان المطبعة اشترى الآلات الباقية (١) . وقد رد وكيل المالية على هذا الاقتراح بأن هذا يكون مفهوما لو كان قسم التجليد هو المسئول عن تأخير أعمال المطبعة ، ولو كان الأمر كذلك لكان الأوفق أن يحال التجليد العادى إلى محال التجليد الخاصة كما أحيل التجليد الفاخر من قبل إلى مصانع أوربا عن طريق الاستيراد (٢) . وعادو شيل بك نفس الطلب بعد ذلك بشهر بعد أن قلل عدد الآلات المقترح شراؤها ، وتتمى الأوراق التى بيدنا قبل أن يسمح له بالشراء (٣) .

أقسام المطبعة :

وكانت المطبعة مقسمة حسب هذا التنظيم الأخير إلى الأقسام الآتية :

قسم المسبك .	قسم الجمع العربى .
قسم القوة المحركة .	قسم الجمع الأفرنكى .
قسم المخزن .	قسم المصححين .
قسم الإدارى والحسابات (٤) .	قسم الطبع .
	قسم التجليد .

هذا هو التنظيم الذى ما زالت المطبعة جارية على أساسه إلى الوقت الحاضر . فبإنيها الحالية هى نفس المباني التى أقامها شيل بك ، ونظام العمل بها ، وكيفية تقدير أثمان المطبوعات ، وعلاقتها بالوقائع ، وعلاقتها بدواوين الحكومة المختلفة ، وتبعيتها لوزارة المالية ، واستقلالها بحساباتها ، وغير ذلك ، ما زال كما تقرّر فى ذلك التنظيم منذ نصف

(١) ملف تنظيم المطبعة ، ج ١ ، ص ٢٤

(٢) نفس المرجع ج ١ ، ص ٥٤ ، وكان التجليد الفاخر يطلب من أوربا فإذا وردت الجلود المطلوبة قام قسم التجليد بالمطبعة بوضع الكتاب فى الجلد .

(٣) نفس المرجع ، ص ٤٨

(٤) نفس المرجع ، ص ٧٦

قون تقريبا . ولعل أعظم تغيير حدث فيها منذ ذلك الوقت كان في الآلات فقد اقتلت المطبعة منذ ذلك أحدث آلات الطباعة وما زالت . ولم يعد فيها من آلات تلك الفترة من تاريخها غير آلتين اثنتين موضوعتين الآن في زاوية وتستعملان عندما يزيد العمل زيادة غير عادية .

منح شيلي بك لقب الباشوية واعتزل خدمة المطبعة في مايو سنة ١٩١١ ، وخلفه في إدارتها وارن تريبلوني من أول يونيه سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩١٧ ، ثم عين أحمد صادق بك مديرا وظل يشغل الوظيفة إلى أبريل سنة ١٩٢٠ ، فعين بدله جورج نيوتن وظل مديرا إلى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، وقد أنشأ نيوتن مدرسة لفن الطباعة بالمطبعة وألحق بها بعض الشبان المتعلمين فدرسوا هذا الفن وتدريبوا عليه عمليا وجميع رؤساء أقسام المطبعة في الوقت الحاضر هم من خريجي هذه المدرسة . وتولى إدارة المطبعة بعد نيوتن إميل فورجيه وظل بها إلى أغسطس سنة ١٩٢٦ ، ثم عين محمد أمين بهجت بك وتولى إدارة المطبعة مرتين الأولى من أول أغسطس سنة ١٩٢٦ إلى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، والثانية من أول يناير سنة ١٩٣٨ إلى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ، ولم يعين للمطبعة مدير بين هاتين الفترتين . ثم عين محمود زكي (بك) من أول يناير سنة ١٩٣٩ إلى أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، وخلفه الأستاذ محمد بكري من ٩ مارس سنة ١٩٤٢ إلى ١٣ أبريل سنة ١٩٤٤ ثم حامد (بك) خضر من ٤ أبريل سنة ١٩٤٥ إلى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ثم عين الأستاذ محمد يوسف همام (بك) مديرا من ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى ٩ فبراير سنة ١٩٥٢ ، وفي هذا التاريخ عين الأستاذ حسن علي كليوه (بك) مديرها الحالي .



الأستاذ حامد خضر (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أبريل ١٩٤٥ — سبتمبر ١٩٥٠



الأستاذ محمد بكري
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
أكتوبر ١٩٤٣ — أبريل ١٩٤٥



الأستاذ حسن علي كبروه (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
— ١٩٥٢



الأستاذ محمد يوسف همام (بك)
مدير المطبعة الأميرية ببولاق
١٩٥٠ — ١٩٥٢

الفصل الثانى عشر

مطبوعات بولاق

أصدرت مطبعة بولاق أنواعا متباينة من المطبوعات إلا أنها على تنوعها تنحصر فى سبعة أنواع : القوانين واللوائح والمنشورات ، الكتب ، التقاويم ، الوقائع المصرية ، القرآن الكريم ، الأوراق والدفاتر الحكومية ، مقامات الموسيقى .

القوانين واللوائح والمنشورات

بعد أن وضع محمد على باشا النظام الإدارى وبعد أن دُون الدواوين ونظم الحكومة كانت الحالة لا تستغنى عن نشر القوانين وما يلحق بها من اللوائح والمنشورات فى جميع أنحاء القطر حتى تسير أمور الولاية على نحو ما يريد . وقد كان محمد على دائم الإصدار لمثل هذه القوانين والمنشورات كلما ظهرت حاجة لوضع الحدود وتحديد وجوه العمل وقد كان كل ما يصدره من هذا القبيل يطبع بمطبعة بولاق وينشر على أربابه من أصحاب السيوف والأقلام . وهناك أمر من محمد على أصدره إلى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية (١٢٥٢ هـ - ١٨٣٧ م) يقول فيه :

« إنه وإن كان جاريا طبع ونشر القوانين التى سنت دستوراً للعمل لتنفيذ أحكامها فى حق المستخدمين القدماء ومشايخ القرى ونظار الأقسام والمديرين لكن لعدم الاعتناء والالتفات لإجراء مفعولها عند الاقتضاء قد لزم تنصيب واحد قانونى بكل من دواوين المعاونة وسائر الدواوين بمصر والاسكندرية لمطالعة القانون الملكى وتنفيذ أحكامه على من تحدث منه مخالفة لنصوصه فى الحال فيقتضى بعد العلم بما ذكر استحضار القانون إن لم يكن موجودا بطرف كل منهم والسير بمقتضاه (١) » .

(١) أمر من محمد على باشا إلى مديرى ومفتشى الأقاليم المصرية فى ٢٢ شوال سنة ١٢٥٢ - ٣٠ يناير سنة ١٨٣٧ كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة ٢٧ ص ٥٣٩ ، محفوظات عابدين .

وجاء في أحد أعداد الوقائع المصرية (١٢٤٥ هـ — ١٨٣٠ م) مانصه :

« قرر المجلس العمومى بأن يرتب قانون يشتمل على نظام زراعة الأتبان وبيان رؤية المصالح الميرية والسياسية والمدنية حتى يعرف كل من المأمورين ونظار الأقسام ومباشرىها وحكام الأخطاط وقائمقامى القرى ومشايخها وصيارفها وناظرى الميضة ومبيع المنسوجات ونظار الأشوان واجبات خدماتهم التى يلزمهم القيام بواجبها وقد رتب ثلث القوانين وطبعت باللغتين العربية والتركية ونشرت (١) . »

وقد كان كل أمر بإصدار قانون يتضمن أيضا الأمر بطبعه ونشره مشال ذلك أمر عال صدر فى سنة ١٢٦١ هـ — ١٨٤٥ م هذه ترجمته :

« صار منظورى هذا القانون الذى وضع فى حق رجال الهندسة وموظفيها عند وقوع المخالفات منهم . فيلزم اتخاذ ذلك ذىلا للقانون ونشره للعموم ولعمد ومشايخ القرى والتنبيه عليهم بالسير على موجهه (٢) . »

وقد خلت قوائم مطبوعات بولاق من ذكر القوانين التى طبعت فيها وعلى ذلك ليس عندنا قائمة تامة بتلك القوانين التى لاشك فى ضخامة عددها . وذلك لأن الذين أعدوا تلك القوائم كانوا من الأوروبيين الذين ما كان يعينهم شئ غير الكتب فلم يسجلوا غيرها . أما نفس القوانين فحكم مطبوعات المطبعة ضاع معظمها وبقي القليل منها فلا سبيل اذن الى تحرير قائمة مؤكدة تامة بها . ولكنا نضرب أمثلة لتلك القوانين المطبوعة فى بولاق مما عثرنا عليه أثناء البحث واطلعنا عليه أو مما صادفناه فى سياق تصفحنا للأوراق الرسمية :

(١) قانون باللغة التركية مطبوع فى سنة ١٢٤٩ هـ — ١٨٣٣ م خاص بترتيبات مجلس أحكام ملكية ويشتمل على تسعة بنود (٣) .

(١) الوقائع المصرية : العدد ١١٣ الصادر فى ٢٨ شعبان ١٢٤٥ (٢٢ فبراير ١٨٣٠) .

(٢) أمر من محمد على باشا الى المجلس فى ١٧ ذوالحجة ١٢٦١ (١٦ ديسمبر ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر العلية — كراسة ٣٧ ص ٧٣٩ محفوظات عابدين .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٣٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) سياسة نامه ، صدرت في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (يولييه سنة ١٨٣٧)
وهي عبارة عن قانون جنائي يشتمل على أربعين مادة جنائية تتضمن أربعين حدا لجرائم
مختلفة (١) .

(٣) قانون جنائي صدر في ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ (مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل
على ١٥ حدا (٢) .

(٤) قانون طبع في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٢٦٠ (٢٢ مايو سنة ١٨٤٤) يشتمل
على بيان ترتيب الكشوف المعتاد تقديمها في سائر الجهات بمواعيدها وبيان ما استنسب
تقديمه وعدم تقديمه من ذلك وهو قانون طويل فيه بيان الكشوف التي ترد لكل ديوان
على حده (٣) .

(٥) قانون عقوبات صدر في ١٦ رجب سنة ١٢٦٥ (٧ يونيه سنة ١٨٤٩) (٤) .

(٦) قانون عثماني مطبوع في أوائل شعبان سنة ١٢٦٥ (أواخر يونيه سنة ١٨٤٩)
« يشتمل على أحكام التجارة ومنقسم الى أربعة أقسام القسم الأول في معاملات التجارة
وعقد الشركة والبوليصة ومعناها الخوالة . والقسم الثاني في التجارة البحرية وما يتعلق بها
من أمور الأمن والأمان . والقسم الثالث في ترتيب قضايا الإفلاس . والقسم الرابع
في ترتيب محاكم التجارة وانتظامها وكل قسم ينقسم الى بنود تحتوي على ثلثائة وخمس
عشرة مادة (٥) » .

(٧) ذيل لقانون التجارة السابق باللغة التركية (٦) .

(٨) قانون الزراعة - وهي قوانين زراعية خاصة بمصر طبعت سنة ١٢٥٤ هـ

سنة ١٨٣٩ م .

(١) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٢٧٧

(٢) نفس الدفتر السابق ، ص ٢٧٧

(٣) نفس الدفتر ، ص ٢٦

(٤) نفس الدفتر ، ص ٢٧٧

(٥) نفس الدفتر ، ص ٦٣

(٦) نفس الدفتر ، ص ٦٣

(٩) قانون الزراعة — على الطريقة الأوروبية : ١٢٥٥هـ — ١٨٤٠م

(١٠) قانون للاسبالية مع أشكال : ١٢٥٦هـ — ١٨٤١م

هذه أمثلة لقوانين طبعت ببولاق وما هذا إلا قطرة من محيط مما طبع بها من هذا النوع من المطبوعات (١). وقد كان كل قانون من هذه القوانين يطبع بشكل كتاب يختلف في الحجم من القطع الصغير إلى القطع الكبير على حسب عدد مواد القانون فإن كان قليل المواد طبع في قطع صغير حتى تكبر صفحاته ، وإن كان كثير المواد طبع في حجم كبير في عدد لا بأس به من الصفحات. ويبدأ القانون بمقدمة بسيطة عن الغرض منه وقد يذكر في سياق هذه المقدمة اسم القانون ثم تكتب المواد تباعا وفي آخره يؤرخ طبعه في سطر أو سطرين .

ويجرى مجرى القانون ما كان يطبع ببولاق من اللوائح والمنشورات التي كانت تصدر للدواوين المختلفة مثال ذلك :

(١) ترتيب نامه مخازن الحكمة خانة ومخازن الأدوية وطبعت ببولاق سنة ١٢٥٢هـ ١٨٣٦م (٢) .

(٢) لائحة طبعت في سنة ١٢٥٧هـ — ١٨٤١م خاصة بعدم تأخير الأعمال في الدواوين ونهوها أولا بأول ويوما بيوم وهي طويلة تحتوي على اثني عشر بنداً وخاتمة (٣) .

(٣) لائحة خاصة بمدارس المبتدئة مطبوعة في بولاق وتحتوي على ٢٧ بنداً تحتوي على نظام هذه المدارس من جميع النواحي — التلاميذ والدرّوس والمديرين والخارجات والامتحانات . الخ (٤) .

(١) يجد القارى كثيراً من أوامر طبع القوانين وكثيراً من الإشعارات التي أرسلت إلى الدواوين والمصالح بإرسال نسخ هذه القوانين إليها في دفاتر ديوان المدارس التركية والعربية ، انظر دفتر رقم ٢٠٢٦ مدارس تركي ص ٥٢ ، ص ٦١ ، ودفتر رقم ٣ ج ٣ مدارس عربي ص ٩٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) موجود نسخة من هذا الترتيب نامه في دار المحفوظات المصرية اطلعنا عليها .

(٣) دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ؛ ص ٢٣ محفوظات عابدين .

(٤) توجد نسخة من هذه اللائحة في دار المحفوظات بالقاهرة وقد اطلعنا عليها وليس بها تاريخ الطبع .

(٤) لائحة قواعد المهمات في قواعد مهمات الجهادية ، باللغة التركية ١٢٥٥ هـ ١٨٤٠ م .

(٥) لائحة عن تداول العملة المصرية مثل الخيرية والسعدية والربعية ، وكذلك العملة الفضية الاسنانبولية وطبعت في سنة ١٢٥٥ هـ (١) .

(٦) لائحة خاصة بقيد المواليد والوفيات طبعت في سنة ١٢٥٦ هـ (٢) .

أما أمثلة المنشورات فكثيرة منها :

(١) منشور للتشويق للزراعة ومنع هروب الفلاحين طبع سنة ١٢٤٢ هـ — ١٨٢٦ م .

(٢) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط بالاعتناء في جمع القطن ووقاية محصوله من التلف وطبع سنة ١٢٤٣ هـ — ١٨٢٧ م .

(٣) منشور لمشايخ وحكام الأخطاط باتباع العدالة في فصل الخصومات بين المزارعين طبع سنة ١٢٤٣ هـ — ١٨٢٧ م .

(٤) منشور صدر في ٢٠ شوال سنة ١٢٤٨ (١٢ مارس سنة ١٨٣٣) باللغة التركية لمديرى الأقاليم خاص بمنع الشبان المجندين من تشويه أنفسهم في طريقهم إلى الهندية وبالتنبيه على من يجمع منهم بأن من يشوه نفسه سيؤخذ بدله عددا من الشبان من عائلته ويرسل هو إلى البحرية طول حياته (٣) .

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل قانون أو لائحة أو منشور فلم نعث على تحديده . والمعقول أنه كان يطبع من كل قانون أو لائحة أو منشور نسخ تناسب عدد من سيوزع عليهم . فالمنشور الأخير الخاص بمنع تشويه الشبان المجندين لأنفسهم طبع منه ثلاثون نسخة فقط وذلك لأنه كان صادرا إلى حكام الأقاليم وهؤلاء لم يكونوا يتجاوزون الثلاثين عددا . بينما المنشورات الخاصة بمشايخ القرى وحكام الأخطاط كان لابد من طبع عدد كبير منها لأنهم أكثر عددا .

(١) دقر رقم ٢٠٥٤ مدارس تركي ، ص ٤٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دقر رقم ٢٠٦٥ مدارس تركي ، ص ١٤٥ ، محفوظات عابدين .

(٣) St. John, Egypt and Mohamed Ali, Travels in the Valley of the Nile, London, 1834, (٣)

الكتب

مع أن نشر الكتب لم يكن الغرض الأول من إنشاء المطبعة إلا أنها طغت على ما سواها في إنتاج المطبعة فأصدرت المطبعة منها عددا هائلا . والكتب التي طبعت في بولاق كانت من أنواع خاصة — أنواع تلائم روح محمد علي باشا وفكرته في إحياء مصر وهي على ذلك ثلاثة أنواع ، كتب حربية خاصة بالجيش ، وكتب مدرسية خاصة بتعليم المدارس ، ثم كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين وكتب الآداب .

أما عن كتب الفن الحربي فهي أقرب الكتب إلى طبيعة الوالى وطبيعة إنشاء مطبعة بولاق . فقد سبق القول بأنها أنشأت خصيصا من أجل الجيش . ولذا ترى أن أولى ما طبع فيها من الكتب كانت كتباً حربية بحيث يصح أن نقول إن هذا النوع من الكتب احتكر إنتاج المطبعة إلى سنة ١٨٢٦ ، عند ما ابتدأت تظهر الحاجة إلى أنواع أخرى من الكتب ، بدأت تظهر في إنتاج المطبعة . إلا أنه مع ظهور هذه الأنواع الجديدة ، فإن الغلبة بقيت للكتب الحربية في إنتاج المطبعة إلى تاريخ متأخر من عصر محمد علي .

أما الكتب المدرسية فقد ابتدأ طبعها بمطبعة بولاق منذ الابتداء في إنشاء المدارس وجمع التلاميذ أي منذ سنة ١٨٢٤ تقريبا . ولكن الكتب المدرسية على أنواع فمنها الكتب التي كانت تدرس بالأزهر ومنها الكتب التي كانت تدرس بالمدارس الحديثة التي أنشأها الوالى فأى نوع من هذين أصدرته المطبعة ؟

الجواب أن كتب العلوم الحديثة التي كانت تدرس في مدارس الوالى الحديثة كانت النوع الوحيد من الكتب المدرسية التي طبعت ببولاق في عهد محمد علي . أما كتب الأزهر فلم يكن يطبع منها شيء في عهده . وهناك عبارة كتبها باتن كاتم السمر الخاص لهدجس فتصل إنجلترا في مصر في أواخر عهد محمد علي يصور بها نزعة الوالى في نوع الكتب التي كانت تطبع بمطبعته وهي عبارة تعطينا فكرة صحيحة تماما عن هذه النزعة — قال الكاتب :

« كان محمد علي قليل الاهتمام تماما بالآداب العربية القديمة . وقد رغب بكندى وكصالح في أن يخلق عصرا جديدا في مصر ، وكانت العلوم الأوروبية الحديثة أنسب لغرضه من أى قدر من الفقه والآداب التي ترجع للعصور العربية السابقة ^(١) » .

وهذه العبارة تعطينا فكرة واضحة صحيحة كل الصحة عن نزعة محمد على في الكتب التي كانت تطبع في بولاق فقد كان سوادها الأعظم كتباً خاصة بالعلوم الحديثة . أما كتب الأزهر وما على شاكلتها من كتب العلوم العربية فلم تكن تناسب أغراض الباشا في شيء . ولذا لم يطبع من الكتب الأزهرية كثير في عهده .

وهناك أسباب يمكن أن نرجع إليها عدم طبع الكتب الأزهرية في بولاق في عهد محمد على والاقتصار على كتب العلوم الحديثة .

فن هذه الأسباب أن محمد على مع احترامه للأزهر لم يكن يعول عليه في النهضة والتجديد اللذين حاول إحداثهما في مصر . وذلك بأن عناصر تلك النهضة لم تكن من طبيعة الأزهر والأزهريين في شيء . كانت نهضة تقوم على القوة الحربية والاصلاحات الزراعية والصناعية . وقد كانت علوم الدين واللغة أبعد ما تكون صلاحية لهذا النوع من المشروعات . ولذا لم يجد محمد على في كتب الأزهريين غناء ولم يرفى طبعها خيراً . وإنما وجد الغناء والخير في العلوم الحديثة التي أنشأ من أجلها المدارس المختلفة وترجم فيها الكتب الكثيرة التي اقتصر عليها عمل مطبعة بولاق .

ومن هذه الأسباب أيضاً أن عصر محمد على لم يكن إلا انقلاباً حديثاً على العصور الوسطى التي كانت سائدة قبله . ولذا كان كل شيء فيه نقيضاً لشيء آخر كان سائداً في تلك العصور السابقة . فاستعمال المدافع في الحرب واتباع النظام الحربي الحديث لم يكن إلا نقيضاً لنظام الفروسية واللعب بالسيف الذي كان سائداً عند المماليك . وكذلك كان الانقلاب الصناعي والزراعي وما نشأ عن هذين من انقلاب في التجارة لم تكن جميعها إلا نقيضاً للنظام الاقطاعي ونظام النقابات التي كانت عماد الاقتصاد في العصور الوسطى السابقة . وعلى هذا النحو كان الانقلاب في مناهج البحث وموضوعات الدرس فلم تعد علوم الدين والجدل المدرسي السائدة في الأزهر تناسب الانقلاب الحديث بل كان لابد من علوم حديثة ومناهج حديثة كذلك يشتغل بها رجال من علماء العلوم الطبيعية الذين تم على أيديهم ذلك الانقلاب . ولذا أصبح الأزهر بما كان سائداً بين علمائه من الجهل بالعلم الطبيعي وبطرق التفكير العلمية وبين مجاوريه من الاستظهار والقيود عن البحث وبما كان سائداً

فيهم جميعا من المحافظة على طريقة الحياة القائمة وعدم معالجة موضوعات جديدة — تقول
كان الأزهر بهذا كله بعيداً كل البعد عن روح محمد على وانقلابه وعصره — فكان العصر
الحديث يستلزم قبل كل شيء انقلاباً فكرياً يتناول الدراسة ومناهج التفكير والبحث وقد
وجد ذلك العصر الحديث هذا كله في العلوم الحديثة والمدارس الحديثة ثم في كتب تلك
العلوم التي لم تكن جميعها إلا انقلاباً على الأزهر وما يتناوله الأزهريون من العلوم .

ومن هذه الأسباب أيضاً مقاومة الأزهريين أنفسهم إصلاحات الباشا وعدم رغبتهم
في الاشتراك فيها وجعلهم من أنفسهم طبقة رجعية تناولت تلك الإصلاحات بكثير من
القلق والحذر بل بكثير من عدم الرضى وإعلان السخط . فالمطبعة عندهم كانت بدعة
واستعمال الحروف المعدنية في كتابة اسم الله كان شيئاً محرماً وضغط تلك الأسماء المقدسة
بالآلات كان عملاً مكروهاً وبعد هذا كله فكتابة ما يتعلق بالخلق والدين والنصوص
الإسلامية بالمداد المركب من مواد منافية للطهارة لم يكن عندهم يناسب احترام الدين
في شيء . ولذا قاوموا طبع القرآن الكريم مدة طويلة . ورغبوا عن طبع كتبهم في المطبعة .
ولو قد تبينوا فائدة ذلك ومزاياه وطلبوا طبع كتب الأزهر لما تأخر الوالى عن إجابة
طلبهم . فحفاظة طائفة الأزهريين ورجعتهم كانت من أهم الأسباب التي أبعدت كتب
الأزهر عن آلات المطبعة ردحاً طويلاً من الزمن .

وبعد هذا كله فإن الأزهريين لم يكن بهم حاجة إلى طبع كتبهم . وذلك بأن كتبهم
كانت قليلة العدد والمطابع إنما تظهر فائدتها وضرورتها في حالة الرغبة في الانتفاع بكل
كتاب ظهر أو يظهر في كل علم من العلوم وكل فن من الفنون وما هكذا كانت الحال
في الأزهر . فقد كان الأزهريون يدرسون كتباً بعينها لا يغيرونها أبداً وقد كانت قليلة
العدد منعدمة الزيادة . فكانوا يدرسون في كل علم كتابين أو ثلاثة كتب : ففي النحو
شرح الكفراوى على الأبرومية في أول سنة وفي السنة الثانية شرح الشيخ خالد عليها
وفي السنة الثالثة شرح الأزهري بحاشية الشيخ العطار ثم شرح القطر والشذور لابن هشام
ثم شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ثم شرح الأشموني عليها ثم متن المغنى في حاشية الشيخ
الأمير . وفي الصرف لامية الأفعال لابن مالك وقد يكتبون بما في آخر الألفية من ذلك .
وفي علم البيان السمرقندية وحواشيها ورسالة الدردير ، وفي المنطق متن السلم وحواشيه ،

وإيساغوجي والقطب على الشمسية ومختصر السنوسية ، وفي التوحيد السنوسية الصغرى بحواشيها والجوهرية وحواشيها . ثم يقرأ كل مجاور كتابا أو كتابين في فقه مذهبه مهملًا باقي المذاهب^(١). فكل الكتب التي كانت تدرس في الأزهر لم تكن تزيد على خمسة عشر كتابا لا تزيد ولا تتغير في سنة عن أخرى وواضح أن مثل هذا العدد القليل الثابت من الكتب لم يكن أصحابه في حاجة إلى مطبعة وإنما كان يكفيهم فيه طريقة النسخ وهي ما كانت متبعة من قديم .

لهذه الأسباب — فيما نعتقد — لم تطبع كتب الأزهر في بولاق في عصر محمد علي واقتصروا عملها على كتب العلوم الحديثة . وظل الحال كذلك طول عصر محمد علي وحفيده عباس الأول ولم تبدأ المطبعة في طبع شيء من الكتب الأزهرية إلا في عهد سعيد . أما مناسبة ذلك فهي أن رفاعة بك رافع وبعض رجال الحكومة وقتئذ طلبوا من سعيد باشا أن يصدر أمره بطبع الكتب الأزهرية على نفقة الحكومة ، وكان سعيد يميل إلى رفاعة بك ويؤثره ، فأصدر أمره بطبع تلك الكتب فطبعت وقد كانت هذه أول مرة تطبع بها كتب للأزهر في مطبعة بولاق. يقول علي باشا مبارك في التعليق على هذه الحادثة : « استدعى (الحال) صدور أمر بطبع جملة كتب عربية على طرف الحكومة عم الانتفاع بها في الأزهر منها تفسير الفخر الرازي ومعاهد التنصيص وغير ذلك من الكتب التي كانت عديمة الوجود في ذلك الوقت فطبعت^(٢) » .

فيستفاد من هذه العبارة الأخيرة أن هذا كان أول عهد لكتب الأزهر بالطبع ، على أنه يجب التنبيه إلى أن قليلا من تلك الكتب طبع بالمطبعة في عهد محمد علي كأللفية ابن مالك وشرح ابن عقيل عليها^(٣) وإيساغوجي في المنطق إلا أن طبعها كان من أجل مدارس الوالى وليس من أجل الأزهر ووزعت نسخها على تلاميذ مكاتب الأقاليم ومدارس العاصمة ولم يوزع منها شيء على مجاوري الأزهر لأنها إنما طبعت من أجل الأولين .

(١) علي مبارك ، الخطط التوفيقية ، الجزء الرابع ، ص ٢٦ و ٢٧

(٢) نقس الكتاب ج ١٣ ، ص ٥٥

(٣) طبع الأول بمطبعة بولاق في سنة ١٢٥٣ هـ — سنة ١٨٣٨ م وطبع الثاني بها في سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) .

أما النوع الثالث من الكتب المطبوعة في بولاق وهي كتب الثقافة الإسلامية ككتب الدين والآداب من غير كتب الأزهر فهي أقل من النوعين السالفين عددا . ذلك لأنها لم تكن تطبع من أجل تلاميذ المدارس ولا من أجل غرض معين أو فئة معروفة ، والباشا لم يكن من طبيعة أغراضه أن يقرأ فائدة تلك الكتب كما سبق القول ، فقياسه في الكتب كان الفائدة فحسب ، ومعنى الفائدة عنده أن يكون الكتاب محتويا على طائفة من المعلومات تنفع في تعليم بعض رجال حكومته فناً من الفنون أو صناعة من الصنائع لها قيمة عملية في مشروعاته الحربية أو الصناعية أو الزراعية . وكانت كتب الدين والآداب إذا ما تناولها بهذا القياس قليلة الفائدة فلا هي تعلم فناً ولا هي تشرح صناعة فليس لها إذن قراء في مدارس الباشا . ثم هي إلى هذا ليس لها قيمة مالية لقلّة القراء بل انعدامهم فالقراءة بعد تلاميذ المدارس الحديثة كانت تنحصر في علماء الأزهر ومجاوريه ، ومقدار ميل هؤلاء في ذلك العصر إلى شراء الكتب ومطالعتها غنى عن الإفاضة والبيان . إلا أن محمدا عليا كان بطبعه يحترم الدين ويعمل أبداً على نشره وقد كان هذا داعياً إلى طبع عدد لا بأس به من الكتب الدينية التي تتناول شرح الفرائض وتفسير أحكام الدين والتصوف في مطبعة بولاق . أما كتب الأدب كدواوين الشعر وألف ليلة وكنيلة ودمنة وطوطى نامه ، فقد كان عددها قليلاً جداً إلى جانب كتب الدين . وإذا كان طبع كتب الفن الحربي تم من أجل إشباع حاجة الجيش ، وإذا كان طبع الكتب الحديثة حدث من أجل إشباع حاجة تلاميذ المدارس والفنيين في دواوين الحكومة فإن طبع هذا النوع الثالث من الكتب أعنى كتب الدين والآداب تقرر من أجل إشباع شعور محمد علي الشخصي نحو الدين ثم من أجل إشباع رغبة بعض المستنيرين من رجاله ممن كانوا يفهمون الأدب ويميلون إلى قراءة كتبه .

تلك كانت أنواع الكتب التي طبعت في مطبعة بولاق . وهي وإن كنا قد حصرناها في الأنواع الثلاثة المتقدمة إلا أنها متنوعة غاية التنوع ففيها إلى كتب الحرب وكتب الطب كتب مدرسية كثيرة متنوعة في الحساب والهندسة والجبر والجغرافيا والنبات والتنجو وفيها إلى هذا كله معاجم كالمعجم العربي الإيطالي وهو أول ما طبع بها (١٢٣٨هـ - ١٨٢٢م) وتحفة وهي (١٢٤٦هـ - ١٨٣١م) و"سبعة الصبيان" وهي مجموعة كلمات عربية وفارسية وتركية (١٢٤٩ - ١٨٣٤) و"قاموس الفيروزبادي" مترجم إلى التركية (١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م)

و"البرهان الفاطمي" وهو قاموس فارسي (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) و"الترجمان" وهو كلمات عربية وتركية (١٢٥٣هـ - ١٨٣٨م). ومنها أيضا دوائر المعارف مثل "معرفة نامه" وهي دائرة معارف تركية (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م)، "كليات أبي البقاء" وهي عربية (١٢٥٢هـ - ١٨٣٨م)، "سفينة راغب في كل العلوم" (١٢٥٥هـ - ١٨٤٠م). ومنها أيضا كتب مراسلات مثل "كتاب الإنشاء" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م) و"بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م)، "رياض الكتاب وحياض الأدب" (١٢٤٢هـ - ١٨٣٦م) وإنشاء "عزيرافندي" (١٢٣٦هـ - ١٨٣٤م) و"إنشاء العطار" (١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م) وكلها كتب تتناول أنواعا مختلفة من الرسائل توجه إلى مختلف أنواع الشخصيات ومنها أيضا كتب للقصص كآلف ليلة وليلة (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) وولاية ودمنة (١٢٥١هـ - ١٨٣٦م) و"طوطي نامه" أي كتاب البيغاء (١٢٥٣هـ - ١٨٣٨م)، "لطائف نهر الدين خوجة" (١٢٥٤هـ - ١٨٣٩م) و"نعمس نركس" وهي حكايات تركية تأليف عبد الله اليكيس (١٢٥٥هـ - ١٨٤٠م) و"حكايات علي ابن سينا" وهي حكايات عن العفاريث ثم كتب كثيرة في اللغة والدين والفلك والمنطق والأدب واللغات والتاريخ. ثم كتاب في علم الأخلاق اسمه "أخلاق علامي" (١٢٤٨هـ - ١٨٣٣م) وكتاب في تفسير الأحلام اسمه "خواب نامه" (١٢٥٣هـ - ١٨٣٧م)، إلى آخر ذلك كله مما يطول بنا مقامه لو ذهبنا نضرب أمثالا لكل نوع^(١). على أننا لو أحببنا أن نعطي فكرة عامة عن تلك الكتب فإننا نقول أن الكثرة الساحقة فيها لكتب الحرب والكتب المدرسية في النحو وغيره ثم كتب الدين وأن أقليتها لكتب الأدب.

أما عدد النسخ التي كانت تطبع من كل كتاب فلم يكن ثابتا بالمرّة بل كان يتغير تبعا لنوع الكتاب وما يتوقعه الباشا من عدد قرائه. على أننا بمراجعة الأوامر العالية الخاصة بطبع الكتب في مطبعة بولاق والتي كانت تحدد نسخ المطبوعات، وأيضا بمراجعة ما كان يرد في آخر الكتب من ذكر لعدد نسخها، يمكننا أن نقول إن النسخ التي كانت تطبع من أي كتاب كانت تتراوح بين ألفي نسخة ونحو مائة نسخة. غير أن الكتب التي طبع منها نسخ يصل عددها إلى هاتين النهايتين كانت قليلة جدا، أما الغالبية الساحقة من الكتب

(١) لاستيضاح هذه الامثلة تراجع قائمة مطبوعات بولاق في الملحق الخاص بها في آخر الكتاب.

فكان يطبع منها ألف نسخة ، وهذا هو العدد الذى جرت العادة بصدد الكتب به فى كل الأحوال ماعدا استثناءات بسيطة كان عدد النسخ يصل فيها ارتفاعا الى ألفى نسخة أو انخفاضاً الى خمسمائة . ونظن أن الضابط الوحيد لتحديد عدد النسخ كان ما ينتظر من عدد قراء الكتاب أو ما ينتظر من مقدار الفائدة التى تنتج من انتشار الكتاب وما يترتب على ذلك من الرغبة فى نشره بين أكبر عدد ممكن من القراء أو الرغبة فى قصره على عدد قليل منهم . فمحمد على كان مهتم جدا بالبحرية لا يسمع عن كتاب ألف فيها فى لغة أجنبية إلا أرسل فى طلب نسخة منه . ولذا نجده عندما يترجم أحد هذه الكتب يأمر بطبع ألفى نسخة منه (١) . وكتاب عقود اللاتى فى تعليم الأطفال القراءة والكتابة لم يكن له استعجال الا عند صيدان مكاتب الأقاليم القليلة العدد ولذا نجد أن الذى طبع منه هو خمسمائة نسخة فقط (٢) . ولم نثر على أوامر تصل بعدد النسخ المطبوعة من الكتب الى هاتين النهايتين غير الأمرين الخاصين بالكنايين المتقدمين . وهذا لا يستفاد منه أنه لا توجد كتب بلغت نسخها الفين أو خمسمائة نسخة غير هذين الكنايين وإنما يستفاد منه أن مثل هذه الكتب كان قليلا جدا . ولكن غالبية ماعثنا عليه من الأوامر وتاريخات الكتب يحدد النسخ بألف نسخة ، وهذا يظهرنا على أن عدد النسخ التى كانت تطبع من أى كتاب مطبوع على نفقة الحكومة كان ألف نسخة فى الغالب (٣) .

أما الكتب التى كانت تطبع على نفقة الملتزمين فقد جرت العادة ألا يطبع منها زيادة على خمسمائة نسخة . وقد لاحظنا هذا العدد فى كتاب "ماتقى الأبحر" الذى طبعه عطا بك قاضى المحروسة على نفقته فى سنة ١٢٦٣ هـ — ١٨٤٧ م (٤) . وكذلك فى كتاب "حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى" التى طبعها كامل افندى شيخ العرضاالجية بالمحروسة

(١) أمر من محمد على الى موطش باشا فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٢٥٣ (١٨ يوليو سنة ١٨٣٧) كراسات ملخصات الأوامر العلية . كراسة ٣٠ ص ٥٩٨ عن دفتر ٢٩ من دفاتر قيد الأوامر العلية التركية بحفوفات عابدين — راجع الفصل السابع من هذا الكتاب .

(٢) أمر من محمد على باشا الى باظر ديوان المدارس فى ١٨ محرم سنة ١٢٦١ (١٦ يناير سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر التركية السابقة كراسة ٣٧ ص ٧٣٠ — راجع الفصل السابع من الكتاب .

(٣) راجع ماورد من أوامر طبع الكتب فى الفصل السابع من الكتاب .

(٤) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر فى يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يوليو سنة ١٨٤٧) ص ١

أيضا في نفس السنة ^(١) . والظاهر أن أى ملتمس ما كان يمكنه أن يطبع أكثر من هذا القدر اذ لو طبع ألف نسخة من كتابه لزادت النفقات إلى الضعف لأن نظام الطبع في المطبعة لم يكن فيه أى امتياز لمن يطبع عددا كبيرا من النسخ ^(٢) .

وقد كان يعاد طبع كثير من الكتب حتى لقد بلغ عدد طبعات بعض الكتب ثلاث طبعات . وإعادة طبع هذه الكتب يدل على أن نسخ الطبعة الأولى كانت تنفذ . مثال هذه الكتب كتاب "قانون الصباغة" فقد طبع لأول مرة في سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م) ثم أعيد طبعه في سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) ، وكتاب "نجمه جدولي" فقد صدرت طبعته الأولى في سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣ م) ثم طبع ثانية في تاريخ غير ثابت بعد سنة ١٨٣٠ ، ثم كتاب "تاريخ واصف" الذى طبع أولا سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) وطبع ثانية سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) ، وكتاب "بند نامه ^(٣)" الذى طبع أولا سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) وطبع ثانية في سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) ثم طبع لثالث مرة في سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) ، ومثل كتاب "كلستان السعدى" فقد ظهرت أولى طبعاته في سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) ، وظهرت ثانی طبعة في سنة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) ، وكتاب "قترينه تاريخي" الذى صدرت طبعته الأولى سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩ م) ثم صدرت طبعته الثانية باسم "ايكنجى قترينه ... تاريخي" في سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) ، ومثل "معرفة نامه" التى طبعت أول طبعة في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) ثم طبعت ثانية في سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . وأمثلة هذه الكتب التى طبعت أكثر من مرة في بولاق كثيرة منها كتاب الأجرومية ، "دريگنا" و "كليات أبى البقاء" و "ديوان نايل" و "تحفة وهبى" وغير ذلك كثير .

التقاويم

ونالت أنواع مطبوعات بولاق على ما رتبناه في أول هذا الفصل هى التقاويم . فقد كان يطبع في أول كل سنة تقويم لتلك السنة وهو تقويم جيبى يشمل سنة شمسية تبدئ

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٤ الصادر في يوم الأحد ٦ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨ يوليو سنة ١٨٤٧) ص ١

(٢) سبق بيان نظام الطبع في المراجعة في الفصل السابع من الكتاب .

(٣) أى كتاب الوصايا . وهو شعر فارسي للشيخ فريد الدين العطار .

وتنتهى بالاعتدال الربيعي . وكان هذا التقويم يتناول السنة التي وضع لها يوما يوما يذكر أمام كل يوم اسمه من أيام الأسبوع وموقعه أى تاريخه من الشهر العربى والشهر القبطى والشهر العبرى والشهر الإفرنجى . كما يذكر أيضا موقع الشمس من البرج الذى تكون فيه ثم مواقيت الصلاة أى أوقات المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر^(١) . وكل هذا يستغرق صفحتين متقابلتين من التقويم مقسمتين إلى أنهر لكل مادة من المواد نهر خاص ويستغرق كل شهر عربى زوجين من الصفحات على هذا النحو كل صفحتين متقابلتين خمسة عشر يوما . وللتقويم مقدمة تسبق هذا كله يذكر فيها أيام المواسم والأعياد الإسلامية والقبطية وأيام العطلات الرسمية ثم ملاحظات عن الفصول . ويلحق بها توقعيات تتضمن ملاحظات طبيعية وزراعية عن كل يوم من أيام السنة ثم توقعيات فلكية أيضا خاصة بكسوف الشمس وخسوف القمر وكذلك توقعيات أخرى خاصة بالخرافات الكثيرة الشائعة بين ناس ذلك العصر .

وقد كان مثل هذا التقويم يصدر سنويا بانتظام عن مطبعة بولاق وهو من حساب يحيى افندى الحكيم الذى كان قسيسا سوريا ثم أسلم ودخل فى خدمة محمد على باشا وتعهد تحرير تلك التقاويم السنوية . وقد كانت مثل هذه التقاويم تجذب الثقات السياح الأوروبيين واهتمامهم فكتب عنها كثير منهم^(٢) وبالغ بعضهم فى الاهتمام بها فترجم تقويمها كاملا وألحقه بكتاب رحلته^(٣) . ولا شك فى أنها كانت شيئا طريفا بالنسبة لهؤلاء الأجانب . وقد يكون من الطريف أن نذكر أن مطبعة بولاق قد حافظت على هذه السنة إلى الوقت الحاضر وما زالت تصدر تقويمها لكل عام هجرى وأن هذه التقاويم مازالت محافظة على نفس النظام والمواد والأسلوب التى كانت تصدرها فى عهد محمد على .

(١) يبنى اليوم العربى من غروب الشمس أى أن الليل سابق للنهار فيه . وعلى ذلك تكون أوقات الصلاة اليومية على هذا الترتيب : المغرب والعشاء والفجر والشروق والظهر والعصر ولذا كان ترتيبها فى التقاويم على هذا النحو .

(٢) من هؤلاء Lane فى كتابه *Manners and Customs of Modern Egyptians*

الفصل الحادى عشر ص ٢٠٠

(٣) St. John, *Egypt and Mohammed Ali*, Vol. II p 582.

ولم تكن هذه التقاويم السنوية هي النوع الوحيد الذى كان يصدر من مطبعة بولاق بل كان يصدر عنها أنواع أخرى من التقاويم العامة مثل "جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية" وهي نتيجة قبطية من عمل يحيى افندى نفسه وطبعت في سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م). ومثل "معرفة سنة شمسية" أى مقابلة السنة الشمسية بالسنة القمرية وهي من عمل يحيى افندى المذكور وطبعت ببولاق في نفس السنة التي طبع بها التقويم السابق .

الوقائع المصرية

ورابع أنواع مطبوعات بولاق هي الوقائع المصرية أى الجريدة الرسمية لحكومة الولى . وكان ابتداء طبع الوقائع في مطبعة بولاق في يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ الموافق ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ وهو تاريخ صدور أول عدد من الوقائع (١) . أما سبب إصدار الوقائع فهناك اختلاف فيه فقد قال بعض الكتاب أن محمد على أراد أن يقاد المونيتير الفرنسيه (Moniteur) (٢) وهذا رأى خاطئ إذ ما هو إلا ضرب من المقتريات التي نشأت عن النزعة الخيثة التي ترمى إلى إرجاع كل شيء في مصر الى أصل أوروبى . ومن الكتاب من قال إن السبب في إنشاء الوقائع إنما هو رغبة محمد على في إذاعة زحف الجيوش المصرية على الشام (٣) . قلنا وهذا خطأ لأن حملة الشام لم تخرج إلا في نوفمبر سنة ١٨٣١ أى بعد إنشاء الوقائع وصدور أول أعدادها بثلاث سنوات . بل إن الوقائع صدرت قبل أن يظهر السبب في حملة الشام بأكثر من سنة لأن تدمير محمد على من الباب العالى لم يأت إلا بعد حرب الموره أى في سنة ١٨٢٩ ، ومن هذا يتضح خطأ هذا الرأى . ومن الكتاب من يعزو إنشاءها الى النظام الإدارى الذى وضعه

(١) الخطأ كثير وشائع في كثير من الكتب في موضوع تاريخ إنشاء الوقائع يقول Hartmann Martin في كتابه *The Arabic Press of Egypt* ص ٢ يقول إنها أنشئت في سنة ١٨٣٢ آخذاً في ذلك عن الشيخ عبد الله الأنصارى مدرس اللغة العربية بالمدرسة الخديوية سابقاً في كتابه جامع التصانيف المصرية الحديثة طبع بولاق سنة ١٣١٢ الذى يحدد يوم ٣١ مايو سنة ١٨٣٢ لصدور أول عدد الوقائع وهذا خطأ .

(٢) Martin Hartmann - *The Arabic Press of Egypt*, P 2.

(٣) قسماً الى الياس الخلبى — تكوين الصحف المصرية ص ٩٩ .

محمد على فانه بعد أن قسم القطر إلى مديريات والمديريات إلى أقسام لم يكن يمكن أن ينجح هذا النظام نجاحا تاما إلا إذا انتشرت الأخبار الإدارية بين سائر المديريات الأخرى^(١).

والحقيقة أن هذا أقرب رأى للصواب فالنظام الإدارى المصرى وضع فى سنة ١٨٢٦ أى قبل صدور الوقائع بسنتين. وحاجة هذا النظام إلى جريدة رسمية واضحة تمام الوضوح. ولكنه على صحته رأى ناقص إذ يخل لى أن السبب الاقتصادى ومشروعات الباشا الاقتصادية كانت السبب الأول فى إنشاء الوقائع ثم يأتى السبب الإدارى بعد ذلك وهذا يتضح من خطبة الوقائع التى بها قدم أول عدد للقراء . فقد ورد فى هذه الخطبة بعد حمد الله بارى الأهم والصلاة والسلام على سيد العرب والعجم :

« إن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندجين فى صحيفة هذا العالم ... هى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقان ... وسبب فعال منه يطلعون على كيفية الحال والزمان... ومن حيث إن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة وبقى أنواع الصنائع التى باستعمالها يتأتى الرخا والتيسير هى أسباب للحصول على الرفاهية وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر والأذى خصوصا فى مصر ... ففكر حضرة أفندينا ولى النعم فى ترتيب أحوال البلاد وتمهيدها واعتدال أمور أهلها وفى نظام القرى والبلدان ... ووضع ديوان الجنرال ...^(٢) » (انظر شكل ٢٧ بآخر الكتاب) .

فواضح من هذه الخطبة أن أصل الفكرة متعلقة « بالزراعة والحراثة وبقى أنواع الصنائع التى بها يتأتى الرخا والتيسير » ثم بعد ذلك يأتى « نظام القرى والبلدان » ، الذى لم يوضع وليست له أهمية إلا من أجل المسائل الاقتصادية من زراعة وحراثة . وختمت هذه الخطبة بهذه العبارة « ومن كون هذا الشئ قد لاح فى ضمير الذات السنية ولى النعم صدر أمره بطبع الأمور المذكورة وانتشارها عموما مستعينا بالله وقد سميت واشتهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن النية » ففكرة الوقائع المصرية شئ لاح فى ضمير الذات السنية ولم يكن تقليدا للمونيتير ولو كان الأمر كما ذكرنا لآثمت إشارة إليه فى الخطبة .

Reinaud-De la gazette arabe et turque imprimée en Egypte, Journal Asiatique. Serie 2, (١)

Tome 8, 1831, P 239.

(٢) خطبة الوقائع — العدد الأول الصادر فى يوم الثلاثاء ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٢٤٤ ص ١

صدر العبد الأول من الوقائع في أربع صفحات وعلى رأس الصفحة الأولى رسم أصيص به زهور كتب تحتها بالخط الثلث الكبير "وقائع مصرية" وإلى يسار هذا العنوان في أقصى الصفحة كتب يوم الثلاثاء وإلى يمينه كتب التاريخ الهجرى وإلى يسار الأصيص كتب "نمرة ١" وتحت هذا كله خط عريض مزخرف قسمت الصفحة من أسفله إلى نهريْن كتبت الخطبة باللغة التركية في الناحية اليمنى وباللغة العربية في الناحية اليسرى وفى أسفل الصفحة خطان أفقيان متوازيان يبلغ البعد بينهما مليمتر واحد وكتب فى أسفلهما : « طبعت هذه الوقائع المصرية بعون خالق البرية بمطبعة صاحب الفتوحات السنية ببولاق مصر المحمية » . ثم وردت الأخبار التى أريد نشرها فى بقية الصفحات بنفس نظام الصفحة الأولى أى أن الصفحة تقسم إلى قسمين الأيمن باللغة التركية والأيسر باللغة العربية .

ولم تستمر الوقائع بهذا الشكل البسيط بل أخذت تتحسن ويدخل فيها كثير من الإصلاحات فابتداء من العدد ١٨ الصادر فى ٨ شوال سنة ١٢٤٤ (١٣ أبريل سنة ١٨٢٩) تغير الرمز الذى على أولى صفحات الوقائع فبعد أن كان رسم أصيص به زهور نجده يصبح شكل هرم كتب على جانبه "وقائع مصرية" ومن وراء الهرم من على اليسار رسم نخلة وفى أعلاه من اليمين قرص الشمس . وابتداء من العدد ٣٢ الصادر فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣١ مايو سنة ١٨٢٩) تغير هذا الرسم ثانية فأصبح هرمًا فى منتصف ضلعه الأيسر قرص الشمس وفى قاعدته فى جهة اليمين نخلة . ولا شك فى أن هذا التغير فى رمز الوقائع كان له مغزى إذ الرمز الجديد كان يمثل مصر : هرم ، ونخلة ، وقرص الشمس المشرقة (انظر شكل ٢٨ بآخر الكتاب) .

وكان محمد على شديد العناية بالوقائع من حيث الشكل والمظهر ومن حيث المادة على السواء . ففى سنة ١٨٤٦ م لم يعجبه منظر الإطار الذى كان يحيط بالكتابة فى كل

صفحة من صفحاتها فأمر بحذفه . صدر الأمر بذلك إلى المطبعة في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (١٢ ديسمبر سنة ١٨٤٦ م) :

« بما أن كافة الوقائع الذى مثل وقائع الآستانة وأوربا لم يكن بهم الجدول الدائر ما دار الموجود بوقائع القطر المصرى بناء عليه يقتضى من الآن وصاعد يصير إزالة تلك الجدول لأن إزالته أعظم ثناء ونورانية للوقائع (١) » .

ولم يقف التحسين فى الوقائع على شكلها بل تعداه إلى مادتها فقد كانت فى أول الأمر قليلة لم تملأ إلا صفحتين من الوقائع فقط . بينما تركت الصفحة الرابعة فى العدد الأول بيضاء ، ولكن تلك المادة سرعان ما زادت حتى ملأت الصفحات كلها . ثم زادت هذه المادة فى النوع . فابتداء من العدد الثامن الصادر فى ١٤ شعبان سنة ١٢٤٤ (١٩ فبراير سنة ١٨٢٩) زيد على الوقائع صحيفة اقتصادية سجل فيها بيان الصادرات المصرية إلى الخارج وجعل مكانها الصفحة الرابعة من الوقائع (٢) . وابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) أدرج بأعلى الصفحة الأولى منه جدول بدرجات الحرارة الجوية فى المحروسة كتب فى أعلاه : “ ميزان حرّ مصر ” وهو جدول يشتمل على درجات حرارة ستة أيام فى الصباح والظهر والعصر والمغرب والعشاء فى كل يوم . وكذلك جدول بالضغط الجوى كتب عليه : “ ميزان هواى مصر ” وابتداء من العدد ٤٣ من الوقائع الصادر بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٤٥ (٨ أغسطس سنة ١٨٢٩) ذكر فى أعلى الصفحة الأولى من اليمين فى مقابل بيان درجات الحرارة بيان آخر بمقاييس النيل .

ومن الإصلاحات التى أدخلت أيضا فى مادة الوقائع إيراد أخبار خارجية بها وكان ذلك ابتداء من العدد ٣٣ الصادر فى غاية ذى القعدة سنة ١٢٤٤ (٣ يونيه سنة ١٨٢٩) فقد قسمت فيه الأخبار إلى قسمين : “ أخبار داخلية ” و “ أخبار واردة ” أى خارجية .

(١) من الجواب العالى الى دار الطباعة العامة فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ هـ ، دقر رقم ٥٦ ج ٣ : مدارس

عربى ، مكتبة رقم ٣٦٥ ، ص ١١٣٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) راجع العدد السابق ذكره من الوقائع .

إلا أن هذه الأخبار الواردة كانت كلها من أقاليم الدولة ولم تكن أوروبية المورد .
والأخبار الخارجية الأوروبية لم تدرج في الوقائع إلا ابتداء من العدد ١١٠ الصادر
في ٩ شعبان سنة ١٢٤٥ (٣ فبراير سنة ١٨٣٠) فقد قسمت فيه الأخبار المنشورة بالوقائع
إلى قسمين : "أخبار داخلية" ولم تكن مقصورة على الأخبار المصرية فقط بل كانت
تشمل أخبار كل جهات الإمبراطورية العثمانية و "أخبار خارجية" خاصة بكل ما يخرج
عن تلك الإمبراطورية كالدول الأوروبية .

وابتداء من العدد ٧١ الصادر في ١٥ رجب سنة ١٢٦٣ (٢٨ يونيه سنة ١٨٤٧)
زيد على أبواب الوقائع باب جديد هو باب : "الإعلانات" كان ينشر فيه إعلانات خاصة
بتأجير أو بيع أشياء أو عقارات أو أطيان خاصة ببيت المال وغيره من مصالح الحكومة ،
كما كان ينشر فيه أيضا إعلانات خاصة بالأفراد ممن كانوا يحبون نشر ما يريدون بيعه
أو إيجاره نظير قدر من المال .

ولم يكن صدور الوقائع منتظما فقد صدر العدد الثاني منها بعد صدور الأول بأربعة عشر
يوما ، وصدر العدد الثالث بعد العدد الثاني بعشرين يوما ، وصدر العدد الرابع بعد
الثالث بخمسة عشر يوما ، وصدر العدد الخامس بعد الرابع بأحد عشر يوما ، وصدر العدد
السادس بعد العدد الخامس بثانية أيام ، وصدر العدد السابع بعد العدد السادس بسبعة
أيام ، وصدر العدد الثامن بعد العدد السابع بثلاثة أيام . ومن هذا يمكننا أن نرى أولا
أن صدور الوقائع لم يكن منتظما ، وثانيا أن المدة بين صدور كل عددين متالين أخذت
في القصر باطراد فقد استحوطت إلى ثلاثة أيام بين العددين الثامن والسابع بعد أن كانت
عشرين يوما بين العددين الثالث والثاني . ويستدج من هذا أن صدور الوقائع كان يحده
اجتماع طائفة من الأخبار تكفي لإصدار عدد جديد . وأن قلم الوقائع أخذ ينظم وينجح
في جمع الأخبار وتنسيقها بسرعة تدريجا وقد تم له ذلك في مدة وجيزة .

أما عن لغة الوقائع فقد كانت تصدر من أول إنشائها باللغتين العربية والتركية
في نهري متقابلين — ينشر الخبر باللغة التركية في نصف الصفحة الأيمن وفي مقابله ترجمته

بالعربية في نصفها الأيسر^(١) . والظاهر أن الأصل فيها كانت النسخة التركية وأن النسخة العربية كانت تؤخذ ترجمة عن النسخة التركية إلا أن الترجمة كانت دقيقة وكاملة ولم تقف عند حد التلخيص . وكون النسخة التركية هي الأصل في الوقائع أمر طبعي فقد كانت التركية هي اللغة الرسمية للباشا وللحكومة وللقائمين عليها من أفراد الطبقة الحاكمة الذين كانوا كلهم من الأتراك . إلا أن هذا النظام — أعني صدور الوقائع باللغتين معا — قد تغير ابتداء من العدد ٦٨ الصادر في ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧) وأصبح يصدر منها نسختين مستقلتين إحداهما بالعربية والأخرى بالتركية — يصدران في يوم واحد ويحملان نفس الرقم ونفس التاريخ ويحتويان على نفس الأخبار بنفس الترتيب والنظام . وآخر عدد من الوقائع اتبع فيه النظام القديم — الجمع بين اللغتين في نسخة واحدة كان العدد ١٧ الصادر في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (١٥ يونيو سنة ١٨٤٦) ومعنى هذا أن هناك مجموعة سنة فاقدة من المجموعات التي بأيدينا من الوقائع ولسنا ندرى في أي تاريخ منها وفي أي عدد ابتداء النظام الجديد . وقد كانت الصفحة في هذا النظام الجديد مقسمة نهريين وظلت كذلك إلى العدد ٧٠ الصادر في ٨ رجب سنة ١٢٦٣ (٢١ يونيو سنة ١٨٤٧) حين قسمت الصفحة ابتداء منه إلى ثلاثة أهر .

وقد ظلت الوقائع تطبع بمطبعة بولاق من أول إنشائها إلى العدد ٣٥ الصادر في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ (١٥ يونيو سنة ١٨٣٣) أي حوالي خمس سنوات . وابتداء من هذا العدد أخذت الوقائع تطبع بمطبعة خاصة بالوقائع كان مكانها بالقلعة وبطل طبعها في بولاق كما يؤخذ مما كتب في أول ذلك العدد « طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة » . إلا أنها لا تستمر في الصدور من تلك المطبعة الخاصة بل ترجع إلى الصدور من مطبعة بولاق ابتداء من العدد ١٦ الصادر في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ (٨ يونيو سنة ١٨٤٦)

(١) ذهب بعض الكتاب مثل الشيخ عبد الله الانصارى مؤلف كتاب جامع التصانيف السابق للذكر ومن أخذ عنه مثل هريمان مؤلف كتاب الصحافة في مصر السالف الذكر إلى أن الوقائع صدرت في أول الأمر باللغة العربية فقط ثم باللغة التركية لمدة قصيرة ثم عادت بعد ذلك إلى الصدور باللغة العربية وهذا خطأ والصواب هو ما ذكره . وذهب كتاب آخرون مثل جورجى زيدان في كتابه تراجم مشاهير الشرق (ترجمة أحمد فارس السدياق ص ٨٢) إلى أنها صدرت في أول الأمر باللغة التركية فقط، ثم كتبت باللغة العربية بعد ذلك وهو خطأ أيضا والصواب هو كما ذكرنا من صدرها باللغتين في وقت واحد من أول عدد والظاهر أن هؤلاء الكتاب لم يطلعوا على المجموعات الأولى من الوقائع (انظر شكل ٢٩ بآخر الكتاب) .

فقد كتب عليه : « طبعت في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة » . وطلت
تطبع في مطبعة بولاق من هذا التاريخ الى الوقت الحاضر إذا استثنينا الفترات التي كانت
تغلق فيها المطبعة أو يبطل فيها صدور الوقائع .

وأول طائفة من محرري النسخة العربية للوقائع تتكون من الشيخ حسن العطار رئيسا
للتحرير ويساعده الشيخ محمد شهاب الدين والكاظم الأديب المشهور فارس الشدياق^(١)
محرران . وتظل هذه الطائفة تحرر الوقائع إلى أن يتولى الشيخ العطار مشيخة الأزهر
في ٤ شوال سنة ١٢٤٦ (١٨ مارس سنة ١٨٣١) فيصبح الشيخ محمد شهاب رئيس
التحرير^(٢) . ثم يتولى تحريرها بعد ذلك الشيخ رفاعة رافع .

ولم يقتصر أمر الوقائع المصرية على ما كان يقدمه لها قلم الجورنال من الأخبار
الرسمية . بل كان محرروها ينشرون بها تعليقات على المآداث والشخصيات . وقد بالغ
في ادعاء هذه الحرية في الكتابة بعض المحررين وتمادوا في ذلك حتى أبعدوا في النهاية .
فمن ذلك عزيز أفندي الذي ربما كان أول محرر للقسم التركي بها فقد هجم على بعض
الشخصيات الكبيرة على صفحاتها ، ولما خوطب في ذلك ونهى عنه أصدر وكتب فيها
ثانية مدافعا عن وجهة نظره قائلا إن إمساكه عن الهجوم على من لا يرضى عن أعمالهم يعتبر
نفاقا من جانبه^(٣) . وقد ترتب على ذلك أن عزل في منتصف المحرم سنة ١٢٤٥ (١٧ يولييه
سنة ١٨٢٩ م) ، وعين بدله سامي أفندي في تحرير الوقائع . ولقد علق سامي أفندي هذا
على مصير سلفه بقوله من مقالة نشرها في الوقائع عقب توليه تحريرها :

« إن حضرة عزيز أفندي محرر الوقائع المصرية سابقا سلك مسلك الشعر والإنشاء
فتكاف وتجنب عن الطريق الجادة التي هي مضمون خير الكلام ما قل ودل زاعما أنه

(١) لم يكن الشدياق قد أسلم في ذلك الوقت وعلى ذلك لم يكن قد سمي باسم أحد الذي اشتهر به بعد ذلك حينما
أسلم في رحلته إلى تونس . انظر الخطط التوفيقية ج ٣ ص ٢٠ ، وتاريخ الآداب العربية لجورجي
زيدان ج ٤ ، ترجمة الشدياق .

(٢) الخطط التوفيقية لعل باشا مبارك : ج ٣ ص ٢٠ — ترجمة الشيخ محمد شهاب الدين .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ٣٧ ، الصادر في ٨ ذوالحجة سنة ١٢٤٤ (١١ يونيو سنة ١٨٢٩) ومقالة
عزيز أفندي في الدفاع عن حقه في حرية الكتابة والنقد من أمتع ما يقرأ ، ولعله أول دفاع عن حرية
الصحافة في مصر .

فارس ميدان الكلام فاجرى جواد قلبه الخالى من العنان والسرّج في ميدان المبالغة وقد أمر مرّات عديدة أن يمسك عنان جواد قلبه في هذا الفضاء الواسع الأرجاء كيلا يسلك طريق غير جاده ولما لم يكن لجواد قلبه عنان لم يقتدر على حبسه وجرى في الوادى الذى هو مغاير لأخلاق حضرة أفندينا الأكرم ولى النعم الرضىة من هضم النفس والتواضع فعثر جواده ووقع في طريق العزل . وورد خطاب من حضرة والى جده أفندينا ابراهيم باشا الى حضرة الحاج ابراهيم افندى ناظر المجلس بأن يحيل هذا الأمر الخطير على عهدة محرر هذه الكلمات الفقير سامى وقرئ هذا الخطاب بحضور جميع أهل المجلس فاستصوبوا هذا الأمر وخرجت خلاصة بموجبه وأرسلت الى الديوان الخديوى وبرز منه أمر بذلك وسلم إلينا فامتنلنا وابتدأنا في مباشرة هذا الأمر في اليوم الخامس عشر من محرم الحرام ابتداء عام خمسة وأربعين بعد المائتين والألف مستعينين بالله^(١) .

ومعنى هذا أن فن المقالات والتعليق على الأخبار كان موجودا في تاريخ متقدم جدا من حياة الوقائع وكان معترفا به لولا أن بالغ فيه عزيز افندى مما أدى الى ضيق السلطات ذرعا بالحرية التى اتخذها لنفسه فعزل .

وكان تحرير الصحف فناً جديدا على المصريين ، فلم يفرق محزرو الوقائع بين ما يصح نشره من الأخبار فى الجريدة وما لا يصح . وأهل السبب فى ذلك كان نفس السبب الذى كان وراء كل ما أخفق ، وكل ما تعثر من اصلاحات محمد على ، وهذا السبب هو عدم وضوح أغراضه وفلسفته فى أذهان معاونيه وضوحها فى ذهنه . ومما يوضح ذلك أمر صدر من البابا الى ناظر الوقائع فى ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ (٨ نوفمبر سنة ١٨٣٢ م) جاء فيه :

« أطلعنا فى العدد الأربعائة والتاسع والأربعين من جريدة الوقائع المؤرخ فى ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ تحت عنوان حوادث ديوان الخديوى من أن الرجل المدعو محمد المغربى

(١) الوقائع المصرية العدد ٤١ ، الصادر فى ٢٣ المحرم سنة ١٢٤٥ (٢٥ يولييه سنة ١٨٢٩) .

من ساكني الباطنية أنه كان قبلا مستخدما في معمل البواريد (مصنع البارود) فطرد من تلك الورشة بسبب أنه من المخشيين فأخذ في اتباع أفكاره الفاسدة وكان إذا علق ببعض الأولاد أو من تقع عينه عليه مسكه وقال له أنا جاويز في الورشة وأريد أن أرسلك إليها فيأخذ من بعضهم نقودا وكان يتعرض للبعض الآخر بهتك عرضه. وكما قبلا عرفناكم وأفهمناكم بأن لا تدرجوا في جريدة الوقائع مثل تلك الحوادث وأشباهها وفي الواقع أننا ما رأينا مثل تلك الحوادث في الوقائع ، فاستغربنا منكم نشر تلك الحوادث القبيحة ، فليكن معلوما لكم من الآن فصاعدا حتى لا تنشروا إلا ما هو خليق بالنشر وأن تتجنبوا نشر ما لا يليق كما هو من مقتضى الوظيفة ، فكونوا على بصيرة واتباه كما هو مطلوب (١) .

ومع ذلك لم تنقطع نشر الأخبار غير اللائقة بالوقائع وتكرر ذلك (٢) حتى اضطر محمد علي باشا إلى التشدد في تطبيق قانون المطبوعات الذي كان أصدره في سنة ١٨٢٣ م (٣) على الوقائع فكتب إلى ناظر الوقائع في ٦ أكتوبر سنة ١٨٣٥ يقرعه ويصفه بالثرثرة وكثرة الكلام ويأمره بأن يرسل مادة الوقائع «لنطلع عليها أولا إذ من غير الجائز نشر شيء من غير أن نراه كما هو مرغوبنا (٤)» . وقد نفذ هذا الأمر مباشرة بعد صلوره فكانت ترسل مسودات الوقائع قبل طبعها لتصحيحها واعتمادها من محمد علي . ففي ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٥ أي بعد الأمر السابق بأسبوع تكتب المعية إلى ناظر الوقائع تقول :

«عرضت على الأعقاب السنية المسودات التي أرسلتموها مع خطابكم لدرجها في الوقائع وقد أجرين فيها بعض التعديلات وأعدناها إليكم لطبعها ضمن خطابنا هذا ، والاهتمام بهذا الأمر من مقتضى الإرادة السنية (٥)» .

(١) من الباب العالي إلى ناظر الوقائع في ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ هـ ، دفتر رقم ٤٩ صادر أرامر المعية إلى الدواوين والأقاليم تركي ، وثيقة رقم ٥١ ، محفوظات عابدين .

(٢) راجع دفتر رقم ٤٩ معية تركي ، وثيقة رقم ٢٤٢ ، وكذلك دفتر رقم ٦٦ ، وثيقة رقم ٦٦٨ محفوظات عابدين .

(٣) راجع الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٤) من الخطاب العالي إلى ناظر الوقائع في ١٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركي وثيقة رقم ٧٤٣ ، محفوظات عابدين .

(٥) من المعية السنية إلى ناظر الوقائع في ١٩ جمادى الثانية سنة ١٢٥١ هـ ، دفتر رقم ٦٦ معية تركي وثيقة رقم ٧٩٩ ، محفوظات عابدين .

ويظهر أن محزرى الوقائع كانت تستهويهم الأخبار لدرجة كانت تنسبهم قانون المطبوعات فيتورطون في نشرها بدون تمييز ويورطون الحكومة معهم . وقد كانت هذه أهم مشكلة صادفت محمد علي وحكومته فيما يختص بالوقائع المصرية . وقد زاد خطر هذه المشكلة بعد أن تعقدت علاقات مصر السياسية بالدول وبالباب العالي بعد سنة ١٨٤١ وقد كانت هذه المشكلة السياسية سببا في أن عهدت الحكومة بأمر الوقائع إلى رجل اشتهر بالزائنة والحكمة وتقدير عواقب الأمور ، هو الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى ناظر مدرسة الألسن ففى وثيقة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٨٤٤ نقرأ أنه :

« قد تقرر إصدار الوقائع المصرية مرة كل خمسة عشر يوما ، وأن تكون تحت إشراف رفاعة افندى ناظر مدرسة الألسن كما أنه تقرر ألا تبحث في الشؤون السياسية بل يكون عملها قاصرا على نشر أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل وأخبار السفن الواردة من الخارج وما شابه ذلك ^(١) . »

وقد أقرت الشورى هذا الاقتراح في ٢٥ يونيو سنة ١٨٤٤ وقررت :

« إحالة طبع ونشر الوقائع المصرية على رفاعة افندى على ألا يكتب فيها شيء عن السياسة بل ينشر فيها أخبار الترع والجسور والقناطر والتعيين والعزل . وقد كلف أرتين بك إرسال حوادث السفن الواردة من الخارج وكلف رفاعة افندى بعمل نسخة نموذجية وإرسالها ^(٢) . »

وتدل الوثائق على أن هذه الرقابة قد نفذت باهتمام بالغ وتدقيق شديد، ففى غاية رجب سنة ١٢٦٣ (١٢ يونيو سنة ١٨٤٧) يكتب ناظر قلم الوقائع إلى ناظر مطبعة بولاق خطابا شديد اللاهجة فى هذا الموضوع يقول فيه :

« تكررت المخاطبة إليكم بضرورة إرسال الوقائع كل يوم سبت قبل الظهر أو بعده بعد تصحيحها لأجل ملاحظتها ثانيا بقلم الوقائع وإعادتها كي تنشر بأوقاتها لا أن ترسل

(١) دفتر رقم ٢٠٩٩ ، مدارس تركى ، ص ١٤١ ، بتاريخ ٣ جادى الأولى سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتر رقم ٢٠٩٤ ، مدارس تركى ، ص ١٩٢ ، بتاريخ ٨ جادى الثانية سنة ١٢٦٠ هـ ، محفوظات عابدين .

في عصر يوم الأحد فلا يتسع الوقت لفحصها فتظهر يوم الاثنين بما فيها من التخريفات فيلزم مجازاة من تسبب في ذلك (١) .

وكانت مراجعة الوقائع قبل طبعها ونشرها أمرا مرعيا حتى في أضيق الظروف ، فقد حدث في سنة ١٢٦٢ أن كان يوم وقفة عرفات يوم سبت وهو المخصص لمراجعة الوقائع ، فطلب إلى المطبعة أن ترسل مسوداتها يوم الخميس من ذلك الأسبوع حتى لا تظهر يوم الاثنين بدون مراجعة (٢) .

وكان الاشتراك في الوقائع اجباريا على رجال حكومة محمد علي من أرباب السيوف والأقلام على السواء نظير قدر من المال فرضته الحكومة بدلا للاشتراك ، وذلك يتضح من أمر أصدره الباشا إلى مأوري الأقاليم في ٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ ترجمته :

« يجب عمل خلاصة خصوصية عن الوقائع التي تحصل بالجهات وإرسالها إلى قلم الوقائع الذي صار انشاؤه بتاريخ ١٥ رجب سنة ١٢٤٤ لطبعها وتوزيعها على الذوات الملكية والجهادية وتحصيل ما تقرر على ذلك منهم سنويا (٣) » .

أما قيمة الاشتراك التي كانت تُحصل من هؤلاء الذوات فقد كانت عشرة ريالات في السنة من وقت إنشاء الوقائع في ٣ ديسمبر سنة ١٨٢٨ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٢٩ ، ثم خفضت ابتداء من هذا التاريخ إلى نصف هذا المبلغ فأصبحت خمسة ريالات أي جنيها واحدا « ليتيسر للفقراء والأغنياء الاشتراك فيها (٤) » .

لم يكن محظوظا في ذلك التاريخ المتقدم من حياة الوقائع من بين الموظفين ترسل لهم الوقائع ، ويظهر أنها كانت ترسل لمن يرهق ثمنها ميزانياتهم ، ويظهر أنه قد حدث بعض

(١) من قلم الوقائع إلى دار الطباعة في غاية رجب سنة ١٢٦٣ هـ ، دفتر رقم ٦٣ مدارس عربي ، مكتبة رقم ١٢٨٨ ص ٣٧٥٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى دار الطاعة العامة في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٦٢ (٢٣ نوفمبر سنة ١٨٤٦) دفتر ٥٦ ديوان المدارس عربي مكتبة رقم ٣٢٥ ص ١٠٧٤ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى مأوري الأقاليم في ٢٣ رجب سنة ١٢٤٤ (٢٩ يناير سنة ١٨٢٩ م) كراسات ملخصات الأوامر العلية ، كراسة رقم ٢٩ ص ١٧٢ — محفوظات عابدين .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١١٢ ، الصادر في ٢٣ شعبان سنة ١٢٤٥ (١٧ فبراير سنة ١٨٣٠ م)

التذمر من جانب أمثال هؤلاء الموظفين . وترتب على ذلك أن قررت حكومة محمد على أن يقتصر إرسالها على من تبلغ رواتبهم ألف قرش أى عشرة جنيهات ، ويكون إرسالها لهم إجباريا نظير اشتراك قدره سبعة وسبعين قرشا واحدى عشرة فضة^(١) ، أى بتخفيض ثلاثة وعشرين قرشا تقريبا من اشتراكها السابق .

وبقدر ما كانت قيمة الاشتراك الأولى مبالغاً فيها كانت هذه القيمة الأخيرة غاية في الاعتدال . والظاهر أن الغرض من جعل الاشتراك في الوقائع إجباريا لم يكن لرغبة الحكومة في توزيع الوقائع وما يترتب على ذلك من الكسب ، بل كانت الرغبة في أن يقف عمال الحكومة على ما كان جاريا في البلاد من الإصلاحات والقوانين الجديدة . ولذا حدد بدل الاشتراك على أساس التكاليف الفعلية لإصدار الوقائع . وهذا يثبت من وثيقة عثرنا عليها تحدد مصروفات الوقائع وإيرادها في سنة ١٢٦٢ هـ (١٨٤٥ - ١٨٤٦ م) وهى كما يأتى^(٢) :

مصروفات الوقائع المصرية وإيرادها سنة ١٢٦٢ هـ

قرش كيه قرش كيه^(٣)
٢٣٥ ٤٩ قيمة تكاليف الوقائع بما فيه الطبع والورق وذلك من
كشف محرر من المطبعة .

ماهيات و بدل تعيين بقلم الوقائع :
قرش كيه
٢٠٤ ٧٢ قائم مقام ناظر القلم .
٤٠٧ ١٥ يوز باشى أول مترجم تركى وعربى .

(١) لا نعرف بالضبط متى بدأ هذا الترتيب في توزيع الوقائع ؛ على أن الوثائق ، التى تنص عليه كثيرة ؛ راجع : دفاتر ديوان المدارس عربى ، دفتر رقم ١ ص ١١ ودفتر رقم ٢ ج ٢ ص ٦١٤ و ص ٦٤٠ ودفتر رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٧ ، ودفتر رقم ١١ ج ٤ ص ٣٠٣٥ و ص ٣٠٣٧ محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى في ٤ رجب سنة ١٢٦٤ (٥ يونيه سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨ ج ٨ ، ديوان المدارس عربى ؛ مكتبة رقم ٦٩٦ ؛ ص ٢٧٢٢ ؛ محفوظات عابدين .

(٣) الكيه تساوى خمسة جنيهات .

فرش كيسة	٨	١١٤	ملازم أول مترجم فرنساوى ومأمور جلب
			الحوادث من الدواوين .
	٧	١٨	ملازم ثانى مبيض تركى وعربى .
	٣	٢٠١	اسبران (١) مساعد المبيض .
إيراد		١٥٥	
		٧٠	
زيادة المصروفات على الإيرادات .		١	١٠٩

ويتضح من هذا الحساب الختامى أن ثمن بيع الوقائع قد وفى نفقات طبعها ، وكان العجز فى جانب الحكومة لخسرت كيسة واحدة ومائة قرش وتسعة قروش ، أى ستة جنيهات تقريبا .

ويؤخذ من الحساب المتقدم أيضا أن عدد المشتركين فى الوقائع ، أى عدد من يبلغ مرتباتهم ألف قرش فأكثر من موظفى الحكومة المصرية بالوادى كله مصره وسودانه ، كان ١٠٠٤ من الموظفين ، وذلك على فرض أن كل الأعداد وزعت على المشتركين ولم يكن يوزع منها شئ بالمجان ، وهو مجرد افتراض .

وكان هذا التوزيع الإجبارى يشمل موظفى الحكومة فى السودان (٢) ، كما كان يشمل الموظفين الأوربيين فى الحكومة المصرية (٣) ، وهناك وثائق تدل على أن بعض العلماء كانت ترسل الوقائع اليهم بالمجان (٤) .

(١) «اسبران» فى مصطلح حكومة محمد على باشا هو الطالب الذى تخرج من المدرسة حديثا وألحق بوظائف الحكومة مباشرة تحت التجربة .

(٢) من ديوان المدارس الى منظم مديريات بلاد السودان فى ٢٢ جادى الأولى سنة ١٢٦٠ (٩ يونيه سنة ١٨٤٤) ، دقتر رقم ١ ج ١ ديوان المدارس عربى ، ص ١١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوى فى ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ (٥ نوفمبر سنة ١٨٤٥) دقتر رقم ٢١ ج ٢ ؛ ديوان المدارس عربى ؛ مكتبة رقم ١٣٤ ، ص ٤٨٢ . محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس الى المطبعة فى ٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٧ م) دقتر رقم ٩٣ ج ١ ديوان المدارس عربى . مكتبة رقم ١٣ ، ص ٤٨ ، محفوظات عابدين .

وكان النظام أن يخطر كل ديوان مطبعة بولاق بأسماء من تصل مرتباتهم إلى ألف قرش أولا بأول لدرج أسمائهم في سجل من ترسل إليهم الوقائع نظير خصم قيمة الاشتراك فيها من مرتباتهم^(١) . وابتداء من ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) أحيل توزيع الوقائع الى ديوان المدارس وأرسل إليه من المطبعة « كشف بأسماء أرباب الوقائع ورتبهم ووظائفهم حتى ترسل إليهم^(٢) » . وكانت التعليمات تقضى بأن « يخصم من استحقاق كل من هؤلاء المشتركين سنويا مبلغ ٧٧ قرشا و ١١ باره سوى كان يريد لهم وقايع أم لا حيث من كل معلوم متى ظهرت حوادث في أى سنة كانت وطبع وقايع يجرى نشرها لكافة المستخدمين المستحقين^(٣) » .

بقى هذا النظام متبعاً في توزيع الوقائع المصرية الى سنة ١٨٥٢ م فبطل العمل به في عهد عباس الأول . وذلك أنه كان ذات يوم يفحص كيس البريد في قصره فألقى ملفا كبيرا من أعداد الوقائع المصرية ففضّه فإذا به يجد أن بعض الأعداد مرسل إلى بعض خدمه ممن كانت مرتباتهم تبلغ ألف قرش فأكثر فأصدر أمرا يقول فيه :

« لقد وجدت في هذه المزة ملفا من الجرائد داخل كيس البريد ولدى إمعان النظر في أسماء المرسلات إليهم الجريدة وجدت أن بعضها مرسل لجماعة أمية وسفلة مثل حسن أغا وكيل الخرج وفيض الله أغا الطاهي ومن الجملة موسى اليهودي الآلاتي فلما رأيت ذلك نجلت من نفسي ورأيت أن إرسال الجريدة إلى أمثال فيض الله أغا وحسن أغا من الأمية والجهلة الذين لا يعرفون معنى الجريدة أمر غريب جدا لاسيما موسى اليهودي الآلاتي فقد عدت إرسال الجريدة له ذلا زائلا وأنه وإن تبين لي لدى السؤال أن من الأصول المتخذة إرسالها لمن له ماهية قدرها ألف قرش ولكن هذه الأصول إجبارية والإجبار

(١) من ديوان المدارس الى المطبعة في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥) دفتر رقم ١١ ج ٤ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٤٥٠ ، ص ٣٠٣٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى الديوان الخديوي في ٤ صفر سنة ١٢٦٤ (١٠ يناير سنة ١٨٤٨) دفتر رقم ٨٥ ج ٤ ، مدارس عربي ١ ، مكتبة رقم ٣٢٣ ، ص ١٢١٤ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مدرسة الطب البشرى في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٥ مارس سنة ١٨٤٥)

نوع من الظلم . فاضطرت لأن أعرف حقيقة هذه الأصول لتلافي الأمر وإفراغه في قالب آخر فكتبنا لكم هذا الكتاب لتبادروا بالاهتمام بإخبارنا وإعلامنا متى وضعت تلك الأصول ومن أى تاريخ هى معتبره بعد تحقيق ذلك . ولأجل أن تحدثوا صورة مستحسنة بغير هذا الوجه في مجلسكم بحق جريدة الوقائع التى تطبع وترسل لمن يطلبها ويرغب فيها ويعلم بها وأن تعرفونا بما تضعونه بهذا الخصوص» (١)

وبعد ذلك بشهرين تقريرا تسفر مناقشات مجلس الأحكام (٢) عن قصر الاشتراك في الوقائع على " الحائزين على رتبة فريق ورتبة ميرميران ورتبة ميرالاي " فقط ، ويصدر أمر عباس الأول بذلك في ٥ ديسمبر سنة ١٨٥٢ (٣) . وفي هذا ما يوضح الفرق بين محمد على وعباس . فان عباسا عن عليه أن يقرأ صحيفة الحكومة الطهارة والموسيقىون ، بل وحرّم منها أوساط موظفى الدولة وهم الصفوة المتعلمة منها ، على حين أن محمدا عليا أجبرهم جميعا على قراءتها . وما ذلك إلا لأنه كان يشعر بأنه إنما يكون جيلا جديدا من أبناء مصر ، وأنه إنما يخلق عصرا جديدا من عصور تاريخها ، وكان لهذا يحميه أن تصل فكرته الى أذهان عامة الشعب حتى يقتنعوا بسياسته ويتشبعوا بروح عصره الحديث فيعاونوه على تحقيق ما أراد للندية المصرية من تجديد .

القرآن الكريم

إذا كان علماء الأزهر قد حرّموا طبع كتب الدين فقد كان أولى بهم أن يحرموا طبع القرآن . وقد ظل طبع القرآن محرّما بمقتضى فتاوى العلماء الى تاريخ متأخر من عهد محمد على (٤) .. كان ذلك بناء على حجج واهية كمنافاة مواد الطبع للطهارة ، وكعدم جواز

(١) من عباس الأول الى مجلس الأحكام في غرفة ذى الخجة سنة ١٢٦٨ (١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٢) ، دقتر رقم ٤٨٤ معية تركى ، وثيقة رقم ٦٠ ، ص ١٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) ورد رد مجلس الأحكام على الأمر السابق الى المعية في ٢٧ محرم سنة ١٢٦٩ (١٩ أكتوبر سنة ١٨٥٢) ، نفس المرجع السابق .

(٣) نفس الدقتر السابق ، وثيقة رقم ٤٩٧ .

(٤) Lord Lindsay, *Letters on Egypt, Edom, and the Holy land*, Vol. I, P. 60.

Paton, *A History of the Egyptian Revolution*, Vol. II, P. 245.

ضغط آيات الله بالآلات الحديدية ، وكاحتمال وقوع خطأ في طبع القرآن . وقد كانت هذه المعارضة من طبيعة الأشياء فقد كان فن الطباعة جديدا في مصر لم يكن هؤلاء العلماء قد عرفوا بالضبط ماهيته ، وكانوا هم ضحية عصر رجزي متأخر فرضه عليهم وعلى البلاد حكامها الأتراك السابقون . ومع ذلك فلو أنا وازنا بين معارضتهم للطباعة ومعارضة رجال الدين المسيحي في أوروبا لكانت نتيجة الموازنة نغرا لعلماء الإسلام .

ولم يكن طبع القرآن ضروريا لمشروعات محمد علي الاقتصادية والسياسية ، فأثر أن يوافق العلماء فأحجم عن طبع القرآن . على أن عدم طبع المصحف لم يكن من الأمور الطبيعية التي يمكن أن تستمر . فالمصحف هو أول كتاب إسلامي يجب أن يتشر . وكان الباشا ذا عاطفة دينية قوية كانت خليفة أن تحنزه إلى جعل المصحف في يد كل مسلم وليس لذلك من وسيلة غير طبعه وكانت أجزاء القرآن لازمة لتلاميذ مدارسهم ولم يكن من الممكن الاعتماد على النسخ إلى ما شاء الله . ثم ان وقوف العلماء ضد رغبات الهيئة الحاكمة لم يكن من تقاليدهم منذ قرون مضت ، ولعلمهم انقوا الطباعة وفهموا ما تنطوى عليه فلم يجدوا مبررا للاستمرار في تحريمهم طبع القرآن . وأيا ما كان السبب فقد دفع محمد علي باشا بخطوط القرآن إلى مطبعة بولاق ووافق العلماء على طبعه .

أما تاريخ هذا الحادث الهام فهناك من القرائن ما يجعلنا نرجح أنه كان في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) . نشر في أحد أعداد الوقائع في ٨ يناير سنة ١٨٣٢ الخبر التالي :

«محمود أغا ناظر القلمخانة قدم عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنه سئل عن كمية ما يلزم لتلاميذ القلم المذكور من أجزاء القرآن الكريم ومن سائر اللوازم فأجاب بأنه يلزم لهم أربع ختمات وستون لوحا فقال أهل المجلس ينبغي أن يحور علم من طرف حضرة بك أفندي ناظر الجهادية إلى عمر أفندي ناظر المهمات بأن يصرف الأشياء المذكورة للتلاميذ حيث كانت لازمة لهم (١) » .

ويؤخذ من هذا الخبر أن عدد تلاميذ هذه القلمخانة أو المدرسة كان ستين تلميذا بدليل أن ناظرها طلب من الجهادية ستين لوحا ، إذ لا بد لكل تلميذ من لوح خاص به .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٣٨ الصادر في ٤ شعبان سنة ١٢٤٧ (٨ يناير سنة ١٨٣٢)

ومع ذلك فقد طلب أربعة مصاحف ، مما يدل على أنها كانت مصاحف مخطوطة كانت توضع في يد المعلمين والعرفاء دون التلاميذ .

وبعد ذلك بسنة واحدة وبضعة أشهر أى في ٢٠ أبريل سنة ١٨٣٣ تصدر المعية السنية أمراً إلى حبيب أفندى ترجمته :

« إنه بمناسبة طبع المصحف الشريف يلزم استقدام ناظر المطبعة وسؤاله عما إذا كانت بعض أجزاء المطبعة مصنوعة من جلد الكلب أم لا وترسل الإفادة عن ذلك ^(١) » .

ويؤخذ من هذا الأمر أن طبع المصحف "مناسبة" جديدة ، وعلى ذلك يمكن أن نقول بكثير من الاطمئنان أن طبع القرآن في مطبعة بولاق حدث في ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (أبريل سنة ١٨٣٣) . ويبدو من الوثيقة أيضاً أن العلماء اعترضوا على طبعه هذه المرة أيضاً وأنهم أقاموا اعتراضهم على أن آلة الطبع بها أجزاء مصنوعة من جلد الكلب ولذا كلف حبيب أفندى استدعاء ناظر المطبعة وسؤاله في ذلك .

وروى خبر طبع المصحف الشريف من اطلعنا على كتاباتهم من المؤرخين المعاصرين "باتون Paton" . قال إن الباشا أمر بطبع المصحف وبعد أن طبع أمر الشيخ التميمي مفتي الديار المصرية وقتئذ بوضع خاتمه عليه حتى يكون بيعه وتداوله أمراً مشروعاً ، ففهره الشيخ بخاتمه وبيع . قال الراوى تعليقا على هذا الحادث : « وهكذا كان الصراع مستمرا بين الوالى ذى التفكير الحر وبين العلماء ذوى التفكير الرجعي ^(٢) » .

على أن وقوع بعض الأخطاء المطبعية فيما طبع من المصاحف أعطى فرصة لعلماء الأزهر لأن يستغلوا ضعف عباس الأول فأصدر أمره في مايو سنة ١٨٥٣ بمصادرة المصاحف المطبوعة وتحريم بيعها وتداولها ومعاقبة من يتجاسر على ذلك . ووزع منشور عموماً بذلك هذا نصه :

« من حيث إن بيع وشراء المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ومن الوجوب منع ذلك منعاً كلياً فقد تحرر عموماً بالتأكيد على من يلزم بمنع ذلك وإذا حصل

(١) الى حبيب أفندى في آخر ذى القعدة سنة ١٢٤٨ (٣٠ ابريل سنة ١٨٣٣) دفاتر المعية تركي دفتر رقم ٥٠ ، وثيقة رقم ٥٣٧ ، ص ٩٤ ، محفوظات عابدين .

Paton, *op. cit.*, Vol. II, P. 245. (٢)

تجاسر من أحد في مبيع المصاحف المطبوعة يصدر ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول^(١) .

ويظهر أن كثيرين تجاسروا على ذلك رغم ما وقع من عقوبات فصدرت إفادة من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية في السنة التالية (١٨٥٤ م) بإعدام المطبوع من المصاحف هذا نصها :

« إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشرائها لكثرة غلطاتها ولحالتها وتحريف كتابتها في جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعا . وأما ما يجري في حق من يضبط معه مصاحف مثل ذلك فبما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحدا معهم مصاحف مثل ذلك يجري مجازاتهم بحسب ما يتضح^(٢) » .

وجمعت المصاحف المطبوعة وصودرت في ديوان الداخلية ، ويظهر أن إعدامها « بالوجه المستحسن شرعا » كانت مشكلة لم يستطع الديوان حلها فأبقى المصاحف المصادرة في مخازنه . حتى إذا كان عهد سعيد باشا كتب ديوان الداخلية إليه في سبتمبر سنة ١٨٥٨ يسأله عما يعمل بتلك المصاحف ومن رد سعيد باشا على كتابات الداخلية^(٣) نجح المعلومات الآتية :

كان عدد المصاحف المطبوعة المصادرة ٢٦٩ مصحفا . وقد أراد سعيد أن يصرف بعضها لتلاميذ المدرسة الحربية ، فجمع العلماء وعرض عليهم الأمر فأقوا « أنه يمكن تصحيحه » . وعلى ذلك أرسل إلى المدرسة الحربية « إثني وخمسين مصحفا وتصحيحوا

(١) دور عمومي من كتخدای باشا في ١٧ شعبان سنة ١٢٦٩ (٢٥ مايو سنة ١٨٥٣) مقيد بوجه ٨٧٢ من جزء خاص أقاليم . دقاتر قيد الأوامر . وأيضا دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس أحكام ص ٢٦٤ .

(٢) أفادة نمرة ٣٤٧ من المعية الكتخداوية لمحافظة الاسكندرية في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤) وجه ١٣١ دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٣) أمر من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤٤ دفتر قيد الأوامر رقم ٢١ ج ١ ، وصورته في دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين وكل المقتبسات الواردة في الفقرتين التاليتين مأخوذة من هذا الأمر .

بها لزوم التلامذة » أما باقى المصاحف فقد « صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقي الجارى نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفة لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى » وقد صحح لغاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس سنة ١٨٥٨) مائة وخمسين مصحفا وتكف تصحيحها ٣٣٠٠ قرش . و « تحت التصحيح عشرة مصاحف يخلصوا فى ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم ٣٠٠ قرش » وبقى « سبعة وخمسين مصحفا لم صار تصحيحهم وبوجه المقايضة يخلصوا فى ظرف أربعة شهور وكسور ويصرف على تصحيحهم ١٢٩٠ قرشا . أى أنه أنفق ٤٨٩٠ قرشا فى تصحيح ٢١٧ مصحفا . فيكون المصحف الواحد قد تكف تصحيحه ٢٢,٥ قرشا تقريبا .

ثم إن شخصا يدعى الحاج حسن « استعرف على مائة أربعة وثلاثون مصحفا من ضمن ما صار تصحيحه » وقال إنها تعلق شخصين وكلاه عنهما فى مطالبة الحكومة بها ، أحدهما يدعى الحاج عثمان وله ١٠٨ مصاحف ، والآخر يدعى الحاج أمين وله ٢٦ مصحفا . وقد طالب الحاج حسن هذا بأن يستولى على مصاحف موكله « بدون أن يدفع ما خصهم من مصاريف التصحيح البالغ قدره ألفين وثمانمائة قرش بدعوى عدم الاقتدار وأنه لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفة » وقد استفتى ديوان الداخلية العلماء فى هذه الدعوى فأفتوا « بأن حيث ما كان صرف للتصحيح بدون استئذان أصحاب المصاحف فلا يلزمهم شرعا » وقد أمر سعيد باشا بأن يصحح جميع المصاحف الباقية « وقيمة المصاريف تخصم بالأعبادية ابتغاء مرضات الله تعالى » أى أنها تصحح على نفقة الحكومة . كما أمر بإعطاء ما تثبت ملكيته لأصحابه دون أخذ نفقات التصحيح منهم ، أما الباقي فيوزع على « المحلات الطاهرة للتلاوة فيه ^(١) » ، أو يصرف لتلاميذ المدارس وأولاد المكاتب متى كان لازما لهم ^(٢) .

(١) أمر من سعيد باشا الى ديوان الداخلية بتاريخ ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) أمر رقم ٤ ، دفتر قيد الأوامر رقم ٢١ ج ١ ؛ وصورته فى دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين .

(٢) كينار الأمر السابق أى حاشيته .

وتوالى طبع المصحف بعد ذلك في مطبعة بولاق دون معارضة من جانب العلماء .
وقد بلغ من العناية بطبع القرآن أن خصص جزء من مطبعة بولاق لطبعه خاصة وعرف
باسم "مطبعة المصحف الشريف" وكان لها رئيس مستقل . وقد شغل هذه الوظيفة
رجل اسمه عبد الرحمن أفندي في سنة ١٨٤٥م^(١) .

الأوراق الحكومية

كانت أوراق الحكومة تطبع في مطبعة بولاق . فدفاتر الدواوين والمصالح الحكومية
المختلفة كانت تطبع فيها ولا يزال كثير من هذه الدفاتر موجودا في دور المحفوظات المصرية
وهو على درجة كبيرة من إتقان التسطير والتقسيم وإتقان الصناعة مع كبر الحجم .

ومن أهم الأوراق الحكومية التي طبعت بمطبعة بولاق أوراق التمغة وقد صدر أمر
الباشا بطبعها في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥)^(٢) وقد اشتمل هذا
الأمر على فئات هذه الأوراق وهي تتراوح بين ١٥ بارة للعرضحالات التي تقدم من الأرياف
إلى ١٥٠ قرشا للسند الذي تبلغ قيمته من ١٠٠,٠٠٠ قرش إلى نهاية الأعداد^(٣) . وطبع
بها تذكرات السكك الحديدية بعد إنشاء تلك السكك وجعلها في متناول الناس نظير
أجور معلومة .

مقامات الموسيقى

بدئ في طبع مقامات الموسيقى في مطبعة بولاق في فبراير سنة ١٨٣٢ ، وكانت كيفية
ذلك أن ديوان الجهادية لسبب ما قد يكون الرغبة في تيسير تعليمها لفرق الموسيقى الملحقة
بالجيش ، أرسل إلى رئيس الموسيقين يسأله في إمكان طبع نوطات الموسيقى في المطبعة
وانتهى الأمر بطبعها . ورد في محضر اجتماع مجلس الجهادية بجلسته التي عقدت في غرفة
شعبان سنة ١٢٤٧ (٥ يناير سنة ١٨٣٢) ما يأتي :

(١) دفتر رقم ١١ ، ديوان المدارس عربي ، وثيقة رقم ٤٥٦ ، ص ٣٠٤٥ ، محفوظات عابدين .

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى عموم الجهات في ٢٥ شعبان سنة ١٢٦١ (٢٨ أغسطس سنة ١٨٤٥)

كراسات ملخصات الأوامر التركية ، كراسة رقم ٣٧ ، ص ٧٣٣ ، محفوظات عابدين .

« رئيس الموسيقين قدم صحيفة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه أرسلت إليه خلاصة سئل فيها هل يصح طبع مقامات هذا الفن أو لا ، فأجاب الآن بأن ذلك ممكن وموجب لسهولة التعلم ، ولكن ينبغي أن يجعل أحد من أتقنوا هذه الصناعة مأمورا على تصحيحها وقت الطبع . فقال أهل المجلس إن الرئيس المذكور يقول إن طبعها ممكن وموجب لسهولة في التعلم ، فينبغي أن يحترز إليه علم من طرف حضرة بيك أفندي ناظر الجهادية بأن ينتخب أحدا من الموجودين في المحروسة أو في البنادر ويعرض أمره لبيباثر في طبعها عنده . وترسل إليه ملزمة لأجل طبعها . ويحترز علم آخر إلى حضرة محمد بيك ميرالوا بأنه حين يؤتى بالرجل المرقوم لأجل التصليح وتطلب منه الملزمة من طرف مقدم هذا الإنهاء يرسل إليه ملزمة من حجر كما استقر الرأي على هذا (١) » .

نقد مطبوعات بولاق

يشتمل نقد تلك المطبوعات على ناحيتين — الأولى عملية خاصة بما تحتوى عليه من المعلومات . والثانية فنية تتناول فن الطباعة كما يبدو فيها .

أما الناحية الأولى فهي خارجة عن موضوع بحثنا ويكفيها فيها إشارة إلى أن تلك المطبوعات كانت آخر ما وصل إليه العقل البشري من الحقائق في ذلك الوقت . وقد كانت هذه الكتب تنقل من لغاتها الأصلية التي كانت الفرنسية في الأعم الأغلب بكل دقة ومهارة . وقد كان الكتاب يمر بخطوات يؤمن عليه بعدها الخطأ . فقد كان يقوم بترجمة الكتاب شخص يجيد موضوعه ويجيد اللغة المكتوب بها . ثم يسلم الكتاب إلى « المحرر » ومهمته مقابلة الترجمة على الأصل وضبط المصطلحات العربية فيه على المصطلحات الأفرنجية الأصلية . وقد كانت طبقة المحررين عادة من متخرجي المدارس الحديثة . ثم بعد ذلك يسلم إلى « المصحح » وهو من علماء الأزهر ومهمته إصلاح لغة الكتاب وضبط ألفاظه وتراكيبه وتحليله ببعض مظاهر البلاغة العربية (٢) . وهكذا يمر الكتاب بعدد من الخطوات كانت كافية لتنقيته من حيث المعرفة واللغة .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٤٩ الصادر في ٦ رمضان سنة ١٢٤٧ : (٨ فبراير سنة ١٨٣٢) .

(٢) St. John, Egypt and Mohammed Ali, Vol II p. 402.

جورجي زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ج ٤ ص ١٨٦ و ٢٠٤ و ٢٠٥

وهناك بعض الوثائق الرسمية توضح شدة عناية محمد علي بدقة الترجمة وصحة المعلومات ورق الأسلوب نورد بعضها على سبيل الاستشهاد فيما يلي :

نشر في أحد أعداد الوقائع المصرية الخبر الآتي :

« في ٢٠ جماد الأول سنة ١٢٤٨ قزر مجلس الجهادية بناء على ماورد على مجلس المشورة من مدرسة الطب البيطري الموافقة على طبع كتاب التشریح الذي ترجمه بعد مراجعة الترجمة بمعرفة الشيخ رفاعه أفندي وهرقل البكاشي واتضح صحتها ويصرف للتلاميذ للانتفاع بما فيه (١) » .

وواضح من هذا الخبر أن المجلس لم يوافق على طبع الكتاب إلا بعد أن راجعه رجلان أحدهما كان أعلم أهل زمانه باللغة الفرنسية واتضحت صحته .

ونشر في عدد آخر من الوقائع مايتأتى :

« قزر مجلس الجهادية في ٢٥ رجب سنة ١٢٤٧ هـ بناء على التماس سريوس أفندي المترجم طبع الكتاب المشتمل على اصطلاحات اللغات الخمس السابق صدور أمر سعادة أفندينا ولى النعم بطبعه بعد ترجمته واصلاحه بشرط أن يقوم المترجم بمباشرة طبعه وأن يذهب بذاته لمراجعة تصحيحه بالمطبعة ويكون بمعينه رجل خبير باللغات الثلاث (٢) » .

وليس أشد من هذا عناية بالتنقيح والتصحيح .

ثم أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس ترجمته :

« قد اطلعت على عبارات ونكت الجزء الشامل للباب الثانى من روضة العمران وإنه لتباين تلك العبارات لمزاج السير المتخذ في هذا الوقت وكذلك لعدم غنوبة عباراته بلغاتنا مثل عبارة " محي النجاح " يرى منه أنه لغة أجنبية فلذلك يرى أن طبع وتمثيل

(١) الوقائع المصرية : العدد ٤٤٦ الصادر في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٤٨ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٣٢)

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٣٤٨ الصادر في ٣ رمضان سنة ١٢٤٧ (٥ فبراير سنة ١٨٣٢) .

ذلك قابل للاعتراض . فلهذا لزم إعادته لأجل إدخال العبارات السلسلة وإحالة ذلك إلى جناب نوبار وإفادته بما يتراءى وبعد إجراء ما يلزم لذلك يجرى إعادته لطرفنا ثانيا إذا بدا بأن تلك العبارات لا يتلاحظ منها مساس . وأن ما أبدينا يترتب عليه عدم فهم كل من اطلع عليه لدقة عباراته وعمق نكته . وحيث إن تلك الكتب والعبارات واضحة الغاية لأربابها وأنه سيقع هذا الكتاب في يد الأورباوين ونكته وعباراته لا يخفى ففهمها عليهم وعلى كل يلزم دقة الالتفات لمنع حصول اللغط في هذا الأمر على وجه ماسبق توضيحه^(١) .

وهذا الأمر يوضح لنا العناية الفائقة باللغة والأسلوب ، فقد عرض الكتاب على الباشا لإصدار أمره بطبعه فلم يوافق على ذلك لما رآه من غرابة الأسلوب فأعاده لتنقيح لغته .

وفي صفر سنة ١٢٦١ (مارس سنة ١٨٤٥) انتهى أحمد افندي كامل من ترجمة كتاب الاستحكامات فيكتب ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن يطلب أن تختار المدرسة « شخصا عارفا بالفرنسية والعربية كذلك » لمقابلة الكتاب مع مؤلفة^(٢) .

وفي جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (مايو سنة ١٨٤٥) يكتب ناظر مدرسة الطوبجية إلى ديوان المدارس بأن كتاب الاستاتيك قد تمت ترجمته فيجمله الديوان إلى بيومي افندي لتصحيحه^(٣) .

وفي رجب سنة ١٢٦١ (يولييه سنة ١٨٤٥) ينبه ديوان المدارس على خليفة افندي بالحضور إلى مدرسة الألسن يومين من كل أسبوع « ليصحح الكتاب الحال إليه^(٤) » .

(١) أمر من محمد علي باشا إلى مختار بك ناظر ديوان المدارس في ١٧ المحرم سنة ١٢٥٣ (٢٣ أبريل سنة ١٨٣٧) دفتر ٨٩ ، دفاتر قيد الأوامر التركية ، ص ٢٨ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في غرفة صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، دفاتر ديوان المدارس عربي ، ص ٣٠٠٦ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس إلى بيومي افندي في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ج ٥ مدارس عربي ، مكتبة رقم ٥١٨ ، ص ٢٣٦٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) من ديوان المدارس إلى مدرسة الألسن في ٤ رجب سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٣ ج ٦ مدارس عربي ، مكتبة رقم ٥٧٣ ، ص ٢٧٩٢ ، محفوظات عابدين .

واتبع هذا النظام حتى مع مشاهير العلماء والمترجمين الذين كان لا يطبع كتاب في فهم إلا إذا راجعوه وأجازوه من أمثال الشيخ رفاعه رافع ويومي افندي فقد ترجم بيومي افندي حجة الرياضيات في عصره كتاب "حساب المثلثات"، فاحيل الكتاب إلى الشيخ ابراهيم الدسوقي ليصححه من حيث اللغة (١).

ولم يعرف الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي نفسه من إحالة ما ترجمه من الكتب على من يقوم بمراجعتها ففي ١٥ أبريل سنة ١٨٣٤م يكتب محمد علي باشا إلى خورشيد بك يقول:

« اطلعت في المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ على أن مختار بك أعلم المجلس أن كتاب الجغرافية الذي ترجمه الشيخ رفاعه من الفرنسية إلى العربية كتاب نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعد، وأنه سيصححه ومن حيث أن أطلسه لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يعجل بترجمته وأنه إذا أعطى لتلاميذ المدارس فإنه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعلقون طبع قدر الف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب على إرادتنا . وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كلية وأن المير المومني إليه سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنناه . ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولا وبعده نجيبكم بالذي يقتضى فارسله لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعي أن يعجل بترجمة أطلسه كما هو مقتضى إرادتنا فبادروا لإحراء ما ذكرنا على الوجه المستطور كما هو مطلوبنا (٢) » .

أما عن الناحية الثانية فيمكن أن نقول إن مطبوعات بولاق كانت منذ إنشاء المطبعة على جانب عظيم من الإتقان . فالطبع صحيح ويندر — باستثناءات قليلة — أن نجد في الكتاب على طوله أخطاء مطبعية . ثم أن الصفحات مزرة بانتظام . وملازم الكتاب كذلك مزرة . وليس من نقد على هذه المطبوعات من الوجهة الفنية إلا ما وجهه إليها "Reinhold" من أنه لا يوجد بها زخرفة في مقدمة الكتاب وليس بالكتب صفحة أولى

(١) من ديوان المدارس إلى مدرسة الهندسة في غاية رجب سنة ١٢٦٣هـ ، دقتر رقم ٦٤ ، ج ١١ .
مدارس عربي ، مكتبة رقم ٦٦٥ ، ص ٣٩٦٣ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الجانب العالي إلى خورشيد بك في ٥ ذى الحجة سنة ١٢٤٩هـ ، دقتر رقم ٤٨ من دفاتر قيد الأوامر
العلية الصادرة من المعية إلى الجهادية والآليات والمدارس ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، محفوظات عابدين .



الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى
رائد حركة التأليف والترجمة والنشر في مصر الحديثة

بها اسم الكتاب واسم المؤلف على نحو ما كان معروفا في الكتب الأفرنجية وقتئذ وما زال^(١) ولكن هذا النقد يوجه إلى المؤلفين لا إلى المطبعة وفن رجالها . فلو أنهم رتبوا كتبهم بهذه الصيغة لنفذا عمال المطبعة عند طبع الكتب . والدليل على ذلك هو أن أول كتاب طبع بالمطبعة وهو القاموس الإيطالي العربي خال من هذا النقد فهو منظم من حيث الفن كأحسن ما يكون كتاب أفرنجي في الوقت الحاضر . ففي أوله ورقة خاصة باسمه واسم المؤلف ثم مقدمة قصيرة بقلم المؤلف في ورقة خاصة منفصلة تماما عن مادة الكتاب . ثم ورقة بيضاء كتب في وسطها " الجزء الأول " ثم يبدأ الكتاب بنظام دقيق^(٢) . وهذا النظام أيضا متبع في ثاني كتاب طبع بالمطبعة وهو كتاب " صباغة الحرير " إلا أن هذا راجع إلى المؤلف فقد كان القس روفائيل راهب مؤلف الكتاب ذا ثقافة أوروبية واشتغل بالترجمة زمن الحملة الفرنسية فظهر ذوقه في كتبه وأذاه عمال المطبعة أداء حسنا . أما المؤلفون المصريون الذين أصدروا مطبوعات المطبعة بعد ذلك فقد كانت ثقافتهم الغالبة مستمدة من الكتب العربية التي تبدأ بالبسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسوله ثم تسترسل في ذكر الغرض من الكتاب وتاريخ تأليفه ويأتي اسم الكتاب واسم مؤلفه في سياق ذلك بشكل مستتر مغمور . فظهر هذا الذوق الأزهرى القديم في مطبوعات المطبعة إذ جاءت كتبها بهذا النظام ، والمؤلفون هم المسؤولون لا المطبعة ولا الطباعة .

قوائم تلك المطبوعات

أما مطبوعات بولاق في عهد محمد علي فلا يمكن حصرها أو إحصاؤها على وجه الدقة حصرا يمكن الإنسان أن يطمئن إليه . فأول قائمة بهذه المطبوعات عملها هامر Hammer في كتابه " تاريخ الإمبراطورية العثمانية " (٣) . وهي قائمة تحتوى على ٣٨ كتابا هي أول ما طبع ببولاق مرتبة حسب تاريخ طبعها . ثم أصدر رينو Reinaud في أحد أعداد

(١) Reinaud, Journ. Asiat. Serie 2, Tome 8, 1831, p. 344

(٢) توجد نسخة من هذا القاموس في مكتبة تيور باشا الملاحقة بدار الكتب المصرية .

(٣) Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, Tome XVI. P. 409-14

المجلة الاسيوية سنة ١٨٣١^(١) قائمة أخرى بها ٥٥ كتابا مرتبة حسب الفنون ومتضمنة فيها ما ورد في قائمة هامر . ثم نشر بورنج Bowring في تقريره سنة ١٨٣٧ قائمة أخرى بمطبوعات بولاق زعم أنها مستوفاة وما هي كذلك في شيء كما أورد أثمان بعض الكتب على سبيل المثال . ثم جمع قائمتي هامر ورينو وزاد عليهما بيانكي Bianchi في قائمة ثالثة بلغ عدد ما بها من الكتب ٢٤٥ كتابا وكانت هذه اخر قائمة^(٢) لمطبوعات بولاق وصلت إلينا من ذلك العهد وهي تشمل مطبوعات المطبعة إلى سنة ١٨٤٢ .

على أننا نجد أنفسنا مضطرين إلى ألا نعتقد في صحة هذه القائمة الأخيرة التي هي أوفى ما وصل إلينا . وذلك لأننا عثرنا على بعض كتب مطبوعة في بولاق قبل نشرها وليست مدرجة فيها . فمن ذلك كتاب ” قانون تعاليم العسكر الجهادية “ وقد طبع في مطبعة بولاق في أوائل شهر صفر الخير سنة ١٢٥٣ (١ مايو سنة ١٨٣٧) كما ورد في ختامه . وهو كتاب يحتوى على ٨٧ صفحة وآخره ٣٧ لوحة بها رسوم وقد عثرنا عليه في كتب الفن الحربى بدار الكتب المصرية^(٣) ثم كتاب ” تحفة القلم في أمراض القدم “ تأليف محمد عبد الفتاح بعثة ١٨٢٦ وقد طبع في بولاق سنة ١٨٣٧^(٤) . فهذان كتابان طبعا بالمطبعة في ذلك العهد ولم يردا في تلك القائمة وهذا كاف للتشكيك في كمالها . ثم اننا قد عثرنا على قوانين مطبوعة في المطبعة في ذلك العهد أيضا واطلعنا عليها ولم نجد لها في تلك القائمة على ضخامة حجمها وكثرة عددها^(٥) .

ثم إن هناك آراء مختلفة تقول بطبع بعض الكتب في المطبعة ولم نعثر لنسخ منها أو لذكر لها على أثر . فهناك قول بأن تاريخ الجبرتي طبع بالمطبعة في عهد محمد علي باشا كما أن هناك رأى آخر يقول بطبع قاموس الفيروز بادى بها في عهده أيضا . كما سمعنا عن كتاب روضة العمران ولم نره .

(١) Journ. Asiat. Serie 2, Tom VIII, 1931, P. 333-341

(٢) Journ. Asiat. Serie 4, Tome II 1943, P. 31.

(٣) موجود في دار الكتب المصرية بعمرة ٢٤ فنون حربية .

(٤) الأمير عمر طوسون — البعثات العلمية في عهد محمد علي (١٩٣٤) ص ٦٣

(٥) يوجد كثير من هذه القوانين في دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

أما عن تاريخ الجبرتي فقد قيل إنه طبع وبعد أن تم طبعه أو كاد وقف الباشا على ما في الكتاب من طعن على سياسته فأمر بحرق نسخه كلها فحرق . على أنه من غير المعقول أن يكون هذا التاريخ طبع على النحو السابق إذ لو كانت النسخ قد أعدمت لكان من باب أولى إعدام المخطوط ولاستحال بعد ذلك أن يصل إلينا الكتاب . ثم إن أول طبعة في متناول أيدينا من الجبرتي وهي التي طبعت في سنة ١٨٧٩ ليس بها ما يشير إلى أن الكتاب طبع من قبل . ثم إن محمد علي ما كان ليصدر أمره بطبع كتاب دون فحصه وتمحيصه حتى يعود فيأمر بحرق نسخه بعد الطبع . وقد حدثني أستاذي المرحوم عبد الرحيم محمود عن والده الشيخ محمود مصطفى الذي كان رئيس مصححي مطبعة بولاق وصحح تاريخ الجبرتي عند ما طبع سنة ١٨٧٩ قال إن مخطوط الجبرتي ظل مختفيا طوال عصر محمد علي وخلفيه الأولين ثم ظهر المخطوط في عهد اسماعيل وقررت أهميته فقدم للطبع بمطبعة بولاق . ولما بلغ الطبع آخر المخطوط ووجد به نقد شديد لمحمد علي باشا وانتقاص من إصلاحاته خشي حسين بك حسنى ناظر المطبعة حينئذ أن يطبعه وأشفق على نفسه من إتمام طبعه . قال وبعد استشارة الحكومة حذفت بعض الألفاظ النابية مما كتبه الجبرتي وأبقى كثير من النقد وهو ما زال في متناول أيدي الناس الآن مطبوعا في نسخ الكتاب . قال وكان اختصار هذا الجزء من الكتاب وحذفه تحت إشراف والده الراوية الأول لهذا الخبر ورئيس التصحيح بالمطبعة حينئذ . قال الراوي وبعد أن تم الاختصار والطبع على هذا النحو أحرق مخطوط الكتاب بأمر الحكومة حتى تقضى على ما لم تسمح بنشره من الكتاب إلى الأبد . فهذه الرواية تثبت أن الجبرتي لم يطبع في عصر محمد علي ولو قد حصل طبعه في ذلك العصر لكان هذا معلوما للشيخ محمود مصطفى الذي أشرف على طبع الكتاب . ثم أن هذه الرواية تلقى بعض الضوء على مصدر ذلك الخبر المكذوب . فمن المعقول أن يكون تردد حسين بك حسنى في طبع الكتاب ثم حذف بعض عباراته قد أرجع خطأ إلى عصر محمد علي فظن الناس أن الكتاب كان قد طبع في عصر محمد علي باشا وأحرق .

أما قاموس الفيروز يادى فلم يطبع أيضا في عهد محمد علي إذ لو كان قد طبع لبقيت نسخه للآن لأنه ليس مما تحرق نسخه أو تباد . وأقدم نسخ عربية للقاموس ترجع إلى عصر اسماعيل . أما أصل الرواية فيرجع إلى أن هذا القاموس طبع مترجما للغة التركية

في عصر محمد علي^(١) . وقد طبع عن نسخة طبعت قبل ذلك في القسطنطينية في تاريخ ما بين سنتي ١٨١٤ و ١٨١٧ باسم "الاقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط" . فالقاموس إذن طبع بالتركية في عهد محمد علي ، أما بالعربية كما وضعه الفيروز بادى فلم يطبع في ذلك العهد وعلى هذا النحو يجب أن تصحح رواية طبعه . وقد حاول الدكتور "بيرون" Perron طبعه بالعربية في عهد محمد علي على نفقته الخاصة ولكنه لم يوفق . فقد تأخر أمر الباشا بطبعه فلم يطبع^(٢) .

أما "روضة العمران" فقد قرأنا في تقويم النيل أنه طبع سنة ١٨٣٧ بمطبعة بولاق . وعثرنا على بعض الأوامر الرسمية التي تثبت أن الكتاب وضع باللغتين العربية والفرنسية ، ولكننا لم نعثر على نسخة منه على طول ما بحثنا عنها .

وقد قرر بيانكي في سنة ١٨٤٣ أنه لا توجد بمصر مجموعة كاملة من مطبوعات بولاق ولذلك يتعذر عمل قائمة كاملة صحيحة بها^(٣) . وإذا كانت هذه هي الحال في ذلك التاريخ المتقدم فإنه من الأولى أن يتعذر إن لم يكن يستحيل عمل هذه القائمة الكاملة في الوقت الحاضر .

أثمان مطبوعات بولاق

اختلفت القواعد التي اتبعت في تحديد أثمان مطبوعات بولاق على حسب أنواع المطبوعات ، فمنها ما كان غالى الثمن لا يقدر إلا القليلون على شرائه ومنها ما كان يوزع بالهجان .

أما أثمان الكتب فقد كانت تتراوح بين كسر من القرش وبين مئات من القروش . فكتاب "رسالة في علاج الحرب" (١٢٥١ هـ - ١٨٣٦ م) ثمنها ثلاثون بارة^(٤) على حين أن "روح البيان في تفسير القرآن" (١٢٥٥ هـ - ١٨٤١ م) ثمنه سبعةائة قرش . وتتراوح

(١) طبع بولاق في سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) في ثلاثة أجزاء ثمنها ٢٦٠ قرشا .

(٢) خطابات الدكتور بيرون للسيو مول . خطاب ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٦ .

(٣) المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٤

(٤) القرش أربعون بارة .

أثمان بقية الكتب بين هذين الحدين فبعضها يبلغ قرشا واحدا وبعضها يصل إلى مائة قرش أو مائتين أو يزيد .

والباحث في أثمان مطبوعات بولاق يلاحظ فيها أن ثمن الكتاب دائما يتناسب مع حجمه وتكاليف طبعه . فالكتاب المكون من ثلاثة أجزاء أعلى ثمنا من الواقع في جزئين وهذا ثمنه يزيد على الكتاب ذي الجزء الواحد . والكتاب الواحد يزيد ثمنه أو ينقص تبعا لحجمه ونفقات طبعه ومثال ذلك كتاب في المدفعية طبع مرة بدون رسوم وصور وطبع ثانية برسوم وصور فكان ثمنه في الحالة الثانية أكبر من ثمنه في الحالة الأولى . فقد طبع هذا الكتاب باسم "طوبجية بغير إشكال" في سنة ١٢٤٦هـ - ١٨٣١م وكان ثمنه ٢٤ قرشا و ١٢ باره . ثم طبع في نفس السنة باسم "طوبجية بأشكال" مزودا برسوم وصور فكان ثمنه ٤٥ قرشا و ١٤ باره . فالكتاب طبع مرتين في سنة واحدة أى أن تكاليف الطبع كانت واحدة في الطبعتين ، ومع ذلك فقد كان ثمن الطبعة الثانية ضعف ثمن الطبعة الأولى تقريبا . ولا شك في أن هذه الزيادة كانت نظير الرسوم والصور التي زادت في الطبعة الثانية . فثمن أى كتاب كان يحدد تبعا لنفقات طبعه . وعلى ذلك كان الكتاب المحبوك أغلى ثمنا من غير المحبوك ، والمجلد أغلى ثمنا من غير المجلد والكثير الصفحات أغلى ثمنا من القليلة .

ونلاحظ أيضا في أثمان هذه الكتب دقة متناهية في تقدير الثمن . فثمن كل كتاب عادة يكون من عدد من القروش مضافا إليه عدد من البارات ونحن نلمح في هذه البارات المضافة إلى القروش دقة التقدير . فمثلا "رسالة في علم البيطارية" (١) ثمنها سبعة قروش وست وثلاثون بارة أى ثمانية قروش تنقص أربع بارات . فهذا التحديد في عدد البارات المضافة إلى القروش يدلنا دلالة واضحة على الدقة المتناهية في تقدير الأثمان إذ كان من المعقول جدا أن يجعل ثمن هذه الرسالة ثمانية قروش . ومجرد إضافة البارات إلى القروش في ثمن كل كتاب قرينة على الدقة . فثمن كتاب المدفعية السالف الذكر أضيف إلى القروش فيه ١٢ بارة وهى تقرب جدا من ربع القرش إذ لا يزيد عنه إلا بمقدار بارتين

(١) طبعت بمطبعة بولاق في سنة ١٢٤٩هـ - ١٨٣٤م

وفي اثباتهما دقة كبيرة في تحديد من الكتاب . وكتاب " تعريف نامه يعنى كتاب في ترتيب
العساكر " الذى طبع بيولاى سنة ١٢٥٤هـ - ١٨٣٩م كان ثمنه ٦٣ قرشا و ٣ بارات ، ومعقول
جدا أن مبلغ الثلاث بارات هذه كان يمكن إغفاله بجانب ثمن الكتاب وهو ثمن ضخم إذ
يبلغ ثلاثة وستين قرشا . ومثل هذا كثير في أثمان الكتب .

وكان ثمن الكتاب يقدر على أساس نفقات طبعه لاعلى أساس قيمة العلم الموضوع
فيه . فكتب الحرب غالية الثمن جدا مع أنها قليلة الطلب قليلة القراءة وإنما غلاء ثمنها أتى
من أن أكثرها به رسوم وصور . وكتاب " مشوى " وهو عبارة عن أشعار في الأخلاق
والزهد طبع في ثلاثة أجزاء^(١) وكان ثمنه ثلاثمائة قرش وهو ثمن عال مع أن نوع الكتاب
ليس مما يكثر طلبه وقراءه .

على أنا نلاحظ أيضا أن الكتب التركية على العموم أغلى ثمنًا من الكتب العربية .
فكتب الأدب كلها تقريبًا تركية وكلها مرتفعة الثمن بلغ ثمن بعضها مائة قرش^(٢) . ولا
يقبل ثمن أحدها عن عشرين قرشا بينما الكتب العربية قليل منها ما يرتفع ثمنه إلى هذا
الحد . وأوضح مثال لذلك كتاب كليله ودمنة فقد طبع بالعربية في سنة (١٢٥١ - ١٨٣٦)
وكان ثمنه ١٧ قرشا و ٣٠ بارة . ثم طبع في نفس السنة بالتركية باسم " همايون نامه^(٣) " .
شعرا ونثرا في جزء واحد أيضا وكان ثمنه ٦٧ قرشا . فإذا قلنا إن طبعه بالتركية شعرا ونثرا
جعله يقع في ضعف حجمه بالعربية ، وكانت نفقات الطبع واحدة لأن النسختين طبعتا
في سنة واحدة ، وجب أن يكون ثمن النسخة التركية ضعف ثمن النسخة العربية أى
٣٥ قرشا ونصف القرش ، ولكننا وجدنا أن ثمنها كان يقرب من أربعة أضعاف النسخة
العربية . وهذا دليل على أن الكتب التركية كانت أغلى ثمنًا من الكتب العربية بشكل عام .

وغلاء الكتب التركية نعلمه بأن تلك الكتب لم يكن لها قراء كثيرون في مصر وإنما

(١) طبع بيولاى في سنة ١٢٥١هـ - ١٨٣٦م .

(٢) ديوان حافظ جزء واحد طبع بيولاى سنة ١٢٥٠هـ - ١٨٣٥م .

(٣) أعطى على شاي مترجم كليله ودمنة الى التركية اسم همايون نامه لترجمته كظهر لاهداء الكتاب الى
السلطان سليمان الأول .

كانت تطبع لترسل إلى الآستانة وأزمير وسلاطيك لتباع هناك حيث موطن قراءها، وحيث كانت تباع بأثمان عالية لرواج تجارة الكتب هناك^(١).

وآخر ما يلاحظ في أثمان الكتب المطبوعة في مطبعة بولاق هو أن تلك الأثمان كانت على العموم تميل إلى الارتفاع أكثر مما تميل إلى الانخفاض. فالفية ابن مالك كان ثمنها ثلاثة قروش ونصف القرش مع أن ثمنها الآن لا يزيد على قرش واحد. وشرح ابن عقيل عليها كان ثمنه خمسة عشر قرشا مع أن ثمنه الآن لا يزيد على خمسة قروش والكفراوى في النحو كان ثمنه عشرة قروش وهو لا يزيد على ثلاثة قروش. وكليلة ودمنة كان ثمنه سبعة عشر قرشا وثلاثة أرباع القرش وهو الآن ثمنه لا يزيد على عشرة قروش وتاريخ قدماء الفلاسفة كان ثمنه ثمانية وعشرين قرشا وخمس بارات مع أنه كتيب صغير لا يزيد عدد صفحاته على مائة وخمسين صفحة ولو طبع الآن ما زاد على خمسة قروش. وألف ليلة وليلة كان ثمنه مائة قرش في جزئين مع أنه الآن يطبع في أربعة أجزاء ويباع بثمانية قروش. فإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة أصغر حجما من الطبعة القديمة بمقدار ما حذف منها من العبارات التي تنافي الآداب، وإذا قدرنا أن الطبعة الحديثة رديئة الطبع، فإنه يمكننا أن نقول إن هذه الطبعة لو كانت تساوى الطبعة القديمة في الحجم وجودة الطبع لما أمكن أن يزيد ثمنها على عشرين قرشا أى خمس ثمن نسخة بولاق القديمة^(٢). ونحن الآن لا نسمع عن ديوان شعر ثمنه مائة قرش ويندر جدا أن نسمع عن كتاب عربي ثمنه مائتي قرش أو ثلاثمائة كما كان الحال في بعض كتب بولاق. ويستحيل الآن أن نجد كتابا عربيا ثمنه سبعمائة قرش كما كان ثمن بعض تلك الكتب^(٣). ولكن لا يجب أن نقيس أثمان مطبوعات بولاق بمقاييس هذا العصر الذي تقدمت فيه الصناعة وكثرت المطابع وتحسنت الآلات وزاد فيه الإنتاج وانتشر فيه التنافس التجارى بين المطابع. ونحن لو قدرنا العصر الذى طبعت فيه تلك الكتب لتحققنا من أن تلك الأثمان التي ظهرت مرتفعة

(١) Journ. Asiat., Serie 4, Tome II, 1843, p. 22.

(٢) أثرنا أن نترك الموازنة على أساس أثمان الكتب قبل الحرب العالمية الأخيرة على اعتبار أن الأثمان الحالية راجعة لظروف استثنائية نتجت عن الحرب ولا يصح إقامة موازنة على أساسها.

(٣) مثال ذلك كتاب «روح البيان في تفسير القرآن» الذى طبع في جزين في بولاق سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤١ م)، وكان ثمنه سبعمائة قرش.

بعد المقارنات السابقة كانت في عصرها معتدلة تمام الاعتدال . ولو ذهبنا لتلخيص دليلنا على ذلك لما كان غير رواج تلك الكتب بتلك الأثمان في أسواق الآستانة وأزمير وسلاطيك وهذا الرواج مع وجود المطبعة السلطانية في عاصمة السلطنة دليل على أن أثمان كتب بولاق كانت أقل من أثمان كتب الآستانة .

أما الأوراق والدفاتر الحكومية والقوانين واللوائح فقد كانت توزع على أربابها من موظفي حكومة محمد علي بدون ثمن ، أى كانت تطبع في مطبعة بولاق وتحمل الحكومة نفقاتها . ففي الوقت الذي نظمت فيه أعمال الحكومة المصرية على قواعد جديدة أرسل يوسف افندي مأمور قوه " شقة " إلى الديوان الخديوى يسأل فيها عما يتبع في الأوراق « التي طبعت في دار الطباعة وأعطيت إلى الكتاب والصيارفة الذين بمأموريته ... فهل يعطى المبلغ المذكور من الميرى ويقيد بدفتر الأعبادية أو تؤخذ من الكتاب والصيارفة لأن الأوراق المذكورة تعطى لهم ^(١) » . على أن « أرباب المجلس » لدى المذاكرة قالوا إن هذه الأوراق أصول جديدة ، وحيث إن الصيارفة والكتاب تركوا الأصول القديمة التي وجدوا عليها آباءهم وأجدادهم وسلكوا مسلك هذه الأصول الجديدة ، واستحسنوها على أنها عليهم أمر عسير ، فإذا كلفوا إعطاء شيء في مقابلة ثمن تلك الأوراق يكون ذلك عندهم أصعب من خراط القتاد ، فينبغي أن يحزر إلى المأمورين بأن أثمان هذه الأوراق تعطى من جانب الديوان ^(٢) » .

ويجوز مجرى الأوراق الحكومية سائر الدفاتر الحكومية كدفاتر الصادر والوارد ، وقيد الأوامر ، وضبط الحسابات ، ودفاتر قيد المولودين والمتوفين ^(٣) .

وكذلك كانت توزع القوانين واللوائح بالمجان على موظفي الحكومة ومثال ذلك "ذيل قانون نامة ملكي" و "لائحة المعاونة" وقد ورد في شأنهما في خطاب من ناظر ديوان

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ١٩٤ ، الصادر في ١١ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٣٠) .

(٢) نفس العدد من الوقائع .

(٣) دفاتر ديوان المدارس — عربي ، دفتر رقم ١١ ، ص ٣٠٩٩ ، وثيقة رقم ٥٢٥ ، من الديوان إلى دار الطباعة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (٣ أبريل سنة ١٨٤٥) .

المدارس إلى ناظر مطبعة بولاق « بأن يصير توزيعهم لجهات لزومهم وسداد ثمنهم متأخرات المصلحة . والقوانين المماثلة لذلك في العادة جرى خصم ثمنهم بالأبعدية (١) » .

مصير مطبوعات بولاق

أصدرت المطبعة كثيرا من المطبوعات فما هي الوجوه التي كانت ياتفع فيها بهذه المطبوعات .

أول وجه من تلك الوجوه أن هذه المطبوعات كانت توزع على أربابها بدون ثمن لتلاميذ المدارس وبمن لغيرهم من رجال الحكومة المشتغلين بالعلوم . فان كانت كتباً طبية وزعت على تلاميذ مدرسة الطب مجاناً وعلى أساتذة المدرسة وأطباء الجيش والحكومة بالثمن . وان كانت كتباً هندسية وزعت على تلاميذ الهندسة مجاناً وعلى مهندسي الحكومة بالثمن وان كانت كتباً لتعليم القراءة والكتابة أو أجزاء من القرآن أو كتب نحو وزعت على تلاميذ المكاتب مجاناً وعلى من يريد بالثمن . وهكذا . وكذلك القوانين كانت توزع على من وضعت من أجلهم كما كانت الوقائع المصرية تباع على من يريد الاطلاع عليها نظير الاشتراك المربوط .

الوجه الثاني أنها كانت تصدر الى الخارج حيث تباع في سلانيك وأزمير والآستانة بأثمان مرتفعة (٢) . وقد كانت مطبوعات بولاق تجد في هذه المدن أسواقاً أروج بكثير مما كانت تجده في أسواق القاهرة . فقد كانت مطبوعات بولاق تعرض في مكاتب القاهرة ولكنها ما كانت تطلب أو تباع إلا نادراً وكان شراؤها منحصراً في الأجانب (٣) الذين كانوا يتعاونونها كما يتعاون الآثاريون . إلا أن تصدير تلك المطبوعات إلى المدن العثمانية على النحو المتقدم كان في الدور الأول من تاريخ المطبعة ولم تأت سنة ١٨٤٣ حتى امتنع هذا التصدير وانعكس اتجاهه فأصبحت ترد الكتب إلى مصر من الآستانة نظراً لتعدد المطابع بها وقلة نفقات الطبع (٤) .

(١) صادر الفروع بديوان المدارس ، دفتر رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٤٦٤ من الديوان الى مطبعة بولاق في ٩ ربيع الأول سنة ١٢٦١ (١٨ مارس سنة ١٨٤٥) .

(٢) راجع خطاب الدكتور بيرون للسيو جول مول . المجلة الأسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢ .

(٣) Michael & Poujoulat, *Correspondences d'Orient* Tome VI Lettre CLII, P. 300.

(٤) خطاب الدكتور بيرون للسيو جول مل السابق .

الوجه الثالث أن مطبوعات بولاق كانت تهدي إلى الهيئات العلمية والشخصيات البارزة في الخارج . فقد أهدى الدكتور بيرون مجموعتين كاملتين مما طبع من هذه المطبوعات إلى سنة ١٨٤٠ الأولى للجمعية الآسيوية والثانية للكتبة الملكية بباريس (١) . وكان الباشا يهدي بعض مطبوعات بولاق لأصدقائه من ملوك أوروبا وأعلام رجالها ورجال الدولة فقد صدر أمر منه إلى رئيس الديوان الخديوى في يولييه سنة ١٨٣٠ يأمره فيه :

« بإرسال ثلاثة كتب من إنشاء خيرت أفندى ومجلد واحد من كل الكتب التركية التى طبعت بمطبعة بولاق إلى مصطفى باشا وإلى اشكودرة (٢) » .

كما أهدى كتباً أخرى إلى ملك فرنسا فقد أصدر أمراً إلى مدير ديوان المدارس بانتخاب « ثلاث نسخ من كل كتاب من الكتب الكبيرة النفيسة التى طبعت في مطبعة مصر والتي سبق إرسالها إلى أوروبا وتجليدها وتذهيبها وإرسالها لطرفنا وخصم الثمن على طرف الديوان لترسل بمعرفة ارتين بك مدير التجارة والأمور الخارجية لصاحب الجلالة ملك فرنسا بصفة هدية (٣) » .

كما أهدى مثل هذا الإهداء إلى ملك روسيا إذ أصدر أمراً إلى ديوان المدارس ترجمته :

« الكتب المدرجة في الجدول طيه سترسل هدية منى إلى صاحب الحشمة ملك روسيا فيلزم فرزها وتجليدها وتذهيبها مع ثلاث نسخ من كل نوع من أنواع الكتب التى صار طبعها بمطبعة بولاق وأرسل منها إلى أوروبا . وبعد إتمام ذلك ترسل لطرفي وإضافة أثمانها وتكاليفها على طرف الديوان (٤) » .

(١) خطاب الدكتور بيرون للسيوجول مول ، المجلة الآسيوية سنة ١٨٤٣ ج ٢ ص ٢٢

(٢) أمر من محمد علي باشا إلى رئيس ديوان خديوى في ٢٩ محرم سنة ١٢٤٦ (٢٠ يولييه سنة ١٨٣٠) كراسات ملخصات الأوامر — كراسة ١١ ص ٢٠٣ ، محفوظات عابدين .

(٣) أمر من محمد علي باشا إلى مدير ديوان المدارس في ٢٠ ربيع الثانى سنة ١٢٦١ (٢٧ إبريل سنة ١٨٤٥) تقويم النيل لأمين باشا سامى ج ٢ ص ٥٧٩

(٤) أمر من محمد علي باشا إلى ديوان المدارس في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٢٦١ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٥) كراسات ملخصات الأوامر — كراسة ٣٧ ص ٧٣٢ — محفوظات عابدين .

وعلى هذا النحو وجدت نسخ كثيرة من مطبوعات بولاق في مكتبات أوروبا سواء كانت خاصة أو عامة .

الوجه الرابع أن بعض مطبوعات بولاق كانت توزع على المجتهدين من تلاميذ المدارس كمكافآت لهم على اجتهدهم . صدرت ترتيبنا به بأمر عال في ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) بتعليم ثلاثين تلميذاً تحوى على ثلاثة عشر بنداً جاء في البند التاسع منها ما يأتى :

« إنه لأجل معرفة تحصيلات التلاميذ وفهم قابليتهم واستعدادهم ينبغى أن فى كل ثلاثة أشهر يصير امتحانهم خصوصى وعند ختام كل سنة أيضاً يجرى امتحانهم عمومى والذين يوجدوا فائقين الأقران بالامتحانات الخصوصى السالف ذكرها يصير تلميذهم ويعطى لكل منهم كتاب عطية من التواريخ وسائر الكتب الماثلة لذلك المطبوعين بدار الطباعة العامرة لأجل تشويق غيرهم فى السعى والغيرة^(١) » .

فى مثل هذه الوجوه كانت توزع مطبوعات بولاق . وعلى هذا النحو فاك تكاد توجد منها مجموعة كاملة فى أى مكان . والحق أنه لم يبذل أى مجهود حتى فى أيام محمد على نفسه للاحتفاظ بمجموعة كاملة منها . فيما نرى يقرر أنه « لا يوجد اليوم (١٨٤٣ م) فى مصر كلها من الكتب المطبوعة إلا مجموعة واحدة ملقاة فى مطبعة بولاق على شكل أكوام مهملة لا يعرفها ناظر المطبعة نفسه ولم يخطر ببال أحد أن يرتبها ويترجها فى قائمة وهذه الحقيقة تبين صعوبة عمل قائمة بهذه المؤلفات وتعلل تأخير طبع قائمة كاملة صحيحة بها الآن^(٢) » .

فإذا كانت هذه هى الحال فى ذلك التاريخ المتقدم القريب جداً من إنشاء المطبعة عرفنا مقدار تشتت تلك المطبوعات فى الوقت الحاضر وأنه من غير الممكن العثور على مجموعة كاملة منها فى أى مكان . أما المجموعة التى كانت فى المطبعة نفسها التى روى خبرها بيانكى

(١) ترتيبنا به صدر عليه الأمر فى ١٦ جماد أول سنة ١٢٥٠ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤) من دفتر مجموع

ترتيبات ووظائف ، ص ٤٣١ ، محفوظات عابدين .

(٢) مقاله بيانكى فى المجلة الاسبوعية المتقدمة .

فقد ظلت بالمطبعة — كما أخبرنا أمين بهجت بك — يضاف إليها ما يجد من مطبوعات المطبعة ويتبدد منها ما يتبدد بالتلف أو الضياع إلى سنة ١٩١٤ عندما ألغى القسم الأدبي بالمطبعة فحولت هذه المطبوعات إلى دار الكتب المصرية وضاع أكثرها بين المطبعة ودار الكتب .

ويوجد ما بقى من هذه المطبوعات للآن في مصر موزعا في أماكن مختلفة . فقليل منها في مكتبة المطبعة وبعضها في المكتبات الخاصة التي يملكها أحفاد رجال عصر محمد علي وخلفائه وورثتهم أو غيرهم من هواة الكتب الذين فهموا قيمتها وابتاعوها . وبعض منها في محال بيع الكتب القديمة بالقاهرة لا يكاد يعرف قيمتها النادرة أصحاب تلك الحوانيت ويدعونها بأثمان زهيدة جدا بحسب حجم المطبوع لا بحسب قيمته التاريخية النادرة . وكثير من تلك المطبوعات في المكتبات العامة كدار الكتب المصرية أو مكتبة تيمور الملحقه بها أو مكتبة جامعة فؤاد الأول التي آلت إلى تلك الدور عن طريق تركت رجال عصر محمد علي وخلفائه بالوقف أو البيع أو الهبة .

الفصل الثالث عشر

ملحقات المطبعة

الكتبخانة والكاغدخانة

ألقى بمطبعة بولاق مؤسستان : الأولى مكتبة لبيع مطبوعات بولاق وعرفت باسم الكتبخانة والثانية مصنع للورق يذهار بما تحتاج إليه من هذه المادة وعرف باسم الكاغدخانة .

الكتبخانة

كانت مهمة مطبعة بولاق تنتهى بطبع المخطوط الذى يقدم إليها وتقديم نسخ المطبوع إلى إدارة المهنات أو ديوان المدارس على حسب مصدر المخطوط المقدم . ولم يكن من طبيعة عملها أن تباشر بيع ما تصدره من المطبوعات ، وإنما كانت الدواوين المختلفة هى التى تقوم بتوزيع تلك المطبوعات أو بيعها . على أن تلك الدواوين لم يكن من عملها أيضا أن تكون مخازن كتب يقصدها من يريد شراءها من الناس وعلى ذلك نشأت الحاجة إلى إنشاء مكتبة تتولى بيع ما تصدره بولاق من المطبوعات .

أما تاريخ إنشاء هذه المكتبة فليس عندنا علم محقق به وإن كان عندنا من الأدلة ما يجعلنا نرجح أنها لم تنشأ إلا بعد إنشاء المطبعة بعدد غير قليل من السنين . فالأوراق الرسمية التى أمكننا الحصول عليها وكذلك كتب السياح لا تشير بشئ لهذه المكتبة إلى سنة ١٨٣٥ ، ثم يتكرر ذكرها صراحة وترد أخبار عنها فى الأوراق الرسمية وكتب السياح ابتداء من سنة ١٨٣٧ .

فقد زار مصر فى سنة ١٨٣١ السائحان ميشو وبوجولات "Michaud et Poujoulat" وكتبوا خطابا من خطاباتهما التى وصفا فيها أحوال الشرق فى أبريل من تلك السنة فصلا فيه

الكلام عن تجارة الكتب في القاهرة، ولكنهما لم يذكرا وجود مكتبة خاصة ببيع مطبوعات بولاق على ذمة الحكومة . وقد ورد في هذا الخطاب ما ترجمته :

« بعد زيارتنا لمطبعة بولاق ، سألنا عما إذا كان يوجد بالقاهرة سوق للكتب فكان الجواب أن محال بيع الكتب لا توجد في حي مستقل كما هي الحال في استانبول . إنه لا يوجد في عاصمة مصر إلا ثمانية أو عشرة من هذه المحال متفرقة في شوارع مختلفة^(١) .

فلو وجد في ذلك التاريخ مكتبة حكومية خاصة ببيع مطبوعات بولاق لكنت أول ما يذكره لذين السائحون رداً على سؤالها، فتمد وجهها سؤالها مباشرة بعد زياره المطبعة و ربما لموظفيها وفي هذا معنى الرغبة في شراء بعض مطبوعات بولاق وبعد ذلك سيجل في نفس الخطاب ما ترجمته :

« ومحال بيع الكتب بالقاهرة تبيع الكتب المطبوعة في بولاق ولكن توزعها قليل ، ولا تباع إلا للأجانب^(٢) .

وفي هذا النص مضافاً إلى النص السابق له من نفس الخطاب ما يرجح ترجيحاً قوياً أنه لم يكن يوجد في تاريخ تلك الزيارة محل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق ، وأن تلك المطبوعات كانت تباع بمحال بيع الكتب الخاصة بالأفراد .

ثم كتب آخر مشهور بالدقة العلمية والاستيعاب هو " ادوارد وايم لين Lane " الذي زار مصر بين سنتي ١٨٣٣ و ١٨٣٥ ، وهو على دقته واستيعابه لا يذكر شيئاً عن محل حكومي لبيع مطبوعات بولاق على كثرة ما تعرض للكتب وبيعها . قال : « وقد أخبرت أن محال بيع الكتب في القاهرة ثمانية فقط وأنها سيئة الإعداد^(٣) . ثم ملق على هذه العبارة في هامش الصفحة بقوله : « هؤلاء وطنيون وهناك باعة كتب قلائل من الأتراك^(٤) »

Michaud et Poujoulat, *Correspondences d'Orient*, Tome VI, Lettre CLII, Caïre, (١)

Avril 1831, p. 299.

(٢) رحلة ميشو و بوجولات السابقة الذكر ج ٢ ، ص ٣٠٠

(٣) Edward Lane, *An Account of the Manners and Customs of Modern Egyptians*, p. 190.

(٤) هامش الصفحة المقدمة من الكتاب نفسه .

ونحن اذا أضفنا إلى ذلك أنه كان دائم الاتصال برجال مطبعة بولاق وعلى الأخص طائفة المصححين الذين تتلمذ عليهم وقرأ عليهم كثيرا من الكتب العربية كالشيخين عمر التونسي وإبراهيم الدسوقي ، وأنه أيضا كان يسكن حى الحسين الذى كانت به المكتبة الحكومية التى أنشئت فيما بعد كما سيجئ ، نقول إذا أضفنا هذا كله أمكننا أن نرجح عدم وجود تلك المكتبة إلى ذلك التاريخ .

ومع ذلك فاننا نصادف فى عدد الوقائع المصرية الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٨٣٢ خبرا من حوادث مجلس الجهادية فى جلسته التى انعقدت فى ٢ مارس سنة ١٨٣٢ ورد فيه : « مصطفى الكتبي وأحمد رفيقه قدما عرضا لمجلس الجهادية مضمونه أنهما أصرا ببيع الكتب فى الدكان الكائن بالقرب من خان الخليلي ورُتب لهما فى كل قرش من ثمن ما يبيعانه نصفان من الفضة ، والمناسب أن يوسع عليهما فى معيشتهما . هذا ما استدعياه . فكشف عن الكتب التى بيعت فتبين من الكشف أن شهرتهما بلغت ستة وستين قرشا بحساب ما يصيبهما فى كل قرش من ثمن الكتب التى باعها فى المدة الأولى ، وبلغت فى المدة الثانية مائة قرش وتسعة قروش . فقال أهل المجلس إنه معلوم أن الكتب كلما يزداد رواجها ونفاقها يحصل منها فى شهرية المذكورين زيادة فىبغى أن يجرى علم ... بأن يزيد لهما فى كل قرش نصفاً واحداً ويضمه إلى النصفين حتى تبلغ الجملة ثلاثة من تاريخ هذه الخلاصة ويصرفهما لهما لأجل أن يجتهدا فى البيع اجتهداً بليغاً (١) » .

يؤخذ من هذا الخبر أن تكليف مصطفى الكتبي وصاحبه ببيع كتب الحكومة كان قبل تاريخ جلسة مجلس الجهادية المشار إليها بشهرين ، فقد حسبت أرباحهما عن مدينتين كل منهما شهر . ومعنى هذا أن مشروع تخصيص مكان لبيع مطبوعات بولاق كان فى يناير سنة ١٨٣٢ ، أى بعد التاريخ الذى كتب فيه ميشو وبوجولا خطابهما السابق . وليس واضحاً فى الخبر السابق أن مصطفى وأحمد كانا من موظفى الحكومة أو أن « الدكان » الذى كانا يبيعان فيه الكتب كان ملك الحكومة أو تابعا لمطبعتهما . فالخبر يذكر أنهما

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٦٥ ، الصادر فى ٢٨ شوال سنة ١٢٤٧ (٣١ مارس سنة ١٨٣٢ م)
 « حوادث مجلس الجهادية » .

«أمرا» ببيع كتب الحكومة فمن المحتمل جدا أن تكون المكتبة مكتبتهما في الأصل وإنما أعطيها حق توزيع مطبوعات بولاق بالبيع . ويؤيد هذا الاحتمال أنهما لم يكونا من أصحاب المرتبات الشهرية أو اليومية بل كانا يتقاضيان «عمولة» عن مقدار ما يبيعان . ولو كانت المكتبة تابعة للحكومة لما عيّنت فيها الحكومة رجلين بل لاكتفت برجل واحد فليست العملية تحتاج رجلين . ويتضح من عبارة «مصطفى الكتبي واحد رفيقه» أن الرجلين كانا مرتبطين ومتشاركين في تجارة الكتب قبل أن تأمرهما الحكومة ببيع مطبوعاتها .

يمكننا إذن بكثير من الاطمئنان أن نرجح أن مطبعة بولاق لم يكن لها محل حكومي خاص لبيع مطبوعاتها إلى سنة ١٨٣٥ وإنما كانت مطبوعات بولاق تباع في محال بيع الكتب التي تديرها الكتبية نظير «عمولة» بلغت فضة واحدة عن كل قرش أى بنسبة $\frac{1}{4}$ ٢٠٪ ثم رفعت بمقتضى قرار مجلس الجهادية السابق إلى فضة واحدة ونصف فضة أى $\frac{3}{4}$ ٣٠٪ . فإذا حسبنا ثمن ما باعاه من الكتب في الشهرين الأولين من التزامهما على أساس أن عمولاتهما بلغت ٦٦ قرشا في الشهر الأول و ١٠٩ قروش في الشهر الثاني كما ورد في خبر الوقائع ، كان ثمن ما باعاه هو ٢٦ جنيها و ٤٠ قرشا في الشهر الأول و ٤٣ جنيها و ٦٠ قرشا في الشهر الثاني . فإذا فرضنا أن ثمن الكتاب الواحد في المتوسط كان خمسين قرشا أمكن القول بأنهما وزعا من مطبوعات بولاق ٥٣ كتابا في الشهر الأول (يناير سنة ١٨٣٢) و ٨٧ كتابا في الشهر الثاني (فبراير من نفس السنة) . على أن هذا التقدير لا يعطينا فكرة صحيحة عن مقدار رواج مطبوعات بولاق إذ أنه يمثل توزيع الشهرين الأولين من التزام مصطفى وأحمد الكتبيين قبل أن تشتهر مكتبتهما ببيع مطبوعات الحكومة فيقصد إليها الراغبون في اقتنائها . والفرق بين توزيع الشهر الثاني وتوزيع الشهر الأول كبير يبين أثر الزمن والشهرة في التوزيع .

وأول ذكر لمحل حكومي خاص ببيع مطبوعات بولاق وماحق بالمطبعة في ما اتفق لنا من الوثائق الرسمية كان في أمر أصدره محمد علي باشا في ١١ أبريل سنة ١٨٣٧ يقول فيه :

«إنه رؤى ضمن المضبطة المؤرخة في ١٢ الحجة سنة ١٢٥٢ هـ (٢٠ مارس سنة ١٨٣٧) توقف تعليق ساعة دقاقة على الدكان المخصص لمبيع كتب الميرى بخان خليل ونقل

الكتب النفيسة الموجودة بخزينة الأمتعة إلى الكتبخانة، لكوني مصمما على عمل كتبخانة بالجامع الشريف بالقلعة لدى إتمامه وعلى نقل تلك الكتب إليه للمطالعة فيها وتعليق ساعة دقاقة به أيضا للجامع المذكور لزم الإشعار^(١) .

وبعد هذا يتوالى ذكر هذه المكتبة الأميرية في كتب السياح الذين زاروا مصر ، نجده في كتاب "باتون Paton" فبعد كلام عن مطبوعات بولاق وأثمنها يقول : « والمكتبة التي تباع هذه الكتب عبارة عن محل متسع بجوار المحكمة له مكان لعرض الكتب وهو مكان جديد على النمط الأوربي^(٢) » . وقد كتب باتون كتابه في المدة من ١٨٣٦ إلى ١٨٤٣ .

من هذين النصين تبين أن المكتبة الأميرية أو الكتبخانة الخاصة ببيع مطبوعات بولاق إنما أنشئت في المدة من ١٨٣٥ إلى ١٨٣٧ ، ونستطيع أن نرجح أن إنشاءها كان في سنة ١٨٣٦ إستنادا إلى تعليق مترجم الأمر السابق . فلولا أنه رأى وثيقة تنص على ذلك لما وجد ضرورة لكتابة تعليقه . وقد يكون هذا معقولا بعد ما سبق عرضه من تاريخ المطبعة في عهد محمد علي . فمطبوعات بولاق قبل سنة ١٨٣١ كانت قليلة العدد . وكانت خاصة بالجيش أو المدارس القليلة التي كانت قد أنشئت إلى ذلك التاريخ ولم يكن مثل هذه الكتب مما يباع ولم يكن يوجد في مصر من يقبلون على شرائها . وابتداء من تلك السنة تبدأ فترة الإنتاج الكبير بالمطبعة كما سبق القول وتتعدد مطبوعاتها . وفي سنة ١٨٣٥ وما يليها تكون المطبوعات قد كثرت وتكون المدارس المصرية قد خرجت عددا لا بأس به من القراء ، وتكون بعثة سنة ١٨٢٦ قد أثمرت وعاد أعضاؤها قبل سنة ١٨٣٦ فكثروا

(١) أمر من محمد علي باشا إلى إاقى بك في ٥ المحرم سنة ١٢٥٣ (١١ أبريل سنة ١٨٣٧) ، دفاتر فيد الأوامر العلية ، دقتر رقم ٨٩ ، محفوظات عابدين ، وقد علق مترجم الأمر على ترجمته بقوله « المكتبة الخديوية لأنها أسست سنة ١٢٥١ هـ - ١٨٣٦ م » والمقصود « بالكتبخانة » في الأمر و « بالمكتبة الخديوية » في تعليق المترجم هي محل بيع كتب الحكومة . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا المحل أنشئ سنة ١٨٣٦ كما ذكر المترجم ولا بد أن يكون قد أطلع على وثيقة تثبت ذلك لم يتيسر لنا الإطلاع عليها .

طبقة مستنيرة تحب القراءة وتقتنى الكتب . وتؤدي كل هذه الظروف إلى زيادة الطلب على المطبوعات الكثيرة فتنشأ الحاجة إلى تأسيس مكتبة لبيع تلك الكتب . وقد يكون لإنشاء هذه المكتبة علاقة بتبعية المطبعة لديوان المدارس حوالى ذلك التاريخ، إذ لا يخفى أن من وظائف ديوان المدارس نشر العلم وتنظيم نشر الكتب .

أما مكان هذه المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق فيمكن الاستدلال عليه من الأمر الرسمى السابق ومن كلام الكاتب "باتون" الذى سبق إقتباسه . أما الأمر فقد ذكر فيه صراحة أن المكتبة كانت فى خان الخليل وأما وصف الكاتب باتون فقد ذكر فيه أنها بجوار المحكمة . وفى إخطار صادر من ديوان المدارس فى ٤ أغسطس سنة ١٨٤٥ م إلى نظار المصالح بأماكن فروع الديوان جاء أن « الكتبخانة الخديوية بجوار المحكمة الكبرى^(١) » . فهل المكانان مختلفان أو هما مكان واحد .

فى الخطط التوفيقية يذكر على باشا مبارك فى سياق ترجمته لأحمد باشا طاهر حكمدار الوجه القبلى فى زمن محمد على باشا أنه « ترك جملة عقارات أحدها منزل كبير بجوار سيدنا الحسين قريب من المحكمة الشرعية^(٢) » . ومن هذا يؤخذ أن المحكمة الشرعية كانت فى عهد محمد على باشا قريبة من مسجد الحسين . فإذا قلنا إن المحكمة الشرعية هى التى تقصدها المكتبة الرسمية ويقصدها "باتون" عندما قيل إن المكتبة بجوارها ، عرفنا أن المكان الذى ورد فى الأمر — الذى هو خان الخليل — هو نفس المكان الذى يقصده "باتون" . إذ أن خان الخليل بجوار الحسين أيضا . وعلى ذلك نطمئن إلى القول بأن المكتبة الأميرية الخاصة ببيع مطبوعات بولاق كانت فى خان الخليل وأن المكتبة الموصوفة فى كلام باتون هى نفس المكتبة الواردة فى الأمر ، وفى الإفادة السالفة الذكر .

ومن المناسب أن تكون هذه المكتبة بخان الخليل ، أى فى داخل القاهرة ، إذ أنها لو ألحقت بالمطبعة فى بولاق لكانت بعيدة عن جمهور المثقفين من رجال الحكومة

(١) من ديوان المدارس إلى حضرات نظار المدارس والمصانع فى عرة شعبان سنة ١٢٦١ هـ ، كشف بأماكن المدارس والمكاتب والمصانع التابعة للديوان بمصر ، دفاتر ديوان المدارس عربى ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٦ ، مكتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١٤ ، ص ٧٦ ، « الفشن » .

المصرية الذين عليهم يتوقف بيع الكتب : ومن المحتمل أن تكون هي نفس دكان مصطفى وأحمد الكتبيين ملتزمي بيع مطبوعات بولاق بخان الخليلي ، رأى محمد على أن يستولى عليه ويضمه للبري لتعذر الاتفاق معهما على "العمولة" أو لرغبتهما في توكه والتنازل عن الالتزام ، أو لغير ذلك من الأسباب .

أما وصف هذه المكتبة فليس عندنا ما يدل عليه إلا الوصف السابق في النص المقتبس من كلام الكاتب "باتون" وتبعاً له كانت مكاناً متسعاً دامعروض جديد على الطراز الأوربي . وهذا يظهرنا على أن هذه المكتبة كانت أنيقة جميلة . ويؤكد لنا ذلك رغبة الحكومة في تعليق ساعة دقاقة بها لولا أن الباشا رفض ذلك لاعتزاهم تعليق تلك الساعة في مسجده بالقلعة عندما يتم بناؤه كما ورد في الأمر السابق . ولعل أناقتها كانت من وسائل اجتذاب هواة الكتب إليها .

وبالرغم من هذا كله فإن المكان لم يجتذب المشتريين للكتب فقل توزيعها فيه وكسدت المطبوعات وتكدست في المكتبة ، وكان لازماً أن تبحث الحكومة عن وسيلة جديدة لترويج حركة بيع الكتب ، فشككة بيع الكتب مشكلة قديمة قدم فن الطباعة نفسه وما زالت . ولذا قُدر ديوان المدارس في سنة ١٨٣٩ اتخاذ نظام التقيسيط فسمح لمن يرغب من موظفي الحكومة أن يحصلوا على ما يريدون شراءه من الكتب بدون دفع ثمنه بعد تقديم ضامن لهم ، على أن يخصم الثمن من مرتباتهم على أنجم . فصدر الأمر الآتي :

« لا شك أن مطبعة بولاق ومكتبتها هما من مشروعات الجناح العالي الخديوي العميحة النفع والفائدة . غير أن النظام المتبع الآن بالمكتبة يقضى بأن يدفع الناس أثمان الكتب التي يشترونها فوراً دون أية تسهيلات ، ومن أجل ذلك قل الإقبال على شراء الكتب وظلت المطبعة في نفس الوقت تغذى المكتبة بمختلف المطبوعات حتى كثرت الكتب وتراكمت بالمكتبة إلى حدٍّ حمل الجهات المختصة على التفكير في إيجاد الطرق المؤدية إلى تحييب الناس في اقتناء الكتب ومطالعتها حتى يكثر إقبال الجمهور على شرائها فتكون الفائدة مزدوجة . ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية تقرر أن يسمح لموظفي الحكومة الذين يريدون شراء طائفة من الكتب بتسديد أثمانها . فإذا ما قدموا الضامن تحصلوا بواسطة ديوان المدارس على الكتب المطلوبة ، ومن ثم تعمد الجهات المختصة

إلى استقطاع أثمانها من رواتبهم . ومن أجل إحاطة الجميع بذلك قد كتب إلى مختلف دواوين الحكومة في هذا الموضوع حتى يوضع عند الحاجة موضع التنفيذ (١) .

كانت الكتبخانة تابعة لديوان المدارس كمصاحبة مستقلة ، ولم تكن تابعة للطبعة ولا خاضعة لإدارتها . ففي ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ (١٠ مايو سنة ١٨٣٩) أصدر ديوان المدارس قائمة بفروع الديوان ذكرت فيه الكتبخانة كمصاحبة مستقلة (٢) . وفي ١٠ شعبان سنة ١٢٦١ (٤ أغسطس سنة ١٨٤٥) أرسل الديوان الإفادة السالفة الذكر إلى نظار المدارس والمصالح يخبرهم فيها بأماكن المصالح التابعة للديوان ، وفي هذه الإفادة وردت الكتبخانة على أنها مصاحبة مستقلة (٣) . على أنها كانت دائماً تذكر بعد المطبعة مباشرة لعلاقة كل منهما بالأخرى .

أما علاقة هذه المكتبة بالمطبعة فلم تكن علاقة مباشرة بل كانت دائماً عن طريق ديوان المدارس . المطبعة تطبع الكتاب ثم ترسل نسيجه بنسأ على أمر من الديوان إلى الكتبخانة ، وهذه تقوم بتوزيعها على الراغبين في اقتنائها أو من ترى الحكومة صرفها لهم . يتضح هذا من وثيقة كالتالية وهي خطاب من ديوان المدارس إلى مدرسة الطب البشرى :

« جرى الآن طبع كتاب أعمار الحيوانات ثم يسلم إلى الكتبخانة ومنها يصرف اللازم لتلاميذ المدرسة (٤) » .

(١) من المعية إلى أحمد باشا حاكم دار السودان في ١٢ صفر سنة ١٢٥٥ (٢٧ أبريل سنة ١٨٣٩)
دقاتر المعية تركي ، دفتري رقم ٢٢٤ ، وثيقة رقم ٤٧٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) دفتري رقم ٢٠٤٦ مدارس تركي ، بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٢٥٥ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى حضرات نظار المدارس والمصالح في غرة شعبان سنة ١٢٦٢ ، دفتري رقم ٤٢٣ ج ٦ ، مدارس عربي .
مكتبة رقم ٧١٥ ، ص ٢٨١١ ، محفوظات عابدين . انظر أيضاً دفتري رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مكاتبه رقم ١٦٧ ، ص ٨٢٩ . وكذلك دفتري رقم ٤٦ ، ج ٤ ، ص ١٢٢٥ .

(٤) إلى مدرسة الطب البيطري في المحرم سنة ١٢٦١ ، دفتري رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، ص ١٠٦٥ .
محفوظات عابدين .

أو وثيقة أخرى كالتالية وهي خطاب من الديوان إلى الكتبخانة :

« إن بعض الكتب المستجدة بالمصلحة من المطبعة : كتاب تربية الأطفال سر
النسخة العربية أو التركية ٦ قروش ، وكتاب تشخيص الأمراض ثمنه ٢٨ قرشا ، وكلما
استجد ورود كتب اعرضوا عنها إلى الديوان ^(١) » .

ومتى وصلت نسخ الكتاب إلى الكتبخانة حفظت هناك إلى أن يحدد لها ديوان
المدارس ثمنا ويخطر به المكتبة فتبدأ ببيعها للجمهور بالثمن المحدد، أو تصرفه إلى المدارس
والهيئات والدواوين بناء على أمر من الديوان . فمثلا في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١
(١٧ مارس سنة ١٨٤٥) يكتب الديوان إلى المكتبة يطلب إليها صرف أربع وستين
نسخة من كتاب تحفة وهي إلى مدرسة السواري ^(٢) . وفي ٢٥ ربيع الأول (٣ أبريل) من
نفس السنة يصدر الديوان أمرا آخر إلى المكتبة بصرف تسع نسخ من كتاب رسالة الهندسة
لتلاميذ مكتب بوش ^(٣) وفي ٢ جمادى الثانية (٧ يونيه) من نفس السنة يصدر أمر الديوان
إلى المكتبة بصرف عشرين نسخة من كتاب علم النبات لتلاميذ مدرسة الطب البشرية ^(٤)
وفي نفس الشهر يصدر أمر آخر بصرف الجزئين الثاني والثالث من كتاب الكيمياء « إلى
أجزاء بمديرية البحيرة على أن يخصم ثمنهما من استحقاقه ^(٥) » . وفي ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١
صدر أمر بصرف ستة وعشرين نسخة من كتاب « جيولوجيا » لتلاميذ الفرقة الثانية

(١) إلى الكتبخانة في ١٨ صفر سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، ص ٢٠٦٠ ،
محفوظات عابدين .

(٢) إلى الكتبخانة الخديوية في ٨ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربي ،
مكتبة رقم ١٣٤ ، ص ٣٠٣٠ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى الكتبخانة في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١١ ، ج ٤ ، مدارس عربي ، مكتبة
رقم ١٥٦ ، ص ٣٠٩٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة في ٢ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربي ، مكتبة
رقم ٢٠٩ ، ص ٢٣٧٧ .

(٥) إلى الكتبخانة في ٥ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربي ،
ص ٢٣٧٥ ، محفوظات عابدين .

بمدرسة المهندسخانة^(١) . وفي غرة صفر سنة ١٢٦٢ (٢٨ يناير سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى الكتبخانة يقول :

« ان كتاب قانون الصحة وكتاب عمر الحيوان جارى طبعها بالمطبعة وعند انتهاء تصرف منها لمدرسة الطب البيطرى^(٢) » .

فإذا نفدت نسخ كتاب من المكتبة أخطرت الديوان بذلك فيصدر أمره إلى المطبعة بارساله إليها إن وجد أو بإعادة طبعه إن لم يكن موجودا بها . فمثلا في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ (٢١ يناير سنة ١٨٤٦) يكتب الديوان إلى المطبعة :

« طلب ناظر مدرسة الألسن صرف كتب لازمة لتعليم التلامذة إدارة الزراعة فصرفت من الكتبخانة ما عدا كتاب المساحة ترجمة السيد افندى عمارة لعدم وجوده بالكتبخانة^(٣) » .

وفي ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٤٦) كتب ديوان المدارس إلى المعينة الخديوية يطلب « الإذن بطبع ألف نسخة من كتاب علم حال لأن نسخه نفدت من الكتبخانة الخديوية وهو لازم إلى تلامذة المدارس ومرغوب عند الأهالي^(٤) » .

وقد يلجأ الديوان إلى شراء الكتب المطلوبة من باعة الكتب إذا لم توجد في مكتبة الحكومة ففي ٢ ذى الحجة سنة ١٢٦٢ (٢١ نوفمبر سنة ١٨٤٦) :

« طلب المكتب العالى كتباً من الكتبخانة فلم توجد بها فأوصى الديوان بشراؤها من تاجر وجدت بطرفه وهى بند عطار بسبعة قروش وكلستان السعدى بثلاثة وعشرين

(١) إلى الكتبخانة في ٢٠ رمضان سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ١٤ ، ص ٢١٦ ، محفوظات عليدين .

(٢) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥٣ ، ص ٧٣٧ .

(٣) من ديوان المدارس إلى المطبعة العامة في ٢٣ محرم سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٤٢٥ ، ص ٧٧٥ .

(٤) من ديوان المدارس إلى المعينة الخديوية في ٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦٢ ، دفتر رقم ٢٣ ، ج ٤ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٥٧ ، ص ١٣٨٤ .

قرشا وشرح بروى بعشرين قرشا ، أما تحفة وهي فقير موجودة بالمرّة وسيوصى بطبع ألف نسخة منه (١) .

وكان ديوان المدارس يحدد ثمن كل كتاب ويخطر المطبعة به . فكتاب عملية الجراحة جزء ثان يباع بمبلغ خمسة وثلاثين قرشا إذا كان مجلدا يجلد سحنيان وبمبلغ أربعة وثلاثين قرشا ونصف قرش إذا كان مجلدا يجلد حور (٢) . وفي دفاتر ديوان المدارس مئات الأوامر من هذا النوع . وكان الثمن يتغير على حسب طلب الكتاب والكمية الموجودة منه في المكتبة فكتاب دلائل الخيرات صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وعشرين قرشا مع أن ثمنه كان واحدا وثمانين قرشا وإحدى عشر فضة (٣) وكتاب التحليل في علم الكيمياء صدر أمر ببيعه بسعر خمسة وثلاثين قرشا للنسخة مع أن ثمنها الأصلي كان ثلاثين قرشا وثلاث فضات (٤) .

وكان الديوان يرسل تعليماته إلى الكتبخانة في كل الأمور كأن يطالبها بأنه « عند الصرف يحرى تصريف الكتب المستعملة أولا بأول قبل الكتب الجديدة (٥) » . أو بأن الكتب التي تقع في أكثر من جزء يجب أن تباع جميع أجزاء الكتاب الواحد فلا يباع أحد الأجزاء بمفرده ككتاب علم الرياضة مثلا فقد أوجب الديوان أن تباع أجزاءه الثلاثة دفعة واحدة (٦) .

(١) من ديوان المدارس إلى الديوان الخديوي ، دقر رقم ٤٥ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، مكتبة ١٧٧ ص ٨٢٨

(٢) من الديوان إلى الكتبخانة الخديوية في ١١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دقر رقم ١٢ ، ج ٥ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٢٢٠ ، ص ٢٤٤٨

(٣) من الديوان إلى الكتبخانة في ١٢ رجب سنة ١٢٦١ ، دقر رقم ١٣ ، ج ٦ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٢٤٣ ، ص ٢٧٣٨ ، محفوظات عابدين .

(٤) إلى الكتبخانة في ٣ شعبان سنة ١٢٦١ ، نفس الدقر السابق ، مكتبة رقم ٥٥٢ ، ص ٢٧٩٤

(٥) إلى الكتبخانة في غرة صفر سنة ١٢٦١ ، دقر رقم ١٠ ، ج ٣ ، مدارس عربي ، ص ٢٠١٦

(٦) إلى الكتبخانة في ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ ، دقر رقم ٢٦ ، ج ١ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ٢

كما وضع الديوان القواعد التي تتبع في تحصيل أثمان الكتب :

« فالكتب الجارى صرفها لتعليم التلامذة يجرى خصم أثمانها بالأبعادية^(١) وقت الصرف طبق الأمر الصادر... أما إن هلك كتاب منهم من أحد التلامذة واستلزم الحال بصرف بدله إليه فالبدل الذى يصرف يجرى خصم ثمنه من استحقاقه. وكذا إن كان أحد التلامذة يعدم أحد الكتب من عدم المحافظة يجرى خصم ثمنه من استحقاقه ويصرف له بدله. وأما إن استغنى الحال عن الكتب جميعها للتلامذة وصرف بدلهم لداعى استجداد دروس خلاف الموجود بهذه الكتب ، فيصير جمع الكتب المستغنى الحال عنها وسبق خصم ثمنها بالأبعادية ويعطى للتلامذة المستجدة التي تحتاج لها إن كانت قابلة للاستعمال وإن كان لا لزوم لها بالكلية يصير توزيعها بالثمن لجهات الاقتضاء^(٢) » .

وكانت الكتبخانة تنفذ تعليمات الديوان فيما يتبع مع المؤلفين والمترجمين من حيث حقهم في كتبهم التي تطبع بالمطبعة . وقد كانت تعليمات الديوان تقضى « بأن كل من ترجم كتاباً من الفرنسية إلى العربية وطبع يهدى إليه خمس نسخ منه^(٣) » . ومن أمثلة ذلك أن المكتبة أرسلت إلى أحمد افندى الرشيدى المعلم بمدرسة الطب البشرى خمس نسخ من كتابه « علم أمراض النساء والأطفال » الذى طبع في جزئين بالمطبعة .

وليس من شك في أن هذه المكتبة ظلت طوال عصر محمد على معرضا لمطبوعات بولاق وإن كنا لم نعثر على ذكر لها في عهد كل من عباس الأول وسعيد . وبالرغم من ذلك فإنه يمكننا أن نقول إنها تبعت مطبعة بولاق في ازدهارها واضمحلالها . فمن غير المعقول أنها كانت حافلة بالكتب في عهد عباس الأول كما كانت حافلة بها في عهد محمد على . ومن غير المعقول أيضا أنها ظلت مفتوحة في أواخر عهد سعيد عندما ألغيت المطبعة قبيل الإنعام بها على عبد الرحمن رشدى .

(١) أى على نفقة الحكومة .

(٢) دقتر رقم ٣ ، ج ٣ ، مدارس عربى ، ص ٩٢١ ، محفوظات عابدين .

(٣) إلى الكتبخانة في ٦ ذى الحجة سنة ١٢٦١ ، دقتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربى ، مكتبة رقم ٣٦ ص ٦٤٢ ، محفوظات عابدين .

أما في عهد إسماعيل فالأوراق الرسمية تثبت وجود هذه المكتبة وإن كانت لا تنحصر عن مكانها، وعما إذا كانت في نفس مكانها الأول بخان الخليلي أُنقلت إلى مكان آخر. فدفاتر استحقاقات مطبعة بولاق في عهد الدائرة السنية كلها تثبت وجود هذه المكتبة الملحقة بمطبعة بولاق، فهي تذكر سنة بعد أخرى خبر تعيين موظف خاص منوط بهذه المكتبة، لمباشرة بيع ما يصدر عن المطبعة من الكتب.

ثم ينقطع ذكر هذا الموظف في دفاتر المطبعة بعد استحالتها إلى الحكومة ابتداء من سنة ١٨٨٠ ميلادية. ولا غرابة في ذلك فقد نظمت الحكومة المصرية بعد هذا التاريخ على أسس حديثة، وقد يكون بيع مطبوعات المطبعة أُحيل على ديوان من دواوين الحكومة التي استحدثت في ذلك العهد.

الكاغذخانة

كانت مطبعة بولاق منذ أنشئت تستورد ما تحتاجه من الورق من أوروبا وعلى الأخص من المدن الإيطالية — البندقية وجنوه وليثورن — وليس من شك في أن شراء الورق من الخارج كان يكلف الميزانية المصرية كثيرا من الأموال نظرا لغلاء الورق مضافا إليه أجور النقل. وكان محمد علي باشا يميل دائما إلى الاقتصاد في النفقات والتوفير في أثمان المشتريات ولذا كان يعمل ما وسعه جهده على الاستغناء بما تنتجه مصر عما يرد من الخارج، وكان دائما يفرح بأن شيئا من الأشياء أو مادة من المواد صنعت في مصر وبطل استيرادها من أوروبا.

ولذا كان من طبيعة الأشياء أن يفكر محمد علي في استحداث صناعة الورق في مصر حتى يستغنى بانتاجها عن شراء الورق لمطبعة بولاق من فرنسا وإيطاليا. ولذلك أنشأ مصنع الورق أو الكاغذخانة كما كانت تسمى (١).

(١) « كاغذ » بالتركية معناها الورق، والكاغذخانة مكان صنع الورق.

ولقد دلنا البحث إلى عدد من الوثائق التي تؤرخ إنشاء هذا المصنع على وجه التحديد وتدل أقدم وثيقة عثرنا عليها على أن البدء في إنشاء مصنع الورق يرجع إلى يوم الأحد ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ (٢٢ مايو سنة ١٨٣١). ففي هذا اليوم أصدر الباشا إذنا بالسماح لشركة بحرق الطوب والجير اللازمة لتشييد هذا المصنع وإليك ترجمة الإذن :

« صرحنا إلى حامله ومن معه من الشركاء بحرق الطوب والجير اللازمة لفابريكة الورق المزمع إنشاؤها وإيجادها بمعرفةهم وبعدم التعرض اليهم في ذلك ^(١) » .

هذا هو تاريخ البدء في إعداد المواد اللازمة لمصنع الورق ففيه بدأ حرق اللبن وتحويله إلى آجر وحرق الحجر الجيري وتحويله إلى جير استعدادا للبناء . ومع ذلك فهناك وثيقة أخرى تثبت أن التفكير في إنشاء هذا المصنع كان قد بدأ قبل هذا التاريخ بسنوات . ففي ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٣٢ أى بعد البدء في إعداد مواد البناء بأكثر من عام يصل من أوروبا يوسف افندى عضو بعثة محمد علي بعد أن تعلم صناعة الورق . وقد أصدر محمد علي باشا أمرا بترجمته :

« إن المدعو يوسف افندى الذي كان قد ذهب إلى أوروبا لتعلم صناعة الورق قد عاد بعد أن تعلم هذه الصناعة ولكنه لم يستطع أن يحضر معه الآلات والأدوات الخاصة بهذه الصناعة فإلى أن يؤتى بها وحيث إنه يجيد الترجمة يعهد إليه ترجمة الكتب الخارجة للترجمة وفي حال عدم وجود هذه الكتب يلحق بالترجمين لمعاونتهم ^(٢) » .

ويوسف افندى هذا الذي عاد بعد أن تعلم صناعة الورق وأتقن اللغة الفرنسية في سنة ١٨٣٢ هو نفس يوسف العيادى الذى أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ للدراسة العلوم الكيميائية ، ويظهر أنه اختص في صناعة الورق . وعلى ذلك يكون التفكير في إقامة الكاغدخانة سابقا لتاريخ الأمر بحرق الطوب والجير بسنوات ، وهو يرجع إما إلى سنة ١٨٢٦ أو إلى التاريخ الذى تقرّر فيه أن يتحوّل يوسف العيادى من دراسة العلوم الكيماوية عامة إلى دراسة صناعة الورق خاصة ، وهو تاريخ ليس معروفا .

(١) بيوردلى من محمد علي باشا في ١٠ ذى الحجة سنة ١٢٤٦ هـ ، كراسات ملخصات الأوامر العلية ،

كراسة رقم ١٤ ، ص ٢٧٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من محمد علي باشا إلى حبيب افندى في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ ، دفتر رقم ٥٠ ، دفتارالمعية

التركية ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص ١٢ ، محفوظات عابدين .

مر ستان ونصف سنة بعد صدور الإذن بحرق الطوب والجير دون أن تبدأ عملية البناء ، ولا ندرى إن كانت هذه العملية قد استغرقت كل هذه المدة ، أو أن بعضها قد ضاع بلا عمل . وفي ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) يوقع العقد بين الحكومة وبين بعض المقاولين على إقامة بناء المصنع . وأمر توقيع هذا العقد لا يبين إن كانت عملية البناء مستقلة عن عملية حرق الطوب والجير السابقة تمت على يد مقاولين جدد ، أو أنها عملية مستمرة قام بها نفس المقاولين الذين صنعوا الآجر والجير ، أو أن مقاولي صنع الآجر والجير لم يقوموا بالعمل فأحيلت العملية كلها إلى آخرين . وأيا ما كان الأمر فإن الوالى أصدر أمرا إلى حبيب افندى في ٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣ جاء فيه :

« قد وصل داخل كتابكم صورة المقاول المنقذة مع المعلمين الذين سيشتغلون في مصنع الورق الجارى تنظيمه وإنشاؤه ، واطعنا عليها ورأيناها في محلها . وحيث إنه بوجه إشاركم قد اقتضت إرادتنا تحرير المقاول المذكورة وإمضاءها من طرفكم ومن طرف المعلمين المذكورين وإبقاء صورة منها في الديوان لحفظها وإعطاء الصورة الأخرى إلى المعلمين المذكورين فبادروا إلى إجرا بإيجابه ^(١) » .

وبدئ في ذلك التاريخ في عملية بناء الكاغدخانة تحت إشراف المهندس يوسف حكيكان أحد أعضاء بعثة محمد على إلى إنجلترا لتعلم الفنون الهندسية . وبعد سبعة أشهر أى في أول يونيه سنة ١٨٣٤ كان بناء المصنع قد تم ، وبدأت الحكومة تفكر في إعداده بالآلات اللازمة لصناعة الورق . وقد قدم المهندس حكيكان تقريرا قال فيه إن الآلات التى تلزم للمصنع يمكن عملها في مصر ولكن هذا لا يمكن أن يتم في أقل من سنة . وليس غريبا أن تصنع آلات مصنع الورق في مصر إذ لم تكن غير عدد من المراحل التى تستعمل لغلى الخرق أو تقعيها في محاليل الصودا أو الكالور ، ولم تكن هذه الأشياء مما يصعب عمله إذا قيسبت بصناعة الحديد التى أدخلها محمد على في مصر . وكانت الآلات تدار بواسطة المواشى مما لم يكن يخرج عن صناعة السواقى والنوارج والمحاريث التى كانت تصنع في مصر

(١) من الجواب العالى إلى حبيب افندى في ٢٤ رجب سنة ١٢٤٩ (٨ ديسمبر سنة ١٨٣٣) ، محفظة

رقم ٢ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٩٠ ، محفوظات عابدين .

من أقدم العصور . ولكن الوالى لم يشأ أن ينتظر مائة السنة قبل أن يبدأ عمل المصنع ،
فيأمر باستيراد الآلات من إيطاليا . ففي ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤)
يصدر إلى خورشيد باشا وكيل الجهادية أمرا يقول فيه :

« علم مما تقرّر من حكايان مهندس فابريكة الورق التى صار لإنشاؤها حديثا أنه يلزم
لعمل المهمات والآلات التى تلزم للفا بريكة هنا مدة مستطيلة نحو السنة ، وعليه يشير
بأنه إن أمكن عمل ذلك فى عهد قريب فيها وإلا يتحرر كشف بيان ما يلزم بمعرفة
المهندس المذكور وتقديمه لطرفنا لمداركتها من إيطاليا كما سبق استحضارها منها (١) .

و بعد ثلاثة أشهر أى فى أول سبتمبر سنة ١٨٣٤ تكون الآلات قد أعدت وركبت
مكانها وبدأ العمل فى الكاغدخانة . وليس فيما عثرنا عليه من الوثائق ما ينبئ أن كانت
هذه الآلات قد عملت فى مصر أو استحضرت من إيطاليا ، وإن كانت سرعة إحضارها
وإعدادها للعمل تدل على أنها إنما استوردت من إيطاليا ، إذ أن صنعها فى مصر لم يكن
يستغرق أقل من سنة كما قرّر المهندس حكايان . وفى هذه الأثناء أيضا يكون قد عين
للمصنع ناظر لإدارته . وتصل نماذج الورق الذى أنتجته الكاغدخانة إلى محمد على باشا
مع تقرير عن إهمال أول ناظر لها — ولم يتيسر لنا معرفة اسمه — فيصدر أمرا إلى حبيب
أفندى فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ هـ (أول سبتمبر سنة ١٨٤٣) يقول فيه :

« قد وصل عدد من الأوراق المصنوعة فى مصنع الورق والمعروضة علينا هذه المرة
فاطلعنا عليها . إنما قد علمت من ترجماننا الخواجة بونفور بأن ناظر المصنع المذكور
يظهر إهمالا فى الخدمات الموكولة إلى عهده ، وعلمت أيضا من الكتاب الوارد من
خير الله أفندى بأن هذا الإهمال صحيح . وحيث إن وجود رجل مهمل مثل هذا فى المصنع
المذكور يؤدى إلى عدم نجاح أشغاله ، بناء عليه يلزم عزل الناظر المذكور وتعيين ناظر
بدلاً منه من الكتاب أو من أحد النوات المقتردين لأجل تنظيم أشغال المصنع
المذكور (٢) » .

(١) أمر من محمد على باشا إلى خورشيد باشا فى ٨ صفر سنة ١٢٥٠ (١٦ يونيه سنة ١٨٣٤) ، دفتر
رقم ٢٩ ، معية تركية ، وثيقة رقم ٧١٧ ، محفوظات عابدين .

(٢) من الكتاب العالى إلى حبيب أفندى فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ (أول سبتمبر سنة ١٨٣٤) ، محفظة
رقم ٢ ، ديوان خديوى تركيا ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، محفوظات عابدين .

ولم نعث على وثائق نستطيع أن نعلم منها ماذا تم في أمر نظارة الكاغدخانة وإن كان من المحقق أن ناظرها الأول قد فصل ، ولكنا لا نعرف من الذى عين بدلا منه . على أن فترة الإنتاج بدأت بعد ذلك بثمانية عشر يوما ففي ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ نعث على وثيقة نص فيها على أنه صار البدء في تشغيل فابريكة الورق ، وبذلك ينتهى دور الإنشاء والتجريب . ولما بدأ الإنتاج كان المصنع في حاجة الى المواد الخام التي يصنع منها الورق فاصدر محمد علي أمرا إلى وحدات الجيش المصرى بأن تجمع الملابس البالية وترسلها إلى الكاغدخانة لتحويل في آلاتها إلى ورق . بدأت هذه العملية في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤ حين أصدر الوالى أمرا الى ناظر الجهادية يقول فيه :

« بما أنه صار البدء في تشغيل فابريكة الورق التي تم إنشاؤها وأن هذا الصنف يشتغلونه من الملابس الكهنه وما يشابهها فنشير بالتحرير من الجهادية الى سائر الآليات والأرط بارسال الملابس المرتجعة الى ديوان الجهادية أولا بأول و بورودها ترسل الى فابريكة الورق أولى من بيعها وإتلافها بالبقاء فضلا عما في ذلك من الفائدة في كثرة تشغيل الورق (١) » .

لم يكن مصنع الورق في بولاق وإنما كان في الحسينية ، ففي أحد أعداد الوقائع المصرية نجد خبرا خاصا به ذكر في أوله : « إن فبريكة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية (٢) » . ولعل عدم وجود فراغ من الأرض هو الذى جعل حكومة محمد علي تقيم الكاغدخانة في حي آخر غير بولاق الحى الصناعى لمدينة القاهرة .

لم يمض عام واحد وبضعة أشهر على إنشاء المصنع حتى يظهر محمد علي عدم ارتياحه لإنتاجه ويبدى رغبته في إصلاحه والعمل على تحسين آلاته حتى يستطيع المصنع أن ينتج من الورق القدر الذى يحقق آماله ويكفى حاجة المطبعة والحكومة . وعرض الأمر على مجلس ملكية فأحال الأمر إلى لجنة مكونة من جاكي أحد الكياويين بمصنع الشيت ويوسف

(١) أمر من محمد علي باشا إلى ناظر الجهادية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٥٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٨٣٤) ،

دقر رقم ٤٩ مية تركى ، وثيقة رقم ٦١١ ، محفوظات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ٧٥ الصادر في يوم الاثنين ١٣ شمان سنة ١٢٦٣ (٢٥ يولي

سنة ١٨٤٧ م) ، ص ١

العبادى الذى درس العلوم الكيائية فى فرنسا لتقديم تقرير عما يلزم لتجديد آلات المصنع وتحسين حالة الإنتاج به . وقد درس الرجلان المشكلة وقدمتا تقريرا طلبا فيه بعض المراحل والبراميل ومكبس مياه ، وقدمتا اقتراحات بكيفية الإكثار من الخرق التى ترد الى المصنع . وتعهدا اذا تم تنفيذ ما جاء فى تقريرهما أن يديرا المصنع بما يحقق رغبة الوالى . وقد عثنا على خلاصة للمداولات مجلس ملكية فى جلسته التى عقدت فى ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، وكذلك على القرارات التى اتخذها المجلس ، وهذه صورته :

« عليا اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداولة بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله ، وحصل التعهد من الخواجة جاكى كياجى البصمة خانة بالتشغيل وطلب قزانات و براميل ومكبس مياه لأجل تطيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد منه يوسف العبادى ^(١) المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى توريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانة كما يلي :

(١) « أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أرباع المحروسة ومشايخ الأتقان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتان أو البفتة الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات ويخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة . وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة . والحاصل كلما جاز فعله بفعله (الضمير هنا عائد على مأمور أشغال المحروسة) ويبذل الهمة فى تكثير قطع الخرق والكهنة سواء كانت من بفتة أو من كتان وإرسالهم إلى الكاغدخانة من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم) .

(١) ذكر اسمه فى الوثيقة التى نقلنا صورتها العبادى بالياء المفردة وهذا تحريف وصوابه العبادى بالياء المتشابه تميزا له عن شخص آخر اسمه يوسف العبادى بكسر العين والدال أرسل فى أول يناير سنة ١٨٣٠ إلى إنجلترا ضمن عشرين تلميذا ليدرس العلوم البحرية وعاد فى ٥ يناير سنة ١٨٣٦ وألحق بالدوتة المصرية . أما يوسف العبادى المقصود فى الوثيقة فقد أرسل إلى فرنسا ضمن بعثة سنة ١٨٢٦ ليتعلم العلوم الكيائية ، وعاد فى أكتوبر سنة ١٨٣٢ وألحق بمصنع الورق وكان راتبه الشهري مائة قرش . راجع دفتر رقم ٥٠ ، معية تركيا ، ص ١٢ ، بحقوقات عابدين .

(٢) « أن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد فيها من التنف المشاق النضيصة التي لم تغمس في زيت ولا في دهونات مع الأشياء المماثلة لها الحالية عن اللزوم وقصاصة الورق التي تتحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانة .

(٣) « كذا قصاصة الخيطان الرفيعة التي تطلع من دواليب التشغيل بالفاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكياس وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر ويرسل إلى فاوريقة الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم الفيات المقررة .

(٤) « يتخزر إشعارات بذلك لنظارة العموم والفروع من طرف حضرة محمود أفندى المقتش حتى كلما ينشأ من قصاصة الورق سواء إن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التي تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التي تصلح لأشغال الكاغدخانة بل توضع في محل وعندما تبلغ الكم قنطار ترسل لفابريقة الورق يؤخذ رجعهم .

(٥) « يكتب للترسانات أيضا بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التي بالترسانات ترسل أيضا إلى الكاغدخانة .

(٦) « يشعر بذلك كل من حضرات المسمى اليهم وحضرة الأفندى مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شورى جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط والإسكندرية » أ هـ (١) .

وقد تقتر عمل المراحل ومكبس المياه — التي طابها جاكى الكياوى الذى تعهد بإصلاح مصنع الورق على ما سبق — فى مصانع المهمات الحربية بمصر . ومضت سنة

(١) خلاصة جلسة مجلس ملكية فى ١٥ شوال سنة ١٢٥١ (٣ فبراير سنة ١٨٣٦) ، رقم ٨٦ تركى ، دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٧ محفوظات تالين .

ونصف سنة دون أن يتم عملها فيصدر الباشا أمرا إلى وكيل الجهادية في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٥٣ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧) بالإسراع في إتمامها ترجمته :

« آلات الكاغدخانة الجارى تشغيلها بالمهمات الحربية يلزم إتمامها وإرسالها إليها سريعا حيث جارى الاهتمام فى مسألة الكاغدخانة هذه من مدة ولا كان يتيسر إتمام لوازماتها حسب الغرض فينبغى المبادرة فى إتمامها (١) » .

وبعد هذا الأمر أى بعد يولييه سنة ١٨٣٧ لا نعث على أى ورقة رسمية أو غير رسمية تصور لنا ما آلت إليه حال مصنع الورق إلى أواخر سنة ١٨٤٠ ، أى أننا نفتقد تاريخ الكاغدخانة لمدة ثلاث سنوات فلا ندرى إن كانت هذه الآلات عملت وركبت وأحدثت أثرا فى حياة المصنع أو لم تصنع ولم تتركب وبقى المصنع معطلا أو عاملا بدرجة تشبه التعطيل .

وفى سنة ١٨٤٠ نجد أنفسنا أمام فكرتين متناقضتين . الفكرة الأولى مصدرها كلوت بك فقد أفرد فصلا خاصا فى كتابه "نظرة عامة فى أحوال مصر" للصناعات المصرية تناولها بالتفصيل والإسهاب وقسمها فيه إلى قسمين : الصناعات العليا كصناعة الأقمشة والحديد ، والصناعات الدنيا كسقاية الماء (٢) . ولكنه لم يذكر فى هذا الفصل المطول والبيان الوافى أى خبر عن صناعة الورق ولا أى ذكر للكاغدخانة مع تعرضه لكافة أنواع الصناعات حتى الأقل أهمية منها كصناعة المنزف والزجاج والصباغة والحدادة وسقاية الماء . والفكرة الثانية مصدرها ورقة رسمية هى منشور عام من ديوان ملكية لمديرى الأقاليم بتاريخ ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠ م) صورته كما يلى :

« ورد لنا إفادة من ناظر مبيع البصمة خانات تاريخه رجب ٥٦ نمرة ٦٤٣ محرره على إفادة ناظر الكاغدخانة ما بها يروم المخاطبة إلى حضرات مديرين قبلى وبحرى لكي يصير التنبيه

(١) أمر من محمد علي باشا إلى وكيل الجهادية فى ١٤ ربيع آخر سنة ٢٥٢ (١٨ يولييه سنة ١٨٣٧)

دفاتر قيد الأوامر التركية ، دفتر رقم ٢٩٤ ، محفوظات هابدين .

(٢) Clot Bey, Aperçu General sur L'Égypte. 1840, Tome II, Chap IX. (٢)

من طرفهم على نظار الفاور يقات والمبايض والمصالح بأن كلما كان موجود عندهم من الأقمشة والكهنة يقدموا إرساله إلى مصلحة الكاغدخانة حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه ولا يؤخروا إرسال شيء من ذلك فبناء عليه لزم تحريره لكي بوصوله تنبهوا على نظار فاور يقات ومصالح ومبايض مديريتكم بأن يرسلوا كامل ما كان عندهم من ذلك إلى المصلحة المذكورة ويعطا بثمنه رجوع كالأصول^(١) .

فتبعاً لكلام كلوت بك يكون مصنع الورق قد عطل وبطل العمل به وقت تأليف الكتاب ونشره والكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ ، والاملا أغفله في تعداد المصانع والصناعات على أهمية صناعة الورق وجدتها في مصر وعلى استيعاب الفصل وتطويله . وتبعاً لنص المنشور السابق يكون مصنع الورق مستمر الحركة موصول العمل دائم الإنتاج كما ذكر فيه صراحة ونحن أمام هذا التعارض لا يسعنا إلا الأخذ بالوثيقة الرسمية .

على أننا لو أضفنا المصدرين أحدهما إلى آخر — إغفال كلوت بك ونص المنشور — لأمكننا أن نجد فيهما مجتمعين حقيقة لا نفوز بها من كل منهما منفرداً . فمن المحتمل أن يكون مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بين سنتي ١٨٣٧ و ١٨٤٠ هي المدة التي كتب فيها كلوت بك كتابه . فالكتاب مطبوع سنة ١٨٤٠ أي أنه كتب في سنة ١٨٣٨ وسنة ١٨٣٩ وقت أن كان المصنع معطلا . ولم تأت أواخر سنة ١٨٤٠ إلا وكان المصنع قد عاد إلى حياة العمل واحتاج إلى حرق بالية فصدر المنشور السابق . ويؤيد ذلك عبارة وردت في المنشور هي « ... مصلحة الكاغدخانة حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه » فعبارة « حيث داير بها التشغيل وقت تاريخه » هذه تفيد أن « التشغيل » حالة جديدة ، وإلا لما نص عليها في المنشور وأن المصنع قبل « وقت تاريخه » كان معطلا والمنشور يزيد نفى هذه الحالة وإعلان العمل به حتى تجدد الجهات في جميع الحرق وإرسالها . وإذا صح هذا الترجيح فإن مصنع الورق عطل بعد يولييه سنة ١٨٣٧ مائة من الزمن في غضون سنتي ١٩٣٨ و ١٨٣٩ ثم عاد إلى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠ .

والحق أن تاريخ الكاغدخانة يدخل في دور إخفاق مدة عشر سنوات تبدأ من سنة ١٨٣٧ وتنتهي سنة ١٨٤٧ . ففي هذه المدة لا نعث على ورقة رسمية خاصة بها غير

(١) دور عمومي من ديوان إرادات ملكية إلى مديري قبلي وبحري في ١٧ رجب ١٢٥٦ (١٤ سبتمبر ١٨٤٠) « دفتر مجموعته أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة » ص ٨ ، مصلحة الكاغدخانة ، محفوظات غايديني .

المنشور السابق المؤرخ سنة ١٨٤٠ ، وبعده لا تصادف ذكرا للمصنع في الأوراق الرسمية الى سنة ١٨٤٧ .

بعد سنة ١٨٣٧ يعطل المصنع مدة لا تعرف مداها ، ان صح ما ذهبنا اليه ، ثم يعود الى العمل في سبتمبر سنة ١٨٤٠ بدليل المنشور السابق الخاص بطلب الخرق البالية من الجهات وفي سنة ١٨٤١ نجد نصاً مصرياً في كتاب رحلة كتبه سائحان زارا مصر في تلك السنة على أن مصنع الورق قد عطل ووقف العمل به . قال السائحان : «أما صناعة الورق فقد أخفقت وأهملت في هذه الأيام ^(١)» .

وعلى ذلك يمكن أن نأخذ هذا النص دليلاً على أن حياة العمل لم تستمر في المصنع بعد إذ عادت اليه في سنة ١٨٤٠ وأنه سرعان ما عطل في سنة ١٨٤١

ثم تنقطع عنا أخبار الكاغدخانه الى سنة ١٨٤٧ حين يصلدنا خبر عنها منشور في عدد من الوقائع المصرية صدر في ٢٥ يولييه سنة ١٨٤٧ ، هذا نصه :

« لما كانت مصر المحروسة لا تزال تزدهار في الإزدهار والجمالة والحسن والبهاء في أيام ولي النعم ذات الخير الأعم بما أنشئ فيها من الفعريات العديدة والأماكن المزخرفة المشيدة وكانت آخذة في اللطافة والمحسن والظرافة بما هو متزايد فيها من الكمالات المرمية والمحسنات البديعية حصل أن فبرقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية في مصر المحروسة السنية التي تركت أشغالها منذ مدة بسبب إدارتها بالدواب والمواشي المعدة وعدم اجتناء ثمرات شغلها المأمول جلب لها من بلاد أوروبا ما لزم من الآلات التي توافق ما استجد من الأصول بحيث يمكن أن يصنع فيها الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب وأحضر سائر الأدوات اللازمة لذلك مع الأستاذ الماهر فيما هنالك وقد صنعت الآلات والواوور اللازمة لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات ^(٢) .

(١) Codolvene et Bruevery, *L'Egypte et la Nubie*, 1841, Vol. II, P. 131.

(٢) الوقائع المصرية : العدد ٧٥ ، الاثنين ١٣ شعبان ١٢٦٣ (٢٥ يولييه ١٨٤٧) ص ١

وهذا الجزء على اقتضابه يحوى بين أوله وآخره تاريخ الكاغدخانة مدة سبع سنوات ويلقى ضوءا على الفترة المظلمة من تاريخها التى سبق أن حددناها بأنها من سنة ١٨٤١ الى سنة ١٨٤٧

فمنه نعلم أن مصنع الورق قد عطل مدة من الزمن بدليل الإشارة اليه بقوله « التى تركت أشغالها منذ مدة » وفى هذا ما يؤيد كلام السائحين السابق عرضه وعلى ذلك يكون المصنع قد عطل فى سنة ١٨٤١ الى يولييه سنة ١٨٤٧ وهو تاريخ ظهور الخبر المتقدم فى الوقائع . ومنه يؤخذ أيضا سبب تعطيله تلك المدة وهو أنه كان يدار بالدواب والمواشى ومعلوم أن دوران الدواب بطئ وغير منتظم وعلى ذلك فهو لا يصلح لأن تقوم عليه صناعة دقيقة كصناعة الورق . وعلى ذلك لم يتمكن الباشا من اجتناء ثمرات شغلها المأمول . ويؤخذ منه أيضا أن الباشا لم يشأ أن يسلم بإخفاق مصنع الورق للنهاية ولم يمكنه الاستغناء عن إنتاج الورق وصناعته فى مصر ففكر فى إحياء المصنع . وكانت وسيلته فى ذلك أن أعده بالآلات الحديثة التى تدار بالبخار — بدل المواشى — واستحضر تلك الآلات من أوروبا مع مهندسين أوروبيين ليتولوا تركيبها بدليل قوله « مع الأستاذ الماهر فيما هنالك » . وعلى ذلك لم تكن فترة السبع سنوات التى عطل فيها المصنع من سنة ١٨٤١ الى ١٨٤٧ فترة إهمال وتعطيل مطبق . وإنما كانت فترة بحث فى أحواله ووسعى فى إصلاحه وتنفيذ لمشروع ذلك الإصلاح بشراء الآلات اللازمة له من أوروبا حتى أصبح من الممكن أن يصنع فيها « الورق المرغوب على حسب القياس المطلوب » .

أما مكان المصنع بعد هذا الإصلاح فيذهب أمين سامى باشا إلى أن المصنع نقل بعد إصلاحه على النحو المتقدم من الحسينية الى بولاق . وذلك بأنه لخص الخبر المتقدم عن الوقائع المصرية فى كتاب تقويم النيل هكذا : « جاء فى الوقائع المصرية بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٣ هـ أنه استحضر من أوروبا آلة بخارية لإدارة فابريقة الورق التى كانت بالحسينية ونقلت إلى بولاق وصار المأمول ازدياد ما يعمل فيها (١) »

(١) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على باشا ، ج ٢ ص ٥٥٤

و يلاحظ عبارة « التى كانت بالحسينية » ونقلت الى بولاق الواردة فى تلخيص تقويم النيل ليس ذا أصل ولا نظير مطلقا فى نفس الخبر المنشور فى الوقائع والذي عرض بحذفه من قبل . وعدم الدقة واضحة بالمقارنة بين التعميرين .

ونحن اذا رجعنا إلى أصل الخبر المنشور في الوقائع لا نجد أى إشارة لانتقال المصنع إلى بولاق إذ أن ذكر بولاق ورد فيه على هذا النحو :

« وقد صنعت آلات الوابور اللازم لإدارة العمل المذكور في الورشة الكائنة ببولاق المخصصة للعمليات وحصل تركيب تلك الآلات والأدوات » .

أى أن بعض الآلات اللازمة للإصلاح الحديد صنعت في ورشة العمليات الكائنة ببولاق ومما يدل على أن ذكر بولاق قاصر على صنع الآلات قوله « وحصل تركيب تلك الآلات » وهى جملة جديدة لا علاقة لها بسابقتها ، أى أنها لم تركب فى بولاق . . . ومما يؤيد ذلك أيضا ما جاء فى الخبر السابق وهو « أن فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية فى مصر المحروسة السنية » فإذا علمنا أن الخبر لم ينشر فى الوقائع إلا بعد أن حصل تركيب الآلات والأدوات علمنا أنها لو كانت نقلت من الحسينية إلى بولاق لاختلف التعبير ولقيل « التى كانت خارج باب الحسينية » ثم يستأنف الكلام على هذا النحو « جلب لها من بلاد أوربا » .

وعلى ذلك فالضمير فى « لها » عائد على فابريقة الورق الكائنة خارج باب الحسينية وكذلك قوله « بحيث يمكن أن يصنع فيها » فالضمير هنا عائد على مصنع الحسينية أيضا وفى هذا كله دلالة كافية على أن الإصلاح والآلات الجديدة إنما حدثت فى نفس المصنع الأول خارج باب الحسينية .

وهكذا لا يتبقى عصر محمد على إلا وكان مصنع الورق بالحسينية قد أعد أحسن إعداد بالآلات الحديثة التى استحضرت خصيصا من أجله من أوربا وعاد المصنع الى حياة العمل والإنتاج .

وببدأ عهد عباس والمصنع على هذا القدر الصالح من الإعداد ولكننا لا نجد فى كل ما تسنى لنا من المصادر أى ذكر له يمكننا من كتابة شىء عنه فى ذلك العهد إلا أننا نستطيع أن نقدر فى كثير من الاطمئنان أن عباسا طبق على الكاغدخانه مقياسه المشهور « ينفع أو لا ينفع » وأنها دخلت فى عداد ما لا ينفع فأهملت وعظمت ضمن ما عطل من المصانع والمشروعات . وإذا كان المصنع ظل مفتوحا يعمل فى أول عهده فانه مما لا شك

فيه قد عطل في آخره كما يؤخذ من أوراق أخرى خاصة بعهد سعيد سيأتى عرضها بعد قليل . فالثابت فيها أن آلات الكاغدخانة رفعت من أمائها وحفظت في مخازن الحكومة وكانت على هذه الحالة في أول عهد سعيد . وهذا معناه أن تعطيلها ورفعها حدث في عهد عباس . فعلى أى حال يمكننا أن نطمئن الى أن مصنع الورق عطل وبطل العمل به في عهد عباس سواء كان في أوله أو في وسطه أو في آخره .

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة

وكما دخلت المطبعة في دور غريب في عهد سعيد باهدائها الى عبد الرحمن رشدى نجد أن الكاغدخانة أيضا تدخل في دور غريب في عهده باعطائها تعهدا الى عبد الرحيم القناوى أحد الخبازين بالمجروسة . صدر أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر في ١٢ شعبان سنة ١٢٧٣ (١٧ أبريل سنة ١٨٥٦) نصه :

« إن عبد الرحيم القناوى من متعهدين الخباز قد أعرض اليها ملتصقا التعهد بمصلحة الكاغدخانة التي دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابلة إدارتها يدفع سنوى ثلثماية فوائسه شينكوا وكذا يدفع المائة عشرة لجهة الميرى على جميع ما يشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده . وأصحاب مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مينة عن شروط تعهده وهي : شاملة على ثلاثة بنود ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا وأصدرنا أمرنا هذا اليكم ومعه العرض والورقة الممهورة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها بطرفكم اذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجبها أو يلحظ بطرفكم ما يستحسن لتتميمها على الوجه المقصود بما لا يخل بتحيز اجابته في ذلك ويوافق مراد المصلحة يصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم اليه في التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا (١) » أ هـ .

(١) أمر من سعيد باشا الى محافظة مصر في ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) نمرة ١٠٩ ، دقر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ وص ٨ بعنوان مصلحة الكاغدخانة . محفوظات عابدين .

وهذا الأمر يظهرنا على أن عبد الرحيم القناوى من أصحاب الخبايز بالقاهرة رفع لسعيد باشا طلبا يلتمس فيه التعهد بالكاغدخانة على أن يستمر هذا التعهد سبع سنوات ويدفع في نظيره ثلثماية ريالاً في السنة أى ستين جنيهاً مضافاً إلى ذلك ضريبة عيضة تبلغ ١٠٪ مما ينتجه المصنع من الورق . وقد وافق سعيد على هذا الطلب وأرسله إلى المحافظة لتفحص هذه الشروط وتنقحها إن رأت ضرورة لذلك على ألا يكون لها حق رفض طلبه .

وقد ردت المحافظة في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ على الأمر السابق وأرسلت إلى سعيد باشا صورة الشروط والتعاقد التي تم عليها الاتفاق بين المحافظة وعبد الرحيم القناوى وهي تشمل على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة . وما نحن نقترح شروط التعهد هذه كما وافق عليها الوالى في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ م :

” (١) تعهد عبد الرحيم القناوى بمصاحبة الكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى إلى الكاغدخانة ومسحهم وتركيبهم و بانتهاء المدة وتسليم الورشة من عهده لا يكون له مطالبة الميرى بشيء منها مطلقاً وتكون حق الميرى على ألا يصير إجرأ شيء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة .

” (٢) لا يكون الميرى مكلفاً برأس مال له ولا يأخذ شيئاً من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القائمة التي تقدمت إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد الف ومائتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثماية تسعة وعشرون وربع .

” (٣) عند استلام الورشة من عهده إذا فقد شيء من الآلات والحوامات يكون ملزوماً به أو بقيمته .

” (٤) الجنيينة يصير تمين أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه وعند أتمها مدة التعهد يصير تمينها وتعدادها وإذا ظهر عجز في الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقاً أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسلم الجنانين .

” (٥) سائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها اليه بعد عدد أبوابها وشبايكها وأخشابها وعند الإلتها يسلمهم كما استلمهم .

” (٦) الميرى مخير من بعد ستين تمضى بين إبقاء الورشة بعهدته اذا حصلت الثمرة أو نزاعها من يده إذا لم تحصل ثمرة — ويدفع الإيجار عنمدة استتولاه عليها وهو أيضا مخير في تركها إذا لم يحصل له نجاح في إدارتها .

” (٧) وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقدا ودفع كمرك ما يرسل من مشغولها إلى الجواز وغيرها كما يحرى في كرك الورق .

” (٨) والتزم إلى الميرى بدفع ثلثية ريال شينكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها والجنينة سنوى خلاف العشور .

” (٩) الميرى غير مكلف بمساعدته في جلب الشغالة والخدمة التي تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفة برغبتهم ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجارى بين الأهالى (١) .

هذه هي شروط التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوى على تعهده بالكاغدخانة والذي أرسلته محافظة مصر في ٣٠ يونيه سنة ١٨٥٦ للوالى رجااء اعتماده وقد اعتمده بالفعل في ٢٤ يوليه سنة ١٨٥٦ وأرسل إلى المحافظة التعهد الأول والثانى وقائمة المهمات لتبادر بانجاز مقتضاه كما وافق ارادته .

ولحب أن نقف وقفة قصيرة عند هذا التعهد فنقول إنه كان تصرفا نافعا من سعيد . وليس من شك في أن إبقاء الكاغدخانة في يد الحكومة تديرها وتشرف على إنتاجها كان خيرا من أن تُعهد بها شخصا من الأهالى لا يمكنه فقره من إصلاح أمرها وحسن القيام على إنتاجها ولا يحسن العناية بالآلات بحكم أنها ليست مملوكة له . ولذا إذا علمنا أن الحكومة عجزت أو تقاعست عن الإشراف عليها فتعطل بها العمل وأهملت الآلات في مخازن الحكومة ، وتعرضت بذلك للتلف ، فإننا نحمد الله على أن ألهم سعيدا هذا

(١) أمر من سعيد باشا إلى محافظة مصر في ٢٢ ذو القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦ م) فقرة ١٤٩ دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ص ٨ ، محفوفات عابدين .

التصرف فأحيى به صناعة الورق في مصر وخلص الآلات من الصدأ والتلف . ونحن لو نظرنا إلى شروط التعهد وجدناه مما يحفظ أموال الأمة ومتعلقات الدولة من الضياع أو التلف فالمتعهد مسئول عنها جميعا ، هذا إلى أنه يدر على الحكومة مبلغا من المال - ستين جنينا في السنة وقدر من الورق لا يستهان به أو بقيمته نقدا - وفي التعاقد أيضا شرط إنساني يرفع الغبن عن المتعهد من جهة ، وينقذ أموال الدولة مما عساه ينشأ عن عدم اقتدار المتعهد من جهة أخرى . ذلك بأنه نص على أنه بعد ستين يكون للحكومة حق إلغاء التعهد إن لم تظمن إلى نتيجته وللمتعهد أن يتخلى عن المصنع لو حاقت به خسارة من جراء التعهد به .

وقد يكون من الممتع أن نقارن بين تصرف سعيد في الكاغدخانة وتصرفه في مطبعة بولاق . فهو في الأول حفظ أموال الدولة وأحسن القيام عليها بينما هو في الثاني أضاع تلك الأموال وأنعم بما لا يمتلكه على شخص مهما قيل عن خدماته فليست هذه طريقة مقبولة لمكافأته . إلا أنه في كلتا الحالتين أنقذ مؤسستين من مؤسسات أبيه بعد أن كاد إهمال الحكومة في عهده وعهد سلفه أن يقضى عليهما .

على نحو ما سبق تم التعاقد بين الحكومة وبين عبد الرحيم القناوى في ٢٤ يولييه سنة ١٨٥٦ على أن يتعهد بالكاغدخانة مدة ثلاث عشرة سنة على أن يكون له حق تركها للحكومة حق إخراجه من تعهدا بعد ستين إن ظهر لكل منهما ضرر يصيبه من بقاء التعهد . ولكنا لانجد أمرا ولا ورقة رسمية تنص على ما آل إليه التعهد بعد ستين . ولكنا نجد أمرا يلقى بعض الضوء على هذا الموضوع . ففي ٤ يولييه سنة ١٨٥٨ يصدر سعيد باشا أمرا إلى الداخلية يقول فيه :

« إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهده إلى قناوى افندى الزينى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا باتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما

تحسن . ولكون العينات الذى نظروا كانوا منمدة نحو ثمانية شهور فهلّت من وقتها للان تحسن التشغيل عن أول وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنوع هذه الديار إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة . فاقترضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول المزايد والأثمان يبقا يجرى اللازم فى محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا إليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعينات السابق رؤيتهم مرسلين برفقته .

« كينار — إن شروط التعهد لا بد مذكورة فيها شيء مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ منه فبعد التأمل لها يجرى العمل كما فيها (١) » أ ه .

فهذا الأمر يظهرنا على أنه بعد مضى السنتين المقررتين للبت فى شأن تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة استقرّ الرأى على استمراره فى التعهد بها وإن كان ذلك لم ينص عليه صراحة فى الأمر . وذلك بأن الأمر صدر فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ والتعهد كان قد حصل فى ٢٢ القعدة ١٢٧٢ ، أى أن الأمر المتقدم كان بعد التعاقد بسنتين . وهو ينص على أن العمل مستمر بالكاغدخانة والتعهد بها مستمر كذلك بدليل ذكر اسم القناوى فى الأمر ومطالبة الحكومة بشراء ما يلزمها من الورق من المصنع . واو كان عبد الرحيم لم يجد فائدة من إدارة المصنع فتنازل عن التعهد به بعد سنتين على حسب التعاقد ، أو كانت الحكومة لم ترمم من تعهده فألغت ذلك التعهد حسب الشرط السابق ، لما وجدنا أمرا كهذا يكلف الحكومة بشراء أوراقها من المصنع . فهذا الأمر يثبت أنه بعد سنتين وجد عبد الرحيم فائدة مادية من إدارته للكاغدخانة ووجدت الحكومة ثمرة من تعهده بها فاستمر التعهد وامتد إلى آخر الثلاث عشرة سنة المنصوص عليها فى التعاقد السابق .

(١) أمر من سعيد باشا إلى الداخلية فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٧٤ (٤ يولي ١٨٥٨) نمرة ١٣٧ ذكر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ ، محفوظات عابدين .

ومن الأمر السابق أيضا نستطيع أن نستخلص تاريخ الكاغدخانة في مدة تعهد عبد الرحيم الفناوى بها فإنه نعرف أنه بعد ستة عشر شهرا من تاريخ تعهده بها كان قد انتهى من نقل آلات الكاغدخانة التي يبلغ عددها ١٢٣٩ قطعة وزنها ٣٢٩ قنطارا وربع قنطار من مخازن الحكومة، وكان قد بدأ أيضا في صنع الورق، وكان المصنع قد أنتج ورقا قدمه المتعهد على سبيل العينة والنموذج إلى سعيد باشا فأعجبه وأصدر أمره بأن الورق اللازم للحكومة لا بد وأن يتباع من المصنع إذ لا يصح أن يتباع الحكومة الورق من الخارج وفي البلد مصنع ورق منتج يديره مصرى .

وبعد الأمر السابق لانتعز على ورقة رسمية واحدة تلقى ضوءا على حياة هذه الكاغدخانة بل تنقطع أخبارها عنا بتاتا . وعلى ذلك فنحن لا نعرف متى ولا كيف انتهى تعهد عبد الرحيم الفناوى بالكاغدخانة . ونحن لو حسبنا الثلاث عشرة سنة المتماقد عليها بينه وبين الحكومة ابتداء من ٢٤ يولييه ١٨٥٦ لوجدنا أنها تنتهى في ٢٤ يولييه سنة ١٨٦٩ أى أنها تستغرق إلى آخر عهد سعيد وست سنوات من عهد اسماعيل . ترى دل استمر تعهد عبد الرحيم بالكاغدخانة إلى آخر هذه المدة المقررة أى إلى سنة ١٨٦٩ أم هل حدث في أحواله وأحوال الحكومة المصرية ما أبطل التعهد قبل ذلك .

من المحتمل أن يكون تعهد عبد الرحيم قد استمر إلى نهاية مدته المقررة في سنة ١٨٦٩ وقبل أن تنهى كانت الدائرة السنية قد أنشأت مصنعا آخر للورق في سنة ١٨٦٨ كما سيجئ فلم يقو عبد الرحيم على منافسة مصنع الدائرة فتركه للحكومة وأهمل . ولقد أشار حسين بك حنى ناظر المطبعة والكاغدخانة في عهد اسماعيل في مقالته بمناسبة معرض فيينا إلى مصنع الحكومة ، ويؤخذ مما قال إنه كان قد عطل ، فقد ورد في هذه المقالة قوله :

« ولما كان وجود الورق في هذه الأوطان أمرا ضروريا في كل زمان ، اهتم من سلف من ولاية الحكومة وبعض التجار أصحاب القبة بأن ينشئوا بها كاغدخانة ليصنع بها أنواع من الورق ذات متانة . فلم يتيسر لهم حسن إدارتها ولا اتقان مشغولاتها ، فكانت مصنوعات مبدلة وبقيت أدواتها معطلة ، فحمل بعض الناس عدم النجاح على أن يهوا مصر وماءها خاليان عن الصلاح . ومنهم من حملة على قلة معرفة الصناع وعدم

أهليتهم لهذه الأوضاع. ولم تنكشف لكل من الفريقين حقيقة الحال وخابت منهم الآمال فبقيت الحكومة ذات اليد الطائفة من هذه الصناعة محرومة عاطلة. وكل من الحقلين فاسد وصاحبه عن الصواب متقاعد... (١) » .

فيؤخذ من هذا الكلام من رجل معاصر أن مصنع الحكومة الذي تولاه "بعض التجار" يقصد عبد الرحيم القناوى عطل وأهملت آلاته ، وقد وجده كذلك وقت أن أنشأ كاغد خانة الدائرة السنية . ويؤيد هذا المذهب شارل إدموند الذي نشر تأليه عن القسم المصرى بمعرض باريس في سنة ١٨٦٧ ، فقد تكلم عن الصناعات المصرية في فصل من كتابه وأشار إلى مصنع الورق بقوله : «ولقد أغلق حديثا مصنع جيد للورق... وهناك أمل في إحيائه إذ أن مصر تستطيع أن تصنع الورق محليا من الخرق التي تُصدرها الآن بكميات عظيمة (٢)» وبناء على هذا يكون عبد الرحيم القناوى قد تخلى عن الكاغد خانة في سنة ١٨٦٧ فعملت كما يدل كلام شارل إدموند على أن النية كانت معقودة على إحيائها .

كاغد خانة الدائرة السنية

لما آلت مطبعة بولاق إلى الدائرة السنية وزاد نشاطها واتسعت حركة الطباعة بها ، رأى أولو الأمر أن مما يقوى هذا النشاط وجود مصنع للورق يمد بها كانت في حاجة إليه من هذه المادة الأساسية . ثم إن مطبعة بولاق في ذلك العهد كانت مؤسسة تجارية إذ لم تكن تابعة للحكومة بل لدائرة خاصة من أغراضها الربح وتزايد الثروة. ولذلك لم يمض على استيلاء دائرة الأنجال على مطبعة بولاق ثلاث سنوات حتى كان القائمون بأمرها قد أنشأوا مصنعا للورق ملحقا بها . ونشأت هذه الكاغد خانة مستقلة عن كاغد خانة محمد على التي كانت قد آلت على سبيل التعهد إلى عبد الرحيم القناوى ثم أهملت . وكان هذا الاستقلال أمرا طبيعيا إذ أن الكاغد خانة القديمة كانت ملكا للحكومة ولم يكن من الجائر

(١) مقالة حسين بك حشني عن المطبعة والكاغد خانة بمناسبة معرض فيينا ، ص ٢٨ .

(٢) M. Charles Edmond, *L'Égypte à L'Exposition Universelle de 1867*, Paris, 1867, P.250

أن تحول ممتلكات الحكومة إلى دائرة الأنجال . أما المطبعة فقد كانت ملك فرد من الأفراد وهو عبد الرحمن رشدى فاشتريها الدائرة منه بإرادته نظير قدر من المال . ثم إن اسماعيل كان يتطلب الربح فإ كانت تلك الآلات القديمة لتقنعه وإنما أحب أن يحصل على آلات حديثة كأحدث ما تكون آلات مصانع الورق . وعلى ذلك انعقدت نية القائمين بأمر مطبعة بولاق فى ذلك الوقت على إنشاء مصنع جديد للورق .

هكذا نشأت فكرة إنشاء كاغدخانة جديدة خاصة بالدائرة السنية وملحقة بمطبعة بولاق السنية . وهناك أمران يجب أن ننبه إليهما قبل أن نبدأ فى ذكر تاريخ هذه الكاغدخانة الجديدة . الأمر الأول أن هذا المصنع لم يكن تابعا للحكومة فى شئ وإنما كان خاصا بالدائرة السنية فهو إذن مصنع خاص لعلاقة له بالحكومة . فالدائرة هى التى أنشأته وهى التى أنفقت عليه وهى التى أدارته وكان لها أرباحه . الأمر الثانى أن هذه الكاغدخانة وإن كانت قد نشأت مستقلة عن كاغدخانة محمد على باشا التى سبق عرض تاريخها فيما تقدم فإنها لم تكن إلا استمرارا لفكرة صناعة الورق فى مصر وعدم استيراده من الخارج ، أى أنها وليدة فكرة محمد على واستمرارا لسياسته ، فرجال عصر اسماعيل كان أمامهم فكرة وكان أمامهم نموذج .

يقول على باشا مبارك فى سياق ترجمته لحسين باشا حسنى :

« وفى سنة ٨٤ توجه إلى لندرة ثانية فأحضر منها فابريقة الورق التى لم يوجد لها مثيل وأحكم بناءها ببولاق على شاطئ النيل بجوار المطبعة وأتقن آلاتها إتقاناً رائداً وتعب فى تحسين أوضاعها تحسيناً تاماً وكذلك فى إدارتها العجيبة ... حتى جاء منها ورق عجيب الشكل كاد يعطل على ورق أوروبا . وكانت جميع مصاريفها وتكاليفها من ثمن آلاتها وخلافها من ربح المطبعة^(١) » .

ويقول حسين بك حسنى ناظر المطبعة والكاغدخانة :

« لما كانت هذه الصنعة الشريفة (صناعة الورق) من الصنائع البديعة المتينة التى غيها عن العيان وطننا العزيز من قديم الزمان وكان فى إعادة نشرها وإظهار كل من سرها

منفعة عظيمة وفائدة جسيمة صدر أمر الخديوى "إسماعيل باشا" بإنشاء كافدخانة على شاطئ النيل ببولاق . مصر المحمية تحت ظل حضرته الإسماعيلية وأحال على عهدي تديرها وما يقتضيه تخضيرها بكلب الآلات البخارية من البلاد الأجنبية واشترى أدواتها ومباشرة إدارتها فقامت أمره العالى ومرسومه الحالى بالمبادرة بالامتثال وشرعت فى إنشاءها فى الحال مشمرا ساعد الجهد والاجتهاد بحسب ما جلبت عليه من الغيرة والاستعداد ثم توجهت إلى جهة أوربا لجلب الأدوات وتدارك الآلات وكان قد أمرنى سعادته بجولان جهات أوربا لأقع على أحسن موضوع فى هذه الصناعة على غيره قد أربى فيمن سعادته تحصلت على المطلوب وما هو لحنابه مرغوب من الماكينات المحركة المتقنة والآلات الجديدة الاختراع المستحسنة ولما رجعت من تلك الديار بعد كثير من المزاولة والاختبار أتممت صرف الوسع فى إتمام إنشاءها وأكملت بذل المجهود فى تحسين بنائها تكميلا^(١) .

وفى سنة ١٢٨٤هـ (١٨٦٨ م) سافر حسين بك حسنى إلى لندن ليعاين مصانع الورق ، ويشترى الآلات اللازمة لإنشاء مصنع الورق الذى كان قد تقرر إلحاقه بمطبعة بولاق .

أما تاريخ البدء فى بناء الكافدخانة فيؤخذ من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية أنه كان فى شهر هاتور سنة ١٥٨٥ ، إذ ورد فى الجزء الثانى من دفاتر تلك السنة اسم محمود محمد افندى وأمامه تأشير بأنه « كاتب مستجد بعمارة فابريقة الورق » بتاريخ ٩ هاتور ، وكذلك اسم عبد الرحمن افندى فهمى وأشر أمامه بأنه معاون تشييل الأصناف التى تلزم لعمارة فاوريقة الورق ، وكان تعيينه فى غرة كيهك سنة ١٥٨٥ ، وكذلك اسم جناب المستر أندرسن وأشر أمامه بأنه « باشمهندس فاوريقة الورق من ابتداء ١٦ شهر أكتوبر سنة ١٨٦٨ تاريخ خروجه من بلده باذن ناظر المطبعة المؤرخ فى ٢٧ هاتور ١٥٨٥^(٢) » . فإذا قلنا إن البدء فى البناء لا يمكن أن يكون قبل وصول الباشمهندس الذى سيشرف على البناء وهذا

(١) مقاله حسين حسنى بك عن المطبعة والكافدخانة بمناسبة معرض فينا ، ص ٢٩ — ٣٠

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٥٨٥ التوتيه ، الجزء الثانى ، دفر ٤٠٢ ، محفوظات الدائرة السنوية بالقلعه .

لم يصل ولم يعين إلا في ٢٧ هاتور سنة ١٥٨٥ . أمكننا أن نقول إن البدء في بناء المصنع لا يمكن أن يكون قد حصل قبل هذا التاريخ . وعلى ذلك يكون البدء في البناء قد حصل في كيمك سنة ١٥٨٥ القبطية . ويؤيد ذلك أن عبد الرحمن افندى فهمى معاون تشييل وتسليم الأصناف اللازمة لعبارة المصنع كان في تعيينه غرة كيمك . ومعلوم أن تسليم الأصناف اللازمة للعبارة هي أول خطوة في البناء . ولذا نخلص من ذلك بأن مصنع الورق هذا قد بدئ في بنائه في كيمك سنة ١٥٨٥ أى ديسمبر سنة ١٨٦٨ م .

وقد كان البناء بإشراف طائفة من الإنجليز على رأسهم المستر أندرسن الباشمهندس الذى قدم من لندن خصيصاً لهذا الغرض . ومن المرجح أن شركة الإنجليزية بلندن قد تعهدت ببناء المصنع فقد ورد ضمن من عين من الموظفين عند البدء في البناء (غرة كيمك سنة ١٥٨٥) اسم الخواجة يعقوب نخله وأثرأمامه هكذا : «المذكور مترجم انجليزى فاوريقة الورق لترجمة حساباتها ومكاتباتها وتحريراتها التى تتردد من هنا إلى هناك التى هي لوندرة^(١)» . وفى هذا التأشير ما يدل على أن هناك صلة بين بناء المصنع وأناسا فى لندن .

أما مكان المصنع ففى بولاق على ضفة النيل بجوار المطبعة . وكان يفصل بينه وبينها عمارة مدرسة الفنون قديما التى استحالت إلى مخازن البوليس المصرى ثم ضمت إلى المطبعة فى سنة ١٩٤٦ ، وكانت قطعة الأرض التى بنى عليها المصنع تشغلها فابريقة الجوخ منذ أيام محمد على ثم بنى مصنع الورق فى ديسمبر سنة ١٨٦٨ . مكان هذه الفابريقة بعد أن أهملت ضمن ما أهمل من المصانع . وفى هذا المكان الآن ما يعرف باسم ورش "كوك" Cook التى قامت مكان مصنع الورق عندما أهمل هو الآخر فيما بعد .

ابتدأ البناء فى أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ واستمر إلى آخر مارس سنة ١٨٦٩ ، وفى الجزء الثالث من دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ القبطية يرد أسماء موظفين مستجدين فى مصنع الورق مثل تادرس برسوم «لتركيب آلات فابريقة الورق الميكانيكية»

(١) نفس الجزء السابق من دفاتر المطبعة .

وعلى أحمد لنفس المهمة ، والحواجة هندرسن « من أسطوانات تركيب آلات فابريقة الورق » وكلهم عينوا في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٩ ، ثم طائفة أخرى عينت بعد هذا التاريخ بقليل مثل الحواجة بلفور والحواجة هامتون والحواجة أموس « من أسطوانات تركيب آلات فابريقة الورق » وعينوا في ٨ مايو سنة ١٨٦٩ ، والحواجة جون وود واسكندر وود في ١٥ مايو سنة ١٨٦٩ ، والحواجة وتسى « مساعد باشههندس فابريقة الورق » والحواجة روس « من أسطوانات تركيب الآلات بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٨٦٩ » والحواجة لية « من أسطوانات التركيب » أيضا في ٢٩ مايو سنة ١٨٦٩ ^(١) .

فهذا الفوج من الموظفين الانجليز عين خصيصا لتركيب الآلات وعلى ذلك يمكن أن نتخذ تاريخ تعيينهم حدا فاصلا بين الانتهاء من بناء المصنع وبين تركيب آلاته . وعلى ذلك يمكن أن نأخذ أواخر مارس وأوائل أبريل سنة ١٨٦٩ تاريخا لانتهاء عملية البناء وابتداء تركيب الآلات . وبذلك يكون بناء المصنع قد استغرق أربعة أشهر من أول ديسمبر سنة ١٨٦٨ إلى أواخر مارس سنة ١٨٦٩ .

وفي مارس سنة ١٨٦٩ تكون الآلات قد وردت من إنجلترا ويبدأ تركيبها في المصنع على يد طائفة من المهندسين والصناع الانجليز هم الذين وردت أسماؤهم في تلخيصنا السابق لبعض محتويات الجزء الثالث من دفاتر المطبعة لسنة ١٥٨٥ القبطية ويساعدتهم في ذلك بعض المصريين ممن سبقت أسماؤهم في التلخيص السابق أيضا .

ويستمر تركيب الآلات إلى يونيو سنة ١٨٦٩ ، ففي يؤونة ١٥٨٦ ق (يونيو ١٨٦٩ م) يعين عدد من التلاميذ لتعليم صناعة الورق بالمصنع كما يعين عدد آخر من العمال منهم خمسة عشر عاملا قليل إنهم ، يعتبر الغلي بالكاغدخانه ، وعاملان يعتبر الكاور والصوده ، وأربعة عمال يعتبر المغاسل والمدقات ، وأربعة يعتبر البياض ، وغير ذلك من العطشجية والموضيين ومساحي العدد وعمال تقطيع الكهنة وعدد كبير من الميكانيكيين والمهندسين لإدارة الآلات ، ورئيس للونش والطنبة ^(٢) .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٥ الجزء الثالث دقة ٤٠٣ ، محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٦ القبطية دقة ٤٠٩ ، محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة

وتعيين هؤلاء العمال يعين انتهاء عملية تركيب الآلات وابتداء العمل بالمصنع ولذلك يمكن أن نأخذ شهر يونيه سنة ١٨٦٩ تاريخاً لابتداء حياة العمل والإنتاج بالكاغدخانة السنية . ولم يأت أبريل سنة ١٨٧٠ إلا وكانت الكاغدخانة قد انتجت كميات من الورق ، ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ ق (١٨٧٠ م) ورد أن المصنع قد أصدر بعض الورق المصنوع به وأن عهدة بيعه أضيفت إلى متعهد بيع كتب المطبعة ^(١) .

ودار المصنع وأنتج على النحو السابق فلم يلبث أن تقدّم تقدّماً مطرداً وارتقت الصناعة به ارتقاء سريعاً . ففي دفاتر المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية (من سبتمبر سنة ١٨٧٠ إلى سبتمبر سنة ١٨٧١) أن المصنع استجدّ به آلات لصقل الورق مما دعى إلى تعيين موظفين للقيام بأمر تلك الآلات ^(٢) . ولم تأت السنة التالية سنة ١٥٨٨ قبطية (١٨٧١ — ١٨٧٢ م) إلا وكان العمل قد زاد بالمصنع ازديادا عظيما وتضاعف إنتاجه حتى اضطرت إدارته إلى مضاعفة عدد الموظفين والعمال وقسمتهم إلى مجموعتين تشتغل إحداهما بالنهار وتشتغل الأخرى بالليل أى أن الكاغدخانة أصبحت تعمل ليلا ونهارا في إنتاج الورق ^(٣) وليس وراء هذه الغاية من النشاط والتقدم زيادة لمستريد .

هذا آخر ما تسنى لنا جمعه من أخبار كاغدخانة الدائرة السنية فدفاثرها بعد سنة ١٨٧٢ كدفاتر المطبعة من تلك السنة مفقودة من دار المحفوظات وتلك الدفاتر هي كل مراجعنا في تاريخها . على أن الدفتر الذي سجلت فيه المعروضات التي أرسلتها الحكومة المصرية لتوضع في القسم المصرى بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣ ، يعطينا بعض الحقائق عن الكاغدخانة السنية ، وكذلك المقالة التي قدم بها حسين بك حسنى ناظر المطبعة ومصنع الورق معروضاتهما بنفس المعرض .

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الأول دفتر ٤١٠ ، محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة .

(٢) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٧ قبطية الجزء الرابع ، دفتر ٤١٣ ، محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة .

(٣) دفاتر استحقاقات المطبعة والكاغدخانة لسنة ١٥٨٨ قبطية دفتر نمرة ٤٢١ ، محفوظات الدائرة السنية بالقاهرة .

يقول حسين بك حسنى إن «هذه المصاحبة مستعدة في جميع الأوقات لعمل جميع المشاركات في كل نوع من أنواع الورق ما غلظ منها وما توسط وما دق على الأرائيك المطلوبة والسموك المرغوبة مع الأجانب والأقارب ، فهي محزنة قصص السبق في جميع المآرب^(١) . وهذا الوصف يظهرنا على أن المصنع لم يكن مقصورا عمله على نوع معين من الورق بل كان من الاستعداد بحيث يستطيع أن ينتج كافة أنواع الورق لجميع الأغراض ومن مختلف السموك والألوان .

وفي «دفتر أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون» أى دفتر المعروضات المصرية بمعرض فيينا سنة ١٨٧٣ م بيان مفصل بأنواع ما عرض من مصنوعات الكاغدخانة والوانها ويؤخذ من هذا البيان أن جميع أنواع الورق وأحجامه كانت تصنع بالمصنع . فهناك «ورق الرسم جريمند» وكان يصنع منه نوعان من حيث السمك أحدهما رفيع والآخر سميك ، نوعان من حيث الكيف فنوع مصقول ونوع غير مصقول . وقد أرسل المصنع إلى معرض فيينا فرخان من هذا النوع . وهناك الورق الذى يستخدم لالف البضائع فى التجارة وكان يصنع على جملة أنواع من حيث الحجم والسمك وقد استخدم من هذا النوع سبعون فرخان من «ورق قالبين منشى تخين كامل كتان على ٥٠٠» فى لف الكتب التى أرسلت إلى المعرض من مطبوعات بولاق وهناك الورق المقوى على اختلاف سمكه . أما ورق الطباعة والكتابة فقد تعددت أنواعه فى قائمة المعروضات التى نحن بصدددها فهناك «جاير عال نمرة ١» و «قالبين كامل عال» و «قالبين محير عال» و «قالب واحد ونصف عال» و «قالب واحد ورابع عال» وهناك «جاير كتان» و «عشرات جاير» و «قالبين كامل كتان» و «قالبين محير كتان» و «عشرات مصقول» و «جاير كامل رفيع» و «جاير محير عادة» و «قالبين كامل عادة» و «قالبين كامل رفيع» و «قالبين محير» وهناك «قالب واحد ونصف عادة» و «قالب واحد ورابع عادة» و «قالب واحد عادة» و «جاير رفيع» و «قالب واحد ونصف عال العال مخصوص» و «ورق موز قالب واحد ورابع^(٢)» . وهناك أنواع أخرى ليست أسماؤها واضحة فى خط كاتب الدفتر

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فيينا ، ص ٢٧

(٢) دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوزسيون سنة ١٨٧٣ أفرنكى ، ص ١٤ — ١٥ ، محفوظات

فأثرتا تركهما . على أن ما تقدم يبين اختلاف المقاسات والسموك والأنواع التي كانت تصنع في الكاغدخانة . وقد ورد في قائمة معروضات المصنع واحد وخمسون نوعا من الورق لم يتكرر واحد منها في القائمة ولم تدخل فيها أصناف ورق اللف .

وتعددت ألوان الورق المصنوع كما تعددت أنواعه وسموكه وكيفه فهناك الأبيض والأصفر والسمنى والسكرى وهناك الرمادى والرصاصى وهناك الأحمر الانجليزى والأحمر البنى ، وهناك الأزرق الغامق والأزرق الفاتح والأخضر ، وهناك الفستقى والبناتى (١) .

وكانت منتجات المصنع من الورق على جانب عظيم من الجودة . يقول حسين بك حسن « فشغولات الكاغدخانة ذات الجودة والمثانة أهل لأن يلتفت إليها » . ويقول : « إن الكاغدخانة المصرية لما ساوت الكاغدخانات الأجنبية بتوفر أسباب هذه الصناعة فيها في أيسر مدة وبلوغ كل من آلاتها وأدواتها حده كانت مراد مصنوعات مما يفتخر بمبدعاتها (٢) » .

وكما كانت آلات المصنع من أحدث ما وجد في وقته فإن صنّاعه كانوا على جانب كبير من المهارة يشهد بذلك جودة مصنوعاتهما حتى إنه بعد مدة قصيرة استطاع المصنع أن يستغنى عن الصناع الأجانب شيئا فشيئا . يقول حسنى بك عن محمد افندى حسنى وكيل المطبعة والكاغدخانة : « وعند الدخول في تشغيل صناعة الورق صار يمارس أعمال موادها معظم منها وما دق فكان يباشر أعمالها الكيماوية ونحوها مما به تحصل المزية حتى صار ذا المصالح تام في أعمالها في مدة يسيرة نحو عام مع الالتفات الزائد لكل من المصلحتين (المطبعة والكاغدخانة) . ولهذا استغنيا في السنة الأولى عن أحد الأسطواين ، ومع غياب الثانى بالإجازة مدة رأيناه قد سته مسده بدون حصول أدنى تعطيل في أى جهة من جهات التشغيل (٣) » . ثم يشير إلى العمال المصريين فيقول : « وأيضا لاستعداد أولاد

(١) قسم المرجع .

(٢) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ، ص ٢٨

(٣) قسم المرجع ، ص ٣١

وطنتا في هذا الزمن القليل تحصل كثير منهم على معرفة التشغيل في المكينات وغيرها حتى صار يعرف نافع المقادير من ضارها^(١)».

ويقول :

« ومن أسباب سرعة تقدم هذه المصلحة وبلوغها في يسير الزمن درجة ناجحة أن أبناء الوطن لما رتبوا في إدارة الأعمال ومزاولة أشغال الورق والمكينات الثقال تدرّبوا على الأشغال ووقفوا على دقائق الصنعة بالكمال وحازوا فوائد كثيرة في مدة يسيرة بسبب نباهتهم الذاتية واستعداداتهم الغريزية مع ما انضم لذلك من معرفة القراءة والكتابة حتى وصلوا إلى درجة الأستاذة أصحاب النجابة . فلذا وزع أغلب أشغال تلك المصلحة عليهم بحسب الاستعداد الذي وجد لديهم ، لا سيما وكيل المطبعة والكاغدخانة صاحب الذكاء والرشد والفتانة ، فإنه فضلا عن تفتنه في صناعة الوراقة اكتسب المأما تاما ولياقة في كيمياء هذا النوع كالتحليل والتزكيب والتخمير حيث عرف ذلك معرفة النقاد الخبير^(٢) » .

هذا من الناحية الفنية ، أما من الناحية التجارية فقد كانت سياسة المصنع أدب يبيع منتجاته من الورق بأسعار معتدلة روعي فيها أن تكون أقل من سعر السوق بمقدار ١٥ أو ٢٠ في المائة ولذا راجت سوقه وطابت منتجاته لا في مصر وحدها بل وأيضا في الجزائر والهند واليمن وبلاد المغرب ، بل وصدرت بعض أنواع ورقه إلى أوروبا ، يقول حسني بك :

« ويكاد أن يكون غنيا عن البيان أن صناعة أصناف الورق العديدة لما كانت في باب الضرورة أكيدة وكان بيعها والتصرف بثمن رخيص خفيف موجبا لشهرة الكاغدخانة المصرية وشيوعها بين أصناف البرية ، جعلنا بيعه من مبدأ افتتاحها برخيص الأثمان والقياس المستدعية لنجاحها على المنهاج المعتدل سيره ، الذي ينتج منه نفع المشتري وشكره ، فصدرنا قيات مباعته عند المشتريين ناقصة في المائة من خمسة عشر إلى عشرين عن قيات مبيعة الأجانب المجاوزة للقدر الواجب ، فازدادت الرغبة فيه وكثرت مطالب راغبيه

(١) مقالة حسين بك حسني عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمرنا ص ٢٨

(٢) نفس المرجع ص ٣٢

من سائر النواحي والجهات التي بلغها نقص الفيات (أى الأثمان) حتى وصل بعد كفاية الوطن إلى الحجاز والهند واليمن بل شاع ذلك بين التجار الألبا ووصلت أصنافه إلى بعض جهات أوربا^(١) .

ومع أن أثمان معروضات الكاغدخانة في معرض فينا المذكورة في دفتر مأمورية الأكسبوزسيون إلا أننا لا نستطيع أن نكون صورة واضحة عن هذه الأثمان إذ أن أبعاد دروج الورق المذكور أثمانها لم تتحدد في الدفتر وليس أمامنا دليل مادى يبين جودة كل نوع لقياسه إلى ثمنه . ومع ذلك فقد أرسل درجين من كل نوع من الورق وتفاوت ثمن هذين الدرجين بين أربع وثلاثين بارة أى ثمانية مليات ونصف المليم وبارتين أى نصف المليم على حسب النوع .

وهناك نوع واحد فقط بلغ ثمن الدرجين منه قرشا ونصف القرش . وبلغ ثمن الدرج الواحد من "ورق الرسم جريمند" ستة قروش مع كبر حجمه وارتفاع ثمنه الآن كما نعلم . وبلغ ثمن درج ورق الف مليمين مع جودة صنفه كما يؤخذ إجمالا من وصفه : "ورق قالين منشى تخين كامل كان على ٥٠٠" ، ويعتبر هذا السعر منخفضا جدا بالنسبة لأسعار وقتنا هذا . ولقد بلغ عدد دروج الورق التي أرسلتها الكاغدخانة إلى معرض فينا مائة درج مختلفة النوع والحجم وبلغ ثمنها جميعا كما ورد في الدفتر ثمانية وعشرين قرشا وثلاثة مليات وكسر ضئيل من المليم^(٢) . وقد احتاجت لجنة الإعداد للمعرض إلى ورق لأعمالا فطليت « ألفا ومايتين فرخ ورق لعمل إثني عشر كراسة لرسم بعض المعروضات ، فتقاضت الكاغدخانة ٣٢ بارة و ١٧٣ قرشا ثمنا لهذا المقدار الضخم من الورق الجيد الذى يصلح للرسم^(٣) . كما تقاضت ثلاثة قروش وثلاث بارات ثمنا لمائة وأربعة وعشرين فرخا من ورق الكتابة^(٤) .

(١) مقالة حسين بك حسنى عن المطبعة والكاغدخانة بمناسبة مؤتمر فينا ص ٣١

(٢) "دفتر مأمورية الأكسبوزسيون" ، ص ١٤ — ١٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) نفس الدفتر ص ١٠٢

(٤) نفس المرجع ص ١٠٩

وكما اشتهرت مطبعة بولاق بين المستشرقين بحال حروفها وفائدة مطبوعاتها التاريخية والأدبية لأبحاثهم ، اشتهرت الكاغدخانة عند الأوربيين في مصر والخارج بجودة ورقها ووفرة إنتاجها « حتى إنهم أدرجوا في كرايطهم المحزنة إعلانا بالشكر على هذه المنقبة المعبرة (١) » .

إن فيما تقدم من تاريخ الكاغدخانة السنية ليفسر إعجاب ناظرها حسين حسنى بها وشعوره بالفخر والزهو وهو يكتب عنها حتى لقد "تجاسر أن يقول" : « إن هذه المصلحة المحولة على عهدتى بتقادمها زيادة عن المأمول صارت سببا لبياض وجهى عند الأحياء والأصدقاء والأعداء » وما أحب أن نردد ونحن نختتم هذا الفصل الخاص بتاريخ مصنع الورق ما قاله حسنى بك من أن « قدماء المصريين أصحاب الأهمية والطباع الفاهرة المدنية كانوا يستعملون في كتابتهم الأوراق حين كان غيرهم من الأمم يستعمل أوراق الشجر والعظام الرقاق ، تأثما في تيه البداوة كرامة الشياه أصحاب الهراوة . فوجود الورق

(١) نفس المقالة السابقة ، ص ٣٣

(استدراك) وقفنا في تاريخ الكاغدخانة عند سنة ١٨٧٢ م وقلنا (ص ٣٣٤) إن دفتارها ابتداء من تلك السنة غير موجودة في دار المحفوظات . وبعد إعداد هذا الفصل للطبع هدانا البحث إلى ملف خدمة حسين باشا حسنى . وما فيه من الوثائق عرفنا أن الكاغدخانة انفصلت عن مطبعة بولاق وأصبحت مصلحة مستقلة من مصالح الدائرة السنية ابتداء من شهر كيك سنة ١٥٨٩ ق (ديسمبر سنة ١٨٧٢ م) ، وعين رجل انجائزى اسمه مستر اندرسن (ولعله الباشمهندس الذى أشرف على إنشائها) ناظرا لها ، واقتصر حسين حسنى على نظارة المطبعة ، وحول نصف مرتبه الذى كان يتقاضاه من الكاغدخانة وقدره عشرون جنيها إلى المطبعة على أن يؤخذ من أرباح الطبع للترمين . ولما آلت المطبعة إلى الحكومة فى يونيو سنة ١٨٨٠ بقيت الكاغدخانة تابعة لدائرة الأمير ابراهيم حلمى . ولما فصل حسين حسنى من نظارة مطبعة بولاق الأميرية فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عينته الدائرة ناظرا للكاغدخانة فى اليوم التالى . وظل ناظرا لها إلى يولييه سنة ١٨٨١ حين تركها وسلمها للكونت مكس لافيزون وكيل الأمير ابراهيم حلمى . وظلت الكاغدخانة تعمل أربع سنوات أخرى إلى أن صُفِّيت فى يونيو سنة ١٨٨٥ ، إذ أن المراسلات الصادرة عنها من ذلك التاريخ عليها خاتم ابراهيم غازار "مأمور تصفية الكاغدخانة ببولاق" . وليس فى الأوراق ما يبين الأسباب التى أدت إلى تصفيتيها « ولعلها من دسائس الاحتلال الانجائزى الذى دأب على إضعاف الصناعة والتعليم والجيش .

في أتيقات مصر المستحسنة ، هو الذي هدى الأورباوين لاختراعه منذ ستمائة سنة .
وقد أذكرني هذا الإيقاع قول عدي بن الرقاع :

فلو قبل مَبْكَاهَا . بَكَيتُ صَبَابَةً بسعدى شَفِيتُ النفسَ قبل التَبَدُّعِ
ولكن بَكَتْ قَبْلِي ، فَهَيَّجَ لِي الْبَكَاهَا . فَقُلْتُ : الْفَضْلُ لِلْمُتَقَدِّمِ (١) »

الفصل الرابع عشر

أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر

اختلف الكُتّاب في تقدير مشروعات محمد علي وإصلاحاته فمنهم من أثى عليها ومنهم من اتهمها. وقد اشتهر هذا الاختلاف في التقدير خاصة بين الكُتّاب والسيّاح الذين عاصروا تلك المشروعات فمنهم من لم يفهم حقيقة سياسة هذا الرجل فرأى الخير في غير ما عمل ، ومنهم من فهم فامتلات كتابته عطفاً على ما أتى من ضروب التجديد.

وقد كانت مطبعة بولاق على هذا النحو مثار اختلاف في الرأي وتفاوت في التقدير فمن الكُتّاب من قنرها ونظر إلى مطبوعاتها كأنها رسل عصر جديد في مصر ، ومنهم من بخسها واعتبر مطبوعاتها رذاذاً في صحراء لا هو أخصبها ولا هو سقط حيث ينمو الزرع ويتركو الثمر.

ولعل أشدّ نقد وجه إلى المطبعة النقد الذي وجهه إليها السائح "بوجولات" الذي زارها في سنة ١٨٣١ ، فقد أفاض فيه وبالغ . قال ما ترجمته :

«هل حققت كل مطبوعات بولاق الغاية التي قُصّدت منها ؟ يشك في ذلك أهل النظر . ولقد كانت مطبعة الباشا خليفة أن تؤدّي خدمات أكبر لو أنها أصدرت كتباً أولية في جغرافية مصر وتاريخها ، أو كتباً في تعليم الشعب وتهذيبه ، أو أمهات المؤلفات المشهورة في الأدب العربي . أما كتب الحرب والطب فقد يكون لها فائدتها ولكنها لا تعنى إلا عدداً قليلاً جداً من القراء . وكل الكتب الأخرى مع بعض الاستثناءات نادرة البيع قليلة الانتشار ! وهي لا تخرج من المطبعة التي تطبعها إلا لتكدس في المخازن أو يضرب عليها حجاب كثيف من النسيان الأبدي ، لا يشتريها إنسان ولا يقرأها أحد لأنها لا تلائم حاجات العصر الحاضر ولا تنافع ميول الأهلين الذين هم بعيدون عن كل تعلّم وتطور . وإنه لمن المتع أن يرى الإنسان من أول نظرة أن هذه المطبعة — التي ما أنشئت إلا بنفقات باهظة — كغيرها من الصناعات الأخرى التي أخذت عن أوروبا

قد قَصَّر القائمون بأمرها تقصيراً كبيراً فلم يجعلوها تتشى مع حالة البلد . وقد أبدت هذه الملاحظات لمرافقي فوافق على صحتها ولكنه أجابني بأن الصعوبة الكبرى ليست في إنشاء مطبعة في مصر ولكن في جعل المصريين حتى الطبقة الراقية منهم يقرءون الكتب التي تطبع فيها . وعلى ذلك يجب أن يلقي كل أمل في نجاح المشروع ثم تقارن بين مطبعة بولاق وبين آلة مائية تغمر بمياهها الرمل والتربة الجافة . وهذه فكرة قوية جداً استولت على منذ زمن بعيد^(١) .

ونحن الآن يمكننا أن نحقق هذا النقد بعد مرور ما يزيد على مائة سنة وبعد أن أدت المطبعة رسالتها وظهرت نتيجة هذه الرسالة . أساس النقد هو أن المطبعة أصدرت مطبوعات كانت تناسب أمة عريقة في العلوم لا أمة كالأمة المصرية كان جهل العصور الوسطى ما زال مستولياً عليها . وهذا الأساس وإياه نشأ عن جهل مطبق بروح محمد على وسياسته . أما روح هذه السياسة فهي أن محمد على وجد بلداً ما تزال تترجح في مظاهر العصور الوسطى — تأخر في الزراعة وانعدام في الصناعة وجهل مطبق وبعد تام عن المعارف وشعب لا عبرة له في ماض ولا أمل له في مستقبل . وكان مقتنعاً بتفوق الغرب يريد أن يرقى هذا البلد ويحضر هذا الشعب . فكان أمامه طريقتان . إما أن يسير على مهل فيضع الأسس ويترك لخلفائه من بعده إقامة البناء وإما أن يدرع فيقيم البناء بنفسه ويترك لخلفائه تقويمه إن كان به خلل من جراء السرعة . ولسبب ما آثر محمد على الطريق الثاني وقد يكون هذا السبب متصلاً بطبعه وقد يكون متصلاً بنظره . إذ لا يستبعد أنه رأى احتمال تقصير خلفائه في إقامة البناء بعد أن يجهد نفسه هو في تدعيم الأساس . وعلى ذلك اعترى والي أن يتم البناء بنفسه . وكان لا بد له من الإسراع الشديد حتى يحقق ذلك . فسياسة محمد على إذن كانت قائمة على الطفرة — كان يريد أن يصل إلى ارتفاع معين دون أن يمر على كل الخطوات الموصلة إليه وكان يريد أن يبنى الثمر دون أن ينتظر الوقت اللازم لنضجه وكان يرغب في أن يضم المحصول بعد بذر البذور مباشرة .

وإذا كان لمؤرخ أن يبدى رأيه في غير الواقع كان لنا أن نقول إن محمد علي أحسن صنعا في خطته هذه وأنها كانت خيرا لمصر وخيرا للإصلاح الذي أراد إذ أن خلفاءه ما كانوا مفطورين على المهمة الكافية لاستئناف الإصلاح لو أنه اقتصر على وضع أسسه وتمهيد طريقه . فقد رأينا كيف ضاق عباس ذرعا بالمدارس والمصانع فأغلقها جميعا وكيف ضاق بالناس فانزوى في بيته وكيف ضاقت في وجهه الحياة فعاش بلا سياسة ولا أمل . ثم عرفنا كيف توقع سعيد الشر من التعليم فأغلق ما أخطأته يد سلفه من دوره وكيف يئس من المصانع فعطل ما عطل وأهدى ما أهدى وعهد بما شاء لمن عهد وكيف أحب الناس فبالغ في الاختلاط بهم حتى ملكوا له وصدرت سياسته عن عواطفه ، وكيف بسمت له الحياة فاغتر وانصرف بالبحث وراء أسبابها عن ملكه واشتغل بالتمتع بها عن اصلاح أحوال رعيته . خلفاء مثل هذين ما كانوا ليقيموا بناء بعد أن هدموا البناء المقام ، وما كانوا ليحدثوا إصلاحا بعد أن عجزوا عن الاحتفاظ بالاصلاح الموروث . ولو أن محمد علي اقتصر على الأساس دون البناء ، وعلى السياسة دون التحقيق لانهدم ذلك الأساس وضاعت معالمه في عهد خلفيه ولأعجز ذلك إسماعيل عن إكمالها وضاعت معالم تلك السياسة فلم ينفذها إسماعيل . فاصلاحات محمد علي وإن كان عيب عليها السرعة وضعف الأساس ، وإن كانت تلاشت في عهد خلفه ، إلا أنها كانت نموذجا يحتذى وأنقاضاً تجدد في عهد إسماعيل فسهل عليه الأمر وأصلح ما أصلح . وفي ذلك يلتمس العذر لمحمد علي ويدفع النقد عنه في كل نقص ناشئ عن السرعة وفي كل ضعف ناتج عن الطفرة .

فإذا كان بوجولات قد عاب على المطبعة إصدارها لكتب الحرب والطب وهي قليلة القراء قلنا له إن الوالى طبعها وهو عالم بذلك وكان يقصد إليه قصدا . لأن مطبعة بولاق نشأت لسد حاجة طوائف معينة إلى القراءة ، إذ هي نشأت خصيصا من أجل الجيش ، ثم من أجل المدارس ، وكانت مستقلة تمام الاستقلال في نشأتها عن الاعتماد على القراء الهواة . محمد علي لم يرم بطبع تلك الكتب إلى أن يقرأها الناس جميعا ، أو أن تزدهم مكتبة المطبعة بطلاب الكتب ، وإنما قصد بها تنوير عدد قليل من الناس ، وعندما ينجاب عن هذا النفر القليل جهل العصور الوسطى يندفعون من أنفسهم أو بتكليف من الحكومة إلى تعليم غيرهم وبذلك يكثر القراء . وقد كان الباشا في أول عهده بالإصلاح كؤذن يؤذن

في بلد كل أهلها مشركون كان يريد الإصلاح والشعب كله يقاومه ويفر من إصلاحاته فرار المحرور من المتوهم من شعاع الشمس . فكان لا بد له قبل أن يؤذن للناس جميعاً أن يغري أفراداً قلائل بالإسلام حتى إذا سمعوا آذانه وأقبلوا عليه كان فيهم إغراء لغيرهم .

أما قوله إن الكتب ما كانت تخرج من المطبعة إلا لتكدر في المخازن أو يضرب عليها النسيان الأبدى فممن لا يؤيده التاريخ ولا أساس له إلا تعصب هؤلاء الإفرنج . إن الكتب ما كانت تحمل في المخازن بل كانت توزع على أربابها من طلاب العلوم أو الصناعة . وما كان يطبع من الكتاب إلا بعدد قرائه . وكان الكتاب يطبع مرتين وثلاث مرات فهل طبعت الطبعة الثانية والأولى مكدسة في المخازن ؟

قال الناقد وكانت المطبعة تؤدي خدمات أعظم لو طبعت كتباً في جغرافية مصر وتاريخها وكتباً لتعليم الشعب ، وأهمها الكتب المشهورة في الأدب العربي ؛ قلنا وهل لم تطبع المطبعة مثل هذه الكتب قبل أن يكتب هو هذا النقد ؟ ألم تطبع كتاب الأجرومية للإمام محمد بن داود في سنة ١٨٢٤ ورسائله في الصرف في سنة ١٨٢٥ و"كتاب الأشياء" وكتاب "بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات" و"شرح الأجرومية" و"لمع في علم الحساب" كل هذه في سنة ١٨٢٦ ، وكتاب "مراح الأرواح" وثلاثة كتب أخرى في النحو وكتاب في الصرف وكتاب في التام والناقص من الأفعال في سنة ١٨٢٨ ، أليست كل هذه كتباً لتعليم أبناء الشعب . ثم ألم تطبع المطبعة "جوهر التوحيد" وهو شعر صوفي في سنة ١٨٢٥ وكتاب "التقاط الأزداد في محاسن الأشعار" وهو مختارات من الشعر العربي في سنة ١٨٢٨ وكتاب "كلستان السعدى" و"بندنامه" وهو شعر فارسي في سنة ١٨٢٨ ، ألم تكن هذه كتب أدب . ثم ألم تطبع المطبعة قبل سنة ١٨٣١ "تاريخ أنورى" و"قدرة تاريخي" و"تاريخ واصف" وإن كانت تواريخ عثمانية لأن مصر لم يكن بها إذ ذاك من يستطيع التأليف في تاريخ مصر . ثم لما إذا التمسع في نقد المطبوعات وقد كانت المطبعة ما تزال في دور الطفولة وقد طبعت مما ذكر الناقد عشرات الكتب بعد ما أخرج من مصر . وقوائم مطبوعات المطبعة خير دليل على ذلك فهي مملوءة بكتب الأدب والتاريخ والجغرافيا . وكذلك كتب تعليم الأطفال وتأديبهم لقيت عناية كبيرة فقد صدر أمر من الباشا إلى ديوان المدارس في ٨ المحرم سنة ١٢٦١ « بطبع وتجليد ٥٠٠ نسخة من الكتاب المسمى

بعقود اللاكىء فى تعلیم الأطفال القراءة والكتابة وتوزیعها على الجهات^(١) « كما طبع فى سنة ١٨٤٧ «كتاب تعريب الأمثال المختص بتأديب الأطفال»^(٢) ثم كتاب «عقلة الصباغ» وعلى ذلك فنقد المطبوعات على النحو السابق ساقط من أساسه .

أليس من التسرع أن يصدر الكاتب نقداً كهذا على مشروع كان ما يزال فى سن العاشرة . ثم أليس من الخلط أن يقارن الكاتب بين مطبعة وآلة لرفع المياه ويفضل الثانية على الأولى . وما باله يأخذ مطبعة بولاق بهذه الشدة ويطالبها بذائع باهرة فى عشر سنين مع أن الطباعة فى أوروبا لم تثر الثمرة التى أعتمت عن مزايا المطبعة المصرية إلا بعد قرون .

وينعطف على ما تقدم النقد الذى وجهه « باورنج Bowring » لمطبعة حين قال :
« إن الكتب التى نشرتها مطبعة الحكومة فى بولاق بالتركية والعربية فوق متناول المدارس الابتدائية لأن غالبيتها ذات طبيعة علمية^(٣) » .

وقد كذب مثل هذه الانتقادات قبلنا كثير من الأوربيين الذين زاروا مصر بعد هؤلاء النقاد وكتبوا ما ثبت بطلانها . ثبت هنا قول أحدهم وهو « باتن Paton » الذى كتب عن مصر بعد بوجولات المتقدم بعشر سنوات قال :

« لا مرء فى أن من الفوائد المحققة التى جلبها محمد على لمصر إنشاء مطبعة كبيرة فى بولاق تصدر عنها الكتب العديدة فى العلوم الحديثة والآداب وعلى الأخص كتب الطب والتاريخ ، وقد خلقت هذه الكتب عصراً جديداً فى تاريخ مصر^(٤) » .

وأمثال هذا التقدير الحق والنظر الصائب والحكم العادل يحدها الإنسان كثيرا فى كتابات كثير من السياح والكتاب الأوربيين . وشهرة مطبعة بولاق عند مستشرق أوروبا وتقديرهم لها مشهور كذلك يطول بنا الأمر لو ذهبنا نعرضه .

(١) أمر من محمد على باشا الى ديوان المدارس فى ٨ المحرم سنة ١٢٦١ (١٧ يناير ١٨٤٥) كراسات لمختصات الأوامر العلمية . كراسة ٣٧ ، ص ٧٣٠ ، شفوذاات عابدين .

(٢) الوقائع المصرية العدد ٦٨ الصادر فى ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ (٦ يونيو سنة ١٨٤٧) .

(٣) Bowring. *op. cit.*, p. 135

(٤) Paton, *op. cit.*, Vol. II, p. 246.

وبعد فإننا نرى الآن في مصر نهضة علمية زاهرة وحركة فكرية نشيطة فهل كان لمطبعة بولاق أثر في هذه النهضة ؟ .

إذا كان اختراع الطباعة وانتشار المطابع يؤرخ عصرا جديدا من عصور التاريخ في أوربا فإن مطبعة بولاق وحدها تؤرخ عصرا جديدا من عصور التاريخ في مصر حتى لقد كدت أعتبر سنة إنشائها ابتداءً للتاريخ المصرى الحديث .

فهى قد قضت على مظهر من مظاهر العصور الوسطى وهو الاعتماد على اليد في الصناعة وما ينشأ عن الاعتماد على اليد من بطء في العمل وإسراف في الوقت وقلة في الإنتاج . وأحلت محل هذه الطريقة مظهرا من مظاهر العصور الحديثة وهو الاعتماد على الآلات في الصناعة والإفادة بما ينشأ عن استعمال الآلات من سرعة في العمل واقتصاد في الوقت ووفرة في الإنتاج .

فقد كانت صناعة الكتب قبل إنشاء مطبعة بولاق قاصرة على الورّاقين فكان كل ورّاق ، يستخدم عددا من النساخين الذين كانوا عادة من مدرسى الأزهر ومجاوريه ممن كانوا يكسبون مقومات معيشتهم في القاهرة بطرق شتى ، منها نسخ الكتب لمن يريد . وكان الناسخ يجلس القرفصاء ويضع أمامه مداده وأقلامه فيما كان يسمى "الدواية" ويضاف إلى هذه المعدات مدية ومقطة لبرى القلم الذى كانت ريقة الدواية تتلفه بسرعة زائدة ، ثم يتناول الورقة ويضعها إما على ركبته وإما على راحة يده وإما على مسندة مكوّنة من عدد من قطع الورق مربوطة إلى بعضها من أطرافها الأربعة مكوّنة بذلك ما يشبه كراسية رقيقة يضعها الناسخ على ركبته ، أو يتنقل بين هذه الأوضاع المختلفة على حسب ما يحتمله ظهره من ألم النقّوس ، ويأخذ بهذه الطريقة في نسخ المخطوط كيفما يتسع له وقته وتمكنه قوّة احتماله . وظل هؤلاء النساخ يقومون مقام آلات الطباعة إلى أن أنشئت مطبعة بولاق فقضت على هذه الطريقة في صناعة الكتب واستعاضت عنها بالآلات الطابعة ، وأخذت صناعة النسخ تضمحل وأخذت طبقة النساخين تقل بالتدريج .

ونشأ عن استخدام الآلات في صناعة الكتب ما ينشأ عن استخدام الآلات في كل زمان ومكان من سرعة في العمل ووفرة في الإنتاج . وترتب على ذلك ما يترتب على وفرة

الإنتاج من رخص الثمن وسهولة الاقتناء . فقد كان الناسخ ذو الخط المعتاد يتقاضى عن الكراسة ذات العشرين صحيفة التي تحتوى كل صحيفة منها على خمسة وعشرين سطرا أجرا قدره ثلاثة قروش إذا كانت الكتابة بدون تشكيل ، فإذا كانت مشكلة ارتفع الأجر إلى الضعف أى إلى ستة قروش . فإن كان حسن الخط زاد الأجر بما يتناسب مع جمال خطه وحسن تنسيقه^(١) . فإذا حسبنا نفقات كتاب متوسط الحجم يقع فى مائتى صحيفة مكتوب بالقلم المعتاد غير مشكل وجدنا أن نفقات نسخه ثلاثون قرشا . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ثمن الورق وثمان الجلد وجدنا أن نفقاته تبلغ الخمسين قرشا . فإذا أضفنا إلى ذلك ربح صاحب المكتبة وهو ربح يحدده انفراده بالمخطوط واستثنائه بالعرض وجدنا أن ثمن الكتاب يرتفع ارتفاعا كبيرا . فإذا كان المخطوط مكتوبا بخط يسهل قراءته أو مشكلا ارتفع ثمنه ارتفاعا فاحشا . وما بالناسخ جهد أنفسنا بالحساب وعندنا أرقام واقعية توضح ما كان لمطبعة بولاق من الأثر فى تخفيض ثمن الكتب . فالرحاله "كلارك" Clarke الذى زار مصر أثناء وجود الفرنسيين بها يحدثنا أنه اشترى من القاهرة "ألف ليلة وليلة" مخطوطا بمبلغ سبعة جنيهات انجليزية^(٢) . هذا على حين كان ثمنه مطبوعا فى جزين بمطبعة بولاق فى سنة ١٨٣٧ تسعين قرشا . والدكتور بيرون يحدثنا أن خطط المقرئ المطبوعة فى بولاق فى جزين كبيرين ثمنها مائتان وأربعون قرشا ، مع أن ثمنه مخطوطا بخط معتاد ومملوء بالأغلاط يبلغ ثمانمائة وخمسين قرشا^(٣) وهكذا يتضح ما كان لاستخدام الآلات فى طبع الكتب ببولاق من الأثر فى تخفيض أثمان الكتب .

واقترن انخفاض الأثمان بحسن الخط وإتقان الصنعة فقد كان الكتاب قبلما مقسما إلى ملازم أو كراسات مستقلة غير محبوكة كل كراسة تبلغ خمس ورقات وموضوعا فى جلد خارجى بدون تجليد حتى ينفع الكتاب الواحد لعدد كبير من القراء فى نفس الوقت بأن يتناول كل منهم كراسة ويقرأها ثم يتبادل الكراسات مع غيره ، وهذه الحالة ضرورية نظرا لقلّة عدد نسخ الكتاب . فبعد هذه الحالة الأولية نجد أن مطبعة بولاق أتقنت

(١) E.W. Lane, *op. cit.*, p. 191.

(٢) Clarke, *Travels in Various Countries of Europe, Asia and Africa*, Vol. V, P. III.

(٣) مجموعة خطابات الدكتور بيرون للسومول السالفة الذكر ، ص ١٠٧

الخطاب الثالث عشر ، الاسكندرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٥٤

الصناعة فكثرت النسخ وحبكت الكراسات وجلدت جميعا واتخذ الكتاب الشكل المتقن المعروف. فاذا أضفنا الى ذلك جمال الخط وسهولة قراءته وفرق ما بين المخطوط والمطبوع في كل ذلك وقفنا على الأثر البين الذي أحدثته مطبعة بولاق في رقي صناعة الكتب .

ثم إن مطبعة بولاق بما أحدثته من نشر الكتب وإتقان صناعتها وتخفيض أثمانها ، ساعدت بذلك على نشر روح القراءة وبث حب اقتناء الكتب والاطلاع عليها بين المصريين فقد كانت القراءة قبلها قاصرة على مشايخ الأزهر ومجاوريه وكانت الكتب بعيدة كل البعد عن أفراد الشعب لندرتها وغلاء أثمانها وسيادة روح عصر المماليك في مصر . فالقراءة والاطلاع كانا منعدمين في مصر حتى اذا أنشئت مطبعة بولاق وأصبح الحصول على الكتب ميسورا ، وتعددت مطبوعاتها بحيث أصبح كل فرد يجد ما يميل اليه من أنواع القراءة ، ورخصت أثمانها بحيث أصبح في استطاعة أقل الناس مالا أن يحصلوا على الكتب ، نشأ في مصر طبقة من القراء من غير مشايخ الأزهر ومجاوريه يحبون الكتب ويميلون الى قراءتها ويرغبون في اقتنائها وتمكنهم أثمانها من ذلك كله . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على انتزاع القراءة من احتكار رجال الأزهر فأشبهت في هذا الأمر مطابع أوروبا حين ساعدت على انتزاع العلم من رجال الكنيسة الذين كانوا يحتكرونه احتكارا ضارا قائما على الشعوذة واستغلال الناس . ولذا نسمع عن شخص مثل حبيب افندى ناظر ديوان الداخلية يمتلك مكتبة بها خمسة آلاف مجلد ^(١) . ونقرأ في تراجم رجال مصر الحديثة أن كثيرا منهم كان يحب اقتناء الكتب وأن كلهم تقريبا ماتوا عن مكتبات بها آلاف المجلدات . وليرجع القارئ الى الجبرتي ليعرف ماذا كان يوجد من الكتب في تركات رجال الأزهر قبل ذلك .

ونشأ عن انتشار الميل إلى القراءة واقتناء الكتب على هذا النحو ظهور طبقة من المثقفين المستنيرين الذين قرعوا الكتب المطبوعة العربي منها والمترجم وتأثروا بها فيها سواء من حيث المعلومات ومن حيث الكتابة أو قل إنهم اكتسبوا بذلك اقتدارا على التأليف ،

وأغرتهم المطبعة به فآلذوا وقدموا كتبهم إليها فطبعت ، وتأثر غرهم بما ألفوا وأغراهم
مالاقوا من ذبوع في الاسم وكسب لئال فالذواهم الآخرون ونشرت لهم المطبعة قشجعوا
واستردوا علماء وتأليف . وعلى هذا النحو خلقت مطبعة بولاق نهضة هائلة في التأليف لم
يألفها الشرق من قبل وأكسبت مصر بذلك حركة أدبية زاهرة نمت بدون تراجع الى
وقتنا هذا .

وهكذا أحدثت مطبعة بولاق منذ إنشائها حركة فكرية هائلة : فن استخدام الآلات
في الطباعة إلى السرعة والوفرة في الإنتاج إلى رخص الأثمان إلى جودة الصناعة إلى تشجيع
الناس على القراءة والاقتناء إلى إغرائهم بالتأليف والنشر ، ونشأ عن متابعتها جميعاً انسميه
النهضة العلمية الحديثة في مصر . فهذه النهضة التي نفتخر بها الآن ونحاول جهد المستطاع
تتميتها والنهوض بها لم تكن في أصلها إلا أثراً من آثار مطبعة بولاق .

ولمطبعة بولاق زيادة على ما سبق بيانه من أثرها العام في خلق النهضة العلمية الحديثة
بمصر وتغذيتها وتتميتها آثار أخرى تتعلق بتفاصيل تلك النهضة العامة لا يسعنا اغفالها
في هذا المقام .

فالمطبعة نشرت كتباً كثيرة في مختلف العلوم الحديثة كانت أول ما نشر من نوعها
في مصر . فكانت بذلك أول طريق دخلت منه تلك العلوم الحديثة الى هذه البلاد .
فالمطبعة نشرت كتباً في الطب وكتباً في فن الحرب وكتباً في الهندسة وكتباً في الطبيعة
والكيمياء وكتباً في الفلك وكتباً في علم المياه الى آخر تلك العلوم التجريبية التي لم تشهدا
مصر إلا عن طريق بولاق . نعم إن المصريين كانوا يشتغلون قبل ذلك بالعلوم إلا أنها
كانت علوماً مطبوعة بطابع العصور الوسطى . فكان التنجيم يدرس بدلاً من الفلك وكان
السحر والرق وصناعة التمايم تقوم مقام الطب وكان البحث في كيفية تحويل المعادن
الدنيا إلى معادن نفيسة يقوم مقام الكيمياء الحديثة . وكانت دراسة هذه العلوم قاصرة
على أفراد قلائل كانوا يستخدمونها في إتلاف عقلية سواد الشعب . ثم نشرت مطبعة
بولاق ما شاء لها الله أن تنشر من كتب العلوم الحديثة فهذت لتلك العلوم السبيل ونشرتها
بين الناس وبذلك أحلت الفلك محل التنجيم والطب مكان الشعوذة والسحر والكيمياء

الحديثة بدلا من الكيمياء القديمة وخلقت بذلك طبقة من الباحثين الحديثين الذين أخذوا يدرسون تلك العلوم الحديثة فتحزرت أفكارهم واستغلوا معرفتهم في استغلال موارد الطبيعة.

ولم يقف فضل المطبعة عند حد نشر كتب العلوم الحديثة بل إنها نشرت كثيرا من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود والتي كاد البلى والضياع يذهبان بما بقى منها . فقد نشرت كثيرا من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والفقه والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية في كل علم وفن . ويترب على ذلك ذبوع تلك الكتب بين الناس ووقوفهم على نفائس اللغة العربية . وهكذا كان إنشاء مطبعة بولاق بمثابة إحياء للآداب العربية القديمة . وإذا عرفنا قراء تلك الكتب في الوقت الحاضر رغم طبع كتبها ورخص أثمانها عرفنا ما كانت تلك الآداب تتعرض له من الضياع لو لم تنشر مطبعة بولاق كنوزها الدفينة وعرفنا بالتالي ما كان لتلك المطبعة من الأثر في إحياء تلك الآداب .

ولم يقف فضل المطبعة على اللغة العربية عند حد إحياء كتبها القديمة وتدوين العلوم الحديثة بها وهو ما سبق بيانه فحسب بل أن فضلها يغمر تلك اللغة من ناحية أخرى إذ كان لها أثر عظيم في حفظ مادة اللغة وتنمية ثروتها من هذه المادة . أما حفظها لمادة اللغة فقد كان بطبع معاجمها ونشرها بين الناس وعلى الأخص قاموس الفيروز بادى وليس من شك في الفائدة التي تعود على اللغة من طبع معاجمها . أما تنميتها لمادة اللغة فقد أتى عن طريقين : الأول نشرها لعدد هائل من كتب العلوم الحديثة مما سبب إحياء الألفاظ والمصطلحات العربية القديمة التي تتصل بتلك العلوم والتي أشرفت على الموت بعد أن ترك العرب الاشتغال بها ، والثاني استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة مما لم يوجد لها نظير في كتبها القديمة . وعلى هذا النحو كان لنشر كتب العلوم الحديثة أثر فعال في إحياء كثير من الألفاظ التي كادت تندثر وإمدادها بكثير من الألفاظ الجديدة . ولم يأت هذا الأثر عرضا وإنما قصد إليه قصدا حتى أن القائمين بأمر الكتب كانوا يعنون بأمر الألفاظ عناية فائقة على نحو ما سبق بيانه وغالى بعضهم فوضع قواميس لتلك الألفاظ الجديدة . فن ذلك "كتاب الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية" ، وهو معجم للمصطلحات والألفاظ الطبية وضعه محمد عمر التونسي محرر الكتب الطبية بمدرسة الطب قال في مقدمته :

«لما كثرت ترجمات الكتب الطبية رأيت أن أؤلف قاموسا جامعاً للمصطلحات وكان
كلوت بك قد أتى بكتاب فرنساوى فى المصطلحات العلمية والطبية وأوعز الى مهرة الماهدين
بترجمته وهم ابراهيم النبراوى معلم الجراحة الكبرى ومحمد على البقلى معلم الجراحة الصغرى
ومحمد الشافعى معلم الأمراض الباطنية ومحمد الشباسبى معلم التشريح الخاص وعيسوى النجراوى
معلم التشريح العام والسيد أحمد الرشيدى معلم الأقر باذين والمادة الطبية ومصطفى السبكى
معلم أمراض العين وحسين على معلم النبات فترجم كل منهم الجزء الذى أعطيه .

«فلأوعز الى الدكتور بيرون ناظر المدرسة أن آخذ من الكتاب كل لفظ يدل على
مرض أو عرض أو نبات أو معدن أو حيوان أو غير ذلك من الاصطلاحات وأن
أستخرج ما فى القواميس من التعاريف وما جاء فى تذكرة داود وما فى فقه اللغة وغيره من
المعاجم أو كتب اللغة ففعلت ذلك وأضفت اليه أسماء العقاقير وأسماء الأطباء المشهورين
ورتبته على حروف المعجم» .

وعمل شئ من هذا فى العلوم الأخرى . فثل هذا المعجم فى الألفاظ الطبية وهو
ضخم يبلغ ٦٠٠ صفحة يوضح ما نالته مادة اللغة من الفوائد من جراء حركة الطبع التى قامت
بها مطبعة بولاق .

ولم يقتصر فضل مطبعة بولاق على اللغة العربية بل تعداها الى اللغات الشرقية الأخرى
كاللغتين التركية والفارسية فقد نشرت المطبعة كثيرا من الكتب الأدبية المشهورة فى اللغتين
كما نشرت كثيرا من معاجمها وهى كثيرة فى قوائم مطبوعات بولاق .

- ثم أثر آخر لمطبعة بولاق فى ناحية أخرى من تفاصيل النهضة العلمية الحديثة فى مصر
وهو أنها ساعدت على تقدم التعليم وانتشاره وسهلت مهمة القائمين بهذا التعليم . ففيها
طبعت الكتب المدرسية لمختلف المدارس وليس من شك فى أهمية الكتب المدرسية للتعليم
فهى الوسيلة الوحيدة لاستذكار الشرح ومراجعة المعلومات .

ويصور لنا على باشا مبارك أثر هذه المطبعة فى هذه الناحية أحسن تصوير حين يقول
فى سياق ترجمته لنفسه : إنه التحق بمدرسة المهندسخانة واستمر فيها خمس سنوات تعلم فيها

الجبر والميكانيكا والديناميكا وتركيب الآلات وحساب التفاضل وعلم الفلك وعلم الأبرياء (المياه) والطبوغرافيا والكيمياء والطبيعة والمعادن والجيولوجيا وحساب الآلات والهندسة الوصفية وقطع الأشجار والأخشاب والظل والنظر ، ثم قال :

« ولعدم وجود كتب مطبوعة في هذه الفنون وغيرها إذ ذاك كان التلاميذ يكتبون الدروس من المعلمين في كراريس كل على قدر اجتهاده في استبقاء ما يلقى المعلمون . وكان المعلمون يومئذ يبدلون غاية مجهودهم في التعليم ، فكان ينذر أن يستوفى تلميذ في كراسه جميع ما يلقى عليه خصوصا الأشكال والرسوم ، ولذلك كان الأمر إذا تقدم وخرجت التلامذة من المدارس يعسر عليهم استحضار ما تعلموه فكان يضع منهم كثير مما تعلموه . وفي آخر مدة المهندسخانة (يعني في آخر مدة تلمذته بها) كانوا يطبعون بمطبعة الحجر بعض الكتب فاستعانت بها التلامذة وحصل منها النفع ثم تكاثرت طبع الكتب شيئا فشيئا إلى الآن فصارت تطبع الفنون بأشكالها ورسومها فسهل بذلك تناولها واستحضار ما فيها ^(١) » .

وليس أصدق من هذا الوصف من معاصر في بيان ما كان لمطبعة بولاق من الأثر الفعال في نشر التعليم وترقيته .

وآخر ما نريد أن نذكره من أيادي مطبعة بولاق التي لا تحصى على النهضة العلمية الحديثة في مصر أنها كانت أساس الطباعة في مصر فقد كانت نموذجا يحتذى الراغبون في نشر العلم والطامعون في الربح من صناعة الكتب . فانتشرت بعدها صناعة الطباعة وكثرت المطابع على يد كثير من تلاميذها الذين تعلموا الصناعة بها أو تأثروا بفكرتها وكلما كثرت المطابع زادت المطبوعات وزاد التأليف وازدهرت الحركة العلمية في مصر . فإذا قلنا إن ازدهار الحركة العلمية في مصر راجع إلى كثرة المطابع ، وجب علينا أن نقول إن كثرة المطابع يرجع الفضل فيها إلى مطبعة بولاق . ثم إن تلك المطابع التي أنشأها الأفراد متأثرين بمطبعة بولاق عندما أرادت أن تطبع كتباً لم تجد أمامها إلا مطبوعات

(١) دلي باشا مبارك : المخطط التوفيقية - ج ٩ ، ص ٤١

بولاق التي كانت قد نفدت أو أشرفت على النفاذ فأعادت طبعها ومن هذه الناحية أيضا كان لمطبعة بولاق الفضل على ما نشأ في مصر من المطابع .

على هذا النحو كان أثر مطبعة بولاق في النهضة العلمية الحديثة في مصر وهكذا كان ذلك الأثر عظيما لم يقف عند حد خلق هذه النهضة من العدم فحسب بل تعداه إلى إدخال عناصر جديدة فيها وصيغها بالصيغة الحديثة بعد القضاء على صبغة العصور الوسطى التي ظلت مسؤولة على الحياة في مصر إلى ذلك العهد القريب .

فإذا أضفنا إلى ذلك أثرها في نشر صناعة الطباعة وفضلها على اللغة والتعليم عرفنا أن تلك النهضة الفكرية الحديثة التي نفخر بها إنما ولدت في حجرات المطبعة وبرعايتها نشطت وازدهرت ولذا وجب أن لا تذكر هذه النهضة إلا مقرونة دائما باسم مطبعة بولاق .

الفصل الخامس عشر

المطابع الأميرية الصغرى

نشأت مطبعة بولاق من أجل الجيش خاصة لتسد حاجته من كتب الفن الحربى والتعليمات العسكرية . وظلت تقوم بهذه المهمة عددا من السنين بعد إنشائها إلى أن بدأ محمد على فى إنشاء مدارس فى سنة ١٨٢٦ ثم توالى إنشاء تلك المدارس . وقد كانت المدارس تحتاج هى الأخرى إلى طبع كتب لتلاميذها وكان ضروريا أن يحال طبع تلك الكتب على بولاق . والظاهر أن مطبعة بولاق ضاقت بمطبوعات الجيش ومطبوعات الدواوين ومطبوعات المدارس مجمعة . ولكى يخفف الطلب على بولاق أخذ الوالى ينشئ مطابع مستقلة فى بعض المدارس الكبيرة والدواوين الرئيسية . وهكذا نشأت عدة مطابع أميرية صغرى بجانب مطبعة بولاق الكبرى . أما ما وصل إليه علمنا من هذه المطابع فهى :

مطبعة الطب بأبى زعبل

أنشئت مدرسة الطب المصرية فى سنة ١٨٢٧ بأبى زعبل . وقد أنشأ محمد على بأبى زعبل مطبعة ملحقة بهذه المدرسة لتولى طبع ما يحتاجه تلاميذها من كتب الطب . وليس عندنا علم مؤكد بتاريخ إنشاء تلك المطبعة وإن كان عندنا ما يرجح أنها أنشئت بعد تاريخ إنشاء المدرسة بمدة قصيرة . فنحن لو نظرنا إلى ما بيدنا من مطبوعات بولاق لوجدنا أن أول كتاب فى الطب مطبوع بها هو كتاب "تشریح بشرى" ترجمه إلى العربية من الفرنسية يوحنا عنجورى وطبع ببولاق فى سنة ١٨٣٣ ، أى بعد إنشاء مدرسة الطب بست سنوات . فهل ظلت مدرسة الطب لا تطبع كتبها لتلاميذها طول هذه المدة ؟ الأرجح أن مطبعة أبى زعبل أنشئت فى تاريخ مبكر من إنشاء مدرسة الطب بحيث ظهرت حاجة إلى طبع كتب طبية للتلاميذ . وليس من المعقول أن تكون هذه الحاجة قد ظهرت عند إنشاء المدرسة أى فى سنة ١٨٢٧ مباشرة إذ أن فى هذا التاريخ لم يكن المترجمون قد ترجموا شيئا يطبع

ولأنما من المعقول أن تكون تلك الحاجة ظهرت بعد ذلك بمسدة ما . وإذا صح ما رواه جورج زيدان من أن أول كتاب طبع بأبي زعبل هو كتاب "القول الصريح في علم التشريح" لكلوت بك وأن طبعه كان في سنة ١٨٣٢^(١) أمكننا أن نقول إن مطبعة الطب بأبي زعبل أنشئت في تلك السنة . وهناك خبر نشر في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢ جاء فيه :

« كلوت بك أرسل رسالة إلى مجلس الجهادية مضمونها أنه ترتب تعييناً للرجال الثمانية الذين أرسلوا إلى مطبعة أبي زعبل من مطبعة بولاق كسائر الأندية ثم أرسلت إليه خلاصة من مجلس الجهادية حكم فيها بأنه يصرف لهم التعيين كما كان يصرف لهم في مطبعة بولاق^(٢) » .

فترتيب التعيين لهؤلاء الموظفين الثمانية الذين نقلوا من مطبعة بولاق إلى مطبعة أبي زعبل يبين أنهم نقلوا إليها حديثاً ، وجملتهم تبين أنهم الذين بدأت بهم المطبعة ، وعلى ذلك يمكن أن نقرر أن تاريخ هذا الترتيب وهو أبريل سنة ١٨٣٢ يعين تاريخ إنشاء مطبعة الطب بأبي زعبل .

وليس عندنا إلا وصف واحد لهذه المطبعة أعطانا إياه السائح سانت جون الذي زار مصر في سنة ١٨٣٢ ، فقد زار مدرسة الطب بأبي زعبل ووصف المدرسة وما حولها من أشجار البرتقال والليمون الحلو والمالح والجوز وما يوجد بين هذه الأشجار من الخضر والأزهار ، كل ذلك في وصف شعري رائع ثم قال :

« وقد حوّل نصف أحد جناحي المستشفى إلى حجرة درس فسيحة تسع مائتي تلميذ . وجدرانها مزينة بالنماذج والرسوم ... أما بقية هذا الجناح ففيه مطبعة بها أربع آلات للطبع يعمل عليها الشبان العرب (يعني المصريين) في طبع تراجم عربية لأحسن المؤلفات الأوروبية في الطب ، محلاة بالرسوم التوضيحية التي ينقلونها بدقة فائقة^(٣) » .

(١) جورج زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٤٢

(٢) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٥ ، ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٤٧ (٢٤ أبريل سنة ١٨٣٢)
"حوادث مجلس الجهادية" .

St. John, op. cit., Vol. II, p. 401. (٣)

فتبعاً لكلام هذا السائح المحقق كانت مطبعة الطب بأبي زعبل مشتملة على أربع آلات للطبع :

أما مطبوعات هذه المطبعة فقد قال عنها جورجى زيدان ما يأتى :

« لم يمض بضعة سنوات حتى ظهرت عدة كتب طبية تعليمية عليها نمر متسلسلة حسب ظهورها . وفي آخر كل كتاب تاريخ طبعه . وبلغ عدد الكتب الطبية التي طبعت في تلك المطبعة عشرة . أولها كتاب « القول الصريح في علم التشريح » تأليف الدكتور كلوت بك طبع في سنة ١٨٣٢ ، وآخرها كتاب « الأربطة الجراحية » تأليف إبراهيم بك النبراوى طبع سنة ١٨٣٨ وطبعت فيها كتب أخرى غير هذه (١) . » . اهـ

أما كتاب الأربطة الجراحية لإبراهيم النبراوى فلم يطبع في أبي زعبل إذ الثابت أنه طبع في بولاق وورد ضمن مطبوعاتها لسنة ١٨٣٨ وقد رأينا نسخة من الكتاب وعليها ما يثبت أنه مطبوع في بولاق . ثم إن مطبعة الطب بأبي زعبل لم تكن موجودة في سنة ١٨٣٨ كما سيأتى بعد قليل . وقد توصلنا من الكتب الطبية العشرة المطبوعة بمطبعة الطب بأبي زعبل إلى ما يأتى :

(١) « القول الصريح في علم التشريح » تأليف « بايل Bayle » بإضافات من كلوت بك ، وترجمة يوحنا عنجورى رئيس التصحيح بمدرسة الطب بأبي زعبل ، وحرره محمد عمران الهراوى . طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢ م) (أنظر شكل ٢١ بآخر الكتاب) .

(٢) « العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية » . تأليف كلوت بك ، وترجمة أغسطس سكاكينى ، وحرره محمد عمران الهراوى ، طبع بأبي زعبل سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) . وهو ثانى مطبوعاتها .

(٣) « منتهى الأغراض في علم شفاء الأمراض » تأليف بروسيه وسانسون ، ترجمه إلى العربية يوحنا عنجورى وقد ترجم أولاً إلى الإيطالية ثم ترجمه عنجورى من الإيطالية إلى العربية : طبع سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) في مجلدين .

(١) جورجى زيدان : نفس الجزء من كتابه السابق ، ص ٤٢ .

(٤) "مبلغ البراح في علم الجراح" تأليف كلوت بك وترجمه يوحنا عنجورى وطبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٥) "التشريح العام" تأليف كلار الفرنساوى وترجمه عيسوى النجراوى مدرس التشريح العام بمدرسة الطب ، طبع سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

(٦) « دستور الأعمال الأقرباذية لحكماء الديار المصرية » وهو قانون وضعته المشورة الطبية وترجمه يعقوب ، وطبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٦ م) .

(٧) « رسالة تطعيم الجدرى » تأليف كلوت بك وترجمة أحمد الرشيدى طبع سنة ١٨٣٦ م .

(٨) "نبذة في أصول الفلسفة الطبيعية" تأليف كلوت بك وترجمة النبراوى . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٧ م)

وهذا آخر ما توصلنا اليه مما ذكر في المراجع أنه طبع بتلك المطبعة ولكنا لم نر بعض هذه الكتب . فاذا صح ما قاله جورجى زيدان من أن مطبوعاتها الطبية عددها عشرة فقط فانه ينقصنا من مطبوعاتها كتابان لم نتوصل اليهما .

وقد ورد في كلام السائح سانت جون عن مطبعة أبى زعبل ما ترجمته :

« على رأس كل فرع من فروع العلوم الطبية أستاذ أوربى يلقي درسه اليومى باللغة الفرنسية ثم يترجم إلى اللغة العربية بواسطة مترجمين أكفاء اكتسبوا معرفة عالية بالعلوم الطبية من طول اشتغالهم بالمستشفى . وعندما تم التراجع تسلم إلى ثلاثة من المشايخ يصححون لغتها ويحلونها ببدايع الأسلوب العربى . وبعد ذلك تطبع وتوزع على التلاميذ^(١) »

وفى هذا الوصف قرينة على أنه كان يطبع بهذه المطبعة الدروس التى كانت تلقى بمدرسة الطب علاوة على الكتب المتقدمة .

على أن وجود هذه المطبعة الطبية لم يمتد إلى أكثر من سبع سنوات . ففي أواخر سنة ١٢٥٢ هـ أى أوائل سنة ١٨٣٧ م نقلت مدرسة الطب من أبي زعبل إلى قصر العيني ومن ذلك التاريخ أبطلت مطبعة مدرسة الطب وأحيلت مطبوعاتها إلى بولاق . ومن الثابت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد مدرسة الطب بمكانها الأول بأبي زعبل فقد زار مصر السائح "ويلد Wilde" في سنة ١٨٣٧ وهى السنة التى نقلت فيها المدرسة إلى قصر العيني وزار هذا السائح مدرسة الطب قبل أن تنقل وقال فى وصفها :
« هناك مطبعة ملحقة بالمستشفى حيث يترجم أهم كتب العلوم الطبية الى اللغة العربية ثم تطبع بها ^(١) » .

فهذا يثبت أن مطبعة أبي زعبل ظلت تعمل إلى آخر عهد المدرسة بذلك المكان وقد كان ويلد هذا آخر سائح زار المدرسة بمكانها الأول . ومن الثابت أيضا أن مطبعة الطب ألغيت بانتقال المدرسة إلى قصر العيني إذ أن أحدا من السياح الذين زاروا المدرسة بعد انتقالها لم يذكر شيئا عن وجود مطبعة بقصر العيني . وليس من بين الكتب الطبية أو غير الطبية كتاب واحد كتب عليه أنه مطبوع بهذا القصر . وبذلك تكون مطبعة الطب بأبي زعبل قد أنشئت فى أوائل سنة ١٨٣٢ ، وألغيت فى أوائل سنة ١٨٣٧ بانتقال المدرسة إلى قصر العيني ، أى أنها عمرت خمس سنوات .

مطبعة الطوبجية بطره

أنشئت مدرسة الطوبجية بطره فى سنة ١٨٣١ وألحقت بها مطبعة عرفت فى مطبوعاتها باسم "مطبعة الطوبجية بطرا" وقد طبع بها كتاب "الكنز المختار فى كشف الأراضى والبحار" وهو كتاب مترجم عن الفرنسية ، ترجمه وصححه الشيخ رفاعة بك رافع الطهطاوى . وهذا كل ماوصلنا إليه من تاريخ هذه المطبعة فنحن لا نعرف عدد مطبوعاتها ولا ماهيتها ، وإن كان من الضرورى أن يكون قد طبع بها عدد من كتب المدفعية التى وضعت من أجل تلاميذ المدرسة . ونحن لا نعرف ما آل إليه أمر هذه المطبعة ، ولا تاريخ انتهاءها وإن كان يغلب على الظن أنها انتهت بانتهاء المدرسة فى أواخر عهد محمد على .

(١) Wilde, Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean

(Dublin, 1852), Vol II, Chap. XII, p. 238.

مطبعة الوقائع بالقلعة

في سنة ١٨٣٣ فكر محمد علي باشا في أن يجعل للوقائع المصرية مطبعة مستقلة ويبطل طبعتها في بولاق . ولم يكن ذلك ناشئا عن ضيق في مطبعة بولاق أو عجز منها عن القيام بأعمالها المتزايدة ، ولكن على مانرجح كان ناشئا عن رغبته في جعل مطبعة الوقائع قريبة من ديوان الوقائع وقريبة من الدواوين التي تتمها بالأخبار . لذلك قرر محمد علي إنشاء مطبعة خاصة بالوقائع في القلعة وقد أنشئت بالفعل في سنة ١٨٣٣ ، وصدر أول عدد من الوقائع مطبوع بها في ٢٦ صفر سنة ١٢٤٩ هـ الموافق ١٥ يولييه سنة ١٨٣٣ م وقد كتب عليه « طبع بمطبعة قلم الوقائع بالقلعة » .

ومع ذلك فقد ورد في عدد الوقائع المصرية الصادر في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧ هـ (١٦ أبريل سنة ١٨٣٢ م) خبر جاء فيه : «الشيخ على قديم لمجلس الجهادية عرضا مضمونه أنه كان مستخدما في دار الطباعة ببولاق ثم استخدم في خدمة الطباعة بديوان الوقائع^(١)» فهل أنشئت مطبعة الوقائع في أبريل سنة ١٨٣٢ ثم لم تصدر الوقائع إلا في يولييه من السنة التالية ؟ هذه مشكلة ليس عندنا وسائل حلها . وليس هناك إلا احتمال واحد هو أن مطبعة قلم الوقائع أنشئت في أبريل سنة ١٨٣٢ من أجل أعمال الديوان خاصة وليس لطبع الوقائع ، وظلت كذلك إلى يولييه سنة ١٨٣٣ حين رأى أن تطبع الوقائع أيضا وأضيفت إليها آلات وبدأت تصدر الجريدة ، والله أعلم .

وليس من شك في أن مطبعة الوقائع كانت صغيرة قليلة الآلات فلم يكن يطبع بها إلا صفحات الوقائع القليلة . وقد وصفها «وليم يتس Yates» الذي زار مصر في سنة ١٨٤١ م ، فذكر زيارته للقلعة ثم قال :

« أما المطبعة فليست كبيرة الأهمية كما ينتظر . والشئ الوحيد الذي يستحق الذكر هو طبع مجلة باللغة العربية^(٢) » .

(١) الوقائع المصرية ، العدد رقم ٣٧٢ ، بتاريخ ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٧

(٢) Yates, The Modern History and Conditions of Egypt. Vol. I, p. 352, 353.

وظلت مطبعة الوقائع بالقلعة مفتوحة تصدر عنها الوقائع المصرية الى يونيه سنة ١٨٤٦ ثم تبطل المطبعة ويحال طبع الوقائع المصرية إلى مطبعة بولاق ، فقد صدر العدد المؤرخ ١٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٢ الموافق ٨ يونيه سنة ١٨٤٦ وقد كتب عليه : « طبعت في دار الطباعة العامرة الكائنة ببولاق المحروسة » وبه تستأنف الوقائع صدورها من بولاق من جديد . ولذا يمكن أخذ يونيه سنة ١٨٤٦ تاريخا لنهاية مطبعة الوقائع وتكون هذه المطبعة قد عمرت من يولييه سنة ١٨٣٣ الى يونيه سنة ١٨٤٦ أى ثلاث عشرة سنة .

وليس في ذلك العدد من الوقائع ما يشير إلى السبب الذى من أجله عدل عن طبع الوقائع بمطبعتها بالقلعة وأعيدت إلى بولاق . على أن هذا السبب ليس مما يصعب الوصول اليه ، فمطبعة القلعة كانت من غير شك تحتاج إلى إصلاح وتجديد بعد عمل ثلاث عشرة سنة متوالية ، ولم تكن أحوال الوالى في سنة ١٨٤٦ تسمح بهذا الإصلاح ، وكان العمل أيضا قد قل في مطبعة بولاق نتيجة لظروف معمر في أواخر عهد محمد على مما سبق بنا شرحه فأعيد طبع الوقائع في بولاق .

مطبعة المهندسخانة

أنشئت مدرسة المهندسخانة بالخانقاه في سنة ١٨٣٤ ثم نقلت الى بولاق في تاريخ غير معروف . وقد ألحق بها مطبعة لطبع الكتب الهندسية اللازمة لتلاميذها . وليس عندنا معلومات مفصلة عن تلك المطبعة ولا بيان بمطبوعاتها ، ولا نعرف تاريخ إنشائها على وجه التحقيق . وقد ورد ذكر مطبعة المهندسخانة في دفاتر ديوان المدارس ابتداء من سنة ١٢٦٠ هـ (١٨٤٤ م)^(١)

وجاء في عدد الوقائع الصادر في ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) خبر عن امتحان مدرسة المهندسخانة في بولاق ورد فيه :

« لما كانت نسخ مطبعة تلك المدرسة الثلاثة باذلين جهدهم حصل تطيب خاطرهم يضم بعض شيء إلى مرتباتهم^(٢) » .

(١) عرض حالات إلى مدرسة المهندسخانة في ٩٣ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ هـ . دفتري رقم ١٢ ج ٥ ، مدارس عربى ، محفوظات عابدين .

(٢) العدد ١٠١ من الوقائع المصرية الصادر في ١٨ صفر ١٢٦٤ (٢٤ يناير سنة ١٨٤٨) .

وهذا النص يثبت أن مطبعة المهندسخانة ظلت موجودة إلى آخر عهد محمد علي . وهناك من النصوص ، ما يثبت أن هذه المطبعة ظلت موجودة أيضا في عهد عباس الأول فعلى باشا مبارك يروى في سياق ترجمته لنفسه أنه في أواخر سنة ١٢٦٦ (١٨٥٠ م) عمل نظاما للدارس كافأه عباس عليه بأن عينه ناظرا لمدرسة المهندسخانة . قال : « وفي مدة نظارتى كنت أباشر تأليف كتب المدارس بنفسى مع بعض المعلمين وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر طبع فيها للدارس الحربية والآليات الجهادية نحو ستمائة ألف نسخة من كتب متنوعة غير ما طبع في كل فن بمطبعة الحجر للمهندسخانة وملحقاتها من الكتب ذات الأطالس والرسومات وغيرها مما لم يسبق له طبع واستعملت في رسم أشكالها وأطالسها التلامذة لا غير وقد حصل منها الفوائد الجمة العمومية (١) »

فهذا النص يبين أن مطبعة المهندسخانة ظلت مفتوحة في عهد عباس الأول إلا أن عبارته تدل على أنها كانت مطبعة مستحددة وليست مشتركة من عهد محمد علي . فعلى مبارك يقول : « وجعلت بها مطبعة حروف ومطبعة حجر » فكأنه هو الذى استحدثها . وهذا ادعاء من الرجل فمدرسة المهندسخانة كان بها مطبعة من عهد محمد علي . والنص السابق اقتباسه من الوقائع يثبت وجودها إلى سنة ١٨٤٨ ونظارة على باشا مبارك للمهندسخانة كانت في سنة ١٨٥٠ م . وليس من المعقول أن تكون مطبعة المهندسخانة قد تلاشت في ستين من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٥٠ . وعلى ذلك فإننا نرجح أن قوله : « وجعلت بها مطبعة » إما أن تكون هفوة قلم أو هفوة نفس .

وعلى كل حال فمطبعة المهندسخانة ظلت تعمل في عهد عباس الأول وعندى كتاب مطبوع في عهده وعنوانه « مبادئ الهندسة » جاء في آخره :

« وقد تم تحرير هذا المختصر وتصحيحه ومقابلته على أصله وتنقيحه وإزالة ما كان في الأصل من اللغثات والعدول عما فيه من سخيف الاصطلاحات على يد بعض خوجات مدرسة مهندسخانة الخديوية جعلها الله عامرة أهلة بهيه . وكان تمام طبعه بمطبعة هذه المدرسة التى هى على أساطين المعارف مؤسسة في أوائل ربيع الآخر الذى هو من شهور

سنة ١٢٧٠ ...» . ومن مطبوعاتها أيضا «الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية» وترجمه ابراهيم رمضان ومنصور عزمى ، و «المنحة اللدنية في الهندسة الوصفية» وترجمه ابراهيم رمضان ، و «مختصر علم الميكانيكا» وترجمه أحمد فايد وصححه السيد صالح مجدى ، و «الدرة السنية في الحسابات الهندسية» وترجمه أحمد فايد (انظر شكل ٢٢).

أما نهاية مطبعة المهندسخانة تلك فقد كانت والله أعلم على يد سعيد . فعلى باشا مبارك يحدثنا أن سعيدا باع مدرسة المهندسخانة بكل محتوياتها . قلنا ولن تشذ المطبعة عن غيرها من متعلقات المدرسة . قال إن سعيد باشا أصدر أمرا قبيل سفره إلى أوروبا ببيع أشياء من متعلقات الحكومة من عقارات وغيرها . قال :

« وكان المأمور بذلك المرحوم اسماعيل باشا الفريق وكان لى من المحبين وكنت جاره فى السكن فاستصحبني معه إلى بولاق وخلافها من محلات البيع ، فلما حضرت المزايدات رأيت الأشياء تباع بأبخس الأثمان ، ورأيت ما كان لمدرسة المهندسخانة من اللوازم والأشياء الثمينة العظيمة وفى جملتها الكتب التى كنت طبعتها وغيرها تباع بتراب الفلوس وكذا أشياء كثيرة من نحو آلات الحديد والنحاس والرصاص والعقارات والفضيات والمرايات والساعات والمفروشات وغير ذلك ، وليتها كانت تباع بالنقد الحالى بل كانت الأثمان تؤجل بالآجال البعيدة وبعضها بأوراق الماسهيات ونحو ذلك من أنواع التسهيل على المشتري فكان التجار يربحون فيها أرباحا جمة . فلبطالتي واستدائتي وكثرة مصرفي مالت نفسي للشراء من هذه الأشياء والدخول فى التجارة ففعلت وربحت (١) » .

فمدرسة المهندسخانة بيعت على النحو الذى ورد وصفه ، وبيع كل شئ فيها حتى الساعات والمفروشات وحتى الكتب وليس من شك بعد هذا فى أن تكون مطبعة المهندسخانة قد بيعت ضمن ما بيع من متعلقات المدرسة . ومن المرجح أن تكون المطبعة هى التى قصدها على باشا مبارك بقوله « آلات الحديد والنحاس والرصاص » . وهكذا كانت نهاية مطبعة المهندسخانة على يد سعيد كما كانت نهاية كثير من منشآت أبيه .

(١) على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٤٨

مطبعة الجهادية

وكان هناك أيضا مطبعة أميرية في عهد محمد علي اسمها مطبعة الجهادية . طبعت بها "رسالة في علاج الطاعون" تأليف كلوت بك وكتب عليها طبعت في مطبعة الجهادية سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٤ م) وأخبرنا أستاذنا محمد شفيق غربال أنه رأى رسالة أخرى مطبوعة بتلك المطبعة هي "رسالة فيما يجب اتخاذه لمنع الحرب والداء الأفرنجي" وصدرت عن مشورة الصحة وطبعت بمطبعة ديوان الجهادية في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٥ م) .

على أنا لا نعلم شيئا عن تاريخ إنشاء تلك المطبعة على وجه التحقيق ، وإن كان من الثابت أنها كانت موجودة في ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٢ ، وذلك أنه نشر في عدد الوقائع المصرية الذي صدر في ذلك التاريخ خبر جاء فيه :

« رجل اسمه السيد محمود قادم رفيا لمجلس الجهادية مضمونه أنه كان مستخدما في مطبعة بولاق ثم استخدم الآن في مطبعة الجهادية وطلب أن يصرف له ثمن كسوة كما صرف لأمثاله الذين في مطبعته ، هذا ما استدعى به فاستعلم من عبد الكريم افندي ناظر مطبعة بولاق عن ذلك فقال إن المذكور جاء دار الطباعة وتعلم الصناعة حتى صار مثل محمد المهدي جماع الحروف في مطبعة أبي زعبل وأنه يصرف لمحمد المهدي مائة وأربعة قروش في كل سنة ثمن كسوة ... (١) » .

ولما كان من غير المعقول أن يدير المطبعة رجل واحد فإن المرجح أن المطبعة كانت موجودة قبل تاريخ هذا الخبر . ويؤيد هذا المذهب عبارة « كما صرف لأمثاله في مطبعته » وهي تدل على أن مطبعة الجهادية كان فيها عمال أقدم منه طلب أن يسوى بهم في المعاملة .

مطبعة الديوان الخديوي

والحق بالديوان الخديوي مطبعة لم نتوصل إلى شيء من مطبوعاتها ، وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع ما كان هذا الديوان محتاجا إليه من الدفاتر والأوراق ولاندرى بالضبط متى أنشأت هذه المطبعة وإن كنا نعلم أنها كانت موجودة في يوم ٢٧ سبتمبر

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٣٩٦ الصادر في ٢٥ محرم سنة ١٢٤٨

سنة ١٨٣٢ وهو تاريخ جلسة لمجلس الشورى ورد ذكر هذه المطبعة في مداولتها . ورد في الوقائع المصرية العدد الصادر في ٨ أكتوبر سنة ١٨٣٢ خبر جاء فيه :

« عبد الرحمن افندى رئيس مطبعة الديوان الخديوى قدّم عرضا للديوان المذكور وأحيل على مجلس الشورى مضمونه أن أشغال الأوراق المطبوعة بالمطبعة المذكورة في سنة ثمان وأربعين زائدة على أشغال سنة سبع وأربعين ومن أجل ذلك ينبغي أن يعطى عدة مكلة اللوازم مع ثلاثة رجال لإدارتها من مطبعة بولاق وقاية للصالح من التعطيل^(١) » .

فريس مطبعة الديوان الخديوى كان اسمه عبد الرحمن وقد أضيف إليها آلة طبع جديدة بكامل أدواتها وعمالها كما قرر المجلس في جلسته السابقة .

مطبعة مدرسة المبتديان بالناصرية

ورد في مكتبة من ديوان المدارس الى ناظر الكيمية خانة : « ضرورة إرسال ستة غيدان فصفوريك إلى مدرسة المبتديان بالسيدة لزوم مطبعة المكتب المستجد بالناصرية^(٢) » .

ولما كان تاريخ هذه المكتبة هو ٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥ ، وكانت المكتبة تنص على أن المكتب الذى ألحقت به المطبعة " مستجد " ، كان من المحتمل أن يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إنشائها . ولزوم الفصفوريك للطبعة يرجح أنها كانت مطبعة حجر ، فإن هذا النوع من الطباعة هو الذى يحتاج إلى أحماض ومواد كاوية أو ملتهبة . ولم تقف على شئ من مطبوعات هذه المطبعة .

مطبعة الحجر بديوان مديرية المنوفية

ورد في أحد دفاتر ديوان المدارس مكتبة بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦ الى مديرية المنوفية ردا على « العرض الذى قدّمه أسطوات المطبعة الحجر بالمديرية بشأن زيادة ماهياتهم^(٣) » . وعلى ذلك فقد كان هناك مطبعة بديوان مديرية المنوفية أغلب الظن

(١) الوقائع المصرية ، العدد ٤٤٣ الصادر في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٢٤٨ هـ ، « حوادث مجلس مصر » .

(٢) من ديوان المدارس الى ناظر الكيمية خانة في ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ (٩ نوفمبر سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٢٦ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، مكتبة رقم ١٢٥ ، ص ٣٧١ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مديرية المنوفية في ٢٧ شوال سنة ١٢٦٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٤٦) ، دفتر رقم ٤٣ ، ج ١ ، ديوان المدارس عربى ، ص ١٦٩ ، محفوظات عابدين .

أنها كانت مخصصة لطبع الدفاتر والأوراق الحكومية . ومن المحتمل أنه وجدت مطبعة حجر كهذه في كل مديرية من المديريات وإن ذاك لم نصادف أى ذكر لشيء عن هذه المطابع ، غير ما تقدم خاصا بمطبعة المنوفية .

مطبعة الحجر برشيد

وورد في دفتر آخر من دفاتر ديوان المدارس مكتبة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٤٥ فيها مطالبة بصرف أجرة « إحضار مطبعة الحجر برشيد إلى مطبعة بولاق على سفينة (١) » . ويؤخذ من هذا أنه كان يوجد مطبعة حجر برشيد في سنة ١٨٤٥ ثم لسبب ما استغنى عنها هناك وأرسلت إلى مطبعة بولاق .

مطبعة رأس التين بالاسكندرية

كان بقصر رأس التين مطبعة كبيرة طبع بها بعض كتب التاريخ والأدب وجريدة كان ينشرها الوالى بالفرنسية والعربية . قال السائح سانت جون في سياق وصف زيارته للاسكندرية ما ترجمته : « أنشئ حديثا ناد أدبي من أشهر المقيمين بالاسكندرية وينشر الباشا جريدة بالفرنسية والعربية (٢) » . ويمكن أن نقول إن رغبة الباشا في نشر تلك الجريدة الفرنسية والعربية بين جالية الثغر هي السبب في إنشاء مطبعة رأس التين .

أما تاريخ إنشاء هذه المطبعة فن المؤكد أنه كان قبل شهر مارس سنة ١٨٣٣ وهو تاريخ زيارة هذا الكاتب لمدينة الاسكندرية . ففي ١٦ مارس سنة ١٨٣٣ يصدر أمر من محمد علي باشا الى حبيب افندى يقول فيه :

« حيث إنه بناء على أمر حضرة السر عسكر باشا ستطبع ترجمة بعض الكتب الافرنجية تحت إشراف عزيز افندى فالمطلوب إرسال مطبعة الاسكندرية كاملة الحروف الجديدة مع جميع للأخرى القديمة (٣) » .

(١) في ديوان المدارس الى الدائرة العسكرية ٢٧ صفر سنة ١٢٦١ (٦ مارس سنة ١٨٤٥) ، دفتر رقم ٣ ج ٣ ، ديوان المدارس عربى ، ص ٩٩٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) Saint John, *op. cit.*, Vol. II, p. 358

(٣) من الجناح العالى الى حبيب افندى في ٢٣ شوال سنة ١٢٤٨ (١٦ مارس سنة ١٨٣٣) ، دفتر رقم ٥٠ معه تركى ، وثيقة برقم ٣٧٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

فيؤخذ من هذا الأمر أنه في مارس سنة ١٨٣٣ زوّدت هذه المطبعة بحروف كاملة جديدة وأنه كان بها وقتئذ حروف قديمة . ومعنى هذا أن مطبعة رأس التين أنشئت قبل هذا التاريخ بكثير . وفي ١٣ مايو سنة ١٨٣٣ صدر أمر آخر جاء فيه :

« إن تاريخ إيطاليا والشرح المسمى سودى لديوان حافظ جارى طبعهما بالإسكندرية ولكن نظرا لأن الجناح العالى يأمر بطبعهما في أقرب وقت وحيث إن المطبعة التي استحضرت قبل بضعة أشهر لطبع تاريخ نابليون ستفرغ من طبع هذا التاريخ بعد خمسة عشر يوما وستخصص هذه المطبعة لطبع تاريخ إيطاليا وشرح سودى لديوان حافظ فالمطلوب جلب حروف جديدة لهذه المطبعة (١) » .

وبإضافة هاتين الوثيقتين إحداهما الى الأخرى يتضح احتمالان في تاريخ هذه المطبعة :

الأول أن يكون محمد على قد أنشأ مطبعة في رأس التين في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر ابراهيم باشا بطبع كتاب تاريخ بونا برت في هذه المطبعة فزوّدت بحروف جديدة وآلة جديدة للطبع بعد مارس سنة ١٨٣٣ ، ثم أمر محمد على باشا بطبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ الشيرازى فيها فزوّدت بحروف جديدة لثانى مرة بعد مايو سنة ١٨٣٣

الثانى أن تكون هذه المطبعة قد أنشئت في أواخر سنة ١٨٣٢ أو أوائل سنة ١٨٣٣ وبدئ بطبع تاريخ بونا برت فيها بأمر من ابراهيم باشا وطالب لها حروف جديدة . وأتى شهر مايو سنة ١٨٣٣ ولم تكن هذه الحروف المطلوبة قد وصلت وكان محمد على باشا قد أصدر أمره بالإسراع في طبع تاريخ إيطاليا وشرح ديوان حافظ فزوّدت بالحروف الجديدة بعد ذلك .

ووصل الى علمنا من مطبوعات هذه المطبعة جريدة رسمية كانت تصدر باللغة الفرنسية هي "Le Moniteur Egyptien" وقد صدرت مدة ثمانية أشهر من أغسطس سنة ١٨٣٣ الى مارس سنة ١٨٤٤ ، وكتاب «تاريخ بونا بارت» وطبع في سنة ١٨٣٣ و«تاريخ دولة إيطاليا»

(١) من المية الى حبيب افندى في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤٨ (١٣ مايو سنة ١٨٣٣) ، دقر رقم ٥٠ مية تركى ، وثيقة رقم ٤٨٢ ، ص ٨٤ ، محفوظات عابدين .

و«شرح ديوان حافظ» وطبع سنة ١٨٣٤ وكلها كتب أشرف على ترجمتها من اللغة الفرنسية الى اللغة التركية وعلى طبعها بمطبعة سراي رأس التين بالاسكندرية عزيز افندي أحد دُآب حكومة مصر (انظر شكل ٢٣ و ٢٤) .

مطبعة الترسانة بالاسكندرية

من الثابت أن مطبعة رأس التين كانت ملحقة بقصر رأس التين . على أننا نصادف بعض الوثائق التي تشير الى « مطبعة الترسانة بالاسكندرية » . ففي ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤ يكتب ديوان المدارس الى مطبعة بولاق يطلب منها إرسال بعض المواد والآلات التي كانت لازمة لمطبعة الإسكندرية ونصت هذه الوثيقة على أنها كانت بناء على خطاب من ناظر ترسانة الإسكندرية^(١) . وفي ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٥ يكتب ديوان المدارس ثانية الى مطبعة بولاق بصرف عشرة أرطال حبراً فرنكياً لزوم مطبعة الحروف بالترسانة بالاسكندرية^(٢) . وفي هذا ما يثبت وجود مطبعة أميرية ثانية في الاسكندرية ، وكانت تابعة للترسانة الكبرى هنالك . على أننا لا نعرف شيئاً عن تاريخ إنشائها أو مطبوعاتها وأغلب الظن أنها كانت مقصورة على طبع الأوراق اللازمة للترسانة .

مطبعة المدرسة المصرية ببـاريس

صادفنا الوثيقة الآتية ، وهي خطاب من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن بتاريخ ٢٦ يونيه سنة ١٨٤٥ :

« إن كتاب ترتيب صنف الأدوية طبع بمدرسة باريس بمعرفة الخواجه جومار مدير المدرسة المذكورة وقد أرسل من ديوان الجهادية الى كتبخانة المدرسة^(٣) » .

(١) من ديوان المدارس الى مطبعة بولاق في ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ ، دفتر رقم ٩ ، ج ٢ ، مدارس عربي ، ص ٦٨٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من ديوان المدارس الى مطبعة بولاق في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ٢٧ ، ج ٢ ، مدارس عربي ، مكتبة رقم ١٩٣ ، ص ٦١٢ ، محفوظات عابدين .

(٣) من ديوان المدارس الى مدرسة الألسن في ٢١ جمادى الثانية سنة ١٢٦١ ، دفتر رقم ١٢ ، ج ٥ ، ديوان المدارس عربي ، مكتبة رقم ٤٥٦ ، ص ٢٤٧٢ ، محفوظات عابدين .

وهذه الوثيقة تشير إلى طباعة حدثت في باريس أشرف عليها أحد موظفي الحكومة المصرية وهو المسيو جومار ناظر مدرسة باريس . والأمر لا يخرج عن وجهين : إما أن يكون جومار طبع كتاب الأدوية المشار إليه في إحدى مطابع باريس لحساب الحكومة المصرية ، وإما أن يكون الكتاب قد طبع بمطبعة مصرية كان مقرها المدرسة المصرية بالعاصمة الفرنسية . ولكن الوثيقة تقول : « طبع بمدرسة باريس » ولولم تكن المطبعة كائنة في نفس المدرسة لما ورد ذكرها في الوثيقة فالأمر إذن يحتاج إلى مزيد من التحقيق .

ولو صح أن المدرسة المصرية بباريس كانت تشمل على مطبعة كان من المرجح أنها كانت مطبعة فرنسية وليست عربية فنسخ الكتاب أرسلت إلى كتبخانة مدرسة الألسن ، وقد كان النظام أن تحفظ الكتب الإفرنجية بمكتبة هذه المدرسة سواء كانت للقراءة أو للترجمة أو للبيع ، أما الكتب العربية فقد كانت تحفظ في كتبخانة خان الخليلي التي كانت تتولى بيع الكتب العربية خاصة .

المطبعة الخديوية في خانية (كريت)

عهد السلطان إلى محمد علي بولاية جزيرة كريت مكافأة له على جهوده في إخضاع ثورة الموره . ولم تكن الحكومة المصرية في كريت تستغنى عن مطبعة نظرا لبعده الشقة بين الجزيرة وبين الحكومة المركزية في القاهرة أو في الاسكندرية . وقد أنشئت المطبعة بمدينة خانية في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠ وهو تاريخ وصول أول فوج من عمال هذه المطبعة وموظفيها إلى كريت .

وقد بدأت هذه المطبعة بخمسة عمال هم (١) :

أوسته سليمان ... ناظر المطبعة .

أوسته حماد ... رئيس الماكينة .

عروه حسن ... رئيس جماعى الحروف .

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانيه الى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانيه

وتاريخ ورودهم الى كريت » ، دقتر رقم ٧٧٦ ، دفاتر الديوان الخديوى تركى ، مكتبة رقم ١٣٦

ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

سيد عمر جماع حروف .
عفيفي جماع حروف .

وكان وصول هؤلاء العمال الخمسة إلى كريت في غرة جمادى الأولى سنة ١٢٤٦ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٣٠) . ويؤخذ من وظائفهم أن المطبعة الخديوية بخانيه كانت تتكون من آلة واحدة للطبع يديرها عامل واحد ، ومجموعة من الحروف يعمل في جمعها ثلاثة عمال ، وللطبعة رئيس هو الأوسطى سليمان .

على أن المطبعة لم تستمر بهذا الحجم فلم يمض ستة أشهر إلا وكان أضيف إليها قسم للطبع على الحجر ، ووصل ستة من العمال لإدارة هذا القسم وهم ^(١) :

محمد معاوني رئيس ماكنات الحجر بقمندية .
حسن رئيس ماكنة الحجر بخانية .

على أبو أحمد
يوسف سودان
حسن عاصي
سليمان أبو الخير
عمال حفرو طبع .

وكان وصول هؤلاء العمال الستة إلى كريت في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٤٦ (٢٩ أبريل سنة ١٨٣١) . وكان هؤلاء العمال جميعا مأخوذين من مطبعة بولاق .

وكانت هذه المطبعة الخديوية بكريت تصدر جريدة رسمية على غرار الوقائع المصرية وعرفت باسم "وقائع كريتية" ولا شك في أنها كانت تصدر من الكتب والقوانين واللوائح والمنشورات ، ما كانت الحكومة المصرية في الجزيرة تحتاج إليه .

وبعد ثمانية عشر شهرا من وصول هؤلاء العمال لم تصرف لهم الكساوى التي كانت مرتبة لهم أيام كانوا في مطبعة بولاق « وأصبحت ملابسهم رثة لا تقي أبدانهم » فقرر

(١) خلاصة صادرة من مجلس خانيه الى الأعتاب : « أسماء العمال المستخدمين في دار الطباعة بمدينة خانيه ، وتاريخ ورودهم الى كريت » دقتر رقم ٧٧٦ ، دفاثر الديوان الخديوى تركى ، مكتبة رقم ١٣٦ ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

مجلس خانية بناء على طلبهم أن «يسافر إلى مصر كبيرهم سليمان أوسته رئيس المطبعة وأن تسلم إليه الكساوى المستحقة للعمال المذكورين من خزينة الأمتعة ، وعند عودته إلى الإسكندرية وقضاء مهمته يعيده القبطان حسين ناظر السفين التجارية محمولا على إحدى السفن الاميرية^(١)» .

هذه هي الثلاث عشرة مطبعة التي كانت تابعة لحكومة محمد علي بالإضافة إلى المطبعة الأم — مطبعة بولاق — ومن المحقق أنه وجدت مطابع أميرية أخرى في ذلك العهد لم تصانأ أخبارها ولم يتفق لنا شيء من مطبوعاتها .

أما عن عهد عباس الأول فلم يصلنا خبر وجود مطابع أميرية غير بولاق إلا مطبعة المهندسخانة التي انتقلت من عصر محمد علي وبقيت مفتوحة تعمل طول عهد عباس الأول . ومن المرجح أن يكون بعض المطابع المتقدمة قد بقيت أيضا .

المطابع الأميرية في عهد سعيد

أما سعيد باشا فقد كان في المطابع من الزاهدين ، أغلق مطبعة بولاق ثم أهداها إلى عبد الرحمن رشدي ، و باع مطبعة المهندسخانة بالمزاد . على أن زهده إنما كان مقصورا على المطابع التي تطبع الكتب وتنشر المعارف . أما أعمال الحكومة الإدارية فما كان له حيلة في توفير المطابع التي تقوم بها كانت في حاجة إليه من الدفاتر والأوراق . وقد قامت مطبعة عبد الرحمن رشدي ببولاق بقسط كبير من هذا . ومع ذلك لم تستغن الحكومة عن بعض المطابع الأميرية خصوصا في الأقاليم .

مطابع المديريات

جاء في الأمر الصادر من سعيد باشا بإلغاء مطبعة بولاق في ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ :
«وأما الدفاتر والسراكي التي كانت تطبع بالمطبعة فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها ،

(١) من مجلس خانيه إلى الباشا المحافظ (محافظ كريت) في ١٤ رمضان سنة ١٢٤٧ (١٦ فبراير سنة ١٨٣٢) ، دقة رقم ٧٧٦ ، ديوان خديوى تركى ، وثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، محفوظات عابدين .

والأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة (بولاق) وتحفظ في مطابع الجهات^(١) .

فيؤخذ من ذلك أنه كانت توجد مطابع أميرية بالمديريات في سنة ١٨٦١ .
وفي ٦ مارس سنة ١٨٦٢ أصدر سعيد أمرا جاء فيه :

« أرسل مدير الفيوم إخبارية لمعتنا بواسطة التلغراف في ٢٥ شعبان سنة ٧٨ (٢٤ فبراير سنة ١٨٦٢) يطلب بها ترتيب مطبعة بالمديرية وإرسال آلاتها من مطبعة بولاق لزوم طبع الدفاتر والأوراد وخلافه لعملية سنة ٦٣ توتية ... وقد اقتضت إرادتنا ترتيب المطبعة بتلك المديرية أسوة أمثالها ... (٢) » .

فهذه مطبعة في مديرية الفيوم ، وإشارة إلى أن بعض المديريات الأخرى على الأقل كان بها مطابع مماثلة . وكان بالقلعة مطبعة حجر في سنة ١٨٥٨ م (انظر شكل ٢٥) .

وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢ صدر أمر من سعيد باشا بإنشاء مطبعة في مديرية الخرطوم على أثروصول إشارة برقية في ١٧ شوال سنة ١٢٧٨ (١٦ أبريل سنة ١٨٦٢ م) « بخصوص الأصناف اللازمة لمطبعة المديرية » . و « لكنها غير موجودة بمصالح الميرى فقد وافق الإرادة السنية مشتراها ودمرف ثمنها الحقيقي » وقد قدرت نظارة المالية هذا الثمن بحوالى ثلاثمائة جنيه (٣) .

(١) من المعية إلى نظارة المالية في ١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يولييه سنة ١٨٦١) ، دقتر رقم ١٨٩٤ ، دفاتر قيد الأوامر العلية العربية الصادرة للدواوين والأقاليم ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات عابدين .

(٢) من المعية إلى نظارة المالية في ٥ رمضان سنة ١٢٧٨ هـ ، دقتر رقم ١٨٩٩ ، دفاتر قيد الأوامر الصادرة للدواوين والمجالس ، وثيقة رقم ٢٦٩ ، ص ٨٨ ، محفوظات عابدين .

(٣) من المعية إلى نظارة المالية في ٢٢ شوال سنة ١٢٧٨ (٢٢ أبريل سنة ١٨٦٢) ، نفس الدقتر السابق ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، ص ١٣١ ، محفوظات عابدين .

ومن المطابع الأميرية الأخرى في عهد سعيد "مطبعة المحافظة بمصر"، ونحن لا نعرف متى أنشئت وإن كنا نعرف أن سعيدا أصدر أمره بإلغائها في تاريخ غير معروف أيضا (١)، وقد أعيد فتح هذه المطبعة في عهد اسماعيل باسم مطبعة الداخلية .

على أن أمثال هذه المطابع مهما أكثر عددها لم يكن لها أى أثر في الحياة العلمية والفكرية في البلاد نظرا لأنها كانت مطابع ملحقة بدواوين الإدارة فما كانت تطبع إلا الدفاتر والأوراد والسراكي .

المطابع الأميرية في عهد اسماعيل

مطبعة الداخلية

انتقلت مطبعة بولاق إلى ملكية الدائرة السنية في سنة ١٨٦٥ ، ولم تكن الحكومة تستغنى عن مطابع خاصة بها تقوم بأعمالها الإدارية . وكان سعيد قد ألغى المطابع الأميرية بالقاهرة اكتفاء بمطبعة بولاق التي سبق أن أهداها إلى عبد الرحمن رشدى . فلما كان عهد اسماعيل «ترأى للجناس الخصوصى الاحتياج للزوم إعادة إدارة المطبعة التي كانت بديوان المحافظة بمصر وإحالتها بالداخلية لطبع ما يلزم لها ولجمله دواوين من أمثال المحافظة والأحكام والاستئناف ونحوه (٢)» . وقد وافق الخديوى وأعيدت مطبعة المحافظة باسم مطبعة الداخلية ، وعين بها ثلاثة عمال مرتبهم الشهرى ألف وأربعمائة قرش .

مطبعة تفتيش الأقاليم

في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ م اقترح مفتش عموم الأقاليم «ترتيب مطبعة حجر بديوان التفتيش لطبع ما يقتضى نشره عموما كالجارى بالجهات منعا لمشغولية الكتاب عن العمل الوقى وأن يترتب لها نفرين مطبعية أحدهم رئيس بمهية ثمهرى ثلاثمائة وخمسين غرش والثانى مساعد بمهية مائتين وخمسين غرش (٣)» . وقد وافق الخديوى على ذلك وأنشئت المطبعة

(١) من المية الى الداخلية في ٥ شوال سنة ١٢٨٢ (٢١ فبراير سنة ١٨٦٦) ، دقة رقم ١٩١٥

معية عربى ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ١٧٠ ، محفوظات عابدين .

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) أمر من المية الى المالية في ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ (٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦) ، دقة

رقم ١٩١٩ ، دفاتر قيد الأوامر المالية الصادرة للدواوين والمجالس ، وثيقة رقم ٤٢ ، ص ٦٣ ، محفوظات عابدين .

مطبعة مديرية الدقهلية

في ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢ كتب المجلس الخصوصي الى مديرية الدقهلية يقول «رؤى بأنه ما دامت الأصناف التي سبق طلبها أوسطه مطبعة المديرية ضرورية لإدارة المطبعة ومن ضمن المصروفات المقررة إلى سنة ٨٨ فلا بأس بما صار لإجراؤه بشأنها^(١)» .
ومن هذا نعلم أن مديرية الدقهلية كان بها مطبعة .

مطبعة مديرية الغربية

وفي ٢٢ مارس سنة ١٢٧٣ أرسل مستشار المجلس الخصوصي الى ديوان المالية بأنه « موافق على شراء ٦ أحجار طبع اللازمة لمطبعة الغربية من الخواجه فوس كستنلي الذي تعهد بتوريدها بسعر الحجر ٣٠٠ قرش على أن يخص منه السمسرة كالشروط التي أخذت عليه بذلك^(٢) » .
فهذه مطبعة أخرى في مديرية الغربية .

والظاهر أن كل مديرية كان بها مطبعة لأعمالها الإدارية ، كما يبدو أن هذه المطابع الإقليمية كانت مطابع حجر وليست مطابع حروف . ولعل معظمها مما أنشئ في عهد سعيد وانتقل إلى عهد اسماعيل .

مطبعة أركان حرب الجهادية

وكانت هذه المطبعة في طره وقد رأينا ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠ وكذلك ميزانيتها لسنة ١٨٨١ وقد كتب عليهما «طبعت بمطبعة أركان حرب الجهادية» . وقد كانت مطبعة أركان حرب الجهادية موجودة في عهد اسماعيل وكانت مطبعة حروف .

(١) من المجلس الخصوصي الى مديرية الدقهلية في ١٨ ذو الحجة سنة ١٢٨٨ (٢٨ فبراير سنة ١٨٧٢)

دقتر رقم ٤ ، دفاتر المجلس الخصوصي ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ١٨٢ ، محفوظات عابدين .

(٢) من مستشار المجلس الخصوصي الى ديوان المالية في ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٣) ،

دقتر رقم ١٦ ، المجلس الخصوصي ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، ص ١٢٩ ، محفوظات عابدين .

ونحن لا نعرف تاريخ إنشاء هذه المطبعة ولكننا نعرف أن نهايتها كانت في ١٠ مايو سنة ١٨٨١ إذ لم يعد لوجودها ضرورة بعد أن استولت الحكومة على مطبعة بولاق ، فضمت هذه المطبعة إليها في التاريخ المتقدم بأمر من ناظر المالية يقضى « بإحالة مطبعة أركان حرب إلى مطبعة بولاق بأدواتها وجميع تعلقاتها ^(١) » .

مطبعة المدارس

وكان ديوان المدارس أيضا لا يستغنى عن طبع الكتب وكانت تبعية بولاق للدائرة السنية تكلف الديوان كثيرا إن أراد طبع الكتب المدرسية فيها . ولذلك أنشئت مطبعة خاصة سميت مطبعة المدارس يقول على باشا مبارك إنه أنشأها وقت أن كان ناظرا لهذا الديوان ، وهو يروى ذلك فيقول :

« في سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) أحييت على إدارة السبك الحديدية المصرية وإدارة ديوان المدارس وإدارة ديوان الأشغال العمومية ونظارة عموم الأوقاف ، فنقلت ديوان المدارس إلى سراى مصطفى فاضل باشا بدرب الجمائز ثم لأجل تسهيل التعليم على المعلمين والمتعلمين وصون ما تعلموه عن الذهاب جعلت بالمدارس مطبعة حروف ومطبعة حجر لطبع كل ما يلزم من الكتب وأمشق الخط والرسم وغير ذلك ^(٢) » .

وهنا أيضا يستعمل على باشا مبارك تعبيره الغامض المعتاد "جعلت" وهو يجعلنا في شك من أمر تاريخ إنشاء هذه المطبعة وأيا ما كان تاريخ إنشائها فقد كانت موجودة في سنة ١٨٦٨ م وظلت تعمل طول عهد إسماعيل فطبع بها عدد كبير من الكتب كما صدرت عنها مجلة "روضة المدارس" (انظر شكل ٢٦) .

(١) أمر من ناظر المالية لمطبعة بولاق في ١٠ مايو سنة (١٨٨١) ، نمرة ١٨٢ إدارة ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ ، ج ١ ، ص ٦٧ ، دفتر رقم ٨٥٢ ، مخزن المعاشات ، المحفوظات العمومية بالقلعة .

(٢) على باشا مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٥٠ .

مطبعة جريدة مصر

ولعل أغرب هذه المطابع مطبعة جريدة مصر التي استولت الحكومة عليها وأدارتها مدة قبل مايو سنة ١٨٦٩ . ثم أعطتها تعهدا إلى رجل أجنبي اسمه مورييس تعهد بإدارتها لمدة خمس سنوات ابتداء من مايو سنة ١٨٦٩ ، فقد أصدر المجلس الخصوصي في جلسته التي عقدت في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ القرار التالي :

« كانت مطبعة جريدة مصر تدار بواسطة الميرى ولكن في ٢٥ أبريل سنة ٨٦ (١) (كذا) حررت إفادة تركية من نظارة الداخلية للمالية بأن مسيو مورييس تعهد بإدارة المطبعة المذكورة على ذمته لمدة خمسة سنوات من ابتداء مايو سنة ٦٩ فطلبت المالية من الداخلية في ٢٨ ربيع الأول سنة ٨٦ الشروط التي عملت مع مسيو مورييس وفي هذه المكاتبات بين الداخلية والمالية كانت خدمة المطبعة مقيدة ماهياتهم بالمالية فصار لهم مبلغ ١٠٣٦ قرشا و ٦ باره وبالمداولة عن ذلك بالمجلس الخصوصي وافق على خصم المبلغ المذكور من الأعبادة على ذمة الديوان بحسابات المالية (٢) » .

وقد صدر على هذا القرار أمر عال للداخلية في ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ (٥ يناير سنة ١٨٧٧) .

ولم نحصل على أى وثيقة أخرى توضح لنا سبب استيلاء الحكومة على هذه المطبعة ، أو سبب إنشائها وتنازلها عنها لمسيو مورييس مدة خمس سنوات تبدأ في مايو سنة ١٨٦٩ م ، ثم صيرورتها إلى جريدة مضر . ونحن نعلم أن جريدة مصر ظهرت في سنة ١٨٧٧ م (٣) أى

(١) بمقارنة التواريخ الواردة في هذه الوثيقة يبدو هذا التاريخ غريبا ، وصوابه ١٣ محرم سنة ١٢٨٦ الموافق ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٠ . وإنما استعمل كاتب الوثيقة الشهور الأفرنجية مع السنة الهجرية وهو أمر مألوف في وثائق عهد اسماعيل باشا ، فقد كانت أحيانا تستعمل السنوات القبطية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات الهجرية مع الشهور الأفرنجية ، وأحيانا السنوات القبطية مع الشهور العربية ، وهكذا . وهذه حقيقة يجب أن تعرف والا تتعدّ تناول وثائق ذلك العصر .

(٢) قرآن من المجلس الخصوصي إلى المالية بتاريخ ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ (٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦) ، دقتر رقم ٨٥ ، المجلس الخصوصي ، وثيقة رقم ٧٥ ، ص ١٤٧ ، محفوظات عابدين .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل (القاهرة ١٩٣٢) ج ١ ، ص ٢٦٣ .

بعد انتهاء السنوات الخمس التي كانت فيها هذه المطبعة في تعهد مسيو موريس . فهل كان اسمها "مطبعة جريدة مصر" قبل أن يتعهد بها موريس أو أن هذه التسمية استحدثت بعد أن انتهى تعهد موريس وآلت إلى سليم نقاش منشئ جريدة مصر . ثم كيف انتقلت إلى ملكية أصحاب جريدة مصر بعد انتهاء تعهد موريس مع أنها كان يجب أن تعود إلى الحكومة . كل هذه مشكلات تواجه المؤرخ وهو يفحص الوثيقة المتقدمة ، وليس عندنا وسائل حلها في الوقت الحاضر ، وأيا ما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة فقد كانت هذه المطبعة مطبعة أميرية في عهد اسماعيل .

هذا هو ما أمكننا التوصل إليه من المطابع الأميرية في عصر اسماعيل وما هو بالقليل إذا أضيف إلى مطبعة بولاق السنية .

المطابع الأميرية ابتداء من سنة ١٨٨٠

في سنة ١٨٨٠ أصبحت مطبعة بولاق مطبعة أميرية بالإضافة إلى المطابع الأميرية الأخرى التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام على عهد اسماعيل وانتقلت من عهده مطابع أميرية كما كانت فيه .

وقد سبق القول بأن إنشاء تلك المطابع الأميرية الصغرى لم يكن إلا ضرورة أوجدها خروج مطبعة بولاق من ملكية الحكومة من سنة ١٨٦٢ في عهد سعيد إلى سنة ١٨٨٠ في عهد توفيق . فلما آلت مطبعة بولاق إلى الحكومة في ذلك التاريخ لم يعد بالحكومة حاجة إلى الإبقاء على هذه المطابع فتركزت أعمال الحكومة الطباعية في مطبعة بولاق ، وضمت أكبرها وهي مطبعة أركان حرب الجهادية إلى بولاق في مايو سنة ١٨٨١^(١) ، وأهملت بقية المطابع الأخرى تدريجياً .

ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا مطبعة الوقائع المصرية فقد فصلت عن مطبعة بولاق في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ نظراً لأن « صحيفة الوقائع توثبت ثلاثة مرات في كل أسبوع

(١) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨١ م ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

وربما أنه بحسب أهمية الأخبار تصدر في كل يوم . وحيث إن هذا مما يستدعى لوجود آلات وأدوات الطبع مع قلم الوقائع لأجل تجاوز ذلك بدون وقوع عطل ودعت الحالة بأن يستحضر من المطبعة كافة الآلات والأدوات المخصصة لطبع الوقائع العربى والتركى من حروف وصناديق وما كينات وما يلى ذلك (١) .

وعلى ذلك أنشئت هذه المطبعة — مطبعة الوقائع بالداخلية — وكان بها ستة عمال نقلوا من بولاق مع الآلات والحروف التى كانت مخصصة لطبع الوقائع فى بولاق . ومع ذلك كانت السياسة التى سبق شرحها غالبية فلم يطل استقلال مطبعة الوقائع فعادت إلى بولاق بعد ثلاث سنوات فى يولييه سنة ١٨٨٤ (٢) ، ونقل قلم الوقائع كله إلى مطبعة بولاق وبقي الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر .

ونفذت سياسة الاكتفاء بمطبعة بولاق على الأخص بعد سنة ١٨٨٢ م ، حتى أنه لما كثرت أعمال الحكومة الطباعية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ولم تف مطبعة بولاق بحاجة هذه الأعمال كانت الحكومة تطبع ما يزيد على طاقة بولاق فى المطابع الخاصة نظير أجور تحدد بطريقة المناقصة (٣) . وحدث ذلك فى أعمال مصلحة البريد . ومع ذلك فقد شذت عن هذه القاعدة مصلحة السكك الحديدية فأنشئ لها مطبعة مستقلة فى ذلك العصر .

وفى سنة ١٩٠٨ م نظمت مطبعة بولاق على أصول جديدة وزودت بكثير من الآلات وعملت لها قاعدة جديدة ، وفى نظير ذلك أحالت الحكومة كل أعمالها الطباعية إليها وأوقفت نهائيا إحالة مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة (٤) .

(١) أمر من ناظر الداخلية إلى مطبعة بولاق فى ٨ شوال سنة ١٢٩٧ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠) ، رقم ٧ وقائع ، دفتر استحقاقات مطبعة بولاق سنة ١٨٨٠ م ، ج ١ ، دفتر رقم ٨١٥ ، ص ٣٩ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٢) جريدة استحقاقات مطبعة بولاق لسنة ١٨٨٤ ، مخزن المعاشات ، دار المحفوظات المصرية بالقاهرة .

(٣) انظر ملف تنظيم المطبعة الأميرية ، ج ٢١ ، رقم ٧١ — ٦/٤٥ محفوظات وزارة المالية .

(٤) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٣٢ — ٣٣ .

وعادت أعمال الحكومة الطباعية فزادت بعد سنة ١٩٢٠ وأربت على طاقة مطبعة
بولاق الأميرية، فاضطرت الحكومة المصرية إلى العدول عن سياسة الاكتفاء بها فأنشأت
عدة مطابع أميرية أخرى كمطبعة دار الكتب المصرية ، ومطبعة مصلحة المساحة ،
والمطبعة السرية لوزارة المعارف ، ومطبعة جامعة فؤاد الأول ، ومطبعة جامعة الإسكندرية ،
كما أصبح للطبعة الأميرية مطابع فرعية تتبعها في وزارة الحربية والبحرية ، ووزارة الداخلية ،
ودار القضاء العالي ، ومحافظات القاهرة والإسكندرية وبورسعيد . ومع ذلك فإن
الحكومة اضطرت في السنوات الأخيرة أمام التوسع في نشر التعليم وتشجيع التأليف والترجمة
إلى الرجوع إلى سياسة إحالة بعض مطبوعاتها إلى المطابع الخاصة عن طريق المناقصة ..

الفصل السادس عشر

المطابع الخاصة وقوانين المطبوعات

المطابع الخاصة في عصر محمد علي

لم يصلنا من عصر محمد علي خبر عن مطبعة خاصة يملكها أو يديرها مصري . ففي عصره لم تكن صناعة الطباعة قد شاعت ، ولم يكن أحد من المصريين ليتبين فوائد فتح مطبعة خاصة إذ أن هذا يستلزم معرفة بالكتب وتقدير الفوائد نشرها ، كما كان يستلزم ظهور طبقة من محبي القراءة واقتناء الكتب ولم يكن هذا كله معروفا في مصر وقتئذ . وعلى ذلك لم يفكر أحد من المصريين - على قدر ما نعلم - في إنشاء مطبعة خاصة به كوسيلة لكسب العيش .

مطبعة إسكندر دراغى بالاسكندرية

على أن ما غفل عنه المصريون لم يغفل عنه الأوروبيون . فحين نسمع عن مطبعة أوربية في الاسكندرية في عهد محمد علي ، ونحن لا نعرف مؤسس هذه المطبعة كما أنا لا نعرف تاريخ إنشائها ، ولكنا رأينا قصيدة مطبوعة فيها بالانجليزية في وصف مصر عنوانها : "Egypt-A Descriptive Poem" نظمها "هنرى سولت Henry Salt" فنصل إنجلترا في مصر وقتئذ وقد كتب على ظاهر الكتاب « طبع بالاسكندرية في ١٠ يولييه سنة ١٨٢٤ » . وفي أسفل هذا كتب « طبعها للمؤلف إسكندر دراغى Alexander Draghi بالمطبعة الأوربية » .

وقد كتب سولت مقدمة قصيرة للقصيدة افتتحها بقوله :

« طبع هذه القصيدة بقصد الترويح عن نفس المؤلف وهو يقاسى آلاما جساما . ثم تشجيعا لرجل جدير بالتشجيع هو الطابع . وهي أول كتاب انجليزى يطبع بمطبعة

الإسكندرية . ولما كان جماع الحروف يجهل هذه اللغة تماما كان من السهل تصور الصعوبة التي صادفتها في تصحيح أصول الكتاب . ونحن نرجو أن يكون ذلك عذرا عن كثرة الغلطات ... » .

ويؤخذ مما تقدم أنه وجد بالإسكندرية مطبعة خاصة في سنة ١٨٢٤ وكان يشرف عليها رجل اسمه إسكندر دراغى . ونحن لا نعرف أكان هو مؤسسها أم لا .

كما نأعرف من مقدمة سوات لقصيدته أن المطبعة كانت مطبعة فرنسية ولم تكن انجليزية بدليل ما ورد فيها من جهل العمال باللغة الإنجليزية وعدم سبق طبع كتاب إنجليزي بالمطبعة .

ثم يرد ذكر هذه المطبعة في مقدمة كتاب كتب في سنة ١٨٣١ ، وهذا الكتاب هو

Wilkinson, Topography of Thebes and General View of Egypt.

قال المؤلف في المقدمة ما ترجمته :

« لقد كانت نيتي معقودة في الأصل على إعطاء المخطوط لطابع بالإسكندرية حتى يتم طبع الكتاب بسرعة . ولكن حال إصابته بالكوليرا ثم موته دون طبع الكتاب في مصر . وعلى ذلك اضطررت إلى أن أبعث بالمخطوط إلى إنجلترا مما سبب تأخيرا كبيرا » .

على أن مطبعة الإسكندرية إذا كان صاحبها قد مات بالكوليرا في سنة ١٨٣٠ فإن ذلك لم يؤثر على وجودها فاستمرت مفتوحة تطبع وتنشر الكتب . وقد وقفنا على كتب مطبوعة فيها في سنة ١٨٤٥ م فمن ذلك قائمة بكتب مكتبة الجمعية المصرية :

Egyptian society, A Catalogue of the Library, Alex 1845

وأيا كتاب *Miscellanea Aegyptiaca, Alex. 1845.*

وغير ذلك من الكتب التي مازالت نسخ منها موجودة في دار الكتب المصرية للآن . وعلى ذلك يمكننا أن نقول إن مطبعة الإسكندرية ظلت موجودة طول عهد محمد علي باشا ولا نعرف متى انتهت هذه المطبعة ولا كيف كانت نهايتها .

مطبعة دليماس بالمحروسة

وكان بالقاهرة مطبعة إفريقية خاصة كان يديرها رجل أجنبي اسمه دليماس . كتب ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٢١ مايو سنة ١٨٤٧ م يقول :
« مطلوب الإذن بطبع ٥٠٠ نسخة من كتاب « الإنشأ الفرنسي المخبى على المكاتيب والمحاورات » ، لأنه لازم لتلافي مدرسة الألسن والمدارس الخصوصية ، بمبلغ ١٤٠٠ قرشا بالمطبعة الأفرنكية تعلق الحاجة دليماس بالمحروسة (١) » .

وهذا كل ما وصل إلينا من أخبار هذه المطبعة فنحن لانعرف متى أنشئت ولا نعرف شيئا من مطبوعاتها ، ولا كيف انتهت . ومن المحتمل أن يكون دليماس تحريفا لاسم والماس الذى أراد أن يلتزم طبع قاموس المحيط للفيروز بادى بمطبعة بولاق ولم يوفق ، وكان يطبع ما يحتاج إليه لنفسه أو ما يتعهد به لغيره في مطبعة بولاق على نفقته . وهذا مجرد احتمال لتشابه الإسمين .

مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد

يرجع ابتداء وجود مطابع عربية خاصة بالأفراد إلى عهد سعيد . ففي عهده كان الشعب المصرى قد استنار وطالت صحبته للكتب حتى كثر عدد المؤلفين والقراء . وكانت أيضا صناعة الطباعة قد شاعت وعُدل الوثائق عن النسخ وبدءوا يقتنعون بفائدة الطبع

المطبعة الحجرية الأولى

وقد كان ظهور المطابع العربية الخاصة في تاريخ مبكر جدا من عهد سعيد . فالول مطبعة يصل إلينا خبرها هي مطبعة حجرية كانت موجودة في سنة ١٨٥٦ م . فقد اطاعنا على نسخة من كتاب اسمه « سفينة الملك ونفيسة الفلك » تأليف الشيخ محمد شهاب الدين

(١) من ديوان المدارس إلى المعية الخديوية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٦٣ هـ ، دقة رقم ٤٨٠ ج ٨ ، مدارس عربى ، مكانة رقم ١٤٢ ، ص ٢٩٢٩ ، محفوظات عابدين .

مصصح العلوم بمطبعة بولاق وشاعر محمد علي باشا . ويبلغ عدد صفحات الكتاب ٤٩٦ صفحة . وهو مطبوع طبع حجر وفي آخره مكتوب « كان تمام طبعها في المطبعة الحجرية بمصر المحمية مصححة على تصحيح مؤلفها في غرة جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومايتين وألف » ، أى في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٦ ، وهذه أول مطبعة عربية خاصة معروفة في مصر . ولكنا لا نعرف شيئاً عن صاحبها ولا كيفية إنشائها .

مطبعة ملاطية لى محمود محمد

ويترتب على إنشاء المطبعة الثانية ظهور ثانى قانون للطبوعات في مصر^(١) . ومناسبة ذلك نجدها في قرار للمجلس الخصوص بتاريخ ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ الموافق أول يناير سنة ١٨٥٩ ، جاء في أول هذا القرار مانصه :

« تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لى محمود محمد كتابى بخان الخليلى ينهى أنه حصل له مضايقة في أمر المعاش وله معرفة في فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحدة فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى ... »^(٢) .

فملاطية لى محمود محمد أحد تجار الكتب بخان الخليلى بالقاهرة أراد فتح مطبعة حجر لطبع كتب لتعليم الأطفال بقصد الكسب . وقد قدم طلباً لديوان الداخلية بذلك ووافق المجلس على طلبه وسمح له في أن يفتح المطبعة ولكن بشروط خاصة وردت في نفس القرار السابق . وهذه الشروط يتكرر منها ثانى قانون للطبوعات في مصر وإليك ما جاء في القرار بهذا الشأن :

« فلدى المذاكرة عن ذلك بالمجلس الخصوصى قد رؤى من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الخناب الداورى فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورق الدفعة على الوجه المشروح وهو :

(١) القانون الأول هو ذلك الذى أصدره محمد علي باشا في سنة ١٨٢٣م وكان خاصاً بمطبعة بولاق وغيرها من مطابع الحكومة في عصره .

(٢) قرار من المجلس الخصوص فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) . دقر بمجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين .

قانون سعيد للطبوعات :

« أولا — أن كل كتاب أو رسالة يراد طبعتها لا يصير الابتدئ في طبعتها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شيء منه مالم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرّة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة وإن طبع شيء من هذا بدون إذن يصير من المخالفين .

« ثانيا — لا يطبع ولا ينشر جرائل وغازيات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية وإن فعل ذلك بدون استئذان تغلق وتُسَد مطبعته .

« ثالثا — إذا طبع ونُشر كتب ورعائل إهانة للديانة وللبوليتيكة والآداب والأخلاق فيجوز ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

« رابعا — المطبعجى لاله أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمطبعته وأن طبع شيء زيادة عن الشروط يُعدّ سارق ويترتب جزاء بمقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجرا الأصول فيه .

« خامسا — إن حصل من المطبعجى أدنى مخالفة في هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجوز غلق مطبعته وترتيب جزاء بالنسبة لخفة وجسامة الخنعة تطبيقا للقانون .

« الخاتمة — عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجى يذكر فيه أنى قد قبلت هذه الشروط الموضحة بالخمس بنود وللعاملة بموجبها ويشترط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسائل أو غازيات أو إعلانات أو خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأمر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجرا على وجهها شرح بهذا وعلى هذا النسق يصير الإجرا مع كل من يعرض من ذوى المعارف في إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر الرأى بالمجلس^(١) . »

(٢) قرار من المجلس الخصوصى فى ٢٧ جادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩) ، دقر بموجبه أمور إداره وإجرايات مجلس الأحكام ؛ ص ٣٠٧ ، محفوظات عايدى .

يؤخذ من كل ما تقدم أن محمود محمد المقام للعرض الذى ترتب عليه القرار السابق قد فكر فى فتح مطبعة خاصة وأن مطبعته كانت ثانى مطبعة عربية خاصة فى مصر. ويترتب عليها أول قانون خاص بإنشاء المطابع الخاصة كما يؤخذ من العبارة الواردة فى آخر خاتمة القانون فقوله : « وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر رأى المجلس » يفيد أن طالب محمود محمد كان أول مناسبة يظهر فيها قانون من هذا النوع . وأن هذا القانون أصبح دستوراً يعمل به فى كل مناسبة مستقبلة . ولعل إنشاء هذه المطبعة بعد المطبعة السالفة هو الذى أخاف الحكومة وجعلها تصدر هذا القانون .

ويؤخذ مما تقدم أن أول نوع من المطابع الخاصة فى مصر كانت مطابع الحجر ولم تكن مطابع الحروف . وهذا أمر طبعى إذ أن مطابع الحروف تتكلف نفقات كثيرة لم يكن يقدر عليها من المصربين إلا القليلون .

ونحب أن نقف وقفة قصيرة على هذا القانون إذ أنه من الأهمية بمكان فهو أقدم قانون للطبوعات فى مصر .

يبدو لأول وهلة أنه قانون صارم ، فصاحب المطبعة ليس له أن يتفق على طبع كتاب أو رسالة بمجرد اتفاق ، أو أن يأخذ من صاحب الكتاب نقوداً إلا بعد عرض الكتاب على وزارة الداخلية لفحصه وإصدار ترخيص بطبعه وليس للطبعة أن تصدر جرائد أو صحفاً أو إعلانات أو مجلات إلا بعد الاستئذان والترخيص من وزارة الداخلية . وليس للطابع أيضاً أن يطبع نسخاً أكثر من المتفق عليها بينه وبين صاحب الكتاب أو ملتزم طبعه وهذا الشرط فى صالح المؤلفين والمترجمين يحميهم من جشع أصحاب المطابع .

أما السياسة التى أملت هذا القانون فهى تنطوى على ألا يطبع من الكتب ما كان يتعارض مع الدين أو سياسة الدولة أو يضر بالدولة العليا أو الدول الأجنبية ، أو يتنافى فى الآداب والأخلاق . ووضع فى القانون لحماية هذه السياسة حد صارم هو غلق المطبعة ومصادرة المطبوع ومعاينة صاحب المطبعة عقاباً يتناسب مع جرمه .

وليس في القانون على صرامته ما يمكن أن يترتب عليه مضايقة لأصحاب المطابع تسبب إجماعهم عن فتح المطابع وطبع الكتب فليس في هذا القانون بند واحد يفرض نفقة أو إتاوة أو مضايقة تؤثر في حركة الطبع وانتشار الكتب . وعلى ذلك فشدة القانون شدة مستنيرة مفيدة لا تعطل إنشاء المطابع ولا تعوق طبع الكتب المفيدة ولكنها دقيقة تحول دون نشر ما يضر بالدين أو الدولة أو الخلق . ومع ذلك ففيه كقانون للطبوعات ما يضع على حرية الفكر بعض القيود وهو ما لا يستساغ إلا مقرونا بالزمن الذي وضع فيه .

مطبعتا يوسف بير ومحمد عثمان جلال

وبعد صدور هذا القانون يتوالى إنشاء مطابع الحجر العربية الخاصة بالأفراد . فمن ذلك مطبعتان إحداهما كانت لرجل اسمه يوسف بير والأخرى أنشأها أحد رجال حكومة سعيد هو محمد عثمان جلال الأديب الشهير . يقول محمد عثمان جلال في سياق ترجمته لنفسه في الخطط التوفيقية ما نصه :

« وأخذت أترجم في الأوقات الخالية كتاب لافتين وهو من أعظم الآداب الفرنسية المنظومة على لسان الحيوان وسميته العيون اليواقظ وعرضتها على الوالي "سعيد باشا" بواسطة المرحوم مصطفى فاضل باشا وكان أوصلني إليه المرحوم محمد بيك على الحكيم فما أثمر غرسها وما نفع ورسمها . فاتفقت مع رجل فرنساوى له مطبعة من الحجر يسمى يوسف بير وعهدته بطبعها فتعهد ثم أخلف ما وعد ، فكلّفت مطبعة أكبر من مطبعته وصرفت عليها ما جمعت ونشرتها ثم بعث الحجار وبعثها (١) » .

ونجد في هذا النص خبر مطبعتي حجر إحداهما كانت موجودة بالفعل وكان يمتلكها شخص اسمه يوسف بير والثانية أنشأها محمد عثمان جلال أحد مترجمي العلوم في حكومة سعيد ، أنشأها خصيصا لطبع بها كتاب "العيون اليواقظ في الأمثال والمواعظ" بعد أن رفض يوسف بير طبعه في مطبعته . ثم باع المطبعة بعد أن طبع بها الكتاب .

(١) علي باشا مبارك ، الخطط التوفيقية : ج ١٧ ، ص ٦٤ .

ثم أن الفقرة المتقدمة تبين إلى أى حد بلغت لذة التأليف والنشر عند بعض الناس فالرجل لم يتعده عدم إعجاب سعيد باشا بالكتاب ولا رفض يوسف يبرطبعه بمطبعته فذهب يضحى بكل ما جمع من الأموال في سبيل إنشاء مطبعة خاصة ليطلع بها الكتاب ثم يبيعها بعد طبعه ، وبيع الخمار كناية عن خسارته فيها .

مطابع الحروف في عهد سعيد

وكما ظهرت مطابع الحجر الخاصة في عهد سعيد ظهرت في عهده أيضا بوادر مطابع الحروف الخاصة ، فقد أنشئ في عهده ثلاث مطابع حروف كانت أول المطابع الخاصة من نوعها في مصر .

مطبعة كاستيلي

أما أولى هذه المطابع فكانت مطبعة حروف لرجل اسرائيلي اسمه كاستيلي طبع فيها بعض الكتب الدينية القبطية وبعض كتب الأدب . وقد رأيت بعض كتب الأدب التي طبعت بها فوجدتها جميلة الخط حسنة الطبع متقنة الصناعة ، وكان فنهما يفوق بكثير فن مطبعة بولاق في ذلك الوقت . ولكني لم أتوصل إلى تاريخ إنشاء هذه المطبعة بالضبط .

المطبعة القبطية

المطبعة الثانية هي المطبعة القبطية أنشأها الأنبا كيرلس الرابع بطريرك الأقباط . أما سبب إنشائها فهو أنه رأى حاجة الطائفة إلى مطبعة تطبع كتبها الدينية فكلف روفائيل عبيد السورى مؤسس المدرسة العبيدية المشهورة أن يستحضر له من أوروبا آلة طباعة . واستأذن من سعيد باشا في أن يلحق أربعة من شبان الأقباط بمطبعة بولاق الأميرية ليتعلموا فيها فن الطباعة فأذن له سعيد في ذلك . والتحق الشبان الأربعة ببولاق وتعلموا . ووصلت المطبعة إلى الاسكندرية في سنة ١٨٦٠ م وكان البطريرك في الدير بالجبل فكتب إلى وكيل البطريركية بمصر أن يستقبل تلك الأدوات عند دخولها القاهرة باحتفال ديني رسمي ، فاستقبلها بركب حافل مشى فيه الشمامسة بملابسهم وأزيائهم وهم ينشدون الأناشيد ويرتلون التراتيل . وكان احتفالا مهيبا تحدث الناس به زمنا طويلا . ثم توفي

روفايل قبل أن يتم تركيب المطبعة فتولى أمرها بعده رزق بك جرجس وسماها المطبعة القبطية الأهلية وطبع فيها كتب الدين والأدب . ثم تولى أمرها بعده أخوه ابراهيم جرجس وغير اسمها فسماها مطبعة الوطن . وطبع بها كثيرا من الكتب الدينية منها كتاب "تهذيب الأخلاق (١)" .

مطبعة السيد محمد هاشم

أما المطبعة الثالثة فكانت لرجل مغربي اسمه السيد محمد هاشم ، قرأنا خبرها في أمر عال صدر إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ من ذى القعدة سنة ١٢٧٧ الموافق ٢١ مايو سنة ١٨٦١ جاء فيه :

« صار منظورنا إفادتكم المؤرخة ٣ ذو القعدة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التي معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون إذن الحكومة . فبا مبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة مثلما تعلموا أولا حكم الأصول القديمة الذي لم نسيئوها إلى الآن . فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن أصول اليدوية الواحدة مرفوع وملغى افهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله . فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فأما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذه وممانعة فاعلين ذلك (٢) » .

فهذا الأمر يظهرنا على وجود مطبعة حروف ثالثة كانت لرجل مغربي اسمه السيد محمد هاشم كان ويكلا في مصر للسيد عبد القادر أمير الغرب سابقا والمقيم في الشام وقت صدور الأمر . أما السبب في إنشائه مطبعة فيفهم من نص الأمر أن السيد

(١) الهلال ، ج ١١ ، سنة ١٤٩ ، مارس سنة ١٩٠١ ، ص ٢٢٠

جورجي زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦٠

(٢) أمر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو سنة ١٨٦١) ،

نمرة ٢٧ سايرة ، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ محفوظات عابدين .

عبد القادر كان أميرا للغرب وأنه أرسل السيد محمد هاشم وكيله في مصر ، ثم لسبب ما رفع عن أمانة الغرب وأقام بالشام فلم يعد به حاجة إلى وكيل ، فاشتغل وكيله السيد محمد هاشم بإنشاء مطبعة تدر عليه بعض نفقات أقامته في مصر . ثم إن الأمر ثبت أنه أنشأ المطبعة بالفعل بدليل قوله « فتح مطبعة حروف » وأن هذا الإنشاء كان قبل مايو سنة ١٨٦١

وقد عثرت على ديوان الشيخ محمد شهاب شاعر محمد علي مطبوعا بمطبعة حروف في ٥ رمضان سنة ١٢٧٧ الموافق ١٦ مارس سنة ١٨٦١ وقد كتب في خاتمه ما نصه :
« مجلا بالطبع في مطبعة الواثق بربه المعين العمدة الفاضل السيد محمد جاهين الكائنة بحارة برجوان لا زالت محفوظة ما بقي الزمان » .

ولعل السيد محمد جاهين هذا هو نفس السيد محمد هاشم الذي ورد ذكره في الأمر السابق . بدليل تشابه الاسمين إذ ربما كان الرجل هو السيد محمد جاهين هاشم ، واقتصر على لقب واحد منهما في كل من الأمر وتاريخ الكتاب . ولو قد صح هذا المذهب نكون قد حددنا مكان هذه المطبعة وهو حارة برجوان بالقاهرة وأثبتنا أنها أصدرت مطبوعات بالفعل أحدها وربما كان أولها ديوان الشيخ محمد شهاب . وإذا لم يصح هذا المذهب نكون قد توصلنا إلى مطبعة حروف رابعة في عهد سعيد . ولكننا لا نرجح هذا بقدر ما نرجح أن مطبعة السيد محمد هاشم الواردة في الأمر هي نفس مطبعة السيد محمد جاهين التي طبع بها الديوان .

هل طبق قانون المطبوعات السابق على مطابع الحروف كما طبق على مطابع الحجر ؟
يؤخذ من الأمر السابق أن القانون روعي ونفذ وعمل به من يوم صدوره بكل دقة . فالقانون ينص على أنه لا يجوز لأحد أن يفتح مطبعة إلا بعد الاستئذان من الحكومة وأخذ الترخيص عليه على ورقة دمغة بالشروط الواردة في القانون . وقد فتح السيد محمد هاشم المذكور مطبعته بدون إذن من الحكومة فأرسلت ضبطية مصر للوالى تسأل عما يجب عمله إزاءه . ولو لم يكن القانون معمولاً به مطبقا بدقة تامة لما اعترضت ضبطية مصر على فتحه المطبعة دون استئذانها .

على أنه يؤخذ من الأمر السابق أن القانون لم ينفذ بدقة في هذه المناسبة فقد أجاب سعيد باشا على سؤال الضبطية جوابا ملتويا لا يفهم منه أنه أراد تطبيق قانون المطبوعات

على السيد محمد هاشم صاحب المطبعة . فأقول ما أجاب به الوالى هو « إن الأشياء التى مثل هذا لم هى يد واحدة » وأن « أصول اليدى الواحدة مرفوع وملغى » ومعنى هاتين العبارتين أن المساواة بين الناس فى المعاملة ملغاة وأن القانون إنما وضع للمصريين أما أصحاب الامتياز من الشراكسة والمغاربة فلهم معاملة خاصة . وعلى ذلك لا يجوز أخذ الرجل بالقانون الذى أرادت الضبطية تطبيقه عليه ويسمح له بفتح المطبعة دون استئذان ودون تحرير الشروط المنصوص عليها فى القانون ؛ ويترب على ذلك إعفاؤه من الحد الوارد فى القانون لمن يفتح مطبعة دون رخصة من الحكومة وهو إطلاق المطبعة ومصادرتها .

على أنه إذا كان قد أعفى من القانون مبدئيا ونجا من المؤاخذه على فتحه المطبعة دون استئذان الحكومة فإنه لم يعف من التزام السياسة التى وضع القانون لحمايتها . فقد نص الأمر على أن يترك شأنه ما دام لا يطبع إلا الكتب المعتادة السائرة أما إذا طبع ما يصيب الحكومة والملة فيجب مؤاخذته على ذلك .

ويتمى عهد سعيد بعد أن تظهر فيه بوادر المطابع الخاصة سواء كانت مطابع حجر أو مطابع حروف وبعد أن تصبح الطباعة صناعة يحترفها المصريون . وقد وقفنا فيه على سبع مطابع : أربع للحجر وثلاث للحروف ، وهى التى سبق عرض ما وصلنا إليه من تاريخها ولعل مطابع الحجر كانت أكثر من أربع ولكنها لم تتوصل إليها أما مطابع الحروف فلم ترد على الثلاث التى سبق ذكرها . وكما كان لسعيد شرف البدء فى تشجيع الناس على إنشاء المطابع كان له أيضا شرف وضع أول قانون ينظم صناعة الطباعة فى مصر . ولعل له فى ذلك ما يعوضه عن غرابة موقفه من مطبعة بولاق ومطبعة المهندسخانة .

المطابع الخاصة فى عهد اسماعيل

ثم كان عهد اسماعيل فشجع إنشاء المطابع فكثرت المطابع الخاصة فى أيامه سواء أكانت مطابع حجر أم مطابع حروف .

ونحن لا نسمع عن قانون مطبوعات وضعه الخديو اسماعيل مما يدل على أن قانون سعيد ظل قائما فى عهد اسماعيل أيضا وإن كنا نشك فى أنه كان معمولا به . وهذا أمر طبيعى فإن اسماعيل لم يكن يخشى من انتشار المعرفة فلم يحده بقانون وعلى ذلك اقتصر

الأمر على التشجيع وأطلقت الحرية في إنشاء المطابع . وقد كان لهذا أحسن الأثر في انتشار المطابع في عهده .

وأول المطابع الخاصة التي أنشئت في عهد اسماعيل مطبعة أنشأها قدرى باشا ناظر المعارف ولكنها لم يطل بقاؤها . ثم مطبعة وادى النيل أنشأها أبو السعود افندى في سنة ١٨٦٦ م وكانت أول إنشاءها تطبع بحروف تشبه حروف مطبعة بولاق ثم وضع لها صاحبها قاعدة جديدة خاصة بمطبعته (١) . وكان يطبع بها جريدة وادى النيل كما طبعت بها الحكومة نشرة أركان حرب الجيش المصرى ومجلة روضة المدارس قبل أن تنشأ الحكومة مطبعتيها الأميريتين : مطبعة أركان حرب ومطبعة المدارس اللتين سبق خبرهما في الفصل السابق .

ثم مطبعة جمعية المعارف التي أسسها محمد عارف باشا سنة ١٨٦٨ لنشر الكتب . ثم أنشأ إبراهيم بك المويلحي مطبعة سماها " مطبعة المعارف " وقد كانت الجمعية مساهمة وثمن سهمها خمسة جنيهات وللأعضاء أن يحصلوا على مطبوعات الجمعية بثلث أقل من سواهم . وكانت هذه المطبعة تعلن عن الكتاب الذى تريد نشره وتعين ثمنه فئات تتفاوت حسب التعجيل فى الدفع . وقد طبعت هذه المطبعة عددا كبيرا من الكتب الهامة فى التاريخ واللغة والفقه منها : " أسد الغاية لابن الأثير " فى خمسة مجلدات ، وكتاب " ألف باء " فى مجلدين ، و " الفتح الذهبى " فى مجلدين ، و " نواج العروس " فى عدة مجلدات ، وغير ذلك . وظلت الجمعية تنشر الكتب حتى نشأ النزاع السياسى بين اسماعيل باشا وحليم باشا على منصب الخديوية فانضم رئيسها عارف باشا إلى حليم وروج له وعلم اسماعيل بالأمر ففر عارف إلى الآستانة وانحلت الجمعية على الأثر ولا نعلم مصير المطبعة بعد ذلك (٢) .

(١) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٦٠

الحلال ، ج ١١ ، السنة التاسعة ، ١ مارس سنة ١٩٠١ ص ٣٢٠

(٢) جورجى زيدان ، تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ، ص ٩٢ .

ولاشك في أنه كان بالاسكندرية بجملة مطابع في ذلك العهد . فمن ذلك مطبعة موريس ديه وشركاه ، وقد طبع بها ماريت بك كتابا في تاريخ مصر على نفقة الحكومة المصرية . في ٢٢ يناير سنة ١٨٦٥ صدر الأمر الآتي :

« حيث علم لدينا من هذه الإفادة المتقدمة إلى ديوان المعاونة من ماريت بك مدير الآثار التاريخية بتاريخ ٦ شعبان سنة ٨١ نمرة ١٨٣ والقائمة الواردة معها بالإفرايح أن مصاريف طبع التاريخ الذي كان صدر أمرنا له بإعماله بوجه الاختصار عن قدام المصريين وطبع قدر خمسمائة وعشرين نسخة منه بمطبعة الخواجه موريس ديه وشركاه بالاسكندرية بلغت سبعة آلاف وستماية وأربعين غرش . وقد أرسل منه ثلاثمائة نسخة إلى شريف باشا ومائتين أجرى تفرقة على أرباب المعارف والعلوم من أهل البلاد ومن الأجانب أيضا ويرام صدور الأمر بصرف المبلغ المذكور لذلك الخواجه . فقد اقتضت إرادتنا صرف مبلغ السبعة آلاف وستماية وأربعين غرش الذي ذكر عنه قيمة التكاليف إلى الخواجه موريس ديه المذكور من المسالية بالسند اللازم ويخصم بالأعبادية على طرف الديوان وأصدرنا أمرنا هذا إليكم والقائمة مرسولة معه للإجرا على هذا الوجه (١) » .

ولاشك في أن المطابع الخاصة قد كثرت في عهد الخديو إسماعيل لدرجة عظيمة بحيث لا يمكن حصرها أو الوقوف على عددها بالضبط . على أن أقدمها هي التي تقدم ذكرها .

قانون توفيق للطبوعات

ثم كان عهد توفيق ولم يكن لديه اعتراض على نشر المعرفة في أول الأمر ، فكثير عدد المطابع وإقبال الناس على إنشاءها فأنشئ منها في أول عهده المطبعة الوهية ومطبعة الشيخ شرف وغيرهما . ولكن سرعان ما شبت الثورة العرابية فظن توفيق وحكومته أن المبالغة في حرية الطبع والنشر هي التي أدت إليها ففكر في تقييد المطبوعات والتشديد على المطابع كوسيلة

(١) من المعية السنية إلى المسالية في ١٤ شعبان سنة ١٢٨١ — دتر رقم ١٩١١ ، دفاتر المعية عربي

وثيقة رقم ٩٩ ، ص ١٢٥ ، محفوظات ما يدين .

لإتحاد الثورة ، فصدر في نوفمبر سنة ١٨٨١ قانون للطبوعات ضيق فيه الخناق على أصحاب المطابع نورد مواده فيما يلي :

المادة الأولى — لا يسوغ لأحد أن يكون صاحب مطبعة إلا بعد أن تعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين وللحكومة في كل حالة أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء .

المادة الثانية — المطابع السرية تقفل وتضبط أدواتها ويجازى مالكيها أو المودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش الى خمسة عشرة ألف قرش .

المادة الثالثة — لا يجوز لأحد من أرباب المطابع أن يطبع صحفا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بنظارة الداخلية كتابة معلنة بعزمه على طبعها وكذلك لا يجوز له بأي طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها إلا بعد أن يقدم خمس نسخ منها للإدارة المذكورة .

المادة الرابعة — يصير محجز وضبط أى مطبوع كان في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلا من إدارة المطبوعات بتقديمه الكتابة والنسخ المقررة في البند السابق .

(ثانيا) إذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين .

(ثالثا) إذا أقيمت في إحدى المحاكم دعوى تتعلق بمضمون ذلك التأليف . وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون المحجز والضبط قطعيين إلا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور في المحاكم المقامة أمامها الدعوى .

المادة الخامسة — عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر يوجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف إلى ألفي قرش .

المادة السادسة — إذا لم يضع صاحب المطبعة اسم ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف إلى ألفي قرش غرامة. وإذا وضع أسماء ومحل سكن مفتعين يعزّم بدفع مبلغ من ألفين إلى أربعة آلاف قرش .

المادة السابعة — يحوز في الأحوال المبينة ببندي ٥ و ٦ استبدال الغرامة بتزج الرخصة وإفقال المطبعة .

المادة الثامنة — يصير لإثبات المخالفات بموجب محاضر يحجزها مأمورو الأثمان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع .

المادة التاسعة — يسرى هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات السائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها (١) .

هذا هو قانون المطبوعات الثاني وقد تبعه شروط أخرى لإنشاء الجرائد وطبع الكتب وقد ألفت التبعة فيها على أصحاب المطابع . وإن نظرة واحدة يلقيها الإنسان على هذا القانون لكافية لأن يتبين أنه صارم شديد وأنه إذا قيس بقانون سعيد ضار لحركة الطبع والنشر . وتكفي مادته الأولى التي تنص على أن كل صاحب مطبعة يجب أن يدفع تأميناً قدره مائة جنيه ، لإثبات ضرر هذا القانون وبيان كيف كان ضربة قاضية على حركة إنشاء المطابع الخاصة ، إذ ليس من السهل على أى إنسان أن يودع مائة جنيه ويتركها دون استغلال .

ليس من شك إذن في أن قانون المطبوعات الذي أصدرته حكومة توفيق كان معرقلاً لحركة إنشاء المطابع عائقاً لا انتشارها بل هو قد وُضع لهذه الغاية خاصة فلا غرابة إذن في الأثر السيء الذي أحدثه في هذا السبيل .

وظل هذا القانون مرعياً معمولاً به بضع سنوات تعطل فيها انتشار المطابع ووقفت حركة إنشائها . إلا أن الدول لم توافق عليه وعلى ذلك لم يكن نافذ المفعول مطبق المواد

إلا على المصريين بحكم قانون الامتيازات . ولم يكن من طبيعة الأشياء أن تصر الحكومة على أخذ الوطنيين بقانون صارم كهذا بينما الأجانب معفون منه وكانت نار الثورة قد أحمدت فأهمته الحكومة بالتدرج حتى أصبح بعد عدد من السنوات في حكم الملغى . فأقبل الناس من جديد على إنشاء المطابع ونشر الكتب .

منذ ذلك الحين نشطت حركة إنشاء المطابع وأحدثت مدارس اسماعيل أثرها في زيادة عدد القراء فازدهرت الحركة العلمية في البلد وكلما زاد ازدهارها بانتشار المتعلمين راجت سوق الكتب وزاد الإقبال على صناعة الطبع وإنشاء المطابع .

ثم عامل آخر ساعد على زيادة عدد المطابع الخاصة وهو نمو الحياة السياسية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي وما تبع ذلك من إنشاء الجرائد اليومية وإقبال الشعب على التماس الأخبار فيها فكثرت عدد المطابع .

ولم يعد إنشاء المطابع قاصراً على القاهرة كما كان إلى الثورة العرابية بل تعداها إلى غيرها من مدن القطر المصري فعمت المطابع المديریات والمدن بحيث أصبحت لا تخلو منها مدينة في الوقت الحاضر .

وهكذا لم يمض على دخول فن الطباعة إلى مصر بإنشاء مطبعة بولاق قرن من الزمان حتى كانت المطابع قد عمت ربوع البلاد . وأصبح العمل الذي لم يستقم للحكومة إلا بعد مشقة وجهد في تناول عامة الناس ، وأصبح الفن الذي صرخ في وجهه الأزهر حيناً وقاومه جهل الحكام أحياناً مسلماً بفائدته وقيمه رافعاً لواء العلم نائراً نور المعارف على هذا الوادى المبارك .

الملحق الأول

(١)

عودة نقولا المسابكي من ميلان

من الجنب العالى إلى اليك الكتخدا

١٥ ذى الحجة سنة ١٢٣٦ (١٣ سبتمبر سنة ١٨٢١) .

[دقر رقم ٦ "معية تركى" ، وثيقة رقم ٧٢٥]

"محفوظات عابدين"

كان أرسل بضعة أطفال إلى مدينة ميلانو بمعرفة اسماعيل قبودان لتعلم الصنائع .
فالباعث لتحرير مكاتبتنا هذه هو أنه نظرا لوصول نقولا المسابكي مع ثلاثة أطفال
من رفقائه من أولئك الأطفال بعد تعلم صناعة طبع الكتب بالحروف الفرنجية والعربية
المختصرة ، فقد أرسلوا إليكم . فيجب إلحاق المذكور ورفقائه بمعية عثمان افندى فى بولاق
وترتيب تعييناتهم اللازمة وتخصيص مرتبات شهرية لرفقائه بحسب أهلية كل منهم ومهارته .
وحيث أن من المحتمل وصولنا لحين إتمام مسابكي تجهيز آلاته فلا تعطوه مرتبا شهريا
بل اكرموه بدفع شئ قليل له تحت حساب مرتبه .

(٢)

مرتب نقولا المسابكى

أمر كريم صادر للخزينة

٧ ربيع الثانى سنة ١٢٣٧ (أول يناير سنة ١٨٢٢) .

| دفتر رقم ٩ "معية ترى" وثيقة رقم ٢٥١
| "محفوظات عابدين"

نظرا لمهارة الأسطى نيقولا المسابكى فى فن طبع الكتب فقد ألحقناه وزملاءه بمعية
الحاج عثمان سقا زاده ببولاق . وخصصنا له معاشا شهريا قدره خمسمائة قرش اعتبارا
من غرة المحرم (٢٨ سبتمبر سنة ١٨٢١ م) فليدوه فى دفتر الخزينة وأدفعوا له ما استحقه
من ماضى مرتبه ، وبأدروا إلى إعطائه ما سيستحقه بعد الآن شهرا شهرا .

الملحق الثاني

(١)

طبع كتاب جغرافية ملطبرون^(١) ترجمة الشيخ رفاع

من المعية إلى خورشيد بك

هـ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤).

[دفتر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية

للإهداية والآلات والمدارس

وثيقة رقم ٤٥٩ ، "محفوزات أبدين"]

اطلع الجنب العالى فى المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن كتاب الجغرافيا الذى ترجمه الشيخ الرفاعى من اللسان الفرنساوى إلى اللسان العربى وأحيل إلى حضرة مختار بك للنظر، هل هو نافع أو غير نافع ، فأخبر الميرالمومى إليه أنه موجب للقوائد الكثيرة وأن طبعه أو عدم طبعه معلق على الإرادة السنية ، والجواب أنه فيما سبق قدم الشيخ الرفاعى كتابا مثل هذا ، فإنا هذا ، هل الكتاب الذى يراد طبعه هو ذلك الكتاب الذى قدمه الشيخ الرفاعى أم غيره ، فإن كان غيره فقد أحضروا أتم ومعكم الشيخ الرفاعى والكتاب المذكور وأطلس الكتاب الذى ذكر فى المضبطة إلى شبرا ليطع عليه الجنب العالى وينظر فى أمر طبعه ، وإن كان هو الكتاب الذى سبق أن قدمه الشيخ الرفاعى فإنه يوجد من ذلك الكتاب فأحضروا أتم والشيخ المذكور وأطلس ذلك الكتاب كما هو أمر الجنب العالى السنى .

(١) هو (Conrad Malte-Brun) الجغرافى الفرنسى . ولد سنة ١٧٧٥ من أصل دنمركى وتوفى سنة ١٨٢٦ م .

وهو مؤلف كتاب *Géographie Universelle* الذى نقله إلى العربية الشيخ رافع الطهطاوى وطبع

فى جزئين بمطبعة بولاق كما ينضح من الوثيقتين .

(٢)

من الجنب العالى إلى خورشيد بك

هـ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ (١٥ أبريل سنة ١٨٣٤) .

[دفتر رقم ٤٨ — قيد الأوامر الصادرة من المعية
للجهادية والآلات والمدارس ، وثيقة رقم ٤٦٠]
”محفوظات عابدين“

اطلعت فى المضبطة الواردة بتاريخ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٩ على أن مختار بك أعلم
المجلس أن كتاب الجغرافيا الذى ترجمه الشيخ الرفاعى من الفرنسية إلى العربية كتاب
نفيس يستفاد منه وأنه إذا طبع فإن فوائده لا تعد وأنه سيصححه ، ومن حيث أن أطاسه
لم يترجم بعد فقد وصى الشيخ المذكور أن يجعل بترجمته وأنه إذا أعطى لتلاميذ المدارس
فانه موجب للفوائد الوفيرة وأنكم تعقون طبع قدر ألف نسخة من ذلك الكتاب المستطاب
على إرادتنا . وبما أن هذا الكتاب لازم ونافع وفيه فوائد كاية ، وأن الميرالمومى إليه
سيتعهد بتصحيحه فليطبع بناء على ما أنهاه ولكن يلزم أن نرى ذلك الكتاب أولا وبعده
نحيبكم بالذى يقتضى . فارسلوه لنا وأكدوا على الشيخ الرفاعى أن يجعل بترجمة أطاسه
لما هو مقتضى إرادتنا . فبادروا لإجراء ما ذكرنا على الوجه المسطور كما هو مطلوبنا .

الملحق الثالث

حساب نفقات كتاب يطبع بمطبعة بولاق على ذمة ملتزم

من ديوان المدارس الى دار الطباعة

٢٦ صفر سنة ١٢٦١ (٥ مارس سنة ١٨٤٥).

[دقيق رقم ١١ ، "ديوان المدارس — عربي"

ص ٣٠٠٢ وثيقة رقم ٤١٣]

"محفوظات عابدين"

قد صار الاطلاع على شرحكم المسطر باطنه المؤرخ ٢٣ صفر سنة ١٢٦١ ووروده في ٢٤ منه . وما توضح به عن خصوص المقايمة المقتضى تحريرها من طرفكم عن تشغيل ألف نسخة من كتاب القاموس الطالب طبعة الخواجه والماس صار معلوم^(١) . والحال : أما من خصوص يصير نسبة ذلك الكتاب لأى كتاب من كتب كامل افندى ، فبعد نسبه إلى الكتاب المطبوع أخيرا على ذمة الأفندى المذكور وإضافة الماهيات المقتضى إيضاها بالمقايمة ، فحث أندتوا أن ماهيات المصححين تُعرف وكذا أثمان الورق والمُون بالمثل ، فيضاف على ذلك من الماهيات الباقية الذى اوصحتوا عن عدم معرفتها : ماهية نفر بواب وربع ماهية المخزنجى وكذا نصف ماهية الملاحظ و ماهية واحد كاتب ومع هذا يضاف على الكتاب المذكور أربع عشرة واحد كمثل الملتزمين . وبناء عليه اقتضى شرح هذا الحكم يلزم من بعد مطالعة هذا والجواب الأول تحرروا المقايمة المطلوبة على الوجه المشروع بهم بالبيان وتقدموا لإرسالها لهذا الطرف انما يكون تحريرها بالضبط الشافى بالدقة .

(١) المقصود هنا القاموس المحيط للفيروزى دى وكان الدكتور بيرون ناظر فندسة الطب المصرية بقصر

العينى يعتزم طبعة على نفقته فى مطبعة بولاق ، والخواجه والماس المذكور هو المتعهد التجارى

لمشروع بيرون .

الملحق الرابع

تفضيل ما يصنع في مصر من المواد

من الجنب العالى الى برهان بك

٦ رجب سنة ١٢٥١ (٢٨ أكتوبر سنة ١٨٣٥) .

[دفتر رقم ٦٨ "معية تركي" ، وثيقة رقم ٢٧٨

"مخطوطات عابدين"]

اطلعت في المضبطة الواردة هذه المرة على القرار الصادر من المجلس بأن الخبر المستورد من مصر للتجربة غير صالح لتبييض خلاصات ومضايط المجلس وتحريرات الديوان الخديوى . لذلك استصوب المجلس اشتراء خبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى لاستعماله في تحرير المكاتبات . وحيث إن الخبر المصنوع في مصر والجارى اشتراؤه من طرف الميرى بسعر قرشين للآفة جارى استعماله في مكاتبات كافة الدواوين وخاصة في مكاتبات ديوان معاوتنا ، بناء عليه كيف تصدرون قراراً بأنه غير صالح للاستعمال وتستصوبون اشتراء خبر استانبولى من الخارج بواسطة أحمد افندى وتوزيعه على الجهات اللازمة .

فالظن الغالب من قراركم هذا أن أحد التجار كان أحضر من الاستانة مقداراً كثيراً من الخبر وقدم عريضة إلى مجلس مصر لاشترائه وأن المجلس لم يوافق على استثنائه . وأن هذا التاجر وصل إلى مصر وعرض بضاعته على أحمد افندى ، وهذا الأخير اقتنع بجودته بدون أن يفهم مزاياه ، وعرض الكيفية على خورشيد افندى الثرثار . وهذا الأخير بمقتضى أثرته أخذ بكلام أحمد افندى وأصدر القرار المذكور وأتم صادقته عليه . وحيث أن الخبر المستعمل في كافة الدواوين هو الخبر المصنوع في مصر ، بناء عليه يلزم فسخ القرار الصادر بخصوص اشتراء خبر استانبولى من الخارج ، وإشعار الكيفية إلى مصر لتوريد الخبر اللازم من هناك واستعماله في أشغال الكتابة .

الملحق الخامس

(١)

مشروع تنظيم مطبعة بولاق في عهد سعيد باشا

من على بك جودت ناظر المطبعة والوقائع إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[محظوظة رقم ٢٦ "معية تركي" ، وثيقة رقم ١٤٢ "محفوظات عابدين"]

حضرة سيدي صاحب السعادة

لقد رفقت على هام التعظيم إرادة الجنب الخديوي الأنعم ذات الحكمة المعتادة المؤرخة في ٢٤ من صفر سنة ١٢٧٧ (٢٠ أغسطس سنة ١٨٦٠) رقم ١ المشتملة على أنه ستسئل من ديوان المحافظة إلى المطبعة الكتب النافعة التي انتخبت لتطبع بظل الحضرة الفخيمة الخديوية ناشرة المعارف وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين كتاباً ، وأن الحضرة الفخيمة الخديوية تأمر بأن يقدم لها كشف بالمقدار الصحيح الذي تحتاج إليه المطبعة من العمال زيادة على ما هو موجود فيها اليوم والمحتوية على بسط وإيراد تنبيهات هي من الحكمة آيات بينات ، من حيث أن مطلوب الجنب العالي المصحوب بالعناية أن تكون المطبعة على أحسن نظام ومقارنة لتحسين التام فأحاط العبد الدائم العبودية علماً بما اشتملت عليه ، وأذعن إليه كل الإذعان ، إن طبع تلك الكتب النافعة المنتخبة بالمطبعة وتصحيحها بكل دقة وسرعة وبروز المطبعة المذكورة من الآن فصاعداً بالحسن التام واكتسابها الرواج ومزيد الانتظام على الدوام إنما يكون بإعداد بعض الأدوات وإحضار بعض الأشخاص والتلاميذ وعلاوة مقدار جزئي من العواطف العالية على الأجور التي يتقاضاها بعض العمال وأرباب الماهيات الذين هم في حالة اضطرار ، وفي ذلك الإحسان ما يرغبهم وينشطهم في العمل فلهذا تجرأت على تقديم الكشف المطلوب مبيناً فيه بعض

الملحوظات وذا كرا فيه ما يلزم من الأدوات . إن العمال الذين تدور الأشغال وسرعتها عليهم ما هيأتهم قليلة بالنسبة لأشغالهم الدقيقة لاسيما أن بعضا منهم ماهيته مائة وخمسون وبعضا منهم ماهيته مائة وستون قرشا ومساكنهم في مصر وامبابه فهم مضطرون لأن يأتوا صباحا إلى المطبعة ويعودوا منها مساء إلى بيوتهم . وعليه فاني استرحم علاوة ما بينته في ذلك الكشف المعروض على مرتباتهم الحالية وهو عبارة عن ١٥٤١ قرشا وخمس وعشرين بارة (فضة) لزيادة استحقاقهم لذلك بالنظر لكون أشغال أولئك المساكن دقيقة . وكذلك ذكرت في ذلك الكشف ما يلزم علاوته على الأجور المحددة لطائفة العمال (الطيبة) فيها فإن كان يوافق ذلك الضم رأى عدالة حضرة ولى النعم فإنه يكون سببا لزيادة نشاطهم وتحمية رغبتهم وداعيا لحصول الرواج والمحسنات المرغوب بها حيث يصرفون حينئذ جهدهم ويبذلون ما عندهم من الوسع لتحقيق تلك الغاية المطلوبة . وإني بما أنا نائله من النعم الجليلة التي استغرقت جهدي وشكري سيكون سعي في هذا الخصوص وافرا فيحصل التقدم المطلوب . وبما أن ما ذكرته في ذلك الكشف من الأدوات والتلاميذ والأشخاص لابد منه لكون الحاجة داعية إليه فإن وجود ذلك سيكون له الفائدة الكبيرة والثمرة الوفيرة في الحال والاستقبال حتى تفوق المطبعة بسبب ذلك على أعظم المطابع وأشهرها في العالم فضلا عن المطابع الصغيرة الشأن ، وإن عدم وجود تلك الأدوات اليوم مانع من المباشرة بطبع الكتب المنتخبة فإذا حصلت المبادرة إلى إعدادها فإن ذلك يكون سببا في دوام انتظامها ورواج أعمالها من الآن فصاعدا ويكون أيضا مستوجبا لحصول جميع المحسنات التي يرغب بها جناب الخديوى الأعظم ، وبما أن سرعة الطبع والنشر منوط بصحة النسخ التي يراد طبعها فإنه يقتضى الحال النظر بهذا الخصوص واتخاذ الوسائل بقدر الإمكان لتحقيق هذا الغرض فنرجو من حسن همكم أن تعرضوا هذه النقطة التي أشرت إليها وهذا الكشف المقدم على أعتاب حضرة الخديوى الأكرم مرجع الحاجات وهذا مادعاني إلى المبادرة بعرضه سيدي ما

في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

على جودت

وروقت المعية على الخطاب السابق بما يأتي :

بما أن هذا الترتيب أحيل وأعطى إلى المالية مع إعادة بتاريخ ٢١ جمادى الأخرى سنة ١٢٧٧ رقم ٢٣ فلا جواب له .

(٢)

اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

من على بك جودت ناظر المطبعة إلى المعية

١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

بيان جماعة المصححين المقتضى ترتيبهم وتخصيصهم من جديد

١ رئيس التصحيح ١ رئيس ثانى ١ مساعد الجملة ٣

إن هذا الشخص اقتضى جلبه من الخارج بوظيفة مصصح ثانى واعطاؤه
في معية الشيخ أحمد المرصفي الذي سبق له أن كان رئيس المصححين وهو المصحح الثانى
الآن في المطبعة، وألحق به أيضا أحد المساعدين الاثنى وعين الشيخ أحمد المرصفي المذكور
رئيسا للتصحيح، وبتعيينه اعتبر رئيسا للتصحيح مع رفقاءه، فجملة فوج المصححين الذين
سيجلبون ويرتبون من جديد سيكون إبلاغهم إلى ثلاثة أفواج. وبما أن هذه الأفواج
الثلاثة ستكون بها الكفاية فسيحصل بها الكفاية وحسن الإدارة والإنجاز الكلى فبناء
على ما ذكر في الجهة اليمنى^(١) (أى رئيس التصحيح والرئيس الثانى والمساعد) فإن ترتيب
فوج ومصصح ثانى هو أمر منوط برأى حضرة الخديوى ذى المكارم العظمة.

“ليعتمد ترتيب المصححين بموجب الكشف الآخر الذى قدمه اليوم حضرة ناظر المطبعة (٢)“.

(١) كتبت الوثيقة الأصلية على ورقة كبيرة الحجم وذكرت البيانات والجداول على الجانب الأيمن منها
والملاحظات على الجانب الأيسر. وهذا معنى إشارة إلى “الجانب اليمنى“.

(٢) كل هذه العبارات المكتوبة بالحروف الصغيرة عقب كل اقتراح من هذه الوثيقة هي ملاحظات أحمد
رشيد ناظر المالية ووقع بها على الوثيقة الأصلية.

بيان الاشياء اللازم جلبها وإحضارها من أوروبا :

٣ ملزمة ورق جاير ٢ ملزمة ورق تخين الجملة خمس ملازم .

ملحوظات :

إن قسما قليلا من آلات الطبع الموجودة اليوم في المطبعة كان جلب من أوروبا وهو تحت الاستعمال منذ ثلاثين إلى أربعين سنة فقد عتق وتكسر وخرب ومع أنه صار ترميمه في معمل العمليات فإنه لا يصلح للاستعمال بل هو باق على حاله الأولى وإن مقداراً قليلاً منه صار إيجاداً هنا ولكن تبين أنه غير موافق لعمل الأعمال الدقيقة فلم يمكن استعماله فإذا تفضلتم ووافقتم على جلب هذه الأشياء الثلاثة المسطورة على الجانب الأيمن (أى ملازم ورق جاير الثلاث وملزمة الورق التخين) ومقدارها خمس ملازم من أوروبا كما صار جلب الملازم قبلاً من أوروبا فإنه منوط برأى جناب ولى النعم صاحب الصلاحية .

”موافق“

عدد ١ شخص رسام

ملحوظات :

قبلاً كان موجوداً في المطبعة ثلاثة أشخاص رسامون فن حيث إن اثنين منهم ما أمكنهما أن يفوقا في صناعة الرسم على الحجر فقد رغبنا من العمل في الترتيب الذى عمل في المرة السابقة فلم يمكن أن يكفى الشخص الثالث الباقى لرسم أشكال كتب القوازين العسكرية ورسومها (صورها) على الحجر فالاختياج إلى شخص رسام ضرورى جداً ومن حيث إن الرسم على الحجر ليس هو كالرسم على الورق بل هو مقدرة أخرى ووجود أمثال هؤلاء الرسامين نادر وأن أحدهم وهو رجل اسمه أمين افندى مستخدم بمعية محمود بك الفلكى له مقدرة زائدة في صناعة الرسم على الحجر فهو صالح جداً لأشغال المطبعة ومحمود بك غير محتاج لأشغال الرسم على الحجر التى استخدمه فيها . والقصد هو عبارة عن وجود رسام ماهر وهذا يظل اهتمام جناب الخديوى بأمور المعارف من الأشياء الممكن الحصول عليها فاستخدام الرسام أمين افندى المسار الذكر واستخدامه أمر ضرورى في المطبعة لعمل الرسوم والأشكال العسكرية بمرتباته الأصلية هو منوط برأى حضرة ولى النعم محي المعارف وممنها .

”موافق“

التلاميذ المقتضى إحصاءهم وترتيبهم لتعلم صناعة

جمع الحروف عدد ١٢

ملحوظات :

إن أسطوات جمع الحروف في المطبعة لا يجمعونها بأيديهم وإنما الأصل في أشغال الجمع أن يكون بوجود تلاميذ واحد واثنين وثلاثة تحت يد كل أوسطه وهؤلاء التلاميذ يجمعون الصحائف اللازمة والاسطوات ينظرون تلك الصحائف المجموعة ويصلحونها ويضبطونها وأجرة الأشغال التي يعملها التلاميذ تقيس على اسم الأسطوات وهم يعملون في باطن مقاولاتهم بحسب اجتهادهم تقدير الأجرة فيعطون لبعض التلاميذ ثلث المقولة وبعضهم الربع وبعضهم يظنونهم من غير حساب وعلى هذا الوجه تعمل التلاميذ عند الأسطوات وهؤلاء التلاميذ الذين يجمعون الحروف يكبرون ويصيرون أصحاب عيال وأولاد ومع ذلك يشتغلون بذلك المقدار المذكور . وسبب أن الاسطوات من طمعهم لا يعطونهم ما يكفيهم فبعضهم بسبب قلة الكسب يذهب لجهة أخرى وبعضهم يتركون الصنعة بالكلية . فالأولاد الذين تأتي بهم من الخارج لأجل التعليم أيضا يصيرون في مدة التعلم بلا مرتب من الميرى وبلا أجرة من الأسطوات فمن الضروري وجود اثني عشر تلميذا من الميرى ستة منهم من مدرسة الحربية من الأذنياء الذين يقرأون ويكتبون وستة منهم من المتعلمين نوعا ما الذين سبق أن جاءوا إلى المطبعة إذا وافقتم على ذلك . ومرتبات هؤلاء الستة تكون لكل واحد منهم من الكسوة والأكل وغير ذلك مثل ما يعطى للستة الذين هم من الحربية . واستحقاقات هؤلاء التلاميذ الاثني عشر إلى مدة التعليم تكون على الروكين العمومي حتى إذا تعلموا يضم استحقاقهم إما إلى الميرى وإما إلى الجهة التي يشتغلون فيها . فإذا كانت الأشغال قليلة فإن بعضا من استحقاقهم يكون على الروكين العمومي والبعض منه يكون على الأشغال التي اشتغلوها يعني ينظر في كمية الشيء الذي اشتغلوه فيضم من استحقاقهم والباقي يضم على الروكين ويكون استخدامهم بصورة دائمة . وبعد التعليم وعند كثرة الأشغال فلن يكون لهم عذر فالأشغال التي اشتغلوها في بعض الشهور إذا كانت أكثر من المرتب بمقتضى المقولة المقررة للأسطوات يعني إذا كانت أزيد بكم قرشا من المرتب بعد الحساب فإيتفضل وليعطى

لهم ذلك الزائد على حدة من المرتب وإن وجود هؤلاء التلاميذ العمال سيكون موجبا لإخراج
الأشغال الكثيرة والرواج الكلى للطبعة وعدا عن ذلك بعد ما يتعلمون تكون مرتباتهم وفقا
للأشغال التي اشتغلوها فكأن الميرى ما أعطى شيئا من عنده كما هو ظاهر فإعداد التلاميذ
المذكورة وترتيبهم أمر منوط بذات ولى النعم ذات محاسن السمات .

“ موافق ”

الأشخاص اللازم إحصاءهم وإعدادهم لتعلم صناعة الطابع : ثمانية .

ملحوظات :-

ان الطابعين فى المطبعة كانوا أخذوا فى الأصل من قصر العيني فالبعض منهم انتقل
إلى دار البقاء (أى مات) والبعض منهم كبر وشاخ وصار عديم الجهد والقوة ومن حيث
أنه لاصعوبة فى تعلم صناعة الطبع فأى شخص كان يمكنه أن يتعلمها فى وقت قليل ولكن
الذين سيكونون فى أشغال الطبع وإظهار ما يطبع يلزم أن يكونوا من الرجال الأشداء
الأقوياء . ومن الضروري ثمانية أشخاص ممن أخرجوا من السلك العسكرى واستخدموا
فى قصر العيني فى التمرىض وما أشبهه من الخدم . فإذا جرى بهم إلى المطبعة تعطى لهم مرتبات
شهرية بقدر ما يأخذونه فى قصر العيني وبعد تعليمهم صناعة الطبع فإذا أخرجوا أشغالا
أكثر من مرتباتهم الشهرية تعطى وتصرف لهم تلك الزيادة كيف كانت من القروش بنسبة
المقابلة الجارية وفى أى شهر كانت تلك الأشغال . وإلى أن يتعلموا تضم ما هيأتهم إلى
الروكين العمومى وبعد ما يتعلمون يؤتى بهم على الكتب التى طبعوها ففى بعض الأحيان
يكون الشغل قليلا ففى حال عدم إخراجهم شغلا بقيمة المرتب لهم يؤتى بمقدار ما عملوه
من المرتبات والباقي يضاف إلى الروكبه . وفى هذه الصورة إذا فرضنا أنهم بقوا فى المطبعة
بصورة دائمة فإنه سيحصل نجاح كل لأن قوة جماعة المطابع معادلة ومساوية لقوات جماعى
الحروف فبقدر ما يخرج الجماعون فإن أولئك الطابعين لا يؤخرون أشغالهم بل يأخذون
بالطبع بادئ بدء . وبما أن المطبعة ليس لها خفراء كالحال الأول فإنهم بعد ما يعملون
عمالهم فى النهار سيمكنهم أن يقوموا بخفارة المطبعة ليلا بالمناوبة فإذا استخدم هؤلاء
الأشخاص الثمانية فى المطبعة بمرتباتهم الأصلية أمر مرهون بعناية الجنب الخديوى الجاليلة
التي ذاتها جامعة لآيات المكارم .

“ موافق ”

مقادير الحروف المقتضى سبكها وصوغها من جديد وبيانها إثنا عشر صندوقا

ملحوظات :

بما أن من العادة الجارية سبك الحروف الموجودة من جديد مرة في كل أربع سنوات أو خمس ، فقد حل زمان سبك الحروف الموجودة وصوغها من جديد حيث إن الحروف كادت تحرب فيلزم سبك اثني عشر صندوقا منها عشرة صناديق هي الآن عتيقة ورثة جدا إلى أن يتم سبك تلك الحروف وتشغيلها باستعمال بدل عنها لأنه أمر لا بد منه وإذن فإن سبك وصوغ حروف تلك الصناديق الاثني عشر في المطبعة وفقا للعادة القديمة أمر منوط بالرأى الزين للجناب العالي .

“ موافق ”

أجرة طبع الكتب التي هي تحت الطبع لحساب ملتزمي طبعها

ألف ورقة لأربعماية نسخة	—	٤٥	خمسة وأربعون قرشا .
ألف ورقة لخمماية نسخة	٢٠	٣٢	اثنان وثلاثون قرشا ونصف قرش .
ألف ورقة لستماية نسخة	—	٣٢	اثنان وثلاثون قرشا .
ألف ورقة لـ ٨٠٠ و ١٠٠٠ وأكثر من النسخ	—	٢٥	خمسة وعشرون قرشا .

أجرة طبع الكتب التي هي تحت العمل لحساب الميرى

من ورقة واحدة إلى مئة ورقة	٢٠	٢	مئة بارة .
من مئة طبقة (ورقة) إلى ألف ورقة	—	١٦	ستة عشر قرشا .

ملحوظات :

إن هذه الكتب المعطاه من جانب الميرى أجرة طبعها أقل من أجرة طبع كتب الملتزمين المسطورة في الجهة اليمنى ومن أجل ذلك ضرورة أحوال المطابع ظاهرة وبارزة وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا الحال باعث لانكسار بالهم ولكسائهم نوعا ما ومن حيث إنهم شكوا من ذلك عدة مرات فإنه يلزم ضم شيء على أجورهم الميرية المخصصة حتى لا يمسدوا عينهم إلى الأشغال خارج المطبعة وليكون تلك الزيادة موجبة لزيادة رغبتهم وجهدهم أو أن تكون أجورهم مقارنة لأجور كتب الملتزمين وعلى كل حال فإن هذا أمر منوط برأى الخديوى الأكرم ذى المراحم .

”نرى أنه من الموافق أن تطبق أجورهم على أحوال الملتزمين“

أجرة طبع الدفاتر والسراكي والأدوات
التي هي تحت العمل لحساب الميرى أيضا

ثمانية قروش وثلاثون باره لكل ألف ورقة لدفتر .	٨	٣٠
أربعة قروش وخمس عشرة باره لكل ألف ورقة سركى .	٤	١٥
قرشان لكل ألف ورقة لكل ورد .	٢	—

ملحوظات :

بما أن طبع هذه الدفاتر والسراكي والأوراد ليس صعبا كطبع الكتب وتمثيلها للعيان فإن أجرة طبعها غير مقارنة ولا مساوية لأجرة الكتب كما هو واضح ولكن من حيث إنها جزئية بالمرّة وإعداد هذه الأجرة وتخصيصها قد مضى عليها أكثر من خمس وعشرين سنة فإن رجال المطبعة يسكون من قتلها فعلاوة بضعة من القروش على كل أجرة من تلك الأشياء على سهيل المرحمة أمر منوط برأى حضرة ولى النعم .

جدول فى بيان أسماء الأشخاص ومرتباتهم الأصلية
والعلاوات المسترحمة لأجل تزويد رغبتهم كما هو مبين فى عريضة الحقيق

أسماء الأشخاص	المرتبات الأصلية	العلاوات المسترحمة	المقدار الذى سيكون
الشيخ محمد قطه رئيس مصححى الكتب العربية ...	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠٠
الشيخ أحمد المرصفى المصحح الثانى للكتب العربية	٣٠٠	٢٠٠	٥٠٠
الشيخ محمد حسن العدوى مساعد مصحح الكتب العربية	١٥٠	١٠٠	٢٥٠
الشيخ محمد نصر المساعد الثانى	١٥٠	١٠٠	٢٥٠
الشيخ سليمان السباعى مصلح الحروف	٣٠٠	١٠٠	٤٠٠
الشيخ أحمد صنفينى مساعد المصلح	١٥٠	١٠٠	٢٥٠
محمد افندى براد الحروف الصلب	٣٠٠	١٠٠	٤٠٠
محمد افندى رسام كتب القوازين العسكرية	٣٥٠	١٣٣	٧٥٠
حسين افندى حسنى مساعد المصحح التركى و مقابل الوقائع	٢٠٠	١٥٨	٧٥٠
حسن افندى الاسكندرانى رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشييل أوراق الدفعة ومنظم دياجات الكتب ...	٧٠٠	٥٠	٧٥٠
عمر عطشان طابع أوراق الدمغة وتذاكر السكة والوقائع	١٦٠	١٠٠	٢٦٠
محمد الجمال مساعد طبع الأوراق المذكورة	١٥٠	٥٠	٢٠٠
محمد افندى ماجد مصحح تركى ثانى	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠
		٢٥	١٥٤١

”علاوة الماهيات أمر فى محله“

ملحوظات :

هؤلاء الأشخاص هم من أرباب الصناعات وكل واحد قائم بشغل مختص به ومرتباتهم
الشهرية هى على حسب أشغالهم فاستحقاقاتهم ليست من قبيل المصروفات المالكة

ليرى وأيضاً فإن أمثال هؤلاء ومن هم أدنى منهم من أصحاب الصناعات في المطابع
البرانية يشتغلون بأكثر من هذه الأجرة لترغيبهم . ومراحم الجتاب العالى العلية مبدولة للساوات
ومادة الاعتدال الخيرية كما هو معلوم ومشهود بنظر الافتخار وهؤلاء الأشخاص على كل
حال لا تقون لنيل المراحم والمكارم العالية وفائقون على أقرانهم في العمل فبناء على ما هو
مستور في الجهة اليمنى من هذه العريضة أنهم أهل للعواطف العلية ومستحقون لها فإذا
كان يرى تزييداً لجدهم ونشاطهم حيث يكون ذلك باعثاً على إنجاز الأشغال وبهذه الوسيلة
لا يبقى لها معذرة ولا سبب للتراخي كما هو واضح وهذا ما دعا إلى طلب علاوة هذا الألف
والخمسمائة والخمسة والأربعين قرشاً وخمس وعشرين بارة عناية بهم وإحساناً لهم وعلى كل
حال فإن الأمر والارادة لحضرة أفندينا ذى المكارم الذاتية .

هذه قائمة عملت بحق حسن تنظيم دار الطباعة العاصرة على أن تقدم وتعرض على أعتاب
حضرة الحاكم الأعلى مرجع الحاجات .

في ١٠ ربيع الأول سنة ١٢٧٧ (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٦٠)

ناظر المطبعة والوقائع المصرية

على جودت

(٣)

من أحمد رشيد ناظر ديوان المالية إلى المعية السنية

٢٢ شعبان سنة ١٢٧٧ (٤ مارس سنة ١٨٦١)

[محفظة رقم ٢٧ "معية تركي" ، وثيقة رقم ١٨٨ "معية" "محفوظات عابدين"]

قدم ناظر المطبعة الأميرية الكائنة ببولاق إلى المعية قائمة ضمنها الترتيب المعمول به
في المطبعة من حيث عدد المصححين وسائر المستخدمين وما يقبضونه من المرتبات مع بيان

الملاحظات اللازمة فصدرت الإرادة السنية بتعديل وتنقيح هذا الترتيب حيث أرسلت القائمة المذكورة إلى المالية بإفادة المعية المؤرخة ١٢ جمادى الأولى سنة ١٢٧٧ نمرة ٣٣ لأجل هذا الغرض يقول ناظر المالية : إنه امتثالا للأمر قد اجتمع مع ناظر الخارجية وخيري بك وناظر المطبعة الحديد نوحى افندى فدرسوا الترتيب المذكور وأدخلوا فيه التعديلات والتنقيحات مارأوه لازما . وأنه قد قدم طى إفادة الأصل وما أدخل فيه من التعديل لأجل العرض على الجنب العالى والعمل بموجب ما سيصدر من الإرادة السنية .

وقعت المعية على الخطاب السابق بما يأتى :

”وعندما عرض على العتبة السنية أمر بتأجيل الموضوع وإبقاء ما كان على ما كان مؤقنا“ .

بها ٨ رمضان سنة ١٢٧٧

١٩ مارس سنة ١٨٦١

(٤)

تقرير اللجنة المشكلة لتنقيح اقتراحات على بك جودت لتنظيم مطبعة بولاق

[نفس الوثيقة المترجم عنها الخطاب السابق]

بيان التنقيحات التى استحسن إجراؤها باتفاق الآراء للترتيب الذى عرض ، وقدم لأعتاب الجنب العالى بخصوص تنظيم مطبعة بولاق وأرسل من المعية السنية إلى المالية

الفرقة الأولى

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص
١	٧٥٠	٢٥٠	١٠٠٠	رئيس المصححين ورئيس الفرقة	١٠٠٠	رئيس المصححين ورئيس الفرقة
١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	الشيخ محمد قطة	٣٠٠	الشيخ محمد قطة
١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	المصحح الثانى الشيخ محمد حسن	٣٠٠	المصحح الثانى الشيخ محمد حسن
١	—	—	٢٥٠	العدوى	٢٥٠	الشيخ احمد العدوى
٣	١٥٥٠	٩٠٠	١٥٥٠	مستجد	١٥٥٠	مستجد

الفرقة الثانية

عدد الأشخاص	قروش	عدد الأشخاص	الأصل المرتب	الضم والعلاوة	الإبلاغ	الأشخاص
١	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ محمد الصباغ رئيس الفرقة الثانية	٣
١	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	٣٠٠	الشيخ محمد نصر المصحح الثاني	٣
١	—	—	٢٥٠	٢٥٠	الشيخ محمد عياط مساعد ... مستجد	٣
٣	١١٥٠	٤٥٠	٤٥٠	١١٥٠		٣

الفرقة الثالثة

١	٣٠٠	٣٠٠	٦٠٠	الشيخ أحمد المصرفي رئيس الفرقة الثالثة	٣
١	—	—	٣٠٠	الشيخ محمد الشحات مصحح ثاني	٣
١	—	—	٢٥٠	الشيخ اسماعيل عبد الله مساعد	٣
٣	١١٥٠	٣٠٠	٣٠٠		٣

٣٨٥٠

إن فرق المصححين الثلاثة المهيئة في الترتيب المذكور بناء على ما صار بيانه أعلاه وهو الذي عمله وسطره ناظر المطبعة في هذه المرة الذين يقتضى ضم شيء على مرتباتهم الأصلية من الموجودين من الفرق الثلاث المذكورة والذين يلزم قيدهم من جديد أسوة بأمثالهم قد صار استحسان تخصيص مرتباتهم الشهرية على الوجه المبين وإجراؤه على هذا الوجه منوط بأمر وإرادة ولي النعم .

ملزمة
عدد

٣ ملزمة ورق الجاير } إن هذه الملازم الخمس وفقا لما هو مبين في الترتيب المذكور
٢ ملزمة الورق النخين } لقد رأينا أنه من الموافق أن يكون مثل الملازم الآتية من أوروبا

١ رسام : ^{نقر}

إن هذا الشخص الواحد الرسام أمين افندى الموجود في معية محمود بك الفايكى لقد رأى تعيينه في الترتيب المذكور لما صارت مخبرة المير المومى إليه بحقه أجاب بأنه لا يمكن الاستغناء عنه لضرورة وجوده في أشغال الخرائط ونظرا لما قاله ، الرسام الموجود في المطبعة إذا خصص شخص واحد في معيته بماهية قدرها ثلاثماية قرش والحالة هذه من التلاميذ المتعلمة في المهندسخانه السابقة فانه يعلم ذلك التلميذ صناعة الحفر والرسم على الحجر وبه يكون الاكتفا حيث يمكنه أن يؤدي ويوفى الأشغال المطلوبة وأن الرسام المذكور تعهد بهذا كما علمنا فقد استحسننا أن يصير الحصول على شخص رسام من التلاميذ بماهية قدرها ثلاثماية قرش من التلاميذ بمعرفة ذلك الرسام واطلاع ناظر المطبعة .

١٢ جماعو ، الحروف : ^{نقر}

إن هؤلاء الأشخاص الاثنى عشر جاء في ذلك البيان أن يكون ستة منهم من تلاميذ المدرسة الحربية وستة منهم ممن يأتي إلى المطبعة من المتعلمين السابقين والذي نواه أنه لا يحسن أخذ تلاميذ من مدرسة الحربية بل يلزم أن يكون الاثنا عشر شخصا من الخارج وأن يأتي بهم ناظر المطبعة وأن يقيد كل واحد منهم بمائة وخمسين قرشا شهريا وأن يجعل استحقاقهم إلى مدة التعلم على الروكين العمومي وبعد التعليم تكون ما حياتهم حسبا هو موضع في الترتيب المذكور وقد وافقنا عليه .

٨ طباعون : ^{عدد الأشخاص}

إن هؤلاء الطباعين الثمانية لقد استحسننا أن يكونوا من العسكر الذين رفتوا من إطفائية مصر المتوطنين في الجيزة وأن يضم بدل ما كولاتهم وما بوساتهم على مرتباتهم ويقيدون في المطبعة وأن تجرى معاملة استحقاقاتهم كالطباعين الذين ذكروا أعلاه .

١٢ صناديق الحروف : ^{عدد}

لقد حسن عندنا أن يكون سبك حروف تلك الصناديق الاثنى عشر من جديد وصوغها في المطبعة وفقا للعادة القديمة كما جاء بيانه في ذلك الترتيب .

وبناء على ما جاء في الترتيب المذكور فقد وافقنا على أن يكون أجرة طبع ما يطبع لحساب المبرى من الكتب وفقا لما يطبع على حساب الملتزمين وهو ما يوافق رضاء جناب ولي النعم العادل كما لا يخفى .

الأصل	العلاوة	المجموع	
٣٠	٨	١٠	٣
١٥	٤	٢٥	١
٠٠	٢	٠٠	٤

لقد فهم من المقايضة التي أجريت في هذه الآونة أن أجرة طبع الدفاتر والسراكي والأوراد قليلة جدا بالنسبة الى أجرة طبع الكتب فاذا كان ضم العلاوات المهيئة على المقادير الأصلية لأجور الطبع لاسيما وأن بها ترتفع الشكوى من الطباعين توافق رضاء ولي النعم وتطابق المصلحة فليجر قبولها على هذا الوجه .

مرتبات أصلية	علاوات مستحقة	يكون الحال	
٣٠٠	١٠٠	٤٠٠	للشيخ سليمان السباعي مصصح الحروف .
١٥٠	١٠٠	٢٥٠	للشيخ احمد الصنفيني مساعد المصحح .
٣٠٠	١٠٠	٤٠٠	لمحمد افندي براد الحروف الصلب .
٦١٦ ٣٥	١٣٣ ٥	٧٥٠	لمحمد افندي رسام كتب القوانين العسكرية
٥٩١ ٢٠	١٥٨ ٢٠	٧٥٠	(الحسين افندي حسنى مساعد تصحيح التركي ومقابل الوقائع .
٧٠٠	٠٥٠	٧٥٠	(لحسن افندي الاسكندراني رئيس جمع الحروف الفارسية وملاحظ تشغيل أوراق الدمغة ومنظم ديباجات الكتب .
١٦٠	١٠٠	٢٦٠	(لعمر عطشان طباع أوراق الدمغة وتذاكر السكة والوقائع .
١٥٠	٠٥٠	٢٠٠	لمحمد الجبال مساعد طباع الأوراق المذكورة
٤٠٠	١٠٠	٥٠٠	لمحمد افندي ماجد المصحح التركي الثاني .
٣٣٦٨ ١٥	٨٤١	٤٢٦٠	الجملة

إن الترتيب الوارد من ناظر المطبعة الى المالية فيه عند ذكر العلاوات المسترحمة
أسماء المصححين المسطورة في أعلى هذا التنقيح الذى وضعناه فلم نبين بهذا الجدول أسماءهم .
ان المساهيات الميينة في جدول مستخدمى المطبعة بنساء على ما هو مذكور في ذلك
الترتيب ما دام أن الأجور ستكون على حسب الأشغال وليس فيها على الحكومة
مصرفات زائدة فالتنا لا نرى بأسا بعلاوة المقادير المسترحمة الميينة علاوة على المساهيات
الأصلية فقيده تلك العلاوات ووضعها على هذا الوجه أمر منوط بإرادة حضرة ولى النعم
صاحب الإحسان المعتاد .

إن ترتيب المطبعة الذى عرضه وقدمه إلى الأعتاب السنية بموجب أمر على ناظر
مطبعة بولاق السابق لقد نظر بمعرفتنا نحن العاجزين و باطلاعنا عليه كما أرسل إلينا ذلك
الترتيب مع كتاب بتاريخ ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٧ ورقم ٣٣ وارد إلى المالية من
المعية العالية لتنقحه إذا رأينا أنه محتاج الى المحو والإثبات فاطلعنا على ذلك الترتيب أنا
وصاحب العزة خيرى بك ونوح افندى ناظر المطبعة بحضورهما وتبادلنا الراى فيه فنقحناه
على الوجه المذكور أعلاه ورتبناه بعد ما قرر القرار عليه وهذا ما دعا لإعطاء هذا الشرح
وإملائه في ١٠ شعبان سنة ١٢٧٧ (٢٠ فبراير سنة ١٨٦١)

ناظر ديوان الخارجية	ناظر ديوان المالية
سعيد ذو الفقار	أحمد رشيد

الملحق السادس

تعطيل مطبعة بولاق ثم إهداؤها إلى عبد الرحمن رشدي

١٨٦١ - ١٨٦٢ م

(١)

من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٠ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨ يوليه سنة ١٨٦١)

[دفتر رقم ١٨٩٤ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين

وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٨٩ ، محفوظات نابدين]

قد عرض لدينا مفصلات إنها كم الرقم ١٩ ذو الحجة سنة ٧٧ نمرة ١٩٠ بخصوص ما هو
جاري في طبع كتب المترمين بمطبعة الميرى ، وما استنسىتم إجراه من الآن فصاعد وحيث كان
القصد من إيجاد وتنظيم المطبعة هو لطبع الكتب وتكاثرها في الجهات للانتفاع بها ، والآن
تواجد جملة مطابع وجارى الطبع فيهم وبهذا السبب صارة مزية مطبعة الميرى قاصرة على
طبع الوقائع ، ولكونها ليست ضرورية فاقضت إرادتنا لغو المطبعة المذكورة وتسوية
متأخراتها ورفق خدماها . إنما إذا كان نوحى افندى ناظرها أو أحد من الأهالى يطلب
آلات من موجوداتها لطبع كتب على ذمته من دون مدخل للميرى فى أرباحها ولا مصروفاتها ،
فيصرح لمن يرغب لذلك وأصدرنا أمراً هذا اليكم للإجراى حسبما اقتضته إرادتنا ، (من بنها) .

حاشية : أما إذا كان نوحى افندى لا له رغبة فى إدارة المطبعة المذكورة على ذمته بشرط
يكون الأرباح وحدها له دون مدخل الميرى فى ذلك ولا فى الخدمة ولا فى المصروفات ،
فيصير تحويله على الأطيان أسوة أمثاله . وأما الدفاتر والسراكى التى كانت تطبع بالمطبعة
فما يكون منها ممكن جدولته بطرف الكتبية يصير جدولته وتجليده بالأجرة واللازم طبعه
يطبع بمطابع الجهات المرتبة فيها وأن الأحجار والأدوات اللازمة لذلك تؤخذ من المطبعة
وتحفظ فى مطابع الجهات فهذا لزم التحرير .

(٢)

من سعيد باشا الى ناظر المالية

٢٣ محرم سنة ١٢٧٨ (٣١ يولييه سنة ١٨٦١) .

[دفتر رقم ١٨٩٥ ، قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين

وثيقة رقم ١٥٠ ، ص ١٥ ، محفوظات عابدين]

عرض لدينا إنها كم الرقيم ١٦ محرم سنة ١٢٧٨ نمرة ٢٢٣ بخصوص مطبعة الميرى بولاق الصادر لكم أمرنا في ١٠ شهرنا هذا بإبطالها وحيث أوضحتكم أن دفاتر دواوين ومصالح الميرى للآن لم يتم طبعهم وإذا صار إبطال عمل ذلك الآن وأرسل الورق جهاته فلمحوظ عدم إلحاق إتمام عملهم قبل مضي السنة فضلا عما يحصل من التأخير وكذا بعض الكتب الجارية طبعها على ذمة الميرى مثل كتب العسكرية وغيرهم والكتب الجارية فيها الطبع على ذمة المترمين فإنه يوصى إتمامهم مع إتمام عمل الدفاتر في ظرف الأيام الباقية من السنة فقد وافق إرادتنا ما رأيتوه من حيئية إبقا إدارتها ظهورات لحين تمام السنة بشرط يجرى التأكيد والتشديد والملاحظة لعدم تأخير شيء مما ذكر عنه بعد تمامها وورق سندات التمغة والعرضحالات وما أشبه يطبع بمطبعة المحافظة وإذا كان مستدرك الطبع بالحروف فيؤخذ اللازم من المطبعة المملكية لمطبعة المحافظة وإلا فلا بأس من طبعها على مطبعة الحجر وأوراد الويركو وعوايد الأملاك تطبع أيضا بالمطبعة المذكورة واقتضى لإصدار أمرنا هذا إليكم للإجري على الوجه الشروح بكل همه كما اقتضته إرادتنا .

(٣)

منشور عمومي من المالية

١٥ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (٩ سبتمبر سنة ١٨٦٣)

[دفتر مجموع ترتيبات ووظائف ، ص ٤٨٣ ، محفوظات عابدين]

من كون بملاحظة ما حصل من الجهات في عدم إمكانهم طبع لوازمهم من الدفاتر والأوراق عملياتهم بمطابعهم طبق الأمر السابق صدوره عن لغو مطبعة بولاق ، وبعضهم

أجروا أعمال المزايدات بالخارج والبعض لم أجروا وأحالوا تدارك لوازمهم بمعرفة المالية ، وهذا فضلا عن الجهات الذى لم يكن مرتب بهم مطابع فلمناسبة ذلك وسبق صدور أوامر سنية للمالية عن طبع جملة كتب عسكرية بمطبعة بولاق لضرورة أنها تمتكت زمن كثير وفي مدة تشغيلا لم يستغنى الحال عن الخدمة والشغاله الموجودين بالمطبعة ، قد عرض للعية السنية عن تشغيل دفاتر وأوراق من جهات الحكومة بمطبعة بولاق كما كانت في زمن تشغيل الكتب المذكورة فقط ، لأجل إسعاف الجهات في مطالبيهم كذا الرسومات الجارى بها العمل عند تشغيل ورق الدمغة يكون تشغيله بحافظة مصر كما الجارى . فصدر أمر دولتلو أفندم قيمقام باشا رقم ٢٣ صفر سنة ١٢٧٩ نمرة ٤٧١ بالإجري كما ذكر . وحيث بمقتضاه لازم البدء في تشغيل دفاتر وأوراق جهات الحكومة في سنة ١٨٦٤ من ابتدى ١٨٦٣ بمطبعة بولاق بما أن عادة التشغيل بها في طبع وتجديد لوازم الجهات أن يجرى ذلك من قبل اللازم بمدة شهر لأجل الإلحاق على نهو اللازم وتحسين الأشغال في وسيع الوقت وعدم تأخير ما يطالب وقد نشر عموما في تاريخه وهذا أيضا ينبغى أنه يجرى تحرير حافظة واضحة البيان عن لزوم عملية سنة ١٨٦٤ وتعمل عن رسومات كما السوابق ويجرى إبعاتهم بالخطاب اللازم إلى مطبعة بولاق لأجل بموجبهم يجرى التشغيل بالمطبعة المذكورة كما ذكر وإن لم الحال في بحر سنة ١٨٦٣ لدفاتر وأوراق تكيل لعمل السنة المذكورة في ذاك الوقت يرسل عنهم الإفادة المقتضية بالحفاظ والأرانيك اللازمة إلى المطبعة المذكورة ليجرى لزومهم كما يوافق . وحيث ان التشغيل سيجرى بمطبعة بولاق على وجه ما ذكر فن ابتدى سنة ١٨٦٣ يكون أخذها وعطاها من الجهات بالضم والإضافة ما بينها وبينهم كما كان جارى لغاية ١٨٦١ من دون توسط المالية إنما يكون ملحوظ أنه صار تدارك آلات وبون طبع بمطابع الجهات من المعتاد استلامها من قبل لغو مطبعة بولاق . فينبغى أن الآلات الرصيد يجرى التحفظ عليها والمون التى تكون موجوده يجرى صرفها في تشغيل لوازم المطابع كما السوابق

(٤)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المالية

١٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٩ (٧ أكتوبر سنة ١٨٦٢) .

[دفتر رقم ١١٩٦ ، " قيد الأوامر العالية العربي الصادرة للمالية " ص ١ ، " محفوظات عابدين "]

[ودفتر رقم ١٩٠١ ، " قيد الأوامر العالية الصادرة للدواوين والمجالس " ص ١١ ، " محفوظات عابدين "]

قد سمحت إرادتنا بإعطاء مطبعة بولاق إنعاما إلى عبد الرحمن رشدى بك مدير
الوابورات الميرية بالبحر الأحمر ، بما فيها من الأدوات والآلات مثل ملازم طبع
الحروف وملازم طبع الحجر والحروف الرصاص والأمهات والأبهاث وغيره . وهو يجرى
تشغيل سائر ما كان جارى تشغيله بها وما تستجد من قوانين عسكرية ودفاتر وخلافه لزوم
المصالح الميرية . وثمن الورق والحبر الموجود بها يقيد عليه عهدة وكذا كتاب نفخ الطيب
الجارى تشغيله على ذمة الميرى يعطى إليه بتكاليفه بدون أرباح وبدون ضم ثمن النسخة
الأصاية على المطبوع والأشغال التى باليد يصير تقديرها بمعرفة أهل الخبرة لأجل عند تمام
الشغل واحتسابه إليه يخصم قيمة ذلك منه ويتقيد عليه عهده أيضا ويتسدد ثمن الورق
والحبر والكتاب المذكور شيئا فشيئا من الذى يصير مطلوب له من المشغولات التى تشتغل
فيلزم بوصول أمرنا هذا اليكم تجرون تسليم المطبعة المذكورة اليه على الوجه المشروح ويتحرر
له الإذن اللازم بتحرير المحجة التى تلزم بامتلاكه العقار أيضا ليكون ذلك سببا لاتساع معاشه
كما اقتضته إرادتنا .

(صدر من رأس الثين)

(٥)

أمر عال من سعيد باشا الى نظارة المالية

٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٩ (٣٠ أكتوبر سنة ١٨٦٢)

[دفتر رقم ١١٩٦ ، قيد الأوامر العالية الصادرة للسالية

ص ١٠ ، "محفوظات عابدين"]

قد تقدم لدينا هذا من عبد الرحمن رشدى بك ينهى به أن الشيخ محمد قطة باشمصحح المطبعة وحسين حسنى افندى وكل أشغالها والشيخ حسن باشكاتبها لازمين له وهم متوقفين فى الإقامة بطرفه حتى تسمح لهم إرادتنا بفضولهم (يعنى ببقائهم) واستمرارهم فى أشغال المطبعة طرفه كى لا يحرموا من حقوقهم فى المعاش حسب خدماتهم السابقة بالميرى . وحيث إنه محول على اليك المومى إليه إجرى طبع دفاتره وأوراق وكتب وخلافه للصالح الميرية بالمطبعة المذكورة ، فاقترضت إرادتنا أنه بعد انتهى لزومهم من المطبعة وتطلبهم المعاش بالنسبة لخدماتهم السابقة بالميرى فلا يحرموا من ذلك بناء على خدماتهم الآن فى هذه المطبعة المدة الذى يقيمونها فيها . إنما لا يسرى ذلك فى حق خلافهم الذين استخدموا ويستخدموا بالخارج إذ هذه الإجابة حصلت بالنسبة للأشغال الميرية الجارى طبعها بتلك المطبعة وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتعلموه وتلاحظوا الإجرى بمقتضاه .

الملحق السابع

اشترك في كتاب عجائب الآثار ، لعبد الرحمن الجبرتي

من حسين بك حسني ناظر مطبعة بولاق الى أحمد بك رفعت

٩ ذو القعدة سنة ١٢٩٦ (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩) .

| أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٨٨ ، مخطوطات الثورة العرابية
" دار المخطوطات العمومية بالقاهرة "

قلم قضايا المسالية ناظري عزتو افندم حضرتلري

حسب طلب حضرتكم قد تحرر سند طاب على المصاحبة بنسخة واحدة من كتاب
تاريخ الجبرتي باسم حضرتكم وها هو مرسول مع حامله مرسي أفندي نجيب لحفظه بطرف
عزتكم لحين انتهى طبع الكتاب فالأمل استلامه منه وأعطاه بتو واحد ثمن النسخة المذكورة
وبذا لزم تحريره افندم .

في ٩ ذي القعدة سنة ٩٦

ناظر مطبعة وكاغد خانة بولاق

خاتم

(حسين حسني)

الملحق الثامن

قضية أقلام مطبعة بولاق ١٨٨٠-١٨٨١ م

(١)

ملخص ما في أوراق ونتيجة تحقيق مادة أقلام مطبعة بولاق

(١٠ أغسطس سنة ١٨٨٠ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١) .

[أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٣٧٨ محفوظات الثورة العراقية ،
دار المحفوظات العمومية بالقلمة]

لما أحيلت مطبعة بولاق إلى الحكومة وتعين قومسيون مخصوص لاستلام متاعها
وكون أقلام القاعدة العربية الذي هم الأقلام الصلب المعروفة بالأبهاء هي أهم قواعد
المطبعة وأشهرها وهي الأساس لامتيازها وحصول الرغبة في مطبوعاتها فالقومسيون رأى
لزوم التحرى عنها في مبدأ أعماله . ولما ظهر له وجودها مخزن المطبعة متروكة في محل
أرضى ومتراكم عليها الصدأ بسبب الرطوبة والأوساخ قد رأى لزوم فرزها بمعرفة حسن
أبو زيد وحسين أفندى صبرى من مطبعة لكدان حرب ومع إجراهم فرزها قدموا
تقرير بتاريخ ٢٨ شعبان سنة ١٢٩٧ (٤ أغسطس سنة ١٨٨٠) أوضحوا فيه أنهم بعد أن
أجروا فرز أقلام وأمهات القاعدة الأصلية المشهورة الحالية من الأرقام الهندى والشكل
والهندسة وصورة الفدان وخلافه الجارى عاينها الطبع منمده (من مدة) بغاية الدقة وزيادة
الاعتنا وجد أن عدد أمهات القاعدة المذكورة عدد ٣٧٠ أم نحاس . وأما الاقلام البالغ
قدرها عدد ٥٠١ حسب المبين يكشف مخز من دفاتر المطبعة فلم يوجد منها إلا عدد ٨٤
قلم من أصل القاعدة المذكورة بحالة مستحسنة بحيث يمكن حفظهم واستعمالهم لكن لا يمكن
الانتفاع بهم في هذه الحالة إلا بتشغيل باقى أقلام هذه القاعدة الفاقد البالغ قدرهم
عدد ١٠٥ المعلوم سبق وجودهم من مقدار عدد الأمهات المتقدم ذكرهم . كما أنه وجد

بخلاف الأربعة وثمانون قلم المذكورين عدد ٤١٧ من ضمنهم عدد ٤٩ مستحسنة نوعا يظهر عليهم أنهم تقليد لأصل القاعدة المذكورة مع كونهم بخلاف . والباقى بعد ذلك عدد ٣٦٨ أقلام متنوعة الأجناس بعضهم متعلق وبعضهم غير متساوى أغلبهم مكررات وبهم كالم قلم يظهر عليهم أنهم متقاربين من القاعدة الأصلية ولولا تافهم من تأثير الصدا لكان يمكن درجهم من ضمن (من ضمن) أقلام القاعدة المذكورة . وختموا تقريرهم بقولهم إن الحاصل فى هذه القاعدة المعلومة فى جميع الأقطار الشرقية المشهورة بها مطبوعة بولاى ، وتكلفتم مبالغ لم توجد تامة ولم تصفى إلا على النصف ولم يظهر أسباب عدم وجود ما بقى منها وبذا لا يمكن الانتفاع بها كليا إلا إذا صار تشغيل أقلام عوض المقدار الفاقد وإتمامها على أصلها حسب مقدار الأمهات الموجودة منها .

وبناء عليها (على ما) ذكر فالقومسيون يطالب من خيرت أفندى وكيل وحكاك المطبعة الاستفهام عن أربعة أوجه تختص بهذه المسألة وفى ٦ رمضان سنة ١٢٩٧ (١٢ أغسطس سنة ١٨٨٠) أعطى إجابة عن كل وجه .

فمن الوجه الأول — قال إن القاعدة التى لا يمكن التشغيل بأقل منها لابد يكون مركبة من عدد ١٨٩ قلم . وأن أقلام أمهات المطبعة كانت قاعدتين عدد ٣٧٨ قلم أحدهم القاعدة التى كان جارى استعمالها قبلا والثانية القاعدة المشهورة . وباقى الأقلام التى كانت موجودة خلاف القدر المذكور هى مكررات أغلبها من جنس القاعدة المشهورة وباقيها من جنس القاعدة القديمة بصفة يدكات إلى القاعدتين . وأن لما كان موجود بالمطبعة المرحوم محمد أفندى البغدادى الحكاك كانت هذه الأقلام فى عهده ومحفوظة تحت رعايته هى وأمهات وأمهات القواعد الفارسية والمغربية وأمهات القواعد الفرنسية والجميع بدولابن مخصوصين وعلى الدوام كان جارى إخراجهم ومسحهم وتنظيفهم وإعادةهم بحالة الفرز والتسليف . وأنه قبل ترمضه كان أجرى فيهم هذه العملية بمناظرة وإطلاع خيرت أفندى . وأنه لما تصادف انقطاع محمد أفندى عن الحضور لتمرضه فناظر المطبعة (١) استجلب مفاتيح الدوايب منه بدون معلومته وبالتحاده مع وكيل المطبعة سابق وأبو العينين أفندى أحمد الملاحظ والأوسطى حسن المغربى السباك حضروا بحل وجود الدولابين وصار إخراج الأقلام منهم وبعدها نقلوا بدون أن يشركوه ولا يطلعوه على أسباب نقلها

(١) ناظر المطبعة حينئذ هو حسين بك حسنى .

ولذلك لا يعلم ما صادفها بعد النقل وكان في ظنه أنهم يسلموها إليه بعد الفرز والعدد كما الأصول فلا حصل شيء من ذلك وإنما وضعوها تحتيد (تحت يد) عبد الكريم حسن مخزنجي المطبعة الجاهل بأمرها وأحال على معلومات السبب في نقلها وعدم تسليمها إليه ما ظهر في حالتها عند الفرز .

وعن الوجه الثاني أوري بأنه مع إعادة الفرز وجد أن الموجود من أقلام القاعدة العربية المشهورة فقط عدد ٨٤ لا غير وأما عدد ٤٩ قلم المقال من آل خبرة بأنهم تقليد للقاعدة المذكورة فأنهم ليس منها لكن بعضهم من ضمن القاعدة القديمة والتقيد المقال عنه فيهم هو كونهم على شبه القاعدة المشهورة إلا أنهم يفارقونها من حيائية جودة الخط . ثم وما وجد من عدد ٣٦٨ قلم الباقي شيء من الأقلام الأصلية سوى بعض أقلام قليلة جدا وجدت متروكة من أصل القاعدة القديمة . وأن الأكم قلم المذكور عنهم من آل الخبرة منهم ٥ خمسة أقلام فقط يظهر للناظر من قبل التدقيق أنهم مستقربين لأقلام القاعدة لكن لدى امتحانهم اتضح ليس من الأصل لعدم موافقتهم للأمهاات النحاس .

ثم أوري عن الوجه الثالث بأن القاعدة المشهورة ما وصلت لدرجة الجودة والحسن والمتانة إلا بعد مشقات ومصاريف كلية وتنقيحات متعددة وتصلححات تكررت اجتمعت فيها أرباب المعارف وتعاونوا في تحسينها تدريجاً . وعلى ذلك فعمل المائة قلم وخمسة بدلا عن الفاقد من هذه القاعدة لا يتأتى بسهولة فإذا كان يرى صرف النظر عن التشبه في البحث والتجربى عن الأقلام الفاقدة ويتجسّس عمل بدلم فلا مانع من الإجرى بمعرفته بدون فرق ولا تفاوت وأن الزمن اللازم نحو سنتين والتكاليف نحو سبعة جنية تحت الزيادة والعجز . وأورى أيضا بأنه بالنسبة لخلل أكثر الأمهاات الموجودة بواسطة استعمالها مدة مديدة والحروف الرصاص أصابها ما أوجب زوال رونقها فلا يمكن تحسين المطبوعات إلا بتجديد الحروف الرصاص لها مرة واحدة . ولعدم إمكان عمل أمهاات جديدة إلا على وجود الأمهاات لإفقادها تكون الحالة داعية بنوع قهرى على التشغيل بالصفة الحاضرة حتى يصير عمل المائة قلم وخمسة وحينذاك يجرى دق طقم أمهاات جديدة وسبك الحروف عليها جميعها لإرجاع رونق وبهجة المطبوعات .

هذا وقد أوضح عن الوجه الرابع بأنه ما دام الذى وجد من القاعدة المشهورة عدد ٨٤ قلم فقط وبعض الأقلام القليلة من القاعدة القديمة والمأخوذ من القاعدة المشهورة عدد ١٠٥ إذ القاعدة التامة هي عدد ١٨٩ قلم فالفاقد أقلام قاعدتين لأن اليدكات الفاقدة بنماها منها ما هو كاف لتكامل المائة قلم ونحسب المأخوذ من القاعدة المشهورة إلى قاعدة تامة وتكمل المأخوذ من القاعدة القديمة إلى قاعدة تامة أيضا إذ ظاهر أن البعض متروك من أقلام القاعدتين هو الاستغناء عنه بجميع اليدكات وأن الأربعة وثمانون قلم المتروكين للطبعة وجودهم بمنزلة العدم إذ منفعتهم معطلة ما لم يصير تكميلهم إلى عدد ١٨٩ قلم ومن باب أولى الأقلام القليلة جدا والمتروكة من القاعدة القديمة . وبالجملة فلا يمكن اعتبار قيمة للأقلام المتروكة من القاعدتين في الحالة الراهنة لعدم نفعهم كما أنه لا قيمة للباقي لأنه دشت مانق عن الدشت المضاف بالوزن مجهول بدل الفاقد لتكامل العدد ومعدوم النفع من طبعه سوى قيمة الصلب .

ولما طلب من الضربخانه حكاكها ومن لزم من عمد المطابقة لإجرائي تمين الأبهات والأمهات وحضروا وأجابوا بعدم معرفتهم لا بالتمين ولا بالفرز لكون ذلك ليس من خصايصهم ولا صناعتهم . ولما دعى حكاك الضربخانه لمعاينة القواعد بحضور خيرت أفندى وحسين أفندى صبرى والشيخ حسن أبوزيد فأفاد بأنه أجرى المعاينة والفرز فوجد عدد ٥٠١ قلم منهم عدد ٨٤ جيدين من قاعدة واحدة وهي قاعدة المطبعة المعلومة والباقي عدد ٤١٧ قلم مجتمعين من أجناس متعددة ومختلفة ولا يكن فيهم شيء يوافق القاعدة المذكورة بل أغلبهم ردى الصناعة والخط بالجملة فإنهم جميعا أغراب عن تلك القاعدة ولا تعتبر لهم قيمة والأربعة وثمانون قلم لعدم النفع بهم كذلك لا قيمة لهم .

قرار القومسيون الأول

وعلى هذا فالقومسيون أعطى قراره بأنه قد ثبت له أن المائة قلم وخمسة من القاعدة الأضحية والمائة ثلاثة وعشرين قلم اليدكات أقلام القاعدة القديمة ما عدا البعض القليل المتروك منها كل ذلك أخذ ولأجل تكامل العدد الوارد بالحسابات صار استعواضه بمقداره من الأقلام الدشت المضافة بالرطل وتبين أن أخذ هذه الأقلام إنما انتهزت فرصة

في مرض المرحوم محمد أفندي البغدادي وجاب المفتاح منه . ومقرر بنوع قطعي أن شبهة هذه الفعلة منحصرة في الأربعة الذين اختصوا بإخراج الأقلام من محلها بدون إطلاع خيرت أفندي على سبب نقلها من محلها وتسليمها لخلافه مع كونه أحق بوضعها في عهده — وهم حضرات كل من الناظر والوكيل السابق والملاحظ والسيك تسليمها به رفقتهم للخزنجي هو لجهله بحقيقتها وعدم خبرته بها . ولو كان تسليمها حصل لخيرت أفندي كان انكشف أمرها . وأن بواسطة أخذ الأقلام الصلب واستعواضها بأعدادها من الدشت حصل ترك الأقلام في الأتربة والرطوبة بقصد أنها تتلاشى وتضمحل بأكلها وتحللها بالصدأ حتى يفنى رسمها ويتعسر تمييزها . كما ولا يمكن أخذ هذه الأقلام بمدة وجودها تحت يد المرحوم محمد أفندي البغدادي كونه توفي عنها وهي بغاية التمام والكمال . واستدل على ذلك من أن عند نقلها لعهد الخزنجي بمعرفة المذكورين لو وجد فيها أدنى تلاعب فكان بوقته يجزى اللازم عنه . وعدم حصول شيء برهانا كافيا على أنها كانت باقية على تمامها لغاية ما تمكنوا منها في الفرصة المذكورة وصار فيها ما صار . وقد رأى القومسيون الحكم عليهم بارتداد الأقلام المأخوذة ذاتها لمحلها كما كانت بدون إخفى شيء منها لأنها ليست من قبيل المدخرات الممكن استعواضها على أصلها بسهولة . وإلا فقانونا يلتزمون بتمنأ الأصل الذي يتحقق من دفاتر المتأخرات . لأنه وإن كان ثمنها الوارد بدفاتر المطبعة الآن مبالغ مائة وخمسين ألف قرش لكن متلاحظ للقومسيون أنه أزيد من ذلك بكثير . ولهذا الملاحظة طلب دفاتر المتأخرات الأصل بواسطة المالية . هذا ورأى القومسيون أيضا لزوم محاكمتهم على ما حصل لأن الضرر الذي عاينوا أجروه لم يكن مقصورا على جهة المطبعة فقط بل يشمل عموم الوطن بسبب تعطيل أشغال المطبعة في نشر الكتب والمطبوعات . كما وأورى بأن هذه الأقلام لا تقبل الاقسام فلا يتصور أن كل منهم اختص بجانبها منها . إذ ذلك يترتب عليه تعطيل نفعها لعدم إمكان استعمالها إلا مجتمعة كلها في جهة واحدة . ولهذا تلاحظ للقومسيون أنه اختص بها أحدهم للانتفاع والآخرين أعانوه وتسوتروا عليه . وأن المختص بذلك هو حضرة حسين بك حسنى لما تواتر عنه من كونه أنشأ مطبعة لنفسه وعانوه عيذلك (على ذلك) حسن (المغربي) السباك وعبد المجيد البراد واسماعيل النجار ، واستدل القومسيون عيذلك بكون اليك الموصى اليه أجرى مكافأة البراد بنقله ضمن أرباب الوظائف ، وإجالة النجار بما هيته شري خمسمائة قرش . وانتهى القومسيون في حكمه هذا بأنه اذا كان

يتراءى للسالية الاكتفى بذلك في الحكم على أحد الوجهين فيها ، وإلا إذا استحسن إجراء ما يلزم لظهور اسم المختص بها بصراحة علاوة على الدلائل السابقة ، فيثبت إن استقامة سير هذا التحقيق والوصول لظهور اسم الآخذ صراحة ومعرفة ما ربما يكون كامناً في بواطن هذه المسألة المبهمة مخبأة أخرى فكل هذا لا يمكن إلا إذا صار توقيف حضرة ناظر المطبعة ومن أعانوه عليهم هذا (على هذا) الفعل وبأمر السالية يمين من يلزم منظرها (من طرفها) لإدارة أشغال المطبعة أو تحال إدارتها على وكيلها مع أخذ التعهد اللازم عليهم بالضبطية بمداومتهم الحضور للتحقيق .

هذا عما يختص بأخذ الأقلام ، وأما عن تشغيل البديل فإنه مع عدم الاستحصال على الأقلام المأخوذة يجري عمل السالية قلم وخمسة بمعرفة وكيل وحكاك المطبعة من جنس القاعدة المشهورة . وأما من جهة كون المطبوعات الجارية في حالة غير مألوفة وغير ممكن رجوع بهجتها وروثها للحالة الأصاية إلا بعمل السالية قلم وخمسة وتحديد طقم الأمهات وسبك الحروف الرصاص عليه . وكونه بواسطة خليل الأمهات وفقد الأبهاء مجبورة المطبعة على التشغيل بالحروف الحالية فأمر هذا مفوض لنظارة السالية .

وعما توضع صدر أمر دولتو ناظر الداخلية في ١٤ شوال سنة ١٢٩٧ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٠) بأن التقرير تلى حرفياً بحاس النظر واستقر رأيه على لزوم إجراء التحقيقات اللازمة لإظهار حقيقة الأمر مع التبصر في الطريقة الممكنة لإصلاح الحروف والطبع في المستقبل .

قرار القومسيون الثاني

وبالتحقيقات التي جرى عن يد حضرة مصطفى بك صبحي بالقومسيون الثاني قد سئل من باشكاتب المطبعة عن كيفية ما جرى في تسليم الأقلام التي كانت في عهدة محمد أفندي البغدادى المتوفى إلى مخزنجي المطبعة فأجاب بأن بعد وفاة المتوفى حضرة الناظر أمره بإحضار جريدة الموجودات فأحضرها وبوجود وكيل المطبعة وخيرت أفندي وحسن المغربي السباك

صار جرد الأبهات الصاب بحضورهم وقدرهم أحرف عدد ٢٤٢١ وجرى تسليمهم إلى عبد الكريم أفندي حسن بإضافة بختمه تاريخها ١٥ كيهك سنة ٥٩٠ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٣) داخلين درجين خشب مختم عليهم بالجمع الأحمر من وكيل المطبعة والملاحظ وختم المصاحبة والإذن المحرر بالإضافة شرحا على كشف بختم وكيل المطبعة وعلامة الباشكاتب وخط وختم كل من خيرت أفندي وحسن المغربي السباك وملاحظ المصاحبة ومؤشر عليه بعلامة الناظر بالاعتماد والحصم من عهدة المتوفى بالإضافة على المخزن عهدة عبد الكريم أفندي وقد توضح بيانهم وأثمانهم من واقع إذن الإضافة .

ثم سئل من عبد الكريم أفندي المخزنجي تكرارا للإيضاح عن كيفية التسليم وما صار بعده . فأجاب بما يعلم منه مصادقة قول الباشكاتب ، وأن امثاله لاستلامهم مع عدم درايتهم بهم كان بناء على أمر الناظر إليه باستلامهم عن سبيل الأمانة ، وأنه استلم أيضا أبهات صلب وأمهات نحاس عوادم بالوزن وأشيا غير ذلك ، وعلى أنه بعد مضي نحو خمسة شهور من تاريخ وضع الأبهات بالصندوق حضر الناظر للمخزن ومن كانوا خاتمين ومعهم حسن المغربي وبعد مناظرة الأختام صار فتح الصندوق وأخذوا منه حرف واحد من أقلام الأبهات كان السباك أخبر عن لزومه لأشغال المطبعة وعند ذلك (وعن ذلك) قيل من الناظر والحاضرين أنه طالع هب وحاصل حراره في الأقلام فالأوفق وضعهم في علب صفيح بعد مسحهم وترتيبهم وصياتهم وقد كان وصار الإجرى . وأنه كلما كان يلزم للسباك من الأبهات والأمهات يأخذ منهم وبعد نهو لزومهم يصير إعادتهم وأنه كان جرى مسحهم وترتيبهم بمعرفة هو والمساعد الذي كان معه وعلى أنه كلما يستلمه السباك كان يأخذ به سند عليه وبعادته يعطى إليه سنده ، وأورى بأنه لا يكون له دراية ولا معرفة بالأقلام والحروف .

ثم سئل من حسن المغربي السباك بطلب الإيضاح عن كيفية التسليم وعمما كان جرى في أخذ ورد الأقلام من وإلى المخزنجي بالكيفية التي أوضحها وعمما إذا كانت الأقلام من قاعدة واحدة أو من قاعدتين وهي ذاتها عين الأقلام الأصلية أم كيف فأعطى أجوبته بمعنى أنه كان حاضر وقت تسليم أبهات وأمهات القواعد التي كانوا في عهدة المتوفى وأنه يفتح الدولا ب مع الحاضرين وجد الأبهات والأمهات منفصلة عن بعضها كل قاعدة قائمه بذاتها بدرج مخصوص والتسليم حصل عدد من عدد ولا له علم أن كان عمل محضر

وختم عليه أم لا، وعلى أنه كان موجود في عهده كامل أمهات قاعدة النسخ الزيفة العادية الجارى عليها تشغيل الكتب من مدة وما كان يأخذ إلا ما يلزم للسبك عليه من قاعدة النسخ التخينة أول بأول باستئذان الناظر وصدر التأشير منه على كشف إلى المخزنجي وبالانتهى وإعادة ما يكن استلمه يصير أخذه وتمزيقه. وأن الذى كان أخذ نحو سبعة عشر قلم حروف وشكل من قاعدة النسخ التخينة لدق الشكل على بعض أمهات كانت خالية وسبب إجره الدق هو لحصول الرمد لخيرت افندى الحكاك وأنه جرى ارتداد أغلب الأقلام بالمخزن ولم يبق منها لوقت الجرد سوى قلمين جرى درجهم مع الأمهات التى صار دقها وأن ما كان يأخذه ويرده كان باطلاع المخزنجي. وأورى بأن الأمهات الموجودة في عهده هي قاعدة واحدة وأن في بعض الأحيان كان يجرى تحسين بعض أقلام ودق الأمهات منها واستعمل المستجد وترك القديم وهذا هو سبب الزيادة في الأقلام والأمهات. ولا يتأتى معرفة الأقلام إن كان أصليين أو بخلاف إلا بعد امتحان الأقلام على الأمهات وما يظهر موافق يكون الأصل. وأنه اذا تصرح له بذلك الامتحان فيجاوب عما يظهر له. وبعد الترخيص إليه جاوب بأن الذى أجرى مضاهيته عدد ١٧٩ قلم من قاعدة واحدة، وهم ذاتهم الأصاين من القاعدة العربية المستعملة بالمطبعة من الابتدا لغاية الآن، والباقي من هذه القاعدة الذى ما تم مضاهيته عشرة أحرف فقط ومضاهيتهم يفيد هذا ولما طلب من حسن أبو زيد الإيضاح عما يعلمه في مضاهية هذه الأقلام لأنها كانت بحضوره فأفاد بأن هذه العملية دقيقة وأن وافق يصير إعادة القرز بمعرفته.

وعلى ذلك تقدمت إفادة من حضرة مصطفى بك صبحى إلى نظارة الداخلية بمضمون ما اشتملت عليه قرارات قومسيون المطبعة السابق تقديمها للسالية وأما عن مسألة عدد الأقلام فانه بالنظر لموضوعها تبين أنه بإعطى المطبعة إلى حضرة عبد الرحمن رشدى بك صار جردها وتوضح أنها عدد ٥٠١ عدد من عدد يدون رسم ولا أوصاف ولما بيوت المطبعة للدايرة صار استلام تلك الأقلام عدد ٥٠١ حسب الأصل وبدون رسم ولا توصيف وبالمثل عند استلام المطبعة لعهد الميرى هذه المرة وجدت عدد ٥٠١ حسب الأصل على أن حروف القاعدة هي فقط عدد ١٨٩ والباقي من قواعد أخرى قديمة وغير مستعملة نير أن في زمن نظارة حضرة حسين بك حسنى تصادف وفاة مساعد الحكاك التى كانت في عهده الأقلام

وصار تسليمها لعهددة المخزنجي ولعدم إلمامه بها ومعرفة بمسحها علا عليها الصداً فضلاً عن عدم استعمالها من سنين عديدة وترتب عليها (على هذا) حصول الاشتباه والارتباك بكونها ليست هي الأصلية ولما تبين من سبق تسليمها كان في عهددة المتوفى للمخزنجي بحضور روس (رؤوس) مستخدمين المصلحة وتعداد الأعلام ووضعها داخل محافظ وتحذر إذن الإضافة على ذات المحضر كما وأن عدد ١٨٩ قلم التي هم أعلام القاعدة الأصلية جرى تطبيقهم ومضاهيتهم على الأسماء ولغاية ٥ صفر سنة ٩٨ (٦ يناير سنة ١٨٨١) بلغ مقدار المطابق منهم ١٧٩ والباقي تحت التطبيق^(١) عشرة فقط فن هذا يتضح أن الارتباك والاشتباه الذي عرض انما هو ناشئ من دشت واختلاط أعلام القاعدة المذكورة ضمن نحماية قلم وواحد ومن وجود الصداً عليها وتنكر حالتها وعدم موالاتها بالمسح والتوضيب وإلا فهي الأصلية بدليل مطابقتها على الأسماء وأن الذي يراه حضرته أنه لا ينتج ثمرة لليرى من البحث في موضوع تلك الأعلام ما دام تكون الحالة كما توضع والأولى يصير أخذ رسم وتوصيف تلك الأعلام ثم تتسلم لخبرت أفندي وكيل وحكالك المطبعة لموالاتها وتوضيها بمعرفته وتجديد بعض الأعلام التي يترأى أن قديمها اءدم النفع حسب الطريقة المتبعة بالمطبعة من قديم وبهذا تكون مأمورية القومسيون انتهت .

إجراءات القومسيون الثالث وهو الأخير

المقدم تقريره للسالية

دولتو ناظر الداخلية وقمهاحرر للطبعة إفادة في ٢٥ صفر سنة ٩٨ (٢٦ يناير سنة ١٨٨١) نمرة ١١ سايرة بنا على المكاتبة التي قدمها حضرة مصطفى بك صبحي توضيح فيها بأن لمناسبة ما ترأى من التباين في مسألة الأعلام ما بين ما أوضحه حضرة مصطفى بك وبين ما كان

(١) ظاهر من هذا التقرير محاولة إخفاء الفضيحة بدليل ارتكان المحقق على فوز ومضاهاة حسن المعري السباك وهو أحد المتهمين . وعلى ذلك ما كان يجب مطلقاً الأخذ بتقريره عن حقيقة الأعلام . ثم لما طلب حسن أبو زيد السماح له بالمضاهاة بنفسه رفض المحقق إجابة طالبه لأنه كان أحد من أجزوا المضاهاة الأولى التي أثبتت العجز وإنما أُلجته هي أقوال عبد الله أفندي خيرت الواردة في تحقيق القومسيون الأول لأنه كان أعلم أهل زمانه بالحروف وأمرهم في صانعها .

أعطى به القرار من المطبعة ومن اثنين من قومسيونها واقتضى كمال الوقوف على حقيقة
الكيفية بالدقة استحسن تعيين حضرات محمد بك حمدي وعلى بك الزيني وأحمد بك ناشد
لاستوفاء التحقيقات اللازمة عن ذلك بالانضمام مع القومسيون المثني ذكره لاطهار جلية
الأمر وتقديم التقرير بما يتم عليه الحال .

وبناء عليهما (على ما) رآه القومسيون من لزوم حضور حضرة مصطفى بك صبحي
لفتح الصندوق الموجود به الأحرف والأوراق عن يده المختوم عليه منه فابدى حضوره
وفتحه ووجد ما به وجد أقلام صاب عدد ٥٠٤ وحروف رصاص عدد ٣٧٠ وكون الأقلام
الصلب عدد ٥٠١ أصابعهم فالزيادة بهم عدد ٣

ولما دعى حسن المغربي السباك لفرز وتطبيق المشرة أحرف الباقيين من أصل
عدد ١٨٩ بخواب بأن الذي وجد من تكملة (كذا في الأصل وأظنها تكملة) القاعدة
المذكورة هو أربعة أقلام منه واحدة طبقها على أمها والثلاثة ما جرى تطبيقهم لعدم
وجود أمهات لهم . وأنها ربما كانت مدشوة ضمن الأمهات الباقية بدون فرز وأن الستة
أحرف الباقية غير موجودين وتبين رسمهم قلم قلم من وجود أمهاتهم وأحال على الفرز الجارى
بمعرفة حسن أبو زيد .

هذا وحسن أبو زيد جابوب بأنه بعد الفرز الأول انتهى الحال أخيرا بسؤال السباك
بديوان الداخلية ولما طلب منه التصديق التمس إعادة الفرز ثانياً وبأنه أجراه وحصل
له ما حصل ومعلوم ذلك للداخلية والقومسيون وأنه أجرى إتمام الفرز . وأوضح أن القاعدة
العربية المشهورة بحسن الخط هي تمام ولم يكن بها أدنى شيء يخل بها وهي الجارى عليها
العمل لحد تاريخه . وأن الذى كان تبقى من الأمهات الأصلية بدون فرز خلاف المائة
واحد وأربعين قلم الأولى هو ثلاثة وثلاثون قلم جملة ذلك عدد ١٧٤ بين عددهم بجدول
قدمه مع إفادته وأن الباقي يحتمل وجوده بالقواعد الأخرى وبالبدشت وأن القاعدة سليمة
بكل الوجوه بحالتها الأصلية وبين يكون الجدول ما هو عدد ١٤١ أصليين من فرز السباك
وعدد ١٠ من الذى كان متردد منهم وعدد ٢٣ مكررات الجملة عدد ١٧٤ أصليين ثم والأمهات
الغير أصلية من دون أمهات عدد ٣٣٠ منهم ٣١٨ مستحسنة وغير مستحسنة وعدد ٣ المقال
من السباك أنهم من الأصل ولا لهم أمهات وعدد ٩ أمهات متنوعة .

ثم بناء عليها أعرضه خيرت أفندي للداخلية من جهة وجود جدول رسم الحروف السابق فرزها مع حسن أبو زيد وأجرى فيه تغيير وتبديل ولم يريد وضعه في الصندوق وتوقف توقيفا كلياً على أن تحريراً الجدول هو بخطه وخالي من المحو والإثبات ورغب مقابلة الأعلام عليه وإجرى التحقيق معه عن كيفية المحو والإثبات صار استلام الجدول بالداخلية وترخص إلى حسن المذكور بأخذ صورته حسب التماسه وقد كان وأخذها .

وبسؤال حسين أفندي صبرى الذى كان مرافقاً إلى حسن أبو زيد فى الفرز الأول عما تلاحظ للقومسيون من جهة الفرز الأول والفرز الثانى الذى عمل بمعرفة كل من حسن السباك وحسن أبو زيد وما وجد من تباين بين فرزها أيضاً من كون أحدهم أدرج البعض من الأصل والآخر قال إنهم دشت وغير ذلك . فأجاب هو وخيرت أفندي بما يفيد فساد فرزها وأن المحول عليه هنا الفرز الأول وحرروا جدول بيان ملحوظاتهم فى فرز الاثنين وأوضحوا ما يؤيد كون فرز حسن أبو زيد كان بنوع المغشوشة استدلالاً بكونه أولاً كان من ضمن الذين فى الفرز الأول وثانياً باختلاف فرزه عن فرز حسن السباك وثالثاً بما وقع منه فى عبارة الجدول ورابعاً بكونه تطلب الفرز لوحده وخامساً بكون فرزه فيه المكررات مع أن المكررات لا تسد بدلاً عن الفاقدة وختموا أقوالهم بأن الفرز المعول عليه هو الأصل الذى منه ظهر أن الموجود عدد ٨٤ فقط (١) .

ولما رأى القومسيون لزوم دق أمهات جديدة بالتسعين قلم الذى فرزههم حسن أبو زيد زيادة عن الأربعة وثمانون قلم المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية وسبك أحرف رصاص عليها وبصير الطبع بهم . كما وسبك أحرف رصاص على الأمهات المقال عنهم أنهم أمهات تلك الأحرف الموجودين بالمصاحفة لمعرفة الفرق بين هذا وهذا .

ولما صار دق الأمهات على أمهات جديدة بمعرفة خيرت أفندي وبحضور حسن المغربى ومحمد عبد القادر وجد من ضمن (من ضمن) الثلاثة وثلاثين قلم المندرجين بجدول الشيخ حسن أبو زيد سبعة عشر قلم بغير سقيه وستة عشر قلم من فرز حسن المغربى بغير

(١) هذا القول يؤيد ما ذهبنا إليه فى حاشية ص ٤٣٠ من خطأ غير ذلك من التقارير ومن دهم تراهة

سقيه أيضا بمقتضى المبين بكشف تحرر بأختام عبدالكريم أفندى حسن مهندس ما كينات المطبعة و ابراهيم الدسوقي البراد وخيرت أفندى . وكون هؤلاء الأقلام بغير سقيه واوردين (كذا فى الأصل وأظنها وواردين) بجداول حسن المغربى وحسن السباك بأنهم منضمين الأقلام الأصلية واستصوب استحضار موسيوجيجون بك ناظر مدرسة اللميات والصنایع لينظر فى الأقلام المذكورة . وبحضوره ومناظرتهم أفاد بأن منهم ستة أقلام مسقيين سقيه خفيفة والباقي غير مسقيين . وخيرت أفندى أوضح بأن الموافق من الستة أقلام أربعة فقط والاثنين أحدهما انعوج عند الدق والثانى وهو حرف (بكه) قيل عنه من حسن السباك إنه ليس من القاعدة الأصلية مع كونه وارد بجدوله منضمينها ولم يكن موجود خلافة . وبسؤاله عن ذلك فبعد أن أحال عايمن (على من) أجروا الفرز بعده أخيرا جاوب بعدم أقوال عنده خلافا سبق لأنه صار منعه من سبك الحروف الجديدة من ابتدى شهر يولييه .

ثم بناء على ما قاله الأوسطى محمد عبد القادر السباك المستجد مع حسن المغربى بكونه شاهد منه مخالفات بالأحرف الجارى سبكها قد سئل منه عند ذلك وأورى بأن الذى قيل عنه مخالف أربعة أحرف وأن الذى يعرفه حسب قانون الصناعة وأجرى تشغيله بمعرفته هو والحكاك فى محله ولم يكن بهم خلاف . على أن بسؤال خيرت أفندى ومن لزم من السباكين تبين من أجوبتهم حصول الاختلاف فى الأربعة أحرف واستصوب القومسيون حفظهم وسبك بدلهم بمناقضة حسن أبو زيد عما تلاحظ بالجدول الذى حرره فأجاب بأن إجراء الفرز كان أمام القومسيون . وما انتهى إلا بغاية كل مشقة مع حصول الأذى اليه مرة بعد أخرى . وأنه بعد إجراء الفرز ووضع الحروف داخل علب وتحرير جدول عنها يرى أنه ربما يكون حصل لخطئه أو تدشيت فى الأمهات المفروزة بمعرفته وتغيرت علامتها من الذين تسلمت لهم بعد وجارين فرزها الآن بمعرفتهم . وختم جوابه بأن المايه أربعة وسبعين قلم الذى أقر عليهم فانهم ما زالوا ضمن الخمساية قلم وأربعة ما دام الجميع تمام وبحالتهم الأصلية . وأرفق مع أحد أجوبته ورقة بها رسم الثلاثة وثلاثون حرف المكررات والذى كان قيل منه أنه متردد فيهم . ولما أن طلب منه التوضيح عما تبين من أن الفرز الذى أجراه عن عدد ١٧٤ قلم يستخرج منه عدد ١٢ مكررات يكون الباقي عدد ١٦٢ فلو كانوا من القاعدة الأصلية كما أورى ففى حالة الطبع ماذا يكون من جهة

البحر من أصل القاعدة . فأجاب عن ضرورة لزوم استعواض الناقص بأى طريقة كان سوى كان من الأقلام المذكورة أو يجرى صناعته بدلا على حسب الرسم الأصلي كما وأن لو انجر أحد الأقلام فى اثنى (إنشاء) الدق فيلزم إعمال بدلا عنه ويتكرر مسؤوليته عما جرى فى فرز الأول الذى أجراه مع خيرت أفندى وقرر أن الموجود من القاعدة الأصلية عدد ٨٤ فقط وفرزه الأخير المقال فيه أن القاعدة تمام معا (مع ما) تبين من المكررات المدرجة بعده الأخير وما أوراه من أنه مع عجز ما هو معجز لا يمكن الطبع إلا باستعواض الناقص فغاية إجاباته أن الفرز الأول كان تابع فيه لخيرت أفندى وأن فرزه الأخير صحيح . وانتهى أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أوضحه إذ لا يمكن المرسى على حقيقة وجود الناقص من الأصل وعدمه إلا إذا صار فرز الجميع وتصفيه كل قاعدة على حدتها مع فرز جميع الدشت أيضا .

ولما نظر للقومسيون لزوم التحرى عما تلاحظ له من استلام ما كان بعهدته محمد أفندى البغدادي إلى الخزنجي من أن بعضه كان فى وقت والباقي كان بعد مضي مدة ومنه ما كان بطرف السباك قد أجرى التحريات اللازمة عن ذلك مع باشكاتب المصلحة وظهر من أجوبته أن تسليم ما كان تسلم أولا إلى الخزنجي هو كان قبل وفاة البغدادي وأجراه بأمر الناظر وقتها وبعد وفاته صار تسليم باقى عهدته بما فيه ما كان موجود بطرف السباك على سبيل الأمانة .

وبإعادة السؤال إلى السباك مرارا عما تبين للقومسيون من أنه لوجود الدشت بطرفه أجرى ما أجرى من التغيير والتبديل واستبدل عليهم هذا (على هذا) بما ظهر من اختلاف الفرز الذى أجراه عما كان صار أولا فبعد أن تطاب تعيين آل خبرة لمعاينة الأحرف بقوله إن الذى أجراه أخيرا من تطبيق الأحرف على الأمهات يأيد (يؤيد) وجودها . والقومسيون لم يرى لزوم حضور أحدا بالنسبة لسابقة ماجرى من الفرز بمعرفة مذكورين فأجاب أخيرا بعدم وجود أقوال عنده خلافا أبداه .

ثم سئل من «حضرة حسين بك حسنى الناظر سابقاً»^(١) عما اتضح من التحريات من جهة تسليم ما كان بمهدة محمد افندى البغدادي إلى المحزنجى بأمره مع العلم بعدم درايته فبذلك فأفاد بأن القومسيون لا يلزمه الدخول في موضوع الإدارة التي كانت جارية بالمصاحبة تحت نظارته وما له من التصرف المطلق وتوجيه أفكاره فيما يعود منه الأرجحية للمصاحبة وأورى أن ما صار خارج عن حدود أمر الداخلية المتضمن استلام المطبعة . وعول على ثبوت وجود كامل أدوات المطبعة بالجرد الجارى الختم على دفتره يومى منه ومن أرباب العهد . وأنه إذا كان ظهر للقومسيون صورة ما خل أو يخل بالقواعد الذى حصل الاقترى بالقول عن التغيير فيها يريد إيضاحه حتى يبدى البراهين الذى تكذب المفترين .

هذا وتقدم كشف بنحتم خيرت افندى عن الأمهات الجديدة الذى صار أعمالها من الأمهات المقال من حسين المغربى السباك وحسن أبو زيد الجماع أهم أمهات القاعدة العربية الشهيرة . وصار سبك أحرف رصاص عليها مع سبك أحرف رصاص أيضا من الامهات القديمة الجارى عليها التشغيل لحد الآن لأجل المضاهية عليهم . وتوضح بالكشف ما صار استنزاله ومنه يظهر صحة ما قيل من أنه لا يوجد خلاف أربعة وثمانين قلم من القاعدة الشهيرة وتسعة وأربعين قلم من قاعدة أخرى كونهم على نمط واحد كما ومنه يظهر أن مجموع فرز الاثنين ما صفى إلا على عدد ٦٧ قلم فقط المزعوم أنهم من الأصل على أن الحال بخلاف .

ترأى للقومسيون لزوم مقاس الأحرف المسبوكة على الأمهات المدقوقة مجدداً والمسبوكة على الأمهات الأصلية وتوضيح الفرق وبناء على ذلك صار طلب حضرة محمد افندى

(١) كان حسين بك حسنى قد كتب إلى ناظر الداخلية على أثر إداة القومسيون الأول له خطاباً في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠) يقول فيه : " بما أن محسوبيكم صار له مدة نحو خمسة وعشرون سنة وأعمالنا وما نتج منها معلوم ومشهور للجميع والآن صرنا لا يمكننا الدخول في أعقاب زيادة عما مضى . بناء عليه لزم عرضه لدولتكم نرجو معافاتها من هذه الوظيفة ومن بعد لم نزل راغبين أوامر دولتكم في كلما يستصوب من حصة استخدامنا بما يليق لنا افندم " . فاعتبر الناظر هذا استعفاء واعفاء من الخدمة .

ولكنه عاد فعين ناظراً للطبعة مرة ثانية بعد ذلك بستين في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . وظل ناظراً عليها إلى ١٩ مارس سنة ١٨٨٦ (يراجع دفاتر استحقاقات المطبعة في تلك السنوات بالقلعة) .

نقعى ملاحظ آلات الهندسة بالاسمايات وأجرى المقاس وحرر جدول بختمه ببيان ما وجد من الزيادة والعجز. ومنه يظهر أن كل من الحديد والمسبوك على الأمهات الأصلية لم يكونوا من قاعدة واحدة .

وبناء على ما صدر إجره القومسيون أصدر قراره في غرة القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨١) بما ترى له من التحريات والتحقيقات التي أجراها ومنها يظهر أنه ما دام القاعدة وجدت غير مستكة والموجود منه عدد ٨٤ قلم فقط ولو أنه موجود الأمهات الأصلية إذا حصل لأحد الأمهات خلل وكان قلبها غير موجود فيصير أعماله بوقته . إلا أنه من حيث لازم استكمال القاعدة المعتبرة وحفظها بالمطبعة فوجود خيرت أفندى وويل وحكالك المطبعة يصير تعويض ما فقد من أقلام تلك القاعدة بالتدريج شيء فشيء حتى يصير استكمالها كما كانت وتحفظ بطرفه .

وعن طريقة إصلاح الحروف وتحسين الطبع في المستقبل فالذى رآه القومسيون أن من حيث الأمهات الموجودة للقاعدة العربية الجارية عليها الطبع الآن لم يحدث بها ما يخلها كما ظهر ذلك من العمل الذى أجراه القومسيون فتحسين الطبع يكون بسبك أحرف رصاص جديدة على الأمهات الأصلية لأن عدم التحسين هو ناشئ من طول مدة استعمال الأحرف الرصاص وتغير البعض دون البعض ليس من خلل الأمهات .

أما الأقلام المتفق عليها أنها من القاعدة الأصلية مع الأقلام المستحسنة يهمل لكل منها صندوق يشتمل على عدد ١٨٩ قلم ، والأحرف الموجودة توضع بمجلاتا ويصير تمينهم بمعرفة آل الخبرة ويضافوا بالحسابات وكلما صار استجداده بمعرفة خيرت أفندى يصير وضعه بمجلاته حتى يصير تكة القاعدة وباقي الأقلام يصير تمينهم ويضافوا بالحسابات أيضا ، هذا عن أقلام القاعدة العربية أما باقي القواعد فيلجى فرزها كلما اتضح منها يجرى اللازم عنه ، هذا ما رآه القومسيون .

(٢)

تشكيل القومسيون الثالث لتحقيق قضية أقلام مطبعة بولاق

من بلوم بك وكيل المالية إلى أحمد بك رفعت

٢٨ ذو القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨١).

| أوراق أحمد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٧

| محفوظات الثورة العرابية — دار المحفوظات العمومية بالقاهرة |

تحريرات تركي وعربي المالية ناظري عزتو افندم

بأمر سعادة الباشا ناظر المالية قد تشكل قومسيون تحت رياستنا للنظر في قضية التحقيقات التي عملت بالمطبعة الميرية عن مسألة حروف القاعدة العربية المشهورة المقال بأنها ليست كاملة كأصلها . وحيث إن حضرتم انتخبتم من أعضاء هذا القومسيون الذي سيحصل البدء في انعقاده من ابتداء يوم الأحد ٢٣ أكتوبر الجاري الساعة عشرة ونصف أفونكي قبل الظهر بالمالية فالأمل الحضور في الميعاد واستمرار الحضور أيضا في الجلسات التي تتعين مواعيدها فيما بعد حتى يتم القومسيون مأموريته افندم ما

٢٨ القعدة سنة ١٢٩٨ — ٢٢ أكتوبر سنة ٨١

وكيل المالية

خاتم

(بلوم)

(٣)

تقرير القومسيون الثالث عن قضية أقلام مطبعة بولاق ^(١)

٢١ ذو الحجة سنة ١٢٩٨ (١٣ نوفمبر سنة ١٨٨١)

[أوراق أحد بك رفعت ، ورقة رقم ٢٧٦]

مخطوطات الثورة العرابية — دار المخطوطات العمومية بالقاهرة]

تقرير مرفوع لسعادة وكيل المالية

بناء على النوتة الصادرة من القومسيون المنعقد تحت رئاسة سعادتكم للنظر في قضية أبهات القاعدة العربية بمطبعة الميرى ببولاق المقال بتغييرها وما حصل عليه الإقرار بالقومسيون عن تعيينات للتوجه للطبعة ومباشرة استوفى التحقيقات اللازمة عن هذه المسألة ولما جرى فرز الأبهاث بمعرفة آل خبره معتمدين بحضور حضرات حسين بك حسنى وجودت بك ^(٢) قد صار التوجه للطبعة ومباشرة التحقيق على وجههما هو آتى :

لأنه بالتوجه للطبعة يوم الخميس ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨١ بحضور حضرات حسين بك حسنى وجودت بك وعلى بك الزينى الذى كان من ضمن القومسيون السابق تعيينه للتحقيق بالمطبعة صار الكشف على أختام الدولاب الداخلى به صناديق أبهات وأبهاث القاعدة المذكورة وباقي القواعد أيضا فوجدوا صاغ سليم وبفك الأختام وفتح الدولاب والكشف على أختام الصناديق وجدت صاغ سليم وبعد ذلك صار قفل الدولاب والختم عليه بالثاني وتحرر محضر بما ذكر .

(١) وردت خلاصة هذا التقرير ضمن الجزء (١) من هذا الملحق

(٢) هو على بك وجودت الذى عين ناظرا لمطبعة بولاق لثاني مرة في أول مايو سنة ١٨٨١ بعد أن استقال منها حسين بك حسنى على أثر قرار القومسيون الأول بإدائه في هذه القضية كما سبق .

ثم لما حصلت المذاكرة بيننا وبين حضرات حسين بيك وجودت بيك من جهة التحقيقات والفرز اللازم أجراهم تقرر عن اقتضا انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف وبناء عاين ذلك فحضرة حسين بيك انتخب أربعة وهم حضرة عبدالرحمن بيك على بالمدارس الحربية وحسن افندى الاسكندراني رئيس تشغيل ورق التفة ومصطفى افندى وهي صاحب مطبعة العدوى والشيخ سليمان السباك من مطبعة المفتى هذا وحضرة جودت بيك ناظر المطبعة انتخب موسيو موريس وموسيو غيطانو بقلم أفرنكي المطبعة وحسين افندى صبرى من المدارس والشيخ محمد الكراماني من الضربخانه كما وأنا نحن انتخبنا حسن المغربي السباك بالمطبعة سابق وحسن أبو زيد رئيس جماعين المطبعة وحسين افندى صبرى وبحسبا تقرر صار إعلان الجميع بالحضور في يوم السبت ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ الساعة ١٠ أفرنكي قبل الظهر لإجراء اللازم .

لما حضروا جميع المتخمين من كل طرف في يوم السبت ما عدا مصطفى افندى وهي ما حضر وهكذا حسن افندى الاسكندراني بعد أن حضر توجه لأشغاله وبوجود الباقيين تقرر عن لزوم إعادة الفرز على أمهات القاعدة العربية وتطبيقهم على أمهاتهم وبعدها إذا لزم يحرق سبك أحرف جديدة على الأمهات حتى تظهر الحقيقة وبناء عليها ذكر صار فتح الدولاب واستخرجت منه صناديق الأبهاء والأمهات بما فيهم الصندوق الموجود به الأقلام المقال بأنها متروكة من أصل الحسماية قلم وواحد وجرى فرز الأبهاء وتطبيقهم على الأمهات ولغاية يوم السبت اتفق فرز وتطبيق الأربعة وثمانين قلم السابق القول من القومسيونات السابقة بأنهم من القاعدة الأصلية والجميع قرروا عن موافقتهم كما وقعوا على المحضر بذلك .

وفي يوم ٣٠ أكتوبر سنة ٨١ حضروا جميع المتخمين للطبعة ما عدا حسين افندى صبرى ما حضر وورد عنه إفادة من سعادة ناظر المعارف والأوقاف بأن أشغاله الضرورية بالمصلحة لا تسمح له بالتوجه للطبعة . كذلك حسن افندى الاسكندراني ورد عنه إفادة من الضربخانه بعدم إمكان توجيهه لمناسبة كثرة الأشغال المطلوب تأديتها منه كما وأن الشيخ محمد الكراماني بعد أن حضر أقام برهة وجيزة وتوجه معتذرا بأشغاله . وبوجود الباقي صار فرز وتوضيب الأربعة وسبعين قلم المقال بأنهم مستحسنين على أمهاتهم وبعدها صار

طبعهم بجدول مخصوص . كذا صار إعادة فرز الأربعة وثمانين قلم المفروزين باليوم السابق وتطبيقهم على أمهاتهم وطبعهم بالجدول المذكور ولغاية اليوم انتهت العمالية بحضور واطلاع الجميع كما جاوبوا باختامهم على محضر اليوم المذكور بذلك .

هذا وفي يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سنة ٨٨١ حضرة ناظر المصلحة طلب عمل فرز وتطبيق آخر على الأربعة وسبعين قلم بمعرفة موسيو موريس وموسيو غيطانو وصار لإجابته لذلك . وصار عمل الفرز والتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو وجد قلم حرف (غي) غير مضاهي على الأم تعلقه المتوغة مع وجود قلمين آخرين أحدهما يضاهي عليها ومع ذلك فإنه بالبحث في الأمهات المتروكة وجد أم توافق عليه . ولما نظر ذلك حضرة ناظر المطبعة طاب حضور خيرات افندى لتوريته ما ذكر في حضوره ومناظرته قال إن الأب المذكور مع الأبين المذكورين ليسوا من القاعدة وكذلك الأم التي وجدت بالمتروك وموافقة ليست معتمدة لأنها غير متوغة . ولما استمر وجود حضرة جودت بيك حال عمل الفرز والتطبيق بعد ذلك لحد إتمامه قد طلب عمل تطبيق آخر بمعرفة موسيو موريس يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨٨١ وعاليها انتهت جلسة يوم الاثنين كما كتب وختم على المحضر بذلك .

بعد انقضاء عيد الأضحية والتوجه للمطبعة يوم الأحد ٦ نوفمبر سنة ٨٨١ وانتظار حضور موسيو موريس لعمل الفرز والتطبيق كرجبة حضرة الناظر وردت من الموسيو المرقوم إفادة فرنساوى العبارة وعليها أمضا موسيو غيطانو أيضا يمتدنان بها عن الحضور وأجر العمل لأوجه إبدائها بتلك الإفادة . وبناء عليها وعلى سبق تمام عملية الفرز والتطبيق صار المسبك في عملية سبك أحرف رصاص على الأربعة وثمانين أمهات الأربعة وثمانون قلم المتفق عليهم أنهم من القاعدة ولحد نهاية اليوم كانت تم عملية سبك الأمهات المذكورة . ونظرا لامتناع جميع من انتخبهم الناظر عن الحضور بوجه ما سلف توضيحه فحضرتة أورى بأنه سيختب أربعة خلافهم كما أفسد من حضرته وجميع الحاضرين على المحضر بذلك .

ثم في يوم الاثنين ٧ نوفمبر سنة ٨٨١ بالنظر لكون القاعدة العربية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ منها عدد ٨٤ قلم متفق عليهم أنهم من القاعدة و٧٤ قيل إنهم مستحسنات ، صار

البحث في باقي الأقسام المتروكة فوجد منهم عدد ١٩ قلم وتكلمة القاعدة منهم عدد ١٧ لهم أمهات وعدد ٢ قيل إن أمهاتهم بالسبك، جملة الذي وجد عدد ١٧٧ ثم صار إدارة عملية السبك على أمهات الأربعة وسبعين قلم والسبعة عشر قلم الذي وجدوا ضمن المتروكات كما ذكر. وبانتهى عملية السبك صار بصمة حروف الأمهات المسبوكة بالجدول أمام بصمة الأبهاء كل حرف بحرفه وفي أثناء ذلك وردت إفادة من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٢٧ بأنه انتخب أربعة أشخاص نيابة عن المطبعة وهم خيرت أفندي الوكيل ومحمد أفندي وهي رئيس مطبعة المالية وحسين أفندي صبري والشيخ محمد الكراماني وحرر للمالية عن ذلك وبحال إدارة العملية حضر خيرت أفندي هذا. وبعد نهو عمالية الطبع وردت إفادة أخرى من حضرة ناظر المطبعة نمرة ٥٣٢ بناء على ما تفهم من المالية بأن مسألة انتخاب من انتخبهم هي من خصائص القومسيون ورغب إما استحضارهم بمعرفة القومسيون أو إخبار المالية عنهم. وحيث إن الذي جرى بإطلاع القومسيون هو عملية الفرز والتطبيق غير مرة بحضور من كانوا حاضرين وختموا على المحضر ذلك كما أن عمالية السبك جرت بحضور الناظر في يوم ١٤ الحجة سنة ٢٩٨ وبمحضور خيرت أفندي في يوم ١٥ منه. وصار طبع الأحرف بالجدول بوجه ما سبق توضيحه وأجيب على الجدول من عمل الفرز والتطبيق بمعرفةهم بأنهم أجروه بحسب ما هو ظاهر لهم وإعطاء القول النهائي من الجميع يكون بعد نهو عملية سبك الأحرف وطبعها وهذه جرت أيضا ولهذا فتكون أعمال القومسيون تقريبا صار إتمامها فصار حضور من انتخبهم حضرة الناظر وعدمه على حد سواء وبما ذكر أعطي إجابة من الجميع وختموا على المحضر بما فيهم حضرة الناظر.

هذا وبإحدى البحث في صندوق الخردة عن كلفة القاعدة وجد به وبالمتروك عشرة أقلام ما هو اثنين من المتروك وثمانية بصندوق الخردة وجرى سبك أحرف على أمهاتهم وطبع الأبهاء مع الأحرف بالجدول جملة الذي وجد عدد ١٨٧

ثم بعمل التحريات اللازمة مع الذي صار استحضارهم وأجروا العملية وقالوا إن إعطاء الأقوال النهائية منهم يكون بعد نهو عمل السبك والطبع قد تجاوب من الأوسطى حسن المغربي السباك والشيخ حسن أبو زيد والشيخ سليمان عامر بأن أبهاء القاعدة العربية المبسوكة بالجدول هي أبهاء الأمهات المستعملة بالمطبعة التي صار سبك الأحرف

الرصاص عليها وبصمتهم أمام الأبهات بالجدول، وأحالوا على مطالعته. وبسؤال حضرات الناظر وخيرت أفندى الوكيل ليطالعوا الجدول، ويفيد ما عما يترأى لها وعن ثلاثة أوجه ترائى للقومسيون لزوم المرسى فيها. (أولا) هل القاعدة مغيرة. و (ثانيا) هل الأبهات جميعا صنعه حكك واحد بخط واحد أو صنعه جملة حكاكين بخطوط مختلفة. و (ثالثا) هل الأمهات النحاس مدقوق عليها من زمن واحد ومتساوية في الهرش والاستعمال أو في سنين مختلفة. وهل النحاس داخل في الأمهات بمناسبة واحدة أو بمناسبات مختلفة (أى أن هل نسبة النحاس واحدة في جميع الأمهات). وطالب الإجابة من خيرت أفندى عما كان أجابه بأحد القومسيونات السابقة من حيثة نقل الأبهات من عهدته الحكاك المتوفى لعهدته المخزنجى كان بغير حضوره وإطلاعه حتى ترتب عليك تلفها من الصدأ ونحوه مع أنه تبين من التحريات التى جرت بمعرفة حضرة مصطفى بك صبحى أن نقلها لعهدته المخزنجى كان بمقتضى محضر مختم عليه منه، فأعطينا إجابة يرغبان فيها عمل فرز وتطبيق آخر بمعرفة أحدهما خيرت أفندى فى مسافة أربعة وعشرين ساعة وبعدها يعطو الجواب. هذا وفى الميعاد انتهى عمل الفرز والتطبيق بمعرفة الأفندى السالف ذكره فأوعدا بإعطائها باكر تاريخ إفادتهما. ثم بسؤال أبو العيزى أفندى ملاحظ المطبعة عن لزوم إطلاعه على الجدول وأن كانت صورة الحروف المبسوطة به موافقة لصورة الصندوق وهل هذه الصورة هى صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة أم لا. وبالنسبة لقدمه فى خدمة المطبعة يوضح عما يعلمه من حالة الأبهات والأمهات فأجاب بما يعلم منه أن ما فى الجدول هو مضاهى لصورة الصندوق وأن صورة الصندوق هى صورة القاعدة الأصلية الجارى عليها التشغيل لغاية الآن بالمطبعة وأما الأبهات هى صنعة وتحسين جملة حكاكين والأمهات مضروبة فى أوقات مختلفة وكذلك أجيب من حسن المغربى وإبراهيم أفندى الشبراوى رئيس جماعين الفارسي بمناسبة ما قيل من الملاحظ من جهة صناعة وتحسين الأقلام ودق الأمهات النحاس عليها. ثم ورد إفادتین للقومسيون فى ١٠ نوفمبر سنة ٨١ أحدها من حضرة الناظر أوضح فيها أن الأبهات ناتجة من اجتهد حكاكين والأمهات ليست مضروبة فى زمن واحد وليست مستجدة فى الاستعمال. وأن الأشخاص الذى لم يحضر منهم البعض فى الفرز ولذلك كان إجره بمعرفة خيرت أفندى. ومع كلافاته ليس له دعوى شخصية على أحدا. فهذه المسألة وانتخابه أهل الخبرة هو فقط مراعاة لحقوق المصلحة.

والثانية من حضرة خيرت أفندي أورى فيها بأنه أجرى فرز الأبهات بمعرفة فرأى حالتها كالتها الأولى وزاد عليها بعض أقلام من صندوق الخردة وأحال على سابقة إجاباته بالقومسيونات السابقة وأن تكلمه في هذا الصدد هو بحسب الأصول ومن مقتضيات الصناعة . وأن وجود ختمه على محضر التسليم لا يدل على معلوميه لئلا يربى ثقلها من المحل الممد لحفظها وهو محل الحكاك هذا ما صار إجماعه .

القرار عندك

إن الإجراءات التي صارت الآن هي (أولاً) أنه حسب ما أشير عن إعادة الفرز بحضور كل من حضرات حسين بك حسنى وجودت بك بمعرفة آل خبره معتمدين صار انتخاب أهل خبرة بمعرفة كل طرف حسبما صار استحسانه لعمل فرز الأبهات وبحضور من حضروا منهم جرى عمل الفرز وتطبيق الأبهات على الأبهات وبعد تمام هذه العمالية صار سبك أحرف رصاص وطبعها مع طبع الأبهات بجدول مخصوص بمعرفة البعض وحضور الباقيين والجدول مرفق مع هذا .

(ثانياً) أنه فضلاً عن الفرز والتطبيق الذى عمل غير مرة صار عمل فرز وتطبيق بمعرفة موسيو غيطانو من قلم أفرنكى المطبعة أحد المنتخبين من طرف حضرة الناظر وذلك لسبب أن الذين انتخبهم من الأصل ما صار إتمام الفرز بحضورهم ومنهم اثنين امتنعوا عن الحضور . وبعد عمل الفرز بمعرفة موسيو غيطانو حضرته رغب عمل فرز آخر بمعرفة موسيو موريس والمذكور مع موسيو غيطانو امتنعوا عن الحضور أيضاً كما قدما إفادة بذلك . ولهذا فحضرة الناظر انتخب أربعة آخرين وكون من ضمنهم حسين أفندي صبرى والشيخ محمد الكرماني من السابق انتخبهم وبعد حضورهم لم يحضروا ثانياً كما سبق التوضيح بالمحاضر . وكون الأعمال اللازم إجراها كان تقريباً صار إتمامها فصار حضورهم وعدمه على حدسوى . ومع ذلك فإن منهم خيرت أفندي الوكيل قد حضر وأجرا عمل فرز تطبيق بمعرفة علاوة على ما سبق إجماعه .

(ثالثاً) أن حسب ما أشير عن مسئولية أرباب الوظائف الواقعة عليهم المسئولية فهذه المسألة قد جرت التحريات اللازمة معهم حسب ما تراهي ومما أجابوه جميع المسئولين بما فيهم حضرة الناظر يري أن الأقلام المذكورة لم يكن جميعها من صنعة حكاك واحد وكذلك الأبهاء المدقوق عليها لم يكن إجراها في وقت واحد بل كل وقت بوقته . ومع عدم الإجابة من حضرة الناظر عما إذا كانت الأبهاء مغيرة أم لا وقوله بأنه لم يكن له دعوى شخصية على أحدا في هذه المسألة وإجابة خيرت أفندي بأن حالة الأقلام كحالتها الأولى وأحاله على أجاباته السابقة قد أفيد من خدمة المصلحة قديماً والملاحظ . بما يعلم منه موافقة صورة الحروف المبسوومة بالجدول لصورة الصندوق وأنها هي أبهاء القاعدة العربية الأصلية الجارية عليها العمل لغاية الآن بالمطبعة وحيث الحالة هكذا ومما يؤيد كون القاعدة من صنعة جملة حكاكين وجود أقلام عدد ٥٠١ مع أن القاعدة الأصلية مركبة من أقلام عدد ١٨٩ المعبر عنهم أبهاء . وما وجد منها طبع صورته الجدول على صورة الأحرف المسبوكة على الأمهات بالجدول السالف ذكره فبالاطلاع عليه يكتفى الحالة هذا ما صار في هذه المادة (١) .

(١) قدم هذا التقرير الى بلوم بك وكل المسألة وبناء عليه اتخذت القرارات المذكورة آنفاً في آخر الملحق

السابق والتي ختمت فصول هذه القضية الطريقة .

الملحق التاسع

تشكيل لجنة لإصلاح حروف مطبعة بولاق

من أحمد بك مظلوم ناظر المالية إلى أمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان

٢٧ صفر سنة ١٣٠٢ (٤ يولية سنة ١٩٠٢) .

[عن الخطاب الأسمى وكان قد أهداه به المنفور له محمد أمين بهجت بك]

عز تلو أمين سامى بك ناظر مدرسة المبتديان

قد اتضحت لنا ضرورة إصلاح وتحسين الحروف العربية المستعملة فى مطبعة بولاق
الأميرية . فلذلك تقرر تعيين لجنة مخصوصة لهذا الغرض مؤلفة من حضرات الآتية
أسمائهم : الشيخ حمزه فتح الله مفتش العلوم العربية بنظارة المعارف العمومية وشيل بك
مدير المطبعة الأهلية وأحمد زكى بك سكرتير ثانى مجلس النظارت تحت رئاسة سعادة ابراهيم باشا
نحيب وكيل نظارة الداخلية .

وتخصص هذه اللجنة بالنظر فى عيوب الحروف وما شاكلها وتركيبها وبالادلة على
الوسائل التى يترتب على اعتماد العمل بها تقايل عدد الحروف المستعملة فى الطباعة مع بيان
التعديلات والتجديدات والمستجدات التى أوجها الآن تقدم هذا الفن حتى تبقى مطبعة
بولاق حافظة للنزلة الفريدة والمكانة السامية التى امتازت بهما على الدوام . ولهذا اللجنة
أن تستدعى بعض أهل الفن للاحاطة أيضا بما يكون لديهم من البيانات المفيدة فى هذا
الموضوع . فالمرجو من حضرتكم معاونة اللجنة فى عملها وفى تحرير التقرير الذى ستقدمه للنظارة
فى هذا الصدد .

١٧ صفر سنة ١٣٢٠ (٤ يولية سنة ١٩٠٢)

ناظر المالية

(أحمد مظلوم)

الملحق العاشر

قائمة بمطبوعات بولاق من إنشائها في سنة ١٨٢١ إلى سنة ١٨٤٢
عن القوائم التي سبقت الإشارة إليها في أثناء الكتاب مع بعض إضافات
وليست القائمة كاملة

١ — "قاموس إيطالياني وعربي : يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارية بها
العادة والألزم لتعليم الكلام ، ولفهومية اللغتين على الصحيح . وقد يقسم الى قسمين :
القسم الأول في القاموس المرتب على حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجاء . والقسم
الثاني ويتضمن مجموع مختصر من أسماء وأفعال من الأشد إلزاماً وأكثر فائدة لتدريس اللغتين

" Dizionario Italiano e Arabo, Che contiene in Succinto tutti i
Vocaboli che sono piu in uso e piu necessari per imparare a parlare
le due lingue (Correttamente."

وهو جزء مقسم قسمين الأول على أساس اللغة العربية وعليه الاسم العربي السابق
والثاني على أساس اللغة الإيطالية . تأليف الراهب روفائيل اطامنا على نسخة منه بمكتبة
تيور . طبع ببولاق وانتهى طبعه في يوم الاثنين ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ هـ الموافق
٤ أغسطس سنة ١٨٢٣ م .

٢ — "قانون الصباغة " :

خاص بصباغة الحرير . وهو ترجمة كتاب " La Teinture en Soie " تأليف
" Macquer " وقد طبع بباريس سنة ١٨٠٨ ترجمه الى العربية الراهب روفائيل أيضا
وطبع ببولاق في ٢٦ ذو القعدة سنة ١٢٣٨ (٤ أغسطس سنة ١٨٢٣) .

٣ — "نخبه جدولي " :

أي جدول أبعاد القذائف . طبع ببولاق في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٣٩ (نوفمبر
سنة ١٨٢٣) وقد طبع بالآستانة قبل ذلك في سنة ١٢١٦ هـ (١٨٠٢ م) .

٤ — "قانون نامه أحمد افندي " :

وهي قوانين حربية ١٢٣٩ هـ (١٨٢٣ م) .

٥ — "تلخيص الأشكال" :

وهو خاص بالألغام جزء واحد باللغة التركية . انتهى طبعه قبل ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٢٣٩ — ٢٦ يناير ١٨٢٤ (حسب أمر عال عثرنا عليه) . وهو تأليف حسين رفقي الطهاني وطبع بالآستانة قبل ذلك عام ١٢١٥ هـ (١٨٠١ م) .

٦ — "آلاى تعليمى" :

خاص بحركات الصفوف . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ — ١٨٢٤ م .

٧ — "أورطه تعليمى بيانى" :

أى تعليم الأرط . جزء واحد . بالتركية طبع سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤ م) .

٨ — "الأجرومية" :

كتاب فى النحو العربى للإمام محمد بن داود الصنهاجى المتوفى سنة ١٣٢٣ م جزء واحد طبع فى آخر رمضان سنة ١٢٣٩ (مايو ١٨٢٤) وقد نقل هذا الكتاب الى اللغة اللاتينية وعلق عليه " Thomas Obicini de Navare " .

٩ — "القانون الثانى فى درس العسكرى" :

باللغة العربية . جزء واحد . طبع سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م) .

١٠ — "تعليم نامه بياده كان" :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم . طبع فى آخر ذى القعدة سنة ١٢٣٩ (يوليه سنة ١٨٢٤)

١١ — "قانون نامه طوبجيان بحرية وجهادية" :

ترجمة تركية لقواعد المدفعية البحرية جزء واحد وبه أربعة رسوم ليس به تاريخ طبعه

١٢ — "جوهريّة بهية أحمديّة في شرح الوصية الأحمديّة" :

وهي حاشية كتبها قاضي زادة استنبول أحمد افندي على كتاب البركوي في الدين الإسلامي . طبع المتن والحاشية في جزء واحد في سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) . وقد طبع في الآستانة قبل ذلك في ١٢١٩ هـ (١٨٠٥ م) . وترجمه "Garcin de Tassay" إلى الفرنسية ببعض الاختصار .

١٣ — "مجموعة المهندسين" :

جزء واحد بالتركية تأليف حسين رفيق الطماني . طبع في آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤٠ (فبراير ١٨٢٥ م) . وسبق طبعه بالآستانة حوالي سنة ١٨٠١ م .

١٤ — "أصول هندسية" :

ترجمة حسين رفيق الطماني عن الانجليزية عن "Bonney Castle" وبه رسوم . لا يعلم تاريخ طبعه بيولاقي وسبق أن طبع بالآستانة سنة ١٨٠١ م .

١٥ — "رسالة الصرف مع حواشي" :

جزء واحد . طبع سنة ١٢٤٠ هـ (١٨٢٥ م) .

١٦ — "جداول موقع عقرب الساعة على الشهور القبطية" :

نتيجة قبطية . سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٧ — "معزبة سنة شمسية" :

وهي مقابلة بين السنة الشمسية والسنة القمرية . عمل يحيى الحكيم سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

١٨ — "لغم رسالة سي" :

جزء واحد بالتركية وبه رسوم طبع سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) (وهو أول كتاب طبع بحروف مصنوعة في مصر) وقد كتبه حسين رفيق الطماني المدرس بمدرسة الهندسة بالآستانة على نمط كتاب فرنسي في نفس الموضوع في عهد سليم الثالث .

١٩ — "جوهر التوحيد" :

شعر عربي في التصوف . طبع في جمادى الأولى سنة ١٢٤١ (ديسمبر ١٨٢٥) .

٢٠ — "هندسة ومساحة رسالة سي" :

جزء واحد بالتركية . وبه رسوم بيانية طبع في سنة ١٢٤١ هـ (١٨٢٥ م) .

٢١ — "أصول العلوم الطبية" :

بالعربية على نمط كتاب "F. Vacca" الأستاذ بجامعة يزا . جزآن

١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٢ — "كتاب الإنشاء" :

باللغة العربية جزآن . الأول يحتوي على خطابات الأشخاص على اختلاف مراتبهم
والثاني يحتوي على صور قرارات من مختلف الأنواع والجزآن في مجلد واحد .

٢٣ — "بديع الإنشاء والصفات في المكتبات والمراسلات" :

تأليف الشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد المقدسي . جزء واحد طبع
في سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٤ — "شرح الأجرومية" :

جزء واحد باللغة العربية . جمادى الأولى ١٢٤٢ (ديسمبر ١٨٢٦) وهو شرح على
أجرومية الشيخ الصنهاجي السالف الذكر .

٢٥ — "السلم المرووق يرقى به علم المنطق" :

نظم عربي في علم المنطق . جزء واحد . طبع حوالى آخر جمادى الآخرة سنة ١٢٤١
(فبراير سنة ١٨٢٦) .

٢٦ — "مشارع الأشواق إلى مصارع العشاق ومشير الغرام إلى دار السلام":

وهو كتاب في أحكام الجهاد (الحرب الدينية) . وهو يتضمن الآيات القرآنية ومقطوعات من الكتب الدينية الأخرى التي وردت في موضوع الجهاد . طبع باللغة العربية في جمادى الأولى سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) .

٢٧ — "رياض الكتاب وحياض الأدب":

وهو مجموعة خطابات من إنشاء خيرت أفندى مأمور الديوان الخديوى العالى الذى توفى فى سنة ١٢٣٩ هـ (١٨٢٤ م) وأحيات مأمورية الديوان بعده إلى محمد حبيب أفندى ، وهذا الأخير هو الذى أشرف على طبع هذه المجموعة الفريدة من الخطابات بعد وفاة خيرت أفندى بعامين . والكتاب ضخيم الحجم فريد الموضوع اطلعنا على نسخة منه بدار المحفوظات المصرية . والكتاب مقسم إلى ثمانى رياض (أبواب) جعل فى الروضة الأولى الرسائل الموجهة للسلطان ، وفى الثانية الرسائل الموجهة لكبار رجال البلاط ، وفى الثالث الرسائل الموجهة للصدر الأعظم ، وفى الرابعة رسائل المفتى ، وفى الخامسة خطابات الوزراء ، وفى السادسة رسائل القضاة والمدرسين ، وفى السابعة رسائل كبار الموظفين والمتسلمين ، وفى الثامنة أوامر وبيور لندى خاصة بمناسبات مختلفة . والكتاب فى منتهى القيمة التاريخية لأنه يحتوى على مجموعة هائلة من خطابات محمد على باشا الرسمية . كما فيه من رسائل الوالى إبراهيم باشا إلى السلطنة أسما صاحبة الخطوة عند السلطان محمود الثانى . وكذلك الرسائل الموجهة منهما إلى أخت القبطان حسين باشا . هذا إلى ما يحتوى عليه هذا الكتاب من الرسائل التى تبين علاقة عبد الله بن السعود الوهابى بالقاهرة . وطبع الكتاب فى بولاق سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٨ — "أشعار تركية مرفوعة إلى والى مصر محمد على باشا":

موضوعها أعمال الوالى . جزء واحد طبع سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٦ م) .

٢٩ — "لمع يسيره فى علم الحساب":

تأليف الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد . سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٣٠ — "رسالة في قوانين الملاحة عملا" :

باللغة التركية عن كتاب الأميرال "Truguet" جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م)
طبع قبل ذلك بالآستانة حوالي ١٧٨٧ م

٣١ — "أصول المعارف في تصنيف سفان دونما وفن تدبير حركاتها" :

جزء واحد وبه ١٣ رسما ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) .

٣٢ — "مفتاح الدرية في إثبات القوانين الدرية" :

وهو قاموس فارسي وتركي ثم نحو اللغة الفارسية تأليف خيرت افندي جزء واحد —
ربيع الآخر ١٢٤٢ هـ (نوفمبر ١٨٢٦ م) .

٣٣ — "كتاب في اللغة" :

نظم عربي جزء واحد ١٤٢٢ هـ (١٨٢٦ م) (لم يذكر إلا في قائمة رينو) .

٣٤ — "القانون الثاني في درس العسكري" :

طبعة ثانية من القانون السابق وروده في هذه القائمة . بثرة ٩ طبعت هذه الطبعة
سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) (ذكر في قائمة رينو فقط) .

٣٥ — "كتاب التقاط الأزهار في محاسن الأشعار" :

مختارات من الشعر العربي جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) وهذه المختارات كان قد
جمعها "هامبرت J. Humbert" وترجمها إلى اللغة الفرنسية مع شرح لها باسم
"Anthologie Arabe" وطبع الأصل والترجمة والشرح في جنيف .

٣٦ — "محاسن الآثار وحقايق الأخبار" :

وهو تاريخ للإمبراطورية العثمانية من ١١٦٦ إلى ١١٨٩ هـ (١٧٥٢ — ١٧٧٥ م)
تأليف واصف افندي . طبع ببولاق في جزء واحد بالتركية سنة ١٢٤٣ هـ (١٨٢٧ م) وكان
قد طبع بالآستانة قبل ذلك في سنة ١٨٠٤ م . ولواصف افندي كتاب آخر اسمه "وقايع
نويس" يكمل هذا التاريخ إلى سنة ١٨٠٢ م . وعن كتاب محاسن الآثار أخذ Carissin
"de Perceval" تاريخ الحرب التركية الروسية الذي نشره بالفرنسية .

٣٧ — «تاريخ أنورى» :

تاريخ عثمانى باللغة التركية تأليف أنور افندى . وهو يحتوى على تاريخ تركيا من ١١٧٣ إلى ١١٨٣ هـ (١٧٥٩ — ١٧٦٩ م) . يقول رينوان هذا هو الجزء الثانى من الكتاب ويبدأ من صفحة ١٣٢ وينتهى بصفحة ٢٦٥ . قال ولم ير الجزء الأول . وتتمير الصفحات على هذا النحو قد يثبت أن الجزء الأول طبع أيضا ببولاق .

٣٨ — «قانوننامه بحرية جهادية» :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٣٩ — «كتاب يحمل نفس العنوان السابق ويتعلق بنفس الموضوع

١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤٠ — «سياسة نامة جهادية بحرية» :

قانون للبحرية . تأليف عثمان نور الدين . جزء واحد ١٢٤٢ هـ (١٨٢٧ م) .

٤١ — «مراح الأرواح» :

نحو عربى تأليف أحمد بن على بن مسعود . وقد اطلعت على نسخة منه فى مكتبة مطبعة بولاق . وطبع بها فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٤٤ (سبتمبر ١٨٢٨) وطبع قبل ذلك بالآستانة سنة ١٨١٨

٤٢ — «كتاب فى النحو العربى» :

ليس عليه اسم مؤلفه . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

٤٣ — «كتاب فى النحو العربى» :

جزء واحد سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .

- ٤٤ — ”كتاب في النحو العربي“ :
جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .
- ٤٥ — ”الصرف العربي“ :
جزء واحد .
- ٤٦ — ”كتاب التام والناقص“ :
جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .
- ٤٧ — الستة الكتب السابقة مجموعة كلها في مجلد واحد :
- ٤٨ — ”كتاب كلستان السعدى“ :
جزء واحد . باللغة الفارسية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .
- ٤٩ — ”بندنامه“ :
أى كتاب النصائح . شعر فارسي نظم فريد الدين العطار . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م)
- ٥٠ — ”خدمة الجاويش“ :
جزء واحد بالعربية ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) .
- ٥١ — ”كتاب في الدين الإسلامى“ :
باللغة التركية ١٢٤٣ هـ (١٨٢٨ م) (لم يرد إلا فى قائمة رينو) .
- ٥٢ — ”قترينه تاريخى“ :
تاريخ الامبراطورة كاترينه الثانية مع مقدمة عن تاريخ روسيا باللغة التركية نقلا عن الفرنسية بقلم جاكوفاكى أرجيرو بولو أحد موظفى الديوان . جزء واحد ١٢٤٤ هـ (١٨٢٩ م)
- ٥٣ — ”المجلد الرابع من كتب شانى زاده فى علم الطب“ :
جزء واحد باللغة التركية . وهو يتعلق بالعمليات الجراحية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) طبع
بالآستانة سنة ١٨٢٠

٥٤ — ”قانون نامه انقياد وإطاعت عسكرية“ :

وهي الطبعة الثانية لقانون نامه أحمد خليل افندي الواردة برقم ٤ في هذه القائمة .
شوال ١٢٤٥ (مارس ١٨٣٠) .

٥٥ — ”دريگگا“ :

أى الدر الفريد . دين إسلامى . جزء واحد . طبع في شعبان سنة ١٢٤٥ (فبراير سنة ١٨٣٠) طبع بالآستانه سنة ١٢٤٣ (١٨٢٧) م -

٥٦ — ”تحفة وهي“ :

قاموس فارسى وتركى . عمل وهي . جزء واحد طبع في بولاق سنة ١٢٤٥ هـ (١٨٣٠ م)
وطبع في الآستانه (١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م) .

٥٧ — ”خدمة الأونباشية“ :

جزء واحد باللغة العربية ١٢٤٦ هـ (١٨٣٠ م) .

٥٨ — ”سيرويسى“ :

سيره وبها معجزات النبي . جزء واحد بالتركية طبع سنة ١٢٤٥ هـ (١٨٣٠ م) .

٥٩ — ”تقويم سنة ١٢٤٥ - ١٨٣٠“ :

٦٠ — ”لائحة الفلاح في تعليم الزراعة والنجاح“ :

قانون زراعى باللغة العربية طبع في رجب سنة ١٢٤٥ (يناير سنة ١٨٣٠) لم يرد
إلا في قائمتى هامر ورينو .

٦١ — ”نفس الكتاب السابق باللغة التركية“ :

لم يرد ذكر هذه الطبعة التركية إلا في قائمة رينو .

٦٢ — ”طوبجية بغير أشكال“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٢٤ قرشا و ١٢ باره .

٦٣ — ”طوبجية بأشكال“ :

نفس الكتاب السابق . وبه صور ورسوم ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٤٥ قرشا و ١٤ باره

٦٤ — ”أصول الهندسة“ :

جزء واحد . باللغة التركية ١٢٤٦ — ١٨٣١ طبعة ثانية من الكتاب السابق برقم ١٤
الثن ٢٦ قرشا و ٣٠ باره .

٦٥ — ”قانون سواری“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ١٨ قرشا .

٦٦ — ”ایکسجی قترینه نام روسیه آمیرا تریجه نک تاریخی“ :

طبعة ثانية . روجع و صحح بمعرفة سعد الله افندی . ثم طبع ببولاق في منتصف
جمادی الأولى سنة ١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ١٥ قرشا .

٦٧ — ”نخبة وهي“ :

کلمات ترکیة وفارسية وعربية . مقتبسة من قاموس وهي السابق برقم ٥٦ جزء واحد
١٢٤٦ هـ (١٨٣١ م) الثمن ٦ قروش .

٦٨ — ”تاریخ واصف“ :

طبعة ثانية ١٢٤٦ (١٨٣١ م) الثمن ٢٩ قرشا .

٦٩ — ”مجموع الهندسة“ :

في الهندسة باللغة التركية . جزء واحد ١٢٤٧ هـ (١٨٣٢ م) الثمن ٢٦ قرشا .

٧٠ — ” تاريخ بونا برته “ :

مقتبس من مذكرات نابليون في سانت هيلين . جزء واحد باللغة التركية . مترجم عن الفرنسية ١٢٤٧ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٤ قروش .

٧١ — ” تعاليم الحربة والمزراق “ :

جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ١٥ قرشا .

٧٢ — ” روضة الأبرار “ :

مقطوعات تاريخية بقلم عبد العزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٥ قرشا .

٧٣ — ” أخلاق علامى “ :

قواعد الأخلاق . جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٢٤ قرشا .

٧٤ — ” ترجمة سيرة الحاي “ :

ترجمة وشرح باللغة التركية للسيرة عن كآب ابراهيم الحاي . بقلم سعيد احمد على . جزء واحد . طبع في شهر ذى الحجة سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٢٥ قرشا .

٧٥ — ” ذيل سير نبوى “ :

تأليف فاضل نابى وهو تذييل للسيرة النبوية يبدأ من سنة ٣ للهجرة و ينتهى بوفاة النبي . جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) .

٧٦ — ” سليمان نامه “ :

تاريخ السلطان سليمان . جزء واحد بالتركية طبع في سنة ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ١٧ قرشا .

٧٧ — ” رسالة المعادن “ :

ترجمه من الفرنسية الى العربية الشيخ رفاعه جزء واحد ١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٥ قروش .

٧٨ — "تشریح بشری" :

تشریح جسم الانسان ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنجورى . جزء واحد
١٢٤٨ هـ (١٨٣٣ م) الثمن ٣٧ قرشا و ٢٠ باره .

٧٩ — "قانون الصحة" :

مترجمة من الفرنسية إلى العربية بقلم جورج ويدال . جزء واحد طبع في سنة ١٢٤٩
(١٨٣٤ م) الثمن ٤٠ قرشا .

٨٠ — "رسالة علم البيطارية" :

ترجمة من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد . طبع في سنة ١٢٤٩ هـ
(١٨٣٤) الثمن ٧ قروش و ٣٦ باره .

٨١ — "سبحة الصبيان" :

كلمات عربية وفارسية وتركية . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٥ قروش
و ٢٠ باره . سبق طبعه بالآستانه في سنة ١٨٠٢

٨٢ — "قلايد المفاحر في أخلاق بلاد أوربا" :

جزء واحد بالعربية . تأليف الشيخ رفاعة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، الثمن ١٥ قرشا .

٨٣ — "رسالة في علم جر الأثقال" :

كتاب في الميكانيكا . مترجم من الفرنسية إلى التركية بقلم أدهم بك . جزء واحد
١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) ، الثمن ٢٥ قرشا .

٨٤ — "انشاء عزيز افندى" :

مجموعة خطابات بقلم عزيز افندى . جزء واحد بالتركية ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤) الثمن ١٦ قرشا .

٨٥ — ”تاريخ إيطاليا“ :

وهو ترجمة تركية للجزء الأول من كتاب ”Butta“ المسمى ”L'histoire d'Italie“ بقلم حسن افندى جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٦ — ”تشریح بیطارى“ :

ترجمه من الفرنسية عن Girard إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٣٠ قرشا .

٨٧ — ”تاريخ بونا برته“ :

جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤ م) الثمن ٢٠ قرشا .

٨٨ — ”قومانداری سوارى“ :

جزء واحد بالتركية . طبع في سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٢٥ قرشا .

٨٩ — ”قانون البارود“ :

بحث في صناعة البارود . جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

٩٠ — ”داخيلة“ :

قانون للبيادة . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٦ قرشا .

٩١ — ”قاموس يعنى علم لغة العرب المتن عربى والشرح تركى“ :

وهو شرح تركى لقاموس الفيروز بادى بقلم حكيم افندى . وطبع قبل ذلك في الاسانة (١٨١٤ — ١٨١٧ م) باسم ”الأقيانوس البسيط في ترجمة القاموس المحيط“ ثلاثة أجزاء . طبع في بولاق سنة ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٢٦٠ قرشا .

٩٢ — ”بشولوجيه يعنى رسالة فى الطب البشرى“ :

• جزء واحد باللغة العربية ترجمه عن ”Bayle“ يوحنا عنجورى .

٩٣ — ”قانون للاسيبتياليه“ :

• جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٩ قروش .

٩٤ — ”إنشاء المطار“ :

• مجموعة خطابات بقلم الشيخ أحمد المطار . جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م)

• الثمن ٦ قروش .

٩٥ — ”رحلة الشيخ رفاعه يعنى أخبار بلاد أوربا“ :

• وهى رحلة الشيخ رفاعه فى فرنسا جزء واحد بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٥ قرشا .

٩٦ — ”لغاريمه“ :

• كتاب فى اللوغارتمات . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ١٢ قرشا . سبق طبعه

• بالآستانة سنة ١٨١٧ م .

٩٧ — ”رسالة فى علم الجراحة البشرية“ :

• ترجمه من الفرنسية الى العربية يوحنا عنجورى جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .

٩٨ — ”رسالة فى علم الطب البيطارى“ :

• ترجمها من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن

• ٨ قروش و ١٠ بارة .

٩٩ — ”الطاعون“ :

• عن كتاب لكلوت بك . كراسة صغيرة بالعربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثمن ٣٠ بارة .

١٠٠ — ” قانون نامة بيطارى “ :

جزء واحد بالتركي والعربي ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .
الثن ٣ قروش .

١٠١ — ” مناسك الحج “ :

كتاب فى أحكام الحج تأليف الحاج محمد أديب ، جزء واحد بالتركية ، طبع
فى ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة فى ١٨١٧ م بعنوانين
” نهجت المنازل “ و ” كتاب مناسك الحج “ .

١٠٢ — ” شرح حافظ “ :

شرح باللغة التركية لديوان حافظ بقلم سعودى . ثلاثة أجزاء ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) .
الثن ١٠٠ قرش .

١٠٣ — ” جغرافية صغيرة “ .

باللغة العربية ترجمها عن الفرنسية رفاعه افندى . جزء واحد ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن
١١ قرشا .

١٠٤ — ” سنوسية أو رسالة فى علم التوحيد “ :

تأليف سنوسى . كراسة صغيرة باللغة العربية ١٢٥٠ هـ (١٨٣٥ م) الثن قرش واحد .

١٠٥ — ” داخلية “ :

قانون للبيادة فى أعمالها الداخلية ، أى فى حالة عدم الحرب . جزء واحد بالتركية .
١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثن ٣١ قرشا و ١٠ بارة .

١٠٦ — ” برهان قاطع “ :

وهو قاموس اللغة الفارسية لابن خلف . رتبته وترجمه إلى التركية أحمد أمين ، طبع
فى سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) فى جزء واحد . وسبق طبعه بالآستانة فى سنة ١٢٩٧ هـ .

١٠٧ — ”همايون نامه“ :

أى الكتاب السلطاني إشارة إلى إهداء الكتاب إلى السلطان سليمان الأول وهو ترجمة تركية لكتاب كايمة ودمنة . عملت هذه الترجمة التركية عن النسخة الفارسية بقلم على شلبي المدرس بمدرسة أنقرة التي أسسها مراد الثاني شعرا ونثرا في جزء واحد . طبع في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٦٧ قرشا .

١٠٨ — ”طوبخانه وجيخانه“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٣ قرشا و ٢٠ بارة .

١٠٩ — ”قانون أول وثاني سواری“ :

جزء واحد بالتركي ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١١٠ — ”قانون ثالث سواری“ :

جزء واحد بالتركية . تأليف كياني بك ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١١ — ”تحفة الضابطان“ :

نظريات البيادة والسواری . جزء واحد بالتركية . تأليف كياني بك طبع في سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١١ قرشا .

١١٢ — ”قانون رابع وخامس سواری“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٨ قرشا .

١١٣ — ”الف ليلة وليلة“ :

الطبعة العربية في جزئين ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٠٠ قرش .

١١٤ — ”معرفة نامه“ :

دائرة معارف ، عمل ابراهيم حقي . جزء واحد بالتركية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) .

١١٥ — ”قواعد حربية“ :

قواعد فن الحرب ، جزء واحد بالتركية سنة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٥ قرشا .

١١٦ — ”فضائل الجهاد“ :

أى الحرب الدينية . جزء واحد بالعربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٠ قروش .

١١٧ — ”أشكال سواري“ :

رسوم لتعليم الفرسان . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٤٠ قرشا .

١١٨ — ”مثنوى“ :

كتاب فى الأخلاق والزهد « شعوترى » وهو الترجمة التركية للكتاب المشهور تأليف جلال الدين الرومى . الترجمة بقلم الكفراوى ثلاثة أجزاء ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣٠٠ قرشا .

١١٩ — ”كلىة ودمنة“ :

الطبعة العربية بقلم عبد الله بن المقفع . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٢٠ — ”رسالة فى علم الحرب“ :

تأليف كلوت بك كراسة صغيرة ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ٣٠ بارة .

١٢١ — ”الهيئة الظاهرة“ أو ”علم الطب البيطارى“ :

ترجمه عن الفرنسية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) . الثمن ستة قروش و ٣٠ بارة .

١٢٢ — ”حلىة الناجى“ :

كتاب يبحث فى الأحكام الواجب اتباعها فى تأدية الفروض الدينية . جزءان باللغة العربية ١٢٥١ هـ (١٨٣٦ م) سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨ م .

١٢٣ — ”شرح الأزهرى“ :

شرح لكتاب الأزهرى فى النحو العربى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) الثمن ٤ قروش .

١٢٤ — ”دريكتا“ :

أى الدر الفريد . الطبعة الثانية لبحث فى مذهب الإمام أبى حنيفة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) الثمن خمسة قروش .

١٢٥ — ”مذكرة الحكام فى طبقات الأمم“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) خاص بتقسيم الأمم وتاريخها الثمن ٤٥ قرشا .

١٢٦ — ”أجرومية“ :

الطبعة الثانية . تأليف ابن أبى الرومى الصنهاجى . كراسة صغيرة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن قرش واحد .

١٢٧ — ”الهندسة الوصفية“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية بيومى افندى . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن خمسة قروش و ١٢ بارة .

١٢٨ — ”رسالة فى الهندسة“ :

ترجمها عن الفرنسية أدهم بك . جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٨ قرشا و ٥ بارة .

١٢٩ — ”تاريخ قدماء الفلاسفة“ :

ترجمه عن الفرنسية رفاعة أفندى . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٨ قرشا و ٥ بارة .

١٣٠ — "قانون الصباغة" .

جزء واحد بالعربية طبع سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) : وهو الطبعة الثانية لكتاب روفائيل السابق . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣١ — "فيزلوجيا" :

ترجمه عن الفرنسية إلى العربية على هيئة جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٠ قروش و ٢٠ بارة .

١٣٢ — "مقالات الهندسة" :

ترجمه من الفرنسية إلى التركية أدهم أفندي . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ستة قروش و ٣٦ بارة .

١٣٣ — "ابن عقيل في شرح الألفية" :

حاشية على ألفية بن مالك ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ١٥ قرشا .

١٣٤ — "أقرباذين" :

بحث في تركيب الأدوية . ترجمه من الفرنسية إلى العربية يعقوب . جزء واحد ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢٢ قرشا و ٢٠ بارة .

١٣٥ — "تطعيم الجدري" .

لكاوت بك . جزء واحد بالعربية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

١٣٦ — "المقالة الأولى في الهندسة" :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي . جزء واحد سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) . الثمن ٢ قرش و ٣٠ بارة .

١٣٧ — ”خواب لامة“ :

• أى كتاب تفسير الأحلام تأليف ”ويثي“ جزء واحد بالتركية ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) •
الثن ٣ قروش •

١٣٨ — ”ديوان راغب“ :

• شعر تركى • جزء واحد وعليه شرح • ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) • الثن ٢٧ قرشا •

١٣٩ — ”ديوان سامى“ •

• جزء واحد تركى وعليه شرح • ١٢٥٢ هـ (١٨٣٧ م) • الثن ٢٣ قرشا •

١٤٠ — ”قانون تعليم العسكر الجهادية“ :

• طبع فى أوائل صفر سنة ١٢٥٣ — مايو سنة ١٨٣٧ وبه ٣٨ لوحة • غير موجود
بالقوائم التى بأيدينا كلها وإنما اطاعت على نسخة منه بدار الكتب المصرية •

١٤١ — ”تحفة القلم فى أمراض القدم“ :

• بقلم محمد عبد الفتاح طبع فى سنة ١٨٣٧ م • ولم يرد ذكره بالقوائم السالفة الذكر وإنما
ورد ذكره فى ترجمة محمد عبد الفتاح بكتاب البعثات العلمية للأمر عمر طوسون ص ٦٣ •

١٤٢ — ”متن الألفية“ :

• الفية بن مالك ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) • الثن ٣ قروش و ٢٠ بارة •

١٤٣ — ”كتاب شذور الذهب“ :

• كتاب فى النحو العربى تأليف ابن هشام • جزء واحد طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) •
الثن ١٨ قرشا و ٢٠ بارة •

١٤٤ — ”كتاب نصوص“ :

• كتاب فى الحديث تأليف محي الدين جزء واحد بالتركية • طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) •
الثن ٨٢ قرشا •

١٤٥ — ”طوطى نامة“ :

أى كتاب البيغاء . حكايات خرافية . ترجمها من الفارسية إلى التركية سارى عبد الله أفندى . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٦٤ قرشا .

١٤٦ — ”ترتيب الدواوين“ :

قوانين إدارية بالعربية — ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن خمسة قروش .

١٤٧ — ”التشريح العام“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية النبراوى . جزء واحد . طبع سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٨ قروش و ٢٠ بارة .

١٤٨ — ”شرح القطر“ :

كتاب فى النحو العربى تأليف ابن هشام جزء واحد . طبع فى سنة ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٥ بارة .

١٤٩ — ”ديوان برتو أفندى“ :

وزير الداخلية فى أيام السلطان محمود جزء واحد بالتركية وعليه شرح ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ١٦ قرشا و ٢٠ بارة .

١٥٠ — ”الترجمان“ :

كلمات عربية وتركى جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن أربعة قروش و ٢٦ بارة .

١٥١ — ”حديقة السعدا“ :

سير عدد من الأنبياء والأولياء . جزء واحد بالتركية . ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٢٣ قرشا .

- ١٥٢ — ”السواد الأعظم مشتمل على أسياال وأجوبة“ :
كتاب في المذهب السنى بطريقة الأسئلة والأجوبة . باللغة العربية ١٢٥٣ هـ
(١٨٣٨ م) . الثمن ٣ قروس و ٣٠ بارة .
- ١٥٣ — ”ديوان وهبى“ :
جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) . الثمن ٣٧ قرشا .
- ١٥٤ — ”كليات أبى البقاء“ :
دائرة معارف علمية عربية . جزء واحد ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .
- ١٥٥ — ”ديوان غالب“ :
وهو ديوان الشيخ غالب ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .
- ١٥٦ — ”بندنامة“ :
الطبعة الثانية من كتاب الوصايا للشيخ العطار ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .
- ١٥٧ — ”ديوان نايل“ :
جزء واحد تركى ١٢٥٣ هـ (١٨٣٨ م) .
- ١٥٨ — ”قانون الزراعة“ :
جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٤ قروش .
- ١٥٩ — ”نفر وبلوك“ :
جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٨ قرشا .
- ١٦٠ — ”المنطق“ :
نقله عن ”Dumarsais“ رفاعه افندى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
المن ٥ قروش و ٥٥ بارة .

١٦١ — "تاريخ المصريين" :

تاريخ قدماء المصريين تأليف رفاعة أفندي جزء واحد بالعربية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثن ٢١ قرشا .

١٦٢ — "تاريخ اسكندر رومى" :

أى الاسكندر الأكبر جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٦٣ — "تحفة وهبى" :

طبعة ثانية لكلماته الفارسية والتركية الخاصة باستعمال النشء جزء واحد ١٢٥٤ هـ
(١٨٣٩ م) . الثن ١٧ قرشا و ٣٠ بارة .

١٦٤ — "ديوان نيازى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ١٣ قرشا و ١٠ بارة .

١٦٥ — "لطائف نصر الدين خوجه" :

نوادير . جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٤ قروش .

١٦٦ — "ديوان فضولى" :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٢٣ قرشا .

١٦٧ — "الطبيعة مع أشكال" :

تاريخ طبيعى وبه رسوم ترجمه من الفرنسية إلى العربية حنا عنجورى جزء واحد
١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثن ٢٩ قرشا .

١٦٨ — "جغرافية الطبيعة" :

جغرافية طبيعية ترجمها من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثن ١٦ قرشا .

١٦٩ — ”جغرافية عمومي في كيفية الأرض“ :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية رفاعه افندى . جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) .
الثنى ٢٠ قرشا .

١٧٠ — ”شرح الشمايل“ :

في صفات النبي تأليف حسن افندى جزء واحد ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٤٤ قرشا .

١٧١ — ”الموقوفات“ :

ترجمة تركية وتعليق بقلم محمد الموقوفاتى على القانون تأليف ابراهيم الحلبي . جزء واحد .
١٢٥٤ - ١٨٣٩ الثمن ١١٨ قرشا .

١٧٢ — ”الأربطة الجراحية“ :

في الجراحة والعمليات . ترجمه من الفرنسية إلى العربية ابراهيم النبراوى . جزء واحد
١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ١٤ قرشا و ٣٠ بارة .

١٧٣ — ”حاشية الطهطاوى على الدر المختار“ :

وهي حاشية على كتاب الدر في مذهب الإمام أبى حنيفة . جزء واحد بالعربية
١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٣٦ قرشا .

١٧٤ — ”تعريف نامة يعنى كتاب في ترتيب العساكر“ :

جزء واحد بالتركية ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩ م) . الثمن ٦٣ قرشا و ٣ بارة .

١٧٥ — ”تعليم آلاى“ :

تعليم البيادة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٢٥ قرشا .

١٧٦ — ”تعليم أورطه“ :-

تعليم البيادة مجتمعة جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

تحفة عامر
* Asim
Bridges 1251
١٢٥١ هـ (١٨٣٩ م)

١٧٧ — ”تعليم الأورطة“ :

• في نفس الموضوع السابق بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) • الثمن ١٧ قرشا •

١٧٨ — ”تحفة خيرت“ :

• كلمات تركية وفارسية وعربية • جمع خيرت أفندي • جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) •
الثن ٦ قروش •

١٧٩ — ”قانون الزراعة“ :

• في الزراعة على الطريقة الأوربية • جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) •
الثن ٤ قروش •

١٨٠ — ”كليات أبي البقاء في جميع العلوم“ :

• طبعة ثانية • جزء واحد بالعربية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) • الثمن ٦٥ قرشا و ١٠ بارة •

١٨١ — ”لأبحر مواعيد المهمات في قواعد مهمات الجهادية“ :

• جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) • الثمن ١٥ قرشا و ٣٠ بارة •

١٨٢ — ”معرفة نامة“ :

• طبعة ثانية من دائرة المعارف المذكورة • جزء واحد بالتركية ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) •
الثن ٧٦ قرشا •

١٨٣ — ”علم حال“ •

• في الدين • جزء واحد بالتركية ١٢٥٠ هـ (١٨٤٠ م) • الثمن ١ قرش •

١٨٤ — ”ديوان نديم أفندي“ :

• جزء واحد بالتركية • سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) • الثمن ٣٠ قرشا •

١٨٥ — "تعليم الأطفال" :

تأليف يحيى الحكيم . جزء واحد بالعربية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٨ قروش و ٣٠ بارة .

١٨٦ — "نشان رفعت" :

ديوان تركى نظم رفعت . جزء واحد تركى ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٣١ قرشا .

١٨٧ — "ديوان نالى" :

طبعة ثانية ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٨ — "نخسى تركسى" :

حكايات تركية تأليف عبد الله الكيس . جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ١٩ قرشا .

١٨٩ — "المادة الطبية البيطارية" :

طب بيطرى ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ١٧ قرشا .

١٩٠ — "تشرىح عام بيطارى" :

جزء واحد بالعربية . نقله عن الفرنسية يوسف فرعون ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٦ قروش و ٣٠ بارة .

١٩١ — "الأمراض العامة البيطارية" :

جزء واحد ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون ، يبحث فى أمراض الحيوانات بشكل عام ، ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ٨ قروش .

١٩٢ — "سياحة نامة" :

رحلة الشيخ رفاعه ترجمها من العربية إلى التركية رستم أفندى ١٢٥٥هـ (١٨٤٠م) . الثمن ١٩ قرشا و ٥٥ بارة .

١٩٣ — ”شرح ديوان سيدنا علي“ :

باللغة التركية ترجمه عن العربية سعد الدين بن سليمان. جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م).
الثن ٥٥ قرشا و ١٠ باره .

١٩٤ — ”سفينة راغب في جميع العلوم“ :

دائرة معارف عمل راغب أفندي. جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م).
الثن ٨٨ قرشا .

١٩٥ — ”دده جنكى“ :

كتاب في النحو تأليف الدارندوى . باللغة العربية جزء واحد ١٢٥٥ — ١٨٤٠ الثن
٢٣ قرشا .

١٩٦ — ”ديوان عزت أفندي“ :

الشهير بعزت ملا . جزء واحد بالتركية وبه شرح ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م). الثن ٦٣ قرشا.

١٩٧ — ”روح البيان في تفسير القرآن“ :

تأليف إسماعيل حقي . جزء واحد باللغة العربية طبع في ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م) . الثن
٧٠٠ قرشا .

١٩٨ — ”شرح المحمديه“ :

شرح باللغة التركية للسيرة النبوية . ترجمها عن العربية إسماعيل حقي ١٢٥٥ هـ
(١٨٤٠ م) . الثن ٢٠٠ قرشا .

١٩٩ — ”الهندسة“ :

ترجمها من الفرنسية إلى العربية عصمت أفندي . جزء واحد ١٢٥٥ هـ (١٨٤٠ م).
الثن ٢١ قرشا .

٢٠٠ — ”نفر وبلوك“ :

تمارين للبيادة — جزء واحد بالعربية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ١٥ قرشا و ١٠ بارة .

٢٠١ — ”قانون للأستبالية مع أشكال“ :

جزء واحد بالعربية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ٩ قروش و ٥ بارة .

٢٠٢ — ”بركلى شرحى“ :

فى مذهب أبى حنيفة تأليف محمد بن بيرعلى . المشهور باسم بركلى . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٠٣ — ”حاشية الكنفرى“ .

جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ١٢٠ قرشا .

٢٠٤ — ”معالجة الأعين“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية أحمد الرشيدى . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .
الثنى ٣٠ قرشا .

٢٠٥ — ”حاشية الساكوتى فى علم النحو“ :

تأليف عبد الغفور . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٦١ قرشا .

٢٠٦ — ”ديوان حافظ“ :

جزء واحد باللغة الفارسية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ٣٥ قرشا .

٢٠٧ — ”سزای كلشى“ :

أى ديوان سزای جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٣٠ قرشا .

٢٠٨ — ”رشحات“ :

كتاب في التصوف تأليف صفي الله . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٥٤ قرشا .

٢٠٩ — ”منهاج الفقرا“ :

في التصوف أيضا تأليف الكنفراوى . جزء واحد بالتركية ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٠ — ”شرح قصيدة البردة“ :

ترجمها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) الثمن ١٣

٢١١ — ”التحفة السايمية في علم التوحيد“ :

تأليف سليم أفندى جزء واحد بالتركية — ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٥ قروش .

٢١٢ — ”فيزولوجيا“ :

فيزولوجيا بيطرية . ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ١٠ قروش .

٢١٣ — ”الأمراض الظاهرة في الطب البيطرى“ :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية يوسف فرعون . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٢٠ قرشا .

٢١٤ — ”محرم افندى في علم البيان“ :

جزء واحد عربى ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ١٢٣ قرشا .

٢١٥ — ”كتاب جبر المقابلة مكلمة“ :

ترجمه بيومى افندى إلى العربية جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) . الثمن ٤٥ قرشا .

٢١٦ — “كاستان السعدى” :

جزء واحد بالفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م). الثمن ١٢ قرشا .

٢١٧ — “أيدرويك أى علم حركة وموازنة المياه” :

ترجمه أحمد دجلا . طبع حجر . خاص بمدرسة المهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢١٨ — “مثلثات مستوية وكروية” :

نقله من الفرنسية إلى العربية أحمد دجلا . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢١٩ — “زيوديزيه أى فن أعمال الخروط العظيمة” :

تأليف ابراهيم رمضان . جزء واحد باللغة العربية خاص بالمساحة طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٠ — “ميكانيقة أى علم جبر الأثقال” :

نقله من الفرنسية محمد بيومى وأحمد الطويل . جزء واحد خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢١ — “تركيب الآلات” :

تأليف أحمد الطويل باللغة العربية خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٢ — “حساب التمام والتفاضل” :

ترجمه من الفرنسية إلى العربية محمود أحمد جزء واحد . خاص بالمهندسخانة طبع حجر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٣ — “كتاب علم الحساب” :

جزء واحد باللغة العربية تأليف على بدوى . طبع حجر خاص بالمهندسخانة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٤ — ”نوادير الآثار“ :

مخازنات من الأشعار التركية المشهورة لعدد من الشعراء مثل راغب ونديم واحمد
والسلطان مراد . جزء واحد ١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٥ — ”نهج السلوك في سياسة الملوك“ :

كتاب في السياسة ألفه عبد الله بن عبد الرحمن لصالح الدين . جزء واحد
١٢٥٦ هـ (١٨٤١ م) .

٢٢٦ — ”كتاب الجيولوجية“ :

نقله إلى العربية أحمد فايد افندي . جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م)

٢٢٧ — ”الكفراوى“ :

نحو عربي جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) الثمن ١٠ قروش .

٢٢٨ — ”جملة الصرف“ :

في النحو ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٦ قروش . سبق طبعه بالآستانة في سنة ١٨١٩ م

٢٢٩ — ”قانون الزراعة“ :

باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة

٢٣٠ — ”الشيخ خالد في علم النحو“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٣٠ بارة .

٢٣١ — ”داخلية“ :

تمارين للشاه . جزء واحد بالعربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٢ — ”تعليم آلاى عربي“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) . الثمن ٤ قروش و ٢٠ بارة .

٢٣٣ — ”بند عطارة“ :

طبعة ثالثة لكتاب وصايا المطار. باللغة الفارسية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م). الثمن ٤ قروش.
وقد نُشر دى ساسى هذه البندنامة بالفارسية مع ترجمة لها بالفرنسية فى سنة ١٨١٩ م

٢٣٤ — ”سياست نامه يعنى قانون للملكة المصرية“ :

جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م). الثمن ١٠ قروش و ٨ بارة .

٢٣٥ — ”علم النباتات“ :

نقله من الفرنسية إلى العربية حنا عنجورى جزء واحد ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م). الثمن
٢٠ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٣٦ — ”قانون الطب بجمية الحديد“ :

جزء واحد بالتركية . ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٧ — ”كتاب نظم اللاكى فى السلوك ، فيمن حكم فرنسا من الملوك“ :

وهو تاريخ لفرنسا وبه مقابلة زمنية بالتاريخ الاسلامى . جزء واحد بالعربية . ترجمة
وترتيب السعودى أستاذ اللغة العربية والفرنسية بمدرسة الألسن ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٨ — ”مطالع شمس السير فى وقائع كرلوس الثانى عشر“

وهو تاريخ لشارل الثانى عشر . ترجمة محمد مصطفى الضابط المساعد بمدرسة الألسن
جزء واحد باللغة العربية ١٢٥٧ هـ (١٨٤٢ م) .

٢٣٩ — ”كتاب إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات فى بلاد أوربا“ :

يصف تقدم الأحوال السياسية والاجتماعية بأوربا ومترجم ومقتبس بقلم الشيخ رفاعة
ناظر بمدرسة الألسن ورئيس ديوان الترجمة . جزء واحد باللغة العربية — صفر
١٢٥٨ — مارس ١٨٤٢

ذيل بثلاثة عشر كتابا

طبعت في توارنج ليست محفقة بين سنتي ١٨٣٠ و ١٨٤٢

٢٤٠ — ” متن اللامع “ :

كتاب في الحساب جزء واحد بالعربية . الثمن ٦ قروش و ٢٠ بارة

٢٤١ — ” مرآة الكائنات “ :

تارنج عام . جزء واحد بالتركية الثمن ٢٨٥ قرشا .

٢٤٢ — ” حكايات علي بن سينا “ :

حكايات عن العفاريث . جزء واحد باللغة التركية الثمن ٣٠ قرشا .

٢٤٣ — ” ديوان نشأت “ :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٣٦ قرشا .

٢٤٤ — ” ديوان سرورى “ :

جزء واحد بالتركية الثمن ١٠٠ قرش .

٢٤٥ — ” ديوان فطنه هانم “ :

وفاطمة هانم هذه سيدة شاعرة كانت مشهورة في الآستانة في زمانها . وهو مجموعة أشعار لها . ولا بد وأن يكون هذا الكتاب طبع قبل سنة ١٨٣٧ — لأنه ورد في قائمة بورنج . جزء واحد بالتركية ثمنه ١٢ قرشا .

٢٤٦ — ” ديوان عاصم “ :

جزء واحد بالتركية الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٧ — ”ديوان نفى“ :

جزء واحد بالتركية . الثمن ٤٠ قرشا .

٢٤٨ — ”ترتيب أوردو“ :

أى ترتيب المعسكرات . جزء واحد بالتركية الثمن ١٢ قرشا و ٢٠ بارة .

٢٤٩ — ”نخبه جدولى“ :

جدول أبعاد القذائف . الطبعة الثانية لثالث كتاب فى هذه القائمة جزء واحد . الثمن ١٦ قرشا .

٢٥٠ — ”تعمير الأسلحة“ :

أى صناعة تصليح الأسلحة . جزء واحد بالتركية الثمن ١٨ قرشا .

٢٥١ — ”تعليم عساكر خفيفة“ :

أى تعليم القيادة الخفيفة . جزء واحد بالتركية الثمن ٩ قروش .

٢٥٢ — ”رسالة الملاحة“ :

جزء واحد بالتركية ، مترجمة عن الفرنسية . الثمن ٩ قروش سبق طبعه بالآستانة سنة ١٨٢٨

ملاحظة — هذه القائمة بمطبوعات بولاق ليست كاملة ولا دقيقة وهى فى حاجة إلى تحقيق كبير . وإنما ذكرناها على علاقتها بقدر ما سمح به وقتنا كأمثلة لمطبوعات بولاق وتنوعها .

الملحق الحادى عشر

ترجمة خلاصة تركية من مجلس ملكية فى ١٥ شوال ١٢٥١
(٣ فبراير ١٨٣٦) بشأن جمع الخرق للكاغدخانة

[عن دفتر مجموع أوامر ولوائح خاصة بمصالح
متعددة ص ٧ — محفوظات عابدين]

عائيا اقتضته الإرادة الخديوية فى إعطاء رابطة لتشغيل الورق وأنه صايره المداولة بالمجلس فى تحصيل الأسباب الموجبة لتحسين تشغيله وحصل التعهد من الخواجه جاكى كياجى البصمه خانه بالتشغيل وطب قزانات وبراميل ومكبس مياه لأجل تطيخ قطع الخرق الكهنة وتعهد معه يوسف العبادى (كذا فى الأصل وصوابها العبادى ”يالياء“) المصرى الذى تعلم تلك الصناعة ببلاد أوربا بأن يكون معاون معه . وقد أعطى صورة إلى نوريد قطع الخرق الكهنة إلى الكاغدخانه وهو أن حضرة مأمور أشغال المحروسة يستحضر نظار أربع المحروسة ومشايخ الأثمان بطرفه وينبه عليهم بأن الأشياء القديمة المصنوعة من الكتان أو البفتة الموجودة عند أهالى المحروسة لا يتلفوها أصلا بل تؤخذ الأقة بعشرة فضة بمعرفة مشايخ الحارات حكم القرار السابق وأن لا أحدا يصدر منه محاوله ويخصص أجرة لمشايخ الحارات فى كل أقة نصف فضة وذلك نظير خدمتهم فى جمع قطع الخرق الكهنة وينبه على شيخ حارة اليهود بأن يستعمل هذه الخدمة . والحاصل كلما جاز فعله يفعله ويبذل الهمة فى تكثير قطع الخرق الكهنة سوا كانت من بفتة أو من كتان وإرسالهم إلى الكاغد خانه من غير زحمة إلى الأهالى (أى بدون مضايقتهم بالإلحاف فى الطلب) .

وأن ورشة التيل والدوبارة الذين تحت إدارته فالذى يتواجد منها من الصنف المشاق النضيفة التى لم يغمس فى زيت ولا فى دهونات مع الأشياء المماثلة لها الحالية من اللزوم وقصاصة الورق التى تتحصل شهرى فتجمع جميعها وترسل إلى الكاغدخانه . كذا قصاصة الخيطات الرفيعة التى تطلع من دواليب التشغيل بالقاوريقات الكائنين بالمحروسة والأقاليم وما يشبه ذلك من قطع الشوالات والأكيسه وقصاصة الورق الحاصل من الكتابة فلا بد من جمعه شهر بشهر ويرسل إلى قاوريقه الورق ويؤخذ رجعه بذلك حكم

الفيات المقررة ويحضر إشعارات بذلك لانتظار العموم والقروع من طرف حضرة محمود أفندي المفتش حتى كلما ينشأ من قصاص الورق سوا أن كانت من الكتابة ومن غيرها بالمصالح التي تحت إدارة كل من حضرات نظار كافة الدواوين بالمحروسة . وكل من حضرات المديرين والمحافظين بالأقاليم لا يلزم إتلافه بالكلية مع جميع الأشياء القديمة التي لا تصلح لأشغال الكاغدخانه بل توضع في محل وعند ما تبلغ أكم قنطار ترسل لفابريقة الورق ويؤخذ رجعتهم . وأنه يشعر بذلك كل من حضرات المومى اليهم وحضرة الأفندي مأمور الديوان الخديوى والخزينة العامرة وديوان معاونة جناب داورى ومجلس شورى جهادية ومجلس تجار مصرية ومجلس دمياط واسكندرية والترسانه يكتب لهم أيضا بأن قطع خرق قماش القلوع القديمة التي بالترسانة ترسل أيضا الى الكاغدخانه .

الملحق الثاني عشر

تعهد عبد الرحيم القناوى بالكاغدخانة

(١)

من سعيد باشا إلى محافظة مصر

في ١٢ شعبان ١٢٧٢ (١٧ أبريل ١٨٥٦) .

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ و ٨ — محفوظات عابدين]

ان عبد الرحيم القناوى من متعهدين الخايز قد أعرض إلينا ملتصقا التعهد بمصاحبة الكاغدخانة التي دارت مدة على ذمة الميرى ثم بطلت وأنه فيمقابله (فى مقابل) إدارتها يدفع سنوى ثلاثة فرائسة شينكوا وكذا يدفع الماية عشرة لجهة الميرى على جميع مايشغله من صنف الورق وأن يكون تعهده عن مدة سبع سنين تعتبر من تاريخ أمرنا بقبول تعهده وأصبح مع إعراضه ورقة بخطه وختمه مبينة عن شروط تعهده وهى شاملة على ثلاثة بنود . ولقد قورن التماسه بالإجابة من لدنا . وأصدرنا هذا إليكم . ومعه العرض والورقة المحزرة منه لأجل أن بعد الاطلاع عليها (الاطلاع عليها) بطرفكم إذا كانت كافية لربط شروط التعهد بموجها أو يلاحظ بطرفكم ما يستحق لتعيمها على الوجه المقصود بما لا يخل بتميز إجابته فى ذلك ويوافق مراد المصاحبة بصير ربط الشروط بموجب السندات اللازمة والتسليم إليه فى التعهد بها وإظهار ثمرتها كما هو مطلوبنا .

(٢)

أمر صادر من سعيد باشا إلى محافظة مصر

في ٢٢ القعدة ١٢٧٢ (٢٤ يوليه ١٨٥٦)

[دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٨ — محفوظات عابدين]

قد عرض إلينا إنهاكم رقيم ٢٧ شوال سنة ٧٢ (٣٠ يونيه ١٨٥٦) نمرة ٣٥٢ ومنها علم لدينا أنه بناءعليما صدر به أمرنا إليكم فى ١٢ شعبان سنة ٧٢ نمرة ١٠٩ بمطالبة الشروط التي

قدمها عبد الرحيم افندى قناوى الذى يرغب التعهد بمصلحة الكاغد خانه سبعة سنوات لأجل إذا تلاحظ بطرفكم ما تحسن به تميمها على الوجه المقصود بما لا يخل بإجابه فى ذلك ويوافق مزاج المصلحة يصير بطها والتسليم إليه وإظهار ثمرتها — قد أجرىتم مقتضا أمرتا وطالعموه وما تم عليه الحال فى شأن ذلك بحضور عبد الرحيم قناوى قد حرت عنه شروط بختمه أرسلتموها إنها كم مشتملة على مقدمة وتسعة بنود وخاتمة . يشتملوا على تعهده بالمصلحة المذكورة مدة ثلاثة عشر سنة وذلك بمناسبة تكلفه بكل ما يلزم من التعميرات والتجديدات ونقل الآلات من مخازن الميرى إلى الكاغد خانه ومستحهم وتركيبهم وبنائها المدة وتسليم الورشة من عهده لا يكون له مطالبة الميرى بشيء منها مطلقا (كذا وأظنها مطلقا) وتكون حق الميرى . وأنه لا يصير إجرا شيء من تلك التعميرات إلا ما يكون من لوازم الإدارة ولا يخل بنظام الورشة ولا يكون الميرى مكلف برأس مال له وأنه لم يأخذ شيئا من مخازن الميرى سوا ما يأخذه الآن بموجب القائمة التى تقدمت (كذا وصوابها تقدمت بالتاء المفتوحة) إلى المحافظة ووردت صورتها البالغ قدرها بالأعداد ألف ومائتان تسعة وثلاثون وبالقنطار ثلثمائة تسعة وعشرون وربع . وأنه عند استلام الورشة من عهده إذا فقد شيء من الآلات والخامات يكون ملزما به أو بقيمته على الوجه الذى توضح بالبند الثالث بالشروط . كما أن اللجنة يصير تميم أشجارها بمعرفة الغيطانية عند التسليم إليه . وعند انتهاء مدة التعهد يصير تميمها وتعدادها وإذا ظهر عجز فى الأشجار يقوم بدفع ثمنه وإن ظهر زيادة بالأشجار يكون مستحقا أنه يستولى ثمنها كأصول تسليم وتسليم الجنان . وسائر المحلات المتعلقة بالورشة يصير تسليمها إليه بعد عدد أبوابها وشبابيكها وأخشابها وعند الانتهاء يستلمهم كما استلمهم . وأن الميرى مخير من بعد سنتين تمضى من إبقاء الورشة بعهدته إذا حصلت الثمرة أو زرعها من يده إذا لم تحصل ثمرة ويدفع الإيجار عنده (عن مدة) استولاه عليها وهو أيضا مخير فى تركها إذا لم يحصل له نجاح فى إدارتها . وقد التزم بدفع العشور على المشغول إما صنف عين أو قيمته نقدا ودفع كرك ما يرسل من مشغولها إلى الحجاز وغيرها كما يجرى فى كرك الورق الذى يرسل من وادد بحر بدا (كذا فى الأصل وأظنها من وارد بحر برا أى الخارج) والتم إلى الميرى بدفع ثلثمائة ريال شيكوا إيجار الورشة والمحلات المتعلقة بها واللجنة سنوى خلاف العشور . وأن الميرى غير مكلف بمساعدته فى جلب الشغالة والخدمة التى تلزم بل يكون جلبهم واستخدامهم بمعرفة برغبتهم

ويدفع لهم أجرهم من طرفه كما الجارى بين الأهالى . هذا مفيد ما وقفت عليه الشروط وحصل به التعهد الذى تروموا الاستئذان من لدنا عن اعتاده فبناء عليه قد وافق إرادتنا اعتاده والمعاملة بموجبه وأصدرنا أمرنا هذا اليكم والتعهد الأول والثانى وقائمة المهمات اللازمة مرسلين معه لتبادروا بإنجاز مقتضاه كما وافق إرادتنا .

(٣)

شراء الورق لمصالح الحكومة المصرية من الكاغدخانة المصرية

تعهد عبد الرحيم قناوى بدلا من شرائه من الخارج

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى الداخلية

في ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٤ (٤ يولية ١٨٥٨) .

[دقر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة ، ص ٧ ، محفوظات عابدين]

إن الأوراق اللازمة إلى الدواوين والمصالح الميرية جارى مشتراها من الخارج من الموجود بطرف التجار بمصر واسكندرية أو بالإحضار من بلاد برا . وبما أن ورشة الكاغدخانة تقدم صار إعطاها عهدة إلى قناوى افندى الزيتى لأجل تشغيل أصناف الورق بها وقبل الآن كان أحضر عينات مما صار تشغيله ونظرت لدينا ووجدت موافقة نوعا ، ومع ذلك تأكد عليه من طرفنا بإتقان التشغيل لأنه بالضرورة كلما زاد التشغيل كلما تحسن . ولكون العينات الذى نظروا كانوا منمدة (من مدة) نحو الثمانية شهور فهلبت من وقتها للآن تحسن التشغيل عن أول وإذا أخذ ما يوافق من ذلك للزوم الميرى بداعى أنه من مصنوع هذه الديار ، إذ مع وجوده لا يصح الأخذ من غيره وبالطبع يكثر التشغيل متى وجدت الموافقة والرغبة . فاقترضت إرادتنا أن ما يلزم إلى مصالح الميرى يؤخذ ما يوجد موافق منه من مشغول الورشة المذكورة بواقع ما يساوى على حسب أصول المزداد والأثمان يبقا يجرى اللازم فى محاسبته عليها بعد خصم ما يلزم خصمه كما شروط التعهد وبناء عليه أصدرنا أمرنا هذا اليكم للنظر فيه والعمل بموجبه والعيّنات السابق رؤيتهم مرسلين برفقته .

كيتار — إن شروط التعهد لا بد مذكور فيها شئ مما يتعلق بكيفية أثمان ما يؤخذ

منه فبعد التأمل لها يجرى العمل كما فيها .

الملحق الثالث عشر

منع استعمال المطبوع من المصاحف

(١)

دور عمومي من كتخدای ياشا

في ١٧ شعبان ١٢٦٩ (٢٥ مايو ١٥٨٣) .

[دفتر قيودات المعية الكتخداوية ج ٥ أقاليم ص ٨٧٢ ، ودفتر مجموع
أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ص ٢٦٤ محفوظات عابدين]

من حيث إن بيع وشري المصاحف المطبوعة من الأمور الغير جائزة شرعاً ومن الوجوب
منع ذلك منعاً كلياً فقد تحزر عموماً بالتأكد على من يلزم بمنع ذلك . وإذا حصل تجاسر
من أحداً في بيع المصاحف المطبوعة يصير ضبطه ويجرى معه ما تقتضيه الأصول .

(٢)

إفادة من المعية الكتخداوية إلى محافظة الإسكندرية

في ١١ شعبان سنة ١٢٧٠ (٨ مايو سنة ١٨٥٤)

بخصوص اعدام المصاحف المطبوعة

[دفتر قيودات المعية الكتخداوية دفتر سنة ١٢٧٠ ، ص ١٣١ ، ودفتر
مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ؛ محفوظات عابدين]

إن المصاحف المطبوعة منع بيعها وشراها لكثرة غلطاتها ولحانتها وتحريف كتابتها
في جملة مواضع فيصير إعدامها بالوجه المستحسن شرعاً . وأما ما يجري في حق من يضبط
معه مصاحف مثل ذلك فيما أن ما وجد معه من ذلك جرى مجازاته فهكذا إذا وجد أحداً معهم
مصاحف مثلك يجرى مجازاتهم بحسب ما يتضح .

(٣)

أمر عال من سعيد باشا إلى ديوان الداخلية

في ٥ صفر سنة ١٢٧٥ (١٢ سبتمبر سنة ١٨٥٨) .

بخصوص تصحيح المصاحف المطبوعة واستعمالها

[دقر قيد الأوامر العلية لسنة ١٢٧٥ ، ص ٢١ ودقر مجموع أمور
إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٢٦٤ ، مخفوقات عابدين]

عرضت لدينا مكاتباتكم المؤرخين ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ (٢٣ مارس ١٨٥٨) وغرة
الحجة سنة تاريخه نمرة ١٠٨ ونمرة ٢٠٢ فيما يتعلق بالمصاحف المطبوعة الذي كان تحرر
من الديوان المتخذاتي في السابق بمنع مبيعها لكثرة غلطاتها وإعدام ما يوجد بالوجه
المستحسن شرعا . وأن بعد ذلك كان ورد مبلغ من تلك المصاحف وأفادوا عنه العلماء
أنه يمكن تصحيحه وانصرف منه اثنين وخمسين مصحف للدرسة الحربية وتصحيحوا بها
لزوم التلامذة والباقي صار إحالة تصحيحه على شخص خطاط يدعى الشيخ عبد الباقي الجارى
نسخ تاريخ ابن خلدون بمعرفته لكونه يحفظ القرآن وهو من خدمة الميرى . وأن الذى
تصحح لفاية ٨ شعبان سنة ١٢٧٤ مائة وخمسين مصحف ومصاريف تصحيحهم ثلاثة
آلاف وثلاثمائة قرش ، وتحت التصحيح عشرة يخلصوا في ظرف شهر وتكاليف تصحيحهم
ثلاثمائة غرش . وسبعة وخمسين باقين لم صار تصحيحهم وبوجه المقايضة يخلصوا في ظرف
أربعة شهور ويعصرف على تصحيحهم ألف ومائتان وتسعين غرش . وأن شخص يدعى
الحاج حسن استعرف على مائة أربعة وثلاثون مصحف منضمن ما صار تصحيحه أنهم
تعلق شخصين موكل عنهم أخذهم يدعى الحاج عثمان مقيد باسمه عدد ١٠٨ والباقي عدد ٢٦
باسم الحاج أمين ويريد الموكل المذكور أخذهم بدون أن يدفع ما خصهم بمصاريف
(من مصاريف) التصحيح البالغ قدره ألفين وثلاثمائة غرش بدعواه عدم الاقتدار وأن

لو كان صار إعطاهم إليه بدون تصحيح كان أجرى تصحيحهم بمعرفة . والعلم أفادوا
بأن حيث . ما كان صرف للتصحيح بدون أصحاب المصاحف فلا يلزم شرعا . ذلك فتريدوا
استحصال الأمر من لدنا بما يجرى في ذلك وما يورد من الآن بهذه المناسبة . ومن حيث
إن الذي ورد للآن هو ما توضح عنه بهذا وما تصحح منه تصحح والباقي فاضل بدون
تصحيح فاقترضت إرادتنا تصحيح الباقي وقيمة المصاريف تخصم بالأبعادية استغناء لمرضاة
الله تعالى . والذي يستعرف عليه أصحابه ويتبوه يعطى لهم والباقي يصير توزيعه في المحلات
الطاهرة للتلاوة فيه . وأصدرنا أمرنا هذا اليكم لتجروا مقتضاه .

كينار — من حيث إن المصاحف المذكورة تلزم إلى التلامذة الجارى تعليمهم
بالمدارس والأولاد الجارى تعليمهم بالمكاتب فيصير صرفهم إليهم كما اقتضته إرادتنا .

الملحق الرابع عشر

الرقابة على المطبوعات

(١)

قرار من المجلس الخصوصي

في ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (أول يناير سنة ١٨٥٩)

[دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين]

فيمن يرخص له بإدارة مطابع برانية

تقدم لديوان الداخلية عرض من ملاطية لى محمود محمد دابحي بخان الخليلي ينهى أنه حصل له مضايقة في أمر المعاش وله معرفة في فن الطباعة على الحجر ولأجل الإعانة على معاشه يريد تدوير عدة طباعة واحده فقط لطبع بعض كتب صغيرة لازمة لتعليم الأطفال لأجل سهولة معاشه ومنفعة الأطفال تحت ظل الخديوى . فلدى المذاكرة عند ذلك بالمجلس الخصوصي قد رؤى - - من حيث إن رفاهية العباد وسهولة إدارة أمر معاشهم من أقصى آمال الجنب الداوري فبذا لا مانع من الترخيص لمن يكون ذو معرفة لإدارة مطابع بملازم الحجر لإدارة أمر معاشه . إنما يكون ذلك من بعد أن يؤخذ عليه سند الشروط من ورقة تمغة على الوجه المشروع وهو :

(أولا) أن كل آتاب أو رساله يراد طبعها لا يصير الابتدئى في طبعها ولا تجهيز لوازماتها ولا عقد شروط مع من يريد الطبع والالتزام ولا أخذ شئ منه ما لم يقدم نسخة ذلك إلى نظارة الداخلية لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة العلية والدول الأجنبية والعامة أم لا . ومتى وجد أن لا مانع من طبع ذلك ووافق هذا الديوان فيعطى إليه الرخصة اللازمة . وإن طبع شئ من هذا بدون إذن يصير من المخالفين

(ثانيا) لا يطبع ولا ينشر جرائيل وغازيتات وإعلانات من دون استحصال الرخصة من ديوان الداخلية . وإن قيل ذلك بدون استئذان تغلق وتسد مطبعته .

(ثالثا) إذا طبع ونشر كتب ورسائل إهانة للديانة والبوليتيكة والآداب والأخلاق فيجوز ضبط وتوقيف هذا بمعرفة الضبطية .

(رابعا) المطبعجي لاله أن يطبع عدد زيادة عن الشروط المنعقدة ما بينه وبين الملتزم أو من يريد الطبع بمعرفته . وإن طبع شيء زيادة عن الشروط يعد سارق ويترتب جزاء يقتضى القانون مع ضبط ما يوجد زيادة وإجراء الأصول فيه .

(خامسا) إن حصل من المطبعجي أدنى مخالفة في هذه البنود فيعد مخالف إلى النظام ويجوز غلق مطبعته وترتيب جزاء بالنسبة لحقة وجسامة الجنحة تطبيقا للقانون .

(الخاتمة) عما يختص بالتعهد الذى يؤخذ على المطبعجي يذكر فيه أنى قد قبات هذه الشروط الموضحة بالخمسة بنود وللعاملة بموجبها . ويشترط على نفسه أن لا يعقد مع أحد شروط على طبع كتب أو رسائل أو غازيتات أو إعلانات خلافه بدون استحصال الإذن من ديوان الداخلية وصدور الأوامر بالرخصة وأنه قابل برضاه واختياره بالإجراء على وجهها شرح بهذا . وعلى هذا النسق يصير الإجراء مع كل من يعرض من ذوى المعارف فى إدارة مطبعة لمعاشه كما استقر رأى المجلس .

(٢)

أمر عال صادر من سعيد باشا إلى ضبطية مصر

فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (٢١ مايو ١٨٦١)

[دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات مجلس الأحكام ، ص ٣٠٧ ، محفوظات عابدين]

بشأن الإفادة عما يعامل به رجل فتح مطبعة بدون استئذان

صار منظورا بإفادتكم المؤرخة ٣ ذو القعدة سنة ١٢٧٧ (١٣ مايو سنة ١٨٦١) نمرة ٧ والورقة التى معها المتضمنة الاستفهام عما يصير به معاملة السيد محمد هاشم المتوكل من طرف

السيد عبد القادر أمير الغرب سابقا المقيم بالشام الآن لكونه فتح مطبعة حروف من دون
إذن الحكومة . فيامبارك إن الأشياء التي مثل هذا لم هي يد واحدة^(١) مثلها تعلموا .
أولا حكم الأصول القديمة التي لم نسيئوها إلى الآن فإذا لم كنت فهمت إلى الآن أن
أصول اليد الواحدة^(٢) مرفوع وملغى أفهموا ذلك . فعلى هذا أن كل من يطلب طبع
الكتب المعتادة والسايرة يقتضى عدم الممانعة في طبعها إذا كانت لم تصيب الحكومة والله .
فافهم ذلك وعلى مقتضاه تحرك بالفعل . فاما إذا طبع شيء يصيب الحكومة والملة فيجب
مؤاخذه وممانعة فاعين ذلك .

(١) يقصد أن التصرف في الأمر الواحد لا يسير على نمط واحد وإنما يختلف باختلاف الأشخاص الذين
يسمهم الأمر .

(٢) يقصد أن المساواة بين الناس في المعاملة غير موجودة !

الملاحق الخامس عشر

قائمة بنظار ومديري مطبعة بولاق وتواريخ توليهم المطبعة

- (١) نقولا المسابكي ... من ١٨٢١ ... إلى يونيو ١٨٣٠
- (٢) عبد الكريم » يونيو ١٨٣٠ » حوالى يولييه ١٨٣٣
- (٣) أبو القاسم شاهد الكيلاني » حوالى يولييه ١٨٣٣ » حوالى سبتمبر ١٨٣٥
- (٤) فاتح طاغستاني » حوالى سبتمبر ١٨٣٥ » ١٨٤٠
- (٥) حسين راتب » ١٨٤٠ » ٢٧ أغسطس ١٨٤٨^(١)
- (٦) على جودت » ٩ سبتمبر ١٨٤٩ » ٣ مارس ١٨٦١
- (٧) محمد نوحى » ٤ مارس ١٨٦١ » ٦ أكتوبر ١٨٦٢
- (٨) عبد الرحمن رشدى (بك) » ٧ أكتوبر ١٨٦٢ » ٦ فبراير ١٨٦٥
- (٩) حسين (بك) حسنى » ٧ فبراير ١٨٦٥ » ٢٣ سبتمبر ١٨٨٠
- (١٠) على (بك) جودت » أول مايو ١٨٨١ » ١٦ أكتوبر ١٨٨٢^(٢)
- (١١) حسين (باشا) حسنى » ١٧ أكتوبر ١٨٨٢ » ١٩ مارس ١٨٨٦
- (١٢) بنجيه (بك) » ٢٠ مارس ١٨٨٦ » ١٨٩٤
- (١٣) الفريد شيلى (باشا) » ١٨٩٤ » ٣٠ مايو ١٩١١

(١) كل التواريخ الواردة في هذه القائمة ابتداء من هذا التاريخ استقيمت من الوثائق الرسمية — دوائر الاستحقاقات وملفات النظارة والمديرين — أما التواريخ السابقة له فقد توصلت إليها من مقارئة أكثر من مرجع كالأوامر والأخبار التي نشرت في الوقائع وديباجات. مطبوعات بولاق. أو بالموازنة بين عدة مصادر.

(٢) كان على جودت مدير المطبعة من ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٠ إلى أول مايو سنة ١٨٨١ على سبيل التدب ثم عين مديرا في أول مايو سنة ١٨٨١

- (١٤) وارن. ب. تريلوفى ... من أول يونيه ١٩١١ إلى نوفمبر ١٩١٧
- (١٥) أحمد صادق (بك) ... » ٣٠ أبريل ١٩١٩ » أول أبريل ١٩٢٠^(١)
- (١٦) جورج نيوتن ... » ٢ أبريل ١٩٢٠ » ١٧ يناير ١٩٢٤^(٢)
- (١٧) اميل فورجيه ... » ٢٦ فبراير ١٩٢٤ » أول أغسطس ١٩٢٦^(٣)
- (١٨) محمد أمين بهجت (بك) ... » أول أغسطس ١٩٢٦ » ١٦ سبتمبر ١٩٣٧^(٣)
- (١٩) محمد أمين بهجت (بك) ... » أول يناير ١٩٣٨ » ١٥ سبتمبر ١٩٣٨
- (٢٠) محمود زكى إبراهيم (بك) ... » أول يناير ١٩٣٩ » أكتوبر ١٩٤٣^(٤)
- (٢١) محمد بكرى ... » ٩ مارس ١٩٤٢ » ١٥ أكتوبر ١٩٤٤^(٤)
- (٢٢) حامد خضر (بك) ... » ٤ أبريل ١٩٤٥ » ١٩ سبتمبر ١٩٥٠
- (٢٣) محمد يوسف همام (بك) ... » ٢٠ سبتمبر ١٩٥٠ » ٩ فبراير ١٩٥٢
- (٢٤) حسن على كليوه (بك) ... » ٩ فبراير ١٩٥٢ إلى

(١) كان أحمد صادق وكيل المطبعة يقوم بإدارتها من نوفمبر سنة ١٩١٧ إلى أزل أبريل سنة ١٩١٩ ولم يكن لها مدير فى هذه المدة إلى أن رقى مديرا لها فى أزل أبريل سنة ١٩١٩

(٢) لم يلقب كل من جورج نيوتن وأمىل فورجيه بلقب "مدير" وإنما أعطيا لقب "ملاحظ المطبعة" ولعل السبب فى ذلك أنهما كلاهما أجنيين فى وقت اشتدت فيه الروح القومية . ثم عاد لقب "مدير" إلى محمد أمين بهجت .

(٣) بقيت المطبعة بدون مدير من ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ إلى أزل يناير سنة ١٩٣٨ وإنما ندى محمد بكرى لإدارتها إلى أن اضطرت الحكومة إلى استدعاء محمد أمين بهجت من المعاش وإعادته إلى الخدمة تهدئة للعالم .

(٤) كان محمود زكى إبراهيم وكىلا للمطبعة من ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ وقد أدارها وهو وكيل من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ — تاريخ إحالة محمد أمين بهجت إلى المعاش للمرة الثانية — إلى أن رقى مديرا فى أول يناير سنة ١٩٣٩ . وقد أبعد عن المطبعة لأسباب حزبية إذ ندى لمصلحة الضرائب فى مارس سنة ١٩٤٢ وأعيد محمد بكرى لإدارتها فى ٨ مارس وظل يديرها إلى أن نقل محمود زكى إلى ديوان المحاسبة فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ فأصبح محمد بكرى مديرا .

الملحق السادس عشر

بيان بعهود المطبعة

مدة التبعية			تاريخ انتهاء التبعية	تاريخ ابتداء التبعية	الجهة التابعة لها المطبعة
سنة	شهر	يوم			
٤٣	—	—	٧ أكتوبر ١٨٦٢	حوالي أكتوبر ١٨٢١	الحكومة
٢	٤	—	٧ فبراير ١٨٦٥	٧ أكتوبر ١٨٦٢	ملكية عبد الرحمن رشدي
١٥	٤	١٣	٢٠ يونيو ١٨٨٠	٢٧ فبراير ١٨٦٥	الدائرة السنية
			مستمرة	٢٠ يونيو ١٨٨٠	الحكومة

المراجع

أولا - الوثائق الرسمية

دفاتر المعية (باللغة التركية) :

وهي دفاتر تحتوى على أوامر ولاية مصر إلى نظار دواوين الحكومة ومديرى الأقاليم كما تشتمل على صور المراسلات الصادرة من المعية إلى الدواوين والواردة إلى المعية . وكلها مرتبة حسب تواريخ صدورها أو ورودها . وهي قرابة ٥٥٠ دفترًا ، من رقم ١ إلى رقم ٩١ ، ومن رقم ١٥٨ إلى رقم ٥٨٥ .
(قسم المحفوظات التاريخية في قصر عابدين (١))

دفاتر مجلس الملكية (باللغة التركية) :

وهي تحتوى على أوامر مجد على التى كان يوقع بها على قرارات مجلس الملكية أو المجلس العالى . والموجود منها ثمانية دفاتر أرقامها ١١٩ و ١٢٥ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٦ .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر ديوان المدارس التركية :

وهي ١٤٩ دفترًا وتشتمل على مضابط جلسات شورى المدارس . وكذلك على صور الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروع ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس . وذلك من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٧٠ هـ (١٨٣٦ - ١٨٥٤ م) .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محافظ ديوان المدارس (باللغة التركية) :

وحى أربع محافظ تحتوى على قرابة الألف وثيقة تشتمل على أوامر والى إلى ديوان المدارس من سنة ١٢٥١ إلى سنة ١٢٩١ هـ (١٨٣٦ - ١٨٧٥ م)
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

(١) هناك مشروع في الوقت الحاضر لنقل الوثائق التاريخية الموجودة بقصر عابدين إلى دار المحفوظات العمومية بالقاهرة حيث كانت محفوظة قبل سنة ١٩٣٢

دفاتر ديوان المدارس العربية :

وهي حوالى ١٦٠ دفترًا تشتمل على الخطابات الصادرة من ديوان المدارس إلى فروع ومدارسه ، والواردة إليه من الفروع والمدارس ، من سنة ١٢٦٠ إلى سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٤ - ١٨٤٩ م) ومادة هذه الدفاتر في غاية القيمة لمن يريد أن يؤرخ مطبعة بولاق ويقف على إنتاجها ونظامها (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيودات المعية الكتخداوية (باللغة التركية) :

الجزء الخامس من هذه الدفاتر به وثائق خاصة بطبع المصحف والصعوبات التي أثرت ضد طبعه .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر الديوان الخديوى (باللغة التركية) :

دفتر رقم ٧٧٦ من هذه الدفاتر به الوثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٦٢ ، خاصة بمطبعة الحكومة المصرية بجزيرة كريت .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢ ديوان خديوى (باللغة التركية) :

بها وثائق خاصة بمصنع الورق في معمر في عصر محمد علي

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٦ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٤٢ منها عبارة عن مذكرة من على جودت ناظر مطبعة بولاق إلى المعية بشأن تنظيم المطبعة (١٨٦٠ م)

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفظة رقم ٢٧ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ١٨٨ منها تشتمل على « ترتيب بخصوص تنظيم مطبعة بولاق » (١٨٦٠ م) رفعه إلى المعية على جودت ناظر المطبعة . « كذلك تقرير اللجنة المشكلة من ناظرى المالية والخارجية ومحمد نوحى ناظر المطبعة الذى خلف على جودت للدراسة الترتيب السابق .

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفوظة رقم ٢٩ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٤٤٤ منها خاصة بطبع الوقائع المصرية بمطبعة عبد الرحمن رشدى ببولاق.
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

محفوظة رقم ٥٢ معية (باللغة التركية) :

وثيقة رقم ٣٠ منها خاصة بنقد رئيس الوزراء مصطفى رياض لطبع الوقائع واجتاجه
على الدائرة السنوية بسبب إهمالها في ذلك .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموع ترتيبات ووظائف (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم يشمل على أوامر وتنظيمات خاصة بمصالح الدولة وموظفيها .
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموع أمور ادارة اجراءات مجلس الأحكام (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم به كثير من الأحكام والقرارات الخاصة بكثير من أمور الدولة كقوانين
المطبوعات والأحكام الخاصة بالمصاحف المطبوعة وكيفية التصرف فيها
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر مجموعة أوامر ولوائح خاصة بمصالح متعددة (باللغة العربية) :

وهو دفتر ضخيم يشمل على لوائح عدد كبير من المصالح والمدارس والمصانع التي أنشئت
في عهد محمد علي
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للسلالة (باللغة العربية) :

وهي عدد كبير من الدفاتر بها مادة ذات قيمة تاريخية كبيرة . وفي الدفتر رقم ١١٩٦
منها وثائق الإنعام بمطبعة بولاق على عبد الرحمن رشدى ونقل بعض موظفى المطبعة من
خدمة الحكومة الى المطبعة مع احتفاظهم بحقوقهم كموظفين في الحكومة في عهد سعيد
(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر العلية الصادرة للدواوين والأقاليم (باللغة العربية):

- دفتر رقم ١٨٩٤ وثيقة رقم ١٣٠ ص ١٨٩ • ودفتر رقم ١٨٩٥ وثيقة رقم ١٥٠ ص ١٥٠
- ودفتر رقم ١٨٩٩ وثيقة رقم ٢٦٩ ص ٨٨ • ووثيقة رقم ٢٧٩ ص ٩٢ • ووثيقة رقم ٣٥٣ ص ١٣١
- ودفتر رقم ١٩١١ وثيقة رقم ٩ ص ١١٦ • ونقل القيد في وسطها الى ص ١٧٣ • ووثيقة رقم ١٨
- ص ١٦٤ • ووثيقة رقم ٣٨ ص ٥٢ • ووثيقة رقم ٤٩ ص ١٦ • ووثيقة رقم ٩٩ ص ١٥٢ •
- ودفتر رقم رقم ١٩١٢ • وثيقة رقم ٢٣ ص ١١ •
- دفتر رقم ١٩١٥ • وثيقة رقم ٤ ص ٦٣ • ووثيقة رقم ٢٩ ص ١٦٤ • ووثيقة رقم ٨٦
- ص ١٧٠ •

دفتر رقم ١٩١٩ • وثيقة رقم ٢ ص ٤ • ووثيقة رقم ٤٢ ص ٦٣

وكلاهما وثائق خاصة بتعطيل مطبعة بولاق ثم إهدائها الى عبد الرحمن رشدي في عهد سعيد، وبعضها خاصة بمطابع الدواوين والأقاليم، وبعضها خاص بطبع الوقائع المصرية ونفقاتها وبعضها خاص بشراء آلات لمطبعة بولاق مدة تبييتها الدائرة السنوية، وبممل حروف جديدة لها، وبعضها خاص بالمطابع الأثرية غير بولاق • وبهذه المجموعة من الدفاتر عشرات الوثائق الأخرى خاصة بالموضوع •

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفاتر قيد الأوامر السكرية (باللغة العربية):

- دفتر رقم ١٢ • أمر رقم ٩ ص ٢٤ •
 - دفتر رقم ١٣ • أمر رقم ٢ ص ١ • وأمر رقم ٣٢ ص ٢٠ •
- وهي أوامر خاصة بشراء آلات وعمل حروف جديدة بمطبعة بولاق وتعيين مكانها
- (قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

دفتر قيد أثمان ومصاريف مأمورية الأكسبوز سيون (باللغة العربية):

وهو دفتر ضخم قيدت به معروضات مصر في المعرض الدولي الذي أقيم بمدينة فيينا في سنة ١٨٧٣ م، وبه بيان معروضات مطبعة بولاق السنوية والكاغذخانة •

(قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق (١٢٦٠ - ١٢٧٩ هـ) :

وهي دفاتر كبيرة قيد بها سنة بعد أخرى أسماء موظفي المطبعة وعمالها كل في صحيفة خاصة أثبت فيها مرتبه ووظيفته وما طرأ عليها من تغييرات وكذلك ما ناله من مكافأة وما وقع عليه من جزاء وما نيظ به من عمل . وقد خصص لكل سنة دفتر أو دفتران ، وزاد عدد موظفي المطبعة وعمالها في بعض السنوات فكان لها أربعة دفاتر ، وأقدم جريدة استحقاقات موجودة بدار المحفوظات بالقلمة ترجع إلى سنة ١٢٦٠ هـ - ١٨٤٤ م ، إذ أعدم دفاتر السنوات السابقة كلها دون أن يتبين المسئولون قيمتها التاريخية . وهذه المجموعة من الدفاتر مسلسلة من سنة ١٨٤٤ إلى سنة ١٨٦٣ م أي إلى خروج المطبعة من ملكية الحكومة باهدائها إلى عبد الرحمن رشدي في عهد الوالي سعيد . وعددها جميعاً سبعة وعشرون دفترًا تحمل أرقام : ١٣٥١٩ و ١٣٥٤٣ و ١٣٥٤٤ و ١٣٥٦٨ و ١٣٥٦٩ و ١٣٥٨٩ و ١٣٥٩٠ و ١٣٦٢٢ و ١٣٦٢٣ و ١٣٦٢٤ و ١٣٦٢٥ و ١٣٦٥١ و ١٣٦٧١ و ١٣٦٧٢ و ١٣٦٩٠ و ١٣٧٠٨ و ١٣٧٢٩ و ١٣٧٧٢ و ١٣٨٣٢ و ١٣٨٨٠ و ١٣٨٨١ و ١٣٩٢٢ و ١٣٩٢٣ و ١٣٩٦٩ و ١٣٩٩٢ و ١٤٠٠٩ و ١٤٠٤٤ .

(بحزن رقم ٤٤ : دار المحفوظات العمومية بالقلمة)

جرائد استحقاقات مطبعة بولاق السنوية والكاغذخانة (١٥٨١ - ١٥٨٨ قبطية)

وهي دفاتر كالسابقة تماماً ومكاملة لها ولكنها أضخم حجماً وأوفى قيماً . وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة على نمط تلك الدفاتر ابتداء من تبعية المطبعة للدائرة السنوية في ١٨٦٥ م ، وتزيد على سابقها بتسجيل موظفي الكاغذخانة وعمالها . وتنقطع سلسلة هذه الدفاتر في نهاية سنة ١٨٧١ م ، أي أن دفاتر الثاني السنوات الأخيرة من مدة تبعية المطبعة للدائرة السنوية فاقدة من الدار وليس لها ذكر في سجلاتها . وتقع السجلات الموجودة الخاصة بالسنوات من ١٨٦٥ إلى ١٨٧١ م في سبعة وعشرين دفترًا من أضخم الدفاتر الموجودة وأرقامها مسلسلة من ٢٢٣٠ إلى ٢٢٥٦ وهذه الدفاتر في غاية القيمة التاريخية فهي المرجع الوحيد لتاريخ الكاغذخانة ، وفيها سجل دقيق لجميع الآلات والمستحدثات التي أضيفت إلى المطبعة والكاغذخانة سنة بعد أخرى .

(بحزن رقم ٤٥ : دار المحفوظات العمومية بالقلمة)

دفاتر استحقاقات مطبعة بولاق الأميرية من (١٨٨٠ - ١٩١٧ م) :

وهي تكملة المجموعتين السابقتين وتشتمل على سجل بموظفي المطبعة بنفس النمط ابتداء من يونية سنة ١٨٨٠ تاريخ انتهاء تبعيتها للدائرة السنية واستيلاء الحكومة عليها ، إلى سنة ١٩١٧ وهي تاريخ آخر ما سلم للدار من هذه الدفاتر . وهي ثمانية عشر دفترا أرقامها ١٤٥٨٦ و ١٤٥٨٧ و ١٤٦٢٤ و ١٤٦٢٥ و ١٤٦٦٣ و ١٤٦٦٤ و ١٤٦٧٢ و ١٤٦٧٣ و ١٤٧٣٤ و ١٤٧٣٥ و ١٤٧٦٨ و ١٤٧٩٥ و ١٤٨٠٦ و ١٤٨٤٢ و ١٤٨٤٣ و ١٤٩٦١ و ١٤٩٦٢ و ١٥١٠٠ .

(مخزن رقم ٤٤ : دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

دفاتر استحقاقات المطبعة الأميرية (من ١٩١٧ إلى الوقت الحاضر) :

وهي تكملة سلسلة دفاتر استحقاقات المطبعة ولم تسلم بعد للدار المحفوظات العمومية . وليس لهذا الجزء من السلسلة قيمة كبيرة فيما عدا أسماء مديري المطبعة وموظفيها ، لأن نظام القيد في هذه الدفاتر قد روعي فيه الاقتضاب الشديد بحيث اقتصر على تطور مرتبات الموظفين ابتداء من سنة ١٨٨٩ م ، وفي ملفات المطبعة التي سيأتي ذكرها غنى عنها .
(بعضها بحفوفات وزارة المالية والبعض الآخر بحفوفات المطبعة الأميرية)

دفاتر ديوان الداخلية :

بها الكثير مما يفيد في تاريخ الوقائع المصرية ومطابع ديوان الداخلية ، ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

دفاتر ديوان المعارف :

بها الكثير عن مطابع ديوان المعارف ولها فهرس واف بالدار .

(دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

دفتر كوبية القلم التركي بدار المحفوظات :

الجزء الأول لسنة ١٩٠٨ به قائمة بأسماء نظار المطبعة كان قد استخرجه موظفو القلم التركي بالدار بناء على طلب وزارة المالية . ولكن القائمة ليست مضبوطة فقد خلط الذين عملوها بين النظار والمفتشين ، واعتمدوا على ما صادفوه في الدفاتر وحدها .

(دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

أوراق أحمد رفعت .

وهي الأوراق التي استولت عليها النيابة في أعقاب الثورة العراقية عند أحمد رفعت
ناظر تحريات نظارة المالية . والوثائق التي تحمل الأرقام ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من هذه
الأوراق تشمل على تقارير اللجان الثلاث التي شكلت لبحث قضية اختفاء أقلام مطبعة
بولاق في سنة ١٨٨٠ - ١٨٨١ م .

(مخفوفات الثورة العراقية - دار المحفوظات العمومية بالقاهرة)

ملف خدمة الشيخ محمد عفيفي (باللغة التركية) :

وهو رئيس مطبعة الترسانة بالاسكندرية إلى غاية جمادى الأولى سنة ١٢٧٢ هـ
فبراير سنة ١٨٥٦ م . ملف ٧٦٧ ، محفظة رقم ١٠٧ ، قطر ٧ .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة] .

ملف خدمة حسين (باشا) حسني :

ملف رقم ١٢٧٢٠ ، محفظة رقم ٤٣٠ ، قطر رقم ٢٠ وهو ملف ضخم وكله باللغة
العربية ويشتمل على وثائق تلقي بعض الضوء على تاريخ الكاغذ خانة في المدة من ١٨٧١ إلى
١٨٨٥ م التي فقدت دفاتر الكاغذ خانة الخاصة بها .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة] .

ملف خدمة عبد الرحمن (باشا) رشدي :

ملف رقم ١٧٧٢٦ ، محفظة ٥٩٢ ، قطر رقم ٢٨ ، وملف رقم ١٧٧٤٧ ، محفظة
رقم ٥٩٣ ، قطر ٢٨ ، وهناك ملف ثالث خاص بورشته .
[دار المحفوظات العمومية بالقاهرة] .

وبدار المحفوظات العمومية ملفات الخدمة الخاصة بكثير من عملوا في المطبعة والوفاة المصرية من
سنة ١٢٤٤ هـ (١٨٢٨ م) إلى الوقت الحاضر ولكن استخراج هذه الملفات يكلف الباحث المارور على صفحات سنة
دفاتر خفمة ذكرى كل سطر منها اسم موظف من موظفي الحكومة منذ عصر محمد علي دون أى توبيخ أو تقسيم .

ملف خدمة وارن تريلوني : Warrenne Beaumont Trelawny

- رقم م ٥٧ - ١٦/٤ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- [محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة أحمد صادق (بك) :

- رقم م ٧١ - ١/١٥ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية «
- [محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة جورج نيوتن : George Burns Newton

- رقم م ٧١ - ١٠/٢٦ وهو ملف كبير معظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- وبه تقريران على جانب من الأهمية . أحدهما تقرير مفصل عن نشاط المطبعة في سنة ١٩١٢
- وبه إحصاءات مفيدة ، والثاني تقرير عن الأشياء التي استحدثت في المطبعة في عهده .
- [محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة أميل فورجيه : Emile Louis Forget

- رقم م ٧١ - ٥/٢١ ومعظم أوراقه باللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- [محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة محمد أمين بهجت (بك) :

رقم م ٧١ - ١٨/٣

- [محفوظات وزارة المالية]

ملف خدمة محمد بكرى :

رقم م ٦٢ - ٩٨/٣

- [محفوظات وزارة المالية]

تقارير الفريد شيلي عن المطبعة :

وبيانها كالاتي :

- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1898.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1899.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1900.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1901.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1902.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1903.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1904.
- A. CHÉLU, *Gestion de l'Imprimerie Nationale*, Exercice 1905.
- A. CHÉLU, *Rapport d'Administration*, Exercice 1906.
- A. CHÉLU, *Rapport d'Administration*, Exercice 1907.

وهذه التقارير توضح نواحي النشاط المختلفة في المطبعة بالشرح والإحصاءات ، ولكنها

تقف بقاء بعد سنة ١٩٠٧ .

| مكتبة المطبعة الأميرية |

ملف تنظيم المطبعة الأميرية :

وهو ملف ضخم يقع في جزئين كبيرين محفوظ برقم ع ٧١ - ٦/٤٥ . ويشتمل على وثائق تصدر كافة أنواع النشاط بالمطبعة من سنة ١٩٠٨ - ١٩١١ م . ومادته تعتبر مكملة لتقارير الفريد شيلي السالفة الذكر ولكنها أثير تفصيلا .

| محفوظات وزارة المالية |

تقارير الأستاذ عبد الفتاح الكايسلي لرفع مستوى الطباعة بالمطبعة :

ملف رقم ع ٧١ - ١٤/٤٥ .

| محفوظات وزارة المالية |

ملف إنشاء القسم الشرقي بالمطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ - ٢/٤٥ .

| محفوظات وزارة المالية |

ملف الأدوات اللازمة لعملية التصوير الخاصة بإنشاء الحروف

الهيروغليفية :

ملف رقم ع ٧١ - ٣٦/٣٨

[محفوظات وزارة المالية]

ملف محمد جعفر بك وتحسين الحروف العربية :

رقم ع ٧١ - ٤/٣٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف توسيع المطبعة :

ملفان برقم ع ٧١ - ٣/٣٣ وع ٧١ - ١/٣ وثانيهما خاص بالأرض المأخوذة من
وقف الست خديجة هانم للطبعة .

[محفوظات وزارة المالية]

ملف تقارير عن المطبعة الأميرية :

رقم ع ٧١ - ٢/١٧

[محفوظات وزارة المالية]

ملف بعثات المطبعة :

ملفان محفوظان برقمي ع ٧١ - ١/١٢ وع ٧١ - ٢/١٢

[محفوظات وزارة المالية]

تقارير محمد أمين بهجت بشأن إصلاح المطبعة الأميرية :

وهي عدة تقارير تبدأ بسنة ١٩٢٦م ، وأحدها يتعلق باقتراح نقل المطبعة من مكانها
الحالي وملحق به رسم لبناء المطبعة كما اقترحه ذلك المدير الأسبق .

[محفوظات المطبعة الأميرية]

لوحات رخامية :

وهي ثلاث لوحات تذكارية موجودة بدار المطبعة منقوشة بالحط البارز على قطع كبيرة من الرخام وهي :

لوحة بها ثلاثة أبيات من الشعر باللغة التركية تؤرخ إنشاء المطبعة في عصر محمد علي سنة ١٢٣٥هـ - ١٨٢٠م ، وهي معلقة في صحن دار المطبعة .

لوحة بها بيت واحد من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق . وكانت معلقة على حائط وسطية وهي محفوظة بخازن المطبعة .

لوحة بها بيتان من الشعر العربي تؤرخ تجديد المطبعة في سنة ١٢٩٧هـ في عهد الخديو توفيق وهي معلقة خلف الباب الرئيسي للمطبعة .

الوقائع المصرية :

وبها الكثير من الأخبار والإعلانات والمقالات التي تلقى كثيرا من الضوء على تاريخ مطبعة بولاق وموظفيها ومطبوعاتها ، وهي مكملة للأوراق والدفاتر الرسمية ، وتساعد على تحقيق كثير من المسائل .

ولا توجد مجموعة كاملة من الوقائع المصرية في مكان واحد بمصر ولكن توجد عدة مجموعات منها في أماكن مختلفة ، كل منها ناقصة بمفردها ولكنها تكمل بعضها البعض ، بحيث يجد الباحث فيها معا مجموعة تكاد تكون كاملة . ومجموعات الوقائع توجد في دار الكتب المصرية ، ومكتبة المطبعة الأميرية ، ومكتبة قصر القبة ، ومكتبة دار المحفوظات العمومية بالقلعة والعسك الناقص في مجموعة يحمده القارئ في إحدى المجموعات الأخرى باستثناءات طبعاً .

ثانيا - كتب المراجع (Bibliographies)

الشيخ أحمد أبو علي - فهرس المكتبة البلدية بالاسكندرية ، ٧ أجزاء ، الاسكندرية

١٩٢٥ - ١٩٢٩

فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ، ٧ أجزاء ، القاهرة ،

١٩٢٩ - ١٩٣٨

فهرس الكتب التركية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ

الياس يوسف سركيس - معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ، القاهرة ، ١٩٢٨

Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux conservés à la bibliothèque Egyptienne sur Mohammed Ali pacha et l'Egypte pendant son époque. Le Caire, 1931.

BROCKELMANN, C. *Geschichte der Arabischen Literatur*. Weimar, 1898, Berlin, 1902, Leiden, 1937-8.

Cambridge Modern History. Vols. VIII, IX, X.

DENY, J. *Sommaire des Archives Turques du Caire*. Le Caire, 1930.

GUERARD, G. *Histoire et bibliographie critique de la commission des sciences et arts de l'Institut d'Egypte*. Cairo, 1936.

HILMY, PRINCE ISRAHIM. *The literature of Egypt and the Sudan from the earliest times to the year 1885 inclusive*. London, 1886-8.

MAUNIER, R. *Bibliographie économique, juridique et sociale de l'Egypte moderne 1798-1916*. Le Caire, 1918.

SACY, SILVESTRE DE. *Bibliothèque de M. Le Baron Silvestre de Sacy*. Paris, 1842.

SCHNURREB, C. F. DE. *Bibliotheca Arabica*. 1811.

ثالثا - المراجع العربية : كتب ومقالات

اسكاروس (توفيق) - "تاريخ الطباعة في وادي النيل" ، مجلة الهلال ، العدد الثاني ،

نوفمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد الثالث ديسمبر سنة ١٩١٣ ، والعدد

السادس مارس سنة ١٩١٤ القاهرة .

الانصارى (الشيخ عبد الله) — جامع التصانيف المصرية الحديثة، بولاق، ١٣١٢ هـ .

الباشا (الحورى قسطنطين) — "ترجمة الأب روفائيل زخور"، المجلة البطريكية،

السنان السابعة والثامنة، ١٩٣٢ .

البتانوفى (محمد لبيب) — تاريخ حياة كلوت بك، مترجم عن الفرنسية، القاهرة، ١٣٠٨ هـ

بهجت (محمد أمين) — تقرير عن معرض الطباعة بمدينة لينز، بولاق، ١٩٣٢ .

التونسى (الشيخ محمد عمر بن سليمان) — الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية،

مخطوط بالمكتبة الأهلية بباريس و بدار الكتب المصرية

صور شمسية له .

الحبرى (الشيخ عبد الرحمن) — عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، أربعة أجزاء،

بولاق ١٢٩٧ هـ

جوان (إدوارد) — مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود،

القاهرة، ١٩٣١ .

جودت — تاريخ جودت ترجمه عن التركية عبد القادر أفندى الدنا، بيروت، ١٣٠٨ هـ

الحلى (قسطنطين الياس) — تاريخ تكوين الصحف المصرية، القاهرة، ١٩٢٨ .

الرافعى (عبد الرحمن) — تاريخ الحركة القومية، وتطور نظام الحكم فى مصر، ثلاثة

أجزاء، القاهرة، ١٩٢٩ .

— عصر اسماعيل، جزءان، القاهرة، ١٩٣٢ .

الزركلى (خير الدين) — الأعلام، ثلاثة أجزاء، القاهرة، ١٩٢٨ .

زيدان (جورجى) — تاريخ آداب اللغة العربية، الجزء الرابع، القاهرة، ١٩١٤ .

— تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر، جزءان،

القاهرة، ١٩٠٣ .

— "تاريخ الطباعة فى مصر"، مجلة الهلال، العدد ١١،

للسنة التاسعة، مارس سنة ١٩٠١ .

- سامى (أمين باشا) — تقويم النيل ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٢٨ .
- التعليم في مصر ، القاهرة ، ١٩١٧ .
- شهاب (الشيخ محمد) — ديوان شهاب ، مصر ، ١٨٦١ .
- سفينة الملك ونفيسة الفلك ، طبع حجر ، مصر ، ١٨٥٦ .
- الشيال (دكتور جمال الدين) — ” الدكتور بيرون والشيخان محمد عياد الطنطاوى
ومحمد عمر التونسي (صورة من الاتصال العلمى بين الشرق
والغرب في عصر محمد على) ” ، مجلة كلية الآداب ، جامعة
الاسكندرية ، العدد الثانى ١٩٤٤ .
- تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد على ،
القاهرة ، ١٩٥١ .
- شيخو (الاب لويس — اليسوعى) — الآداب العربية في القرن التاسع عشر ، جزآن
بيروت ، ١٩١٠ .
- ” تاريخ فن الطباعة في المشرق ” ، مجلة المشرق الاعداد
٢ و ٤ و ٦ و ٨ و ١١ ، السنة الثالثة ١٩٠٠ .
- طوسون (الأمير عمر) — البعثات العلمية في عهد محمد على ثم في عهدى عباس الأول
وسعيد ، الاسكندرية ، ١٩٣٤ .
- عبد الكريم (دكتور عزت) — تاريخ التعليم في عصر محمد على ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- تاريخ التعليم في عصر عباس وسعيد ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- تاريخ التعليم في عصر اسماعيل ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- عبد (دكتور ابراهيم) — تاريخ الوقائع المصرية ، بولاق ، ١٩٤٢ .
- غريال (محمد شفيق) — مصر عند مفروق الطرق ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- محمد على الكبير ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال
مصر ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

الفلكى (السيد مصطفى محمد) ونجيب (محمد) — النتيجة المستحسنة في حساب مائة سنة ،

ج ١ ، ١٣١٣ ، ٥ .

قرالى (الخورى بولس) — السورىون في مصر ، جزاء ، مصر الجديدة ، ١٩٢٨

كلوت بك — لمحة عامة عن مصر ، جزاء ، ترجمه عن الفرنسية محمد مسعود ،
القاهرة ، (ت — ٩) .

مبارك (على باشا) — الخطط التوفيقية ، عشرون جزاء في أربعة مجلدات ، بولاق ، ١٣٠٦ هـ

مجدى (السيد صالح) — حلية الزمن في وصف مناقب خادم الوطن (سيرة الشيخ رفاعة
الطهطاوى) ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

مختار (اللواء محمد — المصرى) — التوفيقات الإلهامية . بولاق ، ١٣١١ هـ .

ميكافلى (تقولا) — الأمير في علم التاريخ والسياسة والتدير ، ترجمه إلى العربية الأب
روفائيل راهب ، مخطوط بدار الكتب المصرية .

رابعا — المراجع الأجنبية : كتب ومقالات

AMICL F. *Essai de statistique générale de l'Égypte*. Cairo, 1879, pp. 260-261.

AMPÈRE, S. J. "Voyage et recherches en Égypte et en Nubia" *Revue de Deux Mondes*, Tome 18, 1847 : 393-416.

"Aperçu de la Situation de l'Égypte en 1824 et au Commencement de 1825" *Revue Britannique*, 1825.

ARMINION, PIERRE. *L'Enseignement, la Doctrine et la Vie dans les Universités Musulmanes d'Égypte*. Paris, 1907.

ARMINION, PIERRE. *La Situation Economique et Financière de l'Égypte*. Paris, 1911.

ARTIN, YACCOUB. *Lettres du Dr. Perron du Caire à M. Jules Mohl à Paris (1838-1854)*. Le Caire, 1911.

— "Lettres inédites du Dr. Perron à M. Mohl". *Bull. Institut Egyptien* Serie 5^e, Tom III, 1909 : 137-152.

— "Étude statistique sur la presse Egyptienne". *Bull. Institut Egyptien*. Serie 4^e, Tome, VI 1905 : 89-97.

— *L'Instruction Publique en Égypte*. Paris, 1890.

— *Considerations sur L'Instruction Publique en Égypte*. Caire, 1894.

AUDIERRED. "Une Conversation avec Mehemet-Ali : Extrait du Journal d'un Voyage en Égypte." *Revue de l'Orient*, I, 1843 : 45-50.

- 209 —
- AUDOUARD, MME OLYMPE. *Les mystères de l'Égypte dévoilés*. Paris, 1865.
- BARKER, J. *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey*. London, 1876. 2 vols.
- BRAUFORT D'HAUTPOULE. "Notes sur l'Orient et sur l'Égypte en particulier en 1839." *Rév. d'Égypte*, I. 1894-1895 : 591-605.
- BELLIARD. *Histoire scientifique et militaire de l'Expédition Française en Égypte*. 1832. 10 vols. (Vols 9 et 10 concernent Mohammed Ali).
- BELIN. "Notice Nécrologique et Littéraire sur M. J. Marcel." *Journ. Asiat.*, 5^e Serie, Tome III, 1854.
- BENEDETTI. "Méhémet Ali durant ses dernières années." *Révue des Deux Mondes*, 1^{er} juin, 1895.
- AL-BESÛMEE, HASSANAINI. *Egypt under Mohammed Ali Basha*. London, 1837.
- BIANCHI. "Catalogue Générale des Livres Arabes, Turques et Persanes imprimés à Boulaq." *Journal Asiatique*, Serie 4, Tome 2, 1843 : 24-61.
- BONOLA. "Una Visita a Mohamed Ali nel 1823; La Stamperia ed il Primo Giornale." *La Rivista Internazionale d'Égypte*, Tome II, 1905.
- "L'origine de l'imprimerie Arabe en Europe." *Bull. Institut Égyptien*, Tome 3, 1909 : 74-80.
- BORÉ, E. *Correspondance et mémoires d'un voyageur en Orient*. Paris, 1840. 2 vols.
- BOWRING, JOHN. *Report on Egypt and Candia*. London, 1840.
- BRÉHIER, LOUIS. *L'Égypte de 1798 à 1900*.
- BROCCHI, G. B. *Giornale delle Osservazioni fatte nei viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia*. Tome I & II. Bassano, 1841.
- BROMFIELD, W. A. *Letters From Egypt and Syria*. 1856.
- BUSSIERRE. *Lettres sur l'Orient*. 1829. 2 vols.
- CADALVÈNE ET BREUVERY. *L'Égypte et la Nubie*. Paris, 1841. 2 vols.
- CAMERON, D. A. *Egypt in the Nineteenth Century, or Mehemet Ali and His Successors until the British Occupation*. London, 1898.
- CAMP, M. DU. "Au Caire à Travers l'Orient." *Révue des Deux Mondes*, 1^{er} December, 1850.
- CANIVET, R. G. "L'Imprimerie de l'expédition d'Égypte. Les journaux et les Procès-Verbaux de l'Institut (1798-1801)." *Bulletin de l'Institut Égyptien*, Serie 5^e Tome I, 1907 : 1-21.
- CHAMPOLLION LE JEUNE. *Lettres écrites d'Égypte et de Nubie en 1828 et 1829*.
- CHAPMANS, G. *Cinq mois au Caire et dans le Basse-Égypte*. Paris, 1880.
- CLARKE. *Travels in Various Countries of Europe, Asia, and Africa*. 1811-1823. 6 vols.
- CLOUT BEY, A. B. *Aperçu Général sur l'Égypte*. Paris, 1840. 2 vols.
- *Compte Rendu des Travaux et l'École de Médecine*. Paris, 1844.
- *Histoire de Mehemet Ali, Vice-Roi d'Égypte*, 2^e éd. Paris, 1860.
- COLIN, A. "Lettres sur l'Égypte : Industrie Manufacturière." *Révue Des Deux Mondes*, XIV, 15 mai, 1838.
- "Budget et administration de Mohamed Ali." *Révue Des Deux Mondes*, XIV, 15 january, 1838.

- COMBES, E. *Voyage en Egypte et en Nubie*. 1846. 2 vols.
- COOLEY. *The American in Egypt*. New-York, 1842.
- CORNILLE. *Souvenirs d'Orient*. Paris, 1833.
- CUMMING, W. F. *Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey*. London, 1839. 2 vols.
- DAMER, D. G. L. *Diary of a Tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land*. 1841. 2 vols.
- DEFLERS. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le regne de Mohamed Ali." *Revue d'Egypte*, II, 1895 : 321-325.
- DE LA ROQUE. *Voyage au Liban et Syrie*. Paris, 1716.
- DE PONTÈS, DAVESIÈS. "L'Egypte moderne." *Revue des Deux Mondes*, 1^{er} septembre, 1835.
- "Mehemet Ali Vice-Roi d'Egypte." *Revue des Deux Mondes* 15 février, 1835.
- DE VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne, 1801-1833*. Paris, 1835.
- DE VOLNEY, C. F. *Voyage en Syrie et en Egypte, Pendant les Années 1783-1784, 1785*. Paris, 1787. 2 vols.
- DORR, B. *Notes of Travel in Egypt*. 1856.
- DUNNE, J. HEYWORTH. "Printing and Translations under Muhammed Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic." *Journal of the Royal Asiatic Society*, part III, July, 1940 : 325-349.
- *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*. London, 1938.
- EDMOND, M. CHARLES. *L'Egypte : A L'Exposition Universelle De 1867*. Paris 1867.
- ENGLISH, G. B. *A Narrative of the Expedition to Dongola and Sinnar under the Command of H.E. Ismael Pacha undertaken by order of His Highness Mohammed Aly Pacha, Viceroy of Egypt*. London, 1822.
- FESQUET, G. *Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en 1839 et 1840*. Paris 1840.
- A FIELD-OFFICER OF CAVALRY. *Diary of a Tour through Southern India, Egypt, and Palestine in the Years 1821 and 1822*.
- FIGARI, HUSSON. "L'exploration scientifique de l'Egypte sous le Regne de Mohammed Ali." *Revue d'Egypte*, II, 1895 : 385-428.
- FISK, G. *A Pastor's Memorial of Egypt*. London, 1842.
- FITZMAURICE. *A Cruise to Egypt, Palestine and Greece*. London, 1834.
- FLAUBERT, G. *Notes de voyage — Italie — Egypte*. (écrites en 1849-1850). 2 vols.
- FRANÇOIS, LEVEENAY. "Guide général d'Egypte." *Annuaire officiel administratif, Commercial et industriel*, 3^e année, 1869-1870 : 107-108, 202.
- GEISS, ALBERT. "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (1^{re} Partie) : "L'Imprimerie de l'Expedition Française en Egypte." *Bull. Institut Egyptien*, Serie 5, Tome I, 1907.
- "Histoire de l'Imprimerie en Egypte" (2^{me} partie) : "L'Établissement Typographique du Pacha — Le Debut de L'Imprimerie de Boulac." *Bull. Institut Egyptien*, Tome II, 1908.

- GENTIL, E. *Souvenirs d'Orient : Anecdotes de Voyage*. Paris 1855.
- GHORBAL, SHAFIE. "Dr. Bowring and Muhammad Ali." *Bull. Institut D'Egypte*, XXIV, 1942 107-112.
- *The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali* London, 1928.
- GIFFARD, M. P. *Les Français en Egypte*.
- GISQUET. *L'Egypte, les Turcs et les Arabes*. Paris, 1848. 2 vols.
- GUOIN, E. *L'Egypte au XIX^e siècle: Histoire militaire et politique, anecdotique et pittoresque de Mehemet Ali, Ibrahim Pacha et Soliman Pacha*. Paris, 1847.
- GREGORY, W. H. *Egypt in 1855 and 1856*. London, 1859. 2 vols.
- HAHN-HAHN, IDA. *Letters of a German Countess written during her travels in Turkey, Egypt, and Nubia in 1843-1844*. London, 1845. 3 vols.
- HALLS. *The Life and Correspondence of Henry Salt*. London, 1834. 2 vols.
- DE HAMMER, J. *Histoire de l'Empire Ottoman*. Paris, 1839, Tome XIV.
- "Sur l'Art d'Imprimer Chez les Arabes en Espagne." *Journal Asiatique*, Série 4, Tome XX, 1852 : 254.
- HAMONT, P. N. *L'Egypte sous Mehemet Aly*. Paris, 1843. 2 vols.
- HENNIKER. *Notes during a visit to Egypt in 1824*. London.
- HYETT, W. H. A. *Journal of a visit to the Nile and Holy Land in 1847-1848*. London.
- JOANNE, A. *Voyage en Egypte et en Grèce*. Paris, 1850.
- JOLIFFE. *Letters from Palestine and Syria to which are added letters from Egypt*. London, 1819. 2 vols.
- JOMARD. "Ecole Egyptienne de Paris." *Journal Asiatique*, Serie 2, Tome II, 1828.
- KINNEAR. *Cairo, Petra and Damascus in 1839, with remarks on the Government of Mehemet Ali*. London, 1841.
- LANE, EDWARD WILLIAM. *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians*. (written in Egypt in 1833-1834). London 1836, 2 vols.
- LATOUR, ANTOINE DE. *Voyage de S.A.R. le Duc de Montpensier a Tunis, en Egypte, en Turquie et en Grèce*. Paris, 1847.
- LIMONGELLI, SERAFINO. *L'Arte Italiana Nella Stamperia Nazionale D'Egitto*. Cairo. 1911.
- LINDSAY, LORD. *Letters on Egypt, Edom, and the Holy Lands*. London, 1838 2 vols.
- LOARTY. *L'Egypte, 1857*.
- LUSHINGTON, MRS. *Narrative of a Journey from Calcutta to Europe by way of Egypt in the year 1827-1828*. London, 1829.
- M.M.P et H. *L'Egypte sous la Domination de Mehemet Aly*. Paris, 1848.
- MADDEN, R. R. *Egypt and Mohammed Ali : Illustrative of the Conditions of his Slaves and Subjects*. London, 1841.
- *Travels in Turkey Egypt — 1824-1827*. London. 2 vols.
- MARCEL, J. J. *Egypte depuis la Conquête des Arabes jusqu'a la domination Française*. Paris, 1848.

- MARLÈS. *Firman ou le jeune voyageur en Égypte*. Paris 1861.
- MARIN, S. *Événements et Aventures en Égypte en 1839*. Paris, 1857. 2 vols.
- MARMONT, DUC DE RAGUSE. *Mémoires*. Paris, 1857. 9 vols.
- *Voyage des maréchal duc de Raguse en Hongrie — en Égypte*. Paris, 1837. 4 vols.
- MARTIN, HARTAMANN. *The Arabic Press of Egypt*. London, 1899.
- MEASOR, A. P. *A tour in Egypt — in the years 1841 & 1892*.
- MENCIN, FELIX. *Histoire de l'Égypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali*. Paris, 1823. 2 vols.
- *Histoire Sommaire de l'Égypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali*. Paris, 1939.
- MERRIAU, P. "L'Égypte sous Mohammed Saïd Pacha." *Revue des deux Mondes* 15 septembre 1857.
- *L'Égypte Contemporaine de Mohammed Ali a Saïd Pacha*. Paris, 1864.
- MICHAUD ET PONDOLAT. *Correspondances d'Orient*. Paris, 1835. 7 vols.
- "Lettre sur l'Égypte." *Revue des deux Mondes*, 15 septembre 1934.
- MILLARD, D. *A journal of travels in Egypt — during 1841-1843*.
- MINUTOLO. *Mes souvenirs d'Égypte*. Paris 1826.
- MORRIS, F. J. *Notes of a tour through Turkey, Greece, Egypt*. London, 1842. 2 vols.
- MOURIEZ, P. *Histoire de Mehemet Ali, vizir Pacha d'Égypte*. Paris, 1855-1857. 5 vols.
- MUNIER, JULES. *La Presse en Égypte 1799-1900*.
- MURRAY, SIR CHARLES AUGUSTUS. *A Short Memoir of Mohammed Ali*. London, 1898.
- OLIN, S. *Travels in Egypt, Arabia, and the Holy Land*. London, 1843. 2 vols.
- PARDIEU, DE. *Excursion en Orient, Égypte*. Paris 1851.
- PATON, A. A. *A History of the Egyptian Revolution*. London, 1870. 2 vols.
- PATTERSON. *Journal of a Tour in Egypt*. London, 1852.
- PERRON, DE. "Lettre sur les Écoles et l'Imprimerie du Pacha d'Égypte." *Journal Asiatique*, Série 4, Tome II, 1843 : 5-23.
- POOLE, SOPHIA (LANE'S SISTER). *The Englishwoman in Egypt: Letters from Cairo*. London, 1844. 3 vols.
- PONDOLAT, B. *Voyage dans l'Asie Mineure — en Égypte*. Paris, 1841. 2 vols.
- PRINCE, S. J. *Travels in Europe and the East*. London, 1855. 2 vols.
- PUCKLER, PRINCE MUSKAU. *Egypt under Mohammed Ali*. (Translated from the German by H. Evans Lloyd). London, 1845. 2 vols.
- *Travels and Adventures in Egypt with Anecdotes of Mohammed Ali*. London, 1847. 3 vols.
- REGNAULT, A. *Voyage en Orient — Égypte*. Paris, 1855.
- REINAUD. "De la Gazette Arabe et Turque imprimée en Égypte." *Journal Asiatique*, Série 2 Tome VIII, 1831 : 238-249.
- "Notice des ouvrages Arabes, Turques et Persanes imprimés en Égypte." *Journal Asiatique*, Série 2, Tome VIII, 1831 : 333-334.

- 312 —
- RENAN, ERNEST. "Rapport sur les travaux du Conseil de la Société Asiatique pendant les années 1875-1876." *Journal Asiatique*, Série 7, Tome VI 2^e juin, 1876.
- REYBAUD ET AL. *L'Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition d'Egypte*. Paris, 1830-1836. 12 vols.
- RICHARDSON. *Travels ... During the years 1816, 1817, 1818*. London, 1822. 2 vols.
- RIFAUD. *Tableau de l'Egypte à l'usage des voyageurs qui visitent ces contrées*. Paris, 1830.
- ROBERTS. *Sketches in Egypt and Nubia*. London, 1847.
- RUSSELL. *View of Ancient and Modern Egypt*. Edinburgh, 1831.
- SACHOT, OCTAVE. *Rapport adressé à S.E. Victor Durny, Ministre de l'Instruction publique, sur l'Etat des sciences, des lettres et de l'Instruction publique en Egypte, dans la population indigène et dans la population européenne*. Paris, 1868.
- SAINT-ELME. *La Contemporaine en Egypte*. Paris, 1831. 4 vols.
- SAINT-JOHN, JAMES AUGUSTUS. *Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile*. London, 1834. 2 vols.
- SALLE. *Pérégrinations en Orient ou voyage pittoresque, ... en Egypte*. Paris, pendant les années 1837, 1838 et 1839. 2 vols.
- SANDWICH, F. *The History of Kurr el-Ainy*.
- SCHOELCHER, VICTOR. *L'Egypte en 1845*. Paris, 1846.
- SCOTT, ROCHFORD. *Rambles in Egypt and Candia, with details on the Military Power and Resources of these Countries and Observations on the Government Policy and Commercial System of Mohamed Ali*. London, 1837. 2 vols.
- SMITH, S. V. C. *A Pilgrimage to Egypt*. London, 1852.
- SPENCER, J. A. *The East, Sketches of Travels in Egypt and the Holy Land*. London, 1850.
- STEPHENS, J. L. *Incidents of Travel in Egypt*, 1835. London, 1850.
- TAYLOR ET L. REYBAUD. *La Syrie, l'Egypte et la Palestine*. Paris, 1839. 2 vols.
- THÉDÉNAT-DUVENT. *L'Egypte sous Mohamed Ali, ou aperçu rapide de l'Administration civile et militaire de ce Pacha*. Paris, 1821.
- TURNER. *Journal of a Tour in the Levant*. London, 1820.
- VAULABELLE. *Histoire de l'Egypte moderne 1801 à 1833*. Paris, 1835. 2 vols.
- VIDAL. "Lettre sur ses voyages en Orient de 1829 à 1836." *Memoires Soc. de Geog.*, Serie 2, Tome VI, 1836 : 5.
- VIMERCATI, C. *Constantinople et l'Egypte*. Paris, 1854.
- WAGHORN, THOMAS. *Egypt as it is in 1837*.
- WILDE, W. R. *Narrative of a Voyage to Egypt, Palestine and Syria with Observations on the Present State and Prospects of Egypt*. 1840. 2 vols.

... *Narrative of a Voyage to Madeira and along the Shores of the Mediterranean.* Dublin, 1852. 2 vols.

WILKIE. *Sketches in Turkey, Syria and Egypt, 1840-1841.* London, 1843, 1847.

WILKINSON, SIR G. *Modern Egypt and Thebes.* London, 1843. 2 vols.

— *Topography of Thebes and General View of Egypt.* London, 1831.

WILSON. *Travels in Egypt and the Holy Land.* London, 1823.

WRIGHT AND CARWEIGHT. *Twentieth Century Impressions of Egypt.* London, 1909.

YATES, W. H. *The Modern History and Conditions of Egypt.* London, 1843. 2 vols.

أبو الفدا : ٨

إبراهيم (باشا — والى مصر) : ١٣٩٠ هـ .

377 675. 6107 6122 600 606

إبراهيم (بأشأ الصدر الأعظم) : ١٢

إبراهيم البغدادي : ١٥٤

إبراهيم حلي (الأمير) : ١٥٥ - ٢٢٩

أبراهيم الدسوقي (الشيخ) : ٢٠١٤٢٨٦٤٢٠٣

ابراهيم رمضان : ٣٦٣ + ٤٧٥

إبراهيم في الدين : ١٩٦

ایزاحیم الشبراوی : ٤٤٦ ٥٨٤ ٥٩٤ ٦٠٦

6 717 618. 6179 604 608 687

253

ابراہیم عارف : ۱۹۶

إبراهيم مازار : ۳۳۹

ابراهيم التبراي (بك) ۲۰۳، ۳۵۱، ۳۵۶،

279

ابراہیم نجیب (۱۹۲۳)

این حجة الخوی : ۲۰۴

این خلدون : ۱۹۴۰ - ۲۰۱۶ تا

Y = 1

ابن عقيل : ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦٤

الحال : ١١٧ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠

153

این مضمون :

أبو السعود محمد بن العبادي (الإمام) : ١٥٨

أبو العزین أحمد (أوسطی باپا) : ۱۹۷-۲۱۲۶ء

412 417

- أمين سامي (باشا) : ٢٦ : ٤٤٤ : ٤٤٥ : ٤٤٥
٢٢٢ : ٢٢١ : ٤٤٥
أندرسن (المهندس) : ٣٣١ : ٣٣٢
أنطون الاستانبولي : ٥٤
أوبنهايم : ١٨٧
أوغسطين سكاكيني : ٣٥٦
ايساخو جى : ٢٥٧ : ٤٧
أيوب (أفندي : اظر قصر العيني النجارية) : ١٥٣

(ب)

- باتون (Paton) : ٢٨ : ١٤٥ : ٢٧٩
٣٠٣ : ٣٠٥ : ٣٤٥ : ٣٤٨
بانجييه (بك) : ٢١٩ : ٤٩١
برهام (بك) : ٩٨ : ٤٠٠
بطرس شوفر : ٥٠٤
بطرس المطوش (المساروفى) : ٧
بلقور (المهندس) : ٣٣٣
بلوم (بك : وكيل المالية) : ٢١٤ : ٢٣٧
بليار (الجدال) : ٢٢ : ٢٩
براهم الدين العادلى : ٣٠٤
بوجولات (Poujonlat) : ٧٦ : ١٠٢ : ٢٩٩
٣٠١ : ٣٤١
بورنج (Bowring) : ٣١ : ٧٢ : ١٤٠
٢٨٨ : ٣٤٥
بوغوص (بك) : ٥٥ : ٨٥ : ٩٦ : ١٢٣
بوقفور (المترجم) : ٣١٤
بونابرت (نايلون) : ١٧ : ١٨ : ٢٠ : ٢١
٣١ : ٣٢ : ٣٦٦ : ٤٥٦ : ٥٥٨
بونولا (بك Bonola) : ٤٢ : ٤٤ : ٤٥
٦٠ : ٨٩

- أرتين شكرى (بك) : ٢٧٢ : ٢٩٦
أرمينجو (Pierro Arminjon) : ٣٧
اسحق جرسون : ٩
اسطفان رسى (بك) : ١١٧ : ١٣٥
أسعد البانيل : ١٢
إسكندر دراغى : ٣٧٩
إسكندر رود : ٣٣٣
إسماعيل (أفندي : باشيهندس العماليات) : ١٨٦
١٨٧ : ٢٣٧
إسماعيل (الخدوي) : ٣٢ : ٨١ : ١٧٩
١٨١ : ١٨٥ : ١٨٧ : ١٩٣ : ١٩٤
١٩٦ : ١٩٧ : ٢٠٦ : ٢٢٣ : ٢٢٦
٢٢٧ : ٣٣١ : ٣٧٢ : ٣٨٩
إسماعيل حق : ١٥٨
إسماعيل عبد الله (الشيخ) : ١٦١ : ٤١٢
إسماعيل باشا الفريق : ٣٦٢
إسماعيل قبودان : ٣٩٥
أغلاطون (بك) : ١٨٧
إقليدس : ٧
آل ميدينى : ٧
الأشرفى : ١٩٤
البا جورى (الشيخ) : ٢٠٣
القميى (الشيخ) : ٢٧٩
الخرى : ٢٠٤
الدردير (الشيخ) : ٢٠٣
إلياس (أفندي : الحفار) : ٩٢
أمبير (Ampère) : ١٤٥ : ١٤٦
أموس (المهندس) : ٣٣٣
أمين (أفندي : الرسام) : ١٦٢

جيز (البرت Goiss) : ٢١ ٠ ٢٨ ٠ ٢٧ :
٤٣ — ٥٨ ٠ ٤٥ — ٧٣ ٠ ٦٨ ٠ ٦٠
٠ ١٨٥ ٠ ١٧٩ ٠ ١٧٠ ٠ ١٣٨ ٠ ٧٤

(ح)

حافظ الشيرازي : ٤٦٠ ٠ ٣٦٦ ٠ ٢٩٣ ٠ ٩٥
حامد خضر : ٤٩٢ ٠ ٢٤٨
حسن (أنا، وكيل الخرج) : ٢٧٦
حسن أبو زيد : ٤٢٢ ٠ ٢٤٦ ٠ ٢١٢
٠ ٤٢٢ ٠ ٤٣١ ٠ ٤٢٥
حسن الاسكندراني : ٤٣٥ ٠ ٤١٩ ٠ ٤١٤
حسن العطار (الشيخ) : ٢٦٩
حسن القزويني : ١١٣
حسن المغربي : ٤٢٧ ٠ ٤٢٢ ٠ ٢١٣ ٠ ٢١٢
٠ ٤٣٩ ٠ ٤٣٣ ٠ ٤٣٢ ٠ ٤٣١
حسن الورداني : ١٣٦ ٠ ١٣٤٤ ٠ ٤٧
حسن عبد الرحمن (اللاكتور) : ٢٠٣
حسن علي كليوب : ٤٩٢ ٠ ٢٤٨
حسن محمد (الشيخ) : ١٧٨
حسني (خطاط) : ١٩٠
حسني البسوي : ٦٧ ٠ ٦٤
حسني خطاب : ١٥١ ٠ ١٥٠
حسني محمد : ١٩١
حسين الطليارني (الشيخ) : ١٢٥
حسين حسني (باشا) : ١٨٨ ٠ ١٧٨ ٠ ١٦٢
٠ ١٩٠ ٠ ١٩٢ ٠ ١٩٤ ٠ ١٩٦ ٠ ٢٠٠
٠ ٢٠١ ٠ ٢١٢ ٠ ٢١٣ ٠ ٢١٤ ٠ ٢١٦
٠ ٢١٨ ٠ ٢١٩ ٠ ٢٢٩ ٠ ٢٢٨ ٠ ٢٣٠
٠ ٢٣٤ ٠ ٢٣٥ ٠ ٢٢٩ ٠ ٤٠٩ ٠ ٤١٤
٠ ٤٢٠ ٠ ٤٢١ ٠ ٤٢٣ ٠ ٤٢٦ ٠ ٤٢٩
٠ ٤٣٥ ٠ ٤٣٧ ٠ ٤٣٨ ٠ ٤٤٧ ٠ ٤٩١

بيانكي (Blanchi) : ١٢٨ ٠ ٧٧ ٠ ٤٥ ٠ ٣١ :
٢٩٧ ٠ ٢٩٠ ٠ ٢٨٨
بيرون (الدكتور Perron) : ٢٣ ٠ ٣٠ ٠ ٢٧ :
٠ ١٢١ ٠ ١١٩ ٠ ١١٨ ٠ ١١١ ٠ ٨٧
٠ ١٣٠ ٠ ١٢٨ ٠ ١٢٧ ٠ ١٢٥ ٠ ١٢٣
٠ ١٥٧ ٠ ١٤٧ ٠ ١٤٦ ٠ ١٤٤ ٠ ١٤٣
٠ ٢٥١ ٠ ٢٤٧ ٠ ٢٩٦ ٠ ٢٩٥ ٠ ٢٩٠
٢٩٩

بري زادة (قاضي ملايك) : ١٢
بيلي (Bilotti) : ١٠٨ ٠ ١٠٠

(ت)

تادرس برسوم (المهندس) : ٢٢٢
تريلوني (وارن Trelawny) : ٢٤٨
تمبستا : ٧
توفيق (الخدوي محمد) : ٢٩١ ٠ ٢٠٦ ٠ ٨١

(ج)

جياكي (الكيميائي) : ٢١٧ ٠ ٢١٦ ٠ ٣١٥
جبرائيل فوحات : ٢٥
جلال الدين الرومي : ٤٦٢
جوتنيج (حنا) : ٤٠٣
جودت (المؤرخ) : ١٦٤ ٠ ١٤٠ ٠ ١٢٠
جورج ويدال : ٤٥٧
جورجي جروي : ٥٤
جورجي زيدان : ٤٤٠ ٠ ٢٧٠ ٠ ١٢٠ ٠ ٨
٠ ٢٥٦ ٠ ٣٥٥ ٠ ٢٨٢ ٠ ٢٦٨ ٠ ٢٩٠ ٠ ٦٨
جوماو (Jomard) : ٢٦٨ ٠ ٢٦٧ ٠ ١٢٤
جون رود : ٣٢٣
جييجون (بك، آثار العمليات والصنایع) : ٤٢٣

رياض (محمد باشا) : ١٩٩ ، ٢٠٠
ريون كوريشنيك : ١٩٥ ، ١٩٦
رينو (Reinaud) : ٢٧ ، ٣٠ ، ٧٧ ، ١٠١
٢٨٧ ، ٤٥٤

(ز)

زكي افندي (مأموردويان خديوي) : ١٣٣

(س)

ساعي (افندي) : ١٥٧
سامي (افندي ، بحور الوقائع) : ٢٦٩
سانت جون (Saint-John) : ١٠٧ ، ١٣٥
٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٨٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧
٣٦٥
سريوس (افندي ، المترجم) : ٩٥ ، ١١٥
٢٨٤
سعيد (افندي ، المصحح) : ٨٥
سعيد (محمد باشا الوالي) : ٨١ ، ٨٧ ، ١٠٥
١٤٩

سعيد الفيومي : ٩
سعيد ذو الفقار (بك) : ١٦٧ ، ٤١٥
سعيد صالح : ٢٠٤
سعيد بن محمد جلي (الصدر الأعظم) : ١٢
سليمان (ناظر المطبعة المصرية بكرت) : ٣٦٨
٣٧٠
سليمان (افندي ، المهندس) : ٦٢ ، ٩٠
٩١ ، ٩٢ ، ٩٧
سليمان الحلبي : ٢٣
سليمان السباسو (الشيخ) : ٤٠٩ ، ٤١٤
سليمان القرناوي (باشا) : ٣٨ ، ٦٣
١١٣ ، ١١٥

حسين راتب : ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥٧ ، ٩١
حسين رفيق الطماني : ٤٤٨ ، ٤٤٧
حسين صبري : ٢١٢ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢
٤٢٩ ، ٤٤٣
حزق فتح الله (الشيخ) : ٢٣٣ ، ٤٤٥

(خ)

خليل افندي (الحفار) : ٩٢
خورشيد (محمد باشا) : ٣٧
خورشيد (بك) : ٩٥ ، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٣٩٧
٣٩٨

(د)

داود الأنطاكي : ٢٠٤
ديروقي (القنصل) : ٥٣
دويده (المسيو ، معلم السباكة) : ٩٥
دي ساس (De Saoy) : ١١
ديسجنت (الطبيب) : ٢٣ ، ٢٤

(ر)

رسل (ميخائيل Russell) : ٧٢
رفاعة رافع الطهاوي (الشيخ) : ٣٣ ، ١١٥
١١٧ ، ٢٥٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٤
٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨
٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ ، ٤٦٧
٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٧
روس (أساطير تركيب آلات الكائنات) : ٣٣٣
رؤفائيل زخور راهب (القس) : ٥١ ، ٥٢
٥٩ ، ٨٨ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٤٦ ، ٤٦٤
رؤفائيل عويد : ٣٨٦ ، ٣٨٧

عبد الرحمن (أفندي) رئيس مطبعة الديوان
الخليوي : ٣٦٤

عبد الرحمن الجبرقي (الشيخ) : ١٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠ ٢٨٠
٤٤١ ٢٨٩ ٢٣٢

عبد الرحمن حافظ : ١٥٨

عبد الرحمن رشدي (باشا) : ٨١ ١٥٦ ١٥٦ ١٧٤

١٧٥ — ١٨٥ ١٨٩ ١٩٠ ١٩٨

٢١٩ ٣١٠ ٣٢٣ ٣٣٠ ٤١٦

٤١٩ ٤٢٠ ٤٢٩ ٤٩١ ٤٩٣

عبد الرحمن شكرى : ١٩٦

عبد الرحمن على : ٢٠٣ ٤٣٩

عبد الرحمن فوسى : ٣٣١ ٣٣١

عبد الرحيم القنارى : ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥

٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٤٨٢

٤٨٣ ٤٨٤

عبد الرحيم محمود : ٢٨٩

عبد الكريم (ناظر مطبعة بولاق) : ٩٢ ٩٥

١٥٢ ١٥٠ ١٥١ ١٥٤ ١٥٥

٤٩١

عبد الكريم حسن : ٢١٢ ٢١٥ ٣١٧

٤٣٤ ٤٣٨ ٤٣٣

عبد اللطيف البندادى : ٨

عبد الله زاهر الخلى : ١٢

عبد الله بن المقفع : ٤٦٢

عبد الله الأنصارى (الشيخ) : ٢٦٣ ٢٦٨

عبد الله خيرت : ٩٧ ١٩٠ ١٩١ ١٩٧

٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٦

٤٢٣ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٣٠

٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦

٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣

عبد المجيد : ٢١٣

منكلاخ (الخطاط) : ٩٢ ٩٠ ٩١

٩٧ ٩٢

سولت (هنرى) : ١٠٧ ١٠٨ ٢٧٩

سيسل (لورد ادوارد) : ٢٣٢ ٢٣٦

٢٤١ ٢٣٧

(ش)

شارل ادويند : ٢٠١ ٢٢٩

شاهد قاسم السيلاني : انظار قاسم شاهد السيلاني

شريف (باشا) : ١٤٤

شنور (Schaurer) : ١١

شيلى (الفريد باشا Chélu) : ٧٥ ٨١

٨٢ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢

٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧

٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢

٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧

٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢

(ض)

صالح حسين : ١٩٧

صالح مجدى (السيد) : ١٧٢ ٣٦٣

(ع)

عباس (باشا الأول الوالى) : ٨١ ٨٧ ١٤٤

١٥٦ ١٩٣ ٢٥٧ ٢٧٦ ٢٧٩

٣١٠ ٣٢٢ ٣٦١

عباس (الثانى الخديو) : ٨١

عبد الباقي (الشيخ ، الخطاط) : ٦١ ٢٨١

عبد الرحمن (أفندي) رئيس مطبعة المصحف :

١٥٤ ٢٨٢

الفيروز بادي (صاحب المحيط) : ٢٠٤٤١٢٨

٤٥٨٠٣٩٩٠٢٩٠٠٢٨٩٠٢٨٨

فوست : ٥٠٤٠٣٠٢

فيض الله (أنا) : ٢٧٦

(ق)

قامم شاهد الكيلاني : ٩٤٠٩٣٠٩٢٠٧٩

٤٩١٠١٤٢٠١١٧٠٩٦٠٩٥

قسطنطين إلياس الحلبي : ٢٦٣

قسطنطين (المهندس) : ٥٤

قونيك : ٥٣

(ك)

كامل (الخطاط) : ٢٠١

كاستيلي : ٣٨٦

كامل الإدريسي (افندي) شيخ الصحفيين

والعرضة الحية بمصر : ٢٦٠٠١٢٣٠١١٠

٣٩٩

كازي بك : ١١٣٠١١٢

كلارك (Clarke) : ٢٤٧

كلوت (بك) : ١٣٣٠٢٩٠٢٣٠٢١

٣٥٧٠٣٥٦٠٣٥٥٠٣١٩٠١٣٤

٤٥٩٠٣٦٣

كليبر (الجنرال) : ٢٣

كروان (Cameron) : ١٤٣

كوستر (لوران Coster) : ٣٠٢

كيرلس الرابع (البطرق) : ٣٨٦

(ل)

لشington (السيدة) : ٧١٠٦٠

١٠٢٠٩٧٠٩١٠٧٣٠٧٢

لقمان (الحكيم) : ٢٣٠٧

عثمان البرديسي (بك) : ٣٧

عثمان نور الدين : ٥٣٠٥٢٠٤٧٠٤٠

٥٩٠٠٥٨٠٥٧٠٥٦٠٥٥٠٥٤

٣٩٥٠١٠٣٠١٠٢٠١٠١٠٠

٣٩٦

عزيز أفندي : ٢٧٠٠٢٦٩

عطا (بك) قاضي الخروسة : ١٦٠٠١١٠

علي أحمد : ٣٣٣

علي جودت (بك) : ١٥٩٠١٥٨٠١٤٩

١٦٦٠١٦٥٠١٦٣٠١٦١٠١٦٠

١٨٠٠١٧٤٠١٧٠٠١٦٩٠١٦٨

٤١١٠٤٠٣٠٤٠١٠٢١٨٠٢١٦

٤٩١٠٤٤٣٠٤٣٩٠٤٣٨

علي الزيني (بك) : ٤٣٨٠٤٤٣١٠٢١٤

علي شلبي : ٢٩٣

علي مبارك (باشا) : ١٧١٠١٥٦٠٣٣

٣٥٢٠٣٥١٠٣٣٠٠٣٠٤٠٢٥٧

٣٧٤٠٣٦٢٠٣٦١

علي هيبه : ٤٦٤

عمرو طوسون (الأمير) : ٢٨٨٠١٣٦

عمر عطشان : ٤١٤٠٤٠٩

عيسوي النحراري : ٣٥٧٠٣٥١

(غ)

غنيم سالم : ١٩١

(ف)

فاتح طاعستاني : ٤٩١٠١٤٢

فريد الدين العطار : ٤٥٣٠٢٦١

فورجيه (Amel Forget) : ٤٩٢٠٢٤٨

محمد بيومي : ٢٣٣ ، ١٣٥ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٦

٤٦٣ ، ٤٧٥

محمد الجمال : ٤٠٩ ، ٤١٤

محمد حبيب (عضو هيئة التدريس) : ١٩٦

محمد حبيب (سكرتير ديوان محمد علي) : ٢٧٩

٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٦٥

٤٥٠

محمد حسن المدوني (الشيخ) : ١٦١ ، ٤٠٩

٤١١

محمد حسني (بك) : ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢١٢

٢٢٩ ، ٢٣٦

محمد حدي (بك) : ٢١٤ ، ٤٣١

محمد بن داود الضنهابي : ٤٤٧

محمد الدقتر دار (بك) : ٧١

محمد الشافعي (الطبيب) : ٢٠٣ ، ٣٥١

محمد شاهين : ١٥٠ ، ١٥١

محمد الشبامي (الطبيب) : ٣٥١

محمد الشبراوي : ١٩٣

محمد جلي : ١٢

محمد الشحات : ٤١٢

محمد شحاته (الشيخ) : ٦١٠

محمد شفيق غربال : ٢٢ ، ٣٦٣

محمد شهاب (الشيخ) : ٢٦٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٨

محمد الصباغ (الشيخ) : ١٦١ ، ٤١٢

محمد عارف (باشا) : ٣٩٠

محمد عبد الفتاح (الطبيب) : ٢٨٨ ، ٤٦٥

لندساي (Lindsay) : ١٤١

لوران فوستر : ٣٤٢

لورتي حاجي (Lorty) : ٧٢ ، ٧٣

لويس شيخو : ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٦

ليونجلي (Liongell) : ٢٤٦

لينان (بك المهندس) : ٣٣ ، ٨٠

لين (ادوارد ولیم Lano) : ٩٨ ، ٢٦٢ ، ٣٠٠

(م)

مارسل (جان يوسف Marcel) : ١٨ ، ١٩

٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٥٢ ، ١٠٢

ماكيز (Macquer) : ٥٩ ، ٤٤٦

مالت : ٥٣

ماريت (باشا) : ١٨١ ، ٣٩١

المتنبي (أبو الطبيب) : ٢٤

محمد (بك ، ناظر المهمات) : ٩٢ ، ٩٣ ، ١١٢

محمد أبو عبد الله (الشيخ) : ٦١

محمد أسعد : ١٣٤ ، ١٣٦

محمد إسماعيل : ١٣٤ ، ١٣٦

محمد أمين بهجت (بك) : ٦١ ، ٧٩ ، ٨٣

٢٢٣ ، ٢٤٨ ، ٢٩٨ ، ٤٢٦ ، ٤٩٢

محمد البغدادى : ٢١٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٤

٤٣٥

محمد بكرى : ٣٤٨ ، ٤٩٢

محمد البهوتي : ١٩٤

محمود (أنا ، ناظر القلعة) : ٢٧٨
 محمود زكي إبراهيم : ٤٩٢ ، ٢٤٨
 محمود الفلكي (بك) : ٤٠٤ ، ١٦٧ ، ١٦٢ : ٤١٣
 محمود محمد : ٣٣١
 محمود مصطفي (الشيخ ، البابا شمس) : ٢٨٩
 محمود النادي : ٨١ ، ٧٥
 ميدلتن (Midleton) : ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٣٤ : ١٠
 مدينا بن صويل : ١٠
 مرعشي (بك) : ١٧٢
 مصطفى السبيكي (الطبيب) : ٢٥١
 مصطفى صبحي (بك) : ٤٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٢١٤ : ٤٤٢ ، ٤٣١ ، ٤٣٠
 مصطفى نديم : ١٩١
 مصطفى وحي : ٤٣٩
 مصطفى مختار (بك) : ٢٨٦ ، ٢٨٤ ، ١٢٥ : ٣٩٨
 المقرري (تق الدين أحمد) : ٢٤٧ ، ١٥٧
 مكس لافيزون (الكونت) : ٣٣٩
 مكافلي : ١٠٨ ، ١٠٧
 ملاطبي لي محمود محمد : ٤٨٨ ، ٣٨٢ : ١٤٥
 منسكيو : ١٤٥
 منحن (فلكس Moncin) : ١٤٠ ، ٥٣ ، ٢٨ : ٧
 منصور شالاق : ٧
 منصور عري : ٣٦٢
 موديس (رئيس مطبعة أركان حرب) : ٣٠٩ : ٤٤٠ ، ٤٣٩
 موديس ديبه : ٣٩١ ، ١٨١
 موديه (أنطوان) : ١٧٨

محمد عثمان جلال (بك) : ٣٨٥
 محمد علي البجلي (الطبيب) : ٢٥١ ، ٢٠٣ ، ٢٣ : ٢٨٠ ، ٢٧ ، ٢٤ : ٢٩
 محمد علي (باشا رالي مصر) : ٢٤٠ ، ٣٣ ، ٣٢ ، ٣١ ، ٣٠ : ٣٥
 محمد علي (٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ : ٤٣
 محمد علي (٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ : ٥٥
 محمد علي (٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ : ٦٤
 محمد علي (٨١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٩ : ٩١
 محمد علي (٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ : ١٠٥
 محمد علي (١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١١٤ : ١٢٢
 محمد علي (١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ : ١٤٢
 محمد علي (١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ : ١٤٧
 محمد علي (١٦٣ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢١٠ : ٢٠٩
 محمد علي (٢٠٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ : ٢٥٨
 محمد علي (٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧٠ : ٢٧١
 محمد علي (٢٧٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ : ٢٨٩
 محمد علي (٢٩٠ ، ٣ ، ٣١١ ، ٣١٦ : ٣١٨
 محمد علي (٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ : ٣٦٣
 محمد عمر التونسي (الشيخ) : ١١٩ ، ١٥٧ : ٣٥٠ ، ٣٠١
 محمد قنبري (باشا) : ٣٩٠
 محمد لاط أولي (بك) : ٦٢
 محمد قطه العدوي (الشيخ) : ١٦١ ، ١٧٨ : ٤٠٩
 محمد (أفندي) : ٤٠٩ ، ٤١٤ : ١٣٤
 محمد مراد : ١٣٤
 محمد نصر الخوري : ١٦١ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ : ١٧٤
 محمد نوح : ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٤ : ٤١١
 محمد هاشم (السيد) : ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٨٩ : ١٥٢
 محمد الحاروي (الشيخ) : ١٥٢
 محمد يوسف همام : ٤٩٢ ، ٢٤٨

هوجس (Hodges) الفصل : ١٤٥

هريقل (البيكاشي) : ١١٧

هندرسن (المهندس) : ٣٣٣

هولرويد (Holtroyd) الفصل : ٦٤

(و)

واسيل (بك) : ١٠٣

والباس : ٣٩٩ ، ١٢٨ ، ١٢٣ ، ١١٩

ويلد (Wilde) : ٣٥٨

(ي)

يحيي الحكيم (افندي) : ٥٢ ، ٢٦٢ ، ٤٤٨ ، ٤٧١

يعقوب آرئين (باشا) : ١٠٤ ، ١٤٣ ، ١٥٧

يعقوب نخلة (المترجم) : ٣٣٢

يعقوب نخلة روفيله : ٤٤

يوحنا ريموندي : ٧

يوحنا عنجوري : ٢٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩

٤٦٨ ، ٤٧٧

يوسف أ. انويل ، ارك أوريل : ١٩ ، ٢١٠٢

يوسف بير : ٢٨٥

يوسف حكيكان : ٦٤ ، ٦٧ ، ٣١٣ ، ٣١٤

يوسف الصفي (الشيخ) : ٦١

يوسف العبادي : ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٦

يوسف فرعون : ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩

٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٧٤

يوتس (Yates) : ١٣٥ ، ٣٥٩

يوسي (افندي) : ٩٢

يوسي (اليهودي اللائي) : ٢٧٦

يوطس (باشا) : ١١٤ ، ٢٦٠

يول (Mohl) : ٨٠ ، ١١١ ، ١١٩

١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ، ١٧٩ ، ٢٦٥

الميرزا وفا (الحفاظ) : ٩٧

ميشو (Michael) : ١٠٢

مينو (عبد الله) : ٢٣

(ن)

ناصر الدين اليازجي : ٢٥

ناصر الدين خوجه : ٤٦٨

ناصر الدين الطوسي : ٧

نقولا الصباغ : ٥١

نقولا المسابكي : ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨

٤٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠

٦١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ١٠٠

١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٤١ ، ٢٠١

٢٣١ ، ٣٥٥ ، ٣٩٦ ، ٤٩١

نيكلسن (المستشرق) : ٣١ ، ٣٢

نيوتن (جورج Newton) : ٢٤٨ ، ٤٩٢

(هـ)

هاليداي (المرية Halliday) : ٦٤ ، ٦٧

هامون (المهندس) : ٣٣٣

هامر (المستشرق Hammer) : ١٣ ، ١٦ ، ٧٧

٢٨٧

هامو (Hamont) : ٣٣ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ١٣٤

١٣٥ ، ١٤٤

لوحات توضيحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قاموس

اطالياني و عربي

يتضمن باختصار كل اللفاظ الحاربي بها العاده والالزم

لتعليم الكلام

ولفهومية اللغتين علي الصحيح وقد يقسم الي قسمين

القسم الاول

في القاموس المرتب علي حسب المعتاد بموجب ترتيب حروف الهجاء

القسم الثاني

ويتضمن مجموع مختصر من اسما وافعال من الاشد

الزام واكثر فايته لدرس اللغتين

تم الطبع في بولاق مطبعة صاحب السعادة

١٢٣٨

(شكر ١) العنوان العربي للقاموس الإيطالي العربي وهو أول مطبوعات بولاق
يوشح من أول حروف عربية استعملت في بولاق وهي المصنوعة في إيطاليا (بالشم الخيزر)

DIZIONARIO ITALIANO E ARABO

CHE CONTIENE IN SUCCINTO

TUTTI I VOCABOLI

CHE SONO PIU IN USO E PIU NECESSARI PER IMPARAR A PARLARE

LE DUE LINGUE CORRETTAMENTE

EGLI È DIVISO IN DUE PARTI

PARTE I.

DEL DIZIONARIO DISPOSTO COME IL SOLITO NELL' ORDINE ALFABETICO.

PARTE II.

CHE CONTIENE UNA BREVE RACCOLTA DI NOMI E DI VERBI

LI PIU NECESSARI, E PIU UTILI ALLO STUDIO DELLE DUE LINGUE.

BOLACCO

DALLA STAMPERIA REALE

M. D. CCC. XXII.

(شكل ٢) العنوان الافرنجى للقاموس الإيطالى العربى وهو أول مطبوعات بولاق
يوضح ستة أنواع مختلفة من الحروف الافرنجية عند بدء إنشاء مطبعة بولاق (بالجم الطبيعي)

مقدمة الكتاب للمصنف

فيقول ان فوائد صناعة الصباغة وما هي غاية من المهم في امر المتجر
امور معروفة كثيرة وذلك لا منظر ار الامر لوضعها هنا * فكل يعلم
اننا بمساعدة هذه الصناعة نلبس ونفرش اقمشة ذات الوان

منتعشة بها وتوشع الطبيعة عما قد اوجدته مما عوا احسن *

الا انه لمن باب الضرورة ان تقدم للاعتبار ان هذه الصناعة وان كانت
قد حلت الى بعض من الدرجات المختصة بالكمال * وذلك
بممارسة اولئك الذين يتعاطون بها فهي مفعة ايضا من صعوبات
شتى فقد تقدم كم من المشاكل لحماهم من الطرائق عدد جليل خاضع
للقصص ما لم يرج اصلاحه الا بمساعدة انتخاب العلم الطبيعي الا وفر
استنارة مع علمي الصنعة الا شد مفهومية *

فحضرة سيدي ده قاشي المتوفي وسيدي هولوط فهم الا شد حكمة
واللذان قد وجهوا الحاظهم ما نحو هذا الموضوع فاعتنوا هذا الاخير
قد سعى للعلماء بالمصنف في صباغ الصوف وخواصه من مضادة فهو
المولف الاحسن والاكمل عما ظهر في يومنا هذا في صدد مادة كذا *

فعلى الحقيقة ان صباغ الصوف هو الفرع الاوفر امتدادا والمهم اكثر
من غيره في هذه الصناعة ولقد يمكن هو بعينه ان يعتبر بمحل قاعدة
واما صباغ الحرير والخيوط القطن يستوجب بمثل ذلك انتباه اعظما *
فبعض صرّوف اوقات اذ قد الجاتني للاعتماد منذ زمان قد مضى لان
اتعلم صناعات الصبغة على الحرير فواظبت مصبغة احسن صناعاتنا
في مثل هذا الجنس فسارع باعظم غيرة لان بمنجني كلما كنت محتاجا
اليه لا استنارتي فقد اتبعت بحرص كل الاعمال مفصلا وواجزتها تحريرا
فمن بعد ذلك الزمان اذ قد اعتمدت مدرسة العلوم على اشهار
تجار بركامل الصنائع والصنع فظلمت له عما توجب على ان اشركه
بمعرفة ما كان بيدي من المواد المختصة بصبغة الحرير فجماعة

(شكل ٣) الصفحة الاولى من كتاب صباغة الحرير التي مطبوعات بولاق سنة ١٨٢٣ م

نموذج لأول حروف استعملت في بولاق وهي مصنوعة في إيطاليا (بالجم الطبيعي)

الجمعة امام الامر ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن فالجميع سواء
والاول من باب اعطيت اولي من ثنائي ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيدان واقام
الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير
للصفة المذكورة واصل المبتدأ التقديم ومن ثمة جاز في داره زيد
واتنوع صاحبها في الدار وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما
مثل واعبدوه من خير من مشرك وارجل في الدار امراء وما احد خير
منك وشرا هرتا في الدار رجل وسلام عليك والخبر قد يكون جملة
مثل زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام
مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين مثل افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه واذا تضمن الخبر المفسر دالة
صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا له مثل في الدار رجل اولته علقه ضمير
في المبتدأ مثل على التمرة مثليها زيدا او كان خبرا عن ان مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشتر فيصيح دخول الفاء في الخبر وذلك اما الاسم الموصول بفعل
او ظرف او النكرة الموصوفة به ما مثل الذي ياتيني اوفي الدار فله درهم
وكل رجل ياتيني اوفي الدار فله درهم وليت واعل ما نعان بالاتفاق
والحق بعضهم ان بهم ما وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جواز القول
المستعمل في الهمال واللبس والخبر جواز اتمل خرجت (فاذا السبع ووجوب انما
الترجم في موضعه غيره لولا زيد لسكان كذا وضرب زيد قائما وكل
رجل وضعته ولا يمر لك لا فعل كذا الخبر ان واخواتها هو المسند بعد
دخول هذه الحروف مثل ان زيد قائم وامره كما مر خبر المبتدأ الا
في تقديمه الا اذا كان ظرفا خبر لا التي التي الجلس هو المسند بعد دخولها

(فان تقديمه على المسند
الصحيح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على تقديمه ان يكون اذا طرِف
زمان للخبر المحذوف غير ساد
مسده اي في وقت خروجي السبع
واقف ج

اولان ذات سافباری حق مخلصیده لعه تشار اولوق حالانی خاطر کرارمز
 وشعشعه فیض عاطفترندن استفادۀ روشنائی و مسرت قلنق کیفیاتی
 خلاصه انتظار مرا یکن کونا هبه دقتداری افندی بنده لریله ارسال
 واحسان یوریلان برقطعه قائمه مکارم احتواری آرایش دست اخلاص
 اولش و مفاسهم محاسن آرای اسیاب افزایش افتضار و اختصاص
 قلنقش اولغله تکرار شوکر و شایه بادی و تذکار خیرد عایه مبادی اولشدر
 کونا هبه اهل بسند و فوعبولان مصلحتی بالاراده سنبه طرف نشاوری به
 حواله یورلدیغی تشاور بریرینک حقانیت صادقانه می اعلان ابه
 نقویه نفوز مره باعث و انواع مفساخ فی مورت اولدیغندن بشقه اهلالی
 ملکتنک دخی استیجاب دعوات خیریه لرینه سبب جلی و فقرای رعیتنک
 استیصال تحسبات بیه لرینه مدار کلی اولشدر و کافه اهل انصافه بهجت
 و بشاشت و ارباب اعتسافه رعب و خشیت کلمش اولش به وجهله لوازم
 حکمرانینک اجرا و مراسم ملکدارینک ایفای و رلسنه همت و احقاق حق
 اعانت و عنایت یورد قلمرنک محاسن تحبانی عهدۀ ایادن بالا ترا اولغله جناب
 سما احتیضاب لری کبی واقفد قایق حکم و حکم و عارف حقایق شئون ام
 اولان ذوات معالیسماتک دولت علیه دن اکس اولنامسی و سایه همایون
 سلطنت سنبه ده بهره یاب دوام فیض و عاطفت یورلمسی دعواتی تکرار
 قلند یغنی یسان و انما و طبع سامی کرامیلری استقصا سبب افنده رقیقه
 محالست ترقیم و نادى رافق لرینه تقدیم قلنشد ران شاد الله تعالی لدی
 اسعد الوصول متخصص محاسن شموللری حقنیده هر بار باعث افتخار
 و مورت مباهات بشمار اوله حق حالات غمردا اردافته همت و عنایتلری
 مبذول و لوا مع فیض و رافق لری دائمی الشمول یورلق شیعه مکارم موازی
 کرامیلرندن مستدعای خالصانه مزدور

شا کر پاشا دن عزت بن افندی حضرتلرینه

هماره مظهر فیضان فضل الهی و مصدر فیوض نامتناهی اوقی دعوات
 خیریه سیله نماینده محب خالص الطوبی لرید رکه جناب مکارم آرای لرینه
 درکار و دل اخلاص نموده یاد کار اولان غلبان شرف و محبت و جذبات صدق

مودت

(شکل ه) صفحه من کتاب ریاض الکتاب و حیاض الأدبا — بولاق سنه ۱۸۲۶
 نموذج للروف المصنوعة فی بولاق بعد اصلاح النابی منها (لاحظ إلغاء المتصلة)

﴿ البحر المتقارب السالم المثلث ﴾

مضاهی من بایزج اینجه قاشلو	مغاضب مخالفان اور تیاشیلو
افاضل اولولر اکارم ایولر	بهم اهل فرومایه باسر ترشیلو
رب ویا کلر اسماطین ذر کلر	زرانی دوشکلر نذر نوم اوینچو
تفر صواقیق سقاییت صوارق	قراج آجینانی غدی الدی حق صوم
وعایم انقاب اثاث و متاعی	سبوه مقام اولدی میران ترزو
بتل کنشیک تسلل سوشمک	تشاحیر چکشیک ندر ناب آزو
مقیض مقدر هر خرج مبعده	تعاطی کرمنک ندر سوربارو
تقطر کثیق تصدع یارلق	دخل الدامق الدی فرنی یینی قو

وعادانا

فعولین فعولین بوج بحر ایبحره کویا
کلامک صدف الدی معناسی لولو

﴿ ایضا ﴾

متین برک و محکم شید اوصلیدر	تحول ایرلق حول یشلیدر
حوراسی یارج دو تنسیر یالاک	هرف اوق یشمانی تعالوا کلک
ترزل بورمنک تدثر کبی	تغرس تو سم تفکر کبی

اقاول

الثاني في الاحكام

كل نوع من انواع الحكم له تأثير عظيم في طباع الشعب وفي عقله واخلاقه واعتياداته وغناؤه وصحته فاذن حسن التمدن في الشعب ودلته او عزته لاشك في ان لها تأثيرا على صحة طالته الطبيعية والنفسانية فحينئذ يكون اجود انواع الحكم ما كان الناس فيه سعداء اغنياء محفوظة صحتهم واكثر ما تميل اليه المولوك وواضعوا الشرائع ان تكون سعادة الشعوب على مقدار ما اعتنوا به وخصصوا به شعوبهم ولذلك كان اجتهداهم في ان يجعلوا الحكومة على الشعب جيدة مناسبة وليس هذا ناشئا من حب البشرية قط بل عن قواعة صحية ايضا

الثالث في صناعة ترويض الجسم

لما كان شرف المولوك في ان قبائلها تكون محظوظة بقوة الجسم وكانت هذه الفائدة انما تنشأ مما تنربى عليه الاطفال حتى تبلغ رشدها وهي متروضة الجسم قوته خفيفة الحركات متقنة الاحوال الطبيعية كالرقص والوثب والمصارعة والسباحة ونحو ذلك مما يحتاج للحركات الجميمة وكان بين هذه الرياضة وحفظ الصحة مناسبة كانت هذه الرياضة قسما لا بد منه في تربية الشبان سيما وقد استعملوها في بعض الاماكن وسائط عمومية للناس جعلت قسما من الصحة العمومية لكن هذه الرياضة انما تكون نافعة اذا كانت مناسبة للشخص ولبغيته ومنه وقوته وللاداء والفصل

الرابع في العزوبة

لما كانت العزوبة وهي ان يعيش الرجل بدون زواج لها دخل في الاعتبار الطبيعية والنفسانية التي تخص حفظ صحة الشخص اقتضى ذلك ان نتكلم عليها فنقول العزوبة منسادة للحقوق الطبيعية والصحة الشخصية اذا حفظت بكل تدقيق وعاقبتها ضرر على الصحة العمومية وعلى الشعوب من حيث انه لا يكثر فيها النسل والاشخاص الذين يقضون حياتهم في العزوبة

للاغراض

(شكل ٧) صفحة من كتاب المنحة في سياسة الصحة — بولاق سنة ١٨٣٤

توضح بدء استعمال الحروف الفارسية في العناوين

سوز کند مرو را خیل و سپاه	کر کند آینهک ظلمی پادشاه
باشد آندرممکت شهاب	چونکه عادل باشد و فرخ لغا
بهر او بازند صد جان بر ساری	چون کند سلطان کرم بالشکری
(در بیان اخلاق حمیده)	
هر که او دارد بود مرد اصیل	چار چیز آمد بر زکی را دنیسل
خلق را دادن جواب با صواب	علم را اعزاز کردن بی حساب
اهل علم و عقل را دارد غویر	هر که دارد دانش و عقل و تمیز
نرم و شیرین کوی با مردم کلام	ای برادر که خرد داری تمام
دوستان از وی بگردانند روی	هر که باشد ترش روی و تلخ کوی
عاقبت پند از و رنج و ضرر	هر که از دشمن نباشد بر حذر
از برای آنکه دشمن دور باشد	در جوار خود عدو را راه نده
تا توانی روی عدو را مبین	با محبان باش دائم هم نشین
که خرد داری ز دشمن دور باش	در میان دوستان مسرور باش
پس حدیث این آن یک گوشه کن	ای پسر تدبیر راه تو شه کن
(در بیان چار چیز با خطر)	
تا توانی باش ازینا بر حذر	چار چیز است ای برادر با خطر
رغبت دنیا و محبت با زمان	قربت سلطان و الفت با بدان
با بدان الفت پلاک جان بود	قرب سلطان آتش سوزان بود
که چه بینی ظاهرش نقش و نگار	زهر دارد در درون دنیا چو مار

می

الثانية كان يربح فيها ٨ غروش في المائة كل سنة ايضا وكانت تضاف الى
الاصل كما ذكرنا الان يسأل في كم سنة يصير هاتان البضاعتان متساويتين في القيمة
باضافة مكسبهما على ستمائة
(تبيينه) اعلم أن المسئلة السادسة والثامنة والتاسعة والحادية عشر
والثالثة عشر والرابعة عشر لا تحل بغير مسئلة باي نوع
من انواع الحساب الا بمساعدة
اللوغاريتمات

تم طبع هذا الكتاب المستطاب بعون الملك اشدير الوهاب

وكان الفراغ من تمام طبعه بدار الطباعة العامرة المنشأة ببولاق

مصر القاهرة ادام الله عز منتهىها ومشيد مبانيها

صاحب السعادة الابدية والهمة العبرية والفخر

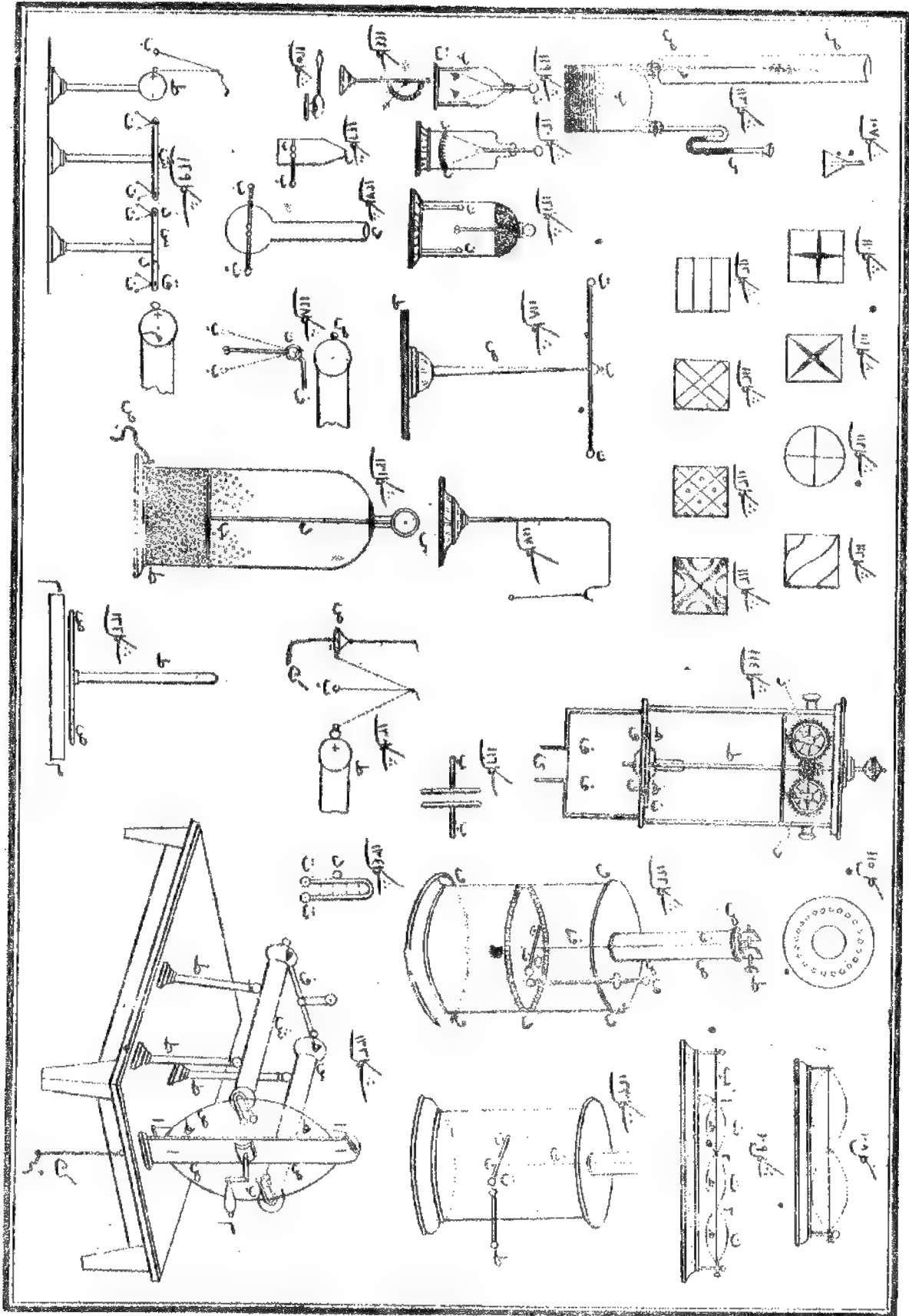
العلي الحاج محمد علي بن الحسين بقرين من

محترم الحرام سنة ١٢٦٣ هـ من

الهجرة النبوية على صاحبها

افضل الصلاة واركى

الحمية



(شكل ١٠) صفحة من كتاب الأهرار البديعة في علم الطبيعة بولاق سنة ١٨٢٨
 نموذج للرسوم التوضيحية في الكتب العلمية

(اجردين) اي تامين (ماعشت) (الدهر المشت) (البيد) الارض
 اي سنة حياتي (جبت) قطعت (زبيد) بالده بالدين في الفلاة من الارض
 الزمان المفقود وفي نسخة فاني البيد
 المشت (جبت) قطعت (زبيد) بالده بالدين في الفلاة من الارض
 صغارا كبر منها ولا اذير خيرا او هي بلد واسعة
 ولا اذير خيرا او هي بلد واسعة
 البساتين كثيرة المياه والقواك من الموز
 وغيره (اشده) الاشد من خمس عشر سنة
 الى اربعين وهو مشهور القوت والعقل (وتفقه)
 الخسكة والخبز من تفتت الشيء ائت اوده اي
 قوته (اكل رشه) اي تم صلاحه (انس)
 عوجه (اكل رشه) اي تم صلاحه (انس)
 باخلاقي (اي تانس بطيبي واعتماد عليا) (وخبر)
 جرب وعرف (لاجرم) اي مقاضى (في المرامي)
 اي في الاغراض (الساظت) التصقت (بصغري)
 اعماله الصالحة (الساظت) التصقت (بصغري)
 اي تاجها (افردته في جعلته خالصا)

ورافقته عامين اجردين * وكنت على ان احجبه ماعشت *
 فاني الدهر المشت
 (المتاة الرابعة والثلاثون الزيدية)
 (اخبر الحارث بن همام) * قال لما حجت البيد * الى زبيد *
 حكيتي علام قد كنت ريتك الى ان بلغ اشده * وثققتك حتى
 اكل رشه * وكان انس باخلاقي * وخبر بحال وفاق *
 فلم يكن يخطئ مرأي * ولا يخطئ في المرامي * لاجرم ان قربه
 الساطت بصغري * واخلصته لمضري وبغري * قالوي به
 الدهر المبيد * حين فتمت زبيد * فلما شئت دعائته * وسكنت
 ناسته * بقيت عاما * لا اسبغ طعاما * ولا اربغ غلاما * حتى
 الجاني شوائب الوحده * وساعب القومة والقعدة * الى
 ان اغتاض عن الدر الخرز * واراد من هو سد اذن عوز *
 فقصدت من يسع العبيد * بسوق زبيد * فقات اريد غلاما
 يجب اذا قلبه * ويحمد اذا جربه * ولم يكن من خرجه

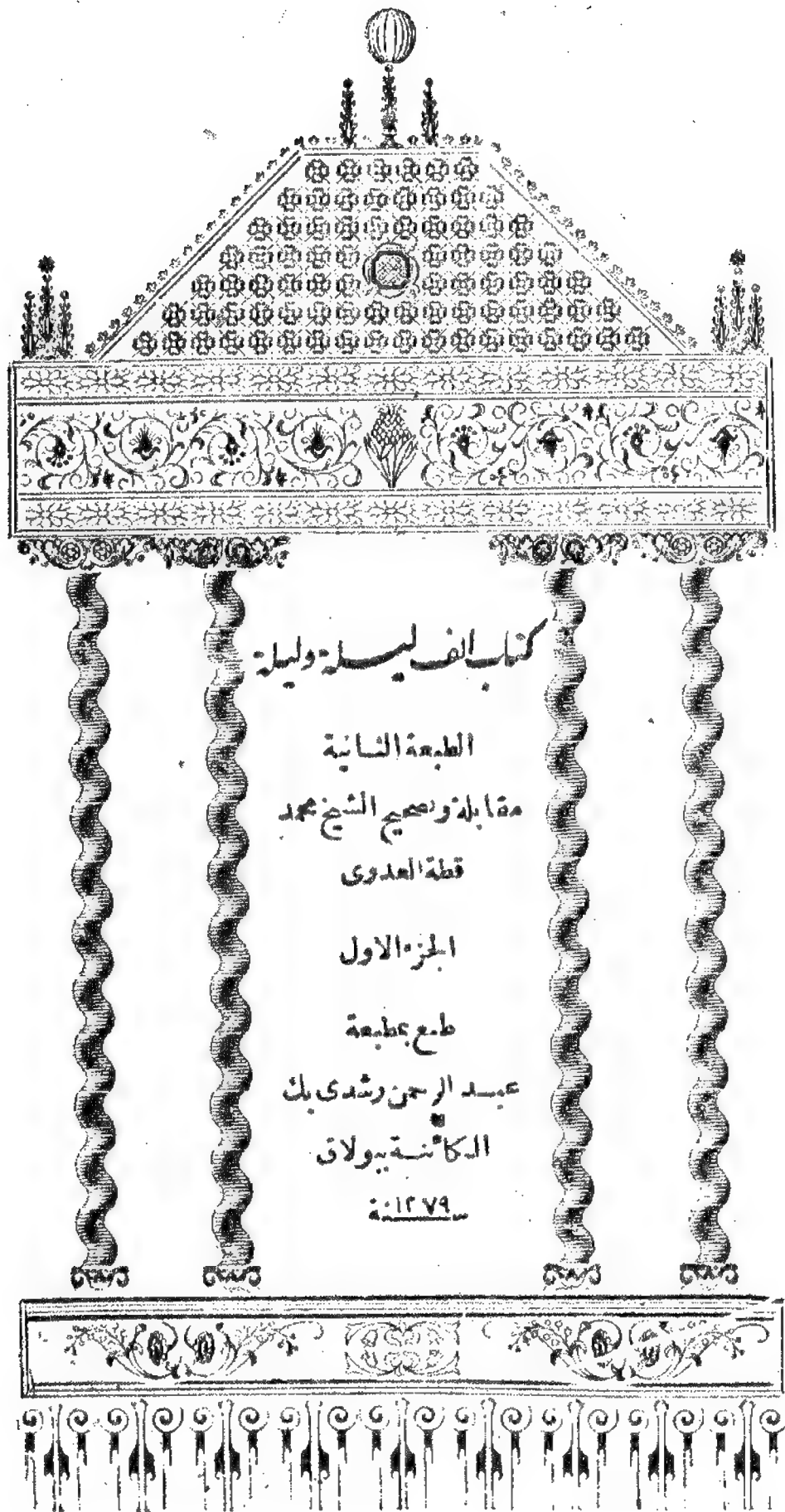
(قالوي به) اهلكه (المبيد) اي المهلك (تختام)
 (شئت دعائته) اي مات وهو من الحكمة
 (سكنت ناسته) اي مات وهو من الحكمة
 (جفت عزم او ما فوا) اذا فزقوا وارفعوا
 (تغيب عند الموت) (ناسته) حركة التي تنو
 (لا اربغ) (ولا اربغ) (اعراض) (القوم) (والقعدة)
 (اي اغلظها) (اي ما يبدل) (واراد)
 (القيام القعود) (اعراض) (القوم) (والقعدة)
 (اطلب) (مدا من عوز) (اي ما يبدل) (واراد)
 (الاحتياج) (ويستغني به عن غيره) (اذا)
 (بالكسر ما يبدل به القارورة والمثل)
 (اي فقس) (عن خرجه) (اي من خرجه)
 (قلب) (ودريه)

فإن لوجبات من السفن إلى البر صرارا في أيسر مدته بلا خطر ولا ضرر لجميع
حايلازم من المهمات والعساكر الذين يتيسر لهم عند الخروج من البحر أكثرهم
المنفعة على غاية من النظام إلى التعيينات ولا شك أن هذه التعيينات وإن
تجتمعت في إبعاد الهاجين عليها بما ترمى به عليهم من السيران الآن الشروط
المفترضة في ذلك تكون قليلة المساعدة للمدافعين ~~المدافعين~~ إذا حصل لهؤلاء
المدافعين هزيمة فأنها تكون مأمونة العاقبة لأن الهاجين لعدم وجود
الدواير معهم يتعذر عليهم اقتفاء أثرهم في هذه الحالة

(رابعاً رؤس القناطر)

(بيان الغرض المقصود من رؤس القناطر وأنه يمكن
ترتيبها بحسب أهمية طرق التوصل الحامية هي لها)

(بند ١٩) للثغرات في حذائنها أهمية عظيمة بالنسبة للجيش لأنه يمكن
اعتبارها خطوطاً مستقيمة ~~مستقيمة~~ طبيعية يتيسر للعساكر إجراء حركاتهم من
خلفها وهم آمنون من هجوم العدو عليهم إلا أن منفعتهما من حيث هي
واحدة بالنسبة للفرقتين لأنهما إذا كانت عبارة عن مانع يمنع أحدهما عن
إجراء عملية الهجوم ~~كانت مانعاً~~ كانت مانعاً لآخر أيضاً عن إجراء هذه العملية (كما
ذهب إليه رويان) ولأجل الاتفاقيات بما في الثغرات من القوائد والمنافع يلزم
للجيش أن يجعل عليه طرق توصيل من أحد شاطئيه إلى الآخر حتى يتيسر
عبوره بقصد الهجوم على العدو إذا أمكنه الفرصة وكانت مساعدة له في
ذلك أو في الرجوع على عقبه مع الأهل في الحالة التي لا يحصل لها نجاح
ولا نصره وحينئذ لا يكفي في الوصول إلى هذا الغرض أن تكون هناك قناطر
موجودة على الثغرات وأن تعمل عليه قناطر مخصوصة لأن المنافع ~~تكون~~
تتأخر على ذلك واحدة بالنسبة إلى الفرقتين وإنما يلزم التحقق من الاستحواذ
على تلك القناطر والتغلب عليها ومن استعمالها ومنع العدو عن تخريبها
وهدمها أو عن الاتفاقيات باستعمالها هذا هو الغرض المقصود من رؤس
القناطر



خمس درجات

(الاولى) القاعدة العربية المعتادة ذات اللطف والاجادة وهي
البدعة المثل الجارى بها أغلب الطبع والتمثيل وقد أشير لها بهذين
البيتين السارين لناظر العين

وقاعدة يباهى الحسن منها * بديع الزهر مصفوفاً بروض
تقول وقد نوت يوماً رحبلاً * ويانة انتفى في يوم عرض

(الثانية) القاعدة المؤلفة من الحروف العربية ذات الصور الدقيقة
البهيبة وهي الغالية السعر التي انشئ بها هذا الشعر

وقاعدة تقول لصنع حسنى	حيث اللطف في صور دقيقة
ولوان التفراف ابن ابي	لرحمت الى ويانة في دقيقه

(الثالثة) القاعدة المؤلفة من الحروف الفارسية المجوفة وهي
البدعة الشان وقد رسم بها هذان البيتان

دار الطباعة فاخرت بمجوف	من فارسي حروفها الاستانه
حتى بهجتته وزينه شكله	لم يهوا الا عسره بويانه

(الرابعة) قاعدة فارسية تليها ويعرف حسن المحتلها وهي السالبة
بطرفها الغضيب من ينظرها في هذا القريض

دار الطباعة حاسنت برسمها	وبكده الى وسط الشرف فارما
حتى اذا ما قيل بذي بهجة	لم رض الا عسرها بالنيما

(شكل ١٤) هذه الصورة والصورة التالية مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق في معرض فينا الدول سنة ١٨٧٣

وفيها نماذج شعرية للقواعد الست التي كانت موجودة في مطبعة بولاق السنية في عهد اسماعيل

(الخامسة) القاعدة الدقيقة الفارسية ذات الاشكال والصور
الهيئة وهي التي يشار اليها بالبيان وقد كُشف عن حسنها
هذان اليتان

اذا افترس كل القوامد فالتى  بصريها من منها وهي في الطرس
لهذا ترى منها الدقيق بسادرا  وبانادقد واسن الينامن الفرس

(السادسة) القاعدة المغربية ذات الاشكال المرضيه وهي الشهيرة
بالجودة في الغرب وقد اشير لها بهذا الضرب

وقا حكمة بها الالباب هامت
تزيد المسزج اوصا وكتب
ترى منها اللكافة وهي تهوى
ويانه جران شاعت بعربا

وقد اُبتنا في هذه الرسالة الهيئة من قواعد رسوم اللغات الاجنبية
قواعد أربع لغات صورها في الحقيقة مولاتفات
ولذا اكتفينا فيها بمبارة واحدة لكون صورها في الحقيقة متحدة
هكذا

Voici les Caractères Européennes qui sont
employées à l'Imprimerie Egyptienne pour
le tirage.

وقد

(شكل ١٥) هذه الصورة والصورة السابقة مأخوذتان من كتاب مطبعة بولاق في معرض فينا الاول سنة ١٨٧٢
وفيها نماذج شعرية للقواعد الست التي كانت موجودة بمطبعة بولاق السنة في عهد اسماعيل

كتمله فيمنع بأقل من أجله أولاً بعراً في غلبا مشتر به وهل
 غير صنف كعامه كفتح وشعبين غلبا أولاً ترطه وان باع
 موقوماً بمثله كغيره كغيرها كتمها كتمها أو ان اشترى أحراً ثوبه
 لا بعراً مكلفاً أو أقل نفراً امتنع لا بمثله أو أكثر وامتنع بغير
 صنف منه إلا أن يكسر المعجل ولو باعه بعشرة ثم
 اشترى مع ساعة نفراً مكلفاً أولاً بعراً أكثر أو بخمسة وساعة
 امتنع لا بعشرة وساعة وبمثل أو أقل لا بعراً ولو اشترى
 بأقل من أجله ثم رضى بالتعجيل فويل أن كتمه كتمه بائع متلف
 ما فيمنه أقل من الزيادة عن الأجل وإن أسلم برسامي
 عشرة أثواب ثم اشترى مثله مع خمسة منع مكلفاً كما لو
 اشترى إلا أن تبقى الخمسة لا جملها إلا أن المعجل طام في الزمة
 أو المؤخر مسلوك وإن باع حماراً بعشرة لا جل ثم اشترى
 وهديناً نفراً أو مؤجلاً منع مكلفاً إلا في جنس الثمن للأجل
 وإن زبر غير عين وبيع بنقراً لم يقبض جاز أن يعجل
 المزبور وصح أول من يبيع إلا جال فلك إلا أن يهوى
 الثاني فيسقطان وهل مكلفاً أو أن كانت القيمة أقل خلاص
 * (فصل) * جاز لكل واحد ما منه سلعة أن يشتريها بالبيعها
 بمال ولو يؤجل بعضه وكره خبز بمائة ما بشمانين أو اشترىها
 ويومي وتربيعه ولم يفسخ بخلافه اشترىها بعشرة نفراً

اتمت عنده من عندك اي من فضلك (رسم) مجرور بالاضافة الى عند (الايق) مجرور بالاضافة اليه (الذلي) مجرور
على أنه صفة لا يتيق (المعنى) رضا الذليل بلين العيش ودفعه مع ٢٢٥ وجود الذليل مسكنة عند صاحب

النفس الاية وانما العزم يوجد
عند سيم النوق المذلة في
الاسفار وهذا حث على الحركة
ولتنقل عن مواطن الذل (ومن
الكلام النوايغ)

كم لا يدي الرقاب من ايدى
الرقاب الايدى جمع اليد =

(الموارد)

باسمى يارسول الله يارسدى
لقد تواردت السوى على سقى

= التي هي الجارية والايادى
جمع اليد التي هي النعمة هذا
هو الصحيح وقد اخرجهم
عوام العلماء الجاهلين باللغة عن
اصل وضعها فاسمها لولا الايدى
في جمع اليد الجارية فبعد
اكثرهم يكتب الى صاحبه المولود
يشمل الايدى الكريمة وهو لحن
وانما الصواب الايدى الكريمة
(وذكرت هنا قول بعضهم)
ماذا يقيد المعنى

من الجوى المتتابع
بمصر ذات الايدى

ونيلها ذى الاصابع
(ولابن ياتية)

وفت اصابع نيلنا
وطقت وطافت بالبلاد

وانت بكل مسرة
ماذى اصابع ذى ايدى

(فات) هذان المقطوعان يختص
فيهما اللحن الطي لرشاقة نظمهما

(وعلى ذكر النيل قبا احسن قول
في بلاد منافي

وعيونهم بعد الوفا • مقامه باصابعي (ولخليل الهمذاني) • ولاى ان البصر لما زرت • حياك وهو آخر الوفا بالاصابع

مراد بالاربع الطرم قول الفرزدق في ذين العاجدين
هذا الذي تعرف البطاح وطاته • والركن يعرف البيت والحرم
ولم يعمد ذلك في حسن الاتباع وانظر في تعريفه المتقدم (وييت) ابن حجة قوله في العصابة
رضى الله عنهم

ذكر ابي طريم والسيف ينهل من • اجسامهم لم يشحن حسن اتباعهم
وضعه ذكره لاني صلى الله عليه وسلم وقد اتبع فيه ابن القارض القائل
فلي ذكرها يجلو على كل صيغة • ولو من جنته عدلى بنصام
ولم تعرج على هذا النوع عائشة الباعونية في بدعيتهما

(وسل حنيئا وسلي بدر اوسل احدا • تنبيك عن كل مقتول ومهزوم)

في البيت الموارد وهي ان توارد الشاعر ان على بيت واحد او بعض بيت بلفظه ومعناه
فقد يقع الخطر على الخطر كوقوع الحافر على الحافر فان كان احدهما اقدم من الآخر
او اعلى رتبة في النظم حكمه بالسبق والا فليكن منها ما نظم وهو في بيت القصيدة هذا
المصراع • وسلي حنيئا وسلي بدر اوسل احدا • وهو من البدة لا بوضعي وبعدة
فصول متفاهم ادهى من الوخم • وانفق في ذلك قصة عجيبية وهي ان قبل ان يابغ
نوع الموارد في نظم هذه القصيدة الحقة سوت هذا المصراع لانظمه في احد الانواع
وهو ان اضم اليه مصراعا آخر فحضر عندي بعض الاصدقاؤا فقرأه فقال لي • هذا
مصراع البدة فانه كرت ذلك اطول عه • لى بهائم راجعت افوج دنة قال صاحب
لقد مات الله تعالى عند ذلك وابقيته الى نوع الموارد ثم بكته كاتري في هذا النوع
ومثل ذلك ما وقع لامرئ القيس مع طرفة بن العبد في البيت الذي في معاقبته سما وهو
قول امرئ القيس

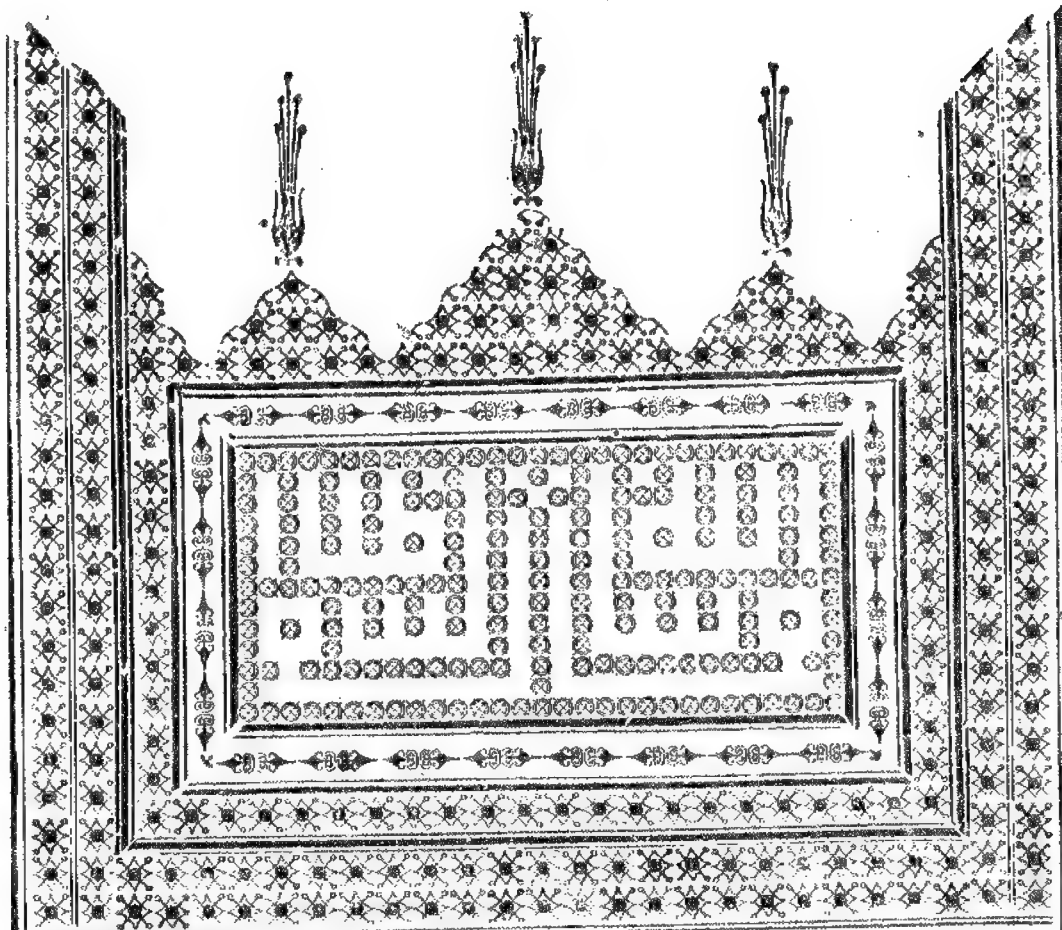
وقفا هم اصحبى على مطيم • يقولون لانتم لك اساو تحمل
(وقال طرفة بن العبدى معاقبه الدالية)

وقفا هم اصحبى على مطيم • يقولون لانتم لك اساو تحمل
فانما تنافس في ذلك احضر طرفة خطوط اهل بلاد في اى يوم نظم البيت فكل اليوم
الذى نظم فيه واحد الحكم لكل منهما به لعدم المرجوح حتى ان ابن حبان اشد
كره ومات اذ ما سألته • تهال واقتراعتوا المهند
فقبل له هذا شعر الشماخ فقال الان علمت اني شاعر حيث رايته واقامنى قوله الى
على حق الساعة ولقد وقع لاحد بن ابي طاهر في مدح عبيد الله بن عبد الله حيث قال
هذا ابو احمد جادت لنا يده • لم يحمد الا جودان البصر والطر

فقد واد قول ابن الرومي
ابو سليمان ان جادت لنا يده • لم يحمد الا جودان البصر والطر

ت القائل النيل قال وقوله • ان قال مل مسامي في غبطة من طلب الغلا • هم البلاد منافي

وعيونهم بعد الوفا • مقامه باصابعي (ولخليل الهمذاني) • ولاى ان البصر لما زرت • حياك وهو آخر الوفا بالاصابع



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل الحاء المعجمة) (خرض) الليث الخريضة الجارية الحديثة السن الحسنة البيضاء
التارة وجفها خرائض قال الازهرى لم اسمع هذا الحرف لغير الليث (خضض) الخضض
السقط في المنطق ويوصف به فيقال منطوق خضض والخضض الخرز لا يبيض الصغار الذي تلبسه
الاماء قال الشاعر

وان قروم خطمة ازلتني * بحيث يرى من الخضض الخروث

وهذا مثل قول أبي الطعمان القيني

أضأت لهم أحسابهم ووجوههم * دجا الليل حتى نظم الجزع ناقية

والخضاض الشيء اليسير من الحلي وأنشد القناني

ولو أشرقت من كفة السرماطلا * لقات غزال ما عليه خضاض

قال ابن بري ومثله قول الآخر

جارية في رمضان الماضي * تقطع الحديث بالأيامض

مثل الغزال زين بالخضاض * قبأ ذات كفل رضر اض

والخضاض

من أول حم السجدة الى قوله فان
أعرضوا قتل أنذر تك صاعقة مثل
صاعقة عاد وثمود فانصرفا عنه وقال
أحدهما طنبت أن الكعبة ستقع
وقال الحسن الآخر هو المناق
والكفور مشركو العرب أمره
بالصبر على التكليف مطلقا ثم
قسمها الى نهى وأمر على هذا
الترتيب لأن النخلة مقدمة على
النخلة أما النهى فقد مر وأما الأمر
فالله ذكر الله ولا سيما في الصلاة
أول النهار وآخره وهو المراد بقوله
(ذكره وأصلا) ويشمل صلوات
الفجر والظهر والعصر وأول الليل
وهو المساء بقوله (ومن الليل
فاسجد) أي وفي بعض الليل فصل
له يعني صلاة المغرب والعشاء
وأوسطه وهو المعنى بقوله
(وسبحه) أي وتهجدله طويلا
من الليل ثلثيه أو نصفه أو ثلثه كما
مر في المزمّل ثم شرع في توبيخ
المتمردين عن طاعته مستحقرا
أيهم قائلا (إن هؤلاء يحبون) الدار
(العاجلة) ونعيمها الزائل (ويذرون
وراءهم يوما ثقيلا) أي شديدا
كقوله ثقلت في السموات والأرض
ثم بين كمال قدرته قائلا (نحن
خلقناهم وشددنا أسرهم) أي
ربطهم وتوطينهم ومنه أسر الرجل
إذا أوثق بالقد وبه سمي القيد
أسرا والمعنى ركبناهم تركيبا محكما
وتقينا مفاصلهم بالأعصاب والربط
والأوتار حسب ما يحتاجون اليه
في التصرف لوجوه الحاجات (وإذا
شدنا) أهل كلهم بالنفخة و(بدلنا
أمثالهم) في شدة الأمر عند النفخة
الثانية وقال جار الله قيل معناه
بدلنا غيرهم ممن يطيع وحقه أن

حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب قال قال ابن زيد في قوله أيمسب الانسان أن يترك سدى
قال السدى الذي لا يفترض عليه عمل ولا يعمل ﴿ القول في تأويل قوله تعالى ﴿ ألم يك نطفة
من منى يعني ثم كان علقته خلق فسوى فجعل منه الزوجين الذكر والانثى أليس ذلك بقادر على
أن يحيي الموتى ﴾ يقول تعالى ذكره ألم يك هذا المنكر قدرة الله على إحيائه من بعد مماته وإيجاده من
بعد فاته نطفة يعني ماء قليل في صلب الرجل من منى واختلفت القراء في قراءة قوله يعني فقراه
عامة قراء المدينة والكوفة تعني بالباء بمعنى تني النطفة وقراء ذلك بعض قراء مكة والبصرة يعني
بالياء بمعنى يني المنى والصواب من القول أنهما قراءان معروفان صحيحا المعنى فبأيتهما قرأ
القارئ فصيب وقوله ثم كان علقته يقول تعالى ذكره ثم كان دما من بعدما كان نطفة ثم علقه ثم
سواه بشرا سويا ناطقا سميعا بصيرا فجعل منه الزوجين الذكر والانثى يقول تعالى ذكره فجعل
من هذا الانسان بعد ما سواه خلقا سويا أولادا له ذكورا واناثا أليس ذلك بقادر على أن يحيي
الموتى يقول تعالى ذكره أليس الذي فعل ذلك خلق هذا الانسان من نطفة ثم علقه حتى صيره
انسانا سويا له أولاد ذكور واناث بقادر على أن يحيي الموتى من مماتهم فيوجد هم كما كانوا من
قبل مماتهم يقول معلوم أن الذي قدر على خلق الانسان من نطفة من منى يعني حتى صيره بشرا
سويا لا يعجزه إحياء ميت من بعد مماته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ ذلك قال بلى
حدثنا بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله أليس ذلك بقادر على أن يحيي
الموتى ذكرنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأها قال سبحانك وبلى

آخر تفسير سورة القيامة

﴿ تفسير سورة هل أتى على الانسان ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

﴿ القول في تأويل قوله تعالى ﴿ هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا انا خلقنا
الانسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا ﴾ يعني هل ثابته بقوله هل أتى على الانسان
قد أتى على الانسان وهل في هذا الموضع خبر لا محمد وذلك كقول القائل لا أخريقره هل
أكرمتك وقد أكرمته أهمل زرتك وقد زارته وقد تكون محمدا في غير هذا الموضع وذلك كقول
القائل لا أخريهل بفعل مثل هذا أحد بمعنى أنه لا يفعل ذلك أحد والانسان الذي قال جل ثناؤه
في هذا الموضع هل أتى على الانسان حين من الدهر هو آدم صلى الله عليه وسلم كذلك حدثنا
بشر قال ثنا يزيد قال ثنا سعيد عن قتادة قوله هل أتى على الانسان آدم أتى عليه حين
من الدهر لم يكن شيئا مذكورا انما خلق الانسان منها حديثا ما يعلم من خلقه الله كانت بعد
الانسان حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة قوله هل أتى على
الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا قال كان آدم صلى الله عليه وسلم آخر ما خلق من
الخلق حدثنا ابن حميد قال ثنا مهران عن سفيان هل أتى على الانسان حين من الدهر
قال آدم وقوله حين من الدهر اختلف أهل التأويل في قدر هذا الحين الذي ذكره الله في هذا

(شكل ٢٠) صفحة من جامع البيان في تفسير القرآن للطبري

نموذج للقاعدة الجديدة التي عملت في سنة ١٩٠٢ (أصغر بمقدار الثلث من الحجم الطبيعي)

في الكلام على التيموس

وضعه في الجهة العليا من الحجاب المنصف المتقدم حجمه في الجنبين يعتمد
من الجسم الدرقى الى قرب الحجاب الخاخر في الكم ول يصغر ويتهزل شكله
مستدير مستطيل غددى رخو ومفرطح من الامام الى الخلف وطرفاه يتفرع
كل منهما الى فرعين مجاورته من الخلف للقصبة الرئوية وللأوردة الدرقية
السفلى وللوريد تحت الترقوة اليسارى وللأجوف العلوى ولقوس الاورطى
وغللاف القلب ومن الامام للقص وللجهة السفلى من العضلة القصية اللامية
والقصية الدرقية تاليقه اما النسيج الخاص به فرخو يعيل للصفرة والابيض
وتحيط به محفظة خلوية من سلة زوايد منها فى باطنه تقسمه الى فصوص غير
مستوية الحجم يشاهد فى كل منها حوصلات صغيرة ممتلئة بسائل لبنى ويظهر
انها مستطرفة لبعضها

المقالة الثالثة في الجهاز الدورى

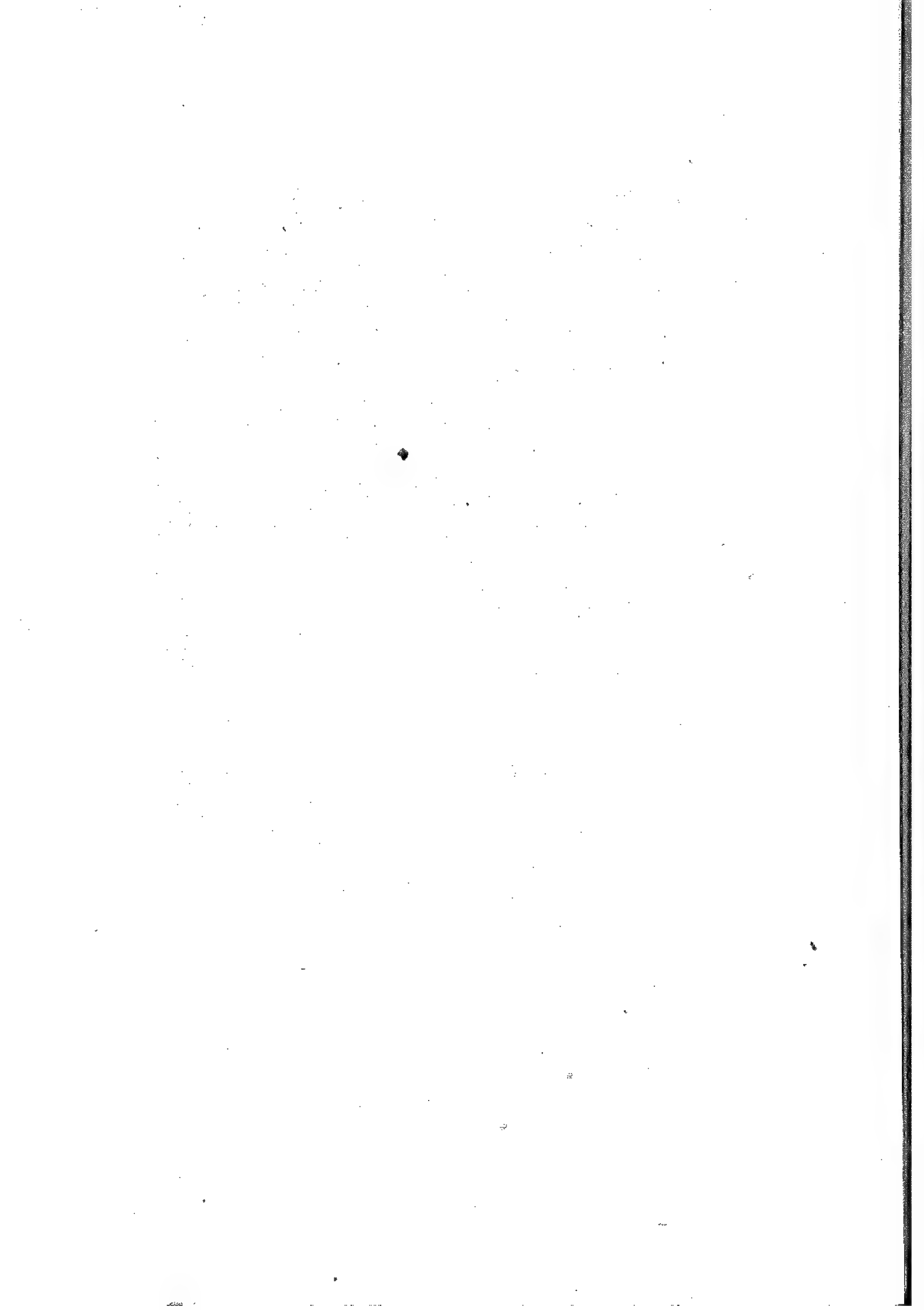
هذا الجهاز يشتمل على القلب وغللافه والشرايين والأوردة فلذا جعلنا فى هذه
المقالة ثلاثة أبواب

الباب الاول فى القلب وغللافه وفيه مجشان

المبحث الاول فى غلاف القلب

وضعه فى الجهة السفلى من الحجاب المنصف المتقدم فوق الوتر العريض الذى
هو مركز الحجاب الخاخرى وسطه مانتصا به شكله مخروطى غير
منتظم وهو ككيس يحيط بالقلب ويحده الأوعية الغليظة مجاورته من الامام
للبليورا والتموس والقنس وغضاريف الاضلاع الاخيرة الصاعدة اليسرى
ومن الخلف للشعب والمري والاورطى النازل ومن الجانبين للصفائين
المستطيين للصدر وللأعصاب الحجابية الخاخرى والسطح الباطن للريتين
ومن الاسفل لمركز الحجاب الخاخرى تاليقه من غشائين احدهما
ظاهرا لبنى وثانيهما باطن مصلى فالغشاء اللبني يلتصق بالتصاقا محكما من
الاسفل بالوتر العريض للحجاب الخاخرى ويحيط بالقلب الى قاعدته ويعتمد

على



•(٩٠)•

•(تبيينه)•

قد فرض في المساوية $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$ ان الجذور
الاربعة موجبة وحيث تقدم ان $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$
يتبع منه ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ فاذن يلزم ان تكون علامتا الجذرين
 $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدتين فتكون علامة $\sqrt{7}$ موجبة اذا كانت
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدتين وتكون علامته سالبة اذا كانت علامتا
 $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متخالفتين اعني اذا كانت علامة $\sqrt{7}$ موجبة تكون
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدتين واذا كانت علامة $\sqrt{7}$ سالبة
تكون علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متخالفتين
وانطبق ما ذكرناه على مثالين فنقول

المثال الاول اذا اريد تحويل المقدار $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ الى جذرين
منفردين يكون بمقتضى ما تقدم $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ ومنه
يجد $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ وحيث ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ مربع كامل
يمكن تحويل مقدار $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ الى مقدار بهذه الصورة
 $\sqrt{7} + \sqrt{7}$ وحيث تقدم ان $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ يكون $\sqrt{7} = \sqrt{7}$
او $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ ويكون ايضا $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$
فاذن يكون $\sqrt{7} + \sqrt{7} = \sqrt{7} + \sqrt{7}$ وتكون
علامتا $\sqrt{7}$ و $\sqrt{7}$ متحدتين لان $\sqrt{7}$ له علامة $\sqrt{7}$
المثال الثاني اذا فرض ان المراد تحويل المقدار $\sqrt{7} - \sqrt{7}$ الى
ما ذكر يكون بمقتضى ما تقدم $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$ و $\sqrt{7} = \sqrt{7}$

اعني

(شكل ٢٢) صفحة من كتاب المنحة الزهرية في الأعمال الجبرية

طبع بمطبعة مدرسة الهندساعة ببولاق سنة ١٨٥٢

بودخی بیورلدی صورتبدر

قدوة الاما جدوالا عیان بولی سنجانی منسلی عزت لوبل زید مجددها
اولنورکه بولی دیوده ای اموالندن اشبولان سنه سی ختیا منه دل تحصیل
اولنه جقی اموال میریه دن برانجه بقیه فالقی لازم کاورایسه ایرادیده جملک
جواب ناصوایه اصلا اماله سامعه اصغلا وانجوب منظم راشد عتاب ایله
معاناب اوله جغفل معلومک اولدقده کرکرکه بویابنده صیانت ورعایت
خاطری برطرف ایدوب مقدمه ایدوب دفعه صحیفه پیرای صدور اولان اوامر
عایه موجب لرنجه دیوده ای دز نور توابعندن اولان مقاطعات و مقطوعات
وقراومز اعل اصحابی اوزر لینه ادا سی لازم کلان اموال میریه لرن * زنهار
وزنهار تاخیر و تراخی به رخصت وجو از کوسنره کسزین برپاره سی گرفته عقده
تاخیر اولماقی شرط یله سنه مزبوره شوال نه کاتجه تمام اوکامل اصحاب
مقاطعات دن موجود اولما نلک صوبائی و ملتزم لرندن تحصیل و ادا
وتسایده عناد رخصت اید نلک اخذ و حبس و زجر اله اموال
واشیار لرندن تحصیل اولنه جغفی افاده و بیان ایلمک باینده

اشب و بیورلدی اصدار و فلان ایله تسبیار

اولنشد در ان شاء الله تعالی وصولنده

کرکرکه برموجب بیورلدی عمل

و حرکت قیام و مبارزت

و خلافتدن حذر

و محاسبات

ایلیه سز

دیو

تم طبع هذه الكتاب بعون الله تعالى بمطبعة علي النعم دام ما دام العالم محمد علي
زاد اقبال سطوته بعناية الله الولي في السراي الاسكندرية بتجهيز عزرو
افندي في يوم سبعة عشر من شهر ربيع الاول سنة تسع واربعين و اثنى و الف

LE MONITEUR ÉGYPTIEN.

Le Moniteur égyptien paraît le premier de chaque semaine. On s'abonne à l'avance, à Paris, chez Desobry, d'Orléans, libraire, rue de l'École-Médecine, n° 15. Les abonnements sont en France et en Algérie de 12 francs par an, 4 francs par trimestre, 1 franc 25 par mois. — On s'abonne aussi à l'étranger, à Paris, chez Desobry, d'Orléans, libraire, rue de l'École-Médecine, n° 15. Les abonnements sont en France et en Algérie de 12 francs par an, 4 francs par trimestre, 1 franc 25 par mois. — On s'abonne aussi à l'étranger, à Paris, chez Desobry, d'Orléans, libraire, rue de l'École-Médecine, n° 15. Les abonnements sont en France et en Algérie de 12 francs par an, 4 francs par trimestre, 1 franc 25 par mois. — On s'abonne aussi à l'étranger, à Paris, chez Desobry, d'Orléans, libraire, rue de l'École-Médecine, n° 15. Les abonnements sont en France et en Algérie de 12 francs par an, 4 francs par trimestre, 1 franc 25 par mois.

INTERIEUR.

À l'occasion de la fête de la République, le Moniteur égyptien a publié un article sur la situation de l'Égypte. L'auteur, qui se présente sous le nom de « Citoyen », expose les causes de la décadence de ce pays, et propose des moyens de la relever. Il commence par dire que l'Égypte a été longtemps le théâtre de la tyrannie, et que c'est cette tyrannie qui a empêché le pays de progresser. Il cite à l'appui de sa thèse plusieurs exemples tirés de l'histoire. Ensuite, il propose des réformes, notamment la suppression de la corvée, la création d'une assemblée nationale, et la mise en œuvre de projets d'agriculture et d'industrie. Il termine en disant que ces réformes sont nécessaires pour que l'Égypte puisse devenir une nation libre et prospère.

EXTRAITS DE LA GAZETTE DE CAHIRE.

Le Moniteur égyptien a publié un article sur la situation de l'Égypte. L'auteur, qui se présente sous le nom de « Citoyen », expose les causes de la décadence de ce pays, et propose des moyens de la relever. Il commence par dire que l'Égypte a été longtemps le théâtre de la tyrannie, et que c'est cette tyrannie qui a empêché le pays de progresser. Il cite à l'appui de sa thèse plusieurs exemples tirés de l'histoire. Ensuite, il propose des réformes, notamment la suppression de la corvée, la création d'une assemblée nationale, et la mise en œuvre de projets d'agriculture et d'industrie. Il termine en disant que ces réformes sont nécessaires pour que l'Égypte puisse devenir une nation libre et prospère.

l'Égypte, et le monde entier, et qui, se trouvant contrainte dans la plupart des circonstances de se développer dans les annales de philosophie, l'Égypte, c'est à la connaissance de tout homme libre, c'est que le besoin de vivre en société est une loi de l'espèce humaine. Or, comme les relations sociales qui s'établissent entre les hommes les freinent, l'un par rapport à l'autre, comme les membres d'un même corps, ils doivent, en cette qualité, se prêter une assistance mutuelle pour se procurer tout ce qui est nécessaire à leur subsistance, à leur agissement, et à leur repos, par conséquent, au bien-être de la patrie. Mais, comme l'espèce humaine est un mélange de qualités purement animales et de facultés intellectuelles, ces deux, sans parler des passions qui les entraînent, obligent l'homme à gouverner les autres, dans le but de leur bien, et de leur bonheur. C'est pourquoi, dans la nature, on ne trouve que deux espèces d'hommes, les uns qui sont destinés à gouverner, et les autres qui sont destinés à être gouvernés. C'est pourquoi, dans la nature, on ne trouve que deux espèces d'hommes, les uns qui sont destinés à gouverner, et les autres qui sont destinés à être gouvernés.

Ce principe est si évident, que l'on ne peut pas le nier. C'est pourquoi, dans la nature, on ne trouve que deux espèces d'hommes, les uns qui sont destinés à gouverner, et les autres qui sont destinés à être gouvernés.

Quelque Égyptien, qui connaît tous les genres de prospérité et toutes les conditions nécessaires pour devenir un pays riche et libre, les troubles et les dissensions qui l'ont agitée pendant les derniers siècles, et qui, par conséquent, l'ont empêchée de progresser, se demande pourquoi elle n'est pas devenue une nation libre et prospère. Il trouve la réponse dans les causes que nous venons d'exposer. C'est pourquoi, dans la nature, on ne trouve que deux espèces d'hommes, les uns qui sont destinés à gouverner, et les autres qui sont destinés à être gouvernés.

grave et aviser au moyen d'améliorer la culture de l'égyptien, les habitants de cette île d'autre part à prendre que celui dont nous avons parlé plus haut et qui consiste à se prêter mutuellement aide et assistance.

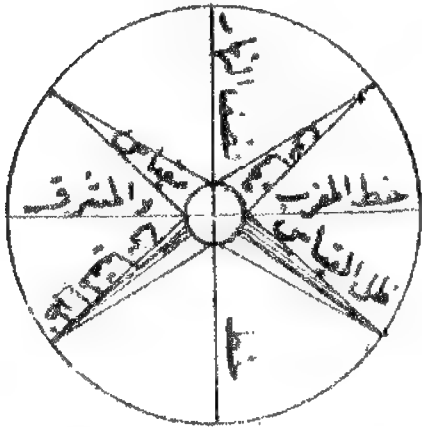
Le gouvernement de son côté, selon les règles de l'équité et de la justice, se chargera de faire fabriquer tous les objets nécessaires à la culture pour ceux des habitants qui n'auraient pas de moyens suffisants pour se les procurer; il châtiara les individus dont la conduite tendrait à nuire aux intérêts de leur pays; il entreprendra de poser les bases du grand édifice de la civilisation en mettant tout en œuvre pour tirer, tant les musulmans que les chrétiens, des ténèbres de l'ignorance et ouvrir leurs yeux à la lumière brillante de la science.

La première condition pour la prospérité de l'Égypte consiste à entretenir et nettoyer le port de manière à faciliter l'entrée et la sortie des navires. Nous avons, en conséquence, donné nos ordres à notre fils Montassir, gouverneur de l'île, pour qu'il soit procédé, sans délai, aux réparations que nécessite l'état de détérioration d'une partie des quais de la Casse et pour que le port lui-même soit parfaitement nettoyé. Nous ordonnons l'impôt établi, de temps immémorial, sur les bestiaux, impôt que le conseil avait jugé à propos de faire réduire, en compensant les dépenses énormes que nous avons faites pour l'île, depuis qu'elle a été réunie à nos possessions. On va s'occuper de donner dans l'enclos extérieur un bon confortable pour y établir deux robes avec leurs jardins et dépendances respectives, l'une pour les égyptiens, l'autre pour les étrangers. Ces deux robes auront toutes les commodités nécessaires, et pourvus de tout ce qui est nécessaire à leur entretien. Les diverses entreprises seront exécutées aux frais du gouvernement. Les barques nécessaires pour le nettoyage et l'entretien du port devront être expédiées d'Alexandrie, nous avons donné nos ordres pour qu'on procède immédiatement à leur construction. Nous invitons le conseil à faire le plus vite l'emplacement qui peut convenir aux robes que nous venons d'établir, et nous espérons que les habitants de l'Égypte, par leur prospérité et leur

عند جعلها على البلنسية في وضع به يرسم بالقلم الرصاص بخط اب الذي هو استقامات
الأبرة المغناطيسية معه يرسم زاوية مساوية لأخفاف المحل الموجودة فيه فيوجب
ما ذكر سابقاً هذا الخط يعبر خط نصف النهار

طريقة أخرى

لتعيين خط نصف النهار على الأرض يلزم انتخاب قطعة أرض ويصير تصميمها
مستوية بحيث اذا صب عليها ما يسري لجميع جهاتها ويرسم عليها دائرة بنصف قطرها
ويوضع في مركزها شاحص عمودي بقدر ربع قطرها ويتحقق بالشاغل أو
بقسمة الدائرة الى ثلاثة اقسام متساوية



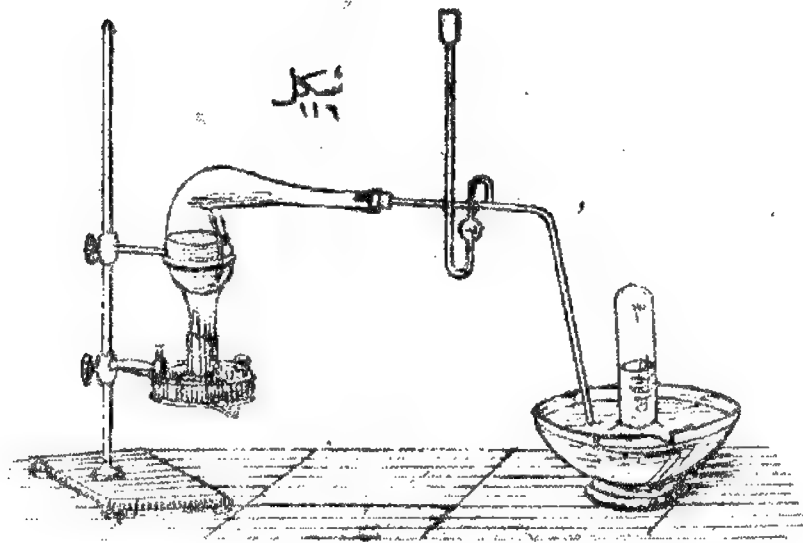
وبعد جعل من هذه النقطة الى رأس الشاحص
بعد واحد فانه يتحقق ان كان عمودياً ام لا
وبعد ذلك عند طلوع الشمس وقت الصباح
يرصد لها فحين دخول الظل الى الدائرة يعلم

على نقطة تقابل الظل الشمالية بما بعد الزوال ايضاً فحين وصول الظل من
جهة الشرق يعلم على نقطة تقابله بما يقسمه القوس الواقع بين النقطتين
من جهة الشمال ومن هذه النقطة يصل الى المركز ويمد على استقامته حتى يتلاقى
مع المحيط فهذا هو خط نصف النهار والخط المقام عمودياً عليه من المركز
يكون هو خط المشرق والمغرب وهذا المحل يكون مضبوطاً حينما يكون النهار طويلاً

في الميزانية

(شكل ٢٥) صفحة من كتاب جامع المبادئ والذاتى من أحد المساحات

طبع بمطبعة الحجر بالقاهرة سنة ١٨٥٨



فيمتثل هذا الجسم الى الزئبق يلتصق بعنق العوجة والى سيانوجين ينجني على المحوض
الزئبقى ويبقى في العوجة مادة صلبة معمرات تركيبها كتركيب السيانوجين تسمى
باراسيانوجين

* (المبحث الثالث في حمض السيانيدريك علامته يدك از = يدسن مكافئه
بالوزن = ٢٧ وبالحجم = ٤) *

خواصه حمض السيانيدريك استكشفه شيل وكان يسمى حمض البروسيك لانه
يوجد في زرقه بروسيا وهو سائل عديم اللون رائحته كرائحة اللوز المر كثافته ٠.٦٩
يغلي على درجة ٢٦٥ + ويتجمد على درجة ١٥ - وهو اسهل السعوم ويكون
تأثيره وقتا

وحمض السيانيدريك لا يمكن ان يحفظ ابدا ويحترق ملامسه للهواء بلهب فور فوري

ويعمل حمض ككربونيك وماء وازوت يدك از + ا = بدا + ك ا + از

وهو يشابه حمض الكلورايدريك في خواصه الكيميائية

تحضيره يحضر حمض السيانيدريك بتعخين سيانور الزئبق وحمض الكلورايدريك

في دورق من زجاج صفيح شكل ١١٧

ك (٢٥)



وقائع مصر

الجده يارى الام والصلوة والسلام على سيد العرب والجمع ابا عبد
 فان نضر الاسرار الواسعة من اجتماع حسن بن ادم المديني في مصفحة
 هذا العالم ومن الشك انهم وحسب كاتهم وسكونهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم
 التي حصلت من احتياج بعضهم بعضا هي نتيجة الانبياء والقصر بالديار
 والابقان واعلمها القيرة العمومية وسبب فعال منه بطلعون على كيفية
 الحال والزمان وهذا واضح لدى اولى الابواب ومن حيث ان الامر
 الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحرفة في انواع الصنائع التي
 باستعمالها ياتي الرخا والتسبيح اسباب الحصول على الرغاية وهل
 الاجتناب والاحتراز عما يتبع منه الضرر والاذا خصوصا في مصر
 بل هي اساس نظام البلدان وتدير راحة اهلهما فذكر حضرت اقتديا
 ولي التمس في ترتيب احوال البلاد ونهجهما واعتدال امورها عليها وتوليدها
 وفي نظام القرى والبلدان ورغاية سكانها وراحتهم ووضع ديوان الجزال
 قاصدا من وضعه ان تزد الامور الحادثة الناتج منها النفع والضرر الى
 الديوان المذكور وان يتخبط ويتفق فيه منها ما منه ينفع والافادة على
 اذا ظهر هذا المامورين فوعا النفع والضرر يتخبط مانه تصدر المنفعة
 ويحجب عنه مانه يحصل الضرر وهذا الادارة الصالحة الصادرة من حضرة
 سعادتي التمس وان كانت قد جرت في ديوان الجزال الى الان الا انها لم تكن
 عمومية الخلالان فاراد ولي التمس ان الاخبار التي تزد الى الديوان المذكور
 تنفذ ويتخبط منها ما هو مفيد وتستمر عموما مع بعض الامور التي تضمن
 مجلس المذاكرات الساعي والامور المتطورة في ديوان الخديوي والاخبار
 التي تاتي من اقباط الجاز والسودان ومن بعض جهات اخرى وذلك ليكون
 كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التي هي مقصود ولي التمس ونفويما
 لممارسة المامورين النجاشي والى الحكام الكرام القلمين تدبر الامور
 والمصالح ومن كون هذا الذي قد لاح في ضمير الذات النخبة ولي التمس صدر
 امر بالتصريف بطبع الامور المذكورة واشارتها عموما مستعينا بالله وقد جيت
 واشهرت بالوقائع المصرية وبالله حسن التمس

جنواه عبيد خدا النار وواهر نصليته سلطان انبيا اثار قلند قد نذكره
 معلوم اوله كه نسخة مطبوعة عائدة بنسخته صفوف سطورا اولان فرع بن
 اذ بك بالطم عقدت واجتماع وانتلاف واختلاف من نشنايدن حركات
 وسكانات ويكديكره احتياج اقتضائه واقع اولان معاشرات
 ومعاملاته تلك معاني وقائع ومباني موافق في ضبط ونظم رايه ميانة لئلا
 تزد وتضار وتله رق مزاج ونه واقف وكيفية ساه عارف اولي اذهر
 جهته به وعبرته بادي وبهر صورت ايقان وتبصره مؤدي رحالت ابد وكي
 ثورا ودرأت قلوب اولى الالبادر سيما خطة مصر فريد العصر من مصالح
 زراعت وحراشت وانواع صانع وحرث مواد تدن سرزدة تلهورا اولان
 خلق رتق امور بالمعانة موجب رفاة ورثا اوله جني اسباب يمكنه فلان
 استحصائه سعي وكوشش ومورث ضرر وكذا اولان كيفية تدن اجتناب
 واحتراز جهيد ورزق من مرمية نظام وتنظام عمارت فراويلاد وسد رفاة
 تساهل وزراحت اهالي وعباد اوله يقين فكر ويدير في انتظام عمارت
 فراويلاد معرف ورأي ورزق رفاة وزراحت قراي عتاده ونف اوله
 كلان اصغ مرحت معشاة اندمرك جزال ديوانك وضع واليسند
 مراد معدلت اعتبار اذ راي اناليم مصر به ما موردي مرفعة حسب
 المصلحة منافع ومشاره دائرته الثاني خصوصيات واقعه جزال ديوانه
 كلان اول ديوانه تنفيذه وتنفيذ فائق وقائده حاصل اوله جني صورته
 فوائده وانضاب اذ تله نشر اولوب هر مصلحته كويرين منفع ومشت
 ما موردي معلوم اوله رق موجب نفع اولاف الانتخاب ومشت
 اولان اجتناب اولفق صوردي اولوب وارادة خيرة خديوي بوانه
 قدر جزال ديوانه اوله لفته اجرا اولفقه ابيه لا ينفذ نشر وعلان
 اوليس ومجلس داوريه مذاكره اولان ديوان خديويده رؤيت فلان
 خصوصيات وجهاز وسودان ولا يتدرك وسائر اطراف والكتان كلان
 اشبار واناردي فله التوب ذكر اولان وقائع مطبوعة به علاه فافهم
 مقصود اولان وانه حسنة على حسن حصوله بادي ومامورين عظام
 وسائر حكام ذوي الاحترام سوائف مصفحت اولان صفوف امور
 اشافه مؤدي اوله نفع واضح اولديني شهاب الهامه مير حضرت داوريه
 لاح اولوب طبع وتخليل الخبير به امر وارادة لري صالح اولديقتن
 مستبنا الله العين طبع وتعليه مبشرت اولين وقائع مصر به ماميه اسم
 وشهرت وبرشته ديوانه التوفيق

طبعت هذه الوقائع المصرية بمطبعة صاحب القنصلية ببولاق مصر المحمية

(شكل ٢٧) خطية العدد الاول من الوقائع المصرية

بولاق سنة ١٢٢٨

ولاقي مصر

١٨

يوم الاحد

في ٨ شوال - ١٢٤٤ هـ

تأريخ الوقايح المصرية كل اسبوع
في يوم الجمعة المبارك وتطلب من دار
المناعة العامة - ولاقي بالثمن لا في

١	من المدة الواحدة
١٢	من ثلاثة اشهر
٢١	من ستة اشهر
٤٨	من سنة

طبع في مطبعة ديوان الوقايح
المصرية في يوم - نفس المبارك
عشر ربيع آخر سنة ١٢٤٤ هـ

تتمثل على الاخبار الملكية

واخيه وخارجيه

مستاعبة ونجارية

علمية واوسية

ميزان هوا مصر

ع	ايام	سباح	ظهور	عصر	مغرب	عشا
١٩	د	٤١	٤٢	٤١	٤٤	٤٣
٢٠	د	٤٢	٤١	٤٠	٤٦	٤٥
٢١	د	٤٢	٤٠	٤١	٤٧	٤٦
٢٢	د	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٤٧
٢٣	ز	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٤٦
٢٤	ا	٤٣	٤٥	٤٦	٤٦	٤٥
٢٥	-	٤٣	٤٤	٤٥	٤٤	٤٣

تمت في دار المناعة العامة ولاقي المحررة يوم الثاني
ولباركة كسناوس واشترى من جادى هرة نكسة

ميزان هوا مصر

ع	ايام	سباح	ظهور	عصر	مغرب	عشا
٢٦	د	٤١	٤٢	٤١	٤٤	٤٣
٢٧	د	٤٢	٤١	٤٠	٤٦	٤٥
٢٨	د	٤٢	٤٠	٤١	٤٧	٤٦
٢٩	د	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٤٧
٣٠	ز	٤٤	٤٨	٤٩	٤٨	٤٦
٣١	ا	٤٣	٤٥	٤٦	٤٦	٤٥
٣٢	-	٤٣	٤٤	٤٥	٤٤	٤٣

تمت في دار المناعة العامة ولاقي المحررة يوم الثاني
ولباركة كسناوس واشترى من جادى هرة نكسة

(شكل ٢٨) تفوؤد رأس الوقايح المصرية في عهد محمد علي

2014

القنعاء المصرية

طبع بمطبعة بولاق في يوم السبت ٧ رجب القمري سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٧ هاتور سنة ١٨٦٥ و ٢٥ قوامير سنة ١٨٦٥

حوادث خلية

قد ورد لسانا قائلان بأمر من طرف حضرة صاحب السعادة
أجد شري يك مكتوب الحضرة المدي به اذ احيا بالقرية
والاخرى بالغة التركة وكذا احيا بعد اصلاح حال الوقائع
المصرية الخاري طبعها في طبع الحضرة الدار به ليطبع
ابنا الوطن على حوادث الزمن فيدار تادرج صورة المشقة
المرية في هذا الحق لكونها حاجة القواعد كثيرة الترائد ولا نها
تفصح عاتكون صفة الوقائع المصرية في سنة ١٢٨٢ هـ عليه من
الاتصافا وها هي صورها كما هي

لا ينبغي ان النفس الانسانية كما تنشق الى صكونها باخبار
الام الحالية يحيط فكذلك تنشق الى الاطاعة باحوال
الام المعاصرة من سكان البسيطة فعمل التاريخ هو التكافل
باخبار سوانك الاخبار والمباني وصالت الوقائع هي
الناشئة من مقتضيات الانبياء والحوادث فاهية الضمين
ظاهرة بلامن ومن ثم وقعت مصائب الاخبار عند الام
المقتدة موقع القبول والاعتبار ولا ينبغي على من له أدنى رفق
على احوال الدنيا ان هذه المصائب ازدادت قبولا حتى بلغت
في الاعتناء الدرجة العليا لكونها تضرع اقتدار الارض خرابها
ومعورها وقد صدق من مسائل جميع الدول في مسائلها
وامورها فبعض مطالعها على علم في وقائع التاريخ من حرب
وسلم ومن نعمت بيان وصناعة واختراع أشياء في بابها
في بابها تاريخ وكان المرحوم محمد علي أديعها بصر القاهرة وتلك
منفعة جليلة وأمر تياره كما يحسن دأبه التمس والتسطن
لكافة بواعث التقدم والفتن واستلها نشرها سنة ١٢٤٤ هـ
في الهيئة الرسمية ولعل ان هذه أقدم مصائب نشرت
في المسالك الانسانية وكان حضرة علي باشا من اعظم ثنائها
حين جعل ما ورث في تذيب تحريرها وانقائها وبالبري كانت
ونتيجة التحرير في عهد المرحوم عبدالرحمن الحسين ثم المرحوم
الشيخ محمد ابي الدين الاديب الهريز فانظم أمرها في اللسانين
والتي وضعت في هذا الحق ثم طبع عليها أيدي البالي
ومرقت معنها كل حرف في الزمان الخالي فبقيت عوسنين
معنلة اللسان تنظر قريبا بعدد الزمان فلما طلع الورق
الحليل نشر على الخدي الاخر جعل وعاد رفق الحكومة
وصارت دور الامور منظومة ارتقت من المشال وبجالت
في مدان اقال وتزعت تارة الاخبار المصرية والاجنبية
لكي في هيئة تميز به غير انها تنظم انتظام السابق مع

علم المواتع من ذلك والقوانين فلا ترى فيها الاقليات من الانبياء
وجعل بضاعتها في الاكثر مضايقة لجلس الصغار وكان عودها
ولم يدعها وحدها وحسبها أوجب ملا لارباب الدار والتهى
وفي نفس حاجتها أكد انشغالها وأخفها الى رابعه
في ذلك حضرة نشر في بابها فاطر الداخلية والخارجية وقالت
ان الوقائع وان لم تكن رصه لكنها منسوبة الى الدار المصرية
ومن المعلوم من جميع الانام اجتهاد الخدي الاكرم على الدوام
في قوطه وبما كل الفتن والاصلاح وتهدى طرق التقدم والاصلاح
ولا ينبغي ان يدعها على صفت الوقائع من التواء الباحة وعموم
المنافع فديم احداثها ولم تنظمها فاجاب اجابة فطن خبير
حسن التصديق والتدبير وقال اني كنت على هذا من معا
فدي راسخ اقدرى مدير القلم سرعا وأرسله كيف يكون
الترتيب وهو ايضا ابدى في القول بالتنظيم والفرج وحزير
الى ما سوري حيا من الحكومة ببلد المهمة في ارسال الاخبار
المهمة فلا شك ان هذه خدمة جليلة للعامة خصوصا الخدي
الاكرم لكونه من مفاصله السنة مقصورة على ارشاد الناس
الى السن الانوم بمرافقه جميع آماله ووقته فخير والسداد
مع رجا له وبهذه الوسائل والذرائع تنظم حال مصائب
الوقائع كما ان البلية المولى اليه تعظم بترتيب الجزالات
الاوربويه المشهورة فعلى مدير القلم ان يذل في حسن الادارة
جهده ومقدوره وتضمن المقالة ذكر ما يلزم في امر التحرير على
طريق التسليم والتكبر فأقول

ينبغي ان تنسج وتوزع الوقائع في باب احدا ولا تأخر من وقتها
المعلوم للناس ان كانت شهيرة أو أسبوعية أو يومية وان لا يكون
اختيارها منسجرة في التوسيمات الرسمية والفتن الدوائية
فقط بل تتدرج فيها الحوادث الاجنبية المهمة مع الحوادث
الداخلية شيئا ما محل من الاصلاحات النافعة والابراآت
المستحقة من طرف الحكومة وما يبرزه الامور من
المسائل المشكورة ويستبين ما يشاهد من الاحاق من الامور
الجديدة والذات على تقدمهم وفلاحهم

تنقل الحوادث الخارجية من الجزالات الاوربويه المعيرة
ومن التفرقات الواردة من اوربا وتشر في وقتها وعلى محرر
الوقائع ان يعتنى بمهاو الاسق بالذكر من الاخبار من حيث
الاهمية والاعتناء

يجب ان تصد اخبار اقرض من مصر لكونها من قطعها
وايضا اخبار الخارج والبن لانهما وان كانتا من آسيا لكنها
تور ان لها وكذا اخبار الهند لكون مصر اقصر طرقه
الموصلة الى اوربا ولذا لا بد من الجزالات الهندية لتكبر به كانت
أو تار به مع الجزالات الانسانية والاوربويه المعيرة
للم الوقائع المصرية

ان القارية السعائيج التي تنسج في الاكسبره اذ انتشرت
أخبار مصر في مختلف الاراق وكذا الجزالات الاوربويه
اذا ذكرت شيئا على طريق الاصطناع أو التبريس على
الحكومة المصرية من غير وقوف على حقيقة الامر على محرر
الوقائع المصرية تعجبه ما أخطأت فيه بحيث ونفس ما أورده
الجزالات الاوربويه

ولا بد من ذكر ملاحاة الجانب المصري من مع الحضرة الخدي به
وكذا اقسام من نالوا منهم هدية أو نالوا مكانة مما حصل منهم
من المنعمات النافعة لمصر

وليد كر ايضا الفتلات العسكرية مثلا اذا نقل الى طوبجية
أو ضلله أو ساء من جهة الى جهة ذكر ذلك

وكذا حوادث القربان مثلا اذا دخلت سفينة في الحوض التعير
أو خرجت منه بسلامة أو وردت سفينة مصنوعة في انشكركه
أو غيرها الحكومة أو القومية العزيرة أو صنعت سفينة هنا
من طرف الحكومة يذكر ذلك ولا بأس باعلان مواعيد وابورات
القوسانية العزيرة المصرية بالبحر الابيض والاحمر والنيل
اطلا الناس بالمقامها

ويذكر ايضا من قرب لهم معاش من متاعدى الحكومة أو ورنه
القوتين بالمأمورين

ويبقى ايضا ذكر ما طهرت أو احدثت من القرع وكذا نقد اد
العطبات التي عنت للداريات بحسب ما وأمنيتها الهندية
في كل عام وكذا اشياء الجمارك الاخر مثلا اذا اندرس كتابا
من الكتب الشهيرة فقلبه كانت أو نيله أو ناله أو القاع
كلها أو ما يدرس ثلاثة بحسب المدرس على الترتيب يندرج
فذلكم الاختصاص بعد الاختيار من طرف المشقة اليه

وايضا التوسيمات الجدية بعض اذ عين عالم قضاء مدبرة أو افتاء
في مجلس من المجالس يستحسن في صكر ذلك جديان اسمه
وشهره ويذكر ايضا امور المعارف والتربية العمومية مثل
تقدم ثلاثة المدارس القريبة أو البعيدة وأوقات اختتامهم سم
ومن نال منهم مكانة أو باحتفاء أو كانه

ويبقى ايضا ذكر الوقوعات القضائية مثل المحرقات التي
انطهرت بقبضات وقته وصيبت الدارين بمجادات لطيفة
ومع ذلك يجازا للوزير ومدد ها على مقتضى الخطاط السادة
في جهنم

ويستحسن ذكر الامور والامور بالقبارة المدنية والادمار
الوقية في كل المبعات ويذكر المصولات البلدية ثمرة
كانت أو منسجعة ومسدوا الخواجات من القدر المصري
والواردان اليه من خارج

(شكل ٣٠) سياسة الوقائع في عهد اسماعيل

كما ظهرت في أول عدد بعد ما استأنفت الحكومة إصدارها — بولاق سنة ١٨٦٥

روزنامه وقایع

شماره ۱۱۱۱
تاریخ ۱۳۰۱

(روزنامه وقایع) (شماره ۱۱۱۱) (تاریخ ۱۳۰۱)

حوادث خلعه

حادث خلعه در روز جمعه ۱۳۰۱ در محله قزوین اتفاق افتاد. در آن روز در آن محله یک نفر به نام ... (متن ادامه دارد) ...

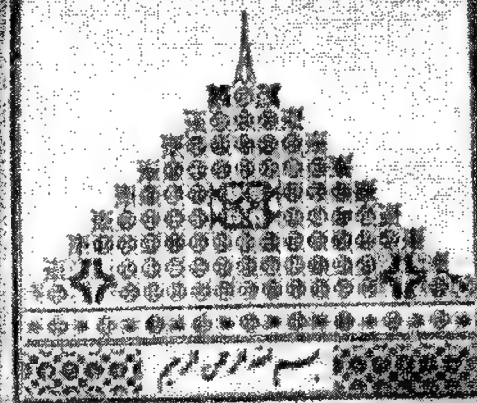
در آن روز در آن محله ... (متن ادامه دارد) ...

در آن روز در آن محله ... (متن ادامه دارد) ...

در آن روز در آن محله ... (متن ادامه دارد) ...

در آن روز در آن محله ... (متن ادامه دارد) ...

در آن روز در آن محله ... (متن ادامه دارد) ...



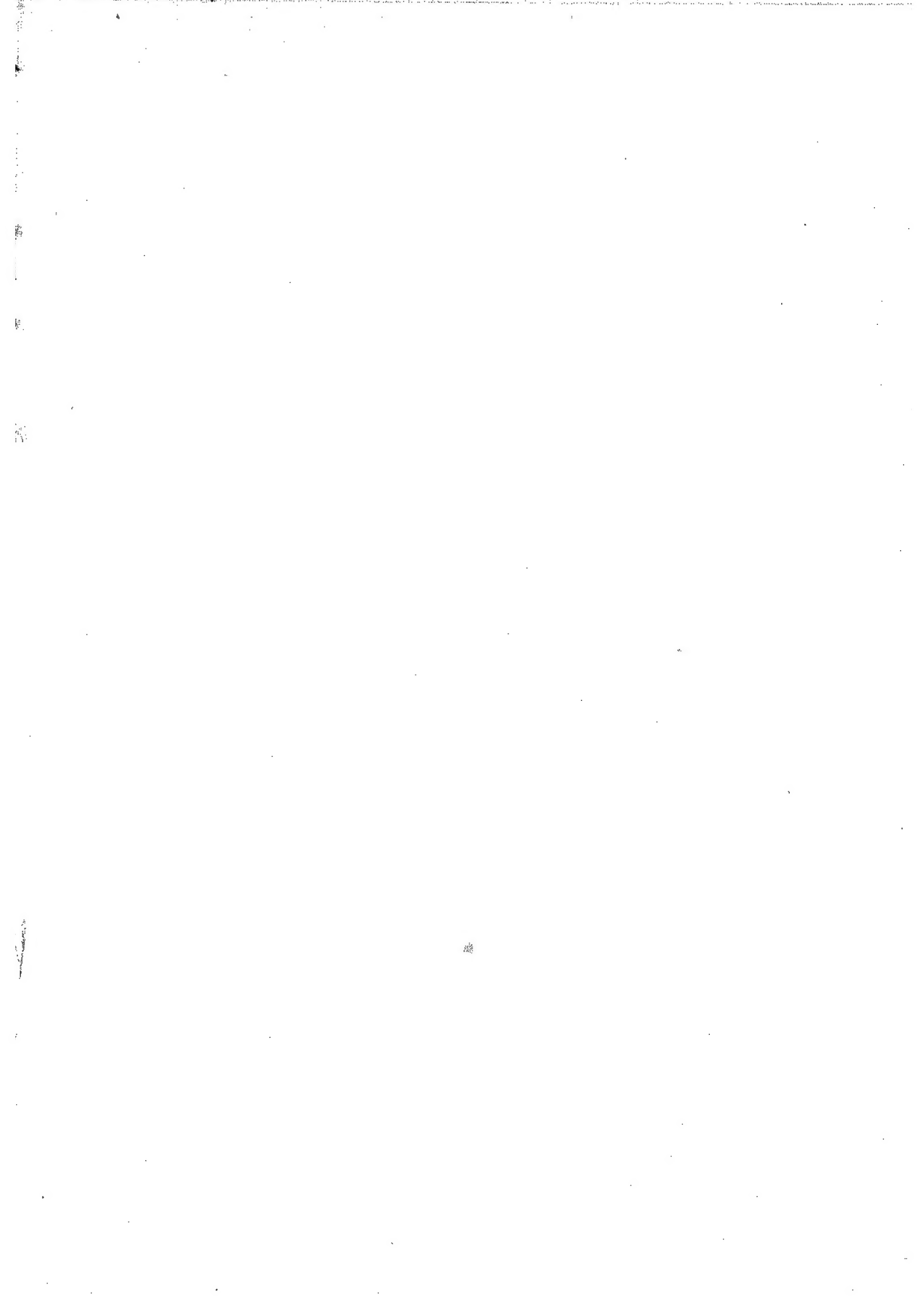
ان السلام وان اهداهم صراطه * وراة رؤفاهه ونصيحته
 ليربط العشر من التلطفه * اذن الاصحاح افواه الهيئا
 اهدى مع تسمي الصبا المطامير لغير الربا ووفور التسمي المصطف
 بالكرم والتطليم ورسيل الاصل الى المصروفه بشر الحياتي ما يري
 بنور الرياض وقنازل المفضل الراشدين ارق من السموع في الروح
 والقرن المعبود والعين من الراح بالعقول والادواح واثمن من
 الامان في الزمان ووفاء الاخوان والذين ضلوا اهل الاشتياق
 بعد الفراق واعذب من الحقيق على الرين واحلى من الاقبال يلوغ
 الآمال راحب من الاقصاد بالاسعاف واحسن من الورد على
 حاسن الوجود واشقى من الوصال وادق من طيف الخيال سلاما
 تلقاه ركان الاشواق من قبلة التلاق وطلائع الاطلاع برات
 القرح والاحقاع الى حضرة صفات الكرم وموسم حسن التسمي
 قسمى الصبغ في المذائب وجمع الفضل من كل مطلب وغالب كرامة الحمد

الاصحاح

الاصحاح ومذكور الناموس الاصحاح الاديب المودعي والاديب
 الاقرب فريد رمة وفائدة العصر معاد خيري بك مكدول عز مصر
 وبعد فالتوفيق ان لسان فانه * شواهد او سواي عنك اصدقها
 وان في البعثات من الاخوة والتساكي عنك بلائك يحفظها
 مكنت استوكف الحال مستعلى * ما كنت اعهد من اسماء تزيدها
 وهالترتبع البال بشرح الحال وصككت التمام عن التوبة
 والاستخدام الشرف الرتبة على الختام التمام وحسن الاملاخ
 وسهولة الانطباع ولكن ما عسى أن أقول وارت مع ضللكم أجول
 ولكن حيث تخطت في البلاد وهرت في كل واد من أقطار السودان
 القاسي منها والهاد واعلمت طرفها وشومت شتمها حياء كره
 الاستاذ في الوقائع وجيت من غيرها البائع التمت أن أذكر وجه
 الاختصار ما تذكروا أو لا الاختصار ومضى أن تنق عسده ضلعتي
 المزيلة وأقرب بركة دعائه بطريق الصدا فاقول معذرا على الله ودا
 وبقى الأمانه

حسنة أحنى الناس في من حضرة * وأهدى طريقى الذى أهيب
 قد اقتعد ما غوارب الاقتاد وجبت الضرور والوفاد مستدين
 في انعامه والقنار مستدين الى احواد الاكوار مصطفيين ما يفت
 في عسده الاصطبار وينتقلها القنار الى النار من شعث الطريق
 وعز من الضيق الى ان وصلنا القنار الخنوم الى بقدر الخوطة
 مصكبات المصنوعة والقدي الخروبة بالادى لانها تفرقة العالم اعلمها
 المستحيل مثلها بيب هواتها الواسع ووبائها المستديم فكنت
 زاهيا قد منيت الريح والنعون من تيلة على الخليل لما يها من
 المشرات البهولة الامام والصفات التي ليس منها خلاص ولا خروج
 قصاص لتوارد هات من السبل الجاهات التي من الغارات ويكاد المقسم
 بها وقت الضيق يميز من الضيق ويستغنى بالسعي في اوقات الزهور

(شكل ٢٢) نموذج للوقائع المصرية في عهد اسماعيل
 يمثل الكتابة الأدبية في ذلك العصر



تم طبع هذا الكتاب في يوم ٢٨ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢
(الموافق ١٤ مارس سنة ١٩٥٣) م

مدير المطبعة الأميرية
حسن هلى كايوه